الأمير مجيد أرسلان



عاطف أبو عماد

عاطف أبو عماد

الأمير مجيد أرسلان



الناشر
مؤسسة التراث الدرزي
لندن، المملكة المتحدة

الطبعة الأولى ٢٠٠٩

ISBN 978-9953-0-1416-6

Published in 2009
By the Druze Heritage Foundation
48 Park Street, London W1K 2JH, UK
Tel: 020 7629 7761
Fax: 020 7499 3386
www.druzeheritage.org

Cover Design by To Design ads.
Printed by Modern Printing Center

تمهيد

انتماء عربي صاف، مفعم بالشهامة والرجولة وتاريخ حافل بالدفاع عن شرف الوطن وعن عزة بنيه، لم تكن مكرمة وطنية إلا وكان من أهلها، فقد كان فارساً في مقاومته للاستعمار الفرنسي، وكان بطلاً في معركة استقلال لبنان. هو من أوائل داعمي وموقعي ميثاق «لبنان السيد الحر المستقل» وهو الركن الأساس لحكومة «لبنان الحر» التي تشكلت منه ومن حبيب أبو شهلا عندما اعتقل الفرنسيون رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة مع عدد من الوزراء في قلعة راشيا عام ١٩٤٣. وقد كان الأمير مجيد ورجاله عدة وعديد ثورة الاستقلال في بشامون.

قبّل بشغف المتطلع إلى الحرية أول علم للبنان المستقل ووقع عليه مع نخبة من رجال الاستقلال. وقد كان قائداً مقداما، شارك شخصياً في حرب فلسطين سنة ١٩٤٨ ضد الغاصب الصهيوني وهو وزير الدفاع العربي الوحيد الذي خاض غمار المعركة.

الأمير مجيد قائد خالد في ذاكرة الكثيرين، تقلد الزعامة وسعى لإعلاء شأن الدروز وللحصول على حقوقهم، فلم يميز أو يفرق فيما بينهم، لم يعرف الحقد يوماً، فقد كان قائداً وأباً وصديقاً لعارفيه.

اختبر مشاكل لبنان وعرفها عن كثب، فكان سياسياً لامعاً اتسمت مواقفه بالجرأة ومناصرة الحق حتى لو كان الحق مع خصومه في السياسة، وكان توفيقياً جمع في الكثير من المناسبات العديد من

أخصام السياسة في عصره، وقد أقام أفضل علاقات المودة المبنية على الاحترام والتقدير المتبادلين مع ملوك ورؤساء وكبار زعماء العالم العربي.

الأمير مجيد رجل من تاريخ هذا الوطن وتاريخه منارة للرجال، عرفته في ظروف وطنية صعبة، فكان ذا فكر هادىء، صاحب القرارات الحكيمة، هاجسه الأول المحافظة على سلامة الوطن وسلامة بنيه، عرفته رجلاً قوياً حازماً وفي الوقت ذاته حنوناً مليئا بالرقة والعطف، اقترن اسمه بالمكرمات والبطولات وبالكثير من المواقف ذات البعد الاجتماعي والانساني.

الأمير مجيد عاش فارساً خارج زمن الفروسية وغادر دنياه ركناً من أركان وطن لم يقصر يوماً في تسطير أبهى أيام تاريخه.

تخليداً لذكراه ووفاءً له، طلبت مؤسسة التراث الدرزي من الأستاذ عاطف أبو عماد وضع هذا الكتاب عله يلقي بعض الضوء على تاريخ هذا الرجل الكبير وحتى تبقى سيرته منارة تقتدى.

سليم خير الدين
مؤسسة التراث الدرزي

مقدمة

الأمير مجيد أرسلان تاريخ في لبنان.

تواكب حياته الأحداث الكبرى لتاريخ لبنان المعاصر.

ولد في متصرفية جبل لبنان لأسرة كانت رأس الهرم السياسي في الجماعة الدرزية، فكان قدره أن يرث المرجعية السياسية في البيت الكبير. بدأ حياته السياسية في سن مبكرة نائباً عن جبل لبنان وزعيماً لشطر كبير من الطائفة الدرزية التي كانت محوراً أساسياً للحياة الوطنية.

في ظل الانتداب كان نزوعه الاستقلالي قوياً وبارزاً منذ اللحظة الأولى، تمرّد على سلطات الأمر الواقع غير مرّة وكان ركناً أساسياً من أركان الكتلة الدستورية المطالبة بإعادة الحياة الدستورية والتطبيق الأمين لصك الانتداب نفسه.

ولأنه في طليعة المنادين بالاستقلال، ما أن حانت لحظة تحقيقه حتى تصدّر الثورة الوطنية العارمة عام ١٩٤٣. فكان الأمير رائداً من روادها وقائداً من قادتها. بل هو الذي قاد الانتفاضة المسلحة في بشامون، ولا يختلف اثنان على أن الأمير مجيد كان عماد الحكومة التي أدارت معركة الاستقلال يوم اعتقل أركان الحكومة الشرعية.

لا شك أنه تضافرت عوامل عديدة إقليمية ودولية لنجاح معركة الاستقلال، لكن اللبنانيين أظهروا استعداداً غير محدود للمقاومة، وكانت التظاهرات التي عمّت البلاد، وتلاقي القوى الوطنية من جميع

التيارات والمناطق، والحشد الشعبي المسلح الذي التف حول حكومة بشامون، من الأمور الأساسية لإنجاز هذا الحدث الكبير.

لقد كان الأمير في جميع مراحل هذه المعركة الفاصلة من تاريخ لبنان يجمع بين الموقف السياسي والموقع السياسي الوطني الضاغط على سلطات الانتداب. فهو القطب الدرزي الأبرز الذي التفت حوله الفئات الأوسع من الطائفة الدرزية. والانتداب أكثر ما خبر ثورات الدروز. وكان الأمير يجسد في موقفه نزوعاً وطنياً عميقاً للمواجهة تتالت فصولها على مسرح المشرق العربي كله منذ مطلع عهد الانتداب ولا سيما في الثورة السورية الكبرى. ولعل إرثه العائلي الضارب في التاريخ مئات السنين يشهد على صلابة موقفه الوطني الذي يحسب بألف حساب. تحقق الاستقلال وفاز الأمير في جولة حاسمة جعلته في عيون اللبنانيين ضمانة من ضمانات الوطن.

ولم يلقِ الأمير سيفه. تصدّى مع المخلصين لحماية الاستقلال من المخاطر المحدقة به في الداخل والخارج. ظلت الوحدة الوطنية رائده الأول فناضل من أجل تعزيزها، وظلت الشرعية الدستورية بنظره الإطار الأمثل لحماية لبنان، فما حاد عن دعمها ولا تراجع عن مؤازرتها في جميع المنعطفات والملمات. وظل سلاح الأمير مصوباً إلى الخارج، لحماية الحدود، وللذود عن الاستقلال ولنصرة القضايا العربية.

عندما تعرضت فلسطين للخطر عام ١٩٤٧ امتشق سيفه مجدداً وعاد إلى بزّة الميدان. قاد الجيش اللبناني وفرق المتطوعين في المواجهة مع العصابات الصهيونية وسجل انتصارات عسكرية واختراقات واسعة لجبهة العدو. لكن الموقف العربي أضاع تلك الفرصة، وأضاع فلسطين.

عاد الأمير يناضل على الجبهة الداخلية ليمنع التصدّع في هذه الجبهة وظل وفياً وأميناً على صداقاته وعلى النهج الوحدوي اللبناني فلم يشارك في المعارك السياسية التي تضعف مناعة البلاد من أجل تغيير المواقع في السلطة.

امتحنت أحداث ١٩٥٨ الصيغة اللبنانية والوفاق الوطني، فقد كانت التحديات كبيرة جداً في وجه القيادات اللبنانية. ولم يكن الأمير ليرضى عن السياسات الداخلية والخارجية، ولكنه كان متمسكاً بالنظام الديمقراطي وبالممارسة الديمقراطية. رفض اللجوء إلى العنف بين اللبنانيين لأي سبب كان وظل يدعو لمنع التدخلات الخارجية التي تزعزع الاستقرار اللبناني وتهدّد الوحدة الوطنية.

ولم تكن عروبة الأمير مجيد بحاجة إلى شهادة من شاهد وهو ابن الأسرة العريقة في عروبتها والتزامها العربي، لكنه كان يدرك بحكمته وسعة تفكيره وحرصه وإخلاصه، إن اللبنانيين يتفقون على التضامن العربي ويختلفون في الانحياز لهذا أو ذاك من محاور السياسة العربية. ولم يشارك في أحداث ١٩٥٨ لأن السياسة في نظره لا تقوم على العنف وعلى سفك الدماء. وهو يأبى أن يستثير غرائز الناس لدفعها إلى آتون الفتنة والانقسام والاقتتال من أجل تحقيق أهداف سياسية يمكن تحقيقها، بالعمل السلمي والديمقراطي.

ومرت عهود في لبنان ولم تعطِ الأمير حقه في التمثيل السياسي، كما حدَّت من الخدمات التي تقدم عادة لجمهوره الانتخابي. ومع ذلك لم يشهر سيف النقمة في الشارع ولم يلجأ إلى المعارضة السلبية إلاّ ما ندر وفقط عندما كانت الأمور تبلغ مبلغ الإساءة لمصالح الجماعة الدرزية كلها كانتقاص حق هذه الجماعة في التمثيل الحكومي. لكن الأمير لم يسكت عن انتهاكات النظام الديمقراطي نفسه والتجاوز عليه بالممارسات الأمنية. فعندما استفحل أمر المكتب الثاني في العهد الشهابي انضم الأمير إلى قوى المعارضة لهذا الانحراف عن النظام الديمقراطي السليم. ورغم موقفه الثابت والمبدئي في دعم القضايا العربية ولا سيما قضية الشعب الفلسطيني إلا أنه ظل متحفظاً في إباحة الممارسات التي كانت تقوم بها المنظمات الفلسطينية على حساب الشرعية اللبنانية والأمن الوطني اللبناني، وما يمكن أن يصيب منها بسهامه العيش المشترك بين اللبنانيين.

فالأمير الذي انطبعت صورته في أذهان اللبنانيين أيام معركة الاستقلال وهو يتمنطق بالسلاح لم يشارك في أي عمل مسلح أو ينشىء جماعة مسلحة ضد فريق آخر من اللبنانيين أو من أجل التعبير عن قوته الشعبية.

وما إن لاحت في أفق البلاد فتنة حتى سارع مع المخلصين إلى مكافحتها، فشارك الأمير في حكومات وهيئات الحوار الوطني التي نشأت قبل الحرب وفي خلالها، وكانت آراؤه ومواقفه تصب في خانة المحافظة على السلم الأهلي ووقف العنف والعودة إلى لغة الحوار والتسامح بين اللبنانيين. وظل الأمير طوال سنوات الحرب الطويلة التي عصفت بلبنان المرجع الذي تلجأ إليه كل القوى وتحترمه وتقدره ولم يصنف في جبهة من جبهات الحرب الأهلية.

ولم تكن المزاودات السياسية لتهز قناعاته الراسخة بأن اللبنانيين لا بد أن يعودوا إلى وفاقهم الوطني وعيشهم المشترك مهما عبثت بعواطفهم وأهوائهم العواطف والأهواء. لذلك اعتصم بقوة الموقف الوطني الموحد والجامع ولم يقطع شعرة معاوية حتى مع القوى التي ذهبت بعيداً في الغلو السياسي والعداء تجاه هذا أو ذاك من الأفرقاء اللبنانيين.

لكنه وهو يشهد لبنان يتفكك كان يشعر بالمرارة تعتصر قلبه وتستنزف أعصابه، ولم يهدأ وهو يحاول إغاثة مظلوم أو حماية ملهوف أو مستجير ويحاول جمع ما تفرق ورتق ما تمزق من الشعب اللبناني. فكانت دارته في كل المناسبات الأليمة من حوادث المحنة اللبنانية ملاذاً لجميع اللبنانيين على اختلاف انتماءاتهم ومشاربهم. ولم تتوقف تلك المسيرة من العطف والرعاية عندما ضعف جسمه ودب فيه الوهن، فقد تولت زوجته السيدة الأميرة خولة هذه المهمة بتحفيز منه.

وربما كان الغزو الإسرائيلي للبنان هو الحدث الذي هدَّ قوته وسرّع في تدهور صحته لما رأى فيه من أخطار على المصير الوطني. ففي تلك الأيام السود لم يعد يقوى على النهوض بأعباء أي مهمة

وطنية. فاكتفى بتوجيه النصائح والإرشادات والدعوة إلى الابتعاد عن السقوط في مهاوي الهلاك التي أرادها العدو الإسرائيلي للبنان. فشد أزر مقاومة الدروز لمشروع اقتلاعهم من جبل لبنان ودعم صمودهم وساهم في إرساء الوحدة الدرزية آنذاك لمواجهة هذه المخاطر فتعاون مع القيادات الدرزية الأخرى لصياغة المطالب الدرزية في مذكرة شهيرة كانت أساساً لوحدة الموقف والصمود.

هكذا كان الأمير في سيرته الحافلة بالمآثر رجل الوطنية اللبنانية الصادقة، ورجل العروبة الواقعية، ورجل الاعتدال السياسي، ورجل الممارسة الديمقراطية ورجل الشجاعة العاقلة، ورجل الوفاء والمصداقية والصداقة. ولأنه حرص على كل لبناني، أحبه اللبنانيون ووثقوا به وجددوا له القيادة والزعامة ومنحوه التأييد والتكريم فلم تنقطع وكالته عنهم ولم يعتزل معركة من أجلهم ولم يتأخر يوماً عن الوقوف أمامهم لتحقيق طموحاتهم والحصول على حقوقهم. فلا يذكر الأمير إلاّ وتتداعى إلى الذهن مواسم البطولة ومعارك الشرف ومواقف العزّة. إنه النموذج الوطني الذي طالما افتقده اللبنانيون، ورجل الدولة الذي لم تغيّر أطراف ثوبه لعبة السياسة بمصلحة أنانية أو موقف انتهازي. مجموعة قيم ندر أن اجتمعت في زعيم. وسجل حافل تتزاحم صفحاته بالمجد. إنه حقاً تاريخ في تاريخ.

سليمان تقي الدين

مؤسسة التراث الدرزي

الفصل الأول

الأمير مجيد أرسلان
في عهد الانتداب الفرنسي
(١٩٣١-١٩٤٣)

نشأته وتعليمه

في فترة تولّيه منصب قائمقامية الشوف، أقام الأمير توفيق أرسلان، في بعقلين، مركز القائمقاميّة، فسكن مع زوجته الأميرة نهدية، ابنة الأمير كنج الشهابي، وولديه رياض وملحم في منزل يملكه السيد حسن راجح، حيث ولد الأمير مجيد سنة ١٩٠٨. وفي سنة ١٩١٥، عزل الأمير توفيق من منصبه ونفي مع أخيه فؤاد، بأمر من جمال باشا، إلى بلاد الأناضول، بسبب نزعتهما الاستقلالية. وعادت الأسرة إلى بلدة الشويفات.

تتلمذ الأمير مجيد وشقيقه الأمير نهاد داخل منزلهما الأبوي، على يد «مدّرس اختاره لهما الوالد واسمه بشارة البستاني».[١] أتمّ الأمير المرحلة الابتدائية في مدرسة إميليا طراد في الشويفات ثم انتقل إلى مدرسة الفرير ماريست في بيروت لمتابعة المرحلة الابتدائية العالية (التكميلية)، ومنها إلى المدرسة العلمانية الفرنسية (اللايبك)

---

(١) الياس عبود، أوراق مضيئة للأمير الفارس الأمير مجيد أرسلان قاهر اتفاقية سايكس- بيكو، جونيه ١٩٨٤، ص: ١٦ و٢١ و١٣٩.



ـ ١ ـ
الأمير مجيد أرسلان وهو في الخامسة عشر من عمره

للمرحلة الثانوية فأنهاها ليلتحق، رغم إرادة أبيه بالكلية الحربية في حمص.[١]

دخوله المعترك السياسي

كان الأمير توفيق، العائد من المنفى في ٢٦ آذار ١٩١٨، يرى في ابنه الأمير نهاد، و«قد اشتهر بالمروءة والأريحية والاندفاع والشجاعة»،[٢] ميلاً فطرياً وتحفُزاً للتعاطي في شؤون السياسة، فعمد إلى تهيئته ليكون خلفاً له وللأمير فؤاد في زعامة البيت الأرسلاني والعمل في الميدان السياسي. أما بالنسبة للأمير مجيد وقد «تميَّز بصورة خاصة بطيبته ورقة شعوره ولين عريكته وحسن معشره»[٣] فقد أعاده الأمير توفيق من الكلية الحربية ليشرف على إدارة أملاك العائلة بعيداً عن الوظيفة العسكرية والعمل السياسي.

كانت معركة ١٩٢٩ الانتخابية النيابية بين الأخوين الأميرين فؤاد وتوفيق بمثابة حقل اختبار سياسي للأخوين مجيد ونهاد. برزت موهبة الأمير مجيد المعجب بمواقف عمه الشرسة في مقارعة أساليب وحبائل السياسة الفرنسية في لبنان، والمتأثر بسياسة أبيه المرنة والنابذة للغرضية التقليدية الضيِّقة؛ في حين ابتعد شقيقه رياض عن السياسة طوعاً ليعمل في حقل الوظيفة المدنية، وانصرف نهاد للاشتغال بالزراعة وإدارة الأملاك، غير أن ميله للسياسة قاده إلى ركوب موجة المعارضة السياسية من حين إلى آخر. وبوفاة الأمير توفيق في الخامس من أيلول ١٩٣١ حُسمت مسألة الزعامة السياسية في البيت الأرسلاني لصالح ابنه الأمير مجيد الذي، وأمام جثمان أبيه المسجَّى في قصر عاليه، وعلى

---

(١) مقابلة مع الأمير فيصل مجيد أرسلان، مواليد ١٩٤١، تاريخ المقابلة ٢/١٠/٢٠٠٣- عاليه.

(٢) محمد خليل الباشا، معجم أعلام الدروز، المركز الوطني للمعلومات، الدار التقدمية، المختارة، بيروت ١٩٩٠، المجلد الأول، ص: ١٧٦.

(٣) محمد خليل الباشا، معجم أعلام الدروز، مرجع سابق، ج١، ص: ١٦٢.

قاعدة «مات الأمير، عاش الأمير» خلِعت عليه عباءة الإمارة.[١] شغُر أحد المقعدين النيابيين الدرزيين المشغوليْن بالانتخاب في جبل لبنان، ولم يبلغ الأمير مجيد الخامسة والعشرين من العمر، وهي السن القانونية للترشيح، فاضطر إلى تكبير عمره.[*]

انتخابات ١٩٣١ الفرعية وفوز الأمير مجيد

أمّت الوفود الشعبية، قصر الأمير مجيد في عاليه، تهتف له بالولاء، والتفَّ حوله أصدقاء أبيه وعمه من الزعماء ورجال السياسة ومنهم الشيخ بشارة الخوري، وجبيب باشا السعد وميشال زكور والشيخ محمد الجسر، رئيس مجلس النواب، الذي عمل بمؤازرة حكومة أوغست أديب، وبرضى الفرنسيين، على تكبير عمر الأمير؛ فترشح للنيابة «وكان لا يزال في سن الفتوة، مدعوماً برعاية الحكومة وعاطفةٍ شعبية نحو البيت الأرسلاني الكبير».[٢]

وتمشياً مع اللعبة الانتخابية الديمقراطية، ترشح النائب السابق الدكتور جميل تلحوق من عاليه، والمحامي أمين تقي الدين من بعقلين، الذي ما لبث أن انسحب لصالح الأمير مجيد، لعلاقة ودّ وصداقة تربط آل تقي الدين بالأمير توفيق، توثقت عراها أثناء توليه منصب القائمقامية، وإقامته بين ظهرانيهم.[**] أما المرشح الدكتور جميل تلحوق، الذي سبق له أن انسحب من انتخابات ١٩٢٩ النيابية لصالح الأمير توفيق أرسلان عندما وقع البالوتاج على المقعد الدرزي،

---

(١) نقولا ناصيف، الصراع على زعامة الدروز في لبنان، مقالة في مجلة الوسط، العدد ٤٢٥، تاريخ ٢٠ آذار ٢٠٠٠، ص: ٢٦ - ٣٠.

(*) يذكر الأمير طلال أن القاضي الشيخ أحمد تقي الدين هو الذي تولى تكبير السن القانونية للأمير.

(٢) فؤاد الخوري، النيابة في لبنان نشوؤها، أطوارها، آثارها، بيروت ١٩٨٠، ص: ١٢١.

(**) يقول الأمير طلال إن والدة الشيخ بهيج تقي الدين أرضعت الأمير مجيد فكان أخاً له بالرضاعة.

فقد قصده وفد من مشايخ الدروز يضم الشيخ أبو سامي عارف يونس من ديرقوبل، والشيخ أبو يوسف أمين غنام من كفرحيم والشيخ يوسف علم الدين البعيني من مزرعة الشوف، ناقلين إليه رغبة الأكثرية الدرزية بانسحابه إكراماً للعائلة الأرسلانية. وتدليلاً على نبل الموقف الدرزي، وضع المشايخ المذكورون مبلغ عشرة آلاف ليرة في تصرّف الدكتور جميل تلحوق، وقد عرف بمواقفه الإنسانية والخيرية، ليوزعها على نيَّة الخير، على المحتاجين من أبناء الطائفة الدرزية. تهيّب الدكتور جميل هذا الموقف النبيل البعيد عن المساومات الرخيصة فأعلن سحب ترشيحه وفوَّض المشايخ المذكورين بتوزيع ذلك المبلغ المخصص للعائلات «المستورة». وفي اليوم التالي قام على رأس وفد شعبي كبير بزيارة الأمير مجيد مقدِّماً له الدعم والتأييد.[١]

ويبقى التساؤل حول موقف سيدة قصر المختارة، الست نظيرة جنبلاط ، فقد «رآها الناس لا تظهر أقلَّ امتعاض من موافقة الفرنسيين على تبديل أمير أرسلاني بآخر في المجلس... ولو لزم الأمر لذلك تكبير عمره».[٢] لم ترشح الست نظيرة أحداً من قبلها رغم وجود منافسين كثيرين للأمير من العائلة الجنبلاطية نفسها.[٣]

وهكذا جرت الانتخابات الفرعية في الأول من تشرين الثاني ١٩٣١، بموجب المرسوم الجمهوري رقم ٨٤٩٦ تاريخ ٢٩ أيلول ١٩٣١،[٤] وانتهت بفوز الأمير مجيد أرسلان الذي نال ١٤٢ صوتاً من أصل ١٤٥.[٥] وتوالت الوفود الشعبية والشخصيات والهيئات

---

(١) مقابلة مع الأمير فيصل مجيد أرسلان، بتاريخ ٢/ ١٠/ ٢٠٠٣- عاليه.

(٢) اسكندر رياشي، قبل وبعد (١٩١٨- ١٩٥٣)، دار الحياة، بيروت ١٩٥٣، ص ٩٤.

(٣) إيغور تيموفييف، كمال جنبلاط الرجل والأسطورة، ترجمة خيري الضامن، دار النهار، بيروت، ٢٠٠٠، ص: ٧٩.

(٤) الجريد الرسمية للجمهورية اللبنانية، العدد ٢٥٦٣، الجمعة في ٩ تشرين الأول ١٩٣١.

(٥) فارس سعادة، الموسوعة الانتخابية من حياتنا البرلمانية خفايا ومواقف، بيروت ١٩٩٥، ج٣، ص: ٣٠٢- ٣٠٣.

الرسمية تهنئ الأمير، سيَّما «وأنه كان يومئذ كبيراً بعقله وبجسمه مما جعل الناس لا يميزون أنه يوم جاء نائباً كان قاصراً لم يبلغ سن الرشد».[١]

هذا على الصعيد الشعبي أما على الصعيد الرسمي، فقد دخل النائب الجديد، الأمير مجيد، المجلس النيابي بموجب قرار وزير الداخلية، موسى نمور، رقم ١٥٧٣ تاريخ ١٠ تشرين الثاني ١٩٣١ والقاضي بإعلان انتخابه نائباً، وبناءً على المادة الثامنة من القانون الداخلي للمجلس، كان عليه انتخاب لجنة نيابية للتحقيق في صحة انتخاب الأمير، رغم عدم وجود طعون بها، ومع أن أحداً لم ينافسه. واقترح النائبان شبل دموس ويوسف الخازن «أن يكون المجلس لجنة لأن المعروف أن هذا الانتخاب لم تحدث فيه مزاحمة مما يستدل منه على أن المنطقة التي يهمها الأمر لم يرشح فيها سواه». لكن رئيس مجلس النواب، الشيخ محمد الجسر، وتأكيداً على قانونية الانتخاب، ألَّف لجنة ثلاثية من السادة سامي كنعان وحليم قدورة ونقولا غصن، عكفت على تدقيق المحاضر الانتخابية والأوراق التي تتعلق بها، ورفعت في ١٤ تشرين الثاني قرارها بصحة نيابة الأمير إلى المجلس الذي وافق بالإجماع وقبل بها، فألقى الأمير الكلمة الآتية:

سيدي الرئيس وسادتي الزملاء

إن لساني عاجز عن إيفائكم حقكم من الشكر لما أبديتموه من العاطفة الشريفة والشعور الرقيق بمشاركتنا في الرزء الأليم بالمرحوم والدي رفيقكم بالجهاد الوطني وأنا سأقتفي أثره إن شاء الله وأضع يدي في أيديكم لأشارككم في خدمة الوطن العزيز والجهاد في إعلاء شأنه فأتمم بذلك فرضاً لا مبرر لي في التغاضي عن تتميمه.[٢]

---

(١) اسكندر رياشي، قبل وبعد مرجع سابق، ص: ٩٣.

(٢) جلسة مجلس النواب في ١٦ ت٢ ١٩٣١.

منطلقات الأمير مجيد السياسية

دخل الأمير الندوة النيابية وهو ليس أصغر نائب لبناني سناً بل أصغر نائب في المجالس العالمية، لكنّه كان يتمتع بصفات من الفتوة والرجولة جعلته محط أنظار الجماهير، ومثار إعجابهم. ولا أدلّ على ذلك من وصف الصحفي السياسي اسكندر رياشي له بقوله: «هبط من جبل لبنان فتى يافع، طويل القامة، قوي البنية، يكاد الشعر يخط شاربيه... هبط هذا الفتى الصغير السن، الكبير القلب، إلى بيروت فجأة فاكتسح ساحة البرج وجعلها ميداناً له يتمشّى على مصاطبه، ترافقه جمهرة من زلمه: بضعة فتيان أشدّاء من بني معروف، تقدح عيونهم شرَراً، وتنظر شزراً تتسلى أيديهم بالتلاعب بقبضات مسدساتهم، يسيرون على بضع خطوات من أميرهم، والناس حولهم ينظرون إليه وإليهم باستغراب ودهشة وقد اكتملت فيه هو جميع معالم البأس».[١]

ترعرع الأمير مجيد في بيت سياسي عريق، وفي كنف والد خبر السياسة المحلية الضيّقة فنبذها، من هنا جاء اعتدال الأمير مجيد وبعثه للتيار الأرسلاني العروبي المنفتح على جميع اللبنانيين بمختلف طوائفهم ومناطقهم وفئاتهم، باعتباره نائباً للبنان وليس لطائفة أو منطقة و«لم يحاول في حياته أن يقفز فوق عامة الشعب، بل كان رجلاً شعبياً ساير الصغير والكبير، بدون تكبر وعجرفة، نزل إلى مستواهم، لذلك أحبه الناس وأحبوا فيه تلك المزايا والخصال الطيبة التي قلَّ أن تجتمع في زعيم سواه».[٢]

وكما تأثر الأمير مجيد بسياسة والده المحلية المحايدة، فإنه أخذ عنه وعن عمه الأمير فؤاد واقعيتهما السياسية في فهمهما للكيانية اللبنانية

---

(١) اسكندر رياشي، قبل وبعد، مرجع سابق، ص: ٨٥.

(٢) نجيب البعيني، رجال من بلادي، مؤسسة دار الريحاني للطباعة والنشر، طبعة ثانية ١٩٨٦، ج٢، ص: ٢٤٣.

وخصوصيتها التاريخية، هكذا دخل الأمير مجيد أرسلان معترك السياسة، وهو على ثقة بنفسه وعزَّة في وطنيته وفخر في عروبته.

الأمير مجيد ومواقفه النيابية ١٩٣١

واجهت حكومة أوغست أديب، إبان الولاية الدستورية الثانية للرئيس شارل دباس، سلسلة اضطرابات ومظاهرات بسبب تردي الأوضاع الاقتصادية، «فقد تعطلت المصانع عن العمل وتكاثرت الإفلاسات حتى بلغ عددها في بيروت في ذلك العام ٣٠ إفلاساً، وارتفع العدد إلى ثمانية وأربعين عام ١٩٣١».[١] وقامت المظاهرات الطلابية فقمعتها الشرطة. و«نظمت لجنة تمثل التجار والأهالي والطلاب مقاطعة شرسة للتراموايات وللطاقة الكهربائية التي توفرها الشركة صاحبة الامتياز».[٢]

في هذا الخضم السياسي، كانت بداية العمل النيابي للأمير مجيد الذي دل على نضجه السياسي في إسهامه الجاد، بمناقشة المشاريع المحالة إلى مجلس النواب. ففي أول جلسة حضرها الأمير مجيد وأثناء مناقشة النواب لمشروع قانون التقاعد الصادر في ١٢ أيار ١٩٣١، طالب الأمير برد المشروع للحكومة لإعادة درسه وتنقيحه.[٣] أما في الجلسة السابعة من العقد العادي الثاني لتلك السنة، فقد وجه الأمير مجيد سؤالاً إلى الحكومة عن عملية توزيع البذر اللازم لتربية دود الحرير طالباً إليها الإسراع «حيث يكون المربون على ثقة أن البذر سيوزع عليهم».[٤] ولم تكف الكمية الموزعة على مربي دود الحرير و«نزولاً عند رغبة سعادة الأمير مجيد أرسلان أعدت الحكومة مشروعاً

---

(١) علي شعيب، تاريخ لبنان من الاحتلال إلى الجلاء (١٩١٨- ١٩٤٦)، دار الفارابي، الطبعة الثانية، بيروت ١٩٩٤، ص: ٤٧.

(٢) ستيفن هامسلير لونغريغ، سوريا ولبنان تحت الانتداب الفرنسي، ترجمة بيار عقل، دار الحقيقة، بيروت ١٩٧٨، ص: ٢٥٧.

(٣) جلسة مجلس النواب في ١٨ ت٢ ١٩٣١.

(٤) جلسة مجلس النواب في ٣٠ ت٢ ١٩٣١.

بطلب اعتماد إضافي قدره ٢٠ ألف ليرة لتوزيع بزر القز مجاناً على مربي دود الحرير».[١] وبحجة تقليص النفقات عمدت الحكومة إلى إنقاص عدد المحاكم، فأغلقت محكمة المتن، وتكبد الأهالي خسائر كبيرة بانتقالهم إلى محكمة بعبدا. طالب الأمير مجيد بإعادة فتح المحكمة، تسهيلاً لمعاملات المواطنين، ودافع عن رأيه لجهة الإنفاق المالي عليها بقوله: «إذا قررت الحكومة ٣٠٠٠ ليرة لمحكمة المتن الأعلى عادت إليها هذه النفقات من جهة الرسوم».[٢] كذلك وقف الأمير مجيد في مجلس النواب موقفاً حاسماً من مشاريع القوانين الاعتباطية التي تخل بالسياسة العامة للبلاد، وتكرّس مبدأ الوساطات والمحسوبيات، فقد عارض مع قلَّةٍ من زملائه النواب مشروعاً يقضي بفتح اعتماد إضافي قيمته ٣٢٠ ليرة لبنانية في موازنة وزارة المعارف لسنة ١٩٣١، لصالح طالب خصصته الحكومة على نفقتها الخاصة في فن تنظيم المكاتب في فرنسا، ثم عينته فور عودته، في شهر أيلول في تلك السنة، في المكتبة الأهلية في بيروت. وتعود معارضة الأمير مجيد آنذاك، لقيام الحكومة بتوظيف البعض استنساباً، ورغم سياسة ضبط النفقات التي أقرَّتها ووافق عليها مجلس النواب ومن أولوياتها «تقييد التعيين».[٣] وفي دورة ٢٢ آذار ١٩٣٢ لانتخاب اللجان النيابية، انتخب الأمير مجيد عضواً في اللجنة المالية إلى جانب هنري فرعون ويوسف الزين وميشال زكور وصبري حماده ويوسف أسطفان.

رئاسة الجمهورية وتجاذباتها الطائفية ١٩٣٢

كانت انتخابات رئاسة الجمهورية اللبنانية الشغل الشاغل للنواب وللقوى السياسية والمراجع الروحية. فلقد شارفت ولاية الدباس الثانية على نهايتها. والمسيحيون يتلهفون إلى أن تنحصر الرئاسة فيهم، ضمانةً

---

(١) جلسة مجلس النواب في ٢٨كانون الأول ١٩٣١.

(٢) جلسة مجلس النواب في ٢١كانون الأول ١٩٣١.

(٣) جلسة ٢٢ آذار ١٩٣٢.

لهم كأقلية دينية وتعويضاً عن الوطن القومي المسيحي المنشود. والموارنة كأكثرية طائفية مسيحية يعتبرونها حقاً لهم، تكرّسه الديمقراطية وحكم الأكثرية. أما المسلمون فكانوا يسعون إليها بالتناوب بينهم وبين المسيحيين رفعاً للغبن اللاحق بهم وتعويضاً عن سلخهم القسري عن سوريا جغرافياً وتاريخياً؛[١] إضافةً إلى أنهم لا يقلّون عدداً عن المسيحيين.

أ. احصاء ١٩٣٢ ودوره في التأزم الطائفي ـ السياسي

اشتد التنافس بين القادة السياسيين والدينيين على دعوة أبناء مذاهبهم للإقبال على الإحصاء. وأقبل المواطنون تحدوهم الاعتبارات الطائفية وحقوق الطوائف، على قيد أسمائهم. وكي يضمن الفرنسيون تفوّق المسيحيين العددي على المسلمين، فإنهم حَرموا الأكراد المسلمين وعرب وادي خالد وغيرهم من البدو الرحل من الهوية اللبنانية، رغم قِدم تواجدهم على الأراضي اللبنانية، ومنحوا الأرمن اللاجئين والمسيحيين الوافدين من سورية والعراق ومصر الجنسية اللبنانية. هذا بالإضافة إلى إحصاء أعداد كبيرة من المغتربين نزولاً عند رغبة البطريرك الماروني. ومع ذلك دلَّ إحصاء ١٩٣٢ على وجود توازن عددي بين المسلمين والمسيحيين، شدَّد من عزيمة المسلمين بالمطالبة بمنصب رئيس الجمهورية بالمناوبة.[٢]

وباحتدام الجدال الطائفي ـ السياسي على هوية رئيس الجمهورية، برز لدى كل من المسلمين والمسيحيين فريق من غلاة المتطرفين. التقى الفريقان المتعصبان على نقطة مشتركة دون أن يتفقا عليها. فلقد أعاد الفريق المسلم طرح فكرة ضم المناطق المسلوخة إلى سورية وطالب

(١) أمين سعيد، الثورة العربية الكبرى، مطبعة عيسى الباني الحلبي، مصر لا. ت.، ص: ٤٦٥.

(٢) محمد جميل بيهم، قوافل العروبة، دار الكشاف، بيروت ١٩٥٠، ج٢، ص: ١٠٣.

الفريق المسيحي بالعودة إلى لبنان الصغير. ولم يكن بمستطاع هذين التيارين الطائفيين المتناقضين أن يتلاقيا لتنفيذ مشروعيهما معاً، فانحسرا كلٌ داخل كيانه الطائفي وتلاشت دعوتهما لكنها تركت أثرها لدى المفوضية السامية التي تتردَّد في إعلان موقفها من رئاسة الجمهورية ومن «إقامة وطن قومي مسيحي يضم أغلبية إسلامية في لبنان».[١]

ب. التيار السياسي الثالث ومرشحه بشارة الخوري

وبالرغم من طائفية الكتلتين السياسيتين (الإسلامية والمسيحية)؛ فإنَّ أيّاً منهما لم يحظ بإجماع طائفته. وهذا ما يشير إلى نزوع اللبنانيين عامة باتجاه مصالحهم الاقتصادية والسياسية، بعيداً عن الاعتبارات الطائفية. كذلك فإنه يدل على انقسام إسلامي ومسيحي أوجد تياراً سياسياً ثالثاً لا هوية طائفية له. اتخذ التيار الثالث العبرة التاريخية من مآسي الحرب العالمية الأولى، فأقرَّ بقيام لبنان على أرض الولاية والمتصرفية معاً، وبوجوب تصدُّر الموارنة للرئاسة فيه، تطميناً لهم، وتلاقياً مع نظرة المفوضية الفرنسية للرئاسة في البلدين الشقيقين والقائلة: «أنه لما كان رئيس الجمهورية السورية مسلماً، فمن الإنصاف أن تكون الرئاسة في لبنان لمسيحي».[٢] ومن أهم ما تميَّز به هذا التيار انفتاح أتباعه على الشرق والغرب بمقدار ما يكفل للبرجوازية اللبنانية التحرك الحر ما بين «مراكز الإنتاج الخارجية في الغرب ومراكز الإنتاج الداخلية من حرفية وزراعية في لبنان وسورية والداخل العربي».[٣]

وانطلاقاً من قناعاته الأساسية بالسياسة اللبنانية، كان الأمير مجيد أبعد ما يكون عن الطائفية أو الانخراط في تكتلاتها السياسية المتطرفة.

---

(١) مسعود ضاهر، لماذا رفضت فرنسا وصول مسلم إلى رئاسة الجمهورية اللبنانية، السفير عدد ١٧٧٣ في ٢٧ آذار ١٩٧٩.

(٢) محمد جميل بيهم، قوافل العروبة، مرجع سابق، ج٢، ص: ١٠٢.

(٣) مسعود ضاهر، لبنان الاستقلال، الميثاق والصيغة، معهد الإنماء العربي، بيروت ١٩٧٧، ص: ١٠١.

لذلك فإنه وجد نفسه إلى جانب لفيف من النواب المعتدلين وفي مقدمتهم الشيخ بشارة الخوري. وممّا زاد من متانة العلاقة السياسية بين الأمير مجيد والشيخ بشارة، علاقة ودية تاريخية تربط آل الخوري بآل أرسلان.[١] ولقد مثل هؤلاء جميعاً نواة التيار السياسي الثالث في مواجهة التيارين الطائفيين الإسلامي والمسيحي.

مثل التيار الطائفي المسيحي إميل إده كمرشح لرئاسة الجمهورية. ورشّح التيار الطائفي الإسلامي الشيخ محمد الجسر، رئيس مجلس النواب وهو من المتعاونين مع الانتداب، في حين تمثل التيار الثالث بمرشحه الشيخ بشارة الخوري. وكان للبطريركية المارونية بشخص البطريرك أنطون عريضة مرشحها حبيب باشا السعد، وذلك لاختلاف البطريرك وإميل إده حول هوية لبنان وعلاقاته بالجوار العربي. وظهرت ملامح رجحان كفة الشيخ بشارة على منافسيه الثلاثة. و«مع أنه كان سهلاً على المفوضية العليا أن تشير إلى النواب المحسوبين عليها بانتخاب من تشاء»،[٢] إلاّ إنها لم تفعل ذلك، ودفعت بالأزمة إلى داخل المجلس النيابي لتزيد من انقساماته السياسية والطائفية المتواصلة ومن سلوكه المتهوّر، فيعطيها الحجة الدامغة لحله.[٣]

وينطبق التهور في سلوك مجلس النواب على تبني المرشح إميل إده، المعروف بولائه للفرنسيين وبعدائه للمسلمين، ترشيح الشيخ محمد الجسر، إرباكاً للشيخ بشارة الخوري، وإحراجاً للبطريركية المارونية وللمفوضية الفرنسية. كما ينطبق على انسحاب مرشح البطريركية حبيب باشا السعد وتأييده للجسر أيضاً «نكاية بالخوري»[٤] خاصةً وأن معظم مؤيديه من المسلمين. ومالت الكفة

(١) شكيب أرسلان، سيرة ذاتية، مرجع سابق، ص ١٤٩.
(٢) علي شعيب، تاريخ لبنان من الاحتلال إلى الجلاء، مرجع سابق، ص: ٥٠.
(٣) لونغريغ، سوريا ولبنان تحت الانتداب الفرنسي، مرجع سابق، ص: ٢٥٧.
(٤) فارس سعادة، الموسوعة الانتخابية، مرجع سابق، ج٣، ص ٤٠٠.

لصالح الشيخ محمد الجسر لإجماع الكتلتين الطائفيتين على تبني ترشيحه.

ج. الدستور من أولويات الأمير مجيد أرسلان والتيار السياسي الثالث

أدرك التيار السياسي الثالث، ومن أبرز زعمائه الأمير مجيد أرسلان، خطورة المناورة السياسية التي قام بها إميل إده وحبيب باشا السعد، بما يرميان من ورائها. فقام، عبر بعض الوسطاء المفاوضين وعلى رأسهم رئيس الجمهورية شارل دباس، بمحاولة إقناع الشيخ محمد الجسر بالتنازل لصالح بشارة الخوري، فمانع معتذراً أنه لا يملك حق الانسحاب بعد أن رشحته الأكثرية الإسلامية، ودعمته جبهة إميل إده وكتلة حبيب باشا السعد، ومؤكداً حق المسلمين بالرئاسة ولو عن طريق المناوبة. وأمام حراجة الموقف النيابي، لم يقتصر التوسط مع الشيخ محمد الجسر على أركان هذا التيار، بل تعداه إلى مؤيدي الشيخ نفسه و«أجريت مساع من بعض أصدقاء الشيخ محمد الجسر المتَّصلين برجال الانتداب لحمله على العدول عن هذا الطريق، وبينهم النائب عبود عبد الرزاق لكي لا يتخذ الانتداب تدابير لا تتفق مع الحياة الدستورية، فباءت تلك المساعي بالفشل».[١]

اقترب موعد الاستحقاق الرئاسي، فتجند بعض أركان المفوضية الفرنسية وبعض الشخصيات السياسية اللبنانية لتحذير الشيخ محمد الجسر، وهو رئيس مجلس النواب، من مغبَّة الأمر وكاد ينسحب «لو لم يصل روكز أبو ناضر وسامي كنعان إلى بيته في اللحظة الأخيرة فغيَّر رأيه وأصرَّ على الترشيح».[٢] عندها تنادى الأمير مجيد أرسلان وعبود عبد الرزاق ومؤيدو الجسر والخوري واقترحوا «عليهما الانسحاب وتعديل الدستور، والتجديد للدباس مرة ثالثة. وافق الشيخان على هذا الاقتراح، لكن الدباس رفضه ممّا أفضى إلى اعتماد أسلوب سلبي هو

---

(١) فؤاد الخوري، النيابة في لبنان، مرجع سابق، ص: ١٢٣.

(٢) فارس سعادة، الموسوعة الانتخابية، مرجع سابق، ج٣، ص: ٤٠١.

حل المجلس».[١] وحجة الدباس في ذلك المادة ٤٩ من الدستور اللبناني والتي تنص على أن لا تجدد الرئاسة إلاّ بعد مرور ست سنوات على انقضائها. أمّا إتباع أسلوب حل المجلس فذلك لأن فرنسا لا تقبل برئيس مسلم للبنان، ولا يستطيع بونسو إجراء الانتخابات، التي لا تضمن عدم وصول الجسر إلى الرئاسة.

• **أزمة ١٩٣٢ الدستورية**

كان البطريرك الماروني أنطون عريضة يصرُّ، منذ إجراء الإحصاء العام في سنة ١٩٣٢، وبعدما تأكد من التوازن العددي السكاني بين المسلمين والمسيحيين، على ذكر مارونية رئيس الجمهورية اللبنانية في النص الدستوري. وكان الشيخ محمد الجسر في إصراره على الترشيح لرئاسة الجمهورية، يعتمد على ما قام به المسلمون من خلال مؤتمراتهم الوحدوية وضغطهم عبر جمعية اتحاد الشبيبة الإسلامية، التي رفعت شكواها إلى عصبة الأمم احتجاجاً على إقصاء الشيخ محمد الجسر عن الرئاسة.[٢]

لم تتجاوب المفوضية الفرنسية مع مطالب البطريرك عريضة ولا مع مطالب المسلمين. وتذرّع المفوض السامي الفرنسي بونسو باستمرار الأزمة الاقتصادية في لبنان، فأصدر في ٩ أيار ١٩٣٢ قراراً قضى بتعليق الدستور تعليقاً مؤقتاً جزئياً، وبتعيين رئيس الجمهورية شارل دباس رئيساً للحكومة، يعاونه مجلس مديرين، ويتمتع بصلاحية التشريع بمراسيم، بموافقة المفوض السامي، فجمع السلطتين التنفيذية والتشريعية.[٣] حُلَّ المجلس النيابي الذي لم يتغيب الأمير مجيد عن جلساته، إذ حضر ٣٣ جلسة منذ بداية نيابته.

(١) فارس سعادة، الموسوعة الانتخابية، مرجع سابق، الجزء نفسه والصفحة نفسها.
(٢) محمد جميل بيهم، لبنان بين مشرق ومغرب، بيروت ١٩٦٩، ص: ٣٤- ٣٥.
(٣) لونغريغ، سوريا ولبنان تحت الانتداب الفرنسي، مرجع سابق، ص: ٢٥٧- ٢٥٨.

تفاوتت ردود الفعل اللبنانية على قرار بونسو، فقد وافق عليه البطريرك عريضة وإميل إده رغم احتجاجهما على تعيين الدباس الأرثوذكسي. وثارت نقمة المسلمين عامة، ونقمة النواب الموالين للشيخ بشارة الخوري في ترشيحه للرئاسة؛ واعتبروا أن «تلك التدابير نكبة على الدستور وعلى البلاد، وخطيئة الدباس لا تغتفر»[١] فابتعدوا عنه. ومنذ ذلك الحين ظهرت ملامح تكون التكتلات النيابية. فقد انضم إلى بشارة الخوري كل من حسين الأحدب وموسى نمور وميشال زكور وجبران التويني وسليم تقلا وفريد الخازن وكميل شمعون وإميل لحود والياس الخوري والأمير خالد شهاب ووهرام ليلكيان وإبراهيم المنذر وحميد فرنجية والأمير مجيد أرسلان وغيرهم. وبالمقابل فقد التفَّ حول إميل إده كل من كسروان الخازن وطنوس فريحة وأمين السعد وروكز أبو ناضر وحكمت جنبلاط وغيرهم؛ «كانت كلتا الفئتين تطالب بعودة الدستور والحياة البرلمانية، لكنهما تتنافسان على الزعامة والوصول إلى الحكم».[٢]

شهدت فترة حكم دباس موجة من الاستياء الشعبي العام، فقد تقلّصت النفقات وخفضت الرواتب وخنقت الحريات وعطلت الصحف وارتفعت الضرائب وأثيرت فضائح الحكومات السابقة، من هدر للمال العام وفساد في الإدارة، فأعلنت نقابات العمال والسائقين العموميين والمطابع الإضراب العام. وترافقت هذه الاضطرابات الداخلية مع إتباع المفوضية الفرنسية سياسة جمركية، حدَّت من حرية التبادل التجاري بين لبنان وسوريا والدول المجاورة وأدَّت إلى اضمحلال التجارة وكساد المواسم الزراعية والمنتجات الصناعية، وقد نتج عن هذا التقهقر الاقتصادي «الالتقاء في وجهات النظر بين أنصار الأمة اللبنانية وأنصار

---

(١) بشارة الخوري، حقائق لبنانية، الدار اللبنانية للنشر الجامعي، بيروت ١٩٨٣، ج١، ص: ١٧٩.

(٢) يوسف سالم، ٥٠ سنة مع الناس، دار النهار للنشر، الطبعة الثانية ١٩٩٨، ص: ٨٩.

الوحدة السورية لإلغاء الهيمنة الفرنسية المباشرة»[١] وللحد من الدعوات المتطرفة كالعودة إلى لبنان الصغير كوطن قومي مسيحي، وخفت حدَّة المطالب الإسلامية بالوحدة السورية فركزت على إنصاف المسلمين بالوظائف والخدمات بقدر ما يتوجب عليهم من ضرائب.[٢] ومع اهتمامات الأمير مجيد لهذه القضايا الوطنية الكبيرة، فإنه كان يتابع قضية «تربة الدروز» في بيروت العالقة في محكمة البداية المختلطة، فيؤلب الدروز للتظاهر، إثباتاً لحقهم فيها، ويضغط على المسؤولين الفرنسيين واللبنانيين لعدم القبول بحكم المحكمة الجائر. وهذا ما أدَّى إلى «أنَّ أنظار الحكومة والسلطة تتجه في هذه القضية إلى إبقاء المقبرة في أيدي الطائفة الدرزية والتعويض على ورثة سيور بمبلغ يوازي قيمة أرض المقبرة».[٣]

الأمير مجيد في عهد الرئيس حبيب باشا السعد

- الأمير مجيد وانتخابات ١٩٣٤ النيابية

عزلت فرنسا بونسو وعيّنت مكانه الكونت داميان دي مارتيل الذي قرَّر فور وصوله إعادة العمل بالدستور جزئياً، فأوعز إلى شارل دباس بالاستقالة. وأصدر في الثاني من كانون الثاني ١٩٣٤ أربعة قرارات تتعلق بتنظيم السلطات العمومية، وبالنظام الانتخابي فجعل عدد النواب ٢٥ نائباً، يُنتخب منهم ثمانية عشر، ويعيِّن سبعة. وكانت حصة الدروز اثنين فقط، واحد بالانتخاب والآخر بالتعيين.[٤] وعيَّن حبيب باشا السعد رئيساً للجمهورية لمدة سنة تبدأ في نهاية كانون الثاني، وكلَّف

---

(١) علي شعيب، تاريخ لبنان من الاحتلال إلى الجلاء، مرجع سابق، ص: ٥٢.

(٢) حسان حلاق، مؤتمر الساحل والأقضية الأربعة، الدار الجامعية، بيروت ١٩٨٣، ص ١٧٧.

(٣) النهار، العدد ١٤٤ في ٦ شباط ١٩٣٤، ص: ٤. للمزيد من التفاصيل أنظر: حسن البعيني، دروز سورية ولبنان في عهد الانتداب الفرنسي (١٩٢٠- ١٩٤٣)، المركز العربي للبحوث والتوثيق، بيروت، ١٩٩٣، ص: ٢٦٤- ٢٦٥- ٢٦٦.

(٤) الجريدة الرسمية، العدد ٢٩١٦ في ١٢ كانون الثاني ١٩٣٤، ص: ٢ و٥ و ١٥.

المسيو بريفا أوبوار برئاسة الحكومة للإشراف على الانتخابات النيابية التي ستجري قبل استلام السعد لمهامه الرئاسية.

بدأت المعركة الانتخابية، فترشح عن الدروز كل من الأمير مجيد أرسلان وحكمت ورشيد وعزت وعارف وكامل جنبلاط. وسرعان ما انسحب عزت وعارف وكامل والأمير مجيد أرسلان الذي «اتفق مع المسيو برونة، الذي دعاه إليه في بعبدا قبل ظهر الأربعاء، على سحب ترشيحه»[١] ولم يبق في الميدان سوى رشيد جنبلاط الذي يعمل على تأليف لائحة بالاتفاق مع رشيد نخلة؛ وحكمت جنبلاط الذي أصرَّ على خوض الانتخابات على لائحة إبراهيم المنذر وفريد الخازن وميشال زكور وكميل شمعون رغم تقرُّبه من إميل إده، على «أن يكون الأمير مجيد من النواب المعينين».[٢] انحصرت المعركة بين الجنبلاطيَّين حكمت ورشيد فانسحب الأخير، وضمن الأول نجاحه. وعاد التنافس على المقعد الدرزي الثاني، بين الأمير مجيد أرسلان والأمير سامي أرسلان والدكتور جميل تلحوق، «على أنَّ الأمير مجيد هو الأرجح»[٣] رغم وجود مساع تبذل لاستبداله بسواه.

وفي التاسع والعشرين من كانون الثاني ١٩٣٤، صدر المرسوم رقم ٥٣ القاضي بتعيين سبعة نواب من بينهم الأمير مجيد أرسلان في مجلس النواب الذي استمر من ١٩٣٤/١/٣٠ إلى ١٩٣٧/٦/٥. وهكذا «جرى انتخاب النواب الثمانية عشر باقتراع عام على درجة واحدة وتمَّ تعيين النواب السبعة الآخرين وهم شارل دباس عن الروم الأرثوذكس، وبشارة وإميل إده عن الموارنة، وجبرائيل خباز عن الروم الكاثوليك، وخالد شهاب عن السنة، وإبراهيم حيدر عن الشيعة ومجيد

(١) النهار، العدد ١٢٢، في ١٠ كانون الثاني ١٩٣٤، ص: ٤.

(٢) بشارة الخوري، حقائق لبنانية، مرجع سابق، ج١، ص: ١٨٥.

(٣) النهار، العدد ١٢٧ في ١٦ كانون الثاني ١٩٣٤. والعدد ١٣٦، في ٢٨ كانون الثاني ١٩٣٤.

أرسلان عن الدروز».[١] التأم شمل المجلس النيابي وانتخب النواب، بإيعاز من المفوضية السامية، الرئيس شارل دباس رئيساً للمجلس. وانتخب نجيب عسيران نائباً للرئيس كما انتخب الأمير مجيد أرسلان وميشال زكور أمينين للسر.[٢] وقد أعيد انتخاب الأمير مجيد أميناً للسر في دورتي ٢٠ تشرين الأول ١٩٣٤ و ٢٢ تشرين الأول ١٩٣٥.

الأمير مجيد أرسلان والكتلة الدستورية

لم ترضِ العودة الجزئية للدستور معظم النواب، فقد «كان المجلس والحكومة مشلولَيْن وشبه مغيبين ومحرومَيْن من لعب أي دور أساسي فعال في مجرى الأحداث وتقرير مصائر البلاد».[٣] وبما أنّ الإرهاصات الأولى لتكوين نواة التكتلات النيابية قد بدأت مع أزمة ١٩٣٢ الدستورية فإنها عادت مع مطلع ١٩٣٤ إلى التحرك بشكل منظم لإعادة العمل بالدستور كاملاً، وللتحضير لمعركة الرئاسة المقبلة. وكان الخصمان السياسيان اللدودان بشارة الخوري وإميل إده محور هذه التكتلات وقد شغل كل منهما منصب رئيس مجلس الوزراء في العقد الأول من عهد الإنتداب الفرنسي.

أشار كميل شمعون في مذكراته إلى لقاء نيابي ضمَّه وفريد الخازن وميشال زكور في منزل الشيخ بشارة الخوري. أسفر هذا اللقاء عن مقابلة هؤلاء النواب للمفوض السامي دومارتل رافعين إليه مطالبهم وهي عودة العمل بالدستور وإحياء المؤسسات الدستورية وإلغاء الإنتداب وانضمام لبنان إلى عصبة الأمم وإبرام معاهدة تحدد واجبات كل من فرنسا ولبنان تجاه بعضهما، وقال «ومنذ ذلك الحين ولدت الكتلة الدستورية التي حققت منجزات رائعة وما لبث عددنا أن ارتفع

---

(١) شفيق جحا، معركة مصير لبنان، مرجع سابق، ج١، ص: ٣٧٩. كذلك فارس سعادة، الموسوعة الانتخابية، مرجع سابق، ج٤، ص: ٩٩.

(٢) جلسة ٣٠ كانون الثاني ١٩٣٤.

(٣) شفيق جحا، معركة مصير لبنان، مرجع سابق، ج١، ص ٣٨١.

بسرعة. فانضم إلينا الأمير مجيد أرسلان وحميد فرنجية وصبري حمادة وسليم تقلا، وبعد ستة أسابيع الشيخ بشارة الخوري».[١] تردَّد دومارتل بإجابة طلب الوفد النيابي فتابع هؤلاء مسيرتهم «وبناءً على اتفاق مسبق بينهم، تقدم أحدهم الشيخ فريد الخازن إلى المجلس الجديد باقتراح مآله وجوب إعادة الدستور كاملاً، فأثار اقتراحه حنق المفوض السامي عليه وعلى مؤيدي اقتراحه رفاقه النواب المار ذكرهم»،[٢] وانضم نواب آخرون إلى التكتل النيابي الجديد منهم حسين الأحدب وموسى نمور وإميل لحود والياس الخوري وإبراهيم المنذر وخالد شهاب ووهرام ليلكيان. ويعتبر بشارة الخوري التكتل النيابي حوله «بدء حياة للكتلة الدستورية التي أطلق عليها هذا الاسم بسبب اقتراح الشيخ فريد الخازن إعادة الدستور».[٣] استقطبت الكتلة الدستورية كبار السياسيين والصحفيين أمثال جبران التويني وتعاونت مع ممثلي البرجوازية اللبنانية المعارضة للاستعمار مثل عبد الحميد كرامي ورياض الصلح ومع المراجع الدينية مثل البطريرك عريضة والمطران مبارك وغيرهما. ورغم التفوق العددي للكتلة الدستورية كانت هذه «الأصوات التي تنادي بإعادة العمل بالدستور بصورة كاملة، تتعادل مع أصوات أقلية شجاعة كانت تتلهف إلى الحكم الفرنسي المباشر»[٤] وذلك بدعم أركان المفوضية الفرنسية لهذه الأقلية.

مواقف الأمير مجيد في مجلس ١٩٣٤

كان للأمير مجيد في المجلس التشريعي الثالث ١٩٣٤- ١٩٣٧ دوره الفعال في اللجان النيابية فقد انتخب عضواً في لجنة الصحة والزراعة في ٢٠ آذار ١٩٣٤ ثم في ١٩ آذار ١٩٣٥، وفي ١٧ نيسان ١٩٣٦، أما في ١٦ آذار ١٩٣٧ فقد انتخب عضواً في لجان المعارف

---

(١) كميل شمعون، مذكراتي، لا. ت.، ج١، ص: ١١.
(٢) فؤاد الخوري، النيابة في لبنان، مرجع سابق، ص: ١٢٦ و١٢٧.
(٣) بشارة الخوري، حقائق لبنانية، مرجع سابق، ج١، ص: ١٩٠.
(٤) لونغريغ، سوريا ولبنان تحت الانتداب الفرنسي، مرجع سابق، ص ٢٥٩ .

والأشغال والصحة والزراعة، ولم يتغيب سوى عن إحدى عشر جلسة من جلسات مجلس ١٩٣٤.[١]

ـ دفاعه عن محافظ بيروت

أسهم الأمير مجيد إلى جانب زملائه في الكتلة الدستورية بالدفاع عن الذين لا توليهم الحكومة اهتماماتها، بل وتحاربهم لاعتبارات سياسية. فعلى أثر انهيار شرفة مبنى كوكب الشرق في بيروت، شنَّ إميل إده وكتلته النيابية حملة على محافظ العاصمة سليم تقلا الموالي للكتلة الدستورية، فهب الشيخ بشارة الخوري ورفقاؤه الدستوريون وفي مقدمهم الأمير مجيد للدفاع عن المحافظ مقترحاً إرجاء المناقشة وأن تقوم لجنة برئاسة أمين سر الدولة عبدالله بيهم بتحقيقات إدارية نزيهة، حول أسباب انهيار الشرفة وتحديد المسؤوليات، على أن ترفع تقريرها إلى مجلس النواب للنظر فيه، وقد حظي هذا الاقتراح بتأييد تسعة عشر نائباً ولم يعارضه سوى كتلة إميل إده.[٢] ولم يقف دور الأمير مجيد عند الدفاع عن المحافظ، بل تابع باهتمام بالغ مسألة التعويضات على المنكوبين والمتضررين وكيفية توزيع الإعانات عليهم وتطمين المتبرعين المقيمين والمغتربين على حسن التصرف بتبرعاتهم؛ كي لا يذهب الشك إلى نفوسهم، فقد طالب الحكومة بنشر أسماء المتبرعين من الجالية اللبنانية في كوماسي (أفريقية الجنوبية) وطريقة توزيع المبالغ التي تبرعوا بها.[٣]

موقفه من التشكيلات القضائية

أولى الأمير مجيد المطالب الشعبية المحقة عنايته، فلاحقها لدى الأجهزة التنفيذية للحكومة، وناقشها في جلسات مجلس النواب ناقداً

---

(١) فارس سعادة، الموسوعة الانتخابية، مرجع سابق، ج١ ، ص: ٢٠٢ و٢٥٢ و٢٥٣ و٢٥٤.

(٢) وليد عوض، أصحاب الفخامة رؤساء لبنان، الدار الأهلية، بيروت، ١٩٧٧، ص: ٢٠٣.

(٣) جلسة ٤ كانون الأول ١٩٣٤.

وموجهاً وطارحاً للحلول الملائمة. فعندما أدّت السياسة المتبعة منذ ١٩٣٢ في تقليص النفقات إلى إقفال عدد من المحاكم البدائية والصلحية ومنها محكمتا بعقلين ودير القمر، قدَّم الأمير مجيد مطالعة مطوَّلة حول وضع المحاكم والتنظيمات الإدارية القديمة أظهر فيها رسالته كنائب «عن الشعب، ووكيل عنه لدى الحكومة للدفاع عن حقوقه، ولبيان مطاليبه وحاجاته، ولاقتراح ما يصلح من شؤونه». وبعد أن أثنى على التنظيمات السابقة في الإدارة والقضاء، وعلى تعديلات الحاكم الفرنسي كايلا (١٩٢٥- ١٩٢٦)، أشار إلى مساوئ التشكيلات التي أحدثت في فترة الحكم شبه الدستوري للرئيسين شارل دباس وحبيب باشا السعد «لما حمَّلت الناس من المشقات والمصاريف» و«لما أضعفت من أحوال المناطق الجبلية، فأنعشت المدن وقتلت القرى». ومن ثم أسهب في شرح كيفية إعادة المحاكم البدائية في جبل لبنان وفي أهمية دور محكمة التمييز.[١]

لم تستجب الحكومة لطلب الأمير مجيد أرسلان بإعادة المحاكم البدائية، إلى جبل لبنان. فلجأ إلى استنهاض همم المواطنين لتنظيم العرائض والبرقيات إلى الجهات المسؤولة والمختصة في الحكومة والمجلس النيابي. وكرَّر طلبه معلناً «في هذه الساعة عندما كنت داخلاً تلقيت هذه البرقية، وفيها يطلب موقعوها إعادة المحاكم البدائية».[٢] وكان، يجدِّد مطلبه بإسم من يمثل من قاعدة شعبية بل أي بإسم «سبعين ألف نسمة من أهل الشوف يؤيدون هذا الطلب، فنحن نطلب إنشاء محاكم بدائية في لبنان بإسم سبعين ألف نسمة».[٣] لم تقف الحكومة عند هذا الحد من عدم التجاوب مع المواطنين ونوابهم، بل أقدمت على إلغاء محاكم صلحية عدة ومنها محكمة الشوف، مما دفع الأمير

(١) جلسة ١٣ نيسان ١٩٣٤.

(٢) النهار، العدد ٢١٤ في ٢ أيار ١٩٣٤، ص: ٥.

(٣) جلسة ٣٠ نيسان ١٩٣٤.

مجيد إلى المطالبة بإرجاعها لافتاً النظر إلى تأخير المحاكم بالبت في الدعاوى وإصدار الأحكام إلى ما يزيد عن العشرين شهراً.(١)

وانطلاقاً من عجز المحاكم وتقصيرها لقلَّة عددها، أقرَّ مجلس النواب بالأكثرية مشروع القانون الصادر بالمرسوم رقم ٣١٠ المتعلق بالعفو عن القباحات والجنح غير الشائنة. وخالفه الأمير مجيد «لأن هذا العفو عفو أبتر» مطالباً أن يشمل مرتكبي الجنايات باستثناء المحكومين بأحكام شائنة، وأن يشمل «المدة كلها لا ثلثها ولا نصفها، وإلاّ فهو ليس عفواً».(٢)

متابعة الأمير للشأن العام ١٩٣٤

تابع الأمير مجيد القضايا الزراعية عامة ومنها التحريج، ومكافحة الأمراض والحشرات المؤذية للمزروعات، وإتباع سياسة جمركية لحماية الإنتاج المحلي وخاصة الزيت والزيتون، الغلة الرئيسية للسكان، «لأنَّ موسم الزيت عندنا أصبح في حالة سيئة جداً»،(٣) و«لأن الزيت يأتي من الخارج ويقتل موسمنا».(٤)

ومن جراء السياسة الضرائبية الجائرة التي اتبعتها حكومة المديرين، لا سيَّما في ضريبة المسقفات، حيث «عدة قرايا لا يزورها مصطاف ولا يؤجر فيها بيت ومع ذلك فقد فرضت الحكومة عليها هذه الضريبة» طلب الأمير من الحكومة أن تحقق في هذه المسألة «وأن ترفع هذه الضريبة عن هذه القرى التي لا تستفيد من الأجور فيها ولا يوجد فيها سوى فلاحين».(٥) فالأمير وهو من القائلين بأهمية موقع لبنان الجغرافي وطبيعته الخلاَّبة التي تجذب السياح والمصطافين يعتبر «أنَّ الاصطياف والسياحة موردان عظيمان للبلاد ولعلهما الموردان الباقيان

(١) جلسة ١٢ كانون الأول ١٩٣٤.
(٢) النهار، العدد ٢١٤ ١٢ أيار ١٩٣٤.
(٣) جلسة ١١ نيسان ١٩٣٤.
(٤) جلسة ٢٩ تشرين الثاني ١٩٣٤.
(٥) جلسة ٢٣ نيسان ١٩٣٤.

للبنان اللذان يستطيع الأهلون الاستفادة منهما بعد أن بارت الموارد الأخرى أو كادت»[(١)].

ومن المسائل الهامة التي واجهها الأمير في مجلس النواب قضية الأملاك البحرية. وبالرغم من صدور بعض الأحكام لصالح المالكين فإنهم ظلوا عرضة لمضايقات الموظفين الحكوميين. وانبرى الأمير مجيد يوضح لمدير النافعة يوسف شمعون «أن بيد أصحاب الأملاك في لبنان القديم صكوك أملاك تقول أنهم يملكون من فقش الموج ومع ذلك انحكمنا واستأنفنا الأحكام. أهالي لبنان القديم، كل صكوكهم للبحر ومع ذلك الموظفون يضايقوننا...»[(٢)].

أخذت الحكومات اللبنانية المتعاقبة عن المفوضية الفرنسية مساعدتها للمدارس الخاصة بحجة أن هذه المدارس تخفف العبء المادي عن الدولة. مع الإشارة إلى ضرورة توزيع هذه المساعدات بعدل وإنصاف. وهذا ما لم يعمل به من قبل الحكومة، إذ رأى الأمير مجيد أن الطائفة الدرزية لا يلحقها إلاّ مبلغ ضئيل من هذه المساعدات، فطلب «من الحكومة أن تأخذ بعين الاعتبار زيادة المبالغ التي تصيب المدارس الدرزية»[(٣)].

وإبان مناقشة المجلس لموازنة ١٩٣٥، وعند إقرار ميزانية مديرية الداخلية، لفت الأمير مجيد أنظار زملائه النواب إلى ضرورة إنصاف عناصر الجندرمة والبوليس بالترقية وزيادة المعاشات «لأنه يوجد الآن كثير من الضباط القومسييرية والأفراد مدة تنوف عن السبع سنوات وأسماؤهم على جدول الترفيع ولا يزالون ينتظرون الوقت الذي سيترفعون به وهو من حقهم المكتسب»[(٤)] وطالب بمكافأة المأمورين

---

(١) جلسة ١٠ كانون الأول ١٩٣٤.

(٢) جلسة ٢٦ كانون الأول ١٩٣٤ وجلسة ١٩٣٥/١/٢٨ حيث يقول: أملاك جبل لبنان المملوكة على الساحل كلها مملوكة للبحر.

(٣) جلسة ٢٨ نيسان ١٩٣٤.

(٤) جلسة ١٠ كانون الأول ١٩٣٤.

الذين أصيبوا بعطل دائم أو قتلوا أثناء تأديتهم الخدمة الفعلية وقد أورد بعض الأمثلة الدالة على تقصير الحكومة مع بعض الموظفين.[١]

أما الموقف الحاسم الذي وقفه الأمير مجيد في وجه الحكومة المتحررة من رقابة السلطة التشريعية ومحاسبتها، فيتمثل في رفضه الموافقة على بند النفقات السرية للحكومة. عرض الأمير مجيد قضية هذه النفقات التي لم يسبق للمجالس النيابية أن بحثتها إلاّ لتحديد قيمة المبلغ المخصص لها، ثقة من المجالس بالوزارات من جهة ولكون هذه الوزارات مسؤولة أمام هذه المجالس عن أعمالها بموجب الدستور. وهذا ما لا ينطبق على حالة حكومة مجلس المديرين برئاسة أمين سر الدولة عبدالله بيهم، المسؤول أمام رئيس الجمهورية. لذلك يرى الأمير مجيد أن المجلس «لا يستطيع أن يقرِّر لها مالاً تتصرَّف به على هواها وربما أنفقته في سبيل لا يفيد المصلحة العامة وقد تضر بكرامة هذا المجلس فتنال منه مرتين بالمناعة التي لا تهاجم وبالهجوم الذي لا يُرد».[٢] واقترح الأمير إلغاء النفقات السرية إلى أن يعود العمل بالدستور كلياً وتقوم حكومة مسؤولة أمام المجلس. وبرَّر اقتراحه بقوله إن الحكومة «خصصت القسم الأوفر من نفقاتها السرية لمناوأة المجلس» وعندها قرر المجلس النيابي بالأكثرية رفض اعتماد النفقات السرية البالغة خمسة آلاف ليرة لبنانية.

الأمير مجيد في الولاية الثانية للرئيس حبيب باشا السعد

زادت التناقضات السياسية حدةً بسبب سريان شائعة سرَّبتها السلطات الفرنسية ومجلس المديرين ومفادها أن المفوضية الفرنسية تتجه نحو إلغاء نظام «البندرول» الخاص بزراعة التبغ وتصنيعه وتسويقه، وإحياء نظام «المونوبول» القائم على احتكار التبغ في البلدان الواقعة تحت الإنتداب الفرنسي ومنها سورية ولبنان. وتلاقت القوى

---

(١) جلسة ٢٨ كانون الأول ١٩٣٤.

(٢) الجلسة نفسها.

السياسية والمراجع الدينية مع البطريركية المارونية للوقوف في وجه المشروع الاحتكاري. وتعززت أواصر العلاقة بين أركان الكتلة الدستورية وبخاصة الشيخ بشارة والأمير مجيد والشيخ فريد الخازن وبين البطريرك أنطون عريضة الذي رفع إلى وزارة الخارجية الفرنسية كتاباً قال فيه «أن البلاد كلها في قلق شديد وهي تخاف إقرار الاحتكار فجأة ... نحتج باسم اللبنانيين والسوريين ضد أي احتكار»،[١] ورداً على التكتل السياسي المناوئ للمفوض السامي «قرر في اليوم الأخير من سنة ١٩٣٤ أن يمدِّد ولاية حبيب باشا السعد سنة كاملة على أن يظل بيهم سكرتيراً للدولة»،[٢] متذرعاً بتفادي التطاحن الطائفي والفئوي الذي قد ينتج عن اختيار رئيس جديد للبلاد.

موقف الأمير مجيد من التحركات المطلبية

وبموجب مرسوم التمديد رقم ٣٠٠ ل. تاريخ ٣٠ كانون الثاني ١٩٣٥، بقيت السلطة بيد حبيب باشا السعد ورئيس مجلس المديرين عبدالله بيهم، المسؤول أمامه وحده، والخارج عن رقابة مجلس النواب. أجمع الوحدويون والكيانيون على الوقوف في وجه إجراءات المفوضية السامية لاحتكار التبغ، وطالبوا بعودة الدستور ونيل الاستقلال، لكنهم كانوا يختلفون في سياساتهم المحلية وفي معالجة الأزمات الاقتصادية والاجتماعية. فبينما يدعم الوحدويون القوى والفئات العمالية المطالبة بحرية التنظيم النقابي، وبحقوقها في زيادة الأجور وتحسين ظروف العمل وتحديد ساعاته، ويحرِّضونها على التحرك الجماهيري كإعلان الإضرابات وقيام المظاهرات، بالرغم مما قد ينجم عنها من خلل أمني وتدهور اقتصادي؛ كان الكيانيون الليبراليون والنواب الدستوريون، ومنهم الأمير مجيد، يهيبون بالعمال بعدم اللجوء

---

(١) البطريرك أنطوان عريضة، لبنان وفرنسا، تعريب فارس غصوب، دار الفارابي، بيروت ١٩٨٧، ص: ٦٢.

(٢) لونغريغ، سوريا ولبنان تحت الانتداب الفرنسي، مرجع سابق، ص: ٢٥٩.

إلى الشارع لحل مشاكلهم العالقة مع أرباب العمل أو مع الحكومة، وبرفع مطالبهم إلى المجلس النيابي باعتباره المكان الأنسب لبحث المطالب العمالية ووضع التشريعات الملائمة لها. وتوضحت مواقف الأمير مجيد ورفاقه الدستوريين من خلال اشتداد الأزمات الداخلية المتفاقمة أثناء الولاية الثانية للرئيس حبيب باشا السعد وحكومة المديرين.

الأمير مجيد والدفاع عن مزارعي التبغ

أقدمت المفوضية الفرنسية على إلغاء نظام البندرول للتبغ المعمول به ما بين ١٩٣٠ و١٩٣٥. وأعادت نظام المونوبول الذي كان قائماً قبل ١٩٣٠. أعطى دومارتل الامتياز لمدة ٢٥ سنة لشركة محلية برساميل فرنسية (الريجي) وقد «استحوذت الشركة الجديدة على كل المصانع والمخازن القائمة، واستخدمت العمال السابقين جميعاً وأدخلت تقنيات جديدة، وجمدت في وجه العواصف التي خلقتها المعارضة المارونية التي قامت فور تأسيسها»،[١] نظراً لاتساع رقعة الملكية الرهبانية المارونية لمزارع التبغ ووفرة الأيدي العاملة فيها. لذلك قاد البطريرك الماروني أنطوان عريضة حملة المعارضة على قرار المفوض السامي دومارتل وأظهر نفسه مدافعاً عن حقوق مزارعي التبغ من جميع المناطق والطوائف في لبنان. وبينما وقف معظم النواب المسيحيين موقفاً مؤيداً للمفوض السامي في قراره الاحتكاري للتبغ، عارضه الأمير مجيد أرسلان والشيخ بشارة الخوري والنواب المسلمون عامة، فأشاد بهم البطريرك واعتبر أنهم «ليسو عبيداً للفرنسيين كما هم النواب المسيحيون»[٢] كما ظهر من خلال «الملاحظات المقدمة من قبل لجنة شكّلها البرلمان اللبناني بإشراف رئيس المجلس بالذات».[٣]

---

(١) لونغريغ، سوريا ولبنان تحت الانتداب الفرنسي، مرجع سابق، ص: ٣٣٧.

(٢) ضاهر غندور، النظم الانتخابية، المركز الوطني للمعلومات والدراسات، بيروت ١٩٩٢، ص: ٣٤٤.

(٣) البطريرك أنطوان عريضة، لبنان وفرنسا، مرجع سابق، ص: ٧٧.

الأمير مجيد ودفاعه عن المساجين من مقاومي الانتداب

شهدت الفترة الممتدة ما بين ١٩١٨ و١٩٣٥ سلسلة اضطرابات اتخذت طابعاً طائفياً لوقوعها بين عناصر أو مجموعات مختلفة الانتماءات الطائفية والاتجاهات السياسية؛ و«كان من الطبيعي أن يزيد فيها رواسب الفتن السابقة عند المتعصبين، واختلاف الموقف السياسي بين الدروز... والمسيحيين».[١] ولا عجب أن تنحاز سلطات الانتداب الفرنسي إلى جانب مؤيديها في عهد الحكم الفرنسي المباشر حتى ١٩٢٦. أما أن تنحاز أجهزة السلطة الوطنية من قوات أمنية وهيئات قضائية في عهد الحكم الوطني وفي ظل الدستور اللبناني، لفئة لبنانية على حساب أخرى، فذلك يدل على استحالة بناء الوطن وتنمية الحس الوطني على يد طغمة حاكمة ارتبطت مصالحها بمصالح الفرنسيين. وتبعاً لسياسة الأمر الواقع الذي لا مفر منه، ودفاعاً عن الذين ظلمتهم السلطة بشقيها الفرنسي واللبناني في قضية الثائر فؤاد علامة ورفقائه ما بين ١٩٣٤ و١٩٣٥، هبَّ الأمير مجيد على رأس وفد شعبي لمقابلة أمين سر الدولة ومدير الداخلية ورئيس المجلس النيابي للاحتجاج على ما أقدمت عليه عناصر الدرك من احتلال للمنازل وعبث في القرى وإلزام الأهالي بتقديم «الطعام لهم ولخيولهم في هذه الأزمة الخانقة».[٢] خمدت الاضطرابات باعتقال عدد كبير من المطلوبين وإحالتهم إلى المجلس العدلي للتحقيق معهم، فتقدم الأمير مجيد مع كميل شمعون بسؤال إلى الحكومة بشأنهم وبشأن موقوفين آخرين «طال معهم التحقيق مدة تزيد عن السنة قبل إحالتهم إلى المحاكمة وكانوا في خلال كل هذه المدة قيد التوقيف واليوم يوجد داخل السجون أشخاص عديدون بسبب حوادث العصابات التي جرت في خلال الصيف الذي

---

(١) حسن البعيني، دروز سورية ولبنان في عهد الانتداب الفرنسي، مرجع سابق، ص: ١٠٣.

(٢) النهار ٢٤ تشرين الأول ١٩٣٥.

مضى وقد فُهم أن التحقيق العدلي لا يتناولهم ومع ذلك فإنهم لا يزالون في غياهب السجون لذلك أسأل الحكومة عن سبب وجود هؤلاء الأشخاص قيد التوقيف بعد أن كُشف السر في حوادث العصابات وألقي القبض على كافة أفرادها، ولأي أمد يطول هذا التوقيف». [١] وألحق الأمير سؤاله بمداخلة جاء فيها: «ثم ألفت نظر الحكومة إلى حركات الجندرمة، الجندرمة بقالهم أربعة شهور بياكلوا وبيشربوا من كيس الأهالي، خصوصاً في الشوف وبرالياس، وعمل يصير حوادث في غير محلات ما عمل تأخذ الحكومة هالتدابير، مين بيعوض على الأهالي». [٢]

الأمير مجيد في معركة الرئاسة بين الخوري وإده

أدرك دومارتل التحولات السياسية الطارئة على الساحتين اللبنانية والسورية في العهدين شبه الدستوريين للرئيسين شارل الدباس وحبيب باشا السعد، من جرَّاء تدابير المفوضية الفرنسية وإجراءات السلطة اللبنانية. ففي حين تم الانفتاح والتقارب السياسي ما بين أركان البطريركية المارونية ودار الفتوى وفعاليات الأوساط الإسلامية وجماعة النواب الدستوريين والزعماء الوحدويين وأركان الكتلة الوطنية السورية، على أساس الاتفاق السوري اللبناني لإلغاء الانتداب ونيل الاستقلال وتحقيق السيادة التامة لكل من البلدين الشقيقين وإقامة التعاون الوثيق بينهما ومع سائر الأقطار العربية؛ [٣] وفي حين استقطب ذلك التقارب الشارعين الإسلامي والمسيحي معاً، أمعنت جماعة إميل إده بالتقرب من المفوضية الفرنسية وطالبت بحماية فرنسا، فانكمشت داخل بيئتها المحلية المسيحية الضيقة وباتت في شبه عزلة خانقة عن مجتمعها

---

(١) جلسة ٢٦ تشرين الثاني ١٩٣٥.

(٢) جلسة ٢٦ تشرين الثاني ١٩٣٥.

(٣) ذوقان قرقوط، تطور الحركة الوطنية في سوريا (١٩٢٠- ١٩٣٩) دار طلاس، دمشق ١٩٨٩، ص: ١٤٧ - ١٤٨.

اللبناني المتعدد الطوائف، مما أحرج بعض عناصرها من النواب المسلمين الخارجين عن الإجماع الوطني. وهكذا ضعف أمل إميل إده بالوصول إلى رئاسة الجمهورية عبر مجلس النواب.

ولجأ دومارتل إلى دهائه السياسي، فأصدر في ٣ كانون الثاني ١٩٣٦ القرار (رقم١ . L-R) وبموجبه أعاد لمجلس النواب حقه بانتخاب رئيس الجمهورية لمدة ثلاث سنوات مع الإبقاء على منصب أمين سر الدولة واحتفاظ المجلس النيابي بالصلاحيات المحدَّدة له سنة ١٩٣٢، بما يعني ذلك من عودة جزئية للدستور. وفي اليوم الرابع من الشهر نفسه أصدر رئيس الجمهورية مرسوماً موقعاً من أمين سر الدولة عبدالله بيهم رقمه ٢٦٤٠ ويتضمن دعوة مجلس النواب لعقد جلسة استثنائية يوم الاثنين الموافق في ٢٠ كانون الثاني ١٩٣٦ لانتخاب رئيس الجمهورية بالاقتراع السري.[1]

بدأت معركة الرئاسة بين قطبي المارونية السياسية بشارة الخوري وإميل إده فاتَّجهت الأنظار نحو المفوض السامي دومارتل الذي أمسك بخيوط اللعبة البرلمانية. وكان يتلاعب بأعصاب المرشحيْن المتنافسين فيدعم هذا حيناً ويدعم ذاك حيناً آخر «فلا ينام واحد منهما ليلة مطمئنة».[2] وقد اثبت دومارتل براعته في التحكم بجمع الأصوات النيابية لصالح كليهما حتى تعادلا، ولم يعد في جعبته سوى صوت النائب الياس السكاف.

وفي اليوم المعيَّن، اجتمع المجلس النيابي بكامل أعضائه وبرئاسة الأمير خالد شهاب، وحضور أمين سر الدولة عبدالله بيهم ومندوب المفوض السامي المسيو لافون، وكان أول انتخاب رئاسي يشارك فيه الأمير مجيد أرسلان، الذي ظل على موقفه الدستوري فأعطى صوته

---

(١) الجريدة الرسمية، السنة ٧٦، العدد ٣٢٢٥، الأربعاء ٨ كانون الثاني ١٩٣٦، ص: ٢.

(٢) اسكندر رياشي، قبل وبعد، مرجع سابق، ص ١٤٨.

للشيخ بشارة الخوري. وجاء الصوت الثالث عشر، صوت الياس السكاف الذي خضع لابتزاز دومارتل له، بسبب قضاياه القضائية العالقة في مزارع عميق البقاعية لصالح إميل إده،[١] وفي الجولة الثانية من الانتخابات فاز إميل إده على منافسه بشارة الخوري بفضل صوتي حكمت جنبلاط وكميل شمعون الذي ترك بشارة الخوري «في آخر لحظة».[٢] ووجه الرئيس الجديد كلمة شكر إلى مجلس النواب وخرج دون أن يقسم اليمين الدستورية «لأن الدستور لم يكن قد فُكَّ من عقاله وأعيد لطبيعته كاملاً».[٣]

الأمير مجيد أرسلان والمعاهدة الفرنسية ـ اللبنانية

مع مستهل ١٩٣٦ تجلى الترابط المصيري الوثيق ما بين استقلالي سوريا ولبنان. فقد قامت الكتلة الوطنية السورية بالضغط على الفرنسيين لإعادة الحياة الدستورية وتوحيد الدويلات السورية وعقد معاهدة فرنسية ـ سورية على غرار المعاهدة البريطانية ـ العراقية تؤكد استقلال سوريا وانضمامها إلى عصبة الأمم. وعمَّت سوريا إضرابات ومظاهرات عنيفة دامت خمسين يوماً أقدمت خلالها السلطات الفرنسية على قمع المتظاهرين بشدة فوقع عدد كبير من الجرحى والقتلى، واعتقلت بعض أركان الكتلة الوطنية. و«ترددت الأصداء في لبنان فأغلقت المتاجر في بيروت، وسارت التظاهرات في طرابلس وصيدا، وأرسلت برقيات التأييد ـ وبينها برقية من البطريرك عريضة نفسه ـ إلى السياسيين المعتقلين في دمشق»،[٤] إذ انعقد مؤتمر المطارنة في بكركي في ٦ شباط ١٩٣٦، دعماً لمواقف الكتلة الوطنية السورية في مطالبها الاستقلالية، وتأكيداً على «توطيد العلاقات الأخوية مع

(١) اسكندر رياشي، قبل وبعد، مرجع سابق، ص ١٤٨ و١٤٩.

(٢) بشارة الخوري، حقائق لبنانية، مرجع سابق، ج١، ص: ١٩٧.

(٣) فارس سعادة، الموسوعة الانتخابية، مرجع سابق، ج٤، ص: ١٩١.

(٤) لونغريغ، سوريا ولبنان تحت الانتداب الفرنسي، مرجع سابق، ص: ٢٧٢.

الشقيقة سوريا وبخاصة على صعيد التعاون الاقتصادي والاجتماعي».(١)

كان لقيام الحكومة اليسارية في باريس دوره في إجبار دومارتل على تلبية مطالب الكتلة الوطنية السورية والإفراج عن المعتقلين السياسيين وتشكيل الوفد المفاوض. ومن المفارقات أن يوقع الجانبان الفرنسي والسوري اتفاقهم المبدئي في بيروت ولا يستجيب دومارتل لمطالب الكتلة الدستورية بعقد اتفاق مشابه. وفي اليوم التالي لتوقيع الاتفاق الفرنسي ـ السوري أي في ١٢ آذار ١٩٣٦ رفع الأمير مجيد أرسلان وميشال زكور والشيخ فريد الخازن وحميد فرنجية وكميل شمعون وصبري حمادة وعبود عبد الرزاق مذكرة إلى المفوض السامي، بواسطة رئيس مجلس النواب الأمير خالد شهاب، دون الاسترشاد برأي أمين سر الدولة أيوب ثابت ورئيس الجمهورية إميل إده، بحجة أنَّ عودة الدستور وعقد المعاهدة الفرنسية اللبنانية المنشودة من صلاحيات المفوض السامي دون سواه. وتتضمن المذكرة المرفوعة من النواب السبعة المطالبة بعودة الدستور اللبناني كاملاً، وعقد معاهدة بين فرنسا ولبنان تقوم مقام الانتداب، ودخول لبنان في عصبة الأمم، وتسليم المصالح المشتركة إلى لبنان وسوريا وإجراء تسوية شاملة للعلاقات بين لبنان وسوريا وفرنسا بكيفية ترضى بها هذه الأطراف الثلاثة وعلى أن يتم تحقيق المطالب اللبنانية والمطالب السورية في وقت واحد.(٢)

اقترب موعد افتتاح الدورة النيابية في السابع عشر من نيسان فبدأ النواب الدستوريون وفي طليعتهم الأمير مجيد أرسلان بالتوافد إلى ديوان رئيس المجلس للتباحث في المشاريع الحكومية المحالة إلى

---

(١) Edmond, Rabbath: «La Formation historique du liban», publication de l'universite libanaise, Beyrouth 1973, p. p. 407- 408.

(٢) شفيق جحا، معركة مصير لبنان، مرجع سابق، ج١، ص: ٤٧٢ و٤٧٦ و٤٧٧. وجلسة ١٧ نيسان ١٩٣٦.

المجلس النيابي وللتشاور بشأن انتخاب أعضاء اللجان النيابية ولمعرفة مصير المذكرة الآنفة الذكر ورد المفوضية السامية عليها إذ «أن الحكومة غير مسؤولة عن الجواب عليها، لأن لا علاقة لها بالأمر، فإذا كان ثمة جواب فالمفوضية وحدها هي صاحبة الحق، لأن السؤال موجه إليها وعلى اعتبار أن الدستور عُلِّق مِنْ قِبل المفوض السامي، وأن المعاهدة تعقد مع الجانب الفرنسي».[(١)]

وأثناء سير المفاوضات السورية ـ الفرنسية، بدأت تتسرب من باريس شائعات مغرضة مفادها أن الوفد السوري، طالب بمدينتي طرابلس وصيدا مستنداً إلى رغبة سكانهما. تلقفت الصحف الحكومية هذه الشائعة لتنسج حولها مزيداً من الافتراءات، مثيرة الرأي العام المسيحي. تنبَّه الأمير مجيد أرسلان والشيخ بشارة الخوري والشيخ فريد الخازن وميشال زكور لخطورة الوضع السياسي، «لا سيَّما وأن على كرسي الحكم رجلاً يقود من خلال كتلته تيار (اللبننة) المتعصب والمرتبط بفرنسا والرافض لعروبة لبنان. وهذا التيار كان يقول بالأمة اللبنانية المتحدرة من الأصل الفينيقي»[(٢)] فاجتمعوا إلى رئيس المجلس الأمير خالد شهاب طالبين إليه التفاوض مع الحكومة لفتح دورة استثنائية يتم خلالها البحث في قضية الكيان اللبناني والحرص على حدوده مع سوريا، وفي عودة الدستور المعلَّق وعقد معاهدة مع فرنسا تؤكد الحق اللبناني بالاستقلال والسيادة على كافة الأراضي اللبنانية.

ماطل المفوض السامي في الرد على مطالب الكتلة الدستورية، فصعَّد أركانها من حدة مطالبتهم. وعقد الأمير مجيد أرسلان وبشارة الخوري وفريد الخازن وميشال زكور وإبراهيم المنذر وكميل شمعون وصبري حمادة ووهرام ليلكيان ومحمد العبود وحميد فرنجية اجتماعاً في ١٣ حزيران ١٩٣٦ «قرَّروا فيه العمل على مذكرة جديدة بواسطة

---

(١) النهار، عدد ٧٩٢ في ١٢ نيسان ١٩٣٦.

(٢) علي شعيب، تاريخ لبنان من الاحتلال إلى الجلاء، مرجع سابق، ص: ٥٨.

المفوضية العليا إلى وزير الخارجية الفرنسية يطالبون فيها بالمعاهدة والدستور واحترام أراضي الجمهورية اللبنانية وحدودها وقرروا مخابرة بقية زملائهم النواب، حتى إذا رغبوا في الاشتراك معهم بالعمل قام الجميع بعمل مشترك».(١)

كانت نتيجة الاتصال بين الفريقين النيابيين إصرار الحكوميين أن تقتصر المطالبة بفتح الدورة الاستثنائية «على المطالبة بحفظ الكيان اللبناني دون مطالب بقية البلاد الأساسية من دستور ومعاهدة»(٢) فقام النائب الأمير خليل أبو اللمع للتوسط بين الدستوريين والإديين على إيجاد قاسم مشترك بينهم يؤدي لفتح الدورة المطلوبة.

باءت محاولة الأمير خليل أبو اللمع بالفشل، ونشرت إحدى الصحف خبر استلام البطريرك الماروني أنطون عريضة رسالة من وزارة الخارجية الفرنسية تؤكد مطالب الوفد السوري وتحفظاته بشأن مدينتي صيدا وطرابلس اللتين طالب سكانهما بالانضمام إلى سوريا عبر تظاهراتهما الشعبية وتصريحات زعمائهما الوحدويين. وهبّت الأوساط المسيحية تحتج، بلسان حزب الوحدة اللبنانية والبطريرك الماروني عريضة إلى المفوضية العامة ووزارة الخارجية الفرنسية «على كل مشروع يمس الكيان اللبناني المضمون من فرنسا وجمعية الأمم، فلبنان الغائب عن المفاوضات الجارية في باريس يعهد بالدفاع عن مصيره لفرنسا الصديقة».(٣)

كان على الأمير مجيد وباقي أركان الكتلة الدستورية حسم المسألة خوفاً من إثارة النعرات الطائفية، بعد تأكدهم من فشل النواب الإديين بإقناع الرئيس إميل إده قبول عقد معاهدة فرنسية ـ لبنانية تحفظ للبنان حدوده واستقلاله، فأعادوا صياغة مذكرتهم السابقة وقدّموها إلى رئيس

---

(١) النهار، عدد ٨٣٨ في ١٤ حزيران ١٩٣٦.

(٢) النهار، عدد ٨٣٩ في ١٦ حزيران ١٩٣٦.

(٣) النهار، عدد ٨٣٨ في ١٤ حزيران ١٩٣٦.

المجلس النيابي طالبين إليه التنسيق مع الحكومة والاتفاق معها على دعوة المجلس إلى الانعقاد بدورة استثنائية لمناقشة مضمون المذكرة وإقرارها ورفعها بإسم المجلس والحكومة معاً وبواسطة المفوضية الفرنسية العامة إلى وزارة الخارجية.[١] استجابت حكومة الجبهة الشعبية اليسارية وأرسل سكرتير الدولة للشؤون الخارجية «فينو» رسالة بهذا المعنى إلى الرئيس إميل إده. فاجتمع الأمير مجيد والنواب الدستوريون في الرابع والعشرين من حزيران وبعثوا برقية شكر إلى كل من رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية ورئيس مجلس النواب الفرنسيين على إعلانهم التدابير الحرة المتعلقة باستقلال لبنان والمحافظة على سلامة أراضيه في حدوده الحالية وتهيئة دخوله في جمعية الأمم ويلفتون نظرهم إلى ضرورة إرسال وفد لبناني إلى باريس للمفاوضة.[٢]

رضخ إميل إده لإرادة الفرنسيين في عقد المعاهدة، لكنه لجأ إلى المناورة فأوعز إلى نواب كتلته البرلمانية بإرسال برقيات شكر إلى المسؤولين الفرنسيين «تؤيد المفاوضة مع الحكومة الحاضرة»[٣] إبعاداً لمُوقعي المذكرة من النواب الدستوريين من الانضمام إلى لجنة المفاوضات الفرنسية ـ اللبنانية ومهدِّداً باللجوء إلى إثارة الشارع المسيحي المتطرف الرافض للمعاهدة، «أما غلاة التعصب المسيحي في لبنان الذين تزعمهم جاك ثابت وخليل معتوق فقد رفضوا الدعوة إلى عقد معاهدة لبنانية ـ فرنسية، بل طالبوا بالحماية الفرنسية المباشرة لأن المعاهدة ستضع وجهاً لوجه دولتين غير متكافئتين (سوريا ولبنان) من حيث القوة. لذا ربطت هذه الفئة نشاطها بمخططات مكتب المعلومات الفرنسي في بيروت».[٤]

---

(١) النهار، عدد ٨٤٢ في ١٩ حزيران ١٩٣٦.

(٢) النهار، عدد ٨٤٨ في ٢٧ حزيران ١٩٣٦.

(٣) النهار، العدد نفسه والتاريخ نفسه.

(٤) علي شعيب، تاريخ لبنان من الاحتلال إلى الجلاء، مرجع سابق، ص: ١١٧.

شدَّد الرئيس إده رفضه لمشاركة نواب الكتلة الدستورية في الوفد اللبناني المفاوض فصرَّح الأمير مجيد للصحافة اللبنانية عن تذمّر الأوساط السياسية من «البطانة» أي الحاشية التي تحيط بالرئيس وتؤثر على قراراته السياسية الحكومية. ورد عليه إده مؤكداً أنه يريد أن يقوم بمهمة المفاوضات بنفسه متحملاً جميع الأعباء والمسؤوليات، ومعترفاً بوجود هذه «البطانة» لكنه أنكر تدخلها في الدوائر والأعمال الرسمية لأنه «يعتقد أنهم ـ أي رجال البطانة ـ يقدِّرون حقيقة الموقف ويعرفون أنه ليس من صلاحيتهم التعرض لشؤون الدولة ومهام الحكم، فيكتفون بزيارته ويكتفي بالسمر معهم».(١)

تجاوز الأمير مجيد والشيخ بشارة ورفاقهما الدستوريون الرئيس إميل إده، وضغطوا من خلال المفوضية الفرنسية للاشتراك في المفاوضات. تدخلت المفوضية في عملية تشكيل الوفد المفاوض بشقيه الحكومي والنيابي. وترأس الشيخ بشارة الخوري بصفته زعيم الكتلة الدستورية اللجنة النيابية وتتألف من الإديين والدستوريين محمد العبود، نجيب عسيران، حكمت جنبلاط، بترو طراد، غبريال خباز ووهرام ليلكيان. وترأس الرئيس إميل إده اللجنة الحكومية وتتألف من رئيس المجلس النيابي الأمير خالد شهاب والسكرتير العام أيوب ثابت. ولم يتمثل الوحدويون في الوفد اللبناني المفاوض،(٢) مما خلق جواً من التوتر الطائفي في بيروت وطرابلس وبعض المناطق اللبنانية.

جرت المفاوضات الفرنسية اللبنانية في بيروت وعقدت المعاهدة فوقّعها المفوض السامي دومارتل والرئيس إميل إده وأقرها مجلس النواب. رفضت الحكومة الفرنسية اليمينية الجديدة الموافقة على المعاهدة لإحالتها على السلطات التشريعية الفرنسية رغم ما تعطيه

---

(١) النهار، عدد ٨٥٤ في ٤ تموز ١٩٣٦.

(٢) فارس سعادة، الموسوعة الانتخابية، مرجع سابق، ج٤، ص ٢٠٧.

لفرنسا من مكاسب وامتيازات.[١] أما على الصعيد اللبناني فقد أسهمت المعاهدة، بموجب مراسلات ٦ و٦ مكررة بين الرئيس إده ودومارتل إلى جانب المادة ٩٥ من الدستور اللبناني في تطبيق النظام السياسي الطائفي اللبناني تحت شعار حفظ حقوق الأقليات الطائفية.

كان لإبعاد الوحدويين عن المفاوضات الجارية أثره في إعادة تجميع القوى الوحدوية المتخاصمة. ففي ٢٣ تشرين الأول عقد في منزل السيد عمر بيهم في بيروت مؤتمر إسلامي عام ضم ممثلي الطوائف الإسلامية ومن بينهم سليم سلام ورياض الصلح والأمير أمين أرسلان وغيرهم. أسفر المؤتمر عن تقديم مذكرة احتجاج للمفوض السامي لإغفال المعاهدة ذكر الوحدة السورية المنشودة، وعن تشكيل وفد بناءً لطلب دومارتل لمقابلته وشرح وجهة نظر المؤتمرين، ومنها إمكانية التعاون بين الجمهوريتين السورية واللبنانية، ورفع الغبن عن المسلمين بتطبيق اللامركزية بحيث تضمن المساواة بين الطوائف في الحقوق والواجبات.[٢]

قضت المعاهدتان السورية واللبنانية مع فرنسا على الآمال الوحدوية السورية في كلا البلدين ورسَّختا التجزئة الإقليمية في المنطقة العربية، وقوضتا إلى حد ما التعاون المنشودة بين الكيانين، حتى في المجال الاقتصادي، وأثارتا فيهما مشاعر الكيانية والطائفية، وغلَّبتهما على الشعور الوطني والحس القومي.

وعلى أثر توقيع المعاهدة الفرنسية اللبنانية في بيروت، أضربت طرابلس، وشهدت المدينة مجابهة شرسة بين المتظاهرين والقوات الفرنسية وسجلت بعض التعديات على المسيحيين فيها وفي القرى

---

(١) جورج حنا، لبنان من الاحتلال إلى الاستقلال، مطبعة دار الفنون، طبعة ثانية، بيروت ١٩٤٦، ص: ٤٢.

(٢) حسان حلاّق، مؤتمر الساحل والأقضية الأربعة ١٩٣٦، الدار الجامعية، بيروت ١٩٨٣، ص: ٣٤ و٣٥.

المجاورة لها. و«لكن هذه الأعمال كانت أقل خطورة من الصدام الإسلامي- المسيحي في ١٥ تشرين الثاني في بيروت. وقد نجم عنه إصابة مئات الأشخاص ومقتل أربعة».[١] هذه الاضطرابات دلّت على وجود خلل في التوازن الطائفي داخل السلطة التنفيذية التي استبعد منها المسلمون، و«حملت الرئيس إميل إده على التشاور مع المفوضية الفرنسية للتوصل إلى الصيغة الفضلى التي من شأنها أن تخفف من معارضة مسلمي لبنان للدولة اللبنانية، فاستقر الرأي على أن توكل رئاسة الوزارة إلى مسلم»[٢] انطلاقاً من مبدأ المشاركة في الحكم.

دعوة الأمير مجيد إلى مقاطعة المعرض الصهيوني في تل أبيب:

كان من أولى نتائج التجزئة الإقليمية أن انشغل الوحدويون والكيانيون في صراعاتهم السياسية والوطنية عن واجباتهم القومية فتغافلوا عما يجري في فلسطين تحت ستار الانتداب البريطاني، وتركوا الشعب الفلسطيني يواجه منفرداً الهجمة الصهيونية الشرسة. وبلغ من انعدام الحس القومي أن قام بعض الشخصيات والعائلات التي تمتهن السياسة والتجارة معاً بتسهيل عمليات بيع الأراضي في فلسطين وجنوب لبنان للمتمولين اليهود بغية إنشاء المستوطنات.[٣] ولم تتورع بعض أنظمة الحكم من مسايرة الوضع السياسي الشاذ في فلسطين بفعل تأثير الانتدابين البريطاني والفرنسي عليها. ففي سنة ١٩٣٦ وإبّان الثورة الفلسطينية، ومقاطعة القوى السياسية والطلابية للبضائع البريطانية والصهيونية، صدر عن الحكومة اللبنانية مرسوم الاعتماد الإضافي البالغ ١٣٠٠ ليرة لبنانية، المخصص لاشتراك الحكومة في معرض تل أبيب

---

(١) لونغريغ، سوريا ولبنان تحت الانتداب الفرنسي، مرجع سابق، ص: ٢٧٨.

(٢) عصام خليفة: «أبحاث في تاريخ لبنان المعاصر»، دار الجيل، بيروت ١٩٨٥، ص: ١٣٧.

(٣) حسان حلاّق: «التيارات السياسية في لبنان»، معهد الإنماء العربي، بيروت، ١٩٨١، ص: ٣٩٠.

الصهيوني الزراعي بحجة تمكين العلاقات الاقتصادية بين لبنان وفلسطين هذا مع تمنيات اللجنة النيابية البرلمانية على النواب أن يقرَّه المجلس النيابي.

كان مجرد طرح مسألة اشتراك لبنان في المعرض الصهيوني دليلاً على ميل أركان النظام اللبناني للتعاون مع الوطن القومي اليهودي المزمع إنشاؤه في فلسطين. اعترض الأمير مجيد أرسلان على هذا المشروع، آسفاً لما آلت إليه الحكومة اللبنانية في عهد الرئيس إميل إده وأمين سر الدولة أيوب ثابت من ابتعاد عن الوطنية فقال: «أنه لمن المؤسف أن نرى الحكومة اللبنانية التي تتغنى بوطنيتها الصحيحة الصادقة تتقدم إلى المجلس باعتماد مثل هذا الاعتماد للاشتراك بالمعرض الصهيوني في فلسطين، في وقت رأينا بأن جميع قناصل الدول قد اعتذروا عن الاشتراك في هذا المعرض نظراً للحوادث الموضعية في فلسطين. وقد رأينا أن جميع العرب على مختلف طبقاتهم ونزعاتهم في فلسطين والشام وحلب ولبنان قد أعلنوا امتناعهم عن الاشتراك في معرض يقوي الصهيونية التي تقضي عليهم وأرى من الواجب علينا نحن نواب الأمة أن ننقل إرادتها إلى قاعة البرلمان، فالأمة اللبنانية تشارك شقيقتها في فلسطين وسوريا بموقفها هذا وأطلب إليكم رد مشروع الحكومة وعدم التصويت عليه».[1]

وعلى أثر الإعلان عن اشتراك لبنان في معرض تل أبيب الذي افتتحه المندوب البريطاني، عقدت اللجنة القومية في نابلس في ١٩ أيار ١٩٣٦ جلسة استثنائية وأصدرت بياناً نشرته الصحف المحلية والعربية جاء فيه: «إن اشتراك حكومة لبنان في المعرض الصهيوني تعدٍ على قدسية دماء شهداء فلسطين العربية وعلى أية رابطة تربطنا بلبنان، وهي حين تقدم بهذا الاشتراك على ما أحجم عنه الأجانب إنما تتعمَّد الإساءة إلينا. فالفلسطينيون العرب الذين يثورون اليوم ذياداً عن

---

(١) جلسة ١٣ أيار ١٩٣٦.

وجودهم وكرامتهم يفكرون في حالة إصرار حكومة لبنان على موقفها الشاذ المستنكر أن يدعوا الأقطار العربية إلى موقف موحد من هذا التصرّف الشاذ، وأن في رسالة رئيس جمهورية لبنان إلى المعرض الصهيوني لروحاً عدائية يجدر بلبنان الشقيق أن يمحو أثرها بالعدول عن الاشتراك في المعرض المذكور. كما أن اللجنة القومية تشكر للصحافة اللبنانية الحرة وللأمير مجيد أرسلان موقفهما المشرِّف في هذا الشأن». [١]

تابع الأمير مجيد حملته على الرئيس إميل إده والانتداب الفرنسي «لأن إميل إده كان يخدم الفرنسيين والحركة الصهيونية في المصادقة على المشروع» [٢] وكان للأمير مجيد في موقفه في المجلس النيابي وفي تصريحه أمام الرأي العام الأثر الوطني والقومي العربي على الساحة العربية، فقد أشادت به الصحف العربية والوطنية والقطاعات الصناعية والتجارية والقوى والفعاليات السياسية وغصَّت دار خلدة بالوفود الشعبية من المناطق اللبنانية كافة لتهنئته على موقفه المشرِّف. [٣] وقد بعث موقف الأمير الحمية والنخوة في نفوس الشباب العربي لا سيما الدروز منهم فتوافدوا إلى فلسطين للمشاركة في ثورتها، [٤] إلى جانب القائد العربي فوزي القاوقجي وسقط من بينهم عدد من الشهداء.

---

(١) أكرم زعيتر، يوميات الحركة الوطنية الفلسطينية (١٩٣٥- ١٩٣٩) مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت ١٩٨٠، ص: ١٠٢- ١٠٣.

(٢) زياد الصغير، ثورة فلسطين ١٩٣٦- ١٩٣٩ وأثرها في لبنان، دار الحوار للنشر والتوزيع، بيروت ١٩٤٨، ص: ٨٥ هامش.

(٣) الصفاء، ٦ تموز ١٩٣٦.

(٤) محمد عزة دروزة، القضية الفلسطينية في مختلف مراحلها، المكتبة العصرية، بيروت ١٩٠٩، ج١، ص: ١٣٥.

- زياد الصغير، ثورة فلسطين ١٩٣٦- ١٩٣٩ وأثرها في لبنان، مرجع سابق، ص: ١١١.

- خيرية قاسمية: «مذكرات فوزي القاوقجي»، دار القدس بيروت ١٩٧٥، ج٢، ص: ١٠ و١٧ و٢٣ و ٢ و٥٥.

نشاطه النيابي ١٩٣٦

وللأمير في نهجه الدستوري مواقف تطبيقية صارمة، فهو لا يتهاون مع المتحايلين على القانون ولو تحت قبة البرلمان، فعندما قدَّمت الحكومة مشروع قانون لتعيين أعضاء البلديات في بيروت وطرابلس والمينا طالب الأمير مجيد برد المشروع مبرِّراً اقتراحه بقوله: «إذا جئنا اليوم بقانون لتعيين أعضاء البلديات في العاصمة اللبنانية وفي المدينتين طرابلس والمينا، المدن ذات المدنية الصحيحة والرقي الكافي والأهمية التجارية نكون نزعنا عن سكانها الراقين الحق والواجب وهذا ما أستبعد صدوره عن مجلس يسعى إلى الحياة الدستورية في البلاد بكل ما أوتي من قوة وسلطة. لذلك فإني أطلب رفض مشروع الحكومة والإبقاء على طريقة الانتخاب لأنه إذا حكمنا على العاصمة بعدم الأهلية للانتخاب البلدي فنكون حكمنا على الأمة بأنها لا تستحق الحياة الدستورية»[١] فالإقتراع بنظر الأمير مجيد حق للمواطن وواجب عليه.

تابع الأمير نشاطه النيابي بالدفاع عن العمال وزيادة الأجور وعن الموظفين العسكريين كالبوليس والجندرمة، وزيادة رواتبهم وتعويضاتهم.[٢] ونادراً ما يقف الأمير مجيد المواقف المتشنجة في قاعة مجلس النواب إلاَّ إذا تأكد من تحامل زملائه النواب وعبثهم بسياسة الإنماء المتوازن مناطقياً وطائفياً، فأثناء مناقشة موازنة ١٩٣٧ تنافس بعض نواب بيروت والشمال والجنوب والبقاع على اعتمادات المشاتل الزراعية عندها طالب الأمير بمشتل زراعي في جبل لبنان قائلاً: «اسمحوا لنا بمشتل زراعي لجبل لبنان كمان. إذا كنا نحنا بالنعيم وهنّي بالجحيم. بدنا نروح عالجحيم. بدنا نخلص بقا. بدّن يقاسمونا على كل شيء، طالعوا الموازنة الماضية والموازنة الحاضرة وشوفوا الفرق».[٣]

---

(١) جلسة ١٣ أيار ١٩٣٦.

(٢) جلسة ٢٤ تشرين الثاني ١٩٣٦.

(٣) جلسة ١٠ كانون الأول ١٩٣٦.

الأمير مجيد وعودة الحياة الدستورية (١٩٣٧-١٩٣٩)

وفي الرابع من كانون الثاني أعاد المفوض السامي العمل بالدستور، وحدَّد ولاية رئيس الجمهورية بأربع سنوات وولاية مجلس النواب بثلاث سنوات وأنقص من صلاحيات المستشارين الفرنسيين.[١] وكان قد اتفق مع إميل إده على مشاركة المسلمين في الحكم. فوقع اختيارهما على النائب خير الدين الأحدب، المقرَّب من إميل إده والممتعض من طلاب الوحدة السورية، والمحتج على الكيان اللبناني، والرافض الوحيد للمعاهدة في مجلس النواب، «وقد صادف أن الرئيس الماروني الذي استدعى هذا المسلم لاستلام الحكم هو الرئيس الانعزالي الذي حاول دوماً أن يصبغ لبنان بصبغة مسيحية أكبر وأوسع من الصبغة التي هي له بالحقيقة».[٢]

رفض الأمير مجيد وأعضاء الكتلة الدستورية المشاركة في حكومة خير الدين الأحدب فألفها من الأمير خليل أبو اللمع وإبراهيم حيدر وحبيب أبو شهلا. وفي جلسة مناقشة البيان الوزاري، وقبل التصويت على الثقة، اقترح عضو الكتلة الدستورية كميل شمعون على رئاسة المجلس أن يحلف كل نائب، بمن في ذلك رئيس وأعضاء الحكومة، اليمين النيابية على احترام الدستور والحفاظ على الكيان بحدوده الحاضرة والدفاع عن استقلال لبنان وسلامة أراضيه. وعقَّب الأمير مجيد على اقتراح كميل شمعون بأن النواب يعطون ثقتهم لوزارة تعترف بلبنان وتحترم كيان لبنان، غامزاً من قناة الرئيسين إميل إده وخير الدين الأحدب. وسجَّل اعتراضه على ممارسة بعض الأجهزة الحكومية الضغط على النواب غير الحكوميين للتصويت لصالح الحكومة ونيلها الثقة؛ ومن هذه الأجهزة غرفة رئاسة الوزارة وضباط الدرك. وشمل هذا الضغط أنسباء النواب، العاملين في دوائر الدولة، بتهديدهم بالطرد من

---

(١) لونغريغ، سوريا ولبنان تحت الانتداب الفرنسي، مرجع سابق، ص: ٣١٧.

(٢) اسكندر رياشي، قبل وبعد، مرجع سابق، ص: ١٦٣.

وظائفهم إذا حجب المجلس الثقة عن الحكومة. ولمّا طالب الوزراء بتقديم الأدلة على ذلك قال الأمير مجيد: «لما بتهدِّد الحكومة مأمور ما بتهدِّدو بسند على يد كاتب العدل، بتهدِّدو بالسر، اطلبوا المأمور واسألوه، إذا كان بدكم ثقة خذوها بهيك طرق. ولكن أعطوا وقت للدرس».[١]

نالت حكومة خير الدين الأحدب ثقة هزيلة؛ بأكثرية صوت واحد، مما جعلها عرضة للسقوط أمام هجمات المعارضة النيابية وانتقادات البطريرك الماروني. فقد تحفَّظ البطريرك عريضة على تبوُّؤ مسلمَيْن سنيَّيْن خير الدين الأحدب والأمير خالد شهاب لرئاستي مجلسي الوزراء والنواب في آن واحد، على عكس ما كان عليه التوزيع السابق لهاتين الرئاستين؛ «أي إذا كان رئيس المجلس مسلماً، فيجب أن يكون رئيس الوزراء مسيحياً، ومن غير المقبول أن يكون للطائفة الواحدة منصبا رئاسة المجلس ورئاسة الحكومة في وقت واحد».[٢]

يعتبر خير الدين الأحدب أول مسلم سني تسلَّم رئاسة حكومة دستورية مسؤولة تجاه النواب؛ وأول رئيس وزارة أرسى قواعد التعايش المشترك على أساس طائفي. لقد عمل الأحدب على تقريب وجهات النظر بين العناصر القيادية الطائفية الشابة في حزبي الكتائب والنجادة اللذين وُلِدا في أحضان النزاعات الطائفية أثناء عقد المعاهدة الفرنسية ـ اللبنانية. وحرصت حكوماته الخمس المتعاقبة على استرضاء هذه القيادات، حتى بعد صدور قرار حل كافة المنظمات الحزبية شبه العسكرية في ١٨ تشرين الثاني ١٩٣٧، وذلك بحضور وتشجيع كافة النشاطات الرياضية والاحتفالات الاجتماعية التي تقوم بها المنظمات الطائفية الرياضية والكشفية والخيرية، ولم تعمد هذه الحكومات إلى دمج الشباب اللبناني في بوتقة وطنية علمانية، بل اكتفت بالدعوة إلى

---

(١) جلسة ٢ شباط ١٩٣٧.

(٢) وليد عوض، رؤساء لبنان، مرجع سابق، ص: ٢٢٩.

عقد اللقاءات وتنظيم الرحلات المشتركة، وبدفع الأجيال الشابة للانخراط في صفوف هذه المنظمات، إبقاءً على الأطروحات الطائفية المتوافقة حيناً والمتعارضة أحياناً. وهذا ما حدا بالأمير مجيد أرسلان وسواه من الزعماء الدروز العزوف عن تأسيس حزب درزي لذلك فإننا «لا نجد حزباً درزياً أسس في عهد الانتداب الذي أسست فيه أحزاب ومنظمات مسيحية وسنية وشيعية»[١].

لم تعمّر حكومة خير الدين الأحدب طويلاً، فاستقالت إثر اتهامها بافتعال إطلاق النار على منزل الشيخ بشارة الخوري في بيروت أثناء انعقاد إحدى جلسات الكتلة الدستورية. واضطر الأحدب إلى تشكيل وزارة جديدة بمشاركة الدستوري ميشال زكور وزيراً للداخلية، دعيت «حكومة الإتحاد الوطني». وفي حزيران ١٩٣٧ توفي الوزير ميشال زكور، ولم يرض الرئيس إميل إده بتعيين دستوري مكانه، وتولى الرئيس الأحدب حقيبة الداخلية؛ فهدَّد الدستوريون ومنهم الأمير مجيد أرسلان والشيخ بشارة الخوري وكميل شمعون وزملاؤهم بحجب الثقة عن الوزارة. وأعاد الأحدب التشكيلة الوزارية، وصدر مرسوم بفتح دورة استثنائية ما بين ٢٦ تموز و ٢٨ منه لمناقشة البيان الوزاري والتصويت على الثقة؛ وعندها قدَّمت الكتلة الدستورية عريضة إلى رئيس الجمهورية تطالب فيها بإقالة الحكومة وحل المجلس النيابي، وبقيام حكومة حيادية تشرف على إجراء انتخابات نيابية حرَّة. وقد وقَّع هذه العريضة ثلاثة عشر نائباً هم الأمير مجيد أرسلان والشيخ بشارة الخوري والأمير خالد شهاب والشيخ فريد الخازن ووهرام ليلكيان وكميل شمعون وإبراهيم المنذر ومحمد العبود وحميد فرنجية وإبراهيم حيدر والياس سكاف وصبري حمادة وأمين قزعون.[٢] لم يستجب الرئيس إميل إده لمطالب الأكثرية النيابية، فشنت الصحف المعارضة

---

(١) حسن البعيني، دروز سورية ولبنان تحت الانتداب الفرنسي، مرجع سابق، ص: ٢٦٤.

(٢) فارس سعادة، الموسوعة الانتخابية، مرجع سابق، ج ١، ص: ٢٤١ و٢٤٢.

حملة على العهد مشدِّدة على ضرورة حل المجلس وتشكيل حكومة حيادية، وإجراء انتخابات نيابية. تدخّل المفوض السامي دومارتل في الأمر وأصدر في ٢٤ تموز ١٩٣٧ المرسوم ٨٩١ القاضي بحل مجلس النواب، ومن ثم صدر المرسومان ١٢٥٤ و ١٢٥٥ في ٩ تشرين الأول لجهة توزيع المقاعد النيابية في مجلس النواب على المحافظات والطوائف، ودعوة الهيئات الانتخابية للانتخاب في ٢٤ و ٢٥ من الشهر نفسه. أصبح عدد نواب المجلس ٦٣ نائباً: ٣٥ للمسيحيين و ٢٨ للمسلمين، بما في ذلك حصة الدروز وهي أربعة: ثلاثة بالانتخاب وواحد بالتعيين، ويتوزعون ثلاثة عن جبل لبنان وواحد عن البقاع.[١]

الأمير مجيد أرسلان وثورة الباروك البيضاء

اغتنم الرئيسان إده والأحدب فرصة غياب دومارتل في باريس فأوعزا إلى أجهزة السلطة المدنية والعسكرية بمناوأة الزعماء الدستوريين، وبمضايقة مناصريهم. تصدى الدستوريون لتجاوزات السلطة وتحسَّبوا لما قد يحدث من اضطرابات قد تفتعلها الحكومة أثناء سير العمليات الانتخابية «ونادوا بالعصيان والثورة».[٢] وفي مقابلة أجرتها جريدة البشير[٣] مع الأمير مجيد أرسلان، ورداً على أسئلة مندوبها، حول موقف الكتلة الدستورية من الانتخابات النيابية، صرَّح الأمير أنه وزملاءه الدستوريين سيحدِّدون موقفهم بحسب السياسة التي ستتبعها الحكومة فإذا ما كانت إيجابية «سرنا إلى الانتخابات ورائدنا السكون والهدوء والمحافظة على الأمن والطمأنينة، لأننا نعتقد أن الشعب بجانبنا ومن مصلحتنا عدم إثارة الحركات والقلاقل». أما إذا

---

(١) الجريدة الرسمية، عدد ٣٥٠١، تاريخ ١٣ تشرين الأول ١٩٣٧، ص: ١٦٠٥ و١٦٠٦.

(٢) اسكندر رياشي، رؤساء لبنان كما عرفتهم، المكتب التجاري للطباعة والنشر، بيروت، ١٩٦١، ص: ١٤١.

(٣) البشير، ٣١ تموز ١٩٣٧.

كانت سياسة الحكومة سلبية وانحيازية، «فنحن على استعداد للمقاومة إلى النهاية ولدينا العدة والعدد الكافي لذلك مهما كلفت التضحيات».

لحق الشيخ بشارة الخوري بالمفوض السامي الفرنسي دومارتل إلى باريس لوضع حدٍ لاستفزازات السلطة اللبنانية تجاه المرشحين الدستوريين وناخبيهم، ولضمان حياد المفوضية الفرنسية بأركانها وموظفيها وعملائها في معركة الانتخابات المقبلة. وكان للبطريرك عريضة في رحلته إلى باريس وروما دوره في تقليل دعم الفرنسيين للرئيس إده. وفي ٢٦ أيلول ١٩٣٧ عاد بشارة الخوري من باريس فأعد له الأمير مجيد ورفاقه في الكتلة الدستورية استقبالاً جماهيرياً حاشداً في ميناء بيروت للدلالة على اتساع رقعة نفوذهم الشعبي. ووقف رجال السلطة موقف المتفرج من ذلك الحشد الجماهيري الذي انضم إلى موكب الشيخ بشارة في طريقه إلى منزله في عاليه.

حرص الشيخ بشارة على مرافقة الأمير مجيد له في السيارة ليستوضح منه عن الوضع السياسي الراهن في فترة غيابه، فصوَّر له الحالة بأسوأ ما يكون وقال: «تُركنا الآن أحراراً في بيروت ولكنهم جمعوا قوتهم في عاليه»[١] والقرى المحيطة بها حتى المديرج. أما عن الوضع السياسي المتشنج ومسببيه فقد لخصه الأمير بقوله: «مغامر يقوده مغامر»[٢] قاصداً الأحدب وإده. وفي محلة ضهر الوحش، على مقربة من قصر الأمير مجيد، تجاوزت موكب الشيخ بشارة ومرافقيه دراجات نارية حاملة عناصر الدرك اللبناني، لتنضم إلى عناصر الحاجز الذي أقيم عند مفرق عاليه على طريق الشام حيث يمر القادة الدستوريون وجماهيرهم. وهناك «اعترض سيرهم في مدخل البلدة ثلة مسلحة من الجند بقيادة الضابط الياس المدوَّر»[٣] الذي تقدَّم من سيارة

(١) بشارة الخوري، حقائق لبنانية، مرجع سابق، ج١، ص: ٢٢٢.

(٢) بشارة الخوري، حقائق لبنانية، مرجع سابق، ج١، ص: ٢٢٢.

(٣) فؤاد الخوري، النيابة في لبنان، مرجع سابق، ص: ١٣٥.

الشيخ بشارة قائلاً له: «ممنوع المرور في عاليه خذو طريق المشرح»[١] غير آبه بشخص بشارة الخوري كرئيس سابق للوزارة، ورئيس لكتلة نيابية كبيرة وكزعيم ماروني كبير؛ فما كاد الضابط يتفوه بهذه الكلمة «حتى نزل الأمير مجيد من السيارة وبأسرع من البرق وجد الكومندان نفسه محاطاً بمئات من الشبان يتقدمهم مجيد أرسلان وكميل شمعون».[٢]: وهجم الأمير وضرب الضابط بالبعكور على رأسه فسقطت قبعته العسكرية على الأرض، فاخترقت الجماهير الحاجز العسكري، ودخل الموكب مدينة عاليه وسط هتافات الجماهير المحتشدة على جانبي الطريق وشرفات المنازل، وهي تحيي بحماس منقطع النظير أركان الكتلة الدستورية وفي مقدمتهم الأميران مجيد وشقيقه نهاد أرسلان والشيخ بشارة الخوري وشقيقه سليم الخوري وهنري فرعون وكميل شمعون وإيلي خياط وغيرهم.

وفي اليوم التالي لعودة الشيخ بشارة إلى لبنان تفاقمت الأزمة السياسية، فعلى الصعيد الرسمي أمر وزير الداخلية حبيب أبو شهلا بإجراء تحقيق قضائي مع الأمير مجيد أرسلان وكميل شمعون وهنري فرعون ونهاد أرسلان وإيلي خياط وخليل أبو جودة. وتبلَّغ المذكورون مذكرات جلب صدرت بحقهم للحضور إلى دائرة الاستنطاق في بعبدا. أما على الصعيد الشعبي والقادة الذين تعرَّضوا للقوى المسلحة في عاليه، فقد اجتمعوا مساءً في منزل الشيخ بشارة، وقرروا عدم المثول أمام المدعي العام ألفرد ثابت الذي حضر إلى بعبدا لاستجواب المتهمين، وأجمعوا على التوجه إلى الباروك؛ في حين بقي رئيس الكتلة الدستورية بشارة الخوري قابعاً في منزله في عاليه يراقب تطورات الأحداث ويرصد تحركات السلطة اللبنانية مترقباً عودة المفوض السامي دومارتل من باريس دون أن يزعج أركان المفوضية الفرنسية الموالين للرئيس إده.

---

(١) بشارة الخوري، حقائق لبنانية، مرجع سابق، ج١، ص: ٢٢٢.

(٢) بشارة الخوري، حقائق لبنانية، مرجع سابق، ج١، ص: ٢٢٣.

وقع اختيار الأمير مجيد أرسلان للباروك تلك البلدة الجبلية الحصينة الواقعة في عمق الشوف لأسباب عدة، فهي معقل آل عماد الزعماء اليزبكيين الموالين للأمير الأرسلاني وبلدة أمين نخلة الموالي للكتلة الدستورية؛ كما أنها قريبة من دير القمر بلدة النائب كميل شمعون ومن رشميا بلدة الشيخ بشارة الخوري، فما إن «يطرح الصوت» في القرى المجاورة لهذه البلدات الثلاث، حتى يزحف الأهالي إلى ساحة الباروك هاتفين بحياة الأمير ورفاقه الدستوريين، وجاعلين من أجسادهم حواجز بشرية تحول بينهم وبين القوات الحكومية.

ونهار الأربعاء الموافق في ٢٨ أيلول ١٩٣٧، غصَّت الباروك بالجماهير الزاحفة إليها من جماعة الكتلة الدستورية، «وقد تحصَّن رجالها في هضابها المشجرَّة»[١] تحسباً لأي طارئ، وحمايةً للأمير مجيد وصحبه. وتجمهر الأهالي حول الأمير مجيد وشقيقه الأمير نهاد وباقي الدستوريين «الذين بدلاً من أن يتواروا عن الأنظار جلسوا في «النبع»»[٢] معلنين العصيان المدني والثورة البيضاء وسط مئات المتظاهرين، «بينما الرئيس إميل إده ورئيس حكومته خير الدين الأحدب يحشدان جندرمتهما وبوليسهما في عاليه والمديرج، لمهاجمة الثائرين. وقد استفحلت الحالة وخيَّم على لبنان جو من الخشية والروعة، فهي المرة الأولى التي تقوم فيها فئة سياسية معروفة تحمل سلاحاً بوجه الدرك. وقد كثر عدد رجالها المسلحين. وسادت روح حربية عند جميع الثائرين من سياسيين وغير سياسيين، حتى أن هنري فرعون وسليم تقلا حملوا السلاح».[٣] وتحول العصيان المدني إلى مهرجان انتخابي خطابي افتتحه أمين نخلة و«قد أقيمت للجميع وليمة

(١) اسكندر رياشي، قبل وبعد، مرجع سابق، ص: ١٥٨.
(٢) اسكندر رياشي، قبل وبعد، مرجع سابق، ص: ١٥٨.
(٣) النهار، عدد ١٢٠٣، في ٣٠ أيلول ١٩٣٧.

على النبع فتكلم فيها الأب جرجي نخلة، كاهن رعية الباروك، وفريق من الشباب مرحبين برجال المعارضة ومرشحيها للانتخابات النيابية وعاهدوهم على بذل ما عزَّ وغلا في سبيلهم». [١]

افتتح أمين نخلة المهرجان مرحباً بالزعماء الدستوريين ومشيداً بمواقفهم السياسية المشرِّفة ومؤكداً لهم احتضان الباروك لمسيرتهم الوطنية، وخطب خليل أبو جودة بإسم الكتلة الدستورية مشيراً إلى بطولات أهالي الشوف واتحادهم الوطني، ومعدِّداً الإضطهادات التي يلاقيها رجال المعارضة والاستفزازات التي يعمد إليها عمال الحكومة لإثارة الشغب واتهام الدستوريين بالإخلال بالأمن كما حصل في عاليه وختم كلامه قائلاً: «وكانت الحالة التي أوصلتنا إليها الحكومة تنذر بأوخم العواقب لو لم يتدخل فخامة الكونت دي مارتيل العميد السامي بحكمته السامية وبما له من الحق بصفة كونه مسؤولاً عن النظام، فإلى فخامته نرسل تحيتنا ونوجه شكرنا معلنين تأييدنا لخطته وثقتنا التامة بدولته». [٢]

وسط هذه الأجواء الحماسية الثائرة جمَّدت الحكومة قواتها في عاليه والمديرج، وفي الطرقات المؤدية إلى الباروك، تخوفاً من إثارة الرأي العام اللبناني، وتجنباً لغضب المفوض السامي وأركان مفوضيته. لكن وزارة الداخلية أوعزت إلى مخفر الباروك رصد تحركات المعتصمين فسيَّر دورية من دركيين كانا يروحان ويجيئان على ضفتي نهر الباروك ويتبادلان مع الجمهور نظرات التحدي والاستفزاز. تعرَّض الأمير نهاد للدركيين وصفع أحدهما وانتزع منه بندقيته وكاد الأمر أن يتطور إلى ما لا تحمد عقباه لو لم يتدخل العقلاء لفض النزاع وتخليص الدركيين من الجماهير الغاضبة. علمت القيادة بالحادث فأرسلت قوة من الدرك اللبناني، وصلت في الخامسة مساء، لاعتقال

(١) النهار، عدد ١٢٠٣، في ٣٠ أيلول ١٩٣٧.

(٢) النهار، عدد ١٢٠٣، في ٣٠ أيلول ١٩٣٧.

الأمير نهاد أرسلان ومرافقيه «فتفرقوا في أنحاء الجبل»[1] واكتفت القوة المسلحة بتفتيش المقاهي واستجواب أصحابها ومستخدميها، وقفلت راجعة إلى بيروت.

أسفرت «ثورة الباروك البيضاء» عن تخطي المفوض السامي لمقام رئاسة الجمهورية بالتفاوض مباشرة مع زعيم الكتلة الدستورية بشارة الخوري، وبتحقيق مطالبها بتحييد الحكومة اللبنانية في الانتخابات النيابية، وبتحديد عدد المقاعد النيابية الحكومية (٣٨ مقعداً) ومقاعد المعارضة (٢٥مقعداً).

الأمير مجيد وانتخابات ١٩٣٧ الائتلافية

انهالت الترشيحات إلى عضوية المجلس النيابي من مختلف المناطق والطوائف اللبنانية. وبلغ عدد المرشحين الدروز عن جبل لبنان ١٨ مرشحاً. وبعد إجراء مشاورات على مستوى القوى والفعاليات السياسية والروحية الدرزية انسحب ١١ مرشحاً واستمر سبعة مرشحين هم الأمير مجيد أرسلان الذي نال ٣١١٢٩ صوتاً وحكمت جنبلاط وعلي مزهر وسليم صعب وفريد العماد ومحمد عبد الباقي وسامي سليم.[2]

وفي ٢٦ تشرين الأول صدر مرسوم ١٣٦٨ بتعيين ٢١ نائباً كان من بينهم الشيخ بشارة الخوري ورشيد جنبلاط. وتمثّل الدروز في مجلس ١٩٣٧ بالأمير مجيد أرسلان وحكمت ورشيد جنبلاط عن جبل لبنان وبالنائب نسيب الداود عن البقاع.

عقد المجلس الجديد أولى جلساته في ٢٩ تشرين الأول ١٩٣٧، وانتخب بترو طراد رئيساً له ونجيب عسيران نائباً للرئيس وعبود عبد الرزاق وتوفيق لطف الله عواد أميني السر. أما لجنة الطعون المنبثقة عن المجلس النيابي والمؤلفة من عبدالله اليافي وروكز أبو ناضر ونجيب

(١) بشارة الخوري، حقائق لبنانية، مرجع سابق، ج١، ص: ٢٢٥.

(٢) فارس سعادة، الموسوعة الانتخابية، مرجع سابق، ج٤، ص: ٢٩١ و٢٩٢.

نكد وكاظم الخليل ومحمد عبد الرزاق فقد صادقت في مدة لا تتجاوز الدقائق على صحة الانتخابات فاحتج كل من الأمير مجيد وكميل شمعون وموسى نمور ورشيد بيضون وسليم تقلا وفريد الخازن وحميد فرنجية، وامتنعوا عن التصويت لما رافق العملية الانتخابية من ضغوطات ورشاوي مارستها حكومة خير الدين الأحدب وجماعة الرئيس إميل إده من القوى السياسية والدينية. دافع الأمير مجيد عن مهندس الأشغال بهيج مزهر الذي أقيل يوم الانتخابات النيابية من منصبه بحجة تدخله في الانتخاب لصالح إبن عمه المرشح علي مزهر، مطالباً بإعادة الاعتماد المالي المخصّص له، فأعيد إلى عمله.[١]

تعيين الأمير مجيد وزيراً للزراعة

استقالت حكومة خير الدين الأحدب الثالثة التي أشرفت على الانتخابات النيابية، وصدر مرسوم ٤١٥ بقبول الاستقالة وبتعيينه رئيساً للوزارة ووزيراً للعدلية كما صدر مرسوم ٤١٦ بتعيين حبيب أبو شهلا وزيراً للداخلية وموسى نمور وزيراً للمالية وجورج ثابت وزيراً للاقتصاد الوطني والتربية، وإبراهيم حيدر وزيراً للصحة والإسعاف العام وسليم تقلا وزيراً للأشغال العامة والأمير مجيد أرسلان وزيراً للزراعة بسبب قصة توطين اليهود وضرورة التصدي له حيث كانت من أسباب دخول الأمير للوزارة كممثل عن الكتلة الدستورية. جاء تشكيل هذه الوزارة الائتلافية في سياق التفاهم السياسي القائم بين رئيسها الأحدب ورئيس الكتلة الدستورية بشارة الخوري، برعاية المفوض السامي دومارتل. وقد تمثل الدستوريون فيها بالأمير مجيد والوزيرين تقلا ونمور.

وفي جلسة البيان الوزاري المنعقدة في ٩ تشرين الثاني ١٩٣٧، طرحت الثقة على أساس برنامج إنمائي يتضمن عدداً من المشاريع الحيوية ومنها فيما يختص بوزارة الزراعة «مشاريع الري التي سيرصد لها مبلغ خمسة وعشرين مليون فرنك الذي تمّ الاتفاق مع مصرف

---

(١) جلسة ٢٤ شباط ١٩٣٨.

سوريا ولبنان على تسليفه الحكومة على أثر تجديد امتيازه... وسيكون للزراعة والصناعة نصيب وافر من اهتمام الحكومة، فهي ستسعى لتحسين الحالة الزراعية وتكثير مواردها، وفتح الأسواق في وجه المحصولات المعدَّة للتصدير».[١] ونالت الحكومة ثقة المجلس بأكثرية ٥٧ صوتاً. وانصرف وزراؤها إلى وزاراتهم لتنفيذ ما جاء في بيانهم الوزاري، فاصطدم بعضهم بعرقلة قامت بها أوساط الرئيس إده الذي تعهد سابقاً بعدم تدخله في أمور الإدارة، ورغم الائتلاف النيابي والوزاري «ظلت حكومة الأحدب تضغط على أنصار الدستوريين، فاضطر سليم تقلا للاستقالة، ثم تبعه الأمير مجيد أرسلان، وتضامن معهما حبيب أبو شهلا الذي سئم من حال المراوحة».[٢]

وأخيراً استقالت حكومة خير الدين الأحدب في ١٩ آذار ١٩٣٨ بعد توقيع ٤٥ نائباً عريضة يطالبون فيها بعقد جلسة استثنائية لحجب الثقة عنها. وتألفت «حكومة التركيز» برئاسة الأمير خالد شهاب، تولّى فيها حكمت بك جنبلاط وزارة الزراعة. أما الأمير مجيد فقد انتخب في لجنة التربية والفنون النيابية وأعيد انتخابه في لجنة الأشغال والصحة لكنه ما لبث أن استقال ليحل محله النائب نسيب الداود.[٣]

موقف الأمير مجيد من تصدع الكتلة الدستورية

ومع تصدّع الائتلاف النيابي والحكومي، بانفراط عقد حكومة خير الدين الأحدب الرابعة، بين الكتلتين البرلمانيتين كتلة الخوري وكتلة إده، بدأت كلٌ منهما تشهد تصدّعاً في بنيتها التكوينية، فقد خرج موسى نمور من الكتلة الدستورية ليؤسس «الحزب الوطني اللبناني»

---

(١) يوسف قزما الخوري، مجموعة البيانات الوزارية ومناقشاتها في مجلس النواب (١٩٢٦- ١٩٨٤)، بيروت ١٩٨٦، ج١، ص: ٨٦ و٨٧.

(٢) أحمد زين الدين، صفحات في حياة الرئيس صبري حماده، دار نوفل، بيروت، ١٩٩٧، ص: ٩٥.

(٣) فارس سعادة، الموسوعة الانتخابية، مرجع سابق، ج٤، ص: ٣٥٣.

وخرج حبيب أبو شهلا من كتلة الرئيس إده ليشكل جبهة برلمانية ثالثة هي كتلة «الإتحاد». وتتابعت الانقسامات مع حكومة الأمير خالد شهاب الائتلافية داخل الكتلة الدستورية؛ حيث استنكر الأمير مجيد والشيخ بشارة الخوري مسايرة رئيس الحكومة والوزيرين الدستوريين كميل شمعون وسليم تقلا للرئيس إده ورفضهم قرار الكتلة الدستورية بالانسحاب من الحكومة وكي لا تفقد الكتلة المزيد من النواب الدستوريين «سكت رئيس الكتلة والشيخ فريد الخازن والأمير مجيد وصبري حمادة وحميد فرنجية وغيرهم من أركان الكتلة عن هذا التمرد غير المنتظر، ومشى الائتلاف في طريق عادية ساكنة حتى اليوم الذي أخذت فيه شائعة التجديد لإميل إده تروج هنا وهناك».[1]

الأمير مجيد أرسلان والقضاء المذهبي في حاصبيا

رغم انضمام الأقضية الأربعة إلى لبنان الكبير بقي دروز دمشق وقراها مرتبطين في قضاياهم المذهبية بقاضي المذهب نجيب حسين قيس في حاصبيا من جهة وبقاضي شرع دمشق من جهة ثانية لعدم وجود محكمة مذهبية درزية في دمشق.

كان من نتائج هذه الثنائية القضائية أن أثيرت، إثر صدور حكمين مختلفين لقضية واحدة، مسألة القضاء المذهبي الدرزي في حاصبيا، وقد انحصر في عائلة قيس، واتخذ هذا النزاع الداخلي البعد الغرضي اليزبكي والجنبلاطي في منطقة حاصبيا، واحتكم قادة الغرضيتين إلى المفوض السامي الفرنسي، بعد أن أُحيلت القضية المذكورة إلى محكمة حل الخلافات. وكان رد المفوض السامي، إبقاءً لحالة النزاع الدائر في حاصبيا، أن أصدر قرار ٨٢٢ في ٢٧ أيلول ١٩٣٧ أقر بموجبه «أن يبقى دروز منطقة دمشق تابعين بقضايا أحوالهم الشخصية إلى المحكمة المذهبية الدرزية في حاصبيا»[2] ضارباً بدستور الدولة

(١) اسكندر رياشي، قبل وبعد، مرجع سابق، ص: ١٨١.
(٢) أمين طليع، مشيخة العقل والقضاء الدرزي عبر التاريخ، بيروت ١٩٧١، ص: ١٥٦.

السورية وبالمعاهدة الفرنسية ـ السورية عرض الحائط ومستنداً إلى صك الانتداب.

أثار قرار المفوض السامي ردود فعل سياسية في منطقة حاصبيا. وقامت نقمة عارمة في وجه القاضي نجيب قيس فنظم خصومه العرائض مطالبين بعزله وقدّموا الشكاوى ضده إلى مقام رئاسة الجمهورية والمفوضية الفرنسية[١] مستندين إلى الأحكام الصادرة عنه في مختلف القضايا، حيث الإهمال في ممارسة واجباته والمزاجية وروح التصرف لديه حسب الأهواء والميول العائلية والغرضية، وتسوية النزاعات وفضها خلافاً للأصول القانونية «وذلك تبعاً لعادة مقيتة كانت تقضي بأن يفصل في قضايا الدروز المتعلقة بأحوالهم الشخصية قضاة مذهبهم، دون اعتماد نصوص قانونية، وإتباع أصول محاكمات لم تكن في الواقع موجودة، فكانت القضايا تسوّى وكأنها بين أفراد العائلة الواحدة»،[٢] وفي ظل فقدان الأنظمة والقوانين وغياب المراقبة والتفتيش القضائي.

فرض هذا الواقع القضائي على الأمير مجيد التدخل لحسم الأمور العالقة وطالب بتدخل الحكومة في غياب القوانين المنظمة للقضاء المذهبي الدرزي، وعدم وجود أصول ونصوص قانونية يتبعها القاضي في أحكامه، ووجه إلى الحكومة اللبنانية السؤال التالي: «كانت تقدمت شكاوي عديدة من مشايخ ووجوه حاصبيا على بعض أعمال وتصرفات يقوم بها قاضي المذهب في تلك المنطقة، فأرجو أن أعلم ما هي الأسباب التي من أجلها تأخر الاهتمام بهذه الشكاوى ولماذا لم ترسل وزارة العدلية مفتشاً بعد للتحقيق في هذه الشكاوى، إنني ألفت نظر الحكومة أن الحالة في حاصبيا من هذا القبيل أصبحت لا تطاق ومن

(١) الصفاء، عدد ٣١ آذار ١٩٣٨.

(٢) حليم تقي الدين، قضاء الموحدين الدروز في ماضيه وحاضره، مطابع لبنان الجديد، كفرمتى، عاليه ١٩٧٩، ص: ٧٠ - ٧١ - ٧٢ - ٧٣ -٧٤ -٧٥.

الواجب أن تتدخل الحكومة حالاً»[١] وأضاف الأمير قائلاً: «وقد تقدم نواب الطائفة الدرزية بعريضة للحكومة يطلبون فيها الإسراع بالتحقيق فإما أن يكون الحق مع الأهالي فتنصفهم وإما لا فيسكتون. فالرجاء بالإسراع في إرسال المفتش لكي يحقق إذا كان الأهلون محقين بشكواهم أم لا».

اعتبر أنصار القاضي نجيب قيس أن في تدخل الحكومة مساساً باستقلال القضاء المذهبي الدرزي وانتقاصاً من استقلالية القضاة الدروز فحثوا دروز سورية ولبنان ومشايخ خلوات البياضة، وتألف وفد من جبل الدروز ومشايخ حاصبيا قابل المفوض السامي ورئيس الحكومة اللبنانية خالد شهاب للاحتجاج على تدخل الحكومة في الأمور المذهبية للطائفة الدرزية.[٢] ولم يقتصر الصراع على الفعاليات الدرزية السورية واللبنانية بل تعداها إلى الفئات الشعبية فحصلت اشتباكات بين أنصار القاضي نجيب قيس وخصومه أثناء وجود الأمير مجيد في منطقة حاصبيا فسارع ليهدئ الأوضاع المتوترة. وعلى أثر ذلك تحرك المفتش العام لمراقبة الأوقاف والقيود العقارية بإيعاز من المفوض السامي، وكلف القاضيين شفيق الحلبي وكامل مزهر، في ٢٣ تموز ١٩٣٨، بالانتقال إلى حاصبيا ومباشرة التحقيق في الشكاوى المقدمة من الأهالي بحق القاضي الشيخ نجيب حسين قيس، قاضي المذهب الدرزي في منطقة حاصبيا. ويبدو من خلال تقرير القاضيين الدرزيين أنهما لم يتقيدا بموجب كتاب التكليف بإجراء التحقيق في الشكاوى وحصر مهمتهما بتبيان الحقيقة بل عمدا إلى دراسة أسباب الانشقاق بين صفوف الدروز، ووضع تقرير يتضمن الوسائل الكفيلة بإعادة الوفاق إلى دروز حاصبيا. وتكمن أهمية التقرير لا بالحل الذي اقترحه القاضيان بنقل القاضي نجيب قيس إلى راشيا بل بالإشارة «إلى ضرورة

(١) جلسة ١٩ نيسان ١٩٣٨.

(٢) الأسبوع العربي، عدد ٢٠ نيسان ١٩٣٨.

إعادة تنظيم المحاكم المذهبية الدرزية بأن يصار إلى وضع أصول محاكمات خطية، وتحديد الرسوم القضائية العائد تحصيلها للخزينة، وكذلك تخصص رواتب لقضاة المذاهب وإخضاعهم للتفتيش أو المراقبة».[١] وجاء نقل القاضي نجيب قيس إلى راشيا «بناءً على نتيجة التحقيق الذي أجري في حاصبيا»[٢] دليلاً على مصداقية الأهالي.

وصدر عن الرئيس إميل إده ورئيس مجلس الوزراء، وزير العدلية الأمير خالد شهاب مرسوم رقم ٣٢٩٥ تاريخه ٢١ تشرين الأول ١٩٣٨ ينظم أصول المحاكمات، ويدخل القضاة والمساعدين القضائيين في المحاكم المذهبية الدرزية ضمن الملاك المختص بالمحاكم الشرعية. وهذا ما كان يطلبه المتظلمون مقدمو الشكاوى والأمير مجيد أرسلان.

الأمير مجيد وحق الدروز في الوزارة ١٩٣٨

منذ ولادة الدستور ١٩٢٦ وحتى قيام حكومة عبدالله اليافي تشكلت ثلاث عشرة وزارة، لم يتمثّل الدروز إلا في خمس منها؛ يبلغ عدد أعضاء الواحدة سبعة وزراء يتوزعون على الشكل التالي: واحد لكل من السنة والشيعة والكاثوليك والأرثوذكس والدروز واثنان للموارنة. ويخسر الدروز حقهم في التمثيل الوزاري إذا ما نزل عدد أعضاء الوزارة إلى ستة فأقل. هكذا أجرت العادة ما بين ١٩٢٦ و١٩٣٨. وكان الأمير مجيد من الذين يطالبون بتكبير الوزارة لا بتصغيرها، منعاً لحصر الحقائب الوزارية في يد وزير واحد، لما يؤدي ذلك من شلل في قدرة الوزارات على رسم الخطط التنموية المستقبلية، وعرقلة لسير الإدارة وتأخير لأعمال المواطنين ومصالحهم. ومن الدلالة على البعد الوطني لطرح الأمير بعيداً عن الاعتبارات الطائفية، احتجاجه على مطالبة بعض النواب بتصغير عدد أعضاء الحكومات في عهد حكومة الأمير خالد شهاب السباعية التي تضم

---

(١) حليم تقي الدين، قضاء الموحدين الدروز، ص: ٧٥.

(٢) حليم تقي الدين، قضاء الموحدين الدروز، ص: ٧٥.

حكمت جنبلاط ممثلاً عن الدروز. ففي معرض رده على النائب غبريال خباز الذي احتج «على هذا العدد الكبير من الوزراء لبلد صغير» وكان العدد سبعة. وأي نقص في هذا العدد يؤدي إلى حرمان الدروز من التمثيل الوزاري، قال الأمير «إنني أحتج على كلام الزميل خباز لأن الأكثرية تطلب زيادة عدد الوزراء وليس تنقيصها».[١]

وفي فترة الاستشارات النيابية لتأليف حكومة عبدالله اليافي طالب الأمير مجيد رئيس الجمهورية إميل إده بتوسيع الوزارة لتشمل حصة الدروز فيها. لكن الرئيس إده أصرَّ على تصغير الوزارة بداعي التوفير بحيث لا يمثل الدروز والكاثوليك أيضاً مما أثار احتجاج نواب جبل لبنان عامة وخصوصاً فريد الخازن وخليل أبو جودة اللذين احتجا إلى فخامة رئيس الجمهورية، يوم تشكلت الحكومة، على حرمان الدروز والكاثوليك من منصبين في الوزارة كما سجلا احتجاجهما في جلسة البيان الوزاري،[٢] وقد ألقى الأمير مجيد كلمة أشار فيها إلى الخلاص من الأزمة الوزارية التي عصفت بوزارة الأحدب الرابعة والخامسة إثر تصدّع الائتلاف الحكومي، منوّهاً بدور «القائمين على تسيير دفة الأعمال وممثلي الشعب على اجتياز هذه الأزمة»؛ وأعرب عن استغرابه لعدم وجود ممثل للطائفة الدرزية التي يمثلها في المجلس؛ في الحكومة العتيدة، معتذراً عن اضطراره للتكلم «عن الطائفية في عصر أصبحت كلمة الطائفية فيه ثقيلة على الأسماع»، لكنه رأى من الغبن أن لا تمثل الطائفة الدرزية بما لها من المواقف الشهيرة والمشرّفة في سبيل الدفاع عن لبنان «ما دامت حكومتنا ومجلسنا ودستورنا كلها مبنية على التمثيل الطائفي في شتى نواحي الحكم». ولا يطالب الزعيم الأمير مجيد أرسلان بتمثيل الطائفة الدرزية في الحكم كحق لها فحسب بل

---

(١) يوسف قزما الخوري، مجموعة البيانات الوزارية ومناقشاتها في مجلس النواب، مرجع سابق، ج١ ، ص: ١٠٠.

(٢) جلسة ١٠ تشرين الثاني ١٩٣٨.

كواجب وطني عليها «لأنها تصر على وجوب تحمّل المسؤوليات في إدارة دفة الأحكام ولا تقبل بغير ذلك». ولكي يقطع الأمير مجيد الطريق على مروِّجي شائعات خلافه مع حكمت جنبلاط على كرسي الوزراء بما في ذلك من اتهام لهما وتحميلهما مسؤولية حرمان الدروز من المنصب الوزاري، يقول الأمير في كلمته: «قد يتبادر إلى ذهن البعض أنني أحتج الآن مدفوعاً بعامل شخصي ألا وهو الوصول باسم الطائفية إلى كرسي الوزارة. فلهذا أصرِّح لكم علانية أنني أطلبها لغيري وأتكلم عن مبدأ وحسب وكممثل للطائفة الدرزية فقط. ورغم ما في كلمة الأمير مجيد من وضوح في الرؤية السياسية والموقف الوطني طالب النائب شفيق ناصيف، ممثل الأقليات، النخبة «أن تعمل على تحقيق ما لا بد منه من الإصلاح العاجل وهو عدم تأليف وزارة على أساس الطائفية» كما انتقد النائب أيوب ثابت مقولة حرمان الطوائف من حقوقها لأن ليس لها وزير في الوزارة ويتمنى أن يأتي يوم يؤلف فيه المسؤولون وزارة من طائفة واحدة وأن لا يرغم رئيس الجمهورية على تعيين وزراء من الطوائف. ويرد عليهما خليل أبو جودة بلسانه ولسان الأمير مجيد أرسلان وفريد الخازن «نحن لسنا طائفيين، ويا حبذا لو لم تكن الطائفية موجودة. ولكن لماذا نقف بخيال أصبعنا، الطائفية موجودة في الدستور، في المجلس، في الوزارة، وفي الكيان الوطني، فإذا كنتم تريدون هدمها فنحن أول من قدَّم لكم المعاول والمطارق».[١]

وبعد هذا الموقف الوطني المشرِّف للأمير مجيد أرسلان في تبنيه حق الطائفة الدرزية في التمثيل الحكومي لا للوصول إلى كرسي الوزارة بل يطلبها لغيره من الدروز سواء كان ذلك الوزير حكمت جنبلاط أم سواه، ومن داخل المجلس أم من خارجه، ضخمت بعض الصحف شائعة خلاف الأمير مجيد وحكمت جنبلاط على منصب وزارة الزراعة

---

(١) الجلسة نفسها.

فبعث الأمير شكيب أرسلان من محل إقامته في سويسرا برسالة مؤرخة في ٢٦ تشرين الثاني ١٩٣٨ إلى صديق له، طالباً إليه إطلاع دولة الرئيس عبدالله اليافي على مضمون الرسالة لإنصاف الدروز الذين بدأوا يتذمرون مما حصل. «وجريدة الصفاء هي لسان حال الدروز جميعهم يثقون فيها وقد بدأت بالاحتجاج، ويجوز أن تحصل حركة احتجاج عمومية منهم، ونحن نريد أيضاً أن يتوفق الأخ اليافي في مهمته».[١] ويبدو من خلال رسالة الأمير شكيب أرسلان المنشورة في مجلة أوراق لبنانية،[٢] أنه يستقي معلوماته من بعض أصحابه ومريديه المقيمين على أرض الوطن والمعايشين للأوضاع السياسية المتقلبة، بما يتحفونه به من رسائل وصحف محلية لا تتوخى الدقة والتجرد والموضوعية. ومن هنا يرى الأمير شكيب «أن حرمان الدروز من نظارة (وزارة) كسائر الطوائف غير موافق، بل يعتبره الدروز تحقيراً لهم «وهم يتحملون كل شيء إلاّ التحقير» أما عذر اليافي بأن خلاف الأمير مجيد وحكمت جنبلاط على منصب وزير الزراعة هو السبب في حرمان الدروز «فغير وارد، لأن الخلاف إن كان موجوداً فيكون بين مجيد أرسلان وحكمت جنبلاط، وهما ليسا الطائفة» وبالتالي يمكن لرئيس الحكومة ورئيس الجمهورية أن يتجاوزاهما إلى أحد النائبين الآخرين رشيد جنبلاط المعيَّن ونسيب الداود المنتخب، أو إلى إحدى الشخصيات الدرزية من خارج المجلس النيابي. ويقترح الأمير شكيب رأيين، يقضي الأول بأن يكون رشيد جنبلاط وزيراً عن الدروز، فهو إلى جانب أنه يتمتع بشخصية فذة جديرة بالمنصب، «وإن كان من عائلة جنبلاط فلا يوجد له أعداء في عائلتنا (الأرسلانية) ولا في اليزبكية، بل اليزبكية يميلون إليه وهم يحسبونه يزبكياً... وليس له أعداء لا في الجنبلاطية ولا في اليزبكية» أما الرأي الثاني للأمير شكيب فهو «أن يعيَّن رجل يزبكي لهذا

(١) أوراق لبنانية، ج٢، ص: ٢٤٥.

(٢) أوراق لبنانية، ج٢، ص: ٢٤٤ - ٢٤٥.

المنصب لأنه سبق وشغله واحد أرسلاني (الأمير مجيد في حكومة الأحدب الرابعة) ثم واحد جنبلاطي (حكمت جنبلاط في حكومتي الأحدب الخامسة وحكومة الأمير خالد شهاب السابقة)». وفي هذه الحالة يؤكد الأمير أنه «لا بد أن يكون لليزبكية دور لا سيَّما أنهم في الانتخابات الأخيرة حرموا مركز نائب، وهي أول مرة اختلّت فيها الموازنة»، متناسياً أن رشيد بك جنبلاط الذي «يحسبونه في الشوف يزبكياً» يشغل مقعداً نيابياً إلى جانب الأرسلاني الأمير مجيد والجنبلاطي حكمت جنبلاط واليزبكي نسيب الداود. وتأكيداً على ضرورة المناوبة بين اليزبكية والجنبلاطية يقول الأمير شكيب: «فمنذ قديم الزمان إذا وجد منصبان متكافئان لا بد أن يكون الشاغل لأحدهما يزبكياً وللآخر جنبلاطياً «وبما أن دور اليزبكية قد حان» يقدم الأمير رأيه الثاني مقترحاً «اسم فريد بك العماد الذي فيه الأهلية والوجاهة، وهو اليوم رئيس آل عماد. كما أن آل عماد هم العائلة الأولى في اليزبكية». ويحمل صديق الأمير شكيب أرسلان الرسالة إلى رئيس الدولة للعمل بمحتواها. وكانت الحكومة اليافية قد نالت ثقة المجلس بأكثرية ٥٥ ضد ٢ وامتناع ٣ وبغياب ٣ واستمرت من ١ تشرين الثاني ١٩٣٨ إلى ٢٢ كانون الثاني ١٩٣٩[1] دون أن يطرأ عليها أي تعديل وزاري لصالح الطائفة الدرزية أو غيرها. ولم يعمل اليافي بمبدأ المناوبة بين اليزبكيين والجنبلاطيين إذ ضمت تشكيلته الحكومية الثانية الزعيم الجنبلاطي حكمت جنبلاط ، وهذا ما أكد أن الأمير مجيد لم يطلب الوزارة لنفسه؛ وما أثبت فقدان مبدأ المناوبة والموازنة، وانحسار اليزبكية المتمثلة بآل عماد الذين قضت على نفوذهم أحداث ١٨٦٠ فتحول أتباعهم اليزبكيون باتجاه العائلة الأرسلانية التي استعادت سلطتها أثناء تولي زعمائها لمنصب القائمقامية في عهد المتصرفية.

---

(١) ماجد ماجد، تاريخ الحكومات اللبنانية (١٩٢٦- ١٩٩٦) التأليف - الثقة- الاستقالة، بيروت ١٩٩٧، ص: ٣٨.

الأمير مجيد أرسلان ومجلس ١٩٣٧- ١٩٣٩

كان الأمير مجيد أرسلان من أركان المعارضة النيابية في مجلس ١٩٣٧. فهو عضو مؤسس في الكتلة الدستورية التي غلبت عليها نزعة الرفض لإجراءات المفوضية الفرنسية وتدابير الحكومات اللبنانية المسايرة لها. وأهم ما تميَّزت به الكتلة مطالبتها المستمرة بعودة الحياة الدستورية وضمان الحريات العامة وتحقيق التوازنات الطائفية. وكان في معارضته البناءة عفوياً في تعابيره، صادقاً في مواقفه، جريئاً في انتقاداته، يفصح عما يريد دون لف ودوران. فهو لا يحتاج إلى فذلكة تعلل اقتراحاته ولا يلجأ إلى مناورة تضغط على خصومه. ورائده في الندوة النيابية الدفاع عن مصالح الشعب وإقامة الإنماء المتوازن بين المناطق بملاحقة المشاريع التنموية وتبيان مساوئ أجهزة السلطة التنفيذية. ومن نشاطاته في هذا المجلس تتبعه لمسألة الإعانة التي أرصدت لمساعدة مربي دود القز في مجلس ١٩٣٦ ولم توزع عليهم. ودفاعه عن مقترحات وزير الزراعة حكمت جنبلاط، برصد الاعتمادات اللازمة لمصلحة الصحة البيطرية وللمشاتل الزراعية ولتسليح حراس ونواطير الأحراج للحفاظ على الثروة الحرجية الأميرية والمشاعية وانتقاده زملاءه النواب الذين يطالبون الحكومة بإنعاش الزراعة ويلحون عليها بتأمين الإرشاد الزراعي للفلاحين ثم ينقلبون عليها «حتى إذا طلبت الحكومة مهندساً فنياً واحداً أقاموا الأرض وأقعدوها».[١]

التنديد بمبدأ التعذيب في السجون

والأمير مجيد أرسلان، مقصد المظلومين من أجهزة السلطة العسكرية القمعية، والمدافع عن مطالبهم. فكم من مرة دافع عن السائقين ووقف إلى جانبهم في الاحتجاج على شركات الزيوت التي زادت أسعار البنزين،[٢] وعن المحكومين المسجونين انتقاماً منهم على

---

(١) جلسة ٦ كانون الثاني ١٩٣٩.

(٢) جلسة ١٥ أيار ١٩٣٩.

مشاركتهم في الثورة السورية الكبرى ١٩٢٥ على الانتداب الفرنسي. وكم من مرة ندَّد بمفاسد الحكم ومظالم الحكام. فلقد كشف الأمير مجيد لدولة رئيس مجلس الوزراء عبدالله اليافي، وزير العدلية، ولوزير الداخلية حبيب أبو شهلا ما لا يعلمانه عن وسائل رجال دائرة التحري في التحقيق مع المتهمين وعن إحالة التحقيق من دائرة الاستنطاق إلى دائرة التحري. وعن الوسائل المتبعة كالتعذيب بالضرب والجلد وبالكرسي الكهربائي الموجودة في رياق. وإذ ينكر كل من اليافي وأبو شهلا حدوث عمليات التعذيب، يسوق الأمير مجيد الأدلة على اتهاماته «إن الأشخاص الذين أجلسوا على الكرسي الكهربائي لا يزالون أحياء يرزقون وأنا مستعد أن أقدّمهم للحكومة».[1] ويبلغ الاستهتار أشده لدى حكومة الرئيس اليافي، فلا يعير اتهامات النواب لأجهزة الدولة أذناً صاغية بل يحتج قائلاً «كل الحملات على التحري وعلى ضابطة العدلية لا نسمع بها إلا في المجلس. لحد الآن لم تقدم لنا شكوى بهذا الموضوع» بما في ذلك من دلالة على البون الشاسع بينه وبين فئات الشعب المظلومة. من هنا إنطلاق حملة الأمير مجيد المطالبة بـ«حقوق السجين» في وقت لم يكن هذا الموضوع معروفاً حتى في بعض دول أوروبا.

التنديد بنهج الاعتمادات السرية

وفي جلسة ٢١ نيسان ١٩٣٩، وبعد تلاوة مقرر الأشغال اسكندر البستاني لمشروع قانون يتعلق بتمديد امتياز توزيع مياه الشرب من قب الياس الممنوح إلى رشيد مزهر إلى قريتي بر الياس والمرج للتصويت عليه، احتج النائب الياس سكاف معلناً أن المشروع داخلٌ في امتيازه وطالباً تأجيل التصويت ريثما يتم الاتفاق بينه وبين صاحب الامتياز المذكور. وقبلت أكثرية المجلس اقتراح التأجيل تغليباً لمصلحة النائب الياس سكاف، رغم عدم وجود اعتراض قانوني أمام اللجنة البرلمانية أو المجلس النيابي مما حدا بالأمير مجيد أن يعلن استياءه «هذه مسائل

(١) الجلسة ٢٦ آذار ١٩٣٩.

تمس في كرامة المجلس يكفينا بهدلة»[١] ومما يعتبره الأمير مجيد «بهدلة» هي مناقشات مجلس النواب قضية المصارفات السرية التي تعتمدها الحكومة، ولا يحق لأعضاء المجلس الغوص في كيفية صرفها فيكتفي بالتصويت عليها وقفل باب المناقشة. فبمناسبة انتخابات ١٩٣٧ النيابية وبعد حصول الائتلاف بين كتلتي إده والخوري صرفت حكومة خير الدين الأحدب، عندما كان المجلس محلولاً مبلغ ٣٢ ألف ليرة لبنانية في سبيل الانتخابات بمعرفة زعماء الكتلتين وعبر مجلس الصندوق المشترك. ثم تقدمت بمشروع فتح اعتماد إضافي تحت باب (مصارفات سرية) وطالب النواب بتسميتها مصارفات انتخابية لإفساح المجال أمام النواب بسؤال الحكومة عن طريقة صرف هذه الأموال. واستعد بشارة الخوري للإدلاء بمعلوماته. لكن الحكومة أصرّت على سرية المصارفات لذلك كان الأمير من الراغبين بقفل باب المناقشة خاصة و«أن الشيخ بشارة وعدداً كبيراً من زعماء الدستوريين ابتعدوا عن الصندوق المشترك ولم يعرفوه»[٢].

الحرب العالمية الثانية وتعليق الدستور

تذرع المفوض السامي بيو باندلاع الحرب العالمية الثانية فأعلن في ٢١ أيلول ١٩٣٩ القرار رقم ٢٤٦٠، وعلّق بموجبه الدستور وحل مجلس النواب، وقد حضر الأمير تسعة وخمسين جلسة من جلساته البالغة ٧١. وأقال بيو الحكومة وعيَّن عبدالله بيهم أمين سر الدولة على أن يعاونه مستشار فرنسي هو المسيو شوفلر. وأبقى على إميل إده رئيساً للجمهورية مجرداً من صلاحياته الدستورية. وفي اليوم التالي قررت المفوضية الفرنسية دفع معاش ثلاثة أسابيع للنواب والوزراء فرجع كل منهم إلى بيته «وقد نزع الوزراء والنواب الأرزة عن سياراتهم»[٣].

---

(١) جلسة ٢١ نيسان ١٩٣٩.

(٢) اسكندر رياشي، قبل وبعد، مرجع سابق، ص: ١٦٨.

(٣) فارس سعادة، الموسوعة الانتخابية، مرجع سابق، ج١، ص: ٣٥٩.

شرعت السلطة الفرنسية بخنق الحريات وملاحقة قادة العمل الوطني والقيادات الحزبية الشيوعية والقومية ومن الذين نفتهم الأمير عادل أرسلان وعارف النكدي وهاني أبو مصلح وقد توسط لهم الأمير مجيد أرسلان مع أمين سر الدولة عمر بيهم[١] ومع غبريال بيو الذي ما لبث أن أفرج بعد شهر كامل عن الأمير عادل أرسلان وعارف النكدي. وقد ذهب الأمير مجيد والأمير رفيق أرسلان مدير الزراعة والاقتصاد الوطني وعضو حكومة المديرين، وكميل شمعون إلى دمشق لملاقاة المنفيين العائدين ومرافقتهم إلى لبنان. وأقبلت الوفود الشعبية من قرى عاليه والمتن والجرد والشحار والشوف والمناصف والغرب الأسفل تهنئ الأمير عادل أرسلان معلنة الولاء له مما أقلق الفرنسيين فأوعزوا إليه ألاّ يتجول في البلاد[٢] وألاّ يقوم بزيارات القرى التي هنأته بالسلامة، فغادر لبنان خوفاً من الاعتقال مجدداً.

هزمت فرنسا ووقعت الهدنة الفرنسية الألمانية في ٢١ حزيران ١٩٤٠، وأعلنت المفوضية الفرنسية الانسحاب الفعلي للجيش الفرنسي من الحرب. دخلت سورية ولبنان في نطاق دول المحور ففرض الحلفاء عليهما الحصار الاقتصادي. استدعت حكومة فيشي المفوض السامي بيو وعيَّنت مكانه الجنرال هنري دانتز.[٣] وصل دانتز في نهاية ١٩٤٠ وكانت الأزمة الاقتصادية على أشدِّها فقامت التظاهرات للمطالبة بتحسين الأحوال المعيشية. قمعت السلطات الفرنسية هذه التظاهرات ووقع عدد من القتلى والجرحى فأعلن الإضراب العام. في هذه الأجواء

---

(١) عادل أرسلان، مذكرات عادل أرسلان، تحقيق يوسف إيبش، بيروت، ١٩٨٣، ج١، ص: ٣٠٣ و ٣٠٤.

(٢) عادل أرسلان، مذكرات عادل أرسلان، مرجع سابق، ج١، ص: ٣١٢.

(٣) عينت حكومة فيشي مدير شرطة باريس، جون كياب، خلفاً للمسيو بيو فسقطت طائرته في البحر، عند ذلك عينت الجنرال دانتز مكانه، وهو الذي أساء استقبال وفد جبل الدروز سنة ١٩٢٥.

العامة أجبَر دانتز الرئيس إميل إده وأمين سر الدولة عبدالله بيهم على تقديم استقالتهما، وكلف الجنرال أرلابوس، مندوب المفوض السامي في الحكومة، بالصلاحيات التشريعية والتنفيذية إلى أن عيَّن في ١٠ نيسان ١٩٤١ القاضي ألفرد نقاش رئيساً للدولة ورئيساً للحكومة بموجب القرارين ٨٠ و٨١. وشكّل بالاشتراك مع الرئيس ألفرد نقاش مجلساً لوكلاء أمانة السر. ويتألف هذا المجلس من أحمد الداعوق نائب رئيس مجلس الوكلاء وجوزف نجار وفيليب بولس وفؤاد عسيران.

الأمير مجيد أرسلان في عهد الرئيس ألفرد نقاش ١٩٤١-١٩٤٣

دفاع الأمير عن حق الدروز بالوزارة ١٩٤١

على أثر إعلان حكومة أحمد الداعوق هذه شعر الدروز بأنهم مغبونون في حقوقهم السياسية ومبعدون قسراً عن الحكومة، لعدم ممالأتهم لحكومة فيشي وللجنة الهدنة الإيطالية ـ الألمانية التي كانت تبث الدعاية لصالح إيطاليا وألمانيا مدَّعية أنهما تعملان على تحقيق استقلال الدول العربية، ولبقاء النواب الدروز الأمير مجيد وحكمت ورشيد جنبلاط ونسيب الداود متحفظين إزاء التطورات العسكرية المفاجئة بين الحلفاء والمحور. فبعد سقوط فرنسا وانتصارات الجيش الألماني الباهرة راهن بعض اللبنانيين على فوز ألمانيا وايطاليا على فرنسا وبريطانيا وراحوا يتردّدون إلى النورماندي حيث تنزل البعثة الإيطالية وكانوا «بأجمعهم من المسيحيين، ولم نلاحظ أننا شاهدنا مسلماً أو درزياً واحداً دخل تلك اللوكندة يومئذ وقابل أو أظهر رغبته بمقابلة القومسيون الطلياني، بل كنا نرى أن المسلمين والدروز يتحاشون حتى الدخول للنورماندي مع أنه فندق عام يدخله جميع الناس»،[1] رغم محاولات الأمراء شكيب وعادل وأمين أرسلان

(١) اسكندر رياشي، قبل وبعد، مرجع سابق، ص: ٢٦٨.

استغلال تناقض مصالح الدول الكبرى لتحقيق استقلال الدول العربية بما فيها لبنان،[١] وتجاوب قسم من الدروز معهم.[٢]

لم يستفد دانتز من تجربته السابقة مع دروز سورية، وكان عليه إرضاء دروز لبنان الذين أوفدوا إليه وفداً درزياً برئاسة الأمير مجيد أرسلان وحكمت بك جنبلاط لإطلاعه على «ما يشعر به الدروز من مسّ لكرامتهم، وافتئات على حقهم»[٣] لكنه، بصلفه وتعجرفه، غمط الدروز حقهم بالوزارة مكتفياً بإعطائهم منصباً إدارياً بتعيين شفيق الحلبي محافظاً لمدينة بيروت. أثار جواب المفوضية الفرنسية أعضاء الوفد الدرزي وآلمهم ذلك الحرمان المتعمّد، فأضربت بعض المناطق الدرزية. وكان أبناء القرى يتجمعون في مراكز النواحي مثل كفرحيم في المناصف وبعقلين في الشوف. وكانت التظاهرة عبارة عن تجمع الرجال والشبان يحملون رايات قراهم ويسيرون بانتظام على الطريق العام، هاتفين بحياة زعمائهم ومنددين بالفرنسيين، ومردّدين مطالبهم بكرسي الوزارة. دامت تظاهرة كفرحيم ثمانية أيام متتالية لم تقطع خلالها طريق دير القمر. وفي صبيحة أحد الأيام، وبينما كان صغار الشبان يتظاهرون ويهتفون ضد فرنسا، صودف مرور موكب محافظ جبل لبنان وسيارات بعض موظفي الاستخبارات الفرنسية، وحدث احتكاك بينهم وبين الموظفين أطلق فيه رجال السلطة النار إرهاباً لتفريقهم وصادروا حربتين وأكملوا طريقهم باتجاه دير القمر وبيت الدين.[٤] انتشر الخبر في قرى المناصف فأسرعوا لنجدة كفرحيم واستعدوا مع أهاليها للدفاع عنها. وعلى الرغم من نصيحة المطران أوغسطين البستاني للمحافظ بتهيب

---

(١) حسن البعيني، دروز سورية ولبنان تحت الانتداب الفرنسي، مرجع سابق، ص ٣٠٦ إلى ٣١٠.

(٢) عادل أرسلان، مذكرات عادل أرسلان، ج١، ص: ٣١٧.

(٣) الصفاء، ١٢ نيسان ١٩٤١.

(٤) مقابلة شخصية مع سعيد سليم أبو درغم، مواليد كفرحيم سنة ١٩٢٥، تاريخ المقابلة ١٣/ ٢/ ٢٠٠٤. وقد أرخ لهذه الحادثة بقصيدة زجلية.

الموقف وعدم العودة عن طريق كفرحيم إلاّ أنه أصرَّ على سلوكها مصطحباً معه شاحنة عسكرية تحسُّباً للأمر. وفي كفرحيم قطع الأهالي الطريق العام بوضع عربة خيل عليها واشتبكوا مع القوة المسلّحة وأسفر الاشتباك عن وقوع قتيلين وعدة جرحى وأسرى في صفوف رجال السلطة.

على أثر هذه الحادثة حشدت المفوضية الفرنسية قوات من الجيش الفرنسي في الدامور وعين زحلتا لاحتلال المناصف واعتقال المطلوبين ومصادرة الأسلحة. تجمهر رجال المناصف استعداداً للدفاع عن قراهم وأقاموا الكمائن على مداخل المنطقة وعلى طريق كفرحيم-الدامور في محلتي «الزِّير» و«المغيرة»، فسارع الشيخ أبو يوسف أمين غنام إلى إعلام الأمير مجيد أرسلان وحكمت بك جنبلاط بتطورات الموقف الأمني فقابلا كلاً من الجنرال أرلابوس قائد القوة العسكرية والمفوض السامي دانتز. وكان لكل من الزعيمين دوره المتميِّز في التعاطي مع الفرنسيين. ففي حين كان الأمير مجيد يهدّد ويتوعد بإعلان الثورة مذكراً الجنرال دانتز بمغبة عمله ١٩٢٥ واندلاع الثورة السورية الكبرى واستجابة دروز لبنان لها، كان حكمت بك جنبلاط يعد الفرنسيين بتهدئة الدروز واسترضاء الأمير مجيد فيما لو استجاب له الفرنسيون بالعودة عن قراراتهم العدوانية.[١] نجحت المفاوضات الدرزية الفرنسية وأسفر الاتفاق بين الجانبين على حفظ كرامة الدروز وهيبة السلطة الفرنسية، بمرور القوات الفرنسية في كفرحيم بآلياتها وسياراتها دون أن يتصدى لها الأهالي وأن يتم تسليم بعض الأسلحة. قدم الأمير مجيد إلى كفرحيم وفي منزل الشيخ أبو يوسف أمين غنام التقى بالمشايخ وبباقي الرجال ناقلاً إليهم خبر الاتفاق. وإذ حذر

---

(١) مقابلة شخصية مع محمد سرحال بو ضرغم، مواليد كفرحيم سنة ١٩٢٩، تاريخ المقابلة ١٧/٢/٢٠٠٤. ويقول الشيخ محمد بو ضرغم أنه منذ ذلك الحين يقول الناس المير مجيد يخزق وحكمت بك يرقع.

بعضهم من غدر الفرنسيين واحتلالهم للبلدة وانتقامهم منها توعد الأمير مجيد الفرنسيين بأنه سيحرق داره في خلدة معلناً الثورة عليهم وأنه سيحمل السلاح إلى جانب إخوانه إذا ما أخل الفرنسيون باتفاقهم معه. مرَّ الفرنسيون واكتفوا ببضعة بنادق حربية معطلة. ثم قام دانتز والأمير مجيد وحكمت جنبلاط بزيارة كفرحيم حيث التقى بالمشايخ والوجهاء وتمت المصالحة. وبمثل ما حلت أزمة ١٩٣٨؛ حلّت أزمة ١٩٤١ بتعيين حكمت جنبلاط وزيراً في حكومة أحمد الداعوق الثانية ورقي بعض كبار الموظفين الدروز.

لبنان بين قوات فيشي وقوات ديغول

اغتنم ديغول اندلاع ثورة رشيد عالي الكيلاني في العراق ضد الانتداب البريطاني، واستخدام الطائرات الألمانية لمطاري حلب ورياق لمساندة الثورة، فأقنع تشرشل بوجوب احتلال سوريا ولبنان «ولم تقرر العملية العسكرية نهائياً إلاّ بعد أن احتل المظليون الألمان جزيرة كريت وباتت دول الشرق مهدَّدة بالاحتلال».[١]

تخوف البريطانيون من تأثر اللبنانيين والسوريين بالدعاية الألمانية والإيطالية والوقوف إلى جانب قوات فيشي المقاومة فضغطوا على ممثلي ديغول لإعلان سوريا ولبنان «دولتين مستقلتين صاحبتي سيادة».[٢] وفي اليوم الذي أطبقت فيه القوات الحليفة على الحدود السورية واللبنانية وزعت طائرات فرنسة الحرة منشوراً أعلن فيه كاترو إلغاء الانتداب تاركاً حرية الخيار للسكان بين الاتحاد في دولة واحدة أو تكوين دول منفردة، ومشترطاً عقد معاهدة توضح العلاقة مع فرنسا وتضمن ما لها من مصالح قديمة العهد في الشرق، ومتعهداً برفع

(١) بيار زيادة، الاستقلال، تاريخ لبنان الدبلوماسي، منشورات دار جامعة الحكمة، طبعة ثالثة ١٩٩٦، ص: ٤٠.

(٢) جورج حنا، من الاحتلال إلى الاستقلال، لبنان في ربع قرن، بيروت ١٩٤٦، ص: ١٣٣.

الحصار عن سورية ولبنان وبإنشاء علائق بينهما وبين الدول الداخلة في نطاق الجنيه الإسترليني.[١] كما وزعت الطائرات البريطانية منشوراً مماثلاً أكد فيه السفير البريطاني في القاهرة مايلز لامبسون ما جاء في تصريح كاترو من وعد بالاستقلال بضمانة بريطانية ومن الدخول في كتلة الليرة الإسترلينية.[٢]

دخلت القوات الحليفة لبنان من محورين: الساحل ويمتد من رأس الناقورة إلى بيروت، والجبل من مرجعيون إلى رياق. وشهدت المناطق اللبنانية معارك عدة في صور والقاسمية ومرجعيون وجزين وصيدا والدامور. وكانت بيروت تتعرض لغارات جوية عنيفة تستهدف مستودعات المرفأ وخزانات البترول والإحياء السكنية. ولم يستجب الجنرال دانتز لطلب الرئيس الفرد نقاش اعتبار بيروت «مدينة مفتوحة»، فاضطر سكانها للنزوح منها. وغصّت القرى الجبلية الآمنة بوفود اللاجئين من بيروت والمدن الساحلية وكان الأمير مجيد يدعو أنصاره إلى إغاثة اللاجئين والمحتاجين،[٣] وإلى الوقوف على الحياد ما بين قوات فيشي وقوات ديغول أثناء معركتي الدامور ومرجعيون.

توقف القتال وعقدت الهدنة في ١٤ تموز ١٩٤١ في عكا ثم عدّلت بضغط من ديغول في ٧ آب في بيروت على حساب استقلال دولتي سوريا ولبنان. وبانسحاب قوات فيشي من لبنان «أخذ كل من يظن نفسه مشبوهاً تجاه الحلفاء من اللبنانيين يهرب أيضاً، كما وأن الأصدقاء المعروفين للمحور أو الخصوم المعروفين للحلفاء أخذوا يتراكضون نحو الشمال. وكان في مقدمتهم الأمير عادل أرسلان»[٤] وتبعه الأمير أمين أرسلان.

---

(١) بيار زيادة، الاستقلال، ص: ٥١ - ٥٢ - ٥٣.

(٢) بيار زيادة، الاستقلال، وثيقة رقم واحد، ص: ١٦٦.

(٣) البشير، ٢٧حزيران ١٩٤١. والصفاء ٢٨ حزيران ١٩٤١.

(٤) اسكندر رياشي، قبل وبعد، ص: ٢٧٥.

الأمير مجيد أرسلان والاستقلال اللبناني الرابع

جاء ديغول إلى بيروت في أوائل آب ١٩٤١ لدراسة الأوضاع السياسية، والتقى بالزعماء اللبنانيين ومن بينهم أركان الكتلة الدستورية الشيخ بشارة الخوري والأمير مجيد أرسلان وكميل شمعون وغيرهم فأعادوا على مسمعه مطالبتهم بإعادة الحياة الدستورية وإجراء الانتخابات النيابية والرئاسية وإقامة حكومة وطنية تحقق وعد كاترو بالاستقلال، وأكدوا رفضهم تمديد ولاية الرئيس الفرد نقاش الذي «وضع نفسه كلياً تحت سيطرة المستشار الفرنسي دافيد واليسوعيين وإميل إده... فأكثر من تعيين أنصار إده في الإدارات على حساب منافسه بشارة الخوري»[١].

أكمل كاترو المشاورات مع القوى السياسية فتأكد من ميل أعضاء الكتلة الدستورية للاستنجاد بالبريطانيين والعرب في العراق ومصر للضغط على المفوضية الفرنسية بقبول مقترحات الكتلة ومن بينها إجراء انتخابات نيابية جديدة. وعمد كاترو إلى إحياء المجلس القديم ضماناً لعقد معاهدة تضمن امتيازات فرنسا في لبنان، فرفضت المعارضة الإسلامية والمسيحية، عندها لجأ كاترو إلى إثارة الانفعالات الطائفية والخوف المسيحي فقام بجولات على المناطق اللبنانية، رأى كاترو الرايات البريطانية ترفرف في بعض القرى والمدن التي تستقبله بفتور ولا تتورع عن مطالبته بعودة الحياة الدستورية بل وتهتف بحياة الزعماء الدستوريين. ومن هذه البلدات، الشويفات، معقل الأمير مجيد أرسلان، وقد تباطأت وتلكأت باستقبال كاترو وجاهرت بمطالب الكتلة الدستورية فانتقمت السلطة الفرنسية منها عندما فرضت هذه «غرامة السلاح على لبنان، فأصابها من وطأتها ما يرجع سببه إلى تباطؤ الشويفاتيين في الاستقبال المفروض، عندما قدم إليها كاترو في رحلته الاستفتائية»[٢].

---

(١) علي شعيب، تاريخ لبنان من الاحتلال إلى الجلاء، ص ١٧٤.

(٢) جورج حنا، من الاحتلال إلى الاستقلال، ص: ١٥٢.

وفي ٢٦ تشرين الثاني ١٩٤١، وفي احتفال رسمي أقيم في قصر الصنوبر وأمام حشد رسمي وجماهيري أعلن كاترو اعتراف فرنسا باستقلال لبنان مع الحفاظ على روح معاهدة ١٩٣٦ ريثما تعقد معاهدة صداقة وتحالف تحدد العلاقة بين البلدين.[١] وفي اليوم نفسه وبعد الانتهاء من حفل الاستقلال اجتمع مجلس وكلاء أمانة سر الدولة (الوزراء) ووقعوا وثيقة استقالتهم من الحكومة «بمناسبة إعلان استقلال لبنان وما يقتضيه هذا الحدث العظيم من تبديل في شكل الحكومة».[٢] رفع نائب رئيس مجلس الوكلاء أحمد الداعوق استقالة حكومته إلى الرئيس ألفرد نقاش الذي كلفه من جديد بتشكيل الوزارة. وأبلغ ديغول الأمانة العامة لعصبة الأمم إعلان استقلال لبنان ضمن نطاق الإنتداب الفرنسي؛ أي «أن الوضع القانوني الناتج عن صك الإنتداب لا يزال قائماً ولا يمكن تبديل هذا الوضع إلاّ بموافقة عصبة الأمم، وموافقة حكومة الولايات المتحدة الأميركية التي وقعت على الاتفاقية الفرنسية ـ الأميركية في ٤ نيسان ١٩٢٤، وفقط بعد إبرام معاهدات بين الحكومة الفرنسية وحكومتي سوريا ولبنان.[٣]

استطاعت الكتلة الدستورية بفضل زعمائها الشيخ بشارة الخوري والأمير مجيد وكميل شمعون والشيخ فريد الخازن المقرَّب من بكركي أن تجمع ستاً وعشرين شخصية سياسية وروحية في نهاية شهر تشرين الثاني للرد على ديغول ونقض ادعاءاته في ممارسة صلاحياته التي يخوله إياها صك الإنتداب رغم إعلان الاستقلال، وقد حضر الاجتماع المطارنة أغناطيوس مبارك ومكسيموس الصايغ وبولس المعوشي إلى جانب رشيد وعزت جنبلاط والأمير خالد شهاب ومحيي الدين

---

(١) بيار زيادة، الاستقلال وثيقة ١٥، ص: ١٩٣. وثيقة ١٦، ص: ١٩٤ إلى ١٩٧.

(٢) ماجد ماجد، تاريخ الحكومات اللبنانية، ص: ٤٣.

(٣) حليم أبو عز الدين، تلك الأيام، منشورات دار الآفاق الجديدة، بيروت ١٩٨٢، ج١، ص: ١٧١.

النصولي وصبري حمادة وعادل عسيران وغيرهم. وقع الجميع عريضة حملها كميل شمعون إلى مقر البعثة البريطانية لرفعها إلى حكومات الولايات المتحدة الأميركية وبريطانيا العظمى وفرنسا الحرة، وتتضمن طلب الاستقلال الفعلي للبنان وحقه في تقرير مصيره وعدم تقيده في علاقاته الخارجية والمعاهدات التي عقدتها فرنسا باسمه.(١)

عيد الميلاد وحبوب حوران

وبمناسبة عيد الميلاد قام الأمير مجيد والشيخ بشارة وجميع الدستوريين الآخرين بزيارة بكركي وتحول العيد في ٢٥ كانون الأول ١٩٤١ إلى مهرجان خطابي حاشد ألقى خلاله البطريرك عريضة خطاباً طالب فيه بالاستقلال المبني على الحرية «والمساواة بالحقوق تأخذ كل طائفة منه حقوقها بنسبة أهميتها».(٢) وما أن انتهى المهرجان الشعبي حتى اجتمع الأمير مجيد وصحبه في بكركي واتخذوا عدة مقررات تتضمن استقلال لبنان وحماية الدستور وفصل السلطات وعدم الاعتراف بحكومة الداعوق وعهد النقاش.(٣)

وإلى جانب التأزم السياسي، تفاقمت في عهد حكومة الداعوق حدة الغلاء، واختفت السلع الضرورية من الأسواق، وعرضت المواد التموينية المغشوشة بأغلى الأسعار فقدَّم أحمد الداعوق استقالة حكومته إلى الرئيس نقّاش الذي كلّف زميله القاضي سامي الصلح بتشكيل الوزارة الجديدة. وكان على حكومة سامي الصلح أن تنصرف إلى معالجة الأزمة الاقتصادية، يساعدها في ذلك الائتلاف الطارئ بين الكتلتين والتقارب المفاجئ بين البعثة والمفوضية، ووعود سبيرس بأنه سيضمن للحكومة تأمين التموين لما لبريطانية من تأثير كبير في سوق

---

(١) علي شعيب، تاريخ لبنان من الاحتلال إلى الجلاء، وثيقة ٣، ص: ٢٦٦ إلى ٢٧٤.

(٢) بيار زيادة، الاستقلال، وثيقة ٢١، ص: ٢٠٨-٢٠٩.

(٣) بيار زيادة، الاستقلال، وثيقة ٢٢، ص: ٢١٠-٢١١.

الحبوب العالمية. و«لقد أسس إدوار (سبيرس) إدارة مشتركة بريطانية ـ فرنسية ـ سورية ـ لبنانية دعيت «الميرة» للتأكد من حسن توزيع الحبوب وضبط أسعارها وعلى رأسها الجنرال (كاترو) و(إدوار) كلجنة ثنائية».[(١)]

وانبثق عن مجلس «الميرة» مكتب القمح ومهمته استيراد الطحين والقمح من سورية التي كانت تعاني آنذاك من نقصٍ في الإنتاج الزراعي.

ونظراً لما للزعامة الأرسلانية من مكانة عالية لدى سكان جبل الدروز المشهور بزراعة الحبوب، قام الأمير مجيد في أواسط آب ١٩٤٢ بزيارة إلى سوريا والتقى بزعماء الجبل من آل الأطرش وغيرهم وحثهم على إغاثة اللبنانيين، وبدأت قوافل القمح ترد إلى لبنان بعدما استصدر زعماء جبل الدروز ترخيصاً من الحكومة السورية.[(٢)] وأفل شبح الجوع عن اللبنانيين ولقب رئيس الحكومة اللبنانية سامي الصلح بـ«أبي الفقير».

إقالة حكومة سامي الصلح والرئيس ألفرد نقاش

قدم رئيس الحكومة سامي الصلح في ١٥ آذار ١٩٤٣ إلى المفوضية السامية مذكرة خطية يطالب فيها باستلام بعض المصالح تحقيقاً للاستقلال، لذلك أوعز الجنرال كاترو إلى الرئيس نقاش بالاستقالة ففاتح رئيس الحكومة بالأمر وأجابه سامي الصلح بعبارته المشهورة «أبداً نبقى معاً أو نستقيل معاً».[(٣)] وكانت خطته ـ وهو الذي يستند إلى قاعدة شعبية واسعة يفتقر إليها النقاش ـ أن يحرز نصراً جماهيرياً يعوّضهما خسارة الحكم. وفي الثامن عشر من آذار ١٩٤٣،

---

(١) الليدي سبيرس، قصة الاستقلال في سوريا ولبنان، تعريب منير البعلبكي، بيروت ١٩٤٧، ص: ٦٤.

(٢) حسن البعيني، دروز سوريا ولبنان، ص: ٣١٨- ٣١٩.

(٣) وليد عوض، أصحاب الفخامة رؤساء لبنان، ص: ٢٨٢ - ٢٨٣.

وبمناسبة عيد المولد النبوي خرجت تظاهرة إسلامية حاشدة من الجامع العمري الكبير في بيروت تهتف بحياة الرئيسين ألفرد نقاش وسامي الصلح. وجاء الرد الفرنسي الفوري في مساء ذلك اليوم بإقالتهما معاً وبتعيين أيوب ثابت «المعروف بنزعته اللبنانية المصطبغة بمسيحية متطرفة»[١] ومن المتحمسين للفرنسيين[٢] رئيساً مؤقتاً للدولة وللحكومة ومهمته إجراء الانتخابات النيابية تمهيداً لانتخاب رئيس للجمهورية وتشكيل حكومة دستورية.

---

(١) بشارة الخوري، حقائق لبنانية، ج٣، ص: ١٢.

(٢) اسكندر رياشي، رؤساء لبنان، ص:٩٦-٩٧.

الفصل الثاني
الأمير مجيد أرسلان ومعركة الاستقلال

الأمير مجيد أرسلان والمرسومان ٤٩ و٥٠ للانتخابات النيابية

أ ـ عهد أيوب ثابت

عُيِّن أيوب ثابت رئيساً للدولة وللحكومة وتشكلت حكومته من الأمير خالد شهاب وزير المالية والتربية والتجارة والزراعة، ومن السيد جواد بولس وزير الأشغال والصحة والشؤون الخارجية. أصدرت حكومة أيوب ثابت في ١٧ حزيران ١٩٤٣ مرسوماً تشريعياً رقمه ٥٠ حُدد فيه عدد النواب بأربعة وخمسين نائباً بنسبة ٣٢ للمسيحيين (١٨ للموارنة و٦ للأرثوذكس و٣ للكاثوليك و٣ للأرمن و٢ للأقليات)، مقابل ٢٢ للمسلمين (١٠ للسنة و٩ للشيعة و٣ للدروز).[١] جاء هذا التوزيع المغاير للمعايير السابقة استناداً إلى المرسوم رقم ٤٩ الذي حدد الناخبين اللبنانيين المقيدين في سجلات الأحوال الشخصية بتاريخ ٣١ كانون الأول ١٩٤٢، يضاف إليهم الناخبون غير المقيدين في هذه السجلات وهم الموجودون خارج لبنان، الذين اختاروا الجنسية اللبنانية.[٢] وهذا ما أثار المسلمين بمختلف فئاتهم وطبقاتهم.

ورداً على المرسومين المذكورين احتج الأمير مجيد لدى الوزير البريطاني المفوَّض لدى الحكومة اللبنانية الجنرال سبيرس، الذي كان

(١) الجريدة الرسمية، العدد ٤٠٨٦، حزيران١٩٤٣.

(٢) علي شعيب، تاريخ لبنان من الاحتلال إلى الجلاء، ص: ١٨٥.

يقيم في فيلاّ الأمير في عاليه،[١] وتوّسط لديه لإقناع أيوب ثابت «بعدم الاعتماد على الإحصاءات المعمول بها لأن فيها عشرات الآلاف من أسماء المغتربين الذين لا يعيشون في لبنان».[٢] ودعا مفتي الجمهورية اللبنانية الشيخ محمد توفيق خالد الزعماء المسلمين إلى اجتماع عُقد في منزله بتاريخ ١٩ حزيران ١٩٤٣، قيَّم فيه المجتمعون المرسومين ٤٩ و٥٠ وما ينجم عنهما من وجود أغلبية مسيحية في مجلس النواب لا تتوافق مع أعداد اللبنانيين بحسب الطوائف. وتحوي هذه الأغلبية أكثرية متطرفة تبعد لبنان عن محيطه العربي وترميه في أحضان الغرب. وقرروا المطالبة بإلغاء هذين المرسومين، وبإجراء إحصاء جديد لا يشمل المغتربين، وبمقاطعة الانتخابات إذا ما أجريت.

ب ـ الأمير مجيد في المؤتمر الإسلامي العام

دعت الجمعيات المحمدية، بما فيها الكتلة الإسلامية، الزعماء المسلمين السنة والشيعة والدروز والرؤساء الروحيين لعقد مؤتمر إسلامي عام يضم ممثلين عن الطوائف الإسلامية، يعقد في نادي جمعية اتحاد الشبيبة الإسلامية في بيروت، في ٢١ حزيران ١٩٤٣. مثل الدروز في المؤتمر الإسلامي الأمير مجيد والمحامي الشيخ بهيج تقي الدين، و«بعد تلاوة الأستاذ عبد الرؤوف الكبي عشراً من القرآن الكريم»،[٣] خطب كل من المفتي وعبد الحميد كرامي والشيخ سليمان ظاهر وعبدالله اليافي «ثم نهض الأستاذ بهيج تقي الدين المحامي فألقى كلمة بني معروف وقال بالنيابة عن الأمير مجيد أرسلان الذي كان حاضراً في المؤتمر: أن لا طوائف محمدية. وإنما هم كلهم طائفة

---

(١) سامي الصلح، مذكرات سامي بك الصلح، مكتبة الفكر العربي، بيروت١٩٦٠، ص: ٨٢.

(٢) يوسف سالم، ٥٠ سنة مع الناس، دار النهار، بيروت ١٩٧٥، ص: ١٣٨.

(٣) محمد جميل بيهم، النزاعات السياسية بلبنان عهد الانتداب والاحتلال (١٩١٨-١٩٤٥)، جامعة بيروت العربية، بيروت ١٩٧٧، ص: ٥٧.

واحدة إسلامية، وأن بني معروف الذين جبلت أرض هذا الوطن بدمائهم ذوداً عن حياضه على مر الأجيال والذين يبلغ عددهم مائة ألف رغم أرقام الإحصاءات الرسمية الخاطئة، قد أتوا إلى هذا المؤتمر ليعلنوا أولاً إنهم جنود الإسلام ثم ليحتجوا على الإجحاف اللاحق بالمحمديين عموماً وليطالبوا بإزالته. ثم قال أن بني معروف يودون أن يعيشوا مع إخوانهم جميعاً في ألفة وأخوة تامتين. ولن تكون ألفة ما لم يشعر كل فرد أنه في هذا الوطن غير مغبون الحقوق، وأن لبنان ليس إلاّ وطناً قومياً عربياً يتساوى فيه الجميع».[1] انبثق عن المؤتمر تشكيل لجنة تنفيذية قوامها محمد جميل بيهم وسليمان ظاهر ومحسن سليم وأمينا السر المنتخبان صائب سلام والمحامي حسين أبو ظهر الذي تلا مقررات المؤتمر وهي: إلغاء المرسومين ٤٩ و٥٠، إجراء إحصاء بإشراف لجنة محايدة، إجراء انتخابات على أساس الإحصاء الجديد أو على أساس عدد الأعضاء المنتخبين لمجلس ١٩٣٧ وهو ٤٢ بنسبة ٢٢ للمسيحيين و٢٠ للمسلمين، تأليف لجنة لتحقيق هذه المطالب وحفظ الحقوق الإسلامية، وإذا لم تستجب هذه المطالب، عدم الاشتراك في الانتخابات المقبلة.

كان الأمير مجيد من أكثر الساخطين على الرئيس أيوب ثابت وسياسته الطائفية الفاضحة وادعاءاته باللاطائفية. ففي جلسة ٣ كانون الأول ١٩٣٥ ، وحين ذكَّر الأمير مجيد أعضاء المجلس النيابي بأن كلّما شغر مركز قاضٍ درزي شُغل بغيره من غير الدروز خلافاً للأنظمة المعمول بها، رفض أيوب ثابت أن «تطالب كل طائفة بحقها». وفي جلسة ١٠ كانون الأول ١٩٣٨ احتج الأمير على حرمان الدروز من الوزارة مستشهداً بطائفية النظام والدستور، فانبرى أيوب ثابت أيضاً ليقول: «كنت لا أريد أن أتكلم ولكن لا يمكن السكوت عندما يقال أن الطائفة الفلانية حرمت من حقوقها لأن ليس لها وزير في الوزارة، هذه

---

(١) محمد جميل بيهم، النزاعات السياسية بلبنان، ص:٥٨.

الدعوة ليس لها معنى» وأضاف «أن الذين يحتجون باسم المادة السادسة المكررة لم يفهموا منطوق هذه المادة التي لا تشمل شيئاً من هذا، فليعيدوا تلاوتها، فهي لا تنصّ على ضرورة توزيع الكراسي على الطوائف». وهكذا يحارب أيوب ثابت الطائفية عندما يطالب النواب بحقوق طوائفهم التي يقرها الدستور متهماً إياهم بالتعصب الطائفي، لذلك كان على الأمير مجيد أن يضع حداً لهذه المهزلة، فهدّد أيوب ثابت بالقتل ما لم يتراجع عن المرسومين المذكورين.[١]

كان لنداء المسلمين الموجه إلى ممثلي الدول المعتمدين في بيروت أثره في الأوساط العربية والبريطانية. فقد بعث رئيس الوزارة المصرية مصطفى النحاس باشا في الرابع من تموز برسالة إلى الجنرال كاترو، يعلمه فيها بالأثر السيّئ المفاجئ الذي أحدثه قرار الرئيس أيوب ثابت في مصر والبلاد العربية كافة لارتباط القضية اللبنانية بالمسألة الشرقية، ويقترح «ألاّ يلجأ إلى إحصاء قد يستغرق وقتاً طويلاً، وقد لا يأتي بنتيجة دقيقة، بل الأفضل أن يؤخذ بالنسبة التي كانت مقررة في العام ١٩٣٩ فتعطى الطوائف المسيحية ٢٩ مقعداً والطوائف الإسلامية ٢٥ مقعداً».[٢]

سارع كاترو بالحضور إلى لبنان، وبعد مقابلته المفتي محمد توفيق خالد في مصيفه في بحمدون، والبطريرك الماروني أنطوان عريضة في مقره الصيفي بالديمان، وباقي الزعماء السياسيين، تبنى اقتراح النحاس لجهة عدد المقاعد النيابية ونسبها على الطوائف، مع الإبقاء على رئاسة أيوب ثابت وتعيين رئيس حكومة مسلم تطبيقاً لمبدأ المشاركة في الحكم؛ وتأجيل الإحصاء لما بعد الانتخابات. وإذ وافق المسلمون على مقترحات كاترو، اعترض المسيحيون.

وعقد الأساقفة الموارنة في ١٤ تموز ١٩٤٣ اجتماعاً برئاسة

---

(١) اسكندر رياشي، رؤساء لبنان، ص: ١٠٥.

(٢) محمد جميل بيهم، النزاعات السياسية بلبنان، ص: ٧٣.

المطران مبارك، أكد فيه المجتمعون على امتيازات الطائفة المارونية وطالبوا بإقرار الزيادة في عدد النواب المبنية على إحصاء المهاجرين رداً على مطالبة المسلمين بإقامة المساواة ورفع الغبن.(١)

ج ـ عهد بترو طراد

كانت المؤتمرات الإسلامية والمسيحية تعقد على مرأى ومسمع من السلطات الفرنسية التي لم تتدخل لمنعها، رغم سريان قرار منع التجمعات العامة والتظاهر آنذاك، «وفجأة تحرك الشارع واضطرب الرأي العام وبدأ الغليان وقامت تظاهرات عاصفة هدَّدت الأمن في لبنان كله».(٢) وتحت ضغط الأحداث الأمنية ومخاوف اندلاع حرب أهلية أوعز السفير هللو إلى أيوب ثابت بتقديم استقالته. وعيَّن بترو طراد رئيساً للدولة وعبدالله بيهم أمين سر للدولة وتوفيق لطف الله عواد أميناً معاوناً بعد أن تعهد بإقناع نسيبه البطريرك عريضة الموافقة على اقتراحات النحاس لجهة التمثيل النيابي ومقترحات الجنرال سبيرس لجهة إجراء الانتخابات النيابية تمهيداً لانتخابات الرئاسة بعد أن أضاف سبيرس مقعداً نيابياً للمسيحيين.

وفي ٣١ تموز صدر القرار رقم ٣١٢ الذي حدَّد عدد النواب ب ٥٥ نائباً بنسبة ٣٠ للمسيحيين (١٨ موارنة و٦ أرثوذكس و٣ كاثوليك و٢ أرمن و١ أقليات)، و٢٥ للمسلمين (١١ سنة و١٠ شيعة و٤ للدروز).(٣)

د ـ الأمير مجيد وانتخابات ١٩٤٣ النيابية

اتخذت انتخابات ١٩٤٣ النيابية أهميتها التاريخية، كونها أولى معارك انتخاب رئيس للجمهورية اللبنانية الذي على ضوء هويته

---

(١) جورج حنا، من الاحتلال إلى الاستقلال، ص: ١٨٥.

(٢) يوسف سالم، ٥٠ سنة مع الناس، ص: ١٣٨.

(٣) الجريدة الرسمية، العدد ٤٠٩٣، تموز ١٩٤٣.

السياسية سيتقرّر مصير الاستقلال الموعود في ٢٦ تشرين الثاني ١٩٤١. وإذا ما كانت الهوية السياسية لا الطائفية لرئيس الجمهورية العتيد هي الهدف الأساسي من حدة المعركة الانتخابية النيابية فإن الاختلاف الوحيد بين الكتلتين الدستورية والوطنية، بالإضافة إلى الصراع على السلطة ومغانم الحكم، يتجلى في تحديد الجهة الضامنة لاستقلال لبنان وسيادته وعدم ذوبانه في المشاريع الوحدوية المستقبلية. فمن جهة الأمير مجيد أرسلان والشيخ بشارة الخوري وكميل شمعون والشيخ فريد الخازن وغيرهم من أعضاء الكتلة الدستورية، تتمثل الضمانة الصريحة والأكيدة بالمواثيق الدولية والعربية وبالاحترام المتبادل، وبالتعاون الوثيق مع الأقطار العربية. أما من جهة إميل إده وكتلته الوطنية، فتتجسد الضمانة بدولة قوية تحمي لبنان من الاحتواء السوري والعربي، إما بتمديد فترة الانتداب الفرنسي، وإما بإعلان الحماية بواسطة معاهدة تربط لبنان المستقل بالدولة الحامية.

من هنا اعتُبر هذا الاختلاف شعاراً للانتخابات النيابية التي جرت ١٩٤٣، إذ «كانت ثمة قضيتان كبريان تتصارعان في حينها، قضية الاستقلال الوطني ووضع حد للنفوذ الفرنسي من جهة، وقضية عقد معاهدة مع الفرنسيين والعودة إلى شكل ملطف من النظام الانتدابي القديم من جهة ثانية».[١] ومن نافل القول أن المعركة الانتخابية التي دارت، إنما هي معركة اختلطت فيها الاعتبارات السياسية بالمعايير الطائفية وفقاً للضغوطات الفرنسية والبريطانية. فشهدت تشكيل لوائح جمع بعضها المرشح الوحدوي إلى جانب الاستقلالي والانتدابي. وعلى الرغم من مواقف زعيم الكتلة الوطنية إميل إده المعادية للمسلمين، منذ إعلان ولادة لبنان الكبير ١٩٢٠ وأثناء رئاسته للوزارة ما بين ١٩٢٩ و١٩٣٠، وتصريحاته المتكررة بأن لبنان وطن قومي

---

(١) اللايدي سبيرس، قصة الاستقلال في سوريا ولبنان، ترجمة منير بعلبكي، دار العلم للملايين، بيروت ١٩٤٧، ص:٧٦.

مسيحي، و«كان تصريح إميل إده سابقاً عن ترحيل المسلمين إلى مكة، والدروز إلى جبل حوران لا يزال ماثلاً في أذهان الدروز عموماً، وهم مستاؤون منه، وكان دروز الباروك خصوصاً مستائين منه بسبب نزاع بلدتهم معه على حرج الباروك»،[١] فإن كمال جنبلاط وجميل تلحوق وعلي مزهر ترشحوا على قائمته الانتخابية في جبل لبنان وترشح مجيد جمال على لائحته في البقاع. ولم يجد إميل إده حرجاً بالتوجه إلى شيخ عقل الدروز حسين حمادة وإلى صاحب جريدة الصفاء الأمير نديم ناصر الدين يحيطهما علماً بتأليفه لائحة الكتلة الوطنية بالتعاون مع الزعيم كمال بك جنبلاط دليلاً على ما يضمره للدروز من محبة صادقة وولاء دائم.[٢] ووزع الشيخ حسين حمادة بياناً يؤيد فيه الكتلة الوطنية ورئيسها.[٣]

وفي الدورة الأولى فاز كميل شمعون من القائمة الدستورية وأكثرية مرشحي الكتلة الوطنية. ووقع البالوتاج على المرشحين الآخرين من الكتلتين الدستورية والوطنية وذلك بسبب الغلبة المارونية الموالية للرئيس السابق إميل إده وأعضاء كتلته. ونال الأمير مجيد أرسلان في هذه الدورة الأولى ١٥١٦٣ صوتاً، لم تكن كافية للنجاح وفي الدورة الثانية نال ٢٠٦٤٥ صوتاً من أصل ٣٩٨٠٠ مقترع،[٤] وفاز مع الشيخ بشارة الخوري الذي رجحت كفته أصوات الناخبين القوميين السوريين إذ «كانت المعركة معركة رئاسة الجمهورية بينه وبين الرئيس السابق إميل إده، معركة انتقال إلى عهد استقلالي من عهد انتدابي»[٥] وأكدت

---

(١) حسن البعيني، دروز سوريا ولبنان في عهد الانتداب الفرنسي، ص: ٣٢٩.

(٢) حسن البعيني، دروز سوريا ولبنان في عهد الانتداب الفرنسي، وثيقة رقم ٢٨، ص: ٤١٧.

(٣) البيرق، عدد ٢٥ آب ١٩٤٣.

(٤) فارس سعادة، الموسوعة الانتخابية، ج ٣، ص: ٤٦٥.

(٥) جبران جريج، حقائق عن الاستقلال أيام راشيا، مؤسسة فكر للأبحاث والنشر، بيروت ١٩٨٢، ص: ٥٥.

نتائج الانتخابات انتشار القاعدة الجماهيرية الموالية لزعماء الكتلة الدستورية في البقاع والشمال والجنوب و«أسفرت عمليات الاقتراع عن فوز أنصار فرنسا في المعاقل المارونية وفي مدينة بيروت».[١] وهكذا جاءت النتائج مناصفة تقريباً بين الكتلتين ممَّا يدل على تنامي شعبية زعماء الكتلة الدستورية منذ انتخابات ١٩٣٧ الائتلافية؛ ويشير إلى أن اللبنانيين عموماً يرفضون الخضوع للنفوذ الأجنبي إذا ما زالت المخاوف من نفوسهم إذ أن «بشارة الخوري وأنصاره في كل منطقة خاضوا المعركة الانتخابية تحت شعار التحرر من النفوذ الفرنسي، وإميل إده وأنصاره خاضوها تحت شعار الحذر من النفوذ البريطاني العربي».[٢]

انتخاب الشيخ بشارة الخوري رئيساً للجمهورية

قرُب موعد الاستحقاق الرئاسي في ٢١ أيلول، فنشط أركان الكتلتين للاتصال بالنواب واستقطابهم. إذ انحصر التنافس على الرئاسة بين بشارة الخوري وإميل إده.

احتدمت المعركة بين سبيرس وهللو بشخصي بشارة الخوري وإميل إده. وتخوَّف سبيرس من مناورات إميل إده وبراعته في تأمين أصوات النواب لتأجيل الانتخابات. فلجأ سبيرس إلى التشهير بسمعة إميل إده داخل الأوساط الفرنسية واللبنانية بإثارة تهمة سابقة تؤكد «أن قسماً من أراضي الأستاذ إميل إده في عانا البقاع كان مزروعاً حشيشة عام ١٩٣٩ وما سبقه وقد أجري حول ذلك تحقيق ووضع محضر بهذا».[٣] اضطر هللو إلى إجراء التفاوض مع سبيرس لاختيار شخص ثالث وحاول إده أن يرشح سامي الصلح كما فعل سابقاً في معركة

---

(١) لونغريغ، سورية ولبنان في عهد الانتداب الفرنسي، ص: ٤٠٩.

(٢) يوسف سالم، ٥٠ سنة مع الناس، ص: ١٤٦.

(٣) علي شعيب، تاريخ لبنان من الاحتلال إلى الجلاء، ص: ٢٠٩.

١٩٣٢ فلم يقتنع سامي،[١] فأتمّ سبيرس مناوراته وبالاتفاق مع بشارة الخوري طرح أسماء كميل شمعون وحميد فرنجية ويوسف أسطفان وأمين السعد لاختيار واحد منهم كمرشح تسوية. وانطلت هذه المناورة على شمعون نفسه الذي اختاره بشارة الخوري «فنام ليلة واحدة وهو يحسب أن الرئاسة قد أصبحت ملك يديه».[٢] وفي لقاء إده ـ الخوري في مركز المندوبية الفرنسية أصرَّ الشيخ بشارة على ترشيح شمعون بديلاً عنهما فرفض إده والفرنسيون القبول به باعتبار أنه «أنشط عملاء لندن في لبنان»[٣] وفضلوا عليه بشارة الخوري، صديق الفرنسيين على أنه «أهون الشرين». وفي ٢٠ أيلول ١٩٤٣ اجتمع ٣٧ نائباً ومن بينهم الأمير مجيد أرسلان في منزل بشارة الخوري في بيروت، مثلوا مختلف التيارات السياسية واتفقوا على أن تكون رئاسة مجلس النواب للشيعة وقرروا انتخاب بشارة الخوري رئيساً للجمهورية، ووقعوا اتفاقاً فيما بينهم كتبه عبد الحميد كرامي.[٤]

وفي ٢١ أيلول ١٩٤٣ عقد مجلس ١٩٤٣ أولى جلساته برئاسة أكبر الأعضاء سناً جورج زوين وعضوية محمد الفضل وأديب الفرزلي بصفتهما أصغر الأعضاء سناً وانتخب صبري حمادة رئيساً للمجلس، ورفعت قزعون وإميل لحود أميني السر. ترأس صبري حمادة الجلسة وباشر المجلس بانتخاب رئيس الجمهورية فنال الشيخ بشارة الخوري ٤٤ صوتاً من أصل ٤٧ ووجدت ثلاث أوراق بيضاء فأعلن الرئيس صبري حمادة انتخاب بشارة الخوري رئيساً للجمهورية اللبنانية. وتغيب عن هذه الجلسة إميل إده وكمال جنبلاط وجميل تلحوق وأسعد البستاني وجورج عقل وأحمد الحسيني وعبد الغني الخطيب وأيوب

---

(١) يوسف سالم، ٥٠ سنة مع الناس، ص: ١٤٧- ١٤٨.

(٢) بشارة الخوري، حقائق لبنانية، ج١- ص: ٢٦٣.

(٣) علي شعيب، تاريخ لبنان من الاحتلال إلى الجلاء، ص: ٢٠٩.

(٤) رياض غنام وعدنان ضاهر، مجلس النواب في ذاكرة الاستقلال اللبناني، لا دار، بيروت ٢٠٠٢ وثيقة رقم ٤، ص: ٤٦٨.

ثابت. ألقى الرئيس المنتخب بشارة الخوري خطاباً ضمّنه الخطوط الرئيسية لسياسة لبنان المستقبلية مشدّداً على تحقيق النظام والتوازن والوئام بين اللبنانيين في سبيل تأكيد الاستقلال والسيادة الكاملة غير المنقوصة أو المقيدة، وإرساء قواعد التعاون الوثيق مع الدول العربية الشقيقة والتوجه بالشكر للدول الحليفة التي جنبت لبنان ويلات الحرب العالمية الثانية وفي طليعتها فرنسا وبريطانيا والولايات المتحدة الأميركية، وفي ٢٣ أيلول عقد المجلس النيابي جلسته الثانية لسماع قسم اليمين الدستورية المنصوص عنها في المادة ٥٠ من الدستور. فأدى الشيخ بشارة قسمه الدستوري: «أحلف بالله العظيم أني أحترم دستور الأمة اللبنانية وقوانينها وأحفظ استقلال الوطن اللبناني وسلامة أراضيه».[١]

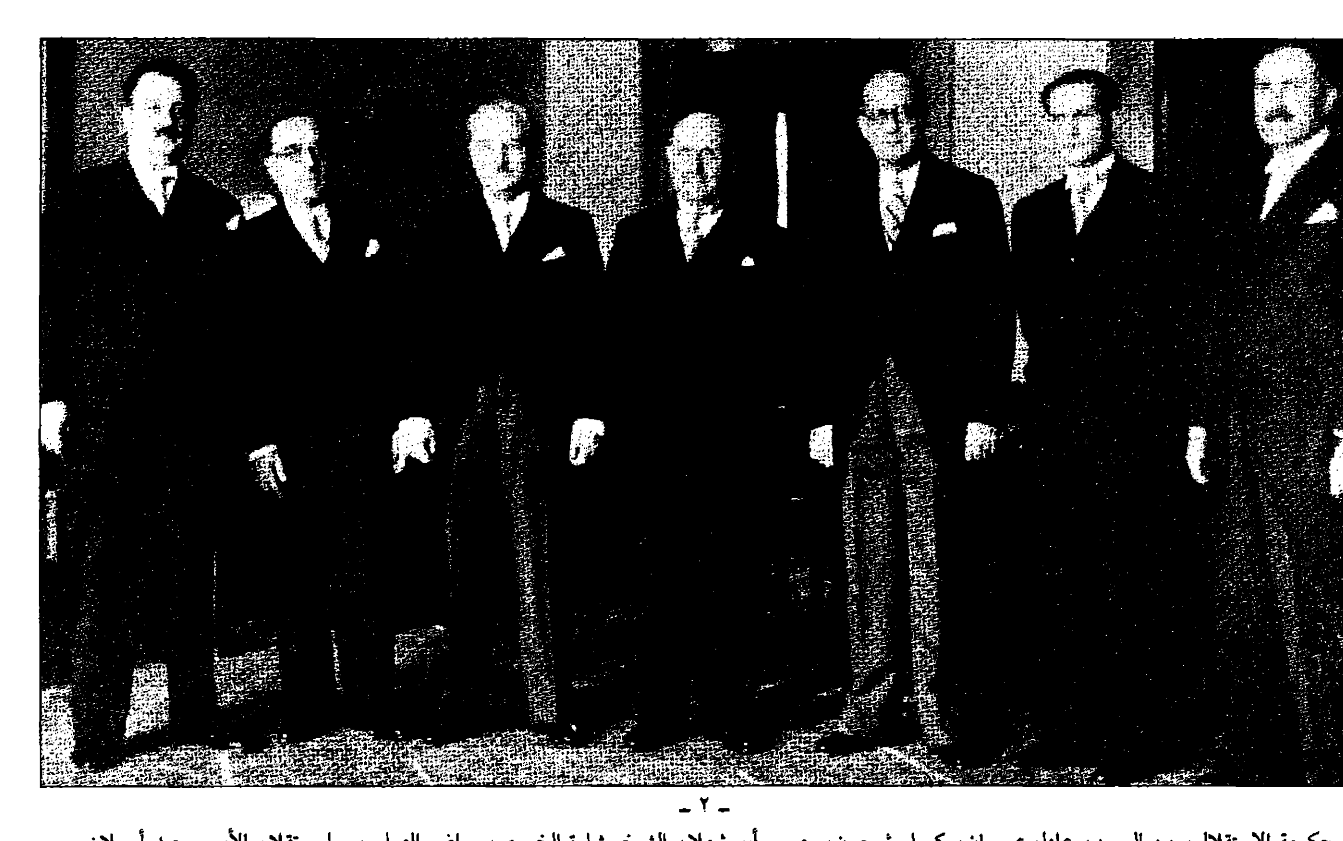
حكومة رياض الصلح الاستقلالية

انصرف الرئيس بشارة الخوري، بعد حلفه اليمين الدستوري، إلى استقبال النواب والتشاور معهم لاختيار مسلم سني يسند إليه رئاسة الوزارة العتيدة. واستعرض الأسماء المتداولة فإذا في طليعتها رياض الصلح وصائب سلام وعبد الحميد كرامي وعبدالله اليافي وسامي الصلح. وكان لهذين الأخيرين تجربتهما الوزارية السابقة وتعاونهما مع سلطة الانتداب وخلافاتهما مع الكتلة الدستورية. ولم يعد أمام الرئيس بشارة إلاّ الاختيار بين رياض الصلح وصائب سلام وعبد الحميد كرامي. استبعد كرامي بسبب مطالبته السابقة بالوحدة السورية. وبين رياض الصلح وصائب سلام المسلمين العروبيين برز التردد البريطاني والرفض الفرنسي فحسم الشيخ بشارة الخوري الأمر واستدعى رياض الصلح لتشكيل الوزارة إذ «سبق أن صمّم على تولية رئاسة الوزارة رجلاً له مكانته في لبنان والدول العربية، ووهبه الله ذكاءً نيّراً وإقداماً نادراً عنيت به رياض الصلح».[٢] كان الرئيس بشارة الخوري معجباً

---

(١) جلسة ٢٣ أيلول ١٩٤٣.

(٢) بشارة الخوري، حقائق لبنانية، ج ٢ ص: ١٧.



ـ ٢ ـ

حكومة الاستقلال، من اليمين، عادل عسيران، كميل شمعون، حبيب أبو شهلا، الشيخ بشارة الخوري، رياض الصلح، سليم تقلا، الأمير مجيد أرسلان.

بشخصية رياض الصلح المقاومة للانتداب الفرنسي، والعاملة على توحيد الجهود السورية واللبنانية بالتعاون مع البطريركية المارونية. والداعمة للتحركات الشعبية والنقابية في لبنان.[١]

وبموجب المرسوم رقم k/١ في ٢٥ أيلول ١٩٤٣ عيّن رياض الصلح رئيساً للحكومة ووزيراً للمالية وتشكلت الوزارة من:[٢]

- رياض الصلح (سني- الجنوب) رئيساً لمجلس الوزراء ووزيراً للمالية.
- حبيب أبو شهلا (روم أرثوذكس- بيروت) نائباً لرئيس مجلس الوزراء ووزيراً للعدلية والتربية الوطنية.
- كميل شمعون (ماروني- جبل لبنان) وزيراً للداخلية والبرق والبريد.
- سليم تقلا (روم كاثوليك ـ جبل لبنان) وزيراً للخارجية والأشغال العامة.
- مجيد أرسلان (درزي- جبل لبنان) وزيراً للدفاع الوطني والزراعة والصحة والإسعاف العام.
- عادل عسيران (شيعي- الجنوب) وزيراً للإعاشة والتجارة والصناعة (الاقتصاد الوطني).

وهكذا تمثلت الطوائف اللبنانية الكبرى الست في وزارة رياض الصلح.

مقدمات معركة الاستقلال

كان الرئيس رياض الصلح، بالاعتماد على أركان السلطة التنفيذية والأكثرية الاستقلالية في السلطة التشريعية، يتخذ الإجراءات العملية الحاسمة باتجاه لبننة الحكم وهي الخطوة الأولى في طريق الاستقلال الحقيقي. وكي لا يفاجئ رجال السلطة الانتدابية أو يضطر لإعلامهم

---

(١) مركز تاريخ المشرق المعاصر، رياض الصلح رجل في وطن ووطن في رجل، بيروت ٢٠٠٣، ص: ٣٢-٣٣.

(٢) جلسة ٧ تشرين الأول ١٩٤٣.

فإنه عقد مؤتمراً صحفياً أكد خلاله أن ما دفعه إلى تسلم الحكم بعد الإحجام عنه هو أن الاستقلال الصحيح والسيادة الكاملة أصبحا ممكني التحقيق منذ حوالي شهرين فقط. «وأن هنالك مسلكاً جديداً وروحاً جديداً يتمشى مع هذا العهد الاستقلالي الدستوري».[١] ترجمت حكومة رياض الصلح المسلك الاستقلالي الجديد بعدم قيامها بالزيارة البروتوكولية التقليدية التي درجت عليها الحكومات السابقة للمفوض السامي الفرنسي. واعتبار هللو سفيراً لدولته أسوة بغيره من سفراء الدول المعتمدين في لبنان. وتقضي الدبلوماسية أن يقوم ممثلو الدول بواجب تهنئة الحكومة فور تأليفها، فترد لهم الزيارة. ولم يقم أي من الحكومة والمندوبية بزيارة الآخر. وبذلك وجد الفرنسيون أنفسهم أمام متغيرات جذرية أجراها العهد الجديد بشخص حكومة رياض الصلح الاستقلالية، فباتوا يترقبون سماع البيان الوزاري بعد أن كانوا يشاركون في صياغة عباراته وتحديد مضامينه.

أ ـ البيان الوزاري

شدّد البيان الوزاري على إلغاء الانتداب بدخول لبنان «عهد الاستقلال والسيادة والعزة الوطنية» مما سيتوجب «إصلاح الدستور اللبناني بحيث يصبح ملائماً كل الملاءمة لمعنى الاستقلال الصحيح» خاصة و«أن في الدستور اللبناني مواد لا يتفق وجودها وقيام الاستقلال».[٢]

وبعد الانتهاء من تلاوة البيان الوزاري، فتح باب المناقشة، فتهيّب بعض النواب «خوض هذه المعركة المكشوفة والضارية ضد الفرنسيين، وكان من الطبيعي أن مجلساً تربّى في أحضان الفرنسيين طيلة ربع قرن، لم يكن بمقدوره أن يتخلى عنهم. فكيف يقف ضدهم

---

(١) منير تقي الدين، لبنان ماذا دهاك، منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت ١٩٧٦، ص: ٤٣-٤٤.

(٢) جلسة ٧ تشرين الأول ١٩٤٣.

في معركة مصيرية بهذا الحجم»[١] وطالبوا بتأجيل الجلسة كي يتسنى لهم دراسة البيان ومناقشة الحكومة، وكان أن تهكم أحدهم على الحكومة وبيانها الوزاري مما أثار حفيظة الأمير مجيد أرسلان فقام من على مقاعد الحكومة يهدّد النائب ويتوعده فهدأ الرئيس رياض الصلح من غضب الأمير برده السريع الحاسم: «لا أريد أن أخرج من هذا المجلس ويسألني سائل ماذا عملت؟ أتريدون أن أجيب سائلي: تقدمت من المجلس بالثقة لأحقق الاستقلال فحجبها عني. أنا قدمت لكم وثيقة استقلال لا فاتورة حساب...»[٢] ونالت الحكومة الثقة بإجماع الحاضرين وامتناع نائب واحد عن التصويت.

ب ـ جلسة التعديل الدستوري

استنكر هللو إقدام الحكومة اللبنانية على مخالفة صك الانتداب الذي لا يخول لبنان حق إجراء التعديلات الدستورية من جانب واحد، وحذر الرئيس بشارة الخوري والحكومة من اتخاذ أي موقف يتنافى مع روح ونص الانتداب. ولما لم يستجب هللو لطلب الحكومة برد كتابه التحذيري، كتبت له أنها تعتبر الانتداب غير قائم وطالبته باستلام المصالح المشتركة بينها وبين سوريا وأجرت اتصالاتها اللازمة مع الحكومة السورية، وأعلمته اعتبارها المندوبية الفرنسية العامة بعثة دبلوماسية. ولم تسفر الاجتماعات المتلاحقة التي عقدها هللو مع الرئيسين الخوري والصلح عن حل يرضي الطرفين اللبناني والفرنسي بسبب إصرار هللو على عقد معاهدة فرنسية- لبنانية على غرار معاهدة ١٩٣٦ فاستمهلهما هللو وسافر إلى الجزائر لمقابلة أركان لجنة فرنسة الوطنية، والوقوف على رأيها، بعد أن فوض إيف شاتينيو بالمندوبية العامة.

---

(١) مسعود ضاهر، لبنان الاستقلال، الميثاق والصيغة، معهد الإنماء العربي، بيروت ١٩٧٧، ص: ١٦١.

(٢) جلسة ٧ تشرين الأول ١٩٤٣.

وبانتظار ما ستؤول إليه زيارة هللو إلى الجزائر صرّح ايف شاتينيو للصحف أن بلاغاً صدر عن لجنة التحرير الوطني الفرنسية برئاسة ديغول وبحضور هللو وكاترو، ينكر على الحكومة والمجلس النيابي اللبنانيين حقهما في تعديل الدستور إلا بموافقة ممثل فرنسا ويعلن «أن السلطات الفرنسية لا يمكنها الاعتراف بصحة أي تعديل يجري بدون هذه الموافقة».[١] ومن ثم قام السيد دافيد المندوب الفرنسي لدى الحكومة اللبنانية بإبلاغ رئيس الحكومة رياض الصلح بمضمون البلاغ الفرنسي في سراي البرج. ولم يكن أمام الحكومة اللبنانية إلا أن ترد على التحدي الفرنسي فسارعت على الفور إلى عقد جلسة أقرَّت فيها تعديل الدستور وشكّلت لجنة فنية لدرس شكل العلم اللبناني المدرج بالمادة الخامسة من الدستور.[٢] استدعت الحكومة، على عجل منها، رئيس مجلس النواب صبري حمادة فهرع إليها في سراي البرج يرافقه خليل تقي الدين لاستلام مشروع التعديل وتوجيه الدعوة إلى النواب للاجتماع في ٨ تشرين الثاني ١٩٤٣ والتصويت عليه.

أسقط في يد المندوبية الفرنسية فسارع كل من ايف شاتينيو والمسيو دافيد للالتقاء بالرئيسين الخوري والصلح طالبين إمهالهما مدة ٢٤ ساعة ريثما يصل المندوب السامي الأصيل هللو إلى بيروت وكان جوابهما واحداً، وهو الرفض التام والتأكيد على إحالة المشروع إلى السلطة التشريعية. حاول الفرنسيون تعطيل صك التعديل بالضغط على بعض النواب لعدم الحضور وفقدان النصاب. وعقدت الكتلة الوطنية اجتماعاً في مكتب رئيسها إميل إده حضره ١٢ نائباً من بينهم كمال جنبلاط وجميل تلحوق لمناقشة الوضع السياسي وتقرير موقف الكتلة من تعديل الدستور وانتهى الاجتماع بانقسام الكتلة ورفض معظم

(١) بيار زيادة، الاستقلال تاريخ لبنان الدبلوماسي، وثيقة رقم ٤٤، ص: ٢٦٢.

(٢) بيار زيادة، الاستقلال تاريخ لبنان الدبلوماسي، وثيقة رقم ٤٥، ص: ٢٦٤ إلى ٢٧٠.

النواب لقرارات إده ولتهديدات مدير الأمن العام غوتييه وأبلغوهما «بأنهم سيحضرون الجلسة ويقرون التعديل».[١]

وفي الثامن من تشرين الثاني عقد مجلس النواب جلسة بحضور رئيس الحكومة رياض الصلح وأعضائها حبيب أبو شهلا والأمير مجيد أرسلان وكميل شمعون وسليم تقلا وعادل عسيران وبغياب النواب أيوب ثابت وموسيس دركالوسيان وأحمد الحسيني. وطالب كل من جورج عقل وإميل إده ومحمد العبود والفرد نقاش وأمين السعد بإحالة المشروع إلى لجنة برلمانية خاصة لدرسه وتدقيقه. لكن الأكثرية الاستقلالية الساحقة أصرَّت على متابعة مناقشة المشروع والتصويت عليه فخرج إميل إده وأمين السعد. باشر المجلس بدرس كل مادة على حدة، وأقر التعديل الدستوري بأصوات بلغ عددها ٤٨ صوتاً.[٢] وما إن صدّق رئيس المجلس صبري حمادة على محضر الجلسة حتى هب النواب والوزراء معاً ينشدون النشيد الوطني اللبناني لإدراكهم في تلك الساعة «إن صفحة الانتداب قد طويت ونشرت صفحة الاستقلال»[٣] وفي اليوم التالي الذي نشر فيه قانون التعديل في الجريدة الرسمية موقعاً من الرئيسين بشارة الخوري ورياض الصلح، وصل هللو قادماً من الجزائر حاملاً معه تعليمات ديغول. وترقب المسؤولون بتخوف وحذر ردة فعل الفرنسيين. وخشي الرئيس صبري حمادة من إقدام السلطات الفرنسية على اقتحام مبنى مجلس النواب والعبث بمحتوياته وتلف محاضر جلساته للتخلص من مصادقة السلطة التشريعية على مشروع التعديل الدستوري؛ فأوعز إلى أمين عام المجلس خليل تقي الدين بإخفائها. توجه خليل تقي الدين مع النائب يوسف ضو إلى كنيسة الآباء

(١) منير تقي الدين، ولادة استقلال، دار العلم للملايين، بيروت، ١٩٥٣، ص: ٤٩.

(٢) جلسة ٨ تشرين الثاني ١٩٤٣.

(٣) خليل تقي الدين، مذكرات سفير، الراصد في ٢٧ حزيران ١٩٦٨.

الكبوشيين في محلة باب إدريس حيث أخفيا المحضر داخل تمثال السيدة العذراء. وبقي هناك إلى أن انتهت معركة الاستقلال ونزل خليل إلى بيروت حيث يقول: «هرعت إلى كنيسة الآباء الكبوشيين قبل أن أصل إلى منزلي، واستعدت المحضر، ثم بعثت به في اليوم التالي إلى المطبعة، وطبعت منه عدة مئات من النسخ».[١]

ج ـ عودة هللو وإجراءاته التعسفية

حفل العاشر من شهر تشرين الثاني ١٩٤٣ بتوتر شديد في العلاقات اللبنانية الفرنسية. فأصدر هللو أوامره إلى مدير الأمن العام الفرنسي غوتيه بمصادرة الصحف اليومية وتعطيلها منعاً لنشر قانون التعديل الدستوري الذي نشر في الجريدة الرسمية.[٢] وأوعز إلى الشعبة السياسية في المفوضية الفرنسية بسحب الدعوة الموجهة إلى الحكومة اللبنانية للمشاركة في احتفالات ذكرى الهدنة في الحرب العالمية الأولى، مما يدل على حماقته وتهوره وتصعيده للأزمة الناشبة بين المفوضية والحكومة. وكان لهذين العاملين أثرهما في الأوساط الرسمية والدبلوماسية. فجاء الرد اللبناني الرسمي بمستوى التحدي الفرنسي بل وأكثر حزماً وتصلباً. كان الرئيس رياض الصلح قد دعا الوزراء الأمير مجيد أرسلان وكميل شعون وحبيب أبو شهلا وسليم تقلا وعادل عسيران إلى لقاء عقد في منزله، للتباحث في موضوع الدعوة وتلبيتها بشكل يحفظ للدولة هيبتها وللمفوضية كرامتها سيّما وأن الدعوة وجهت أيضاً إلى فخامة رئيس الجمهورية ورئيس وأعضاء المجلس النيابي وأعضاء السلك الدبلوماسي في لبنان. وما إن أبلغت الحكومة سحب الدعوة إليها حتى أبلغت رئاسة الجمهورية ورئاسة مجلس النواب وأصدرت أمراً بتعيين الكولونيل سليمان نوفل قائداً أعلى لقوى الأمن

---

(١) خليل تقي الدين، مذكرات سفير، الراصد في ١١ تموز ١٩٦٨.

(٢) اللايدي سبيرس، قصة الاستقلال في سوريا ولبنان، بيروت ١٩٤٧، ص: ٧٩-٨٠.

الداخلي، والكولونيل نور الدين الرفاعي مديراً للشرطة، كما أصدرت أمراً آخر يقضي بعدم اشتراك الدرك والشرطة في العرض العسكري المنوي إجراؤه في تلك المناسبة. من جهة أخرى أوفد الشيخ بشارة مدير غرفة الرئاسة موسى مبارك لإبلاغ المفوضية الفرنسية رفضه حضور العرض تضامناً مع الحكومة. ورد لبنان الرسمي رئاسة وحكومة ومجلساً نيابياً بتمنعه عن حضور الحفلة الساهرة التي ستقام في اليوم نفسه في نادي الإتحاد الفرنسي. فازدادت المخاوف وانتشرت الإشاعات خاصة بعد أن اتخذ الفرنسيون قراراً بإلغاء العرض العسكري وأبلغوه إلى أعضاء السلك الدبلوماسي في لبنان. و«كانت هذه المؤشرات تدل على أن الفرنسيين يعدّون خطة حاسمة لوقف اندفاع الحكومة اللبنانية في معارضتها لوجود الانتداب»[١] وفي تلبيتها لدعوة رئيس الوزراء المصري النحاس باشا للتداول في شأن الإتحاد العربي بزعامة الحكومة اللبنانية الموالية للإنكليز لأنها «قررت إيفاد بعض وزرائها لمفاوضته على نحو ما فعلت الحكومات العربية الأخرى»[٢].

ويبدو من خلال تاريخ صدور القرارين رقم ٤٦٤ و٤٦٥ في العاشر من تشرين الثاني ١٩٤٣ والعمل بهما فور تعليقهما على باب المندوبية العامة الفرنسية دون الإعلان المباشر عنهما في إذاعة محطة راديو الشرق، أن هللو كان قد أعدَّ للأمر عدته، فقد جرَّد كلاً من رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة والوزراء والنواب من حصانتهم الدستورية والنيابية، بعزلهم عن طريق تعليق الدستور وتعطيل الحياة النيابية، كما عيَّن إميل إده رئيساً للدولة ورئيساً للحكومة بصورة مؤقتة، وإلى أن يعاد تطبيق الدستور.[٣]

---

(١) علي شعيب، تاريخ لبنان من الاحتلال إلى الجلاء، ص: ٢١٣.
(٢) عادل أرسلان، مذكرات الأمير عادل أرسلان، ج١، ص: ٤٢٢.
(٣) منير تقي الدين، ولادة استقلال، ص: ٧٠-٧١.

د ـ حملة الاعتقالات الفرنسية

وقبل أن ينبلج صباح يوم الخميس الموافق في١١ تشرين الثاني ١٩٤٣ كان رئيس الجمهورية بشارة الخوري ورئيس الحكومة رياض الصلح والوزراء سليم تقلا وكميل شمعون وعادل عسيران والنائب عبد الحميد كرامي قيد الاعتقال في قلعة راشيا. وقد مورست بحقهم أساليب القمع الوحشية مع فارق بسيط في التعامل بينهم إما لمزاجية الضباط والجنود الفرنسيين والسنغاليين وإما وفق تعليمات هللو وأركان المفوضية، فلقد بولغ بالإساءة للرئيس بشارة الخوري وحراسه وعائلته وأولاده حتى إنهم اعتقلوا ولده خليل في دائرة الأمن العام.[١] واقتحم أكثر من مائتي جندي منزل الرئيس رياض الصلح وروَّعوا بناته. واقتحم الجنود الفرنسيون منزل النائب عبد الحميد كرامي في طرابلس ولحقوا به إلى قرية مرياطة حيث اعتقلوه وقادوه بعنف وهو بقميص نومه وسرواله القطني إلى السيارة فاصطدم رأسه وجرح.[٢] في حين فتش الفرنسيون منزل كميل شمعون وأبلغوه أنهم سيعتقلونه في راشيا ونصحوه بحمل ثيابه الشتوية الكافية. ورفض الوزير عادل عسيران الفرار من وجه الفرنسيين واستمهلهم ريثما يتناول بعض الطعام ثم ذهب معهم. أما الوزير سليم تقلا فلبس ثيابه بسرعة وخرج معهم دون أن يوقظ السيدة زوجته.[٣]

ويبقى السؤال الحائر على الشفاه أو المكتوم بين الصدور، وهو لماذا لم يتم اعتقال الوزيرين الدرزي الأمير مجيد أرسلان والأرثوذكسي حبيب أبو شهلا. فهل تجنبا الاعتقال وتواريا عن الأنظار أم أنه لم يشملهما قرار هللو التعسفي؟ ولماذا؟ «والأول نائب رئيس الوزارة والثاني وزير الدفاع وقد اشترك كلاهما في جميع المقررات والأعمال

---

(١) بشارة الخوري، حقائق لبنانية، ج ١، ص: ٣٣، ٣٦.

(٢) منير تقي الدين، ولادة استقلال، ص:٦٣.

(٣) اللايدي سبيرس، قصة الاستقلال، ص: ٨١-٨٤.

التي قامت بها حكومة رياض الصلح وكان شأنهما فيها شأن جميع المعتقلين»[(١)] ولقد أجاب الوزير المعتقل كميل شمعون في مذكراته «أن أوامر الاعتقال استثنت حبيب أبو شهلا الصديق القديم لإميل إده أملاً باكتسابه، والأمير مجيد أرسلان خوفاً من إثارة اضطرابات قوية بين أعوانه الكثيرين من الدروز».[(٢)] وهذا ما أكده كاترو للسفير اللبناني في موسكو خليل تقي الدين بقوله: «لم نعتقل الأمير مجيد أرسلان لأننا آثرنا عدم معاداة الدروز وعدم إثارتهم كما فعلنا ١٩٢٥».[(٣)] وإن لم يقدم الفرنسيون على اقتحام منزلي حبيب أبو شهلا والأمير مجيد أرسلان لاعتقالهما فإن الوزيرين المذكورين كانا خارج منزليهما، ويقول الأمير مجيد: «ليل ١١ تشرين الثاني١٩٤٣، كنت نائماً عند أحد الأصدقاء، وفي الصباح مرَّ بي المرحوم حبيب أبي شهلا وأخبرني بأمر الاعتقالات، فذهبنا سوياً إلى ممثل بريطانيا، الجنرال سبيرس وأطلعناه على ما جرى ...».[(٤)] وسواء كان الأمير مجيد محتاطاً للأمر أم في غفلة عنه فقد كان قصره في خلدة في حمى عدد من مناصريه الأشداء الذين أمُّوا «دار خلدة» نهار الأربعاء الموافق في ١٠ تشرين الثاني بسبب تأزم العلاقات بين المفوضية الفرنسية والحكومة اللبنانية، «وتسرّب الإشاعات عن احتمال إقدام الفرنسيين على اعتقال الوزراء ومن بينهم الأمير مجيد أرسلان».[(٥)]

هـ ـ ردود الفعل الأولية

وقبل أن ينتصف نهار الخميس الواقع فيه ١١ تشرين الثاني ١٩٤٣، كان اللبنانيون من جميع مناطقهم على بيّنة مما جرى من تبدل

(١) منير تقي الدين، ولادة استقلال، ص: ٨٢.

(٢) كميل شمعون، مذكراتي، ج١، ص: ٣١.

(٣) حسن البعيني، دروز سورية ولبنان في عهد الانتداب، ص: ٣٣٦.

(٤) الياس عبود، أوراق مضيئة للأمير الفارس الأمير مجيد أرسلان، ص: ١١٧-١١٨.

(٥) مقابلة شخصية مع الشيخ أنور سليم مطر، مواليد ١٩٢٠ مجدليا بتاريخ ٣/٤/٢٠٠٣ وكان من المدافعين عن «دار خلدة».

في الحكم وأشخاصه. وخلافاً لتوقعات هللو وأركان المفوضية الفرنسية. فقد أقفلت المدارس وأغلقت المتاجر والمعامل وهرع الناس إلى الشوارع والساحات العامة، يتساءلون عن مصير زعمائهم ويتجمهرون حول بيوتهم يتنسمون أخبارهم. ونزل شباب من جبل لبنان والشمال والجنوب والبقاع يتمركزون بالقرب من منازل زعمائهم المقيمين في بيروت دفاعاً عن عائلاتهم. وغصَّ دار خلدة بالوافدين إليه، يسألون عن الأمير واضعين أنفسهم تحت مطلق تصرفه.

ردود الفعل الرسمية ودور الأمير مجيد أرسلان

أ ـ في بعثة سبيرز

علم الأمير مجيد أرسلان نبأ الاعتقال من زميله الوزير حبيب أبو شهلا فسارعا معاً إلى منزل الجنرال سبيرس وكان قد سبقهما خليل الخوري ابن رئيس الجمهورية، وبعض ضباط من قيادة الجيش التاسع البريطاني، وأركان البعثة البريطانية، ومطارنة من الكنيستين المارونية والأرثوذكسية وبعض النواب والصحفيين العرب، ومعتمدي السلك الدبلوماسي ومن بينهم جورج ودسورث، السفير الأميركي، وجاء مطران بيروت أغناطوس مبارك الذي صرَّح فور وصوله قائلاً: «لقد أتيت باسم جميع المسيحيين في لبنان لأطلب تدخل البريطانيين المسلَّح»[١] كما حضر المفتي الأكبر محمد توفيق خالد و«عقبه أبو شهلا والأمير أرسلان الوزيران اللذان لم يعتقلا وهما على غاية من الهياج وكذلك كان معظم الأهلين»[٢] وبالفعل برز الجنرال سبيرز وكأنه معقد آمال اللبنانيين في الاستقلال وخشبة خلاصهم من هيمنة هللو وصلفه. ففي الحادي عشر من تشرين الثاني «أصبح هللو رمزاً للاستعمار وأصبح سبيرز رمزاً للحرية».[٣]

---

(١) اللايدي سبيرس، قصة الاستقلال في سوريا ولبنان، ص: ٨٥.

(٢) اللايدي سبيرس، قصة الاستقلال في سوريا ولبنان، ص: ٨٤.

(٣) Catroux, George (Général): dans la bataille de la méditerranée, (1940-1944), Egypte, Levant, Afrique du Nord, Paris, 1949, p: 414.

وأعلم الأمير مجيد أرسلان الجنرال سبيرز عن استعداده لإعلان الثورة باستدعاء رجال الجبل لأنهم جميعاً مسلحون ومقاتلون بالفطرة ومستعدون للقتال دون تهيب أو وجل فنصحه الجنرال بالانتظار والتريث.[١]

ب ـ في القصر الجمهوري

ومن منزل سبيرز توجه الأمير مجيد أرسلان يرافقه الوزير حبيب أبو شهلا إلى القصر الجمهوري في محلة القنطاري للاطمئنان على عائلة الرئيس بشارة الخوري والاستفسار عن كيفية الاعتقال. كان القصر يعج بالنواب وكبار المسؤولين فدخله الأمير مجيد وأبو شهلا وسط هتافات المتظاهرين ونداءاتهم «بدنا بشارة، بدنا رياض»، مما أثار حميتهما وحمّلهما مسؤولية شرف الدفاع عن الوطن. وصل رئيس مجلس النواب صبري حمادة إلى القصر الجمهوري، وكان قد عرف بالخبر من امرأة رأت ما حل برئيس الحكومة فسارعت لإعلامه،[٢] ثم تأكد بعد ذلك بقليل من المدير العام للشرطة اللبنانية نور الدين الرفاعي، الذي أوفده قائد قوى الأمن الداخلي سليمان نوفل لإعلامه بنبأ الاعتقال، ولإبلاغه أنه ينتظر أوامره لأنه يعتبره ممثل السلطة الوحيد في غياب رئيس الدولة والحكومة[٣] فأمهله الرئيس حمادة إلى حين وصوله إلى مبنى المجلس النيابي لاتخاذ القرارات المناسبة وانضم الرئيس صبري حمادة إلى الوزيرين أرسلان وأبو شهلا والنواب للتداول في الأمر.

كانت الجماهير تتحرك غاضبة وتتصدّى لرصاص الفرنسيين وحراب السنغاليين وهي تحث المسؤولين السياسيين على امتلاك زمام

---

(١) اللايدي سبيرس، قصة الاستقلال في سوريا ولبنان، ص: ٨٦.

(٢) أحمد زين الدين، صفحات من حياة الرئيس صبري حمادة، دار نوفل، بيروت ١٩٧٧، ص: ١٢٢.

(٣) منير تقي الدين، ولادة استقلال، ص: ٨٣.

المبادرة، وتدعوهم للنزول إلى السراي للوقوف في وجه المندوبية الفرنسية. لكن هؤلاء، وإن تردّدوا، لا يمكنهم التصرف بتلقائية عبثية، فعلى سلوكهم يتقرّر مصير وطن وحياة أمة. ولقد نصحهم سبيرز بعدم النزول إلى السراي خوفاً من أن يخطفهم الفرنسيون فالدرك والشرطة أقل عدداً وعدة من القوات الفرنسية، وما تنشئتهم العسكرية على يد المدربين الفرنسيين إلاّ ليكونوا تابعين تبعية عمياء لسلطة الانتداب، وخير مثال على ذلك تغير موقف الكولونيل سليمان نوفل، قائد قوى الأمن الداخلي، ما بين اطلاعه على خبر اعتقال الرئيسين والوزراء وإعلامه الرئيس صبري حمادة بذلك واضعاً نفسه تحت تصرفه، منتظراً أوامره، وبين مثوله أمام رئيس أركان حرب القيادة الفرنسية، ورئيس الغرفة السياسية في المندوبية العامة فلم يستجب لطلب الرئيس حمادة بإيفاد خمسة عشر شرطياً إلى المجلس النيابي،[١] ولم يقدّم الجنرال سبيرز الدعم العسكري للوزيرين الأمير مجيد أرسلان وحبيب أبو شهلا اللذين حاذرا المس بمشاعر الفئات اللبنانية الموالية لفرنسا فأكدا بأنهما لا يريدان استبدال انتداب أجنبي بآخر. وهذا ما يتهمهما به الفرنسيون ويتذرع به إميل إده والكتلة الوطنية.

وبعد التشاور القصير الذي تم في القصر الجمهوري خرج الأمير مجيد أرسلان وحبيب أبو شهلا والرئيس صبري حمادة يحيط بهم بعض النواب، إلى شرفة القصر، فحيوا الجماهير المحتشدة، وخطب باسمهم حبيب أبو شهلا، بصفته نائب رئيس مجلس الوزراء، منددأ بالمعتدين على الدستور والمستهينين بالحريات وبالكرامات «ودعا الشعب إلى التمسك برئيس البلاد وبرلمانها وحكومتها الشرعية، وإسقاط الخونة. وقد تركت كلماته في الشعب موجة من الحماسة لم ير لها لبنان مثيلاً من قبل».[٢]

---

(١) منير تقي الدين، ولادة استقلال، هامش ص: ٧٦ و ص: ٨٣.

(٢) منير تقي الدين، ولادة استقلال، ص: ٨٤.

كانت اللحظة التاريخية الحاسمة حين صدر أول مرسوم[(١)] استقلالي يحمل الرقم ١- ح تاريخ ١١ تشرين الثاني ١٩٤٣ من بيت الرئيس المعتقل الشيخ بشارة الخوري وقد وقعه حبيب أبو شهلا بصفته رئيساً مؤقتاً لمجلس الوزراء وبالنيابة عن مقام رئيس الجمهورية كما وقعه وزير الدفاع والزراعة والصحة الأمير مجيد أرسلان. ويقضي هذا المرسوم بانتقال الصلاحيات المعطاة لرئيس الجمهورية إلى نائب رئيس مجلس الوزراء ومن مواده:

المادة الأولى: يمارس مجلس الوزراء موقتاً الصلاحيات المعطاة لرئيس الجمهورية وفاقاً لأحكام الدستور.

المادة الثانية: يقوم موقتاً نائب رئيس مجلس الوزراء مقام رئيس مجلس الوزراء ويكلف موقتاً بوزارات المالية والخارجية.

المادة الثالثة: يكلف وزير الدفاع والزراعة والصحة موقتاً بوزارة الداخلية والتموين والتجارة والنافعة والبرق والبريد.

المادة الرابعة: يعتبر هذا المرسوم نافذاً من تاريخ توقيعه في ١١ تشرين الثاني سنة ١٩٤٣.

وتقدمت حكومة أبو شهلا- أرسلان، بعد إصدارها المرسوم الاستقلالي الأول، بمذكرة احتجاج شديد اللهجة إلى هللو وأرسلت نسخاً عنها إلى ممثلي الدول الحليفة والدول العربية مع طلب تأييد حكوماتهم للحكومة الشرعية وتضمنت مذكرة الاحتجاج هذه:[(٢)]

أ- احتجاج الحكومة الشرعية على الإجراءات الفرنسية التي قضت بإلغاء الاستقلال وتعليق الدستور.

---

(١) بيار زيادة، الاستقلال تاريخ لبنان الدبلوماسي، وثيقة رقم ٥٠، ص: ٢٧٧- ٢٧٨.

(٢) بيار زيادة، الاستقلال تاريخ لبنان الدبلوماسي، وثيقة رقم ٥٣، ص: ٢٨٤ - ٢٨٥.

ب- الاحتجاج على اعتقال رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة والوزراء.
ج- رفض قرارات السلطات الفرنسية وتحميلها تبعة ومسؤولية هذه القرارات.
د- مضي الهيئتين التشريعية والتنفيذية في عملهما الدستوري المعتاد.

ج ـ جلسة نيابية في المجلس

أنتهز الرئيس صبري حمادة وجود عدد من النواب؛ فدعا إلى عقد جلسة نيابية، يمنح فيها النواب ثقتهم للحكومة الشرعية ويؤكدون رفضهم لقرار هللو بحق المجلس النيابي وتعليق الدستور. ولم يتمكن من الحضور، بسبب مضايقات الفرنسيين، سوى الرئيس صبري حمادة وصائب سلام ومحمد الفضل ومارون كنعان ورشيد بيضون وهنري فرعون وسعدي المنلا.

وعلى الرغم من عدم اكتمال النصاب القانوني لجلسة ١١ تشرين الثاني الصباحية، أعد النواب السبعة في جلستهم الاستقلالية هذه مذكرة رقم ١٤١ م. ن تاريخ ١١ تشرين الثاني ١٩٤٣، جاء فيها:[١]

ـ أن النواب الموقعين الذين تمكنوا من الوصول إلى المجلس يعتبرون أنهم ينطقون باسم المجلس كافة الذي انتخب فخامة الشيخ بشارة الخوري رئيساً دستورياً شرعياً للجمهورية اللبنانية بالإجماع، والذي منح حكومة دولة رياض الصلح ثقته بالإجماع، والذي عدل الدستور اللبناني بما يتفق مع كرامة الأمة بالإجماع.
ـ أن هؤلاء النواب المجتمعين برئاسة فخامة صبري حمادة رئيس المجلس، قد وقفوا على الاعتداء الغاشم والتدابير المستنكرة التي أقدم عليها جنود فرنسيون مسلحون ليل ١٠-١١ تشرين الثاني على

(١) منير تقي الدين، لبنان ماذا دهاك، ص: ٧٨ - ٧٩.

أشخاص فخامة الشيخ بشارة الخوري رئيس الجمهورية المعظم ودولة رياض الصلح رئيس الوزراء وأصحاب المعالي الوزراء.

- أن هؤلاء النواب يحتجون بشدة وعنف على هذا التدخل الفاضح من قبل الجنود الفرنسية الغاشمة، ومَن وراءها من المتآمرين ضد الدستور وممثل الدستور.
- أن هؤلاء النواب يعتبرون أن الدستور قائم، وأن البرلمان يمثله تمثيلاً شرعياً، رغم اعتداء المعتدين.
- أن هؤلاء النواب يرسلون هذه المذكرة إلى الدول الحليفة العظمى التي أعلنت استقلال لبنان وضمنته، ويتوجهون بها إلى البلدان العربية الشقيقة التي اعترفت بهذا الاستقلال.

ونظراً لصعوبة التنقل وخطورته في بيروت المضطربة ولكثرة حواجز الجيش الفرنسي، ومنعاً لاشتباه الفرنسيين باتصال النواب بالبعثة البريطانية وممثلي الدول الموالية لبريطانيا، «نادى الرئيس (حمادة) مرافقه الخاص (مرشد شمص) وهو شرطي أمين لم يترك سيده لحظة، وسلمه أربع نسخ منها»[١] ليوصلها إلى ألبير فرعون، عم هنري فرعون، الذي قدمها بدوره إلى سفيري بريطانيا العظمى، والولايات المتحدة، وممثلي مصر والعراق فخلع الشرطي حذاءه ووضع المذكرة في داخل الحذاء وخرج من باب البرلمان الكبير فلم يعترضه الجنود وقد رأوا بزّته الرسمية.[٢] أما بقيّة الرسائل فقد وزّعها قائد شرطة المجلس المفوّض الممتاز حليم غرغور.[٣]

وبعد خروج الرسولين غرغور وشمص من مبنى البرلمان، صعد النائبان هنري فرعون وصائب سلام، وأمين السر العام للمجلس خليل

---

(١) منير تقي الدين، لبنان ماذا دهاك، ص: ٧٧.

(٢) أحمد زين الدين، صفحات من حياة الرئيس صبري حمادة، دار نوفل، بيروت ١٩٧٧، ص: ١٣٢.

(٣) خليل تقي الدين، مذكرات سفير، الراصد، العدد ١٨ تموز ١٩٦٨.

تقي الدين إلى سطح المبنى للإطلاع على ما يدور خارج المجلس فشاهدوا الجنود الفرنسيين يتمركزون على الشرفات والسطوح والشوارع ولما حاول أحد هؤلاء إطلاق النار عليهم، لاذوا بالفرار إلى داخل المبنى ويقول خليل تقي الدين: «وفي تلك الدقيقة بالضبط، جلس النواب السبعة، وجلست معهم، وقرر الجميع إيجاد علم لبناني جديد مستقل عن علم فرنسا المثلث الألوان وفي وسطه الأرزة».[1] وفي خضم هذه الأزمة الوطنية العصيبة، عادت الطائفية تطفو على سطح الأحداث الجسام. فالنائب صائب سلام يريد إدخال اللونين الأسود والأخضر إلى العلم اللبناني أسوة بمعظم الأعلام العربية والرايات الإسلامية فاعترض على الفور النائب هنري فرعون لما في هذين الرمزين من إثارة للمخاوف المسيحية من إذابة لبنان في المحيط العربي والعالم الإسلامي. واستعرض النواب المجتمعون الصعوبات التي تعترض سير عمل اللجنة الفنية المؤلفة لدرس شكل العلم اللبناني، ومنها مطالبة بيار الجميل وإميل إده وحزبيهما بالإبقاء على العلم الانتدابي ذاته على أن يطرأ عليه تعديل يجعل الألوان أفقية لا عمودية، ومطالبة المسلمين بإدخال الألوان: الأبيض والأحمر والأخضر والأسود. وأخيراً توصل النواب السبعة إلى إيجاد صيغة توفيقية تبعد عن العلم اللبناني الصبغة العربية والإسلامية باستبعاد اللونين الأسود والأخضر، والسمة الفرنسية باستبعاد اللون الأزرق، وكان لأمين سر المجلس خليل تقي الدين الدور البارز في تقريب وجهات النظر بين النائبين هنري فرعون وصائب سلام. ويقول صائب سلام في مذكراته: «فقرّرنا الاتفاق على وضع علم جديد وتخطي الخلافات الطائفية التي كانت مطروحة حول هذه المسألة بين المسلمين والمسيحيين. حددنا شكل العلم وألوانه: الأحمر رمز دماء شهداء الحركة الاستقلالية، والأبيض رمز السلام والأرزة في الوسط. فرسمه سعدي المنلا على

---

(١) خليل تقي الدين، مذكرات سفير، الراصد، العدد ١٨ تموز ١٩٦٨.

ورقة بيضاء مع تلوين بدائي».[١] وقَّع النواب المجتمعون العلم اللبناني الجديد وتقدموا بطلب اقتراح تعديل المادة الخامسة من الدستور للتصديق عليه في أول جلسة يعقدها المجلس بالأكثرية الدستورية المطلوبة.[٢] وتعهّد كلٌ منهم بإقناع زملائه وأصدقائه النواب.

ولم يكد النواب ينتهون من رسم العلم ووضع مشروع التعديل حتى دخل ضابط فرنسي برتبة نقيب (ليوتنان) اسمه مارشال شاهراً بيده مسدساً ضخماً على رأس حوالي عشرين جندياً، طالباً منهم إخلاء البرلمان «فأجاب الرئيس إننا هنا بقوة الشعب ولن نخرج إلاّ على رؤوس الحراب».[٣] أشار الضابط على الجنود بإخراج النواب بالقوة ويذكر خليل تقي الدين ذلك بقوله: «وأمسكوا بنا ثم دفعونا دفعاً إلى بهو الدار ومن البهو إلى البوابة الكبرى فالشارع. ولا أزال أذكر أن الجنود ودّعوا بعضنا بلبطة على قفاه من حذائهم الغليظ».[٤] خرج النواب مطرودين من مجلس الأمة فاستقبلهم الشعب على الأكتاف وسار بهم وسط تظاهرة ضخمة اخترقت شارع اللنبي والجامع العمري وباب ادريس ووادي أبو جميل باتجاه محلة القنطاري حيث القصر الجمهوري. التقى الرئيس صبري حمادة بالوزيرين الأمير مجيد أرسلان وحبيب أبو شهلا وبالنواب الذين لم يتمكنوا من الوصول صباحاً إلى مجلس النواب وكان عددهم سبعة عشر نائباً. وتباحث معهم في الخطوات التي اتخذها كل من المجلس والحكومة ونال موافقتهم عليها. قرّر الرئيس حمادة استكمال الجلسة الصباحية لتأمين موافقة

---

(١) رياض غنام، مجلس النواب في ذاكرة الاستقلال اللبناني، ص: ٢٣٤، نقلاً عن مذكرات صائب سلام الورقة ١٨٦ و١٩١. ومنير تقي الدين، لبنان ماذا دهاك، وثيقة ص: ٣٠٥.

(٢) منير تقي الدين، ولادة استقلال، وثيقة ص: ٢٣٠.

(٣) منير تقي الدين، ولادة استقلال، ص: ٩٠.

(٤) خليل تقي الدين، مذكرات سفير، الراصد، العدد ٢٥ تموز ١٩٦٨.

الأكثرية النيابية على القرارات المتخذة. وانبرى النائبان غبريال المر ووديع الأشقر لإبلاغ النواب الغائبين لحضور جلسة مسائية تعقد في القصر الجمهوري بحضور ممثلي الحكومة الشرعية.

د ـ رجال الأمير مجيد يردون على التحدي العسكري الفرنسي:

أراد الفرنسيون تفريق الجموع المحتشدة بالقرب من القصر الجمهوري وإضعاف همة الوزيرين أبو شهلا وأرسلان والنواب الموجودين. ومرَّت دورية فرنسية في سيارة عسكرية أطلقت النار على المتظاهرين فوقع ثلاثة جرحى، توفي أحدهم وهم في طريقهم إلى المستشفى. صرخ الأمير مجيد برجاله فاندفع من رجال الأمير شابان قويان هما أديب البعيني ومنير تقي الدين إلى الشارع يطلقان النار من مسدسيهما على الدورية الفرنسية، فقتل أحد أفرادها داخل السيارة وفر الباقون. ثم ما لبث أن تعرّض المتظاهرون إلى نيران دورية فرنسية أخرى، فتصدى لها أحد مرافقي الرئيس صبري حمادة وهو أبو علي حسين المقداد، وقتل أحد جنودها. توقع الوزيران والنواب المجتمعون احتمال إقدام الفرنسيين على مهاجمة القصر الجمهوري إثر هاتين الحادثتين. وتم الاتفاق بينهم على انعقاد الجلسة في دار صائب سلام بدعوة من صاحبها على أن يتوجهوا بشكل إفرادي كي لا يلفتوا انتباه الفرنسيين.

هـ ـ الجلسة النيابية الأولى في دار آل سلام

لم يمض وقت قصير حتى وصل الوزيران حبيب أبو شهلا والأمير مجيد أرسلان والنواب إلى دار آل سلام في المصيطبة عند الساعة الرابعة بعد الظهر. ترأس صبري حمادة أول جلسة نيابية تعقد خارج مجلس النواب. وبلغ عدد الحاضرين ثلاثة وثلاثين نائباً بمن فيهم الوزيران اللذان مثلا الحكومة. وبعد افتتاح الجلسة شرح الرئيس صبري حمادة للنواب ملابسات اعتقال أركان الحكم وأعمال الجلسة الصباحية التي عقدت في مبنى المجلس النيابي، ثم تلا السكرتير

الموظف على النواب نص المذكرة التي أرسلها المجلس إلى سفراء روسيا المتحدة وبريطانيا والولايات المتحدة ومصر والعراق وغيرهم. وأطلَع معالي الأستاذ حبيب أبو شهلا النواب على التدابير التي اتخذها هو وزميله معالي الوزير الأمير مجيد أرسلان بصفتهما مجلس وزراء يقوم بأعمال رئيس الجمهورية وفقاً للأصول. ومن هذه التدابير المرسوم رقم ١- ح ومذكرة الاحتجاج التي رفعها أبو شهلا إلى السيد هللو وإلى ممثلي الدول الحليفة والعربية. اتخذ مجلس النواب في جلسته هذه قراراً ينص على:[١]

- منح الثقة بالإجماع للوزارة والموافقة على جميع التدابير التي اتخذتها.
- الاحتجاج الشديد على اعتقال أركان الحكم الوطني، والتدابير المستنكرة التي أقدمت عليها السلطات الفرنسية.
- اعتبار المجلس أن الدستور لا يزال قائماً وأن البرلمان يمثل الأمة وأن رئيس الدولة هو الشيخ بشارة الخوري وحده دون سواه وأن رئيس الحكومة هو رياض بك الصلح الذي منحه المجلس ثقته بالإجماع. وأن وزراءه هم حبيب أبو شهلا، سليم تقلا، كميل شمعون، عادل عسيران، والأمير مجيد أرسلان.
- عدم اعتراف المجلس بأي رئيس أو حكومة تقيمه حراب الجنود، رغم إرادة الأمة ولا بأي عمل أو مرسوم أو قانون أو تدبير يصدر عن غير السلطات اللبنانية الدستورية الشرعية.
- تكليف الحكومة بأن تطلب من القيادة الحليفة العليا أن تتخذ التدابير اللازمة للإفراج عن فخامة الرئيس الأول ودولة رئيس الوزراء ومعالي الوزراء الثلاثة.
- الطلب إلى الحكومة أن تعتبر السلطة الفرنسية مسؤولة عن سلامتهم وتحملها كل تبعة يمكن أن تنشأ عن عملها الغاشم.

---

(١) منير تقي الدين، ولادة استقلال، وثيقة ص: ٢٣١-٢٣٢-٢٣٣.

ـ اعتبار أن جلسات المجلس مفتوحة برئاسة رئيسه حتى تصل الأمة اللبنانية إلى مطالبها المشروعة.

وقبل أن ترفع الجلسة أبلغ أحد النواب الرئيس صبري حمادة أن السلطة الفرنسية قد اعتقلت كذلك النائب عبد الحميد كرامي، فقرر المجلس بشأنه ما قرره بشأن جميع المعتقلين من حيث المطالبة بالإفراج عنه وتحميل السلطة الفرنسية كل مسؤولية تنتج عن هذا الاعتقال.

وقبل أن ينصرف النواب من دار آل سلام أذاع راديو الشرق من بيروت قرار المندوبية العامة الفرنسية القاضي بمنع التجول في العاصمة، ابتداءً من الساعة السادسة والنصف مساء، وتهديدها بإطلاق الرصاص على كل من يُرى في الطريق بعد تلك الساعة فانصرف الجميع على أن يعودوا في العاشرة من صباح اليوم التالي الجمعة في ١٢ تشرين الثاني ٩٤٣. وتجدر الإشارة إلى حضور نواب أعضاء في الكتلة الوطنية هذه الجلسة التاريخية وتوقيعهم على قراراتها ومنهم الزعيم الوطني كمال بك جنبلاط وسامي الصلح وجميل تلحوق ووديع الأشقر «ممن كانوا يماشون إميل إده في الانتخابات النيابية. لكن موقفهم بعد الاعتقال كان مشرفاً فاستحقوا شكر الوطن». [(١)]

الأمير مجيد أرسلان وأحداث ١٢ تشرين الثاني ١٩٤٣

أ ـ الجلسة النيابية الثانية في دار آل سلام

ومنذ الساعات الأولى من صباح ١٢ تشرين الثاني بدأ النواب يصلون إلى دار صائب سلام، وما إن اكتمل النصاب القانوني حتى ترأس صبري حمادة الجلسة عند الساعة العاشرة واتخذ المجلس القرارات التالية: [(٢)]

١. اعتبار الدستور قائماً.

---

(١) منير تقي الدين، لبنان ماذا دهاك، هامش ص: ٨١.

(٢) جلسة ١ كانون الأول ١٩٤٣.

٢. منح الثقة للحكومة المؤلفة من الأستاذين حبيب أبو شهلا والأمير مجيد أرسلان.
٣. إعتبار أن الوزيرين أبو شهلا وأرسلان يؤلفان مجلس الوزراء يقوم مقام رئيس الجمهورية وذلك عملاً بالدستور.
٤. إعتبار أن الحكومة التي يرأسها إميل إده باطلة. وكل قرار أو مرسوم أو قانون أو تدبير تتخذه باطلاً.
٥. تفويض الحكومة تفويضاً مطلقاً باتخاذ جميع التدابير في سبيل عودة الحياة الدستورية والإفراج عن المعتقلين.

وقبل أن ينفضّ الاجتماع وينصرف النواب، روى حبيب أبو شهلا حادثة تعرّضه للاعتقال على يد خمسة من رجال الأمن العام الفرنسي للتحقيق معه بشأن الخطاب الذي ألقاه من على شرفة القصر الجمهوري وحاولوا استدراجه بالقوة لو لم يصل فجأة بضعة شبان أشداء، من بينهم منير تقي الدين وأبو محمود محمد فستق، رافقوه في سيارتهم إلى مكان الاجتماع النيابي. وأنهى أبو شهلا كلامه بإعلامه النواب عن استعداده للاستسلام فينال شرف الاعتقال إلى جانب الزعماء الوطنيين المعتقلين ويقاسمهم عذاب السجن. فقرّر المجلس بالإجماع أن لا يستسلم أبو شهلا بل «يتابع الجهاد مع زميله وزير الدفاع (الأمير مجيد أرسلان)، بصفة كونهما يؤلفان حكومة شرعية تعمل بالاتفاق التام مع مجلس النواب»[(١)].

أدرك رئيس وأعضاء مجلس النواب خطورة استسلام حبيب أبو شهلا. فهو نائب رئيس مجلس الوزراء الأصيل ورئيس الحكومة المؤقت في ظل غياب دولة الرئيس رياض الصلح طوعاً أم قسراً. وبالتالي فإنه يقوم مقام رئاسة الجمهورية، عدا عن كونه الجانب المسيحي الباقي من السلطة التنفيذية خارج الاعتقال؛ بما في ذلك من طمأنة للمسيحيين خاصة وأنه من أصدقاء ومؤيدي الرئيس إميل إده

---

(١) منير تقي الدين، ولادة استقلال، ص: ٩٥.

سابقاً كما وأنه ليس من أعضاء الكتلة الدستورية. ولا غبار على ولائه لفرنسا. بعكس زميله الأمير مجيد أرسلان الذي رغم قبوله بالانتداب الفرنسي يبقى شديد التحفظ على ممارساته شأنه شأن عمه الأمير فؤاد وشأن أبيه الأمير توفيق. كما أن تجربته السياسية، خصوصاً في سنتي ١٩٣٨ و١٩٤١ حيث حرم الدروز من الاشتراك في الوزارة، دفعته إلى مصادقة الإنكليز لا حباً بهم بل للاستقواء على نفوذ المندوبية العامة وأركانها الفرنسيين وتابعيها اللبنانيين. من هنا أصرَّ النواب على الوزير أبي شهلا أن يبقى حراً طليقاً كي لا تفقد السلطة التشريعية رديفتها السلطة التنفيذية فيلتف اللبنانيون حول السلطة البديلة التي أوجدها هللو بموجب قراري ٤٦٤ و٤٦٥، «ومنذ تلك الدقيقة تبنت فكرة انتقال الحكومة إلى مكان أمين، تكون فيه في مأمن من كل اعتداء. وأجمع المجلس على وجوب العمل بجميع الوسائل على بقاء الحكومة حرة طليقة»[١].

ب ـ تتابع الجلسات النيابية خارج مجلس النواب

تتالت اجتماعات النواب خارج مبنى البرلمان، لإحكام سلطات الانتداب قبضتها على المبنى والطرق المؤدية إليه. وفي يوم الإثنين الواقع فيه ١٥ تشرين الثاني ١٩٤٣ انعقدت جلسة نيابية لم يذكر مكانها، ورئيسها، وقرّر المجلس فيها «المثابرة على المطالبة بحقوق البلاد على أساس عودة الحياة الدستورية والحكومة المعتقلة إلى حريتها وسلطاتها»،[٢] أما في الجلسة المنعقدة بتاريخ ١٦ تشرين الثاني برئاسة نائب رئيس المجلس النيابي نقولا غصن فقد قرّر المجلس بناء على اقتراح قدّمه حميد فرنجية؛ أن حق المفاوضات وعقد الاتفاقات محصور بموجب الدستور بالحكومة ورئيس الجمهورية وليس للمجلس إلاّ حق إبرامها لذلك فالمجلس يقرر أن لا مفاوضة ممكنة قبل رجوع

---

(١) منير تقي الدين، لبنان ماذا دهاك، ص: ٨٢.

(٢) جلسة ١ كانون الأول ١٩٤٣.

الأوضاع الدستورية إلى ما كانت عليه قبل ١٠ تشرين الثاني سنة ١٩٤٣[١] ولقد أبلغ الوزيران مجيد أرسلان وحبيب أبو شهلا قرار المجلس النيابي فعملا بموجبه إبان قيادتهما المعركة الاستقلالية في بشامون. كذلك أجتمع مجلس النواب بتاريخ ١٧ و١٨ تشرين الثاني في مدرسة الحكمة وفي ١٩ منه في دار سماحة مفتي الجمهورية اللبنانية الشيخ محمد توفيق خالد لمراقبة تطورات الموقف السياسي محلياً وإقليمياً ودولياً. وانبثق عن المجتمعين وفد نيابي برئاسة حميد فرنجية[٢] ليقوم بزيارة إلى العاصمة السورية دمشق للاستفسار عن موقف رجال الحكم في سورية الذين لم يظهروا الاندفاع الكافي للمسألة اللبنانية.[٣]

الأمير مجيد أرسلان وحكومة بشامون

أ ـ جولة على السفارات

شدّد الفرنسيون التضييق على النواب والوزيرين أبو شهلا وأرسلان الموجودين في دار آل سلام، فتوافق الجميع على ضرورة ملازمة الرئيس صبري حمادة، بصفته رئيس السلطة التشريعية للوزيرين الطليقين، وعلى خروج هؤلاء الزعماء الثلاثة من بيروت. وتم الاتفاق على وجوب زيارة ممثلي كل من بريطانيا ومصر والعراق للإطلاع عن كثب على حقيقة مواقف هذه الدول من الوضع الراهن عامة ولإقناع حكوماتها عبر ممثيلها بدعم حكومة رياض الصلح والرئيس بشارة الخوري وبعدم الاعتراف بحكومة إميل إده. انطلق صبري حمادة يرافقه خليل تقي الدين ومحمد سلام شقيق النائب صائب سلام في سيارة الرئيس حمادة وانطلق الوزيران في سيارة أخرى وذهب الجميع إلى

---

(١) جلسة ١ كانون الأول ١٩٤٣.

(٢) نبيل وزينة فرنجيّة، حميد فرنجية لبنان الآخر، تعريب جورج أبي صالح، منشورات ملف العالم العربي F M A، بيروت ١٩٩٣، ج ١، ص: ١٥١.

(٣) سامي الصلح، أحتكم إلى التاريخ، دار النهار للنشر، بيروت ١٩٧٠، ص: ٦٦.

مركز السفارة البريطانية حيث قابلوا الجنرال سبيرس. قدَّم الرئيس صبري حمادة إلى السفير البريطاني نسخة عن قرارات مجلس النواب التي صدّقت عليها مساء ١١ وصباح ١٢ تشرين الثاني. وأعلمه حبيب أبو شهلا بثبات موقف الحكومة الشرعية واستنادها إلى ثقة المجلس وتوجيهاته، وإصدارها المراسيم والقرارات تبعاً للمستجدات الطارئة عملاً بأحكام الدستور متسائلاً عن الرد البريطاني على المذكرة التي قدّمها يوم أمس احتجاجاً على إجراءات هللو. أبلغ سبيرس حمادة وأبو شهلا وأرسلان موقف بريطانيا الداعم لعهد بشارة الخوري وحكومة رياض الصلح. وعندما علم من حبيب أبو شهلا محاولة اعتقاله ومطاردة الفرنسيين للحكومة، عرض الجنرال سبيرس عليهم مغادرة لبنان قائلاً: «إنني مستعد الآن لأن أضع طائرة حربية بريطانية تحت تصرفكم لتقلكم إلى القاهرة إذا شئتم أن تتخلصوا من مطاردة الفرنسيين لكم وتتابعوا المقاومة من هناك»[١] فشكره أبو شهلا باسم الجميع واعتذر عن قبوله العرض وأكد له أنهم مصممون على المقاومة على الأرض اللبنانية. ومنذ ذلك الحين وتهمة الهرب إلى مصر تلاحقهم.

انصرف الزعماء الثلاثة ورفيقاهم إلى دار السفارة المصرية، ولم يمض بعد سوى وقت قليل على إذاعة محطة راديو مصر بياناً لرئيس وزرائها يشجب فيه باسم ملك مصر وحكومتها وشعب مصر قرارات هللو، ويؤيد رئيس الجمهورية اللبنانية فخامة الشيخ بشارة الخوري وحكومة رياض بك الصلح. لكن السفير أحمد رمزي كان في مصر. غادر الجميع مقر السفارة المصرية باتجاه المفوضية العراقية لمقابلة السفير العراقي تحسين قدري، الذي سبق أن قام بوساطةٍ بين المندوبية العامة الفرنسية والحكومة اللبنانية إثر نشوب الخلاف بينهما على تعديل الدستور. رحب تحسين قدري بهؤلاء الزعماء مؤكداً لهم اعتراف بلده بأنهم ممثلو لبنان الشرعيون وقال لهم: «عندي من المعلومات ما يؤكد

(١) خليل تقي الدين، مذكرات سفير، الراصد، عدد ٢٥ تموز ١٩٦٨.

أن رجال الأمن العام الفرنسي جادّون في أثركم ومن الخير أن لا تبقوا هنا كثيراً»[١].

لقد كان لحادثة القصر الجمهوري أثرها في اتخاذ الفرنسيين القرار بإطلاق النار على سيارة صبري حمادة، فآثر اللجوء إلى السفارة العراقية أو قيامها بتسهيل خروجه من العاصمة عبر سيارة السفير العراقي لحصانتها وعدم تعرّض الفرنسيين لها. وكان الرئيس صبري حمادة ينوي «الذهاب إلى الهرمل وبعلبك والقيام بثورة مسلّحة هناك»[٢].

أما الأمير مجيد أرسلان، فقد رفض فكرة الذهاب إلى مصر، أسوة بزميليه أبو شهلا وحمادة كما رفض فكرة اللجوء إلى أية سفارة أجنبية كانت أم عربية. فلقد كان قصر خلدة يعج بالمدافعين عنه، وكانت بيروت لا تزال تستقبل الوافدين إليها من كافة المناطق اللبنانية وخصوصاً من جبل لبنان القريب منها. وجلّهم من مناصري الأمير مجيد أرسلان ومؤيدي بشارة الخوري.

ب ـ في الطريق إلى بشامون

من هنا قرّر الرئيس صبري حمادة الخروج بأي ثمن من بيروت إلى الحازمية، حيث ينطلق إلى معقله في الهرمل فيشتد أزره بين عزوته من العشائر الموالية ويعلنها ثورة مسلحة على الفرنسيين. بينما قرَّر الأمير مجيد أرسلان التوجه إلى الجبل لمنعته وشجاعة أهله، وكان في نيّته أن يتوجه إلى الباروك عن طريق بحمدون حيث أعلن الثورة البيضاء سنة ١٩٣٧ لانتصاف موقعها بين مدن وقرى الساحل ومدن وقرى وادي التيم، لكنه سرعان ما قرَّ رأيه للتوجه إلى بلدته الشويفات. وخرج الأمير مجيد وحبيب أبو شهلا في سيارة واحدة وخرج صبري حمادة وخليل تقي الدين في سيارة غير سيارته للتمويه على الفرنسيين. وانطلقت السيارتان من السفارة العراقية، آخر خط المنارة، باتجاه

---

(١) خليل تقي الدين، مذكرات سفير، الراصد، عدد ٢٥ تموز ١٩٦٨.

(٢) أحمد زين الدين، صفحات من حياة الرئيس صبري حمادة، ص: ١٤٤.

الحمامات البحرية على الجناح في رأس بيروت ومنها نحو سجن الرمل فالغبيري حيث تفترقان كل في اتجاه. ويقول خليل تقي الدين إن البنزين نفذ من سيارة الرئيس صبري حمادة فتحوّل إلى محطة للوقود في ساحة الغبيري ليملأها. ومرت سيارة أبو شهلا وأرسلان بالقرب منهما «فأشار إلينا الأمير مجيد بيده أن اتبعونا ففعلنا»(١) وسارت السيارتان على طريق صيدا وسط غابة الزيتون المعروفة باسم «صحراء الشويفات» ولما وصلتا إلى البلدة توقفتا وترجل الأمير مجيد أرسلان وحبيب أبو شهلا وصبري حمادة وخليل تقي الدين، للتشاور والبث في تحديد الجهة التي يجب أن يتوجهوا إليها ويعتصموا فيها. وفجأة رأى الأمير مجيد مخفراً لرجال الدرك فشعر أنهم في خطر المداهمة. لذلك تابعوا طريقهم صعداً نحو قرية عين عنوب. وتوغلت سيارة الأمير مجيد في طريق ضيقة لحقت بها سيارة الرئيس حمادة حتى بدا لهم المفرق الذي يقود إلى بشامون و«كانت بشامون صدفة من غير ميعاد بل خيراً من ميعاد»(٢).

ج ـ بشامون والخيار الصعب

كانت بشامون صدفة لدى كل من خليل تقي الدين وحبيب أبو شهلا وصبري حمادة. لكنها كانت خياراً حاسماً بالنسبة للأمير مجيد أرسلان مذ رؤيته لعناصر الدرك في مخفر بلدة الشويفات، مسقط رأسه، وقاعدة الإمارة الأرسلانية. رأى الأمير مجيد أن يتوّغل وأصحابه في عمق منطقة الغرب متوخياً الابتعاد ما أمكن عن أعين الرقباء والعملاء وجاعلاً من الشويفات وعين عنوب الدرع البشري الواقي من التدخل العسكري الفرنسي.

تقع بشامون «في قلب منطقة تسمى منطقة الغرب، كان يتمتع فيها بعض رجال العهد، وعلى رأسهم مجيد أرسلان، بزعامة لا ينازعهم

---

(١) خليل تقي الدين، مذكرات سفير، الراصد، عدد ٢٥ تموز١٩٦٨.

(٢) خليل تقي الدين، مذكرات سفير، الراصد، عدد ١ آب ١٩٦٨.

فيها منازع، فنشأ أهلها على حب الاستقلال».[١] وبشامون هي إحدى قواعد الإمارة الأرسلانية إلى جانب عين عنوب وسرحمول (سلحمور) وعرامون وطردلا منذ قدوم الأرسلانيين إلى لبنان. لذلك توطدت العلاقات السياسية والاجتماعية فيما بينهم وبين الأهالي سكان مقاطعة الغرب منذ سنة ٧٥٩م وطوال اثني عشر قرناً تقريباً.

تبعد بشامون مسافة عشرة كلم عن بيروت. وتتصل بها عبر طريق عين عنوب ـ الشويفات ـ بيروت. ولقربها من بيروت مخاطر عدة فهي على مرمى السلاح الفرنسي، وما إن علم معظم اللبنانيين أنها على بعد عشرين دقيقة فقط عن العاصمة حتى «قلقوا وخافوا أن يهاجمها الفرنسيون، وكان من حقهم أن يساورهم القلق والخوف».[٢] لقد كان على أركان الحكومة اللجوء إلى منطقة إستراتيجية نائية يصعب على القوات الفرنسية مهاجمتها وهذا ما كان يرغبه الرئيس صبري حمادة، وغيره. فالأمير عادل أرسلان، وقبل أن يعلم بأمر حكومة بشامون، تصوّر قيام ثورة ترغم الفرنسيين على الخضوع لإرادة اللبنانيين، في جرد بعلبك وفي الشوف وحاصبيا وراشيا وجبل عامل لكنه لم يجد من ينظمها ويتولى قيادتها، فالثورة في هذه المناطق تحرج موقف الفرنسيين ولا يقدرون عليها، واستغرب الأمير عادل احتشاد قوة مسلحة مؤلفة من دروز ومسيحيين على بعد ثلاثين كلم من بيروت فقط؛ لذلك كتب في مذكراته أنه ينبغي الاستيلاء على طريق طرابلس من الشمال وطريق دمشق من الشرق وطريق صيدا من الجنوب وشن حرب العصابات على المراكز الفرنسية في بيروت.[٣] ويبدو أن الأمير مجيد أرسلان كانت لديه معطيات مغايرة لهذا التصور الثوري الهجومي المسلّح ممّا يجنب البلاد ويلات الحرب ويحقن الدماء. وكان لقرب المسافة بين بيروت

(١) منير تقي الدين، ولادة استقلال، ص: ١٠٦.
(٢) منير تقي الدين، ولادة استقلال، ص: ١٠٥.
(٣) عادل أرسلان، مذكرات عادل أرسلان، ج١، الصفحات ٤٢٤-٤٢٥-٤٣٢.

وبشامون منافع عدة ومنها سهولة الاتصال بين الحكومة والنواب وأعضاء السلك الدبلوماسي ورجال الصحافة والإعلام الوطنيين والأجانب، وسرعة وصول التبليغات الحكومية إلى موظفي ومأموري الدولة في بيروت، والمعلومات عن التحركات الدبلوماسية والعسكرية الجارية في العاصمة حتى أنه بإمكان الرياضيين من الشباب اجتياز المسافة بين بشامون وبيروت سيراً على الأقدام في غضون ساعات قليلة.

وبشامون محصنة تحصيناً طبيعياً وبشرياً، تفصلها غرباً عن خط الساحل أو طريق صيدا-بيروت أراضي قرى الشويفات ودير قوبل وعرمون وهي أرض وعرة المسالك تغطيها غابات السنديان والملول والصنوبر. وتتصل جنوباً عبر مسالك ضيقة وعرة بقرية سرحمول التي لا طريق معبدة وسالكة لها؛ وكأنها قرية منقطعة عن العالم، إذ تحيط بها الأحراج والأدغال من كل جانب. وكانت سرحمول العمق الإستراتيجي لحكومة بشامون والحصن الحصين لأركانها. أما من جهة الشرق حيث تنتشر بيوت شملان وعيناب وقبرشمون المطلة على بشامون فكانت نقطة ضعف استراتيجي لهذه البلدة لكنها كانت آمنة لسبب رئيسي وهو اتخاذ بريطانيا من بلدة شملان تجمعاً سكنياً لرعاياها، ومركزاً لاستخباراتها وقياداتها. وتقع شملان وجوارها على الطريق الممتدة من قبرشمون إلى سوق الغرب تحت دائرة استطلاع لبعثة سبيرس البريطانية. وهذا ما يشكل خطاً دفاعياً لبلدة بشامون من جهة الشرق. ويبقى مدخل بشامون من جهة الشمال، وهو ما أطلق عليه المقاتلون إسم «البوغاز» لأنه بمثابة طريق ضيقة متعرجة تظللها أشجار الزيتون الوارفة[1] وتصلح لإقامة الكمائن المسلحة للانقضاض

---

(١) أثناء الاجتياح الإسرائيلي للبنان ١٩٨٢ جرت عمليات فدائية ضد الإسرائيليين في هذه (البوغاز) فقطع الإسرائيليون أشجار الزيتون على بعد عشرات الأمتار من هذه الطريق.

على القوى المهاجمة للبلدة. لذلك كله كان إسقاط بشامون يتطلب قوة عسكرية تزيد عن قدرات القوات الفرنسية المتواجدة في لبنان.(١)

د ـ المقر المؤقت لحكومة بشامون ـ بيت حسين الحلبي

نزل الأمير مجيد أرسلان وصحبه في منزل مختار بلدة بشامون الشيخ أبو يوسف ضاهر عيد، وما إن علم بوجودهم وجهاء البلدة حتى هرعوا إليهم وفي مقدمهم المغتربان الشيخ حسين الحلبي وأخوه يوسف وهما من وجهاء بشامون ومنطقة الغرب ومن المقربين من البيت الأرسلاني. قبِل الأمير ورفاقه دعوة حسين الحلبي إلى بيته فحلّوا ضيوفاً أعزاء مكرمين لديه. وتهافت شيوخ وشبان البلدة يحيون الزعماء وما إن علموا بمطاردة الفرنسيين لهم حتى «غاب الفتيان قليلاً ثم عادوا شاكي السلاح، في أيديهم البنادق الحربية، وقد تمنطقوا بصفوف من القذائف اليدوية، ولمع في عيونهم بريق القوة واليأس».(٢) لقد حمل أهالي بشامون وجوارها في ذلك اليوم مسؤولية الحفاظ على كرامة وحياة الزعماء الثلاثة فهب كلٌ منهم إلى عمله. وارتاحت نفس الأمير مجيد لمرأى مناصريه وكان «الأمير يعتبر في بيته، أنه فخور بمنطقته تختار مركزاً للحكومة الشرعية».(٣) وكان حبيب أبو شهلا في حالة تعجب واستغراب مما يجري. أما الرئيس صبري حمادة فكان يتحرّق شوقاً للوصول إلى الهرمل معقل زعامته، حيث تنقلب العشائر مدججة بالسلاح، منتظرة منه الأوامر. وزاده قرب بشامون من بيروت قلقاً وإصراراً على الذهاب إلى الهرمل فأثناه الأمير وأبو شهلا عن عزمه.

أعد حسين الحلبي منزله لإقامة الحكومة، فالبهو الكبير للنوم ليلاً ولاستقبال الوفود نهاراً، أما جناح العمل فهو غرفة صغيرة، أطلق عليها المقاتلون إسم «السراي»، ويجتمع فيها الوزيران ورئيس مجلس النواب

---

(١) الياس عبود، أوراق مضيئة للأمير الفارس الأمير مجيد أرسلان، ص: ١١٨.

(٢) منير تقي الدين، ولادة استقلال، ص: ٩٩.

(٣) جبران جريج، حقائق عن الاستقلال، ص: ٨٠.

ومعاونوهم للعمل. وتحيط بالمنزل ثلةٌ من الحراس المقاتلين للحماية. وأخذ الرجال ينصبون الكمائن والحواجز على مدخل البلدة وحدودها بانتظار وصول النجدات إليها.

جاء إطلاق إسم السراي على غرفة صغيرة خارج بيروت، العاصمة الرسمية للبنان، إشارة واضحة للدور الكبير الذي لعبته حكومة بشامون على الصعيدين السياسي والعسكري. فمنذ انتقالها من منزل رئيس الجمهورية، وهي تتزود بتوجيهات وتعليمات السلطة التشريعية، وتصدر المراسيم والبلاغات والمذكرات وفقاً للأصول القانونية كونها تقوم مقام رئاسة الجمهورية و«كانت حكومة بشامون، إذن تتألف من حبيب أبي شهلا رئيساً ومجيد أرسلان عضواً. وأما صبري حمادة فكان رئيساً لمجلس النواب. واحتفظ لنفسه بهذه الصفة ولم يتخل عنها. وكان يؤازر الحكومة في أعمالها ويشارك معها في جميع مقرراتها ويمدها بنفوذه الواسع بوصفه رئيساً للهيئة التشريعية».[١] وكان يوقع معها بعض البلاغات والمذكرات لكنه لم يوقع المراسيم مراعاة لأحكام الدستور. وكانت حكومة بشامون بحاجة إلى مستشار سياسي وأمين للسر ومدير لغرفة رئاسة الجمهورية فوافق الرئيس صبري حمادة على تكليف أمين سر عام المجلس النيابي خليل تقي الدين بالقيام بهذه الوظائف الثلاث بالوكالة إلى جانب وظيفته الأولى. وأصدرت حكومة بشامون المرسوم ٢-ح تاريخ ١٢ تشرين الثاني،[٢] القاضي بتعيين الكولونيل المتقاعد فوزي طرابلسي قائداً أعلى لقوى الأمن الداخلي، وأوفدت الأخوين منير وخليل تقي الدين في اليوم التالي إلى بيروت لإبلاغه مرسوم تعيينه، فلم تمض ساعة حتى نفّذ الكولونيل طرابلسي أوامر الحكومة فحضر إلى بشامون وكانت مهمته تنحصر بإصدار أوامر الحكومة إلى الدرك والشرطة وبالعمل كمستشار عسكري إلى جانب

---

(١) خليل تقي الدين، مذكرات سفير، الراصد، عدد ١ آب ١٩٦٨.

(٢) منير تقي الدين، ولادة استقلال، وثيقة ص: ٢٣٥.



ـ ٣ ـ

الأمير مجيد أرسلان وحبيب أبو شهلا وقادة الحرس الوطني في بشامون

المستشار السياسي خليل تقي الدين، و«كان المستشاران العسكري والسياسي يحضران اجتماعات الحكومة كلها، ولكنهما لم يكونا يبديان رأيهما، أو يشتركان في المباحثات والمقررات إلا إذا سئلا»(١) أما تجهيزات (السراي) فكانت تتم على يد بعض موظفي مجلس النواب الذين التحقوا برئيسهم في بشامون وأمنوا الأوراق الرسمية وآلة الطباعة.

الأمير مجيد والحرس الوطني

قاد الأمير مجيد أرسلان ثورة المعارضة أثناء فترة اعتقال رئيسي الجمهورية والحكومة وبعض الوزراء والنواب، وهيأ مركزاً للحكومة في بشامون، واشترك مع الرئيس صبري حمادة والوزير حبيب أبو شهلا في إدارة شؤون الحكم. واضطلع بكل من هذه المهام بجدارة وكفاءة عاليتين. فعلى الصعيد التنظيمي التعبوي، يقول الأمير مجيد: عندما وصلنا إلى بشامون «طرحنا الصوت» فلبى نداءنا ألوف الرجال الذين شكلوا قوة مقاومة نواتها خمسمائة مزودون بالبنادق والذخيرة وكان هناك أكثر من ألفين من الرجال المدربين تدريباً حسناً، والذين كنا ننتظر وصول الأسلحة لهم(٢) ومهما كان عدد أفراد الحرس الوطني من مسلحين وعزّل فإنه كان قادراً «على رد عشرة آلاف مهاجم بكامل المعدات»(٣) كما يؤكد الأمير مجيد أرسلان لأحد المراسلين الحربيين الأميركيين. ونتيجة لطرح الصوت لم تعد بشامون مقراً للحكومة الشرعية فحسب بل أصبحت رمزاً للمقاومة والاستقلال.

وكان من عادة زعماء البلاد، إذا ما داهم خطر ما سلامة مواطنيهم، إيقاد النيران على قمم الجبال العالية. أو «طرح الصوت» من على التلال المجاورة للقرى. وفي غضون ساعات قليلة يتجمهر

---

(١) منير تقي الدين، ولادة استقلال، ص: ١٠٩.

(٢) الياس عبود، أوراق مضيئة للأمير الفارس الأمير مجيد أرسلان، ص: ١١٧.

(٣) منير تقي الدين، ولادة استقلال، ص: ١١٥.

المقاتلون تلبية للنداء. لكن الأمير مجيد، وقد أدرك أبعاد المسألة اللبنانية محلياً ودولياً، فإنه آثر العمل بهدوء وحذر مستغلاً:

١. ضعف القوة الفرنسية الموجودة على الأرض اللبنانية والتي لا تتعدى الألفي رجل.
٢. عدم وقوف القوات البريطانية إلى جانب القوات الفرنسية.
٣. عدم تجرؤ اللبنانيين الموالين للانتداب الفرنسي على التحرك ضد الحكومة الشرعية.
٤. الإجماع الوطني الذي يضم كل الطوائف وراء معتقلي راشيا وحكومة بشامون .
٥. نجاح الإضراب العام والشامل في بيروت وسائر المناطق اللبنانية.
٦. المظاهرات الشعبية المتزايدة في بيروت والمدن.
٧. فشل إميل إده بتأليف وزارة من الشخصيات والفعاليات السياسية والقيادات الطائفية.

لذلك لجأ إلى طريقة إيفاد رسل مخلصين من أبناء بشامون وعين عنوب وسرحمول الذين هرعوا مساء ١٢ تشرين الثاني إلى منزل حسين الحلبي، إلى قرى الشحّار وعاليه والمناصف والشوف والمتن. ومن هؤلاء الرسل على سبيل المثال لا الحصر الشيخ أبو علي يوسف عساف من قرية بشامون الذي أوفده الأمير مجيد إلى قرية بيصور طالباً إلى أبنائها الاشتراك في الثورة والدفاع عن المنطقة «فرابط قسم من مقاتليهم بين كيفون وشملان لقطع الطريق على الفرنسيين من جهة سوق الغرب ونزل القسم الآخر إلى بشامون وخاضوا غمار المعركة مع القوات الفرنسية المهاجمة»،[1] أما أهالي عيناب فكانت مهمتهم تقضي بقطع طريق قبرشمول- عيناب. كان على كل من هؤلاء الرسل الانطلاق إلى مجموعة من القرى المجاورة. فما إن هبط الظلام حتى

(١) مقابلة شخصيّة مع الشيخ أبو طعان سليم فهيم ملاعب مواليد ١٩٢٦ بيصور قضاء عاليه في ٥/٤/٢٠٠٣.

كانت طلائع المقاتلين تصل إلى بشامون «وكان أول الواصلين ستة من مقاتلي كفرمتى المسلحين وعشرات من العزّل من السلاح فكانوا يتناوبونه».(١) وانهالت وفود المقاتلين ليل ١٢- ١٣ تشرين الثاني من قرى الشوف والمتن وعاليه. وما من قرية مهما صغرت وقل عدد سكانها إلا وتمثلت في بشامون وساهمت في معركة الاستقلال. وما إن انتصف نهار الثالث عشر حتى «احتشدت مئات المحاربين الدروز في الجبال واستعدوا سواء للقيام بعمليات دفاعية أو هجومية. ثم تولوا حماية قسم من مجلس النواب عقد اجتماعاً خارج بيروت»(٢) ولم يقتصر الحشد في بشامون على أهالي جبل لبنان بل تعداه إلى جميع المناطق والطوائف اللبنانية فهب المقاتلون إليها لا سيما أبناء الهرمل وبعلبك من آل دندش وناصر الدين وحمادة وأمهز والمقداد والخنسا وشمص وشاهين وغيرهم ممن وصلتهم نداءات الرئيس صبري حمادة، الذي صار يطلب إليهم تجييش الأهالي في البقاع ترقباً لتطورات الأحداث،(٣) رافضاً الانفصال عن حكومة بشامون، ومتريثاً في الانتقال إلى الهرمل.(٤) وإلى جانب هؤلاء جميعاً «يزيد المحاربون المسيحيون في الحرس الوطني على خمسة وعشرين بالماية من مجموع القوات».(٥)

وفي بشامون مارس الأمير مجيد أرسلان بصفته وزيراً للدفاع أولى مهامه الدفاعية على مجموعات من المتطوعين المجاهدين، فكان القائد العام لقوات الحرس الوطني يعاونه في القيادة العامة نعيم مغبغب

---

(١) مقابلة شخصية مع الشيخ علي ناصيف مصلح مواليد ١٩٣٠ كفرمتى قضاء عاليه في ٢٢/٥/٢٠٠٣.

(٢) لونغريغ، سوريا و لبنان، ص: ٤١١.

(٣) رياض غنام، مجلس النواب في ذاكرة الاستقلال اللبناني، هامش ص: ٢٦٤ و٢٧٢.

(٤) الأسبوع العربي، ٢٦ تشرين الثاني ١٩٦٧.

(٥) منير تقي الدين، ولادة استقلال، ص: ١١٤.

والرقيب أديب البعيني ومنير تقي الدين وأشرف الأمير مجيد شخصياً على تدريب المتطوعين وحفر الخنادق وتوزيع الكمائن على خطوط الدفاع؛ يساعده القادة الثلاثة، وبعض ضباط القطع اللبنانية وفاءً لما أقسموا عليه بشرفهم في السادس والعشرين من تموز١٩٤١، أنهم لن يقبلوا بالخدمة إلاّ في سبيل لبنان وتحت رايته على أن لا يكون لهم علاقة إلاّ مع حكومته الوطنية.(١) ومنذ ١٩٤١ لم يحظ هؤلاء بشرف الخدمة في سبيل وطنهم لبنان إلاّ مع حكومة رياض الصلح الاستقلالية من خلال الالتحاق سراً بحكومة بشامون ووضع أنفسهم بتصرف وزير الدفاع الوطني ومن بين هؤلاء العقيد قيصر زهران يمّين قائد فوج القناصة الثاني الذي رصدت الاستخبارات الفرنسية تحركاته وعلاقاته أثناء أحداث تشرين الثاني مع قوات الأمير مجيد أرسلان في بشامون حيث شوهد مراراً عدة في لباس مدني وفي بزته العسكرية، ذلك الضابط الذي كان من الذين التحقوا ١٩٤١ مع غيره من الضباط اللبنانيين في فلسطين، بالقوات الحليفة المهاجمة، وبوحدة العقيد كولّيه التي غادرت سراً إلى فلسطين للانضمام إلى قوات فرنسة الحرة. ويقول تقرير الاستخبارات الفرنسية «أن تصرفات هذا الضابط الكبير هي مشبوهة منذ أشهر طويلة والمعلومات المستقاة حوله تظهر أنه يقوم بدعاية معادية لفرنسا، ومن أبرز تصرفاته المشبوهة العلاقة التي أقامها مع الأمير مجيد أرسلان في بشامون خلال شهر تشرين الثاني ١٩٤٣ حيث شوهد مرات عدة بالبزة المدنية وحتى باللباس العسكري. لقد أظهر زهران دوماً اتجاهاً واضحاً للاستقلال التام عن سلطة القيادة والقوانين»(٢) كذلك فعل المقدم جميل لحود قائد فوج القناصة الأول «مستنداً إلى شقيقه النائب (إميل) لحود، لم يتوقف عن إظهار تأييده

---

(١) بيار زيادة، الاستقلال تاريخ لبنان الدبلوماسي، وثيقة رقم ٥، ص: ١٧٦-١٧٧.

(٢) العميد الركن سامي ريحانا، وثائق فرنسية «سري للغاية» تكشف دور الجيش اللبناني في الاستقلال، مجلة الجيش، عدد ١٠٤ كانون الأول ١٩٩٣، ص:١١٨.



- ٤ -

الأمير مجيد أرسلان ونعيم مغبغب وقادة الحرس الوطني

الكلي للحكومة الحالية (حكومة بشامون) التي يقوم لمصلحتها ودون هوادة بدعاية ناشطة حتى في أوساط القِوى التي يقودها».[١] حرص بعض الضباط اللبنانيين على سرية عملهم في تدريب المقاتلين، ووضع الخطط العسكرية للدفاع عن حكومة بشامون وحاولوا وضع خطة عسكرية تقضي بمداهمة قلعة راشيا لإنقاذ المعتقلين فلم تذكرهم المصادر التاريخية المعاصرة للمعركة الاستقلالية إلى أن تم الإفراج عن محفوظات أرشيف وزارة الدفاع الفرنسي.

تدفق المقاتلون إلى بشامون لكنهم كانوا يفتقرون إلى السلاح حتى الخفيف منه. واقتصر على المِدى والخناجر والسيوف والفؤوس والقنابل اليدوية والبنادق الحربية الفرنسية والإنكليزية والألمانية، بالإضافة إلى متراليوزين قدمهما إميل مرشد البستاني للأمير مجيد مع بعض الأسلحة الفردية. وكان أكثر الجبليين عزلاً من السلاح.[٢] وكان صبري حمادة وهو في طريقه إلى بشامون قد اتصل ببعض رجاله لتأمين السلاح عن طريق الشراء أو بواسطة رجال العشائر الذين كانوا يبعثون بالأسلحة والذخائر من الهرمل إلى بشامون على مرأى من الإنكليز[٣] الذين كانوا يقدمون بعض الذخائر كالخرطوش للمقاتلين. وبهذه الأسلحة الخفيفة والبدائية قررت حكومة بشامون الدفاع عن نفسها ويقول الأمير مجيد أرسلان «إن الفرنسيين ما كانوا ليستسهلوا مهاجمتنا فقد كانت تلزمهم قوة لا تقل عن عشرين ألفاً يساندها الطيران».[٤] ومع ذلك كان على حكومة بشامون أن تأخذ موقف الدفاع لا الهجوم بحسب نصيحة «الجنرال سبيرس». لذلك كان الأمير مجيد يستقبل الوفود المقاتلة ويجالس شيوخها ورؤساءها شارحاً لهم أن جيش

---

(١) العميد الركن سامي ريحانا، وثائق فرنسية، المرجع نفسه والصفحة نفسها.

(٢) منير تقي الدين، ولادة استقلال، هامش ص: ١٠٦.

(٣) رياض غنام، مجلس النواب في ذاكرة الاستقلال اللبناني، هامش ص: ٢٦٤.

(٤) الياس عبود، أوراق مضيئة للأمير الفارس الأمير مجيد أرسلان، ص: ١١٨.

الحرس الوطني هو جيش دفاع عن الاستقلال لا جيش اعتداء وهجوم، «ويكرر عبارات الحظر على رجاله، من مهاجمة الفرنسيين، لمعرفته بالمحاربين الذين تحت تصرفه. فقد كانوا متعطشين إلى القتال، وكانت صدورهم تغلي بالحماسة والثورة».(١) أما التموين وقد حمل قسماً منه المقاتلون عند انطلاقهم من قراهم، فلم يكن ليشكل مشكلة لحكومة بشامون. فالقرى كانت ترسل باستمرار شحنات من الأطعمة والأغطية تفوق حاجة الحرس الوطني وأركان الحكومة. وكلّف الأمير مجيد بوصفه وزيراً للتموين بالوكالة الشيخ أبو حسيب أمين فخر الدين من عين عنوب بالإشراف على استلام وتوزيع الإعاشة «فكانت السيارات تفرغ قسماً من حمولتها في عين عنوب، ثم تتابع سيرها إلى بشامون، فتفرغ فيها الباقي وتعود على أعقابها».(٢) وتحوَّل منزل شاهين قائد بيه إلى مطبخ لإطعام المقاتلين.

أعمال حكومة بشامون

استلم الكولونيل فوزي طرابلسي مهامه كقائد عام لقوى الأمن الداخلي، وبناء على اقتراحه، عينت حكومة بشامون الليوتنان كولونيل فيلمون خوري قائداً لموقع بيروت ومن مهامه مساندة الإضراب العام في المدينة ودعم المتظاهرين.

وكانت الإدارات الرسمية تتلقى، تحت وطأة القوة العسكرية الفرنسية، مراسيم وبلاغات حكومة إميل إده. فما كان على حكومة بشامون إلاّ إبلاغ هذه الدوائر بطلان شرعية حكومة إده والطلب إلى عموم مأموريها وموظفيها «أن يمتنعوا عن تأدية أعمالهم ومأموريتهم تحت ظل حكومة غير شرعية وأن لا يطيعوا لها أمراً ولا يعترفوا بها وأن يكفوا عن العمل إلى أن تتولى الحكومة الشرعية السلطة

---

(١) منير تقي الدين، ولادة استقلال، ص: ١١٤.

(٢) منير تقي الدين، ولادة استقلال، ص: ١١٦.

الفعلية». [١] ووقع هذا البلاغ الأمير مجيد وحبيب أبو شهلا. وأبلغ أبو شهلا، بصفته رئيس مجلس الوزراء وزير المالية والقائم مقام رئيس الجمهورية، أمين صندوق الخزانة اللبنانية قراراً يمنعه «من دفع أي مبلغ كان من أموال الخزانة، إلاّ بالاستناد إلى أمر تصدره الحكومة الشرعية». [٢] كذلك أبلغ أبو شهلا المدير العام لمصرف سوريا ولبنان قراراً بمنع «دفع أي مبلغ كان من أموال الخزانة اللبنانية إلى الحكومة المزعومة التي نواتها السيد إميل إده». [٣] وإزاء إقفال الإدارات الرسمية والتزام أمين صندوق الخزانة والمدير العام للمصرف بقراري حكومة بشامون لم يستطع الرئيس إميل إده التصرف بأموال الدولة وتسيير أعمالها. وأصدرت هذه الحكومة أيضاً مرسوماً بإلغاء طوابع البريد اللبنانية التي تحمل صورة إميل إده والمعمول بها منذ سنة ١٩٣٧. أقدمت حكومة بشامون على إقالة محافظ بيروت شفيق الحلبي لقبوله بالاشتراك في حكومة إده وعدم تقيده بتعليمات الأمير مجيد أرسلان؛ وبُلغ المحافظ الحلبي قرار إقالته بطريقة عاجلة وغريبة وغير مباشرة خوف القبض على حامله وهو زهير عسيران الذي دخل بناية بلدية بيروت ليلاً ووضع قرار العزل على طاولة المحافظ داخل مكتبه وقفل راجعاً إلى بشامون حاملاً معه بضع أوراق رسمية خاصة بديوان المحافظ. [٤] وخشية فقدان المواد الغذائية أو التلاعب بأسعارها أصدرت حكومة بشامون إلى مدير التموين كتاباً ترغب إليه أن يبادر إلى «توزيع الإعاشة على الأهلين عن شهر تشرين الثاني (نوفمبر) الجاري، وذلك في أقرب وقت، وأن تجري أعمال التوزيع بمنتهى الدقة والسرعة». [٥]

(١) منير تقي الدين، ولادة استقلال، هامش ص: ٢٣٦.

(٢) منير تقي الدين، ولادة استقلال، وثيقة ص: ٢٣٩.

(٣) منير تقي الدين، ولادة استقلال، وثيقة ص: ٢٤٠.

(٤) خليل تقي الدين، مذكرات سفير، الراصد، عدد ١ آب ١٩٦٨.

(٥) منير تقي الدين، ولادة استقلال، وثيقة ص: ١٢٤.

كانت حكومة بشامون تتلقى من العاصمة، وعبر بعض شباب حزبي الكتائب والنجادة، المعلومات عن تطور الأوضاع الأمنية في بيروت، والبرقيات الواردة من مختلف الهيئات السياسية والاجتماعية في الداخل والخارج؛ التي ترفع من معنويات المقاتلين وتزيد من صمود الزعماء الثلاثة. ومما حمله هؤلاء الشبان نص خطبة مصطفى النحاس باشا بمناسبة عيد الجهاد الوطني في مصر وبرقية الملك فاروق إلى الرئيس الخوري تأكيداً لموقف مصر الداعم للبنان في معركته الاستقلالية. وتلّقت الحكومة رسائل المديرين الرافضين الاشتراك في حكومة إده لأنه يتنافى مع المهام الإدارية الصرفة الموكولة إليهم، تأكيداً لولائهم التام للحكومة الشرعية على أثر إذاعة تشكيل حكومة إده عبر راديو الشرق.(١)

مهمات الحرس الوطني

حرص الأمير مجيد أرسلان على أن يجعل من بشامون مقراً للحكومة الشرعية لمميزاتها الآنفة الذكر. ولابتعادها عن الطرقات العامة، ولا تنفذ الطريق الواصلة إليها فلا يدخلها إلاّ قاصدها. وبهذا الانغلاق الجغرافي للبلدة تتجنب الحكومة حدوث أي احتكاك أو استفزاز بين عناصر الحرس الوطني وبين الجنود الفرنسيين. إن موقف حكومة بشامون هو موقف الصمود والتصدي والدفاع ضد أي عدوان فرنسي محتمل ولهذا الموقف بعد استراتيجي على صعيد استمرار وتصاعد الإضراب العام في بيروت وكافة المدن والمناطق اللبنانية وإحباط محاولات إميل إده وحكومته في الضغط على مؤيديه ومناصريه وغيرهم للعودة إلى أعمالهم اليومية المعتادة، وعلى مستوى المفاوضات الجارية بين الفرنسيين والبريطانيين بدءاً من تشرشل وديغول وانتهاءً بكاترو وسبيرز. هذا بالإضافة إلى ما تؤمنه حكومة بشامون من ارتفاع في معنويات معتقلي راشيا وتشبثهم ببنود البيان الوزاري

---

(١) منير تقي الدين، ولادة استقلال، وثيقة ص: ٢٣٦ و٢٣٧.

ووحدتهم الحكومية. وعلى هذا فإن مهمة الحرس الوطني في بشامون هي مهمة دفاعية لا هجومية، وكأنها حرب أعصاب لم يتعود عليها المقاتلون الشعبيون الذين ملّوا الانتظار وسئموا توجيهات وزير الدفاع بالخلود إلى السكينة فلجأوا إلى الهتاف والحداء علّهم يبدلّون من رأي الأمير فيأمرهم بالهجوم لا على مراكز الفرنسيين في سوق الغرب فحسب بل وفي بيروت أيضاً. وكان الأمير ورفيقاه في بشامون تحت تأثير الجنرال سبيرز، كسباً للرأي العام البريطاني والدولي والعربي. وكان سبيرز نفسه واقعاً تحت تأثيرات كل من تشرشل وأنطوني ايدن ذي الميول الفرنسية وكايزي ومكميلان واتهامات هللو وكاترو وديغول.

حكومة بشامون ومحاولة الانتقال إلى بيت الدين

وجدت حكومة بشامون نفسها بين حجري الرحى فهي مضطرة لمسايرة نصائح الجنرال سبيرز الداعي إلى التهدئة والاكتفاء بالدفاع في حال هوجمت بشامون؛ وإلا خسرت دعمه الدبلوماسي وأثره السياسي في إثارة الحكومات العربية والحليفة وضغطه العسكري بعد ما طلب منه المطران أغناطيوس مبارك باسم المسيحيين التدخل العسكري المباشر ضد الفرنسيين؛ وتأثيره القوي على مسألة التموين ومصفاة طرابلس في لبنان وعلى ميزانية البلدين سوريا ولبنان بحجة العقد المالي الموقع بين بريطانيا وفرنسا الحرة. كما أنها مضطرة أيضاً لمسايرة القوى الشعبية الثائرة ومواكبة اندفاعها العفوي في بشامون وبيروت وكل لبنان، وقيادتها لانتزاع الاستقلال لا لاستجدائه، وإلا خسرت أيضاً مصداقية زعمائها مع قواعدهم الطائفية والمناطقية ونعتوا بالتواطؤ والجبن. هذا وقد أضيف إلى ضغط المقاتلين من المواطنين التحاق بعض الضباط والجنود العسكريين اللبنانيين الذين طالبوا وزير الدفاع الأمير مجيد بالانتقال إلى بيت الدين للابتعاد عن مراكز القرار البريطاني في شملان وبيروت فتتجنب حكومة بشامون اتهام الفئات اللبنانية الموالية لفرنسا بتبعيتها المطلقة للجنرال سبيرز وبإحلالها النفوذ

البريطاني محل النفوذ الفرنسي في لبنان المستقل؛ ويتسنى لباقي الضباط والجنود الانضمام إليها.

اجتمعت الحكومة في ١٤ تشرين الثاني بحضور مستشاريّها العسكري والسياسي وبحثت على مدى خمس ساعات متواصلة، مشروع انتقالها إلى بيت الدين معلّلة الأسباب الداعية إلى هذا الانتقال وهي:

- البعد التاريخي الوطني لهذه العاصمة الجبلية منذ عهد الأمير بشير الشهابي الثاني وطول عهد متصرفية جبل لبنان. و«سمعتها أقوى من سمعة بشامون واوقع في النفوس»[١] لما تبعثه في نفوس اللبنانيين من ذكريات الاستقلال الذاتي وامتيازاته.

- الموقع الجغرافي الوسطي لبيت الدين الواقعة بين مدينتين تاريخيتين؛ بني على نضالهما مجد لبنان في العهدين المعني والشهابي. فبانتقال الحكومة إلى بيت الدين «يحميها من جهة أبناء دير القمر الأشداء، ومن جهة أبناء بعقلين، ويحنو عليها المسيحيون والدروز سواء بسواء، فتكون الحكومة الشرعية قد وثقت عرى الألفة والإتحاد بين اللبنانيين»[٢].

- قرب بيت الدين من البقاع، وسهولة الاتصال بها بعيداً عن أماكن التمركز العسكري الفرنسي في سوق الغرب. واستيعابها لأكبر عدد ممكن من المعتصمين والمدافعين عن الحكومة. لذلك طلب صبري حمادة من الأمير مجيد وحبيب أبو شهلا إمهاله مدة ثلاثة أيام ريثما يتوجه إلى الهرمل ويوافيها إلى بيت الدين «على رأس قوة لا يستهان بها من الفتيان المسلّحين»[٣].

---

(١) جبران جريج، حقائق عن الاستقلال، ص: ٩٥.
(٢) منير تقي الدين، ولادة استقلال، ص: ١٢٦.
(٣) منير تقي الدين، ولادة استقلال، ص: ١٢٦.

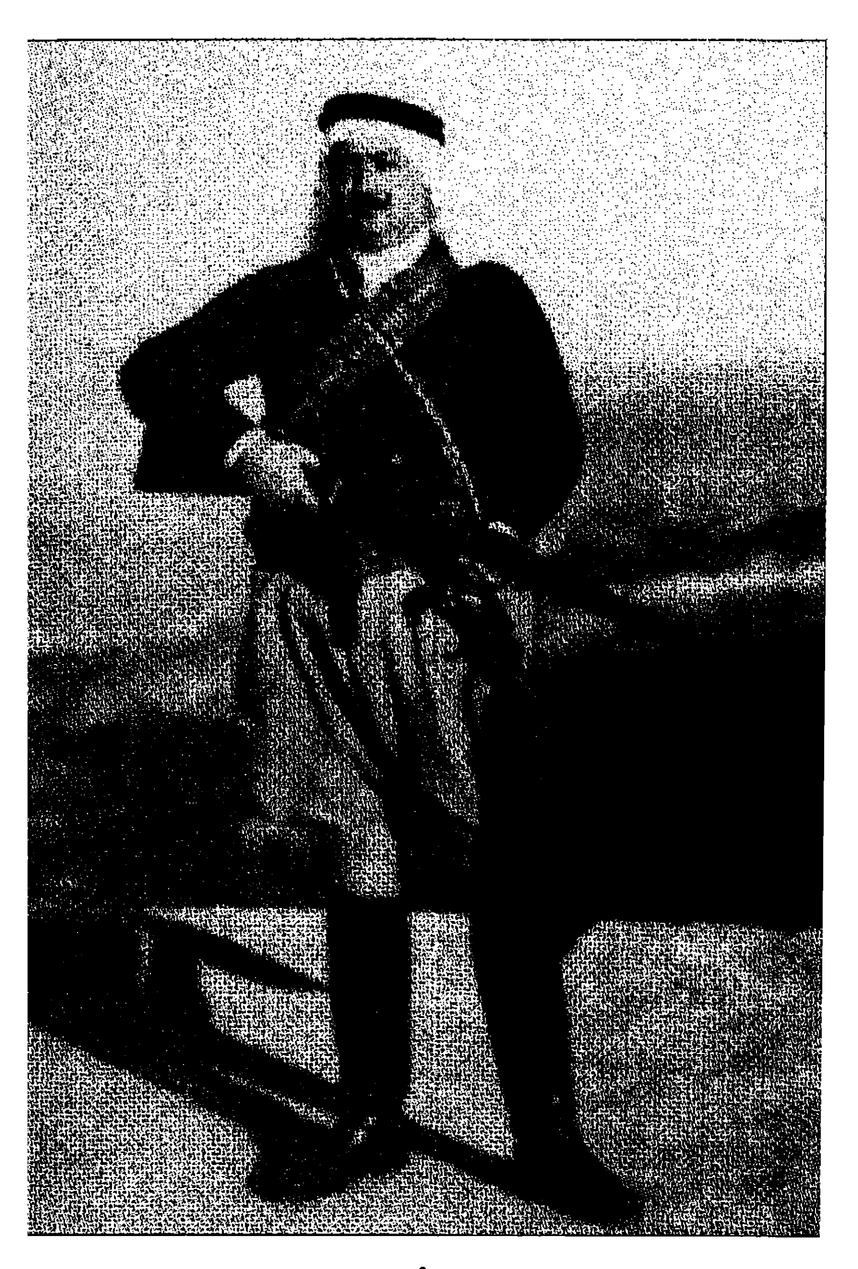
- أهمية وجود بيت الدين في قلب الشوف الذي هو قلب لبنان فمجرد انتقال حكومة بشامون إليها «ثار الشوف كله وثار لبنان»[١] على حد تعبير الأمير مجيد أرسلان.
- وقبل أن تنتقل الحكومة إلى مناقشة الشق العسكري لعملية الانتقال، أوفدت مستشارها السياسي خليل تقي الدين إلى المفوضية البريطانية في بيروت حاملاً مقررات الحكومة، عاملاً على إقناع الجنرال سبيرز بمبررات الانتقال وللوقوف على رأيه دون تبيان الغاية الحقيقية وهي القيام بالزحف الشعبي الجماهيري الكبير من بيت الدين إلى بيروت لاحتلال مبنى مجلس النواب وسراي الحكومة وطرد حكومة إميل إده منها؛ حيث لا تقوى القوات الفرنسية المتواجدة والقليلة العدد على التصدّي لهذا الزحف الهائل.

قرّرت حكومة بشامون دعوة موظفي دوائر الدولة وعناصر قوى الأمن الداخلي والشرطة للالتحاق بمراكز السلطة في بيت الدين واستدعاء مؤيدي زعماء الحركة الاستقلالية من كافة المناطق اللبنانية خصوصاً من منطقة وادي التيم، حاصبيا وراشيا وجوارها حيث يحظى الأمير مجيد بأكثرية شعبية ساحقة.

لم تكن الخطة العسكرية للانتقال إلى بيت الدين بالغة الصعوبة فأهالي القرى الممتدة من بشامون إليها مروراً بقرى الشحّار الغربي والمناصف متحمسون للاستقلال ويشكلون الحماية اللازمة لحكومة بشامون في مسيرها، كما إنهم مستعدون للانضمام إلى قافلة الثوار أسوة بأنسبائهم الذين سبقوهم إلى بشامون. وعناصر الدرك والشرطة، ضباطاً وأفراداً، المنتشرون في مخافر بيت الدين والقرى المجاورة، أعلنوا ولاءهم للحكومة الشرعية. والتواجد الفرنسي العسكري في الشوف ضعيف جداً. أما وسائل النقل من شاحنات وسيارات فمتوفرة في قريتي بشامون وعين عنوب لاشتغال معظم شبانهما بشحن البضائع ونقل الركاب.

---

(١) منير تقي الدين، ولادة استقلال، ص: ١٢٥.



ـ ٥ ـ
الأمير مجيد إبان ثورة الاستقلال

عزمت الحكومة أخيراً على حسم أمرها وتنفيذ فكرتها في منتصف ليل ١٤ ـ ١٥ تشرين الثاني أي بعد أقل من ست ساعات على انفضاض الاجتماع. وانصرف قادة الحرس الوطني إلى إعداد الفرق وتهيئة الشاحنات والسيارات وتوظيب المواد التموينية ونفذ الرسل يستطلعون الطريق ويؤلبون الأهالي؛ على أن يزحف المقاتلون أمام الحكومة فيحتلون بيت الدين عند الفجر، «فلا تشرق شمس الإثنين حتى تكون الحكومة في سراي الأمير بشير».(١)

هذه الفكرة التي طلع بها أركان حكومة بشامون لم تنطلق من حيز القوة إلى حيز الفعل لأسباب حالت دون تنفيذها وهي:

- اقتراب موعد وصول كايزي من القاهرة، بعد رجوعه إليها عائداً من لبنان لمقابلة كاترو والاجتماع به وإبلاغه المقترحات البريطانية. وهذا ما أكده بعض النواب الذين زاروا بشامون مساء ١٤ تشرين الثاني.
- اقتناع النواب الزوار ومعظم الفعاليات والشخصيات السياسية بوجوب بقاء حكومة بشامون في مكان واحد مما يعطيها صفة الصمود والتصدي. وعندما طرح أركان الحكومة على النواب التوجه إلى بعبدا واحتلال السراي فيها، رفض هؤلاء «لئلا يفسّر الموقف أنه هرب من المعركة التي بدأت ملامحها تنجلي في تضييق الجيش الفرنسي الحر الخناق على المنطقة كلها من أعالي سوق الغرب إلى ساحل الشويفات وخلدة».(٢)
- عودة الشيخ خليل تقي الدين مبعوث حكومة بشامون إلى سبيرز حاملاً نصيحته إلى أركان الحكومة «لا تتحركوا من مكانكم وثقوا أن القضية ستحل، على ما ترغبون، في غضون أيام».(٣)
- وصول شابَّين من أبناء بلدة عين عنوب كانا يراقبان الوضع العسكري

---

(١) منير تقي الدين، ولادة استقلال، ص: ١٢٧.

(٢) جبران جريج، حقائق عن الاستقلال، ص: ٩٥.

(٣) خليل تقي الدين، مذكرات سفير، الراصد، عدد ٢٢ آب ١٩٦٨.



- ٦ -

الأمير مجيد وفؤاد بشامون

في سوق الغرب، هما توفيق رافع حمدان وأخوه عادل، وشاهدا تحركات الفرنسيين وأوصلا الخبر إلى الحرس الكامن عند سنديانة عين عنوب على مقربة من مدخل بشامون. وبعث هؤلاء بالخبر إلى قائد الحرس الوطني أديب البعيني.(١)

- تشبث المقاتلين لدى سريان الخبر بينهم بالبقاء في بشامون، بل «توسلوا إلى القيادة أن تأذن لهم بأن يهاجموا هم سوق الغرب، قبل أن يهاجمهم الفرنسيون.(٢)

الاستعداد للقتال

غيرت الحكومة رأيها بالانتقال، وبذلت جهدها باتخاذ الاحتياطات العسكرية اللازمة وما يستتبعها من تأمين عمليات الإسعاف والتموين والذخائر «وما أجمل بشامون في تلك الآونة... أولئك المتطوعون المجاهدون يحملون البنادق... متأهبين لرد أي غارة تغيرها جيوش المستعمرين. وذلك الفارس المغوار يثير فيهم حماسة، فيجيبونه لعينيك أيها الأمير»(٣) وفي تلك اللحظات الحاسمة كان الأمير مجيد أرسلان «صورة لبنانية مدهشة فريدة في بابها. يجب أن تكون- كما يقول الجنرال سبيرز- صورة طبق الأصل عن الدروز الأولين الذين استوطنوا لبنان، واستطاعوا... السيطرة على هذه الجبال، التي كانت دوماً عاصية»(٤) وانهمك جميع المسؤولين الرئيس حبيب أبو شهلا والرئيس صبري حمادة والأمير مجيد أرسلان وقادة الحرس نعيم مغبغب وأديب البعيني ومنير تقي الدين بتفقد خطوط القتال والتنبيه على المقاتلين بالتروي والصبر وعدم التحرش بالعدو في حال مروره وصده

---

(١) مقابلة شخصية مع توفيق رافع حمدان، مواليد ١٩٢٧ عين عنوب، تاريخ المقابلة ٢٠٠٤/٤/١١.

(٢)منير تقي الدين، ولادة استقلال، ص: ١٢٨.

(٣) جورج حنا، من الاحتلال إلى الاستقلال، ص: ٢١١.

(٤) اسكندر رياشي، قبل وبعد، ص: ٨٥.

في حال الهجوم، وكان أسعد هؤلاء جميعاً من دون أدنى ريب الأمير مجيد أرسلان «فقد كان يعيش أيامه الحلوة، غائصاً في ثياب الحرب، وفي مختلف أنواع الأسلحة».[١]

مضى ليل ١٤- ١٥ تشرين الثاني ولم تتحرك القوات الفرنسية باتجاه بشامون. فلما كانت الساعة الثالثة والنصف، من أصيل يوم الإثنين الخامس عشر من شهر تشرين الثاني (نوفمبر) سنة ١٩٤٣، وصل من سوق الغرب فتى يعدو وقد قطع بضعة كيلومترات ركضاً. فارتمى على أرض السراي لاهثاً خائر القوى، وقال أن حملة فرنسية كبيرة تزحف في تلك الدقيقة على بشامون»[٢] وكان هذا الفتى الوطني الغيور الشجاع» ناصيف عطية من سوق الغرب، وكان يحب الأمير مجيد أرسلان، فركض يخبره بما رأى[٣] وكان مما رآه توجه مصفحتين فرنسيتين تتجهان نحو شملان أما باقي القوة الفرنسية وتتألف من دراجات بخارية ركزت عليها الرشاشات، وسيارات مصفحة وناقلات جند فكانت تتجه على طريق عيتات باتجاه عين عنوب.

انتقال الرئيسين حمادة وأبو شهلا إلى سرحمول

ولسرحمول ميزتان، الأولى وقد تنبّه لها الأمير مجيد أرسلان لتكون خط الدفاع الرئيسي لحماية زميليه حمادة وأبو شهلا، فلأنها قرية مغلقة منقطعة عن خطوط المواصلات المعبَّدة ويتجشم العابر إليها صعوبة التنقل ومشقة المسير في مسالكها الضيّقة الوعرة، المكتظة بالأشجار، أما أهلها فقد قهروا وعورتها واعتادوا خشونتها فتميّزوا بأساً وصلابة. أما الميزة الثانية وقد تنبّه لها المستشار العسكري للحكومة الكولونيل فوزي طرابلسي فلأنها «قرية تسودها الروح القومية

---

(١) خليل تقي الدين، مذكرات سفير، الراصد، عدد ١ آب ١٩٦٨.

(٢) منير تقي الدين، ولادة استقلال، ص: ١٢٨-١٢٩.

(٣) مقابلة شخصية مع علي ناصيف مصلح، مواليد ١٩٣٠ من قرية كفرمتى. نزل إلى بشامون مع والده وعدد من الشبّان والرجال.

الاجتماعية، حصينة بطبيعتها. لا بد أن يكون القائد فوزي طرابلسي قد تنبّه لذلك. على كل حال ليس أمام الحكومة سوى هذا المجال»[١] سواء بإشارة من طرابلسي أم «بناءً على اقتراح أرسلان»؛[٢] للحفاظ على سلامة ممثل السلطة التنفيذية رئيس الحكومة القائم مقام رئيس الجمهورية، وعلى سلامة رئيس المجلس النيابي الممثل للهيئة التشريعية المساندة للحكومة. هذا بالإضافة إلى كونهما ضيفين عزيزين كريمين على أهالي منطقة الغرب ومن العار عليهم أن يُعتقلا أو يصابا بأذى في عقر دارهم.

وصدف أن التقى أبو شهلا وحمادة ومعهما الكولونيل فوزي طرابلسي وخمسة من أفراد الحرس المسلحين المرافقين لهما في الطريق إلى سرحمول بعض الأهالي الذين تهيبوا الموقف وخشوا سوء العاقبة فاتهموهما بالهروب من المعركة بعد أن ورطا البلدة بشيوخها ونسائها وأطفالها في معركة غير متكافئة. وعندها انتزع الرئيس صبري حمادة بندقية أحد أفراد الحرس وهو يقول: «لن يقال يوماً أن ابن حمادة هرب من الشر»[٣] وانطلق في طريق الجبهة لينضم إلى المقاتلين دفاعاً عن بشامون وأهاليها. صعق المقاتلون المحيطون «بالسراي» من موقف الرئيس صبري حمادة فازدادوا تحمساً للقتال، دفاعاً عن الأرض والعرض وتعلقوا به قائلين: «إننا لن ندعك تقاتل. ففي ذلك إهانة لنا. إنك لن تقاتل، وأنت رئيس من رؤساء البلاد»[٤] وأقنعوه بالعدول عن رأيه فرجع على مضض وسار إلى جانب أبي شهلا باتجاه سرحمول سيراً على الأقدام. وفي سرحمول، وبعد استراحة قصيرة من عناء الطريق وقيام الأهلين بواجبات الضيافة القروية أمضى الجميع سهرة حاول فيها

---

(١) جبران جريج، حقائق عن الاستقلال، ص: ٩١.
(٢) منير تقي الدين، ولادة استقلال، ص: ١٢٩.
(٣) منير تقي الدين، ولادة استقلال، ص: ١٢٩.
(٤) منير تقي الدين، ولادة استقلال، ص: ١٢٩.

حبيب أبو شهلا، على عادته، الترويح عن صبري حمادة وفوزي طرابلسي بسرد النكات و«كان له من الظرف ما يجعل لمزاحه نكهة خاصة يستسيغها حتى من يطال منه مقتلاً»[١] وباتوا ليلتهم هذه في القرية «فنام حبيب أبو شهلا في منزل يوسف أحمد نور الدين، ونام الرئيس صبري حمادة في منزل أسعد حمد نور الدين، ونام الكولونيل فوزي طرابلسي في منزل عجاج رشيد نور الدين»[٢] أما الأمير مجيد أرسلان، بصفته القائد العام للحرس الوطني، فلم يغادر أرض المعركة بل إتخذ من «قلعة رويسة عبد الملك» خطاً دفاعياً عن سرحمول ونزلائها[٣] بعد أن أصدر أوامره إلى قادة الحرس لينقلوها إلى المقاتلين الكامنين على جبهة عين عنوب وبشامون. وقلعة رويسة عبد الملك هي هضبة صخرية عالية اختارها الأمير مجيد «ليشرف منها على مواقع القتال، وفي يده منظاره، فيرى ويشاهد كل شيء، ومعه بضعة عشر شابا».[٤] وكان لبقاء الأمير مجيد في بشامون الدور البارز في إقناع المحاربين بالتزام جانب التعقل والعمل بتعليمات القائد الأعلى العسكرية والسياسية بعدم المبادرة بإطلاق النار، والحذر من الخدعة العسكرية، والرد بعنف في حال الهجوم الفرنسي وعدم تعقب القوات الفرنسية في حال انسحابها؛ بعدما لقي القواد عناء كبيراً في إقناع المقاتلين بأن مهمتهم دفاعية لا هجومية.

على أرض المعركة

وصلت القوات الفرنسية وفتحت نيران مصفحاتها باتجاه مدخل بشامون وعلى بساتين الزيتون فانهمر رصاص المدافعين من البلدة على

---

(١) أحمد زين الدين، صفحات من حياة الرئيس صبري حمادة، ص:١٥١.

(٢) مقابلة شخصية مع الأستاذ جميل نور الدين مواليد ١٩٢٤، سرحمول تاريخ المقابلة ٦/٤/٢٠٠٣.

(٣) مقابلة شخصية مع سامي أمين فخر الدين مواليد ١٩٤٢، عين عنوب من مرويات والده آنذاك تاريخ المقابلة ١١/٤/٢٠٠٤.

(٤) منير تقي الدين، ولادة استقلال، ص: ١٢٩-١٣٠.

الشاحنات الفرنسية قبل أن يتمكن الجنود من الترجل. وأظهر القائد أديب البعيني مهارة فائقة وسرعة في الحركة بإطلاقه النيران من سلاحه الرشاش (المتراليوز) من أماكن متعددة ومختلفة إيهاماً للفرنسيين بضخامة القوة المدافعة عدةً وعددا. سحبت القوة المهاجمة بعد أن أوقع المقاتلون فيها ثلاثة قتلى وأربعة جرحى. وأعاد الفرنسيون الكرَّة فهاجموا، بعد مضي ساعة على الهجوم الأول، القوات المحاصرة ثم تراجعوا ولم يسجل وقوع إصابات لدى الفريقين. أدرك الأمير مجيد وقواد الحرس الوطني خطورة الوضع العسكري وتصميم الفرنسيين على اقتحام بشامون واعتقال أركان الحكومة بعد القضاء على القوة المدافعة. تفقد الأمير مجيد الجبهة وأصدر أوامره بمضاعفة الحواجز البشرية والمعوقات الصخرية وتشديد الحراسة على المدخل الرئيسي للبلدة (البوغاز). وصحّت التوقعات، إذ قدمت في الساعة السابعة من صباح يوم الثلاثاء في ١٦ تشرين الثاني، عشر مصفحات مجهزة بالمدافع، وحاولت اقتحام بشامون لكنها اصطدمت بالعوائق الصخرية. حاول جنديان فرنسيان رفع الحجارة تحميهما المصفحات بإطلاق نار كثيف على المقاتلين في كمائنهم فانبرى لهما أحد أفراد الحرس الوطني محمود حمد غنام وأرداهما قتيلين[١] واندفع سعيد فخر الدين من كمينه وقذف المصفحة بقنبلة يدوية و«عاجله ضابط فرنسي من الخلف برشق من رشاشه أصابه على طول ظهره وسقط»[٢] لينضم إلى قافلة شهداء الاستقلال من المتظاهرين في بيروت وصيدا وطرابلس. وكاد المقاتلون، وقد دبت الحماسة في صدورهم، أن يقطعوا طريق العودة على المصفحة ويأسروا من فيها لو لم يتلقوا الأمر بأن يدعوها تنسحب بعد أن توقفت عن إطلاق النار. وتوقع الأمير وقادة وأفراد الحرس

---

(١) مقابلة شخصية مع علي ناصيف مصلح مواليد ١٩٣٠ كفرمتى قضاء عاليه في ٢٢/٥/٢٠٠٣.

(٢) لجنة تكريم شهيد الاستقلال الوحيد سعيد فخرالدين، ص: ٨.

الوطني اكتفاء الفرنسيين بهذا القدر من الخسائر وقد بلغت أكثر من خمسة عشر جندياً بين قتيل وجريح[١] وبأنهم لن يهاجموا بشامون مرة أخرى. لكن الفرنسيين وقد أصيبوا بكبريائهم وكرامتهم العسكرية إثر وصول جثتي الجنديين القتيلين، جهزوا حملة جديدة ظهرت طلائعها في تمام الساعة العاشرة، في الوقت الذي شيّع فيه أهالي عين عنوب وثلة من الحرس الوطني شهيد الاستقلال سعيد فخر الدين في مأتم عاجل ومتواضع وفي جو ينفح بالعزة والبطولة. تهيب المقاتلون الموقف واستعدوا للصمود. لقد كان على سلطة الانتداب أن تعيد اعتبار الجيش الفرنسي فتثأر من المدافعين عن حكومة بشامون، على الصعيد العسكري؛ وأن تعتقل أبو شهلا وأرسلان وحمادة، فتجمد الثورة الملتهبة في النفوس وينتهي الإضراب العام وتتوقف التظاهرات، وتحبط مساعي الجنرال سبيرز، على الصعيد السياسي. تمركزت المصفحات الفرنسية عند مدخل عين عنوب بعيداً عن «البوغاز» وراحت تطلق نيران مدافعها على بلدة بشامون ترويعاً للنساء والشيوخ والأطفال وتهديماً للبيوت، وتصوّب رشاشاتها ونيران جنودها على مواقع الحرس لفك الطوق عند مدخل البلدة. وفوجئ الحرس الوطني بانسحاب هذه القوة سريعاً إلى سوق الغرب بعد أن رد عليها المقاتلون بالمثل وظنوا الأمر خدعة فاحتاطوا للأمر. غير أن هذا الهجوم كان خاتمة المعارك العسكرية بين القوات الفرنسية النظامية وأفراد الحرس الوطني غير النظامي. إذ كان من الصعوبة أن يقتحم الفرنسيون بلدة بشامون دون اللجوء إلى سلاح الطيران وهذا ما لا يستطيعونه بفعل تحذيرات البريطانيين لهم وقرارهم الحاسم في هذا الصدد. وبهذا تكون السلطات البريطانية الداعمة للحكومة الشرعية قد فوّتت على فرنسا مسألة الحسم العسكري.[٢] ويقول الأمير مجيد أرسلان مستغرباً انكفاء

---

(١) منير تقي الدين، ولادة استقلال، ص: ١٣٢.

(٢) اللايدي سبيرس قصة الاستقلال الصفحات، ٧٧-٧٩.

الفرنسيين وعدم محاولتهم تكرار الهجوم على بشامون «لعلّهم شاؤوا أن يجربونا، وعندما لاحظوا التصميم على المقاومة من جانبنا أوقفوا التجارب».[١] وذلك خوفاً من أن تتكرّر تجربة ١٩٢٥ إذا ما اشتعلت الثورة، في جبل لبنان ووادي التيم ووصلت نيرانها إلى جبل الدروز في سورية.

هدأت الجبهة فأصدر وزير الدفاع والقائد العام الأمير مجيد أرسلان في اليوم التالي البلاغ الحربي رقم ١ تاريخ ١٧ تشرين الثاني ١٩٤٣ وجاء فيه:[٢]

هاجمت قوات إفرنسية مسلحة مركز الحكومة الشرعية في بشامون مساء الإثنين في ١٥ تشرين الثاني ١٩٤٣ فردتها وحدات الحرس الوطني دون خسائر في النفوس. وفي صباح اليوم الثاني شنت القوات المصفحة الإفرنسية هجوماً عنيفاً على المركز المذكور فردت على أعقابها أربع مرات متوالية حتى الساعة الثالثة بعد الظهر وسقط بعض القتلى والجرحى من الجنود السنغاليين وفقدنا شهيداً واحداً يدعى سعيد فخر الدين من عين عنوب.

١٩٤٣/١١/١٧

وزير الدفاع الوطني
والقائد العام لقوات الحرس الوطني
مجيد أرسلان

أرسلت حكومة بشامون نسخاً عديدة من البلاغ رقم ١ إلى مراكز الإعلام الوطني والعربي والأجنبي وإلى المفوضيات العربية والأجنبية فرددته عشرات الصحف والإذاعات في مختلف اللغات. وكان على الأمير مجيد أرسلان أن يطمْئن الرئيسين أبو شهلا وحمادة فبعث

(١) الياس عبود، أوراق مضيئة للأمير الفارس الأمير مجيد أرسلان، ص: ١١٨.
(٢) منير تقي الدين، ولادة استقلال، ص: ٢٤١.

يعلمهما بواسطة واحد من رفاق الشهيد سعيد فخر الدين «وفي سرحمول، تلقت الحكومة أنباء الهجوم على بشامون. تلقتها من فم شفيق نور الدين الذي ختم روايته بقوله: هكذا يُكتب الاستقلال بالدم لا بالحبر»،[١] وأبلغهما طلب الأمير بالمكوث في سرحمول ليلة أخرى تخوفاً من أي هجوم فرنسي آخر. ومضى ليل ١٦-١٧ تشرين الثاني بحذر شديد ولم يقدم الفرنسيون على مهاجمتهم. وفي صباح ١٧ منه بعث الأمير إلى الحكومة يدعوها للعودة إلى بشامون لاستقبال وفود المهنئين.

صدى الانتصار

كان لتصدي الحرس الوطني للقوات الفرنسية المهاجمة أثره على الساحة اللبنانية. فعلى الصعيد الرسمي تحقق إميل إده وأركان حكومته ومؤيدوه من مناعة حكومة بشامون عسكرياً فدب الذعر بينهم وتخوفوا من أن تنتقل من الدفاع إلى الهجوم فيقعوا في قبضتها. وسارع الكولونيل سليمان نوفل، إثر لقائه مع الجنرال كاترو وفور وصوله الثلاثاء في ١٦ تشرين الثاني إلى بيروت، إلى إيفاد سائقه الدركي عجاج حيدر، وهو من مناصري الأمير مجيد في الشويفات، إلى بشامون ليبلغ الحكومة أنه رهن إشارتها وبانتظار أوامرها علّها تعفو عنه مما أثار حنق حبيب أبو شهلا لما فعله نوفل صباح ١١ تشرين الثاني فطلب إلى السائق إبلاغ نوفل بوجوب الحضور شخصياً إلى بشامون والمثول أمام الحكومة لتلقي الأوامر بنفسه. وعندما حاول السائق الدفاع عن نوفل نهره الأمير مجيد قائلاً: «لقد تلقيت جواب الرئيس فأبلغه إلى سيدك».[٢] وكان عرض نوفل رغم مواقفه المتذبذبة دليلاً على أن تطور الأحداث العسكرية والسياسية جاء لصالح الحكومة الشرعية. هذا وقد لفت صمود حكومة بشامون نظر الساسة الفرنسيين فحاولوا التفاوض

(١) منير تقي الدين، لبنان ماذا دهاك، ص: ٩٢.

(٢) منير تقي الدين، ولادة استقلال، ص: ١٩٦.

مباشرة معها. أما على الصعيد الشعبي فقد كان لاستشهاد سعيد فخر الدين في بشامون دوي كبير إذ استقطبت حكومة بشامون الرأي العام اللبناني والعربي والدولي وأعطاها دفعاً إلى الأمام فغصَّت البلدة بالمقاومين من كافة أنحاء لبنان وبالزوار المهنئين، واكتظت الشوارع في بيروت وسائر المدن بالمتظاهرين وتصاعدت حدة الإضراب العام وشموله المناطق الموالية للرئيس إميل إده، و«كان هو في ذهابه وإيابه محاطاً بالقوات الفرنسية المسلحة، والجماهير حوله تكيل له الشتائم»[١].

ورغم خطورة الوضع العسكري واحتمال قيام الجيش الفرنسي بهجوم مفاجئ على بشامون، صارت القرية تستقبل المئات من الزائرين كل يوم منذ ١٧ تشرين الثاني وحتى ٢٢ منه. ومن بينهم السيدات والفتيات والطلاب والطالبات ورجال السياسة والفعاليات الاقتصادية والاجتماعية والشعراء والمفكرون والأدباء إلى جانب عدد كبير من رجال الصحافة والإعلام ومن المراسلين الحربيين الأجانب. وكلهم يردد هاتفاً «بدنا بشارة، بدنا رياض» إنها المسؤولية الرسمية والشعبية الملقاة على كاهل حكومة بشامون. وكان حبيب أبو شهلا «خطيب الثورة» يلهب المقاتلين بخطبه الحماسية فيعقدون العزم على تحرير المعتقلين في راشيا، ويهدِّئ من روع الزائرين بقوله: «ليست القضية اللبنانية قضية بشارة الخوري ورياض الصلح ورفاقهما، إنها قضية استقلال وكرامة. إما أن يعتقلونا جميعاً ويمشوا على جثثنا، أو يعود حقنا السليب»[٢] ومساءً يغادر الزائرون زهوا وَحماسة ويقبع المحاربون في متاريسهم وكلهم شجاعة وشراسة وزادهم أوامر وتعليمات القائد الأعلى، وزير الدفاع الأمير مجيد أرسلان. فكيف يتسنى لحكومة بشامون استخلاص المعتقلين من الأسر؟ كان ضباط القطع اللبنانية قد

(١) جورج حنا، من الاحتلال إلى الاستقلال، ص: ٢٠١.

(٢) منير تقي الدين، ولادة استقلال، ص: ١٣٥.

عقدوا العزم سنة ١٩٤١ بناء على اقتراح الضابط جميل لحود، أن لا يخدموا إلاّ سلطات وطنهم لبنان. وأن لا يخضعوا إلاّ لأوامرها[١] وعلى أن لا يكون لهم علاقة إلاّ مع حكومته الوطنية و«كل من يسلك غير هذا الطريق يعتبر خائناً»[٢] وبرهن بعض هؤلاء الضباط على صدق تعهدهم السابق فوضعوا أنفسهم في خدمة الحكومة الشرعية ومن بينهم، كما ذكرنا، العقيد قيصر زهران يمّين والمقدم جميل لحود الذي رفض أوامر الفرنسيين بمهاجمة بشامون واحتلالها واعتقال الزعماء الثلاثة. وأمر برفع العلم اللبناني الجديد على مركز فرقته في فالوغا. حاول المقدم جميل لحود وعدد من زملائه الضباط وضع خطة عسكرية لإنقاذ معتقلي راشيا لكن تطور الأحداث العسكرية في بشامون، والسياسية في بيروت، ما بين ١٧ و٢٢ تشرين الثاني ألغى هذه الخطة.

قلعة راشيا والزعماء المعتقلون

ذهب الجنود الفرنسيون بالمعتقلين السياسيين إلى قلعة راشيا وأودعوهم غرفها. فوضعوا رئيس الجمهورية في غرفة، ورئيس الحكومة في غرفة أخرى، وجمعوا كميل شمعون وعادل عسيران وسليم تقلا في غرفة ثالثة. وبعد قليل فوجئ المعتقلون بوصول النائب عبد الحميد كرامي و«كان يسير بين حراسه بقدمين عاريتين يقدُّ جبينه جرح نزف منه الدم، ويرتدي قميصاً وسروالاً أبيض ويرتعش من الصقيع»[٣] وأدخله الفرنسيون إلى غرفة الوزراء الثلاثة الذين رثوا لحاله. و«كان لدى كل من المعتقلين الثلاثة ثياب فاخرة فأخذ يجرّبها فما طابق على جسمه إلاّ طقم كميل شمعون فلبسه»[٤] مما يدل على

---

(١) جميل لحود، حقائق ووقائع اللواء جميل بك لحود في الجيش وفي السياسة ١٩٦٤، ص: ٢١٠.

(٢) بيار زيادة، الاستقلال تاريخ لبنان الدبلوماسي، وثيقة رقم ٥، ص: ١٧٦.

(٣) كميل شمعون، مذكراتي، لا دار، ١٩٦٩، ص: ٢٩.

(٤) جبران جريج، حقائق عن الاستقلال أيام راشيا، ص: ٦٨.

سوء معاملة الفرنسيين للزعماء المعتقلين وعلى الأخص لنائب طرابلس الوحدوي، عبد الحميد كرامي. وكان يشغل باقي غرف راشيا عدد من السجناء أبرزهم أعضاء الحزب السوري القومي الاجتماعي وفي مقدمهم جبران جريج وأنيس فاخوري وزكريا اللبابيدي وقد اعتقلوا بتهمة قيامهم بنشاط سياسي مضاد للحلفاء. وفي راشيا كما في بشامون قام هؤلاء القوميون الاجتماعيون بواجبهم الوطني. استغل جبران جريج حسن معاملته وصداقته لعامل الاتصالات الهاتفية، جان رزق، ولعامل أجنبي آخر اسمه خوسيه فشكل منهما شبكة استقصاء تنقل المعلومات الواردة من حكومة بشامون ومن وسائل الإعلام وغيرها بواسطة بعض موظفي دوائر الدولة الموالين سراً للحكومة الشرعية ومنهم قائمقام راشيا شفيق أبو حيدر وقائد الدرك فيها عبد المنعم فواز. ومن مرويات حسين الحلبي أن حكومة بشامون كانت تستعمل أوراق السجائر الناعمة للمراسلة في ما بينها وبين المعتقلين في راشيا.[١] وكانت الغاية المتوخاة من هذه الرسائل توطيد عزائم المعتقلين لما تحمله من معلومات عن أوضاع حكومة بشامون والإضراب العام والتظاهرات الطلابية والنسائية وتلاقي الأحزاب ونضالها الوطني، وفشل إده، وتطور المفاوضات البريطانية-الفرنسية وتمسك اللبنانيين بالرئيسين الخوري والصلح إلى غير ذلك من تطمينات تعيد الثقة إلى نفوس المعتقلين فلا يتهاونون مع مفاوضيهم الفرنسيين.[٢]

ومما أثار انتباه جبران جريج وأزعجه أثناء فترة اعتقال الزعماء «الحراس الذين بقوا موالين للإفرنسيين حتى آخر دقيقة»[٣] ولم تحدهم المشاعر الوطنية رغم احتكاكهم برجال العهد الاستقلالي. غير أن ما لاحظه دون أن يكترث له في حينه أن «رياض الصلح وعبد

(١) مقابلة شخصية مع سمير الحلبي حفيد الشيخ حسين الحلبي في ١١/ ٤/ ٢٠٠٤.
(٢) جبران جريج، حقائق عن الاستقلال أيام راشيا، ص: ٥٧ وما بعدها.
(٣) جبران جريج، حقائق عن الاستقلال أيام راشيا، ص: ٣٥.

الحميد كرامي لم يتمشيا معاً أبداً. كذلك فخامته بشارة الخوري، وكميل شمعون، ودولته (رياض الصلح) وكميل شمعون».[١] ويقول كميل شمعون في مذكراته عن عبد الحميد كرامي «لم أعرفه عن كثب قبل لقائنا في راشيا، لكن صداقة وطيدة جمعتنا فيما بعد»[٢] لقد جمعهم الاعتقال في سجن قلعة راشيا ولم يوحدهم الاستقلال.

الإعلام الوطني معركة الاستقلال

كانت وسائل الإعلام تقتصر على الصحافة والمحطات الإذاعية. وكان راديو الشرق في بيروت تحت سيطرة الفرنسيين يشكّك بوطنية رئيس الحكومة رياض الصلح ويتهمه مع أركان الحكم المعتقلين بالموالاة للإنكليز وبالتواطؤ معهم لتسليمهم البلاد واستبدال الانتداب الإنكليزي بالانتداب الفرنسي. بينما كان يشيد بلبنانية الرئيس إميل إده وأعوانه وبالدور الفرنسي الفعال في تمدين اللبنانيين وتثقيفهم، وبالعلاقات التاريخية المميزة التي تربط لبنان بفرنسا. وفي الوقت نفسه كان كل من راديو الشرق الأدنى في فلسطين وراديو مصر وراديو لندن يؤيد الحركة الاستقلالية ويشيد بالاستقلاليين وعلى رأسهم بشارة الخوري ورياض الصلح والأمير مجيد أرسلان. وكان اللبنانيون يقبلون على سماع هذه الإذاعات للوقوف على حقيقة الموقف البريطاني والإطلاع على سير الأحداث اللبنانية في العاصمة والمدن وبشامون.[٣]

كانت الصحف اللبنانية تنطق بحسب سياسة أصحابها ومموّليها، فمنها ما يميل إلى الرئيس إميل إده والفرنسيين مثل جريدتي «الأوريان» و«لاسيري» الناطقتين باللغة الفرنسية، والبيرق والبشير. وقد تعرَّضت هذه الصحف لهجوم المتظاهرين فرشقوها بالحجارة والقنابل اليدوية فاضطرت للاحتجاب. ومنها ما يميل إلى الكتلة الدستورية وأركانها في

(١) جبران جريج، حقائق عن الاستقلال أيام راشيا، ص: ١١٥.
(٢) كميل شمعون، مذكراتي، ص: ٣٠.
(٣) منير تقي الدين، ولادة استقلال، ص: ٧٤ و٧٥.

الحكم، وقد صودرت صباح التاسع من تشرين الثاني لنشرها محضر جلسة التعديل الدستوري النيابية فأضربت احتجاجاً، ولم تعد إلى الظهور بسبب الرقابة الشديدة، ما عدا جريدة «الإقدام» لصاحبها الصحافي نعيم مغبغب فقد ظهرت منذ العاشر من تشرين الثاني حاملة علامة استفهام بدل اسمها الحقيقي، «وفي اليوم التالي التحق صاحبها بالحرس الوطني، فتسلّم الشباب الوطني الجريدة، وتولى إصدارها على أنها لسان حال الثورة»[١] وتعاون على تحضير مواد جريدة استفهام كل من سليم أبو جمرة وانطون نبتي و«كانت بإشراف تقي الدين الصلح الذي إتخذ مقراً له منزل القنصل العراقي عبد الجليل الراوي في الأشرفية لأنه يتمتع بالحصانة الدبلوماسية»[٢] وموّلها إميل البستاني والمؤتمر الوطني وقام بتوزيعها شباب الكتائب والنجادة. ألهبت جريدة استفهام حماسة الجماهير وضاعفت من تماسك اللبنانيين فقضت مضاجع الفرنسيين وأعوان إميل إده فحاولوا تضليل الرأي العام اللبناني بإصدار جريدة مشابهة لها، بثوا فيها أراءهم السياسية واتهاماتهم الوطنية لحكومة رياض الصلح فرد عليهم أنصار الاستقلال في جريدتهم بعبارة «ليسقط الخائن إده، ومتى قالوها في علامة استفهامهم فإننا نقفل علامة استفهامنا»[٣] وهكذا ميَّز اللبنانيون بين جريدتي استفهام أنصار الاستقلال وأنصار الانتداب.

حكومة بشامون ودورها في المفاوضات الفرنسية اللبنانية

أرادت لجنة فرنسا الحرة وضع حدّ لتدخلات الجنرال سبيرز فتشكلت لجنة مصغرة قوامها ديغول وكاترو وماسيغلي لإيجاد حل فرنسي للمسألة اللبنانية وقررت هذه اللجنة المصغرة إيفاد الجنرال كاترو وللقيام بهذه المهمة وتقضي بالإفراج عن بشارة الخوري وإعادته

(١) منير تقي الدين، ولادة استقلال، ص: ٧٧.

(٢) علي شعيب، تاريخ لبنان من الاحتلال إلى الجلاء، ص: ٢١٦.

(٣) منير تقي الدين، ولادة استقلال، وثيقة ص: ٢٤٦.

إلى منصبه وبتأليف حكومة أخرى تقبل بها لجنة فرنسا بعد أن تتعهد بعقد معاهدة فرنسية لبنانية جديدة.[١]

أ ـ حكومة بشامون ومندوب كاترو، بيار بار

لفت صمود وتصدي الحرس الوطني في بشامون للقوات الفرنسية المهاجمة أنظار الجنرال كاترو الذي استبشر اللبنانيون خيراً لقدومه إلى لبنان على اعتبار «أنه حر وأنه دبلوماسي لا عسكري مستبد وأنه ديمقراطي، وأنه هو والإنكليز على تفاهم في ضرورة قيام حكم وطني نيابي حر، واستقلال صحيح في سورية ولبنان»[٢] لكنهم تخوّفوا من عودة الانقسام إلى صفوفهم فقرروا من خلال المؤتمر الوطني اللبناني «أن السلطات الشرعية الدستورية المؤلفة من فخامة الشيخ بشارة الخوري رئيس الجمهورية ودولة رياض الصلح رئيس مجلس الوزراء ومعالي الوزراء والمجلس النيابي هي وحدها دون سواها صاحبة الحق للتكلم والمفاوضة باسم لبنان وهو يشجب كل مفاوضة تجري من غير هذه الطريق الدستورية الشرعية».[٣]

وصباح الأربعاء في ١٧ تشرين الثاني أوفد مندوب المفوض السامي لدى الحكومة اللبنانية السيد بيار بار، صديقه الصناعي اللبناني ميشال خطار إلى بشامون، ناقلاً للحكومة رغبة كاترو بمقابلة أركانها في بيروت للتفاوض معهم وكان الرد الرسمي أن لا تفاوض إلاّ مع رئيس الجمهورية المعتقل. وحضر بار في اليوم التالي عله يقنع حكومة بشامون بإجراء المفاوضات وتمّ اللقاء بين أركان الحكومة الطليقة وبيار بار في منزل الأستاذ أمين يعقوب خليفة في عين عنوب بالقرب من السنديانة التي استشهد قربها سعيد فخر الدين، وسط حراسة مشددة.

---

(١) بيار زيادة، الاستقلال، وثيقة ٥٧، ص: ٢٩٢.

(٢) منير تقي الدين، ولادة استقلال، ص: ١٧٥.

(٣) غسان تويني وفارس ساسين ونواف سلام، كتاب الاستقلال بالصور والوثائق، طبعة ثانية، دار النهار، بيروت، ١٩٩٩، وثيقة ص: ٦٧.

أبدى بار أسَف الجنرال كاترو وتنصّله من تدابير هللو، ومعاقبته للضابط الفرنسي الذي أمر بالهجوم على بشامون. وأبلغه حبيب أبو شهلا مطالب حكومة بشامون بإطلاق سراح المعتقلين وإعادة الحياة السياسية وحصر التفاوض بشخص رئيس الجمهورية عملاً بأحكام الدستور، وعدم القبول بأية مفاوضات تجري مع المراجع الدينية والسياسية الأخرى. أما الأمير مجيد أرسلان فقد طالب بإلغاء دائرة الأمن العام الفرنسي ومعاقبة عناصره بقوله: لو كنت مكان الجنرال كاترو، لألغيت حالاً هذه الدائرة الفرنسية التي يجب أن تسمى دائرة الإخلال بالأمن العام، لا دائرة الأمن العام، لأنها قد جرت عليكم جميع هذه الويلات، ولسقت إلى آلة الإعدام أولئك الموظفين الفرنسيين كباراً وصغاراً الذين أقدموا على جريمة ١١ نوفمبر». [١]

وقبل أن ينصرف بار على أن يلتقي كاترو أركان الحكومة ليسمع بنفسه مطالبها هذه، جاء من يخبر الأمير مجيد عن اعتقال الفرنسيين لشقيق الشهيد سعيد فخر الدين، الموظف في بلدية بيروت، فريد فخر الدين، فأخبر الأمير مجيد المندوب الفرنسي بيار بار قائلاً له: «أرأيت كيف يهيئون الجو الصالح للمفاوضات»، [٢] وبعد وصول عدد من النواب إلى بشامون للتداول بشأن المفاوضات الجارية، ومن بينهم صائب سلام وغبريال المر، حسمت حكومة بشامون أمرها وقررت عدم اللقاء بالجنرال كاترو لأنها أيقنت بفشل حكومة إميل إده، وبفشل محاولات الفرنسيين بتشكيل غيرها.

ب ـ حكومة بشامون والمندوب الفرنسي في دمشق أوليفا روجيه

تسرَّبت الأنباء عن معارك بشامون إلى قرى جبل الدروز ودمشق في سورية ففعلت فعلها في إثارة الجماهير الوطنية التي أعلنت رغبتها بالانضمام إلى المتطوعين اللبنانيين في بشامون. وخشي المندوب

---

(١) منير تقي الدين، ولادة استقلال، ص: ١٩٩.

(٢) منير تقي الدين، ولادة استقلال، ص: ٢٠٠.

الفرنسي فيهما أوليفا روجيه أن تتفاقم الثورة و«تتجاوز لبنان إلى جبل الدروز وسوريا حيث أوشكت الإضطرابات أن تقع بين ساعة وأخرى»[١] لذلك سارع، يرافقه سكرتيره فيليب كاستفليس والكابتن في درك جبل الدروز، شكيب وهاب، بالمجيء إلى لبنان يوم الجمعة في ١٩ تشرين الثاني، وحل ضيفاً على صهر الأمير مجيد أرسلان، الأمير مالك أرسلان في عيتات الواقعة ما بين سوق الغرب وعين عنوب. ومن عيتات، أقبل الأمير رياض أرسلان إلى بشامون، لمقابلة شقيقه الأمير مجيد وإعلامه بوصول أوليفا روجيه ورغبته بمقابلة أركان الحكومة. وفي منزل أمين يعقوب خليفة اجتمع روجيه ومرافقاه بالأمير مجيد وحبيب أبو شهلا وصبري حمادة بحضور خليل تقي الدين. أظهر الأمير مجيد سروره بقدوم شكيب وهاب قائلاً للكولونيل: «لشد ما يسرّنا أن يكون شكيب قد رافقك فسنحتفظ به هنا، إننا قد نحتاج إليه»[٢] مذكراً ببطولات شكيب وهاب ونضاله السابق ضد الانتداب الفرنسي. وعندما أجابه أوليفا روجيه بأن شكيب لا يترك جبل الدروز والفرنسيين، رد عليه الأمير: «سترى إذا اندلعت نيرانها كيف يترككم شكيب وينضم إلينا. أنه لنا وليس لكم» ليزيد في قناعة الكولونيل من احتمال امتداد الثورة إلى جبل الدروز ودمشق. شرح حبيب أبو شهلا للمندوب الفرنسي ملابسات العلاقة الشائكة ما بين المفوضية الفرنسية العامة والحكومة النيابية منذ انتخابات ١٩٤٣ النيابية فالرئاسية مروراً بإشكالات المصالح المشتركة والتعديل الدستوري حتى صباح ١١ تشرين الثاني، وأنهى حديثه بطلب الإفراج عن الزعماء وإلغاء تدابير هللو. وهنا احتج الكولونيل على تدخل بريطانيا وإفسادها العلاقة بين المفوضية العامة والحكومة اللبنانية واتهمها بالاعتداء على حقوق فرنسا في لبنان، فقال له الأمير: «أنتم الذين أذنبتم في حق أنفسكم.

---

(١) منير تقي الدين، ولادة استقلال، وثيقة ص: ٢٤٢.

(٢) منير تقي الدين، ولادة استقلال، ص: ٢٠٥.

أصارحك القول، إننا لم نكن يوماً من الأيام نعمل بوحي السياسة الإنكليزية كما تتوهمون بل إننا نحن الثلاثة الجالسين أمامك أنا، ورئيس الحكومة، ورئيس المجلس لم نكن نعرف الجنرال سبيرز شخصياً، إذ قابلناه مرة واحدة في أثناء الأزمة. تقولون دائماً الإنكليز. فهل تريدون أن نؤمن بكم ونحبكم ونكره الإنكليز، حين تعمدون أنتم إلى اعتقال رئيس جمهوريتنا، ورئيس وزرائنا، وحكومتنا وتجرونهم من أسرتهم كالمجرمين، وتعطلون دستورنا، وتحلّون مجلس نوابنا، وتهينوننا في عقر دارنا، وتقتلون أطفالنا، بينما الإنكليز لا بل بينما العالم المتمدن كله، يصيح في كل ساعة ودقيقة ويذيع على الملأ كله، أننا أصحاب حق في السيادة والاستقلال؟ وهل الإنكليز هم الذين فعلوا بنا ما فعلتم؟ الإنكليز الإنكليز. لكن هللو ليس انكليزياً. وغوتييه ليس إنكليزياً. دائرة الأمن العام ليست إنكليزية. إن الذين فعلوا ذلك كله فرنسيون».[(١)] وبعد مداخلة من صبري حمادة وحبيب أبو شهلا تابع الأمير مجيد قوله: «أنت تعرف جبل الدروز جيداً فقد شغلت فيه وظيفتك عدة سنوات. ألا توافقني على أنه إذا قامت ثورة في لبنان هبَّت في جبل الدروز».[(٢)] أكّد الكولونيل على صحة توقعات الأمير مجيد لكنه عاد وأنحى باللائمة على الإنكليز الذين- بحسب زعمه- يتوخون اندلاع الثورة كي يتدخل الجيش البريطاني التاسع فيسيطر على لبنان ويحل النفوذ البريطاني محل النفوذ الفرنسي فيه فيخسر الفرنسيون لبنان و«عند ذلك انفجر الجنرال روجيه بالبكاء وتناول منديله من جيبه وأخذ يمسح به دموعه. كان المشهد مضحكاً للغاية وأن الجنرال كان يردّد، بين شهقة وشهقة من بكائه الطفولي، نريد حلاً فرنسياً للأزمة لا حلاً إنكليزياً»[(٣)] وقاطعه حبيب أبو شهلا حاسماً الموقف مقترحاً عليه

---

(١) منير تقي الدين، ولادة استقلال، ص: ٢٠٥-٢٠٦.
(٢) منير تقي الدين، ولادة استقلال، ص: ٢٠٦.
(٣) خليل تقي الدين، مذكرات سفير، الراصد، عدد ٢٢ آب ١٩٦٨.

تبني الحل اللبناني دون قيد أو شرط ولو جاء تحت اسم «حل كاترو» إرضاءً للفرنسيين.

الحرس الوطني وإرادة القتال

شدّد الحرس الوطني قبضته على محور عين عنوب احتمالاً لهجوم فرنسي آخر. ومر السابع عشر والثامن عشر من تشرين الثاني بهدوء. ملَّ المقاتلون الانتظار إلى أن وصل صباح يوم الجمعة في ١٩ تشرين الثاني فتى قادم من سوق الغرب أشاع بين أفراد الحرس الوطني أن قوة كبيرة من الجيش الفرنسي وصلت إلى سوق الغرب وانضمّت إلى ثكناتها. ارتأى المقاتلون وجوب الانتقال من الدفاع إلى الهجوم وشكّلوا وفداً من ثلاثين متطوعاً لمقابلة القائد العام للحرس الوطني، وزير الدفاع، الأمير مجيد أرسلان وإبلاغه رغبتهم بالهجوم على ثكنات الفرنسيين في سوق الغرب، معلّلين فكرتهم بأن الاستقلال يؤخذ ولا يعطى، وبأن الإطباق على الفرنسيين المحصورين داخل ثكناتهم أضمن نتيجة للانتصار العسكري عليهم وأسرع حسماً لمعركة الاستقلال، وكاد الأمير مجيد أن ينزل عند رغبة رجاله لو لم يتقيد بالقرار السياسي.

هذا ما كان عليه أولئك المحاربون الذين طالتهم ألسنة وأقلام بعض الكتاب والصحفيين فاتهموهم بأنهم «المحاربون الذين لم يحاربوا أحداً»،[١] وبأنهم كمنوا تحسباً «للخطر الذي لم يقع»[٢] وبأن قائدهم الأعلى، وزير الدفاع، الأمير مجيد أرسلان «يبني لنفسه في بشامون «خط ماجينو» جديداً».[٣] وهذا ما كان عليه معظم رجال السياسة والصحافة الغارقون في دوائر المفوضيات الأجنبية، يغرفون من فتات موائدها، ثمناً لضمائرهم الميتة، فيلفقون الأخبار الكاذبة ويشيعون الإشاعات المغرضة ليسرقوا من الشعب المقاتل مكاسب انتصاره

---

(١) اسكندر رياشي، رؤساء لبنان كما عرفتهم، ص:١٥٢.
(٢) غسان تويني، كتاب الاستقلال، ص: ١١٠.
(٣) إيغور تيموفييف، كمال جنبلاط الرجل الأسطورة، ص: ١٠٣.

السياسي والعسكري. كان على حكومة بشامون التي وفقت، إلى حد بعيد، ما بين القرار السياسي والخيار العسكري، أن تقف ما بين إرادتين متناقضتين: بعثة سبيرز والحرس الوطني، دون أن تغلّب إرادة على أخرى. فبالاعتماد على النفس وبتقديم التضحيات يتحقق لدى حكومة بشامون الاستقلال اللبناني، وما بخلت ببذل الدماء. وبالاتكال على الدور البريطاني بالدرجة الأولى وعلى مواقف الدول الأجنبية والعربية، يتحقق أيضاً الاستقلال وتحقن الدماء، وقد بذلت في بيروت وغيرها بسخاء. ومع هذا أصيبت حكومة بشامون بسهام المشككين الحاسدين بل وأصيب الاستقلال بجميع أركانه ورموزه فإذا به، في نظر هؤلاء، مسرحية ملهاة، مُثِّلت في عهد بشارة الخوري وحكومة رياض الصلح، غاب عن فهمها وكنه سرها أبطالها الحقيقيون من متظاهرين ومقاتلين، ولولا الدماء التي أريقت في بيروت وطرابلس وصيدا وصور وبشامون لما كان لذلك الاستقلال من معركة.

تبين للفرنسيين استحالة اختراق قوات الحرس الوطني أو القضاء عليها لقهر حكومة بشامون، وتخوفوا من إقدام هذه الحكومة على اتباع خطة الهجوم فتحتل بيت الدين وبعبدا وسوق الغرب وبيروت، في ظل العزلة السياسية والعسكرية التي فرضتها الحكومة البريطانية على القوات الفرنسية، بدعم من حكومة الولايات المتحدة الأميركية وغيرها. لذلك توقفت العمليات العسكرية الفرنسية على بشامون وتبينت حقيقة الموقف البريطاني إذ حذَّر سبيرز حكومة بشامون من الاعتداء على القوات الفرنسية ومن الهجوم على بيروت وتسجيل أي انتصار عسكري لبناني على الجيش الفرنسي حفاظاً على شرف فرنسا الحرة. وأكّدت الحكومة البريطانية عبر رئيس وزرائها تشرشل وممثليها في الجزائر والقاهرة وبيروت حرصها على بقاء النفوذ الفرنسي في دولتي المشرق سورية ولبنان. لذلك حاول كاترو الاستفادة من مرونة الموقف البريطاني فلجأ إلى المناورة السياسية بالاتصال بجميع القوى السياسية والمراجع الدينية وبالعودة بين الحين والآخر إلى مقابلة سبيرز.

حكومة بشامون في أيامها الأخيرة

أ ـ وحدة المطالب اللبنانية

عشية يوم الجمعة في ١٩ تشرين الثاني، وبعد مقابلة أوليفا روجيه لحكومة بشامون، أصدرت هذه الحكومة بلاغاً، عممته على الصحف والإذاعات، لإذاعته على الشعب اللبناني الكريم، أعلنت فيه متابعة الجهاد حتى تتحقق أماني البلاد الوطنية كلها كاملة غير منقوصة، وتنحصر هذه الأماني في ما يلي:[١]

أولاً: إطلاق سراح المعتقلين من فخامة الرئيس الأول إلى دولة رئيس الوزراء ومعالي الوزراء وسماحة النائب الشيخ عبد الحميد كرامي إلى الشبان اللبنانيين الوطنيين الشيخ بطرس الجميل وإخوانه الكرام من شباب الكتائب والنجادة وغيرهم ممن لا ينتمون إلى أية منظمة.

ثانياً: عودة الحياة الدستورية وعودة فخامة رئيس الجمهورية إلى رئاسته ودولة رئيس الوزارة ومعالي الوزراء إلى كراسيهم والنواب ورئيسهم إلى البرلمان ورجوع الحالة السياسية في لبنان إلى ما كانت عليه قبل اعتداء ١١ نوفمبر سنة ١٩٤٣.

ووقّع هذا البلاغ باسم مجلس الوزراء، نائب رئيس مجلس الوزراء القائم بأعمال رئيس الجمهورية حبيب أبو شهلا، ووزير الداخلية والدفاع مجيد أرسلان ورئيس مجلس النواب صبري حمادة ومدير غرفة الرئاسة بالوكالة خليل تقي الدين. وكانت الغاية الأساسية من هذا البيان إظهار وحدة الموقف السياسي والوطني وقطع الطريق على مناورات كاترو.

ب ـ جلسة نيابية في بشامون

على أثر إذاعة هذا البيان الحاسم، هرع النواب في اليوم التالي السبت ٢٠ تشرين الثاني إلى بشامون للاستفسار عن موقفي بار وروجيه. اغتنم النواب وجودهم في المقر المؤقت لحكومة بشامون

(١) بيار زيادة، الاستقلال، وثيقة٦٤، ص: ٣٠٤-٣٠٥.

فعقدوا جلسة نيابية برئاسة الرئيس صبري حمادة و«كان الموضوع يتعلّق بتطورات الموقف».[١] ناقش المجلس المناورات التي لجأ إليها الفرنسيون عبر اتصالهم بجميع الفرقاء السياسيين ورجال الدين وعبر وسائل إعلامهم المضللة للرأي العام العالمي وكلّف الحكومة الشرعية المؤقتة في بشامون بتوجيه مذكرة توضيح إلى ممثلي الدول الصديقة وفي مقدمهم الجنرال سبيرز. وفي ٢١ تشرين الثاني صدر عن حكومة بشامون، وبناءً على قرار مجلس النواب، مذكرة[٢] تكذّب ادعاءات الفرنسيين «أن الهدوء قد شمل البلاد» وأن لبنان لا يزال ذلك «البلد الهادئ الصديق لهم المستعد للتساهل في حقوقه الوطنية»، وتؤكد الحكومة في مذكرتها هذه أن لبنان «هو على أهبة ثورة لاهبة تشترك فيها جميع المناطق من الهرمل إلى بعلبك إلى زغرتا وطرابلس إلى بيروت فصيدا فجبل عامل إلى منطقة الشوف» وأن المفاوضات الجارية لا معنى لها ولا طائل منها، وأن المطلب الوحيد «هو إطلاق سراح المعتقلين وعودة الحياة السياسية إلى ما كانت عليه قبل اعتداء ١١ نوفمبر سنة ١٩٤٣» وأن أي حل سواه «لا يكون من نتيجته إلاّ انفجار الثورة في البلاد». وتحت وطأة الحرس الوطني وجميع المقاتلين والمتظاهرين المطالبين بالحسم العسكري أضافت الحكومة في مذكرتها «أنها قد استطاعت حتى اليوم بصعوبة كلية وببذل أقصى ما يمكن من الجهود، أن تحول دون وقوع حوادث خطيرة مؤسفة في البلاد». وحذرت «بأن الأمن يكاد يفلت من أيديها ،وان البلاد إذا لم تنل مطالبها، مقبلة على ثورة إذا انفجرت فالله وحده يعلم متى تنتهي وكيف تتطور وأي حوادث فاجعة يمكن أن تتخللها» وتصل الحكومة في تحذيراتها إلى أنها «تتقدم بهذه المذكرة احترازاً لكل ما يمكن وقوعه في الغد القريب، إذا لم تتحقق حالاً مطالب البلاد، ورفعاً لكل

---

(١) جلسة ١ كانون الأول ١٩٤٣.

(٢) منير تقي الدين، ولادة استقلال، وثيقة ص: ٢٤٢.

مسؤولية تنشأ عن حوادث خطيرة تتمخض بها البلاد» وقّع المذكرة كل من حبيب أبو شهلا وصبري حمادة والأمير مجيد أرسلان وقام شباب الكتائب والنجادة بنقلها إلى الجنرال سبيرز والمعتمدين الآخرين. وتأتي هذه المذكرة ـ الوثيقة خير دليل على أهمية القرار الوطني على الصعيدين العسكري والسياسي والذي جسدته حكومة بشامون الضاغطة التي «أمنت استمرار الشرعية في البلاد ووحّدت جهود المنظمات المختلفة وأصبحت الرأس المفكر لحركة المقاومة ومركز تجمع لجميع المجاهدين»[(١)].

ج ـ العَلم اللبناني على مقر حكومة بشامون

في الحادي عشر من تشرين الثاني رسم العلم اللبناني في جلسة تاريخية لم يكتمل نصابها فاقترح النواب الحاضرون عرضه ليصير التصديق عليه بالأكثرية الدستورية المطلوبة في أول جلسة تعقد. ومنذ ذلك الحين راحت نساء لبنان وفتياته يرسمن العلم اللبناني الجديد ويزيّن به جدران البيوت و«في الساعة الحادية عشر من صباح يوم الأحد الواقع في ٢١ تشرين الثاني سنة ١٩٤٣ تسلمت الحكومة اللبنانية الشرعية في مقرها الموقت في بشامون من يدي شباب الكتائب والنجادة العلم اللبناني الجديد الذي أقره مجلس النواب بتاريخ ١٢ تشرين الثاني سنة ١٩٤٣ وهو يتألف من ثلاثة أقسام أفقية ألوانها حمراء فبيضاء تتوسطها أرزة خضراء في وسط القسم الأبيض»[(٢)].

قدَّم شباب الكتائب والنجادة العلم اللبناني إلى الرئيس حبيب أبو شهلا فقدمه بدوره إلى وزير الدفاع الأمير مجيد أرسلان قائلاً له: «إني بالنيابة عن رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة، وجميع المعتقلين أولئك الذين نتوجه اليهم هذه الدقيقة بعاطفتنا وتقديرنا وإعجابنا، أضع في عهدتك علم لبنان الجديد، وأطلب إليك أن تدافع عنه وتحميه. فركع

---

(١) بيار زيادة، الاستقلال، ص: ١٥٤.

(٢) منير تقي الدين، ولادة استقلال، وثيقة ص: ٢٤٤.

الأمير مجيد وقبل العلم. وقال، والتأثر أخذ منه كل مأخذ: أقسم أن أذود عنه بدمي وابذل في سبيله حياتي»[١].

انتظم مائة من الحرس الوطني في صف طويل استعداداً لرفع العلم «وقد تولى أصحاب الفخامة والمعالي نائب رئيس مجلس الوزراء القائم بأعمال رئيس الجمهورية ورئيس مجلس النواب ووزير الدفاع الوطني القائد العام لقوات الحرس الوطني رفع العلم على سارية فوق مقر الحكومة المؤقت، ثم مرَّ من أمامه الحرس الوطني وهم ينشدون النشيد الوطني وقد صفقت طويلاً جماهير الشبان الحاضرين والزائرين الوافدين على الحكومة عندما خفق العلم الجديد»[٢] وقال حبيب ابو شهلا مازحاً لصاحب البيت حسين الحلبي: «سيرى الفرنسيون من شملان، هذا العلم وسيصبح بيتك هدفاً لنيرانهم» فأجابه سريعاً: «أنا وبيتي فدى العلم وفدى لبنان»[٣].

وفيما بعد، وتخليداً للذكرى، علق على الجدار الخارجي بمنزل حسين الحلبي، لوحة تذكارية، تروي حكاية رفع العلم اللبناني يرفرف على أول بقعة محررة من أرض لبنان، بل وانطلق منها تحرير لبنان واستقلاله. وتقول هذه اللوحة: «بحضور رئيس مجلس النواب الأستاذ صبري حمادة وحضور نائب رئيس مجلس الوزراء والقائم بأعمال رئاسة الجمهورية الأستاذ حبيب أبي شهلا وبقيادة قائد ثورة الاستقلال القائد العام للحرس الوطني ووزير الدفاع والداخلية الأمير مجيد أرسلان رفع العلم اللبناني الأول بتاريخ ٢٢ تشرين الثاني ١٩٤٣ في منزل الشيخ حسين الحلبي»[٤].

وما تجدر الإشارة إليه هو ذلك الفارق بتاريخ يوم رفع العلم ففي

(١) منير تقي الدين، ولادة استقلال، ص: ٢١٦.
(٢) منير تقي الدين، ولادة استقلال، وثيقة ص: ٢٤٤.
(٣) مقابلة شخصية مع سمير الحلبي مواليد تاريخ المقابلة ١١/ ٤/ ٢٠٠٤.
(٤) غسان تويني، كتاب الاستقلال، وثيقة ص: ٥٠. لا تزال اللوحة معلقة على جدار منزل حسين الحلبي في بشامون.

حين أشار بلاغ أبو شهلا إلى يوم الأحد الواقع في ٢١ تشرين الثاني ١٩٤٣، أشارت اللوحة الجدارية إلى يوم الاثنين في ٢٢ منه. فلماذا هذا الاختلاف؟ لقد قررت الحكومة اللبنانية جعل يوم ٢٢ تشرين الثاني من كل سنة ذكرى إطلاق سراح المعتقلين، عيد الاستقلال اللبناني. اختلفت الآراء في تحديد موعد الاستقلال فمنهم من رأى أن يكون في يوم ٨ تشرين الثاني تاريخ انعقاد جلسة تعديل الدستور اللبناني والتصويت عليه.[١] ومنهم من رأى أن يكون يوم ٢٤ منه، تاريخ نزول الأمير مجيد أرسلان من بشامون معلناً نهاية معركة الاستقلال وعودة الشرعية إذ «كان يوم ٢٤ يوم عودة الشرعية دبلوماسياً بل دولياً كذلك، إذ وصل إلى السراي الصغير الجنرال كاترو في موقف حافل، والعلم الفرنسي يرفرف على سيارته، فاستقبله الدرك اللبناني بالنشيدين اللبناني والفرنسي».[٢] وتبعه الجنرال سبيرس وقنصل أميركا جورج ودسورث وباقي الدبلوماسيين الأجانب والعرب اعترافاً باستقلال لبنان.

معركة الاستقلال على الساحتين العربية والدولية

أ ـ على الساحة العربية

برز الموقف العربي من معركة الاستقلال اللبناني على الصعيدين الرسمي والشعبي، وقامت الصحف العربية بواجباتها القومية في كشف ملابسات القضية اللبنانية وجلاء حقيقة الموقف الرسمي وفي الرد على إدعاءات لجنة فرنسا الحرة في الجزائر والمفوضية العامة في بيروت، ونشر مذكرات احتجاج الحكومات العربية والهيئات الأهلية. وأسهمت الصحافة ووسائل الإعلام العربية أيضاً في تغطية أخبار التظاهرات والإضراب العام والحرس الوطني وحكومة بشامون.

ففي مصر، وجه الملك فاروق برقية إلى الرئيس بشارة الخوري أذاعتها محطات الإذاعة في مصر وفلسطين ولندن يهنئه فيها بثقة

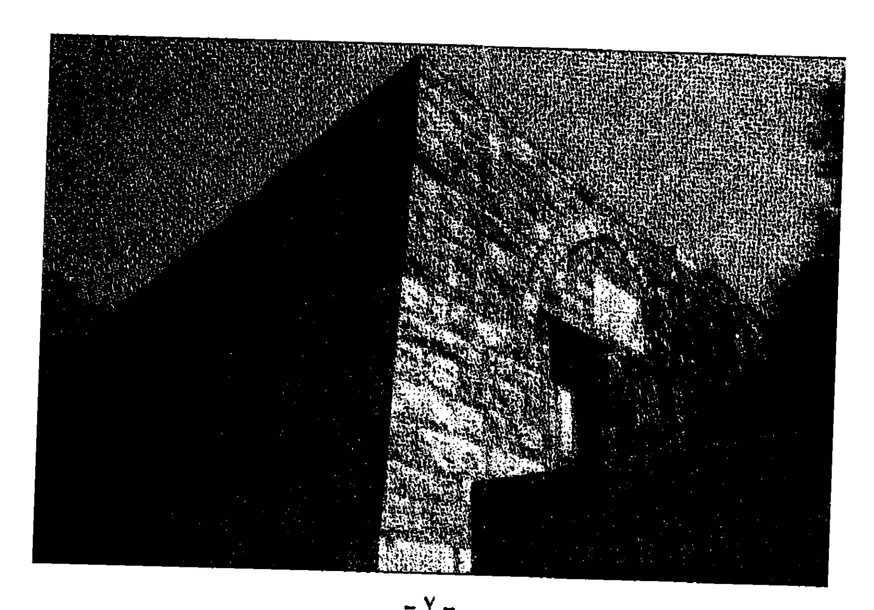
---

(١) منير تقي الدين، ولادة استقلال، هامش ص: ٢١٨.

(٢) غسان تويني، كتاب الاستقلال، ص: ١١٠.



اللوحة التذكارية على باب بيت حسين الحلبي



منزل حسين الحلبي

اللبنانيين وبانتخابه رئيساً للجمهورية ويؤكد له صداقة حكومة وشعب مصر في ساعات الشدة والحرج التي تمر بالشعب اللبناني.[١] كذلك وقف رئيس وزراء مصر، مصطفى النحاس باشا «يندد بالسلطات الفرنسية ويلح على وجوب الأخذ بالاستقلال وضرورة الإفراج عن المعتقلين».[٢] وخطب النحاس باشا في ١٣ تشرين الثاني بمناسبة عيد الجهاد الوطني في مصر، وقد حولوه إلى «يوم النضال في سبيل لبنان»[٣] فحيا صمود لبنان حكومة وشعباً وأيّد استقلاله وحريته. وضغط النحاس على كاترو لإيجاد حل سريع للمسالة اللبنانية.

وعرفاناً بالجميل، وعلى أثر حادث السيارة الذي وقع للملك فاروق، ابرق له حبيب أبو شهلا وصبري حمادة والأمير مجيد أرسلان بتهنئته بالسلامة في ١٧ تشرين الثاني ١٩٤٣.[٤]

وكان للعراق موقفه المميز الداعم للقضية اللبنانية فقد توسط السفير العراقي في لبنان تحسين قدري لحل النزاع الفرنسي اللبناني في خلال معركة تعديل الدستور، وكان أول المحتجين على إلغاء دعوة المفوضية الفرنسية للحكومة اللبنانية بمناسبة ذكرى الهدنة وأول من حذّر الفرنسيين «من إحداث انقلاب حكومي في لبنان يؤدي، فضلاً عن اضطراب الأمن في هذه الديار، إلى تأثير سيئ في العراق والبلاد العربية».[٥] وأصّر على الاعتراف بالحكومة اللبنانية الشرعية. وعقد البرلمان العراقي جلسة في ١٤ تشرين الثاني لبحث المسألة اللبنانية، واتخذ بالإجماع قراراً يدين فيه إعمال المفوضية الفرنسية. ووجه مجلس الأعيان العراقي برقية احتجاج إلى الأمم المتحدة كما أرسل

---

(١) جريدة علامة استفهام، عدد ٤، ١٤ ت٢ ١٩٤٣.
(٢) سامي الصلح، احتكم إلى التاريخ، دار النهار للنشر، بيروت ١٩٧٠، ص: ٦٦.
(٣) بيار زيادة، الاستقلال، وثيقة رقم ٦٠، ص: ١٣٨.
(٤) جريدة علامة استفهام، عدد ٧ ١٩ ت(٢) ١٩٤٣.
(٥) بيار زيادة، الاستقلال، وثيقة رقم ٦٠، ص: ٢٩٦-٢٩٧-٢٩٨.

رجال الدين في العراق برقيات استنكار إلى رئيس أساقفة كانتر بوري في لندن.[١]

وعبرت فلسطين بصوتها الجريح في جريدتي «فلسطين» و«الدفاع» اللتين طالبتا بتطبيق ميثاق الأطلسي. وعمت الإضرابات والمظاهرات مدنها العربية. وتألفت لجان دعم لجمع التبرعات في سبيل مساعدة المجاهدين المقاتلين تحت لواء الأمير مجيد أرسلان، تقديراً من الشعب الفلسطيني على موقفه السابق من المعرض الصهيوني سنة ١٩٣٦، وتجاوبت كل من السودان واليمن والمملكة السعودية والأردن مع مطالب الحكومة اللبنانية الشرعية، فاحتجت حكوماتها على تدابير هللو وبعثت بمذكرتها إلى الحكومتين بريطانية والاميريكية والى لجنة التحرير الفرنسية في الجزائر.

وتبقى لسورية الكلمة الفصل، وقد تأخرت، فأقلقت بال اللبنانيين. وإذا ما ترددت الحكومة السورية في إبداء رأيها وتحفظت بإزاء «تسرع» الحكومة اللبنانية بعرض مشروع التعديل الدستوري على المجلس النيابي، ودعت إلى التزام جانب الهدوء، فإذا بالشعب السوري يستبق حكومته بإبداء الرأي الصريح والجريء فينزل إلى الشارع ويسير التظاهرات المنظمة، وإذا بالصحافة السورية تشن حربا شعواء على الانتداب الفرنسي. وإذا «بشام القوتلي قائمة قاعدة مرعدة مزبدة منذ اليوم الأول»[٢] لمعركة الاستقلال اللبناني. في حين تأخر شكري القوتلي رئيس الجمهورية وسعد الله الجابري، رئيس الحكومة، عن تلبية نداء الواجب القومي العربي تجاه لبنان. وفي ١٥ تشرين الثاني عقد مجلس النواب السوري جلسة صدر على أثرها قرار بتأييد الشرعية اللبنانية ورجال الاستقلال وبالاعتراض على التصرف الفرنسي في لبنان. وتحت ضغط التظاهرات الشعبية صدر عن مجلس الوزراء السوري بيان

---

(١) غسان تويني، كتاب الاستقلال، ص: ١٥٠.

(٢) جبران جريج، حقائق عن الاستقلال، ص: ٨٣.

رسمي «يدعو إلى التهدئة».[١] لم تكن القرارات الرسمية صادرة عن مجلس النواب ومجلس الوزراء لترضي قوة الشعب الثائر والفعاليات الحزبية والحركة الطلابية. فازدادت شدة التظاهرات المعادية لفرنسا. ويصف كاترو في برقيته المؤرخة في ١٨ تشرين الثاني إلى الجنرال ديغول الموقف السوري الحكومي والشعبي. بقوله: «إذا استمرت الحكومة السورية في الوقوف على الحياد من الخلاف الفرنسي اللبناني. فإنها ستضطر لمواجهة بعض العناصر المتحمسة في دمشق، ومن بينهم شبيبة المدارس التي قامت بتظاهرات تأييد، موجهة، بالفعل، ضد فرنسا»[٢] وهذا ما حمل السلطات الفرنسية على إرسال قوات إضافية إلى دمشق تحسباً للطوارئ.[٣]

وزادت مخاوف اللبنانيين من التردد السوري وتعددت شكوكهم وتساؤلاتهم حول الأسباب الداعية لهذا التردد، اقترح النائب حميد فرنجية في جلسة ١٩ تشرين الثاني المنعقدة في دار سماحة مفتي الجمهورية اللبنانية برئاسة نائب رئيس مجلس النواب السيد نقولا غصن أن يزور وفد لبناني نيابي العاصمة السورية، دمشق، لاستطلاع رأي الحكومة السورية. وفي اليوم التالي قام كل من حميد فرنجية وصائب سلام وسعدي المنلا وأديب الفرزلي بزيارة رئيس الحكومة سعد الله الجابري، ووزير الخارجية جميل مردم بك، ورئيس الجمهورية شكري القوّتلي ولاقى الوفد اللبناني عند الجميع «نفس البرودة». وندم النواب على تجشمهم مشاق الطريق ومخاطرها ولم يعوض عليهم خسارة رحلتهم ووقتهم سوى حضور تظاهرة طلابية حاشدة ومنظمة جاءت تهتف تأييداً للبنان. ويقول صائب سلام في مذكراته: «إن الألوف من الطلاب الذين جاؤوا لتأييدنا كانوا يسيرون بانتظام تام زوجاً زوجاً.

(١) غسان تويني، كتاب الاستقلال، ص: ١٥٤.

(٢) بيار زيادة، الاستقلال، وثيقة ٦٢، ص: ٣٠٠-٣٠١.

(٣) بيار زيادة، الاستقلال، ص: ١٣٨.

ويحملون كتبهم تحت إبطهم وهذا التنظيم لم نكن نعهده في بيروت».[١]

قفل الوفد النيابي اللبناني راجعاً إلى بيروت، وعكفت الحكومة السورية على درس الموضوع بجدية تامة، لأنهم وان «أيدوا الحكومة اللبنانية، لكنهم لم يظهروا الاندفاع الكافي الذي بدر من النحاس باشا»[٢] وفي اليوم التالي بعث وزير الخارجية السورية جميل مردم بك مذكرة إلى الجنرال كاترو، كانت بمثابة تنبيه جدي صارم خال من التحديات الاستفزازية وفيها إن الحل الوحيد للقضية اللبنانية التي تعتمدها الحكومة السورية بدون تحفظ، هو إعادة المؤسسات الدستورية إلى ما كانت عليه، تهدئةً للقلق الذي يسيطر على الخواطر وما يمكن أن ينتج عنهم من إحداث خطيرة.

ب ـ على الساحة الدولية

أ ـ حكومة بشامون ترفض اللقاء بكاترو خارج معقلها

بدأ كاترو اتصالاته ومفاوضاته بحكومة بشامون التي رفضت مقابلته خارج منطقة تواجدها العسكري. واتصل بالرئيس إميل إده وغبطة البطريرك الماروني وبمفتي الجمهورية اللبنانية، الذي أكد للجنرال كاترو أن «لا مفاوضة جدية إلاّ مع الرئيس الأول وحكومة رياض الصلح»،[٣] وكان كاترو في تحركاته، يلتقي بالتظاهرات النسائية والطلابية والشعبية وبالوفود التي شكلتها هيئات المؤتمر الوطني والإتحاد النسائي وشباب النجادة والكتائب والشباب الوطني لمقابلة البطريرك الماروني والمطرانيات ودار الإفتاء وممثلي الدول، فتأكدت له وحدة المطالب اللبنانية.

---

(١) رياض غنام، مجلس النواب في ذاكرة الاستقلال اللبناني، ص: ٣١٢-٣١٣ نقلاً عن مذكرات صائب سلام الورقة ١٩٤.

(٢) سامي الصلح، احتكم إلى التاريخ، ص: ٦٦.

(٣) جريدة علامة استفهام، ٢٢ تشرين الثاني ١٩٤٣.

ب ـ لقاء كاترو ـ سبيرس

وفي لقاء كاترو ـ سبيرس لم يتوصل الرجلان الدبلوماسيان إلى حل توفيقي يرضي الجانبين الفرنسي والبريطاني لتمسك كل منهما بقرار حكومته. وتأكد الجنرال كاترو من أهمية الدور البريطاني من خلال إمساك سبيرس بزمام الأزمة اللبنانية فطلب إليه مساعدته بإحلال الهدوء ريثما يتوصل إلى حل المسألة على طريقته الخاصة فأكد له سبيرس بأنه يعمل ما بوسعه لتهدئة الأفكار وأنه سيعلن للجميع بأن كاترو سيتمكن من حل الأزمة.[١] وبالفعل اقتصر دور الجنرال سبيرس على تهدئة جماح الإرادة الوطنية مكتفياً منها باستمرار التظاهر والعصيان والصمود والتصدي للقوات الفرنسية المعتدية لأنه آثر إقناع الفرنسيين بضرورة الرضوخ لسياسة الأمر الواقع بإطلاق سراح المعتقلين وإعادتهم إلى كراسيهم قبل فوات الأوان.[٢]

وبعد جولته الاستطلاعية، وجه كاترو إلى ديغول أول تقرير له عن الحالة في لبنان جاء فيه أن إجراءات هللو جرحت شعور اللبنانيين، بمن فيهم أصدقاء فرنسا، في الصميم وأن الجميع بمن فيهم البطريرك والمطارنة أعطوه «نفس التنبيه» ورأى أن الحالة لا يمكن أن تهدأ إلا بالإفراج عن المعتقلين أو عن رئيس الجمهورية على الأقل. وصمم كاترو في رسالته إلى ديغول أن يعيد بشارة الخوري إلى منصبه مع وزارة جديدة وإطلاق سراح أعضاء الوزارة الحالية مع تحديد إقامتهم وإعادة الصلاحيات إلى المجلس النيابي وتمكينه من الاجتماع بعد بضعة أسابيع. ويربط كاترو اقتراحه هذا بقبول الرئيس بشارة الخوري «وإذا لم يقبل بهذا الحل، فلا بد من العودة إلى الحالة الدستورية التي كانت قائمة قبل قرار هللو».[٣]

---

(١) بيار زيادة، الاستقلال، وثيقة ٦١، ص: ٢٩٩.

(٢) اللايدي سبيرس، قصة الاستقلال، ص: ٩٧.

(٣) بيار زيادة، الاستقلال، وثيقة ٦٢، ص: ٣٠٠-٣٠١.

ج ـ كاترو والاستقالة

قام كاترو بمحاولات عدة لحل المسألة اللبنانية بشكل مغاير لاقتراحات سبيرس واللبنانيين ومنها انه اتصل عبر المستشار الشرقي في المعتمدية الفرنسية العامة أنطوان رزق بكل من أنسباء وأصدقاء رياض الصلح، عمر فاخوري وسامي الصلح لتأليف وزارة جديدة تحظى بموافقة رياض الصلح وثقة الجماهير الإسلامية الثائرة لكنهما رفضا بكل إباء.(١)

تأخر كاترو في إعلان موقف رسمي صريح فصب عليه اللبنانيون والبريطانيون والفرنسيون نقمتهم، ووجد نفسه مضطراً للقاء سبيرس الذي يعمل على تهدئة الأوضاع الأمنية ويحول دون انفجار الثورة المسلّحة مع إصراره على تنفيذ الوعد البريطاني باستقلال لبنان حفاظاً على شرف بريطانيا. لذلك تعرَّض كل من كاترو وسبيرس إلى محاولات اغتيال على يد العسكريين الفرنسيين المتشددين.(٢) وتقول اللايدي سبيرس: «جاء ادوار ليقول إن كاترو بعث اليه برسالة يحذره فيها من مؤامرة يدبرها بعض الفرنسيين هنا للتخلص منهما معاً».(٣) وتسرب اليأس إلى نفس الجنرال كاترو فحاول الاستقالة وقد وضع استقالته فعلاً لكنه عاد «وكتب إلى الجزائر يقول انه فكر في الاستقالة، ولكنه رأى خيراً من الاستقالة أن ينفذ قراراته مهما يكن الأمر».(٤)

د ـ مفاوضات كاترو مع الحكومة الشرعية المعتقلة

بعد زيارته للمراجع الدينية والسياسية، واتصاله بحكومة بشامون بواسطة بيار بار وأوليفا روجيه، تم لقاء بشارة الخوري مع كاترو في ليل ١٨ ـ ١٩ تشرين الثاني، في منزل غوتييه، مدير الأمن العام

(١) سامي الصلح، احتكم إلى التاريخ، ص: ٦٥.
(٢) منير تقي الدين، ولادة استقلال، ص: ١٩١.
(٣) اللايدي سبيرس، قصة الاستقلال، ص: ١١٥.
(٤) منير تقي الدين، ولادة استقلال، ص: ١٩١.

الفرنسي بناء لدعوة تلقاها رئيس الجمهورية بواسطة الكولونيل سليمان نوفل الذي لم يلتحق بحكومة بشامون، بل بقي بتصرف حكومة إميل اده والمفوضية الفرنسية العامة. وفي هذا اللقاء التاريخي، صمّم الرئيس بشارة الخوري أن لا يفصل قضيته عن قضية المجلس والوزارة، كما قرّر كاترو إفهام الشيخ بشارة الخوري أن هللو أُقيل من منصبه فعلاً ولو كان لا يزال داخل مقر المفوضية، وإظهار الأسف وتقديم الاعتذار. وبعد تداول وقائع تعديل الدستور وإجراءات هللو المستندة إلى بيان لجنة فرنسا للتحرر الوطني في الجزائر، تطرق كاترو إلى التدخل البريطاني عبر كايزي وسبيرس ومصير العلاقة التاريخية التي تربط فرنسا بلبنان، واقترح على الرئيس الخوري إقالة الوزارة تعويضاً على كرامة فرنسا وحل المجلس النيابي وانتخاب سواه مقابل إطلاق سراحه وعودته إلى منصبه. رفض الخوري اقتراح كاترو طالباً خروج جميع المعتقلين معاً فطلب إليه كاترو تأجيل دورة المجلس النيابي أربعة أشهر، وتقديم رياض الصلح كتابا إلى ديغول يظهر فيه ان الإعمال التي قام بها لا تستهدف منها الإساءة إلى فرنسا، فاعتذر الخوري عن ارجاء دورة المجلس لتعارضه مع الدستور وترك البت في مسألة التوضيح لرئيس الوزراء نفسه. وأسفر اجتماع الخوري ـ كاترو عن:[١]

- السماح للمعتقلين بالاختلاط ومقابلة بعضهم في سجن راشيا.
- تحديد موعد للإفراج عنهم يوم الأحد في ٢١ تشرين الثاني.

وفي مساء اليوم التالي ١٩ تشرين الثاني، التقى كاترو بالرئيس رياض الصلح الذي أعاد على مسامع كاترو سير الأحداث السابقة وموقف هللو الدكتاتوري منها وأكد الصلح مطالبته بإعادة الحياة الدستورية إلى ما كانت عليه ولو كلفه ذلك اعتزال الحكم والانسحاب من الحياة السياسية.[٢] حمل الرئيس رياض الصلح معه

(١) بشارة الخوري، حقائق لبنانية، ج ٢، ص: ٤٧-٤٨.

(٢) Georges Catroux: Dans la bataille de la méditerranée. Op. cit, p: 420.

مسودة الكتاب الذي أعدّه كاترو. وفي راشيا اتفق الرئيسان على أن لا موجب لكتابته فسجلا بذلك موقفاً وطنياً حفظ لهما كرامتهما وكرامة الوطن.

ومن الملاحظ، أنه إبان معركة الاستقلال، تجلت وحدة القرار السياسي الوطني الرسمي والإجماع الشعبي ولم يجد كاترو متنفساً للتسوية بينه وبين الرئيسين ولا منفذاً للتفرقة بين حكومتي بشامون وراشيا واصطدم بالإرادة الشعبية طوال مدة إقامته في بيروت لذلك وعد الخوري بإطلاق سراح جميع المعتقلين في ٢١ تشرين الثاني مستبقاً أيّة مهلة يحددها له البريطانيون بعدما اظهر تجاهله لها في اجتماعه بالوزير كايزي لا سيما وقد بدأت طلائع من الجيش البريطاني تتحرك من مصر وفلسطين باتجاه لبنان «فقد أرسلت لندن ٥٠ دبابة متمركزة في قناة السويس على جناح السرعة لتأخذ مراكز لها قرب مطار بيروت الدولي».[١]

هـ ـ الإنذار البريطاني

قدم كايزي للمرة الثانية إلى بيروت يوم الجمعة في ١٩ تشرين الثاني، وكان كاترو قد أنهى اتصالاته مع أركان الحكم اللبناني وكبار المسؤولين الدينيين والسياسيين، وبحضور الجنرال سبيرس سلم كايزي إلى كاترو مذكرة بريطانية مفادها انه إذا لم يفرج عن رئيس الجمهورية وعن الوزراء اللبنانيين عند الساعة العاشرة من صباح يوم ٢٢ تشرين الثاني ستقوم القوات البريطانية بالإفراج عنهم وان القيادة العامة البريطانية ستضطر إلى إعلان حالة الطوارئ وفرض الأحكام العرفية لإعادة الأمن إلى البلاد دون المساس بنفوذ فرنسا في بلاد المشرق أو إبداله بنفوذ بريطانيا.[٢]

---

(١) وجيه علم الدين، تاريخ استقلال لبنان وسوريا ١٩٢٢- ١٩٢٣، بيروت ١٩٧٦، ص: ٢٩٢.

(٢) بيار زيادة، الاستقلال، وثيقة ٦٢، ص: ٣٠٢ - ٣٠٣.

وصل الإنذار البريطاني إلى كاترو بحضور سامي الصلح إذ دعاه، بعد مقابلة الرئيسين الخوري والصلح، ليبحث معه موضوع الإفراج عن الرئيس الخوري على أن يؤلف سامي الصلح حكومة جديدة بدلاً من نسيبه رياض فرفض سامي، وكان من نتيجة وصول الإنذار ان قال كاترو لسامي الصلح: «سيعود رياض، أجل، لكن أود أن يقابل رياض ذلك بعدم إلحاق الأذى بإده، وأرجو منك السعي لديه، ثم قال متأثراً: في الحقيقة إن ما حصل كان مجرد تسرع من هللو تورّط به الجميع».[١]

اعتبر كاترو نفسه انه ليس الجهة الصالحة لتلقي الإنذار البريطاني واحتج على قصر المهلة المعطاة والمحددة بثلاثة أيام. فوجه مضمون الإنذار إلى اللجنة في الجزائر مبدياً رأيه الصريح بوجوب اتخاذ احد الخيارين الحاسمين:[٢]

١. رفض الإنذار والقيام بانسحاب فرنسي موقت حفظاً لكرامة فرنسا.

٢. قيام فرنسا بمبادرة فورية شجاعة وترميم ما ينتظره لبنان منها بإطلاق سراح المعتقلين.

تزامن الإنذار البريطاني مع بلاغ حكومة بشامون المتضمن طلب الإفراج عن المعتقلين وعودة الحياة الدستورية، ومع تقرير كاترو عن نتائج لقائه مع الرئيسين الخوري والصلح،[٣] ومع مذكرة وزارة الخارجية الأميركية إلى لجنة التحرير الفرنسية[٤] وجميعها تشير إلى انه لا بديل عن عودة الحياة الدستورية بجميع رموزها الاستقلالية.[٥] لذلك كله، واقتناعاً منه بأهمية دور ديغول في قرارات اللجنة الفرنسية، خص

---

(١) سامي الصلح، احتكم إلى التاريخ، ص: ٦٥.

(٢) بيار زيادة، الاستقلال، وثيقة ٦٢، ص: ٣٠٢ - ٣٠٣.

(٣) بيار زيادة، الاستقلال، وثيقة ٦٦، ص: ٣٠٧.

(٤) بيار زيادة، الاستقلال، وثيقة ٦٥، ص: ٣٠٦.

(٥) مسعود ضاهر، لبنان الاستقلال الميثاق والصيغة، ص: ١٨١.

كاترو الجنرال ديغول برسالة مفصلة أسهب فيها بشرح ملابسات المأزق الفرنسي في لبنان المتأزم بفعل التدخل البريطاني الداعم للبنانيين وأعاد كاترو على ديغول اقتراحه الرامي إلى تحديد احد الخيارين السابقين معلناً انتظاره تقرير اللجنة الفرنسية ليعمل وفق تعليماتها.[١]

وفي اليوم التالي، ٢٠ تشرين الثاني، تسرَّب نبأ الإنذار البريطاني المتضمن طلب استدعاء هللو والإفراج عن المعتقلين، والتهديد باستلام القوات البريطانية زمام الأمن في لبنان. فاشتد قلق الضباط الفرنسيين وجماعة هللو وضغطوا على كاترو لمنعه من الاستسلام للضغط البريطاني. خشي كاترو من التحركات العسكرية للفرنسيين ومحاولاتهم الفتك به وبالجنرال سبيرس وبالزعماء المعتقلين عندما قرّر تنفيذ وعده بإطلاق سراحهم في ٢١ تشرين الثاني فأرسل بواسطة مرافقه الكابتن بلانشه، رسالة إلى الرئيس الخوري يعرب فيها عن أسفه لتخلفه بوعده بسبب إشكال طارئ خارج عن إرادته، ويعده بأن تحرره لا يمكن أن يتأخر إلا قليلاً.[٢]

وفي ٢١ تشرين الثاني وصل الجواب الفرنسي رداً على الإنذار البريطاني فأعاد الأزمة العالقة إلى بدايتها.[٣]

تلقى كاترو هذه البرقية التي خيبت آماله، في الوقت الذي صدر خلاله بلاغ لجنة التحرر الوطنية في الجزائر أذاعه راديو الشرق وراديو لندن في ليل ٢١ ـ ٢٢ تشرين الثاني ويشير إلى انها أخذت علما بمقترحات كاترو المتضمنة معالجته للمسألة اللبنانية، وملاحظته إن الأمن يسود البلاد، وإنها قرّرت الإفراج عن بشارة الخوري وإعادته إلى منصبه، وعودة الحياة الدستورية تدريجياً إلى لبنان، وتمنت على هللو بالرجوع إلى الجزائر، كما قررت اللجنة، من جهة أخرى،

---

(١) بيار زيادة، الاستقلال، وثيقة ٦٧، ص: ٣٠٨-٣٠٩.

(٢) بيار زيادة، الاستقلال، وثيقة ٦٨، ص: ٣١٠.

(٣) بيار زيادة، الاستقلال، وثيقة ٦٩، ص: ٣١١.

إطلاق سراح الوزراء،[١] دون الإشارة إلى عودتهم إلى مناصبهم الوزارية.

إطلاق سراح المعتقلين

وفي الثاني والعشرين من تشرين الثاني، ومع استعداد كاترو لإطلاق سراح جميع المعتقلين عملاً بمضمون بلاغ اللجنة الفرنسية في الجزائر، بعث برسالة توضيح إلى كل من ماسيغلي وديغول جاء في رسالته إلى ماسيغلي «إن الرأي العام لا يقبل بتنحية رياض الصلح... كما إن اضطرابات خطيرة للغاية تحدث، وستقع بين لبنان وفرنسا قطيعة نهائية... إن واجبي في الظروف الحاضرة-واعتذر من اللجنة ـ يقضي بعدم تنفيذ التعليمات، وسأعطي غداً بعد الظهر موافقتي إلى الشيخ بشارة الخوري كي يعيد وزارته، ويكون شعوري في ما اعمل بأنني أكون قد جنبت خسارة قضيتنا، واعدت لفرنسا الرصيد الذي تتمتع به».[٢] أما في رسالة كاترو إلى ديغول فانه ينتقد هللو وجماعته بقوله: «لقد فات هؤلاء الرجال، مع إنهم موهوبون جداً، أن يحسنوا التجرّد من خلافاتهم اليومية مع بعثة سبيرس ليهتموا بحياة لبنان. وهكذا لم يعرفوا انه كانت تولد وتنمو أمام أعينهم نزعة وطنية لبنانية حساسة وسريعة التأثر، لم تعد ترتضي بوصاية، فكيف بنظام جبري. أما مهارة سبيرس فكانت في إدراك هذه الظاهرة وتشجيعها ودعمها... لذلك وكما أبرقت لكم لا اقدر دون إلحاق الأذى بفرنسا، تنفيذ قرار اللجنة».[٣]

وفي الوقت الذي توجه خلاله المندوب الفرنسي لدى الحكومة اللبنانية المسيو دافيد، يرافقه الكولونيل سليمان نوفل للإفراج عن المعتقلين ومرافقتهم إلى القصر الجمهوري، صدر عن الوزير المطلق

---

(١) بيار زيادة، الاستقلال، وثيقة ٧٠، ص: ٣١٢، ومنير تقي الدين، لبنان ماذا دهاك، ص: ١٣٧.

(٢) بيار زيادة، الاستقلال، وثيقة ٧٢، ص: ٣١٤- ٣١٥.

(٣) بيار زيادة، الاستقلال، وثيقة ٧٣، ص: ٣١٦-٣١٧.

الصلاحية، المندوب العام والمطلق الصلاحية بالوكالة لفرنسة في الشرق، ايف شاتينيو القرار رقم ٤٨٣ وينص على إلغاء القرار ٤٦٥ المتضمن تعيين إميل اده رئيساً للحكومة وعلى إلغاء المواد ٢ و٣ و٤ و٥ و٦ من القرار ٤٦٤[١] باستثناء المادة الأولى منه و فيها: «إن النص الذي قبله مجلس النواب اللبناني في جلسته المنعقدة في ٨ تشرين الثاني ١٩٤٣ والمشتمل على تعديل المواد الأولى و١١ و٢٢ و٩٥ و١٠٢ وإلغاء المواد ٩٠ و٩١ و٩٢ و٩٣ و٩٤ من الدستور خال من كل صبغة شرعية فهو لاغ ولا مفعول له».[٢] وبهذا لم يخرج كاترو عن أوامر رؤسائه في الجزائر إذ لم يعترف بالتعديلات الدستورية التي اقرّها المجلس النيابي.

يتبين لنا من خلال رسالتي كاترو إلى ديغول وماسيغلي وقرار ايف شاتينيو رقم ٤٨٣ ان كاترو خالف أوامر اللجنة الفرنسية بشأن إعادة حكومة رياض الصلح الشرعية فقط.

وخرج الزعماء المعتقلون من سجن قلعة راشيا مخلفين وراءهم «أصوات المعتقلين في الطابق العلوي من القلعة بالنشيد الوطني اللبناني».[٣] وفي تلك الأثناء، كان سامي الصلح على جواده الأبيض يقود تظاهرة كبرى اقتحمت باحة مجلس النواب ودار البلدية ودار الحكومة ومركز الشرطة وأنزلت العلم القديم ورفعت العلم الجديد وسط ابتهاج المتظاهرين وإطلاق الرصاص وانطلاق الحناجر بالنشيد الوطني اللبناني[٤] فكان العلم اللبناني الثاني المرفوع في سماء لبنان بعد علم بشامون الأول.

رغم إصرار كاترو على إعلام ديغول واللجنة الفرنسية بوجوب

---

(١) بيار زيادة، الاستقلال، وثيقة ٧٤، ص: ٣١٨-٣١٩.

(٢) منير تقي الدين، ولادة استقلال، ص: ٧٠.

(٣) بشارة الخوري، حقائق لبنانية، ج ٢، ص: ٥٠.

(٤) منير تقي الدين، لبنان ماذا دهاك، ص: ١٣٤.

عودة حكومة رياض الصلح الشرعية، إلا انه تمنى على الرئيس بشارة الخوري، إثناء زيارته له الساعة الثالثة من بعد ظهر يوم ٢٢ تشرين الثاني لتهنئته بالسلامة، إمهاله مدة أربع وعشرين ساعة لإزالة التحفظ الفرنسي على الحكومة الشرعية والمجلس النيابي. ولم تكن إي من المؤسسات الرسمية اللبنانية بحاجة إلى موافقة لجنة التحرير الفرنسية في الجزائر والمفوضية العامة في بيروت لمزاولة عملها الاعتيادي وسواء وافق الخوري على هذه المهلة أم لا فقد نزل كل من الوزراء كميل شمعون وحبيب أبو شهلا وعادل عسيران وسليم تقلا صباح الثلاثاء في ٢٣ تشرين الثاني يتفقد وزارته ويمارس عمله. ولم يتعدّ ذلك الإمهال مسألة حفظ ماء الوجه للجنرال كاترو الذي يكن له الرئيس الخوري كل احترام وتقدير، ويصفه بأنه «ألمع الفرنسيين الذين أمّوا بلادنا»[1] وما انقضت المهلة المحددة حتى سارع كاترو إلى زيارة الرئيس الخوري يوم الثلاثاء ٢٣ تشرين الثاني مؤكداً له استمرار التحفظ لعدم وصول جواب من اللجنة الفرنسية يحسم المسألة العالقة بشأن حكومة رياض الصلح ومجلس النواب. فما كان من الرئيس بشارة الخوري إلاّ أن دعا إلى انعقاد أول جلسة لمجلس الوزراء بعد الإفراج عنهم. غاب الأمير مجيد أرسلان في تلك الجلسة لوجوده في بشامون وحضرها حبيب أبو شهلا وصبري حمادة، واصدر المؤتمر الوطني بالاتفاق مع الحكومة بلاغاً أعلن فيه انتهاء الإضراب[2] كذلك صدر بيان بفك الإضراب عن حزبي الكتائب والنجادة.[3] غضب الضباط الفرنسيون لانعقاد الجلسة الوزارية وتسرّبت معلومات تشير إلى مخطط فرنسي يرمي إلى اعتقال أركان الحكم اللبناني والجنرال كاترو معا فبات الوزراء في القصر الجمهوري بحراسة قوة قوامها مائتان وخمسون

---

(١) بشارة الخوري، حقائق لبنانية، ج ٢، ص: ٦٣.

(٢) غسان تويني، كتاب الاستقلال، وثيقة ص: ١٠٦.

(٣) غسان تويني، كتاب الاستقلال، وثيقة ص: ١٠٢.

عنصراً من الدرك اللبناني،[١] وهذا ما استدعى بقاء الأمير مجيد والحرس الوطني في بشامون تحسبا لما قد يطرأ من تحرّك فرنسي مفاجئ.

بقاء الأمير مجيد أرسلان والحرس الوطني في بشامون

ورغم إطلاق سراح المعتقلين، بقي الحذر سيد الموقف في لبنان، فلا الهيئات الشعبية استكانت ولا الحرس الوطني عرف الاطمئنان. وخشي الجميع الوقوع في الشرك الفرنسي لما أظهره هللو من بطش وتشدد وما مارسه كاترو من تسويف ومماطلة . وتنادت الهيئات المنظمة للإضراب العام والتظاهرات اليومية وهي المؤتمر الوطني اللبناني والكتائب والنجادة والشباب الوطني اللبناني إلى عقد اجتماع عاجل قررت خلاله الاستمرار بالتظاهر والعصيان والإضراب وأصدرت بياناً إلى الأمة جاء فيه «...لا كف عن المقاومة بأنواعها ولا رجوع عن الإضراب العام الشامل، ما لم تعد الأوضاع الدستورية، بجوهرها ومظاهرها إلى ما كانت عليه قبل حادث الاعتداء على رجال دولتنا. إننا باقون على ما نحن عليه منذ العاشر من هذا الشهر، مقيمون على الإضراب والاحتجاج والمقاومة إلى إن يعلن فخامة رئيسنا الشيخ بشارة الخوري عودة الحالة إلى ما كانت عليه وحصول البلاد على ما تصبو إليه ويدعونا إلى وقف الإضراب والمقاومة».[٢] وإزاء مضي الهيئات الوطنية الشعبية في بيروت والمدن بإضرابها ومظاهراتها بقي القائد العام لثورة الاستقلال الأمير مجيد أرسلان في بشامون. أما الرئيس صبري حمادة الذي غادر بشامون صباح الاثنين في ٢٢ تشرين الثاني مع مقاتليه إلى الهرمل لتفقد منطقته ومواليه، ومنها نزل إلى بيروت للاطمئنان على مبنى البرلمان ولتهنئة رئيسي الجمهورية والحكومة والوزراء بالسلامة. كذلك غادر الوزير حبيب أبو شهلا

---

(١) بشارة الخوري، حقائق لبنانية، ج ٢، ص: ٥٧-٥٨.

(٢) غسان تويني، كتاب الاستقلال، وثيقة ص: ٦٢.

بشامون بموكب حافل «وتوجه إلى السراي حيث خطب في الجمهور معلناً عودة الحكومة الشرعية إلى مقرها الدائم»[١] ومنها انتقل أبو شهلا إلى القصر الجمهوري للتهنئة.

ومن أسباب بقاء الأمير مجيد والحرس الوطني في بشامون ما بين ٢٢ و٢٤ تشرين الثاني:

١. احتمال قيام ضباط القيادة الفرنسية باعتقال رجال الحكم اللبناني أو الفتك بهم.
٢. تحفظ ديغول واللجنة الفرنسية على الحكومة اللبنانية الشرعية والمجلس النيابي والمطالبة الملحة على إقالة رياض الصلح ووزرائه وحل مجلس النواب وانتخاب سواه.
٣. عدم اعتراف الفرنسيين بالتعديل الدستوري فلم يلغ القرار ٤٨٣ المادة الأولى من القرار ٤٦٤. وتشديد ديغول على بقاء الانتداب ريثما يجري عقد معاهدة فرنسية ـ لبنانية تضمن امتيازات فرنسا بعد انتهاء الحرب.

مضى ليل ٢٣ ـ ٢٤ تشرين الثاني دون أن يقدم الضباط الفرنسيون على تنفيذ مخططهم بالقبض على الحكام اللبنانيين، واطمأن الرئيس بشارة الخوري لرضوخ المفوضية الفرنسية العامة وقبولها بعودة الحياة الدستورية بكامل مؤسساتها السياسية فأرسل حرساً رئاسياً إلى بشامون لمواكبة بطل الاستقلال الأمير مجيد أرسلان وأوفد إليه الوزراء حبيب أبو شهلا وكميل شمعون وعادل عسيران تتقدمهم سيارة الرئاسة الأولى، وعليها العلم اللبناني الجديد، لتقل الأمير مجيد إلى بيروت.

العلم اللبناني الجديد، وانتقال الأمير مجيد من بشامون إلى بيروت

توجه الوزراء الموفدون كل بدوره إلى الحرس الوطني بكلمات الشكر والامتنان لما أبداه عناصره من اندفاع وطني في سبيل الاستقلال. وبعدما شربوا القهوة في بيت حسين الحلبي، المقر المؤقت للحكومة

(١) منير تقي الدين، لبنان ماذا دهاك، ص: ١٣٦.

اللبنانية الشرعية (حكومة بشامون) «وقف الأمير مجيد أرسلان وحيّا شجاعة ووطنية الرجال ودعاهم إلى العودة بهدوء إلى بيوتهم وقراهم. وبصوت واحد صرخ الجميع «لعينيك أيها الأمير». [١]

ودّع الأمير مجيد أرسلان بشامون ملقياً نظرة عميقة على مدخل «البوغاز» وعلى السنديانة العتيقة التي رواها بدمه الشهيد سعيد فخر الدين فخالطه مزيج من الشعور بالحزن والفرح تغلبت عليهما نشوة الانتصار.

ولحق بالأمير رهط كبير من أفراد الحرس الوطني سيرا على الإقدام حتى قرية كفرشيما حيث استقلوا سيارات الأجرة، وأصحابها من الشويفات وكفرشيما والحدث والقرى المجاورة. تابع الأمير وأصحابه السير إلى بيروت. فكان موكب قلّ نظيره، يصفه الأمير عادل أرسلان في مذكراته بقوله: «نشرت جريدة (جمهورية) اليوم صورة لمجيد أرسلان يوم رجوعه إلى بيروت بعد الأزمة اللبنانية وهو يلبس الكفية والعقال، وانفه بين هلالين من شاربيه، وفي يده بندقية، وهي ذكرى جميلة لقيام احد الأرسلانيين بواجب تفرضه الكرامة والوطنية»[٢] وكان الموكب كلما مر ببلد تتعالى فيه أصوات الهتاف والزغردة وطلقات الرصاص حتى إذا وصل إلى بيروت واطل الأمير بملابسه الحربية في سيارة مكشوفة مع الوزراء حبيب أبو شهلا وكميل شمعون وعادل عسيران تتبعه مئات السيارات و يرافقه عدد كبير من قادة وأفراد الحرس الوطني، احتشدت الجماهير في الساحات وعلى الشرفات و سطوح الأبنية تنظر إلى الأمير واقفا في السيارة في ثياب الميدان متمنطقا بالأسلحة التي ما فارقته مدة الأزمة كلها ومظاهر البهجة والفرح على وجوه الجميع وأصوات الهتافات تشق عنان السماء.[٣] ويصف

---

(١) جورج حنا، من الاحتلال إلى الاستقلال، ص: ٢١١.

(٢) عادل أرسلان، مذكرات، ج ١، ص: ٤٣٣.

(٣) جورج حنا، من الاحتلال إلى الاستقلال، ص: ٢١٤ - ٢١٥.



ـ ٨ ـ

الأمير مجيد مع أفراد من الحرس الوطني

الشيخ بشارة الخوري وصول الأمير مجيد أرسلان إلى السراي فيقول: «وكانت ساحة الشهداء تعج بالجماهير، وفجأة اندفعت كأنها السيل الجارف لملاقاة الأمير مجيد، وقد وصل بمظهر حربي (بالسلاح الكامل) يرافقه حامل بندقيته الحربية أديب البعيني»(١) ترجل الأمير والوزراء وجميع القادمين من سياراتهم ليدخلوا السراي، «وهبط رياض الصلح السلالم واستقبل الحرس الوطني في باحة السراي الداخلية في ظل السيوف».(٢) عانق الرئيسان الخوري والصلح الأمير مجيد أرسلان وهنآه على موقفه الوطني المشرّف «وما كان من الأمير الباسل إلاّ إن خلع عدة أسلحته، ووضعها تحت تصرف الرئيس الجليل»(٣) وسط هتافات الجماهير، وعناصر الحرس الوطني يرددون:

الدستور ما كان يتعدّل والحق يبان   حتى رصاص المعدّل غطى الوديان
شو هم الشيخ بشارة والوزارة   وحدُّو مير الإمارة مجيد رسلان(٤)

وما إن استقر الجميع حتى قدم الجنرال كاترو، المفوض الوطني حاكم الجزائر العام، يرافقه الجنرال شادبك دي لافالاد، القائد الأعلى للقوات الفرنسية في المشرق وايف شاتينيو، المندوب العام بالوكالة والسيد دافيد، المندوب لدى الحكومة اللبنانية لتهنئة اركان الحكم اللبناني، رئيسا وحكومة، بإعادة الحياة الدستورية إلى لبنان مع طلب بالتمني على الحكومة اللبنانية إقامة علاقات فرنسية ـ لبنانية على أسس سياسة جديدة. وما إن انتهى الاجتماع الذي استمر حوالي ثلاثين دقيقة حتى صدر عن المندوبية العامة بلاغ يشير إلى الاستقبال الرسمي الذي أعده رئيس الجمهورية ورئيس الوزارة و معالي الوزراء لأركان

---

(١) بشارة الخوري، حقائق لبنانية، ج ٢، ص: ٦١.
(٢) منير تقي الدين، ولادة استقلال، ص: ٢١١.
(٣) جورج حنا، من الاحتلال إلى الاستقلال، ص: ٢١٥.
(٤) مقابلة شخصية مع أبو طعان سليم فهيم ملاعب مواليد ١٩٢٦ بيصور تاريخ ٥/ ٢٠٠٣/٤.

المفوضية[١] كذلك صدر عن الحكومة اللبنانية بلاغ رسمي آخر للغرض نفسه.[٢] ومساءً أذاع الجنرال كاترو من محطة راديو الشرق كلمة جاء فيها: «.... والآن فإن فرنسة قد وصلت ما كان قد انفصم، وهي باقية على وعودها وعهودها وواجباتها، فثقوا إذن بأنها تحترم حقوقكم وحرياتكم، كما تثق هي أيضا بأنكم تحترمون تراثها الأدبي ومركزها في بلادكم»[٣]

وبعد ذهاب وفد المفوضية الفرنسية توالى حضور أعضاء السلك الدبلوماسي لتهنئة الرئيسين الخوري والصلح والوزراء وفي مقدمهم الجنرال ادوار سبيرس والجنرال هولمز وهكذا «انتهت أزمة تشرين الثاني في الرابع والعشرين منه بوصول الأمير مجيد أرسلان إلى بيروت في جو مهيب، فقد أدت حكومة بشامون رسالتها وانتقلت السلطة إلى حكومة رياض الصلح».[٤]

الاستقلال وردود الفعل الأولى

وفي الجلسة الأولى[٥] بعد معركة الاستقلال، المنعقدة بتاريخ الأول من كانون الأول ١٩٤٣ برئاسة صبري حمادة جلس الأمير مجيد أرسلان، وزير الدفاع الوطني والصحة والإسعاف والزراعة، إلى جانب الرئيس الصلح وزملائه الوزراء. وبعد تلاوة محاضر الجلسات التي عقدت ما بين ١١ و٢٢ تشرين الثاني ألقى الرئيس حمادة كلمة حيا فيها مجلس النواب و فخامة الرئيس الخوري ودولة الرئيس الصلح والنائب عبد الحميد كرامي والوزراء الذين اعتقلوا في راشيا وخص بالشكر الوزيرين أبو شهلا وأرسلان اللذين شاركهما النضال فعرف «كيف

---

(١) بيار زيادة، الاستقلال وثيقة١٤٠، ص: ٤٤١.

(٢) منير تقي الدين، ولادة استقلال، ص: ٢١٢.

(٣) منير تقي الدين، ولادة استقلال، ص: ٢١٢-٢١٣.

(٤) إيغور تيموفييف، كمال جنبلاط الرجل الأسطورة، ص: ١٠٥.

(٥) جلسة ١ كانون الأول ١٩٤٣.

جاهدا وناضلا، وكيف افترشا الغبراء وقطعا الوهاد والجبال مشياً على الأقدام حتى يوفرا لامتهما وبلادهما هناء ورغدا وعزة وكرامة وحرية واستقلالا». كذلك أشاد دولة رئيس الوزراء رياض الصلح بكل من أسهم في تحقيق الاستقلال اللبناني ووجه شكره إلى نواب الأمة وحكومة بشامون ومما قاله: «عزمت حكومتنا على تخليد ذكرى هذه الأيام الثلاثة عشر المجيدة الفريدة تخليداً في شتى الصور والأساليب فقررت أن تعتبر قلعة راشيا أثراً تاريخياً لبنانياً، وكذلك بناية الحكومة في غابة بشامون. وأن تقيم للشهداء أنصابا وتماثيل في ساحات المدن وشوارعها وستكفل أبناءهم ومن كانوا يعيلونهم كما انها تؤاسي الجرحى والمعتقلين وتفرج عنهم، وستكافئ من ابلوا البلاء الحسن من سيدات ورجال مكافأة ترمز إلى هذا الجهاد «وألقى النائب رشيد بيضون كلمة أشار فيها إلى ما فعله اعتقال الزعماء من إلهاب النفوس الأبية وجمع شمل الأمة للدفاع عن الكرامة الوطنية واستقلال لبنان وقال: «لقد جاهدت البلاد جهاد الإبطال، فها هو ذا وزير الدفاع في بشامون، وها هي ذي حكومة بشامون الشرعية، وها هي ذي المنظمات والسكان على اختلاف ميولها وأحزابها، إلا من ألقى الله على قلبه غشاوة، تمشي صفا واحداً في جهادها ونضالها ثائرة لكرامتها واستقلالها» وبعدما حذر مما قد يحاك من الدسائس والأحابيل لإجهاض الاستقلال قال: «حيا الله المجاهدين الأحرار وحيا الله الشهداء الأبرار الذين أبوا إلا أن يسطروا بدمائهم صك الاستقلال وعهد الحرية. وحيا الله أهالي بشامون الذين كانت بيوتهم منزلا لكل صادر ووارد. وحيا الله نائب الرئيس الحبيب، وحيا الله رئيسنا الجليل صبري بك حمادة، وحيا الله القائد العام الأمير مجيد. وحيا الله المؤتمر العام الذي جمع خيرة شباب بيروت فقاد الحركة بحكمة وروية و حيا الله منظمتي الكتائب والنجادة. وحيا الله كل لبناني يختلج في قلبه حب لبنان العربي المستقل» وأنهى رشيد بيضون خطابه باقتراح:

ـ تزفيت طريق بشامون.

ـ شراء الدار التي كانت مقراً للحكومة الشرعية وتحويلها إلى مدرسة باسم مدرسة المقر العام.
ـ إعفاء أهالي بشامون من ضريبة سنة ١٩٤٣.
ـ أن يجمع رفات الشهداء في مدفن واحد.
ـ أن يكون الرابع والعشرون من تشرين الثاني يوم عيد الاستقلال اللبناني فتعطل فيه الدوائر بشأنها في سائر الأعياد الرسمية.
ـ أن يفرض لعائلات الشهداء تعويض اما مقطوع وأما شهري. وهذا أقل ما يجب علينا نحو شهدائنا الأبرار طيب الله نراهم».

أما قرية سرحمول التي لجأ إليها صبري حماده وحبيب أبو شهلا فقد حرمت من طريق للسيارات لالتزام معظم أبنائها بالحزب السوري القومي الاجتماعي.

أما النائب عبد الغني الخطيب فقال في كلمته: «وبهمة الزعيم صاحب الدولة رياض بك الصلح، ومعالي صبري بك حمادة وسائر الوزراء الأكارم كالبطل المغوار الأمير مجيد أرسلان وحبيب النفوس حبيب بك أبو شهلا والسياسي المحنك كميل بك شمعون والوطني الحر عادل بك عسيران والإداري الكبير سليم بك تقلا. وإن انس لا أنس المجاهد الأكبر سماحة الشيخ عبد الحميد كرامة يؤازرهم في جهادهم نواب الأمة الذين وقفوا وقفتهم المشهورة بتعديل الدستور»

وبعد، لقد اعترف الجميع بالدور البريطاني الفعال في تحقيق الاستقلال اللبناني. وغيّب البعض الدور اللبناني أو همشوه. ويرد الجنرال سبيرس ١٩٦٣على هؤلاء المشككين بقوله لسفير لبنان في لندن خليل تقي الدين «إن المقاومة الضارية التي أظهرها لبنان ضد إعمال الانتداب هي التي أوصلتكم إلى الاستقلال».[١]

(١) خليل تقي الدين، مذكرات سفير، الراصد، عدد ٢٢ آب ١٩٦٨.

الفصل الثالث

الأمير مجيد أرسلان منذ بداية عهد الرئيس بشارة الخوري ١٩٤٣ وحتى حرب فلسطين ١٩٤٨

الأمير مجيد والحكومة الاستقلالية الأولى

عاد أركان الحكم من راشيا وبشامون إلى مناصبهم، وانصرف كل منهم إلى ممارسة صلاحياته الدستورية والقيام بأعماله الوزارية وفق ما جاء في البيان الوزاري وبحسب الإمكانيات المتوفرة.

عمل الأمير مجيد من خلال تسلمه منصب وزير الزراعة على تأمين الوسائل اللازمة لتطوير القطاع الزراعي ومنها:[١]

- توسيع المساحات الصالحة للزراعة.
- استيراد الآلات والمواد الزراعية من بذور وأدوية.
- تعزيز وسائل الري.
- تحريج الأراضي.
- إرشاد المزارعين.

كما كان عليه في وزارة الصحة اتخاذ التدابير الواقية من الأمراض والأوبئة زمن الحرب العالمية الثانية. وتأمين استيراد الأدوية واللقاحات تفادياً لنشوب فقدان أو غلاء العلاجات اللازمة للمرض.

---

(١) جلسة ٧ تشرين الأول ١٩٤٣.

وبالرغم من إنشاء وزارة الدفاع الوطني منذ العام ١٩٣٧ كان الجيش لا يزال بإمرة الفرنسيين. وكانت سلطات الانتداب تعرقل تسليمه للحكومات اللبنانية، متذرعة بظروف الحرب، للضغط عليها لعقد معاهدة فرنسية-لبنانية تضمن لفرنسا مركزاً ممتازاً في لبنان. وتتألف نواة هذا الجيش من «القوات الخاصة» المساعدة «لجيش الشرق» الفرنسي، والمكوّنة من أبناء البلاد السورية واللبنانية.

كانت السلطات الفرنسية قد شكلت في الأول من حزيران ١٩٤٣ اللواء اللبناني الخاص (الخامس) بقيادة الكولونيل الفرنسي اليساندري، يساعده أربعة ضباط فرنسيين وضابط لبناني. وتشكّل هذا اللواء من خمسة أفواج وأربع سرايا وفصيلة للمخابرات ومفرزتين للصحة واللوازم. وأسندت قياداتها إلى ضباط لبنانيين ما عدا قيادتي فوجي المدفعية والاستطلاع فقد تولاهما ضابطان فرنسيان. وفي ١١ آذار بدأت المفاوضات اللبنانية ـ الفرنسية لاستلام الجيش فانتقلت في أول نيسان ١٩٤٤ قيادة هذا اللواء إلى الزعيم فؤاد شهاب يعاونه العقيد توفيق سالم. وفي ١٥ حزيران ١٩٤٤ وقع رئيس الحكومة اللبنانية رياض الصلح مع الجنرال الفرنسي بينيه بروتوكولاً قضى بوضع فوج من اللواء الخامس وكوكبة من المصفحات تحت تصرّف الحكومة اللبنانية على أن يجري استبدالها مرة كل أربعة أشهر بناء على طلب رئيس الوزراء اللبناني إلى الزعيم فؤاد شهاب، قائد اللواء. وفي السابع عشر من حزيران، وخلال العرض العسكري الذي أقيم في الملعب البلدي في بيروت، بحضور رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة ووزير الدفاع الوطني الأمير مجيد أرسلان وبعض الوزراء والنواب، والجنرال بينيه وأركان حربه، جرى استلام طابور من القناصة اللبنانية ومفرزة من السيارات المجهزة بالرشاشات[1] وسلّم رئيس الجمهورية العلم اللبناني شعار الجيش الوطني إلى مفرزة الطابور اللبناني وأخذت الحكومة

---

(١) بيار زيادة، الاستقلال تاريخ لبنان الدبلوماسي وثيقة رقم ١٢٧، ص: ٤١٦، ورقم ١٢٨، ص: ٤١٧.



ـ ٩ ـ

من اليمني صبري حمادة، كميل شمعون، الرئيس بشارة الخوري، الأمير مجيد أرسلان، سعد الله الجابري، عادل عسيران، الرئيس رياض الصلح

بعدئذ تبحث قضية تنظيم ملاك وزارة الدفاع الوطني بمناسبة استلام هذا الطابور»[١] وتم تشكيل لجان سورية ولبنانية وفرنسية لاستكمال استلام باقي القطاعات العسكرية الوطنية.

ـ الأمير مجيد أرسلان وقضية المصالح المشتركة

شارك الأمير مجيد، كعضو بارز في الحكومة الاستقلالية الأولى، في جميع أعمالها، لا سيما في قضية استلام المصالح المشتركة بالتنسيق مع أركان الحكومة السورية. وحضر معظم الاجتماعات السورية ـ اللبنانية ومنها اجتماع قصر الرئاسة في بيروت بتاريخ ١٢ كانون الأول ١٩٤٣ وقد ضم كلاً من رئيس الجمهورية اللبنانية ورئيس الحكومة والوزراء وبعض النواب، ورئيس الوزراء السوري سعد الله الجابري ونائب دمشق عفيف الصلح حيث تم الاتفاق بين الجانبين اللبناني والسوري على استلام بعض المصالح وقسمتها. وفي ٤ كانون الثاني ١٩٤٤ أسفرت المباحثات عن اتفاق سوري- لبناني لإدارة المصالح المشتركة بواسطة مجلس يدعى المجلس الأعلى للمصالح المشتركة، ويتألف من ثلاثة ممثلين لكل دولة. ومن صلاحياته وضع التشريع اللازم لكل من هذه المصالح وإدارتها والإشراف عليها، وتحديد موازنتها وملاكاتها وتعيين الموظفين فيها، وإعداد مشاريع الاتفاقيات الاقتصادية والتجارية الدولية وعرضها على الحكومتين السورية واللبنانية لإقرارها.

ـ الأمير مجيد والتعديل الوزاري

وفي أول تموز ١٩٤٤ قدّم رياض الصلح كتاب استقالة حكومته إلى رئيس الجمهورية معللاً أسبابها بتعيين كميل شمعون أول وزير مفوض للبنان في لندن.[٢] وكلفه الرئيس بشارة الخوري بتشكيل وزارة

---

(١) منير تقي الدين، لبنان ماذا دهاك، ص: ١٨٤.

(٢) كميل شمعون مذكراتي، ص: ٤٣؛ وماجد ماجد، تاريخ الحكومات اللبنانية، ص: ٥٥.

جديدة جاء فيها الأمير مجيد أرسلان وزيراً للصحة والإسعاف العام والزراعة والدفاع الوطني.

وهكذا استبدل عادل عسيران بالوزير محمد الفضل، وكميل شمعون بالوزير حميد فرنجية. وفي جلسة ١١تموز ١٩٤٤ النيابية القى رياض الصلح بيانه الوزاري للوزارة المعدّلة واعداً الأمة بمتابعة المفاوضات لاستلام الجيش كاملاً وباقي المصالح وبتحقيق الإصلاحات الداخلية.

ـ نشاطات الأمير الوزارية

ومن نشاطات الأمير مجيد في حكومة رياض الصلح الثانية رعايته للمؤتمر الطبي العربي السادس عشر المنعقد بتاريخ ١٠ تموز ١٩٤٤ في بيروت. شارك في هذا المؤتمر أكثر من ألف طبيب عربي وحضره ممثلو المندوبية الفرنسية والبعثة البريطانية وباقي أعضاء السلك الدبلوماسي في لبنان وبعض النواب والوزراء،[(١)] ومما قاله الأمير مجيد بعد ترحيبه بالأطباء العرب: «لبنان يفتح ذراعيه باعثاً تقاليده العريقة في استقباله وفود العلم من طلاب ومعلمين مكملاً تلك السلسلة المجيدة التي حلقاتها الجامعات والمدارس والمكتبات، وقد زادت اليوم حلقة أخرى، حين اجتمع تحت سماء لبنان ألف طبيب عربي يمثلون مختلف أقطار الشرق العربي العزيز».[(٢)] وبناء على اقتراح وزير الصحة والإسعاف العام الأمير مجيد أرسلان صدر مرسوم رقم K ١٥٤٧ ويرسم في مادته الأولى فتح اعتماد إضافي قدره ٢٢٠٠٠ ليرة لبنانية من موازنة سنة ١٩٤٤ لصالح وزارة الصحة، لتتمكن من تنفيذ المهام الموكولة إليها ومنها إصلاح وتجهيز المستشفى الحكومي في طرابلس.[(٣)]

---

(١) فؤاد غصن، مذكراتي خلال قرن، دار الريحاني للطباعة والنشر، بيروت، لات.، ص: ٤٩١، نقلاً عن مجلة الجمهور ١٧ تموز ١٩٤٤.

(٢) فؤاد غصن، مذكراتي خلال قرن، ص: ٤٩٣.

(٣) جلسة ٢٥ تموز ١٩٤٤.

واهتم الأمير مجيد بالقطاع الزراعي فأوعز بتوزيع البذور والكبريت المخصص للأعمال الزراعية على المزارعين. واعتنى بتصدير التفاح إلى الخارج وتأمين الأسواق اللازمة له وحافظ على الثروة الحرجية فمنع قطع الأخشاب إلاّ بموجب تراخيص مسبقة وأمر بتعيين مأموري الأحراج.

الأمير مجيد واستقالة حكومة رياض الصلح

حققت حكومتا رياض الصلح الأولى والثانية نجاحاً باهرا في السياسة الخارجية. لكنهما عجزتا عن تحقيق ما وعدتا به في الحقل الداخلي، وأهملتا تنظيم الإدارة وتطهيرها من العناصر الفاسدة، هذا إلى جانب نشوب الخلافات السياسية والمصلحية، وفق نظام المحاصصة الطائفية والمناطقية، بين رفقاء الأمس، «وكان الأمير مجيد أرسلان يشكو من رياض الصلح لبعض التراخي في إجابة مطالب له يعتبرها مشروعة»،[1] ويُروى أن الأمير مجيد كان يبحث مع زميله حبيب أبو شهلا بشأن يختص بالطائفية الدرزية فأجابه بأنه ليس من حق الدروز لأنهم أقلية فانتفض الأمير قائلاً له: «تذكّر بشامون يا حبيب، لمّا قلت منحنياً وأنت تودّع المقاتلين: حقكم برقبتي يا دروز. هلّق صرنا أقلية؟».[2] وأمام هذا الإجحاف الحاصل بحق الدروز قدَّم الأمير مجيد أرسلان في أوائل كانون الأول ١٩٤٤ استقالته من الوزارة إلى الرئيس بشارة الخوري مما أدّى إلى نشوب أزمة وزارية في وجه الرئيس رياض الصلح. واغتنم الرئيس الخوري الفرصة السانحة ليطلب إلى الرئيس الصلح التخلي عن الحكم ريثما تهدأ الأزمة، وطلب من الأمير مجيد التريث وطيِّب خاطره، مدافعاً عن موقف رئيس الوزراء وحسن نيّته فاقتنع الأمير واضعاً الاستقالة بتصرف رئيس الجمهورية.

---

(١) بشارة الخوري، حقائق لبنانية، ج٢. ص: ١١٧.

(٢) من مرويات الشيخ أبو حليم نسيب سليم بو عماد مواليد دير بابا. وكان من مقاتلي بشامون وقد شهد وداع حبيب أبو شهلا للمقاتلين وحديثه معهم.

تقدَّم رياض الصلح بطلب استقالة حكومته فأمهله الرئيس الخوري بحجة مرضه المفاجئ، إثر وقوعه في بلدة برمانا حيث كسرت يده، وما إن تحسَّنت صحته حتى «طلب من رياض الصلح تقديم استقالته ليكلف عبد الحميد كرامي بتشكيل حكومة جديدة»[1] فقدمها له في ٧ كانون الثاني ١٩٤٥.

الأمير مجيد وحكومة عبد الحميد كرامي

استغلت فرنسا الأزمة الوزارية التي حدثت في أواخر ١٩٤٤ وضغطت على حكومة عبد الحميد كرامي لعقد معاهدة تحفظ لها مركزها الممتاز في لبنان، فأضربت مدينة بيروت في ٢٩ كانون الثاني ١٩٤٥ وسار الطلاب والفئات العمالية والجمعيات الأهلية في تظاهرة حاشدة باتجاه القصر الجمهوري وهم يهتفون مطالبين بالجيش.

وفي اليوم نفسه وقف الأمير مجيد أرسلان في مجلس النواب يخطب مشيداً بطلاب لبنان الذين تظاهروا ليلفتوا نظر الشعب والمجلس والحكومة إلى أهمية الجيش وقال:[2]

«أيها السادة:

كان الناس، بالأمس، يعيبون على أبناء لبنان انصرافهم عن أمورهم الكبرى إلى التناحر الحزبي الصغير. فماذا يقولون اليوم وقد رأوا زهرة شباب لبنان، طلابه من مختلف مناطقه ونزعاته يطالبون بالجيش ويصيحون: لا استقلال بلا جيش، ويتظاهرون ليلفتوا نظر الشعب والمجلس والحكومة إلى أهمية الجيش.

مرحى لكم يا شباب لبنان! تريدون الجيش، فهاكم أصواتنا تنضم إلى أصواتكم، ومن كان شبابه مثل من رأينا يوم الاثنين، ومثل من رأينا أيام تشرين، فلا بد أن يصبح له جيش، وان يحمي هذا الجيش حريته واستقلاله.

زملائي النواب،

دعوني أتحدث إليكم بلغة القلب، لا بلغة السياسة، فإني، حين يكون

---

(١) علي شعيب، تاريخ لبنان من الاحتلال إلى الجلاء، ص: ٢٣٧.

(٢) جلسة ٣ شباط ١٩٤٥.

الأمر متعلقاً بلبنان واستقلال لبنان، لا يتكلم فيّ إلا قلبي، ولا أهتدي إلا بهدي عواطفي. أما السياسة فقد تركتها لأصحابها. إني رجل إيمان وكفاح. فإيماني في استقلال وطني لبنان راسخ كجباله وكفاحي في الدفاع عن هذا الاستقلال، ماضياً وحاضراً ومستقبلاً، لن يحول دون قيامي به إلا الموت.

قد تقبل لغة السياسة ألفاظ الاستقلال بتحفظ، والسيادة مع صداقة أحرى أن تسمى عداوة، والحرية مع مركز ممتاز لأجنبي، أياً كان، يريد أن يكون مركزه الممتاز هذا عبارة عن مدارس يعلم فيها أن شعب لبنان من سلالة الشعوب المنقرضة، لا شعب عربي يجري في عروقه شمم العرب ووفاؤهم وشجاعتهم. ويريدون أن يكون المركز الممتاز عبارة عن فرق جيش أجنبي فيها جنود وضباط أسماؤهم أحمد والياس ومارون وسلمان. ومساقط رؤوسهم دير القمر وبعقلين وزغرتا وطرابلس وبيروت، وهم مع ذلك يلقنون دروساً لا نعرف إلى أين تذهب بهم إذا احتكت الركاب بالركاب ويسلمون أسلحة لا ندري أيصوبونها إلى صدور آبائهم وأمهاتهم وأولادهم وعشيرتهم إذا أمروا بذلك، أم يلبون نداء الدم فلا يفعلون.

أما أنا أيها السادة فأرفض أن أتحدث إليكم بلغة السياسة. نحن نقول إن استقلالنا ليس منحة أو عطية من أحد حتى يمنوا به علينا في محافل لندن وباريس، ويجعلوه شرطاً للمساومات، وأساساً لصداقات أو عداوات في أوروبا لسنا منها، لا في العير ولا في النفير.

استقلالنا حق مقدس بذل جدودنا دمهم للمحافظة عليه تحت رايات فخر الدين وبشير.

ولسنا نقر ونعترف لأحد بمنة علينا في هذا الاستقلال إلا لسيوف الأبطال من أبناء لبنان في تاريخه القديم وتاريخه الحديث، ولأقلام الأحرار من عباقرة لبنان، ولشهداء لبنان الذين جعلوا جماجمهم سلماً صعد عليه اللبنانيون إلى الذروة التي شكّوا عليها علم لبنان. فإذا كنا نريد أن نعطي مركزاً ممتازاً لأحد عندنا، فلنعط هذا المركز لشهدائنا وأبطالنا. وعباقرتنا، ولنمجد فخرالدين وبشيراً، وشهداء لبنان، وسفراءه في شتى نواحي النشاط والفكر، تحت سماء لبنان، وتحت كل سماء في كل بلد من بلدان المهاجر. أما أن نعطي مركزاً ممتازاً لدولة أجنبية، أياً كانت، تريد أن تستعبدنا، وتحطم استقلالنا، وتهددنا في كل ساعة، فذلك لن يكون. لن يكون. لن يكون.

وبعد ذلك تنحل قضية الجيش. نحن نطالب بكل لبناني يعمل في الجيش لأنه منا ولنا. وليس في طلبنا، إلا كل العدل والحق. ترى! لو كان هنالك دولة في وضعنا أكانت تفعل غير ما نفعل، وتطالب بغير ما نطالب؟.

نحن على مفترق الطرق، ولا بد من إفهام العالم بأسره أن لبنان يرفض أن يكون سلعة تباع وتشرى، وتعرض في أسواق السياسة الدولية. ونحن لسنا أعداء أحد، ولا أصدقاء أحد، ولكننا أعداء كل من يتربص باستقلالنا الفرص والدوائر، وأصدقاء كل من ينحني أمام هذا الاستقلال، ويخلص لهذا الاستقلال، لبنانياً كان أم أجنبياً».

وتقدّم الأمير مجيد أرسلان وكمال بك جنبلاط و حبيب أبو شهلا و إميل لحود وصائب سلام وعبدالله اليافي و سعدي المنلا باقتراح هذا نصه:[١]

«إن المجلس يشكر دولة رئيس الحكومة ومعالي وزير الخارجية على بيانيهما، وهو يؤيد الحكومة على خطتها ومسعاها لاستلام الجيش الوطني ويعلن عن استعداده التام منذ الآن للموافقة على كل اعتماد تتقدم به الحكومة للجيش منتظراً ورود الميزانية العامة ليصدق ذلك الاعتماد دون إي تأخير». وأثناء التصويت على موازنة وزارة الدفاع الوطني البالغة خمسة ملايين ليرة لبنانية وقف النواب ومن بينهم الأمير مجيد وهم ينشدون النشيد الوطني اللبناني وصدقوا على الموازنة بالإجماع.[٢]

وفي ٢٠ آذار ١٩٤٥ ورغم اعتذار الأمير مجيد أرسلان عن حضور الجلسة النيابية، فإنه انتخب بالإجماع عضواً في لجنة المالية، وفي ١٧ نيسان اقترح الأمير مجيد أرسلان وكمال بك جنبلاط ونواب آخرون تعطيل الجلسة حداداً على روزفلت، رئيس الولايات المتحدة الأميركية لما أبداه من عطف على الحركة الاستقلالية.

---

(١) الجلسة نفسها.

(٢) منير تقي الدين، الجلاء، دار العلم للملايين، بيروت، ١٩٥٣، ص: ١٢١.

ـ موقف الأمير مجيد من المستشارين الأجانب والموظفين الوطنيين:

واكب الأمير مجيد أرسلان الأحداث المتطورة فطالب بتسريح الموظفين الفرنسيين. لكن حكومة رياض الصلح كانت قد تعهدت بإبقائهم في مناصبهم إلى ما بعد نهاية الحرب بستة أشهر أي إلى ٨ تشرين الثاني ١٩٤٥ مع الاحتفاظ بحقها في نقلهم إلى أية وظيفة شاءت خلال هذه المدة. واقترح الأمير مجيد أن يتقاضى الموظف الفرنسي راتبه من المصالح المشتركة لا من موازنة الدولة اللبنانية. وعندما طلب رياض الصلح إجراء مفاوضة مع الحكومة السورية بهذا الخصوص اقترح الأمير مجيد والشيخ فريد الخازن ومحمد الفضل إلغاء وظيفة «خبير فني» في باب وزارة المالية من مشروع الموازنة. كما اقترح عادل عسيران إلغاء اعتماد أحد المستشارين (الخبير الفني) وإعادته إلى المصالح المشتركة. وفرّق كمال جنبلاط بين المستشار أيام الانتداب والخبير الفني في عهد الاستقلال واقترح استدعاء خبراء من أميركا وبريطانيا لمعاونة الحكومة بالشؤون المالية، أما حبيب أبو شهلا فقد اقترح نقل كل اعتماد يتعلق بالمستشارين الأجانب إلى باب خاص في آخر موازنة النفقات تحت اسم فصل مؤقت ـ الخبراء الفنيون. لذلك سحب الأمير مجيد أرسلان وزميلاه الخازن والفضل اقتراحهما وتبنيا اقتراح عادل عسيران محافظةً على استقلال الإدارة الحكومية عن كل تدخل أجنبي. لكن هذا الاقتراح سقط لعدم موافقة أكثرية أعضاء المجلس النيابي عليه، فوقف الأمير مجيد وضرب بيده على الطاولة قائلاً: «ما في حكومة عندها كرامة وتقبل المستشارين»[١] ورد عليه وزير الخارجية هنري فرعون طالباً إليه أن يسحب كلامه «وهنا حصلت مشادة»[٢] فرفع الرئيس صبري حمادة الجلسة خمس دقائق استراحة عمل خلالها «وسطاء الخير على تسوية الأمور بين معالي الوزير والأمير

---

(١) جلسة ١٥ أيار ١٩٤٥.

(٢) الجلسة نفسها.

وتصالح الرجلان».[١] استؤنفت الجلسة وتلي اقتراح حبيب أبو شهلا إلاّ أنه سقط أيضاً. ولما طرحت المادة كما وردت في الموازنة لصالح المستشارين الأجانب، صدَّق عليها النواب بالأكثرية. فلم يتمالك الأمير مجيد نفسه «فقال لمن حوله: أرطة منافقين». فوقف سعدي بك المنلا غاضباً وتبعه صائب بك سلام طالبين من الأمير أن يسحب كلامه وتابع سعدي بك القول: نعم منافقين بكرامتنا، بماضينا الأبيض، وبنزاهتنا، وتعالت الأصوات بين من يرد مجيباً ومن يقصد تلطيف الجو، وأعلن الرئيس رفع الجلسة وأمر الشرطة بإخراج المدعوين من الشرفات، وانتقل الجميع إلى غرفة الرئاسة حيث راح وسطاء الخير يعملون على إزالة سوء التفاهم.[٢] وتصافح الجميع وتعانقوا بعد العتاب وخرجوا من المجلس ضاحكين. وكان راتب المستشار المالي ومخصصاته يساوي راتب ومخصصات وزير في الحكومة اللبنانية.

ـ عبد الحميد كرامي ومطلب المشاركة في السلطة

تتميز الحكومات اللبنانية بأنها منذ ساعة تشكيلها تبقى عرضة للتبديل والتعديل والإقالة والاستقالة، وذلك لخضوعها ألقسري لمزاجية رئيس الجمهورية ورؤساء الكتل النيابية. فقد «بدأ بعض رجال السياسة في لبنان يتألبون لإسقاط الوزارة القائمة. وتفجر الخلاف داخل الحكومة نفسها فاجتمع أركان الكتلة الدستورية ومن بينهم الأمير مجيد أرسلان وقرروا انسحاب الوزيرين الدستوريين وديع نعيم وجميل تلحوق اللذين أبديا استعدادهما التام لتنفيذ قرار الكتلة بعد مثول الحكومة أمام المجلس النيابي لعرض انجازاتها في الحقلين الداخلي والخارجي. وقبل أن يقدِّم الوزيران الدستوريان وديع نعيم وجميل تلحوق استقالتهما إلى رئيس الجمهورية، سارع عبد الحميد كرامي إلى مقابلته في اليوم التالي وقدَّم إليه استقالة حكومته معرِّضاً

(١) النهار عدد ٣١٢٠، ١٧ أيار ١٩٤٥.

(٢) النهار، العدد نفسه.

بسمعة مجلس النواب فاختلفا على صيغة الاستقالة، وتأجّل تقديمها إلى ٢٠ آب ١٩٤٥. وتنقّلت شكوى عبد الحميد كرامي من «انتقاد النواب إلى انتقاد الوضع الدستوري والشكوى من تشابك الصلاحيات، ومن التبرم بالدستور ومن طغيان رئاسة الجمهورية على رئاسة الحكومة».[١] «وفي تلك الأثناء كان يجتمع في حديقة سان جايمس بعاليه حول مائدة من الوسكي السادة: الأمير مجيد أرسلان والأساتذة حميد فرنجية ورياض الصلح وحبيب أبو شهلا والشيخ فريد الخازن، ويعالجون الموقف على ضوء التطورات الأخيرة، وقد دام اجتماعهم حتى الساعة الأولى بعد منتصف الليل».[٢] أما الشخصيات التي رشحها السياسيون لرئاسة الوزارة في حال إصرار الرئيس كرامي على الاستقالة فكانت سامي الصلح وعبدالله اليافي وحبيب أبو شهلا و«لما جيء على ذكر الأستاذ أبي شهلا في أحد المجالس قال بعضهم «والطائفية ماذا تعملون بها؟ فأجيب: لقد تخطت سوريا هذه التقاليد وكان المتكلم من الطائفة التي ينتمي إليها رئيس الحكومة المستقيلة».[٣] وفي٢٠ آب ١٩٤٥ قدَّم عبد الحميد كرامي استقالته الخطية متذرعاً بالتناقضات التي لا يمكنه التوفيق بينها. وبعد سنتين من استقالته، أشار كرامي إلى انه حاول إقناع رئيس الجمهورية بشارة الخوري بتعديل الدستور فلم يفلح كما طلب إليه تغيير «مدة الرئاسة لتكون أربع سنوات تنتهي بإنتهاء ولاية المجلس كي لا يتحكم الرئيس بالانتخابات»[٤] فلم يقبل. وبهذا يكون عبد الحميد كرامي أول رئيس للوزارة يثير مشكلة المشاركة في الحكم مع رئيس البلاد الذي ورث صلاحيات المفوض السامي الفرنسي.

---

(١) بشارة الخوري، حقائق لبنانية، ج٢، ص: ١٤٦ .
(٢) النهار، عدد ٣١٨٠، ١٩ آب ١٩٤٥.
(٣) النهار، العدد نفسه.
(٤) الحياة، ٣ حزيران ١٩٤٧.

الأمير مجيد أرسلان وحكومة سامي الصلح

رجحت كفة سامي الصلح أثناء المشاورات النيابية فكلفه رئيس الجمهورية بتشكيل الوزارة الجديدة التي تمثل فيها الدروز بالدكتور جميل تلحوق أيضاً. وفي جلسة ٣ أيلول ١٩٤٥ ألقى الرئيس سامي الصلح بيانه الوزاري، ونال على أساسه ثقة المجلس النيابي بإجماع النواب الحاضرين وعددهم ٤٥ كان من بينهم الأمير مجيد أرسلان وتغيّب ١٠ نواب عن الجلسة.[١]

سارت حكومة سامي الصلح على خطى سابقاتها في إرساء قواعد سياسة لبنان الخارجية، العربية منها والدولية. وتابعت قضية جلاء الجيوش الأجنبية عن الأراضي اللبنانية، بالتنسيق مع الحكومة السورية. كما واجهت المشاكل المتراكمة العالقة ومنها المشاريع الوحدوية المشبوهة كمشروع سوريا الكبرى وإقامة الكيانات القومية العنصرية كالوطن القومي اليهودي إلى جانب انبعاث فكرة «أن لبنان وطن قومي غير عربي»[٢] وعلى هذا الأساس رفض إميل إدة وكتلته والبطريرك عريضة والمطران مبارك ورئيس الكتائب اللبنانية، بيار الجميل مقاطعة لبنان للبضائع الصهيونية.[٣] وقد شكّل هذا التيار السياسي تحدياً مباشراً لحكومة سامي الصلح ونقضاً صريحاً للميثاق الوطني اللبناني، وانطلاقاً من هذه التطورات السياسية كان الأمير مجيد داعماً أساسياً لحكومة سامي الصلح في توجهاتها العربية والوطنية والدولية.

نشاطات الأمير مجيد النيابية

انتخب الأمير في جلسة ٢٧ آذار ١٩٤٥ عضواً في لجنة الخارجية، وفي ١٩ آذار ١٩٤٦ عضواً في لجنتي المالية والخارجية.

---

(١) ماجد ماجد، تاريخ الحكومات اللبنانية، ص: ٦١.

(٢) جورج حنا، من الاحتلال إلى الاستقلال، ص: ٢٣٢-٢٣٣.

(٣) علي شعيب، تاريخ لبنان من الاحتلال إلى الجلاء، ص: ٢٥١.

ـ الاهتمام بالشأن الوظيفي:

دأبت الحكومات على التوظيف في ملاكات الدولة، بحسب حاجة الوزارات ورغبة الوزراء مما أوجد عدداً من الإدارات غير العاملة والموظفين العاطلين عن العمل ومن بين هؤلاء ستة موظفين في دائرة المراقبة العامة التابعة لرئاسة مجلس الوزراء. طالب النائب إميل لحود بإقالتهم وإلغاء هذه الدائرة «فالحكومة ليست مأوى للعجزة» ودافع الأمير مجيد عنهم بقوله: «ليس الحق على هؤلاء المأمورين بل على الحكومات التي خلقت هذه الدائرة ولم توجد لهم عملاً، وليس من الحق طرح الموظف في الشارع».[١] وكانت اللجنة المالية قد حذفت تعويض أحد موظفي بنك التسليف الزراعي، وكان يتقاضاه لينفقه على رحلاته لتخمين الأراضي التي يستلف أصحابها عليها، ولا يمكن لهذا الموظف معرفة قيمة هذه الأراضي بغير الانتقال إليها. أما حجة اللجنة فهي عدم الجمع بين التعويض والراتب لذلك اعترض الأمير مجيد أرسلان على قرار اللجنة قائلاً: «هذا الموظف يشغل مركز مهندس زراعي في دائرة ما فطلبت منه الحكومة أن يشغل مركزاً في البنك الزراعي لذلك لا يمكن للحكومة أن تجبره بأن يشتغل في البنك إذا أراد العودة إلى عمله الأول».[٢]

ودفاعاً عن المواطنين بإتاحة الفرص المتكافئة أمامهم، لا سيّما في مجال التوظيف في القطاع العام، انتقد الأمير مجيد تصرّفات وزير العدلية، سعدي المنلا، لأنه أصدر تعميماً يذكّر به الراغبين في التقدم لامتحان القضاة، في جريدة واحدة لا تكفي لنشره في كافة المناطق اللبنانية، وهذا ما يحول دون إعلام عددٍ كبير ممن يريدون التقدم لهذا الامتحان. وما إن حمّل الوزير سعدي المنلا المسؤولية لقلم

---

(١) جلسة ١٥ أيار ١٩٤٥.

(٢) الجلسة نفسها.

المطبوعات حتى أجابه الأمير بحدّة «من هو المسؤول أمام المجلس قلم المطبوعات أم الحكومة».[١]

وبالمقابل كان الأمير مجيد، على اهتمامه بشؤون الموظفين ورعايتهم، شديد الوطأة على الموظفين الذين يتعاطون الرشوة ويتعجب لماذا تتشبث الحكومة بهم، ويطالب بإقالتهم وبإلغاء الدائرة التي تضمهم. فالأمير مجيد لا يساوم على مصداقية الموظف ونزاهته سواء كان داخل ملاك الدولة أم خارجه، إنما المطلوب هو النزاهة والإخلاص في العمل لذلك فإنه لم يتوان عن ذكر إسم أحد الموظفين في وزارة الأشغال العامة وقد «اختلس نصف مليون ليرة وهو لا يزال يسرح ويمرح ولم يطرد».[٢] وكم كان من المستغرب أن يتنصل وزير المالية، إميل لحود من مسؤولية الحكومة عن محاسبة هذا الموظف المختلس بقوله: «أنه لم يختلس من الحكومة بل احتال على الناس»،[٣] ضمن نطاق عمله في الوزارة.

ـ الاهتمام بمسألة التموين:

أسندت حقيبة وزارة التموين والتجارة والصناعة، للأمير مجيد أرسلان، إبّان معركة الاستقلال، إلى أن تمّ الإفراج عن المعتقلين فعادت إلى الوزير الأصيل عادل عسيران. ومنذ ذلك الحين وفضائح دائرة التموين وفساد مأموريها على كل شفة ولسان حتى أنها ذهبت بالوزير عسيران الذي استبدل بالوزير محمد الفضل. واستمرت قضية التموين عرضة للإثارة على صفحات الجرائد وداخل المجلس النيابي لدرجة أنه صار «على المجلس أن يؤلف لجنة للإطلاع على قضايا التموين»[٤] بناءً على طلب رئيس الوزارة، وزير التموين، سامي

---

(١) جلسة ١٥ تشرين الأول ١٩٤٥.

(٢) جلسة ٢١ كانون الأول ١٩٤٥.

(٣) الجلسة نفسها.

(٤) جلسة ٥ كانون الأول ١٩٤٥.

الصلح، واقتراح النائب جورج عقل. خالف الأمير مجيد رأي الصلح وعقل وقال: «أنا لا أوافق على تأليف لجنة نيابية لأننا في الماضي شكّلنا لجنة من هذا النوع فلم تأتِ بالفائدة المرجوة. وطالما لا يوجد في المجلس أخصّائيون فما الفائدة من تأليفها؟ بل أرى أن تؤلف من أخصائيين من خارج المجلس»[١] وحجته في ذلك أن لا يتحمّل المجلس المسؤولية عن الحكومة» حتى إذا وقع خطأ ما تأتي الحكومة وتقول أن اللجنة (النيابية) هي مسببة هذا الخطأ». ولم تسفر معالجات الحكومة لدوائر التموين عن حل جذري لها، فقرّرت اللجنة المالية، ما عدا رئيسها ومقررها، ضرورة إلغائها وعزل موظفيها الذين هم من خارج الملاك وإلغاء مرتباتهم، وإلحاق الموظفين المثبتين بوزارة الاقتصاد الوطني فقال الأمير مجيد «الضجة قائمة في البلاد ضد التموين ومأموريها الذين يتعاطون الرشوة، ونرى الغلاء يتصاعد يوماً فيوماً ولا أعلم لماذا تتشبث الحكومة بهؤلاء المأمورين. فأنا أقول بوجوب إلغاء هذه الوزارة»[٢]

ـ الاهتمام بقضية النائب رفعت قزعون:

في التاسع من شهر تشرين الأول صادرت السلطات الأمنية، بناء على معلومات خاصة، مجموعة من الأسلحة والذخائر من سيارة ومنزل النائب رفعت قزعون فوضع قيد التحقيق وكثر اللغط حول علاقته بالحركة الصهيونية. وطلبت الحكومة من المجلس النيابي رفع الحصانة النيابية عن النائب رفعت قزعون، فتبارى النواب لمناقشة الموضوع ومما سأله الأمير مجيد في هذا الصدد «نريد أن نعرف إذا تكرر الحادث هل ستعمد الحكومة إلى طلب رفع الحصانة؟ نحن لا نريد أن ندخل في حادثة الزميل قزعون لنعلم ما إذا كان السلاح منقولاً للصهيونيين أم للعرب؟. فالحكومة لا يمكنها أن تقول إلاّ ما صرَّحت

(١) الجلسة نفسها.

(٢)جلسة ٢١ كانون الأول ١٩٤٥.

به، لكن طالما يوجد عندنا سلطات توزع الأسلحة فلا يمكننا إلاّ أن نقتني سلاحاً ريثما تستقر الحال حينئذٍ نقدّم سلاحنا للحكومة».(١) وبعد التحقيق معه خرج النائب رفعت قزعون بريئاً طاهر الذيل حيث تبين أن لا علاقة له بالصهيونية ولا بالاتجار. وفي جلسة ٢١ كانون الأول، التي تغيّب عنها النائب المذكور ألقى الأمير مجيد أرسلان في مجلس النواب كلمته التالية:(٢)

«أقدم أحد زملائنا على حيازة سلاح ممنوع ونقله في سيارته. فطلبت الحكومة حالاً من المجلس رفع الحصانة عن النائب لملاحقته، فنزل المجلس عند طلبها في الحال، وقد كنا نود يوم ذاك أن لا تكون الحكومة عوناً على نشر إشاعات سابقة لأوانها أثبت التحقيق بطلانها، كترويج أن للنائب ولحادثة السلاح علاقة بالصهيونية، حتى كان لحادث توقيف الزميل دوي كالقنبلة، وأرسلت من بيروت برقيات من مراسلين أجانب في لبنان، سمحت الحكومة بإخراجها، وكنا نود على الأقل حرصا على سمعة لبنان إذا لم تكن سمعة المجلس تهمها، أن تحول الحكومة دون إرسال مثل هذه البرقيّات. الم يكن أجدر بالحكومة أن تتريّث ريثما يجلو التحقيق القضيّة فتمنع إتهام نائب بالصهيونية بما أعطاها القانون من سلطان، ونحمد الله على أن القضية انتهت وان المحكمة العسكرية اللبنانية نفت تهمة الصهيونية وتهمة التهريب، وسجلت جنحة تتعلق بحيازة السلاح الممنوع فقط، واليوم يقبض رجال الأمن اللبنانيون على أحد أفراد السلك القنصلي اللبناني متلبساً بجريمة تهريب ذهب مستغلاً وظيفته وجوازه الدبلوماسي لأغراض تجارية نفعية، وقد بلغنا إن الحكومة منعت إرسال برقيات المراسلين الأجانب عن هذه الحادثة وحسناً فعلت، وليت هذه الغيرة ظهرت يوم اتهم احد نواب هذا المجلس ويوم كانت مراقبة البرقيات لاتزال سارية

---

(١) جلسة ١٣ تشرين الثاني ١٩٤٥.

(٢) جلسة ٢١ كانون الأول ١٩٤٥.

في حين أنها اليوم ملغاة. وهل صحيح إن الحكومة اكتفت باستقالته وكيف لم تحمله إلى مجلس التأديب لاتخاذ عقوبة الطرد بحقّه كما جرت عدّة حوادث مماثلة. وهل صحيح أن الذين يعطفون على هذا الموظف والذين عينوه في زمن الانتداب هم الذين يمدون أصابعهم السوداء لحمايته. ولست اقصد بهم المنظمة التي ينتمي إليها الموظف لأنها سارعت فاستنكرت عمله قبل كل احد وأحالته إلى هيئتها التأديبية، وإنما اقصد تهمة هي جرثومة فساد في بلادنا طردت من أكثر أنحاء الدنيا حتى استقرت عندنا، عوناً للمستعمر وبؤراً للدس على استقلال لبنان.

وبهذه المناسبة أطلب من الحكومة أن تضرب بيد من حديد على مستغلي البلاد من جميع العناصر سواء في ذلك اللبنانيون أو الأجانب، ولا سيما الذين لا هَمّ لهم إلا الحصول على رخص التصدير والاستيراد والسيارات والكميونات والإطارات. ونحن لا نريد أن نسمع أن في هذا المجلس نواباً يمكن أن توجه إليهم تهم كهذه، فإذا كان بيننا مسؤولون فليسألوا عن أعمالهم ومن واجب الحكومة التي تسهل لهم أعمال استغلال النفوذ أن تكشف عن أسمائهم فقد كفانا أن يقال ما يقال عن هذا المجلس وهو الذي تلقى أعظم شهادة من فم فخامة رئيس الجمهورية ومن فم غبطة البطريرك الماروني في مأدبة أمس الذي تمنى أن يكون نائباً من نوابه».

أثارت كلمة الأمير عدة قضايا أهملتها حكومة سامي الصلح، ومنها انتشار الشبهة وإثارة الشائعات المغرضة التي سهّلت الحكومة تسريبها إلى الخارج وكان من الجدير بها أن تحول دون إرسال البرقيات إلى وكالات الأنباء العالمية فاستحق شكر النائب أديب الفرزلي. كذلك قيّم النائب الدكتور عبدالله اليافي كلمة الأمير مجيد لما جاء فيها من مقارنة لموقف الحكومة نفسها بين قضية النائب قزعون، وسماحها بإرسال برقيات المراسلين الأجانب؛ وبين قضية أحد أفراد السلك القنصلي اللبناني الذي ألقي القبض عليه متلبساً بجريمة تهريب

الذهب، ومنعها إخراج البرقيات. وتساءل اليافي عن أمر المراقبة على الصحف والبرقيات الخارجية للصحف، فثار جدل عنيف بينه وبين وزير الداخلية، يوسف سالم.

ـ العفو العام عن المسجونين:

كانت الحكومات اللبنانية قد أصدرت عفوين متعاقبين أثناء الحرب. وبمناسبة انتهائها تمنى بعض النواب أن تفرغ السجون ويطلق من يجوز إطلاقهم من المساجين لا سيّما وأن العفو بادرة إنسانية كما انه يخفف من أعباء موازنة الدولة. إقترح الأمير مجيد أرسلان استكمال العفو لمن لم يشملهم في العفوين السابقين «بعد العفوين اللذين نوه بهما دولة الرئيس يبقى في السجن من بقي عليهم ثلث المدة. وبمناسبة النصر أطلب من الحكومة أن يُعفى هؤلاء من الثلث الباقي، اللهم المستحقون».[١] وبعد حوالي خمسة أشهر قدَّمت الحكومة مشروع قانون عفو عام لم يرضِ الأمير مجيد فطلب تأجيل البحث به ورده إلى اللجنة العدلية وقدَّم مداخلة جاء فيها: «يقولون إننا ندرس مشروعاً بعفو عام لكن أرى أن هذا الاسم لا يدل على مضمون القانون. يقولون أن الحكومة عفت عن المسجونين ثلاث مرات، وأنا أقول أن العفوين السابقين كانا مبتورين. وهذا الثالث هو مبتور أيضاً. فلو أن الحكومة جاءت بالعفو المنشود لِما كنا بحاجة إلى العفو اليوم. لقد جرت العادة في بلادنا، إن كان في عهد الدولة العثمانية أو في عهد الانتداب، أن يصدر مثل هذا العفو ولكنه عام. فعندما دخل الفرنسيون بلادنا أصدروا عفواً عاماً بيّضوا به السجون. يقولون إننا إذا أصدرنا عفواً عاماً ينتقدنا الغير. فلماذا يوجه لنا الانتقاد ولا يوجه لسوانا. أنا بنفسي ذهبت لسجن بيت الدين فوجدت أن هناك من لم يشملهم العفوان السابقان لأنهم محكومون من قبل السلطة الفرنسية لمدة ثلاثين سنة».[٢]

---

(١) جلسة ١٦ أيار ١٩٤٥.

(٢) جلسة ٩ تشرين الأول ١٩٤٥.

ـ المطالبة بإلغاء الطائفية ونفض الجهاز الحكومي

مضى أكثر من ١٥ سنة على انتخابات الهيئات الاختيارية والبلدية في المدن والقرى اللبنانية. وشغر بعض المراكز فيها. وكان على الحكومة أن تجري هذه الانتخابات أسوة بالانتخابات النيابية إلاّ أن بعض النواب أثار موضوع الطائفية المعمول بها في قانون ١٩٢٢ الانتخابي، ومنهم النائب أديب الفرزلي الذي طالب تأجيل الانتخابات ريثما تأتي الحكومة بمشروع جديد مبني على أسس اجتماعية تلغى بموجبه الطائفية «البغيضة» والنائب فيليب تقلا الذي عارض إجراء الانتخابات على أساس القانون المذكور الذي ينص على انتخاب مجالس بلدية في بعض أنحاء لبنان وتعيين أخرى في البعض الآخر. وكان للأمير مجيد أرسلان موقفه الواضح والصريح في كلا المسألتين الطائفية والديمقراطية فقال: «أنا أوافق على ما قاله الزميل عقل حرفياً لا سيما وقد مضى على انتخاب بعض المختارين ١٥ سنة. وفي حالة تجديد انتخاب هيئات البلديات والمختارين تخف عن الحكومات مراجعات كثيرة. وأطلب أن يكون الانتخاب شاملاً لبيروت وطرابلس. فما هي الحكمة في أن ينتخب في هذا البلد ويعيّن في ذاك؟ يقول الزميل الفرزلي بإلغاء الطائفية من المشروع. وأنا يسوءني أن أبحث في الطائفية بعد أن وصلنا إلى حالتنا الاستقلالية الحاضرة ولكنني أقول: متى وصل لكل ذي حق حقه فعندئذٍ نبحث في أمر إلغاء الطائفية. فالإجحاف الذي لمسناه في التعيينات والترقيات الأخيرة يدعونا إلى التفكير بهذا الأمر. والحكومة نفسها لا يمكنها أن تثبت إلاّ عن طريق الطائفية. ثم تأتي إلى المجلس وتنادي بإلغاء الطائفية. فأطلب من الزملاء أن يصوتوا على المشروع بدون مناقشة»،[1] واشترط الأمير إلغاء الطائفية من أجهزة الدولة الحكومية فقال: «إن البلاد ليست مستعدة لإلغاء الطائفية، حتى مع وجود الطائفية في البلاد يوجد من هم

---

(١) جلسة ٥ كانون الأول ١٩٤٥.

مغبونون. إني أقر إلغاء الطائفية بشرط أن يُلغى الجهاز الحكومي الحاضر بكامله ويشكل على أساس اللاطائفية»[١] أما الأسباب المباشرة التي دعت الأمير للدفاع عن الطائفية فتكمن في الاحجاف الحاصل بحق الدروز لجهة الوظائف وسواها رغم المحاصصة الطائفية التي يقرها الدستور، فكيف بإلغاء الطائفية في بلد تسوده الرشوة والفوضى والمحسوبية والاستزلام، ولا قانون فيه يحمي الأقليات الطائفية؟ ووقف رياض الصلح، الذي أرسى قواعد الطائفية في بيانه الوزاري الأول بانتظار الساعة التي يمكن فيها إلغاء الطائفية، وقال: «... قلت يوماً علينا أن نلغي الطائفية. لكن لإلغائها طرق وأساليب. ويظهر أن هناك كما قال الأمير مجيد أرسلان، بعض الطوائف لم تنل حقها. إن ما قاله الأمير مجيد هو نفثة مصدور، إذ أن الإجراءات التي حدثت مؤخراً لم تعط حقاً للبعض. إني أقول بإلغاء المادة التي تنص على الطائفية من الدستور. وتقولون بتعديل قانون الانتخاب فنحن منتظرون هذا. أما أن تجعلوا الانتخاب على أساس إلغاء الطائفية وهناك قسم من الطوائف مغبون فهذا لا يرتكز على أساس متين».[٢]

ـ حرص الأمير على المال العام:

كان الأمير مجيد حريصاً على أموال الخزينة اللبنانية، لذلك لم يوافق على طلب الحكومة فتح اعتمادات إضافية تبلغ ستين ألف ليرة لشراء عشرة آلاف نصبة زيتون وبزر صنوبر للتحريج رغم اهتمامه بالزراعة، وذلك بسبب عدم تقديم الحكومة لمشروع متكامل ولأن الحكومة تصرف المبالغ ثم تضع المجلس النيابي أمام الأمر الواقع.[٣] ومن ذلك أيضاً طلب وزير المالية إضافة مبلغ مئة وخمسين ألف ليرة لشراء مطبعة للدولة دون أن يقدم تقريراً بذلك فيرد الأمير «من الضرورة

(١) الجلسة نفسها.

(٢) الجلسة نفسها.

(٣) النهار، عدد ٣٢٥١، ٤ كانون الأول ١٩٤٥.

إيجاد مطبعة للدولة. ولكن الغريب أن وزير المالية يطلب اعتمادات بدون وجود تقارير. فهو قد ابتكر هذا الطلب الآن . فلماذا لم يطلب ذلك في اللجنة المالية؟»[١]

ويستغرب الأمير أن يخصص مبلغ خمسين ألف ليرة إعانة للبلديات في موازنة وزارة الداخلية في حين أنه يعرف «أن الحكومة قد قطعت الإعانات عن البلديات منذ خمس سنوات، فنريد أن نعرف أين يصرف هذا المبلغ».[٢] وتذرع وزير الداخلية بضعف واردات بلديات الاصطياف وبمساعدة الحكومة للبلدات ذات المياه الملوَّثة فاحتج الأمير مجيد على هذه الأساليب الملتوية لهدر الأموال العامة وقال: «هناك اعتماد لتصليح الينابيع اعتماده ١٣٠٠٠٠ ليرة؛ فلا أرى مبرراً لوجود البند التاسع (إعانات البلديات) لذلك أقترح حذفه»[٣] وحذف البند التاسع. وإذا كان هذا شأن الأمير مجيد في حرصه على المال العام، فإنه لا ينسى المكلفين بالضرائب، فعندما فرضت الحكومة ضريبة أرباح الحرب على التجار والشركات طالب الأمير الحكومة بدفع التعويضات على متضرري الحرب إذ قال أثناء مناقشة الموازنة «كما أن الحكومة فكرت بوضع ضريبة على الذين ربحوا من الحرب كذلك عليها أن تفكر بالذين تضرروا بسبب الحرب فتضع لهم تعويضاً».[٤]

ـ قضية سليم الحران والإفراج عن المحكومين من الدروز:

ما إن استقر المقام برئيس الجمهورية بشارة الخوري في القصر الجمهوري بعد نيل الاستقلال؛ حتى أحيط برهط من الأزلام الذين لم يتورعوا عن العبث بالأمن والتدخل في شؤون الحكم. وكان على رأس هؤلاء شقيقه سليم الذي لقب «بالسلطان» لشدة هيمنته على مقدرات

---

(١) جلسة ١٩ كانون الأول ١٩٤٥.

(٢) الجلسة نفسها.

(٣) الجلسة نفسها.

(٤) الجلسة نفسها.



- ١٠ -

من اليمين كمال جنبلاط، بهيج تقي الدين، الأمير مجيد أرسلان، شبلي العريان

ـ خلاف الأمير مع رئيس الحكومة سامي الصلح:

اشتهر الأمير مجيد بتقيده بالقوانين والأنظمة فعلى أثر تصفية الانتداب الفرنسي طلبت الحكومة اللبنانية من العاملين العسكريين والمدنيين في الدوائر الأجنبية أن يقدّموا تصاريح بعملهم إلى الحكومة، تحت طائلة فقدان الجنسية اللبنانية. وكان من هؤلاء العاملين الملحقون العسكريون الموقعون عقوداً للخدمة كمساعدين في الوحدات الفرنسية بالمشرق وخارجه، حسب ما كانت تنص عليه شروط هذه العقود. ولم يندمج أولئك الموظفون العسكريون بالقوات الخاصة بل جُمّعوا في وحدات أجنبية أخرى. و«إبّان هذه الفترة قدّم كثير من الضباط اللبنانيين استقالاتهم من وحدات الملحقين طالبين الالتحاق بالجيش اللبناني بيْد أنهم إزاء صمت السلطات، انخرطوا في صفوف الجيش السوري».[(١)] أما الباقون فقد دفع إمكان الحصول على الجنسية الفرنسية القسم الأكبر منهم إلى مغادرة البلاد مع عائلاتهم إلى إحدى المستعمرات الفرنسية وكان من عداد المغادرين خمس عائلات واثنا عشر ضابطاً من الدروز.[(٢)] وكان على الحكومة اللبنانية، في حال انتهاء مدة العقد، أن تدافع عن تعويضات هؤلاء الملحقين. لذلك طرح الأمير مجيد أرسلان سؤالاً على حكومة سامي الصلح حول إحصاءات العاملين في الدوائر الأجنبية وأثار قضية الأسلحة وهذا نصه: «كانت الحكومة في السنة الماضية قد عمّمت على الذين يخدمون عند دول أجنبية أن يتقدموا بإعلام حكومتهم عن وظيفتهم ومدة خدمتهم. فأسأل الحكومة هل قامت بهذا التعميم وهل حصلت على الطلبات، وهل استلمت وزارة الدفاع جميع الأسلحة والسيارات التي هي حصة الحكومة اللبنانية من الحكومة المنتدبة؟ ثم هناك قضية الأسلحة، فهل تقوم وزارة الدفاع

---

(١) النهار، عدد ٢١٥٣، ٢٤ حزيران ١٩٤٥.

(٢) العميد الركن سامي ريحانا، تاريخ الجيش اللبناني المعاصر ١٩١٦-١٩٤٦، جيش الاستقلال، نوبيليس، بيروت ١٩٩٦، الجزء الرابع، ص: ٦٥٣.

بطلب من الجهات المختصة لابتياع أسلحة جديدة؟ لقد قرأت في بعض الصحف أن الحكومة السورية تعقد اتفاقية مع إحدى الدول الحليفة لشراء أسلحة جديدة. فهل تفكر الحكومة جدياً بالقيام بمفاوضات لشراء أسلحة؟.[١] ذلك هو السؤال الذي وجهه الأمير مجيد إلى الحكومة، ضنَّاً بالشباب اللبناني الذي يخسره الوطن وفوجئ الأمير مجيد بتلكؤ الحكومة ووزير الدفاع عن الإجابة على سؤاله فارتفع صوته «أطلب من معالي وزير الدفاع الإجابة على أسئلتي».[٢] وقبل أن يفصح وزير الدفاع عن رده على الأمير مجيد، تدخل رئيس المجلس النيابي صبري حمادة قائلاً: «ليس الوزير مجبراً على الجواب» و«الحكومة حرة في الجواب أو السكوت عن كل سؤال شفهي» واستغرب الأمير موقف حمادة المفاجئ فقال: «إن معالي وزير الدفاع يريد أن يجيبني على أسئلتي والرئاسة تمنعه». وصعق الأمير مجيد بتدخل رئيس الوزارة سامي الصلح الذي أجاب بقوله: «فيما يتعلق بالأسلحة، إن الحكومة اتخذت جميع التدابير وعما قريب تنتهي من درس هذه المسألة» وعلا الضجيج والتصفيق والضحك في قاعة البرلمان مما زاد في انفعال الأمير مجيد فقال بحدة ظاهرة: «هذا جواب مهزلة» ورد عليه سامي الصلح بمثلها وما لبثت أن «نشبت معركة كلامية نابية بين رئيس الحكومة والأمير ارتفعت معها ضجة قوية من صفوف النواب ووقف رئيس المجلس يطالب باحترام النظام ويضرب على طاولته بشدة فلم يعد بالإمكان سماع شيء».[٣] وكثر أطراف النزاع وهدّد رئيس المجلس بتعطيل الجلسة فتدارك وزير الدفاع أحمد الأسعد الأمر ووقف ليجيب عن أسئلة الأمير، ثم طرح وزير المالية مشروع إنشاء مدرسة للطيران وشراء طائرات. لكن رئيس

---

(١) جلسة ٢٦ كانون الأول ١٩٤٥.

(٢) الجلسة نفسها.

(٣) النهار، عدد ٣٢٦٧، ٢٧ كانون الأول ١٩٤٥.

الوزارة، ساءه عودة الهدوء ومتابعة الجلسة النيابية فقاطع النواب وقال بحدة «أريد أن يفصل المجلس بيني وبين الأمير مجيد لأنه إذا كان هناك قانون فهو يمنع النائب أن يتجاوز على كرامة الحكومة»[١] وعادت الضجة من جديد، فتقرر في الحال إعادة المشروع إلى اللجنة المالية ورفعت الجلسة على أن تستأنف في صباح اليوم التالي. جمع رئيس المجلس النيابي بعد انتهاء الجلسة الأمير مجيد وعدداً من النواب في مكتبه بانتظار وصول رئيس الحكومة سامي الصلح لإجراء المصالحة المعتادة، غير أنه غادر القاعة غاضباً باتجاه قصر الرئاسة يشكو أمره للرئيس بشارة الخوري.

استقالة حكومة سامي الصلح

أثار خلاف وقع بين الأمير مجيد وكمال جنبلاط مخاوف الطبقة الحاكمة إذ نبه جنبلاط إلى «أن هذه الأزمة بكل فروعها، إنما هي نتيجة الأزمة الدستورية»[٢] واستناداً إلى معطيات الدستور اللبناني، فإن «لبنان ينطوي على مفارقة سياسية مذهلة، هي كونه، نظرياً، نظاماً برلمانياً وعملياً نظاماً رئاسياً».[٣] فالحكومات تذعن لرئيس الجمهورية خشية إقالته لها أو حجب ثقة المجلس عنها فتسقط، وتفسد سمعة رئيسها وأعضائها السياسية. والمجالس النيابية التي تسيطر على أعضائها الروح الطائفية والارتباطات المصلحية مع العهد القائم، تخضع بدورها لمزاجية رئيس الجمهورية لأنه يمسك بزمام السلطة التنفيذية من جهة ويملك حق حل المجلس النيابي من جهة أخرى. لذلك سرعان ما تتناسى الكتل النيابية خلافاتها تجنباً لخوض انتخابات جديدة. لذلك، ومع تعاقب الأزمات السياسية «كانت الحكومات ترحل بسهولة غير

---

(١) النهار، العدد نفسه.

(٢) النهار، عدد ٣٣٥٨، ١٤ أيار ١٩٤٦.

(٣) زينة ونبيل فرنجية، حميد فرنجيه لبنان الآخر، بيروت ١٩٩٣، ج٢، ص: ٤٤.

مأسوف عليها». [(١)] وكان رؤساؤها يقدمون استقالاتهم الخطية بعد نيلهم الثقة، شاكرين رئيس الجمهورية على عطفه عليهم، ثم يعلنون على صفحات الجرائد أسباب الاستقالة شاكين من تسلطه وهيمنته.

وعلى هذه القاعدة، واثر خلاف الأمير مجيد أرسلان وكمال جنبلاط الذي سبَّب أزمة نيابية انقشعت في أول جلسة نيابية، «شعر سامي الصلح بأن حكومته ستكون كبش الفداء فتقدم باستقالته» [(٢)] التي اختتم بها بيانه الوزاري دون أن يطلب مناقشة البيان وثقة المجلس.

الأمير مجيد في حكومة سعدي المنلا

حاول بشارة الخوري الضغط على عبد الحميد كرامي للتخلي عن كتلة الاصلاح والعودة الى حزب الاستقلال فلم يفلح. لذلك كلَّف منافسه سعدي المنلا، نائب طرابلس وعضو حزب الاستقلال بتشكيل الوزارة الجديدة في ١٨ أيار ١٩٤٦.

دخل الامير مجيد وزارة المنلا وزيراً للدفاع الوطني والصحة والاسعاف العام، الى جانب غبريال المر وأحمد الحسيني وفيليب تقلا واميل لحود وصائب سلام ويوسف الهراوي. [(٣)]

استلم الامير مجيد مهامه الوزارية في وزارتي الدفاع والصحة، وتابع تنظيم ملاك وزارة الدفاع واهتم بمؤسسة الجيش تنشئة وتدريباً وتجهيزاً. أما في وزارة الصحة فقد أولى الموظفين عنايته التامة بتأمين الأدوية الضرورية اللازمة لهم ولعائلاتهم بأسعار مخفضة فأصدر تعميماً الى جميع الوزارات والإدارات لإذاعة مضمونه على جميع الموظفين التابعين لها دون استثناء وجاء فيه: ...ارتأت هذه الوزارة أن تفسح مجدداً المجال أمام جميع موظفي الدولة للإستفادة من شراء الأدوية المبيَّنة في اللائحة المربوطة طيَّاً وذلك بالأسعارالمدونة على هذه

---

(١) لونغريغ، سوريا ولبنان تحت الانتداب الفرنسي، ص: ٤٢٦.

(٢) ضاهر غندور، النظم الانتخابية، ص: ٣٧٥.

(٣) النهار، عدد ٣٣٦٥، ٢٣ أيار ١٩٤٦.

اللائحة التي تتضمن هذه المرة عدة أصناف إضافية يتسنى اقتناؤها لدى الجميع بالنظر الى شيوع استعمالها ولاعتدال اسعارها المنخفضة...».[١]

ـ الأمير مجيد والوفد اللبناني الرسمي الى تركيا:

في العاشر من شباط ١٩٤٦، وفي عهد حكومة سامي الصلح، زار رئيس مجلس الاعيان العراقي، نوري السعيد، لبنان وحل ضيفاً على رئيس الجمهورية، وأشيع أنه جاء يُرغِّب حكومة لبنان على إنشاء علائق سياسيّة بتركيا، وأنه أراد أن يُزيل نفور اللبنانيين الموارنة من مشروع سورية الكبرى».[٢] ذلك أن تركيا لم تكن قد اعترفت بعد باستقلال لبنان، ولم ينشأ تمثيل دبلوماسي بين البلدين.

وفي الثامن عشر من شهر حزيران ١٩٤٦ «تحرَّك من محطة رياق قطار رئيس تركيا مُقِلاً رئيس جمهورية لبنان بشارة الخوري ومعه رئيس الوزراء سعدي المنلا ووزير الدفاع مجيد ارسلان وحبيب أبي شهلا، ورئيس ديوان الرئاسة ومدير التشريفات الخارجية ومرافقان، ومن أسرته زوجته وزوجة أخيه لزيارة الحكومة التركية».[٣] وعرَّج الامير عادل أرسلان وهو في طريقه من دمشق الى بيروت، على رياق، لتوديع الشيخ بشارة والوفد المرافق، فانفرد به الرئيس الخوري وأعلمه بقلق وتحفظات رئيس الوزراء السوري سعد الله الجابري وطلب إليه أن يطمئن القوتلي بأن مصالح سوريا ومصالح لبنان واحدة. ولهذا استقبل الوفد اللبناني في مدينة حلب، استقبالاً رسمياً رائعاً ورافقه محافظها مصطفى الشهابي حتى الحدود السورية التركية، حيث استقبل من كبار المسؤولين الاتراك. وفي أنقرة كان على رأس المستقبلين رئيس الجمهورية التركية عصمت إينونو وعقيلته والوزراء والنواب.

---

(١) النهار، عدد ٣٣٩٩، ١٠ تموز ١٩٤٦.

(٢) عادل أرسلان، مذكرات، ج٢، ص: ٥٨٥-٥٨٦.

(٣) عادل أرسلان، مذكرات، ج٢، وص: ٦٢٥.



- ١١ -

الرئيس بشارة الخوري، والأمير مجيد أرسلان في زيارة إلى تركيا

وفي الاجتماع الرسمي لحل المسائل العالقة بين لبنان وتركيا، حضر عن الجانب التركي إينونو ورئيس الوزارة ووزير الخارجية وأمينها العام. وحضر عن الجانب اللبناني الرئيس بشارة الخوري والرئيس المنلا والامير مجيد ارسلان والنائب حبيب أبو شهلا مقرر اللجنة الخارجية. وكان على جدول الأعمال مسألتان رئيسيتان: مسألة المهاجرين اللبنانيين والبحث فيها تمديد المهلة لمنحهم الجنسية اللبنانية، ومسألة أملاك اللبنانيين والأتراك والتباحث في تصفيتها.

استغرقت زيارة الوفد اللبناني لتركيا تسعة أيام، زار خلالها مدينة اسطنبول ووضع إكليلاً من الزهر على قبر الامير بشير الثاني في كنيسة الأرمن الكاثوليكية في «غلطة»، عاد بعدها الى مدينة طرابلس، في ٢٩ حزيران، واستقبله «عطوفة صبري بك حمادة، رئيس مجلس النواب، وأصحاب المعالي نائب رئيس الوزراء والوزراء والنواب وكبار أركان الدولة ومحافظ الشمال والرؤساء الروحيون وممثلو النقابات ووجهاء المنطقة وجمهور غفير من المتفرجين»[١].

ـ الأمير مجيد واستقالة حكومة سعدي المنلا:

اغتنم النواب المعارضون، فرصة مناقشة الموازنة العامة، فشنوا حملاتهم على الحكومة ما بين ٣ و٦ كانون الأول ١٩٤٦ وحدثت مشادات كلامية بينهم وبين الرئيس سعدي المنلا أسفرت عن مغادرة الوزراء المجلس النيابي وطلبهم الاستقالة. وفي القصر الجمهوري فوجئ الرئيس الخوري باستقالة أركان الحكومة، ونصحهم بالتريث إلى ما بعد عودة الأمير مجيد أرسلان من حاصبيا وفيليب تقلا من مصر. أما الرئيس سعدي المنلا وبعد اتصاله بالوزيرين الأمير مجيد أرسلان وفيليب تقلا فقد صرَّح للصحفيين قائلاً «قرّرت التخلّي عن الحكم بصورة قطعية، وثمة بعض لياقات وشكليات تتعلق بهذه الاستقالة وقد أرجئ البث فيها إلى ما بعد عودة وزير الدفاع من حاصبيا ووزير

(١) النهار، عدد ٣٣٩٣، ٢ تموز ١٩٤٦.

الخارجية من مصر فالأول سيعود هذا المساء (السبت) والثاني سيعود الاثنين وبين الاثنين والثلاثاء يكون كل شيء قد انتهى بالنسبة إلى الحكومة».[١]

وبعد وصول الأمير مجيد أرسلان من حاصبيا مساء السبت في ٧ كانون الأول والوزير تقلا من مصر صباح الاثنين في ٩ منه. قرّر الرئيس المنلا وأركان وزارته الاستقالة فقدمها في ١٠ كانون الأول ١٩٤٦ إلى رئيس الجمهورية.

الأمير مجيد أرسلان وحكومة الجبابرة الإئتلافية (١٩٤٦/١٢/١٤-١٩٤٧/٦/٧)

منذ اليوم الأول لتوتر العلاقات بين النواب والحكومة بدأ الرئيس الخوري بعملية جس النبض بين النواب، على أن ينهي استشاراته الدستورية خلال يومين من استلام الاستقالة وكان حائراً بين أمرين، فإما أن يؤلف وزارة إدارية بحته لتصريف الأعمال وإنهاء الموازنة العامة ولا تتعدى مهمتها الشهرين. وإما أن يؤلف وزارة قوية من الأقطاب السياسيين فيتقرَّب منهم. لا سيَّما وانه كان يزمع على تجديد ولايته، ولا بد له من الحصول على ثلثي أصوات النواب لإجراء التعديل الدستوري اللازم. لذلك كان على الخوري إجراء انتخابات نيابية والإتيان بنواب (يدينون) له بالولاء لتنفيذ ما يسعى إليه؛ «وبما أن الانتخابات الآتية هي الأولى في العهد الاستقلالي، وان التنافس فيها سيبلغ مبلغاً خطيراً قد يعرِّض البلاد لهزة قوية لا يمكن أن تجابهها حكومة ضعيفة، وان مثل هذه الحكومة الضعيفة تعرض الرئاسة فتحملها مسؤولية الانتخابات كلها»[٢] لذلك عزم الرئيس الخوري على تأليف وزارة قوية تضم زعماء القوى السياسية الموالية والمعارضة على السواء ومن أبرزهم كمال جنبلاط.

---

(١) النهار، عدد ٣٤٩٧، ١٠ كانون الأول ١٩٤٦.

(٢) بشارة الخوري، حقائق لبنانية، ج٢، ص: ٢٧٨.

ويقول الخوري في مذكراته: «وأخذت الوزارة الدرزية دوراً مهماً عندما أطلعت رياض الصلح على نيَّتي أن أجمع بين النقيضين فيكون للدروز وزارتان إحداهما للأمير مجيد أرسلان والثانية لكمال جنبلاط».

وفي الرابع عشر من كانون الأول ١٩٤٦ صدر مرسوم رقمه ٧٦٨٥ بتأليف حكومة رياض الصلح الائتلافية التي لقبت بحكومة الجبابرة وقوامها إلى جانب رئيسها رياض الصلح، عبدالله اليافي غبريال المر وهنري فرعون والياس الخوري ومجيد أرسلان وكمال جنبلاط وكميل شمعون وصبري حمادة الذي عين نائباً لرئيس مجلس الوزراء ووزيراً للداخلية تعويضاً له عن خسارته منصب رئاسة مجلس النواب أمام منافسه حبيب أبو شهلا، نالت حكومة الجبابرة الثقة بإجماع النواب الحاضرين وعددهم ٤٦ نائباً وغاب عن الجلسة ٩ نواب. وكانت حصة الأمير مجيد وزارتي الدفاع الوطني والبريد والبرق.(١) وما شاب تشكيل حكومة الجبابرة سوى ذلك الإجحاف الحاصل بحق الطائفة الشيعية التي لم تمثل سوى بوزير واحد في حين حظي الدروز بمقعدين وزاريين فاستقال عادل عسيران ورشيد بيضون وكاظم الخليل من النيابة احتجاجاً على عدم تخصيص طائفتهم بمقعدين وزاريين أسوة بالطائفة الدرزية ولكن المجلس النيابي رفض قبول الاستقالات.

ـ انجازات الأمير الوزارية:

قام الأمير مجيد أرسلان بصفته وزيراً للبريد والبرق بالشروع ببناء مركزٍ للبريد في العاصمة وتم وضع حجر الأساس له برعاية فخامة رئيس الجمهورية الشيخ بشارة الخوري.(٢) وكانت الحكومة اللبنانية مدينة إلى الحكومة الفرنسية بمبلغ خمسة ملايين ومئة وخمسين ألف

---

(١) ماجد ماجد، تاريخ الحكومات اللبنانية، ص: ٦٧.

(٢) النهار، عدد ٣٥٩٦، ٣ أيار ١٩٤٧.

ليرة لبنانية: ثمناً لمصلحة الهاتف وما يتبعها. ولما كانت مصلحة استثمار التلفون اللبنانية لا تملك المال الكافي فقد توجب على حكومة الجبابرة أن تتقدم إلى المجلس النيابي بمشروع قانون يرمي إلى الترخيص لها بأن تستلف من الخزينة المبلغ المطلوب على أن يقيد سلفة على مصلحة استثمار التلفون وبعد أن تناقش أكثر النواب بهذا المشروع صدِّق بالإجماع.[١]

أما على صعيد وزارة الدفاع الوطني وميزانيتها فقد أجمع النواب على تعلقهم بالجيش اللبناني وأشادوا بقيادته الحكيمة وبوزير الدفاع الأمير مجيد. وحيّا النائب جورج عقل عمل الجيش وهنأ وزيره الأمير على رعايته لهذه المؤسسة الوطنية وتمنّى لو تنفق عائدات اليانصيب الوطني على مشترى الطائرات لهذا الجيش بدلاً من توزيعه الطائفي على المؤسسات الاجتماعية وإلاّ فإلغاء هذا اليانصيب خير من بقائه. أما النائب إميل لحود فقد وافق على تعزيز مكانة الجيش وتزويده بالأسلحة الحديثة لكنه عارض إلغاء اليانصيب الوطني لأهمية ريعه، ورد الأمير مجيد بكلمة موجزة شاكراً ثناء النواب على الجيش والوزارة، وانتهت المناقشة بتصديق ميزانية الدفاع الوطني بالإجماع.[٢]

على أثر الحوادث التي وقعت في طرابلس بسبب استقبال الطرابلسيين للمجاهد الكبير فوزي القاوقجي ووقوع حوالي عشرين قتيلاً انتقل القاوقجي للإقامة في قرنايل المتن، وانطلاقاً من الدخول في بناء الوطن، حرص الأمير مجيد أرسلان على استتباب الأمن وإعادة الهدوء إلى الربوع اللبنانية، بإبطال بعض العادات المستشرية فيها ومنها عادة اقتناء السلاح ونقله وحمله على مرأى من الناس، وما كانت تجره من إطلاق العيارات النارية في الهواء.[٣] أصدرت حكومة رياض

---

(١) جلسة ١٣ شباط ١٩٤٧.

(٢) النهار، عدد ٣٥٤١، ١٥ شباط ١٩٤٧.

(٣) منير تقي الدين، ولادة استقلال، هامش ص: ٢١٠.

الصلح أمراً بعدم حمل السلاح وأقامت قوى الأمن والجيش الحواجز للتفتيش عنه، وعممت عبر الصحف والإذاعة هذا الأمر على المواطنين اللبنانيين. ولما كان من عادة أبناء محافظة السويداء السورية القادمين إلى لبنان، أن يتسلحوا بالمِدى والمسدسات، أثناء تنقلاتهم بين البلدين، لجأ الأمير مجيد إلى إعلامهم أيضاً، تجنباً لمخالفتهم القانون اللبناني، فأبرق إلى جريدة الجبل الصادرة في السويداء ببيان لتعميمه على أهالي جبل الدروز جاء فيه «... بيان إلى جميع من يتردّدون إلى لبنان من أبناء الجبل ألاّ يحملوا سلاحاً لأن ما يحملونه من سلاح يصادره منه رجال الدرك حتماً، وهو، أو أي شخص آخر لا يمكن أن يساعدوا أيّاً كان ممن يضبط سلاحهم على استعادة ذلك السلاح، ما دامت الحكومة قد اتخذت قراراً حازماً في الموضوع يرمي إلى تحريم السلاح في الأراضي اللبنانية على أيّ كان أو بأية حالة من الحالات».[١] وإذا كان قد خصّ أبناء جبل الدروز في سورية بإعلامهم الأمر الحكومي اللبناني، دون سواهم، فذلك لأنهم ممن يترددون دائماً على لبنان بحكم صلة القرابة والنسب والمصاهرة والمشاركة في المناسبات الاجتماعية المختلفة كالأعراس والمآتم وغيرها. وإن أي إشكال يقع مع أحدهم لا بد وأن يلجأ إلى الأمير بصفته زعيماً درزياً تشمل زعامته لا دروز لبنان فحسب بل ودروز سوريا وغيرها بحسب مفهوم الزعامة العشائرية والطائفية. فرفعاً للمسؤولية رأى الأمير من الواجب عليه أن يعلم أبناء جبل الدروز بهذا الأمر.

اتبع وزير الدفاع الامير مجيد، خطوة الحكومة بمنع حمل السلاح بخطوة أخرى لا تقل أهمية عنها وتوَّج حملته هذه بإعطاء الاوامر الى القيادة العسكرية في وزارة الدفاع الوطني لنزع السلاح ومصادرته من كافة المناطق اللبنانية. قام الجيش اللبناني بحملات مداهمة شملت لبنان ابتداءً من العاصمة وأحيائها وانتهاءً بالقرى النائية في الشمال والجنوب

(١) النهار، عدد ٣٥٦٣، ١٩ آذار ١٩٤٧.

والبقاع. وصادر مقادير كبيرة من الاسلحة وأحال أصحابها الى المحكمة العسكرية. وصرَّح الامير مجيد أثناء حملات المداهمة بقوله: «أن أحكام المحكمة العسكرية صارمة جداً بحق مقتني الاسلحة، وأنها حكمت على أبطال حادثة الجناح الذين كانوا يحملون أسلحة ممنوعة بالسجن ثلاث سنوات».[١] وكان لهذه الحملة أثرها الطيب في نفوس اللبنايين لأنها أعادت الطمأنينة والأمان الى نفوسهم.

الأمير مجيد ومعركة الجلاء

كان لبقاء القوات الفرنسية على الأراضي السورية واللبنانية، ولو وجوداً رمزياً، دلالة على بقاء الانتداب الفرنسي على البلدين.

وبات الجلاء المطلب الرسمي والشعبي لأنه يزيل آثار الانتداب ورموزه ويضمن الإستقلال والسيادة.

وكانت المفاجأة غير المتوقعة صدور بلاغ فرنسي-بريطاني مشترك يتضمن اتفاقاً عرف باتفاق ١٣ كانون الاول ١٩٤٥، وينص على أن الحكومتين البريطانية والفرنسية «قد لاحظتا أن من مصلحتهما أن تسهلا ازدهار شعوب شرق المتوسط الاقتصادي وأن تؤمنا سلامتهما ضمن نطاق التوازن الدولي... وأن تدرسا معاً شروطاً لجمع قواتهما تجمعاً منظماً في هذه المنطقة وجلاء تلك الجيوش عنها وسيجتمع الخبراء العسكريون البريطانيون والفرنسيون لهذه الغاية في بيروت في ٢١ كانون الاول سنة ١٩٤٥ وتكون إحدى مهامهم الاساسية تحديد تاريخ قريب جداً في أول عمليات الجلاء».[٢]

وفيما كان المجلس النيابي اللبناني يناقش مشروع الموازنة العامة في ١٣ كانون الاول ١٩٤٥ فوجئ النواب بحضور رئيس الجمهورية بشارة الخوري ليكون على بيّنة من موقفهم حيال الاتفاق الفرنسي- البريطاني. وبعد تلاوة رئيس الحكومة سامي الصلح لمضمون البيان هلّل له وصفّق

---

(١) النهار، عدد ٣٥٦٤، ٢٠ آذار ١٩٤٧.

(٢) غسان تويني، كتاب الاستقلال، وثيقة ص: ٢٣١.

بعض النواب الحاضرين على اعتبار أنه يضع حداً للوجود العسكري الاجنبي في لبنان، بينما تحفظ البعض الآخر وفي مقدمتهم رياض الصلح وحبيب أبو شهلا والامير مجيد ارسلان حول الغموض الذي يكتنف نص الاتفاق. ففي حين يرى رئيس الجمهورية أن في البلاغ كثيراً من اللياقة الدبلوماسية وأن فرنسا وبريطانيا تستعملان سياسة المراحل في تنفيذ عملية الجلاء فإنه يشير الى «تحفظ مجيد ارسلان بخصوص التفسيرات المغلوط فيها والتي أعطيت أو سوف تعطى لهذا البيان»[(١)].

وبالفعل برز تباين واضح في مواقف النواب وفهمهم لهذا البلاغ - الاتفاق وتفسيرهم له.

لذلك تخوّف الامير مجيد من تضارب المواقف والآراء النيابية في داخل المجلس، فوقف ليقول: «لي ملاحظة على الموقف، فقد بدأت بعض التفاسير تتسرّب إلينا عن هذا البيان. وشرعت، المراجع والجهات التي تعوّدت الدسّ على استقلالنا بتفسيره قبل أن تدلي الحكومة به فأرجو من الحكومة أن تهتم بهذا الأمر وتمنع التفاسير غير الصحيحة ليكون الشعب في اطمئنان»[(٢)].

احتجت حكومتا سوريا ولبنان على الاتفاق المذكور إثر اجتماع عقد في عاليه بتاريخ ١٥ كانون الاول ضمّ أركان الدولتين كما احتجتا فيما بعد على قرارات اجتماع ممثلي فرنسا وبريطانيا في بيروت في ٢١ كانون الاول وإزاء الاحتجاج السوري اللبناني ردت فرنسا بإحضار دفعة جديدة من الجنود الفرنسيين الى لبنان فما كان من الحكومتين السورية واللبنانية إلاّ أن أقدمتا على تشكيل وفدين رسميين وأمرتهما بالتوجه الى لندن لتقديم شكوى الى مجلس الامن الدولي. و«في ١٣ كانون الاول سنة ١٩٤٦ تمّ جلاء جميع الجيوش الاجنبية عن لبنان في عهد فخامة الشيخ بشارة الخوري رئيس الجمهورية».

---

(١) بشارة الخوري، حقائق لبنانية، ج٢، ص: ٢٠٠.

(٢) جلسة ١٣ كانون الأول ١٩٤٥.

وفي الأول من كانون الثاني ١٩٤٧، جرى احتفال رسمي أمام صخرة الجلاء في نهر الكلب حضره رئيس الجمهورية بشارة الخوري ورئيس حكومة الجبابرة رياض الصلح وأركانها صبري حمادة والأمير مجيد أرسلان وكمال جنبلاط وكميل شمعون والياس الخوري وهنري فرعون وعبدالله اليافي وغبريال المر، ورئيس المجلس النيابي حبيب أبو شهلا والنواب وكبار المسؤولين وممثل فرنسا الجديد الكونت أرمان دوشايلا إلى جانب الوفود العربية.

ـ الأمير مجيد وانتخابات ٢٥ أيار ١٩٤٧:

شغر أحد المقاعد النيابية في بيروت بوفاة النائب أيوب ثابت، في ١٤ شباط ١٩٤٧، وذلك قبل موعد الانتخابات العادية بحوالى ستة أشهر. ولمّا كان الدستور اللبناني يقضي بانتخاب فرعي في مهلة شهرين تنتهي في ١٤ نيسان، أي قبل أربعة أشهر فقط من الانتخابات النيابية قررت حكومة الجبابرة بالاتفاق مع رئيس الجمهورية تقديم موعد الانتخابات مما عجّل في حل المجلس النيابي. وفي ٨ نيسان تلا رئيس مجلس النواب حبيب أبو شهلا كتاب الرئيس الخوري وفيه «أن مصلحة البلاد العليا، قضت بتقديم موعد الانتخابات لهذه الدورة ولما يليها من الدورات في المستقبل».[1]

وكان على حكومة الجبابرة الإشراف على الانتخابات كما كان على رئيسها وكل من أركانها الانصراف إلى مشاغله الانتخابية، وتشكيل القوائم، واختيار المرشحين الأقوياء من ذوي القاعدة الشعبية الواسعة، ومن مموّلي اللوائح لما للمال من أهمية في رشوة الموظفين وشراء الأصوات ودفع نفقات المعركة الانتخابية. وكان معظم الوزراء من الزعماء الذين يمتد نفوذهم السياسي خارج مناطقهم. فالأمير مجيد أرسلان، بصفته زعيماً درزياً، مؤثر وفاعل في تأليف القوائم الانتخابية في منطقتي البقاع والجنوب وفي مدينة بيروت. وكذلك غيره من الوزراء.

---

(١) جلسة ٨ نيسان ١٩٤٧.

أثبت رئيس الجمهورية بشارة الخوري أنه مهندس تشكيل اللوائح الانتخابية وسياسي داهية في تشتيت قوى المعارضة وإضعافها فإما أن تحرج وتنسحب وإما أن تكابر فتسقط. وبرّر الخوري تدخله السافر في تشكيل اللوائح نزولاً عند رغبة حكومة الجبابرة نفسها التي عانت من الانقسام داخل صفوفها وعلى هذا جاء تأليف القوائم الحكومية في بيروت، حيث أبعد صائب سلام، وفي لبنان الشمالي حيث أقصي عبد الحميد كرامي، وفي البقاع حيث أبعد جوزف السكاف إلى الجنوب واستبعد يوسف الهراوي. وفي الجنوب حيث استبعد يوسف سالم، وأبعد الأمير خالد شهاب ضمانة لفوز رئيس الوزارة رياض الصلح.[١] وكان هذا الوضع مما يسهّل على الرئيس الخوري تشكيل إئتلاف في محافظة جبل لبنان، يساعده اشتراك الأمير مجيد أرسلان وكمال جنبلاط في وزارة الجبابرة، خاصة وأن العلاقة بينهما كانت جيدة. وتبقى مسألة كميل شمعون عالقة رغم وجوده في الوزارة.

جمعت معارضة التجديد لولاية رئيس الجمهورية بين كميل شمعون وكمال جنبلاط غير أن ما جمعهما مع الأمير مجيد هو تلك القوة الانتخابية الشعبية التي يمثلها الثلاثة في محافظة جبل لبنان والتي تضمن الفوز لمعظم أعضاء قائمتهم الائتلافية . رفض كل من كميل شمعون وكمال جنبلاط والأمير مجيد التعاون مع سليم الخوري لما كان يمثله من مفاسد السلطة حيث سيطر على معظم أجهزتها وأقام لنفسه دويلة عرفت بدويلة فرن الشباك. و«تسلّم كميل شمعون قيادة الانتخابات في محافظة جبل لبنان على رأس قائمة أحلّت عناصر غير دستورية محل عناصر دستورية قديمة».[٢] وتم الاتفاق بين هذه العناصر على إعلان القائمة «على أن تذاع بعد الاجتماع الذي سيعقد

---

(١) بشارة الخوري، حقائق لبنانية، ج٣، ص: ٣١-٣٢-٣٣-٣٤-٣٥-٣٦.

(٢) بشارة الخوري، حقائق لبنانية، ج٣، ص: ٣٩.

ظهر الخميس في منزل الأمير مجيد أرسلان وزير الدفاع»[١] أما عناصر اللائحة الدستورية فهم:

- عن الشوف: كميل شمعون، يوسف حتي، أمين نخلة، الأمير مجيد أرسلان، كمال جنبلاط.
- عن المتن: وديع نعيم، خليل أبو جودة، نجيب صالحة، الياس الخوري، غبريال المر، أحمد البرجاوي، فارس نصار (حل محله يوسف السودا).
- عن كسروان: فريد الخازن، جورج زوين، شهيد الخوري، أحمد الحسيني، فيليب تقلا.

وما إن بدأت الانتخابات صباح ٢٥ أيار ١٩٤٧ حتى انهالت شكاوى المرشحين والناخبين من تدخلات رجال السلطة من موظفي الأمن العام والدرك الذين مارسوا أسوأ أشكال اللاديمقراطية بحق المعارضة وخصوصاً مرشحي الكتلة الوطنية. وأعلنت نتائج البقاع والجنوب والشمال وبيروت بسرعة فائقة. أما في جبل لبنان فقد تأخر إعلانها إلى يوم الأربعاء المصادف في ٢٨ أيار مما أثار مخاوف غبريال المر وفيليب تقلا، وتدخل الرئيسين بشارة الخوري ورياض الصلح، واستقال كمال جنبلاط وكميل شمعون من الوزارة احتجاجاً على ما يجري أثناء عملية فرز الأصوات وحضرا، بصفتهما مرشحين، إلى بعبدا لمراقبة عملية الفرز بنفسيهما، والمطالبة بإلغاء بعض محاضر الفرز حيث تبيّن التزوير الفاضح بزيادة عدد أصوات المقترعين على عدد الناخبين. وكان جواب المشرف على الفرز في بعبدا «إما إلغاء محاضر أقلام الاقتراع في جبل لبنان وإعادة الانتخابات، وإما إعلان نتائج الفرز كما جُمعت، على أن تحوّل الاعتراضات إلى لجنة الطعون، وهكذا كان. وأعلنت نتائج محافظة جبل لبنان يوم الأربعاء في الساعة السابعة

---

(١) النهار، وعدد ٣٥٨٩، ٢٤ نيسان ١٩٤٧.

صباحاً». [١] وفاز في الدورة الأولى سليم الخوري من اللائحة الدستورية الثانية، والأمير مجيد أرسلان وقد نال ٣٢١٨٥ صوتاً وكميل شمعون وكمال جنبلاط وغبريال المر والياس الخوري وأحمد الحسيني وأحمد البرجاوي وفيليب تقلا وخليل أبو جودة ووديع نعيم وأمين نخلة وفريد الخازن من القائمة الدستورية الأولى (الاتحادية). ووقع البالوتاج على ثلاثة مقاعد للموارنة ومقعد واحد للدروز. أما في الدورة الثانية التي جرت في أول حزيران فقد فاز بهيج تقي الدين من لائحة سليم الخوري وفاز شهيد الخوري وجورج زوين ويوسف حتي من القائمة الاتحادية ولم يفز أحد من قائمة الكتلة الوطنية بمن فيهم رئيسها إميل إده. عاد كميل شمعون، وقد تأكد فوزه، عن استقالته، أما كمال بك جنبلاط وبالرغم من فوزه الباهر ، إذ نال ٣٥٠٧٧ صوتاً، فقد أصرّ على ترك وزارة الجبابرة بعد أن تأكد له تدّخلها المفضوح لصالح القوائم الحكومية، انسجاماً مع نفسه ومبادئه. رغم أن التزوير الحاصل كان لصالحه. أما بشارة الخوري فيقول: «وكانت طلائع هذا العمل التخريبي استقالة كمال جنبلاط من الوزارة ليقاتل من الخارج ورجوع كميل شمعون عن استقالته ليقاتل من الداخل»[٢]. صب المرشحون الناقمون الناجحون منهم والخاسرون جام غضبهم ونقمتهم على حكومة الجبابرة «وكان للحملة التي أثارتها الصحف حول الانتخابات النيابية تأثيرها على أعصاب النواب خصوصاً في منطقة جبل لبنان»[٣] وطالت السنة المرشحين وأقلام الصحفيين مقام رئاسة الجمهورية بالاتهام بأنه المسؤول الأول عن الإصلاح والفساد، عن الحياد والتزوير، فاتهم الرئيس بشارة الخوري حكومة الجبابرة بالتهرب من مسؤوليتها وإلقائها تبعة التزوير عليه «ونتج عن ذلك، أن التهرب الذي بدا من هؤلاء

---

(١) بشارة الخوري، حقائق لبنانية، ج٣، ص: ٤٢.

(٢) بشارة الخوري، حقائق لبنانية، ج٣، ص: ٤٢.

(٣) النهار، عدد ٣٦١٤، ٢٩ أيار ١٩٤٧.

جميعاً، أدّى إلى توجيه اللوم والشكوى إلى رئاسة الجمهورية على غير إنصاف وهداية... وجميع هذا قد «كشفت» الرئاسة في أكثر من ظرف. ولم تتم الغاية المنشودة من تأليف «وزارة الجبابرة» لتكون سياجاً للرئيس، وزاد في الطين بلة، اختلاف الوزراء فيما بينهم، واهتمامهم بشؤونهم الانتخابية، والصدمات التي لاقوها قبل الانتخاب، تم تنصّلهم- إلاّ رياضاً- من تبعة أعمالهم بعد إعلان النتائج ليلقوها على عاتق الرئاسة، مما جعل الرئيس هدفاً للانتقاد الظالم».[١]

صدر مرسوم بفتح دورة استثنائية تبتدئ في ٤ حزيران ١٩٤٧، وفي جلسة ٩ حزيران تم انتخاب صبري حمادة رئيساً لمجلس النواب، وهيئة مكتب المجلس، ولجنة الطعون التي ترأسها هنري فرعون، واللجان النيابية، وقدَّمت حكومة الجبابرة استقالتها جرياً على العرف المتبع عند الانتهاء من الانتخابات النيابية، فأعاد الرئيس الخوري تكليف رياض الصلح في ٧ حزيران ١٩٤٧ برئاسة الوزارة الجديدة التي ضمّت غبريال المر، أحمد الحسيني، كميل شمعون، حميد فرنجية، محمد العبود، سليمان نوفل والأمير مجيد أرسلان وزير الدفاع والبرق والبريد.[٢] فاستقال على أثرها سليم الخوري من النيابة احتجاجاً على توزير شمعون. وبالرغم من الانتقادات اللاذعة التي وجهها بعض النواب إلى رياض الصلح فقد نالت حكومته في جلسة ١٧ حزيران ١٩٤٧ الثقة بالإجماع وامتناع أثنين من بينهما الأمير مجيد أرسلان.

تابعت لجنة الطعون اجتماعاتها للنظر في صحة الانتخابات في محافظة جبل لبنان، وجاء في اعتراض الكتلة الوطنية، المقدّم في ٣٠ أيار ١٩٤٧، وقد ضمّت قائمتها الأمير نهاد أرسلان وشفيق الحلبي وقحطان حمادة «أن تدخل الحكومة ظهر في تأليف وزارة الانتخابات من خمسة وزراء ينتمون إلى جبل لبنان وإعطاء الطائفة الدرزية مقعدين

---

(١) بشارة الخوري، حقائق لبنانية، ج٣، ص: ٤٥.

(٢) ماجد ماجد، تاريخ الحكومات اللبنانية، ص: ٦٨.

وزاريين خلافاً للتقاليد...»[١] وقد ردّت لجنة الطعون على مجمل الشكاوى، وتبين لها أن عدد المقترعين بلغ ٥٣٠٤٦ وأن الأكثرية المطلوبة هي ٢٦٥٢٤ وأكدت على صحة انتخاب ٥٢ نائباً أقرها المجلس دفعة واحدة وأرجأ البحث في صحة انتخاب أمين نخلة وفريد الخازن ومحمد الغطيمي. وأقرّت اللجنة وفق جدولها بـ ٣٢٠٨٩ صوتاً للأمير مجيد أرسلان مقابل ٣٢١٨٥ صوتاً في جدول المحافظة. وعليه يكون عدد الأصوات الزائدة ٩٦.[٢]

أسفرت الانتخابات النيابية عن فوز ٤٧ نائباً من أنصار العهد من أصل ٥٥ فضمن الرئيس التعديل الدستوري والتجديد الرئاسي كما أسفرت عن تنظيم حملة المعارضة ابتداء من ٣٠ أيار ١٩٤٧ فقد ضمت عناصر غير متناسقة إذ جمعت كمال جنبلاط وعبد الحميد كرامي والمطران اغناطيوس مبارك وعمر بيهم وألفرد نقاش ونهاد أرسلان وغيرهم. أما داخل الحكم فقد بقي كميل شمعون بالرغم من معارضته لتعديل الدستور وتجديد ولاية الرئيس ذلك لأنه اعتبر «أن نتيجة الانتخابات وأن كانت غير صحيحة جاءت لمصلحة القضية العربية، وأن وجود رياض الصلح على رأس «المصلحة» هو بمثابة ضمان لهذه الفكرة».[٣]

الأمير مجيد وحكومة رياض الصلح الرابعة (١٩٤٧/٦/٧- ١٩٤٨/٧/٢٦)

ـ المعارضة والحكم:

«إذا كانت معركة الاستقلال هي ذروة المجد الذي وصل إليه بشارة الخوري فإن انتخابات ٢٥ أيار ١٩٤٧ كانت بداية سقوطه».[٤] وذلك ما أكّدته تطورات وقائع الإحداث الجارية بعد الانتخابات

---

(١) فارس سعادة، الموسوعة الانتخابية، ج٩، ص:٥٨.

(٢) فارس سعادة، الموسوعة الانتخابية، ج٣، ص:٤٦٦.

(٣) فؤاد غصن، مذكراتي خلال قرن، ص: ٥٧٦.

(٤) ضاهر غندور، النظم الانتخابية في لبنان، ص: ٣٧٩.

المذكورة. فلقد صعَّدت المعارضة غير المتناسقة حملتها العنيفة على العهد والحكومة وعقدت مهرجاناً حاشداً في مدرسة الحكمة، في بيروت، بتاريخ ٣٠ أيار ١٩٤٧. ودعا المجتمعون إلى إعلان إضراب عام في بيروت ينفذ في اليوم التالي بغية تعطيل الدورة الانتخابية الثانية. لكن الحكومة بمساعدة هنري فرعون وحبيب أبو شهلا تمكنت من إفشال خطة المعارضة، فلم يُنفذ الإضراب العام ولو جزئياً. واستمرت المعارضة تشن حملاتها في الندوات وعلى صفحات الجرائد، وعقد أركانها في ٢٩ حزيران ١٩٤٧ اجتماعاً في منزل عمر بيهم وأعلنوا ولادة «كتلة التحرير الوطني» واختاروا عبد الحميد كرامي رئيساً لها وعمر بيهم أميناً عاماً، وطالبوا بحل مجلس النواب وبتعديل قانون الانتخاب وضمان الحريات «لإنقاذ سمعة البلاد على الأقل».[١]

وكان من مصلحة الرئيس الخوري والموالين له استتباب الأمن وإحلال الهدوء وعدم إثارة الرأي العام اللبناني ضده، فحاول «تسوية الأمور مع المعارضة، واجتمع لهذه الغاية مع عبد الحميد كرامي. غير أن كرامي لم يتراجع عن موقفه وكذلك فعل أركان آخرون من المعارضة».[٢] وبالرغم من تصريحات كمال جنبلاط المتكررة الانتقادية فقد بقي الأمير مجيد على حذره من ردات الفعل فكان يجيب على أسئلة الصحفيين الراغبين بمعرفة رأيه بمواقف كمال جنبلاط بقوله: «نحن متفاهمون على كل شيء»[٣] منعاً للتفسيرات الخاطئة وإجهاضاً لمحاولات الإيقاع بينهما.

كان للمطران مبارك دوره المؤثر في إلهاء المعارضة بشن حربها على الفساد وطلب الإصلاح بما يحيكه على هامش الصراع العربي

---

(١) كمال جنبلاط، أضواء على حقيقة القضية القومية الاجتماعية السورية، الدار التقدمية، الطبعة الثالثة، آذار ١٩٨٧، ص: ١٥٣.

(٢) رزق رزق، رشيد كرامي السياسي ورجل الدولة، شركة الطبع والنشر اللبنانية، مختارات بيروت- لبنان ١٩٨٧، ص: ٣٠-٣١.

(٣) النهار، عدد ٣٥٦٤، ٢٠ آذار ١٩٤٧.

الصهيوني من مؤامرات على الوطن. وكان المطران مبارك يترقب تطور النزاعات الإقليمية والتقلبات السياسية العالمية كي يمرر مشروعه السياسي والطائفي في المحافل الدولية ويمهد له على الساحة المحلية اللبنانية. فمنذ قرّرت دولة الاستقلال استرجاع جيشها الوطني وجلاء الجيوش الأجنبية عن أراضيها، واستلام المصالح واقتسامها ترسيخاً للاستقلال، انبعثت الدعوة لإقامة وطن قومي للنصارى في لبنان أسوة بالوطن القومي لليهود المشتتين في فلسطين. ويحدّد المطران مبارك «الرغبة عند المسيحيين بفصل جزء من لبنان الجنوبي - حتى الليطاني مثلاً-وضمّه إلى فلسطين»[١] وما إن أنكر وزير خارجية الأردن على لبنان حقه في المناطق المنضمة إليه وسفه نظام حكمه حتى احتج أعضاء المجلس النيابي بمن فيهم النواب الدروز: الأمير مجيد أرسلان وكمال جنبلاط وبهيج تقي الدين وشبلي العريان وطالبوا الحكومة بالرد عليه.[٢]

وقدّم المطران مبارك بالاتفاق مع البطريركية المارونية والزعماء السياسيين المتطرفين في ٥ آب ١٩٤٧ مذكرة إلى لجنة التحقيق الدولية المختصة بفلسطين يطالب فيها «أن يكون لبنان وفلسطين وطنين دائمين للأقليات، وطن مسيحي في لبنان ووطن يهودي في فلسطين وركنين جغرافيين مترابطين الواحد بالآخر ويشكلان جسراً بين الشرق والغرب. إن لبنان يضمن الحرية لليهود في فلسطين كما يتمنّى لنفسه الحرية الخالصة واستقلاله».[٣]

ـ حركة الأمير نهاد أرسلان:

استغل المطران مبارك انشغال المعارضة بطلب الإصلاح وحل

---

(١) حسان حلاّق، التيارات السياسية، ص: ٤٥٤.

(٢) فؤاد الخوري، النيابة في لبنان، ص: ١٩٩.

(٣) Nasri Antoine Diab̄ lanneé du destin, 1948: Le Liban et Israël face à face. FMA Beyrouth 1993. p.267 - 268.

المجلس النيابي، فكشف اتصالاته بأركانها وخصوصاً بالأمير نهاد أرسلان لما له من سطوة ونفوذ وقاعدة شعبية درزية واسعة، وبعضو الكتلة الوطنية لويس زيادة، أحد المرشحين الخاسرين في انتخابات ٢٥ أيار. تسرّبت الإخبار والتقارير الأمنية إلى أجهزة السلطة بأن هؤلاء الثلاثة يحضرون عملاً ثورياً ويعدون مناصريهم بإحداث انقلاب يبدّل الأوضاع السياسية والاقتصادية وإنهم سيعقدون اجتماعهم في منزل رشيد جنبلاط في بلدة صوفر في ٢٤ آب ١٩٤٧ أي في موسم الاصطياف. تخوّفت الحكومة مما قد يسفر عن هذا الاجتماع لا سيّما وأن الأمير نهاد هدّد باستقدام الرجال من بلدتي مجدل بعنا وشارون فعقدت اجتماعاً طارئاً قررت فيه منع الاجتماع بالقوة المسلحة. وبالفعل حالت قوى الأمن، التي طوّقت البلدة وروّعت الأهالي والمصطافين، دون انعقاد الاجتماع. فمن جهة أقامت الحواجز على مفارق القرى الدرزية منعاً لقدوم الجماهير، وأقدمت على منع وصول عبد الحميد كرامي ورفقائه المصطافين في صوفر إلى منزل رشيد جنبلاط من جهة أخرى. وأرجعت باقي أركان المعارضة إلى بيوتهم ومن بينهم المطران مبارك. وهكذا كان إظهار القوة كافياً لمنع تنفيذ خطة المعارضة.[١] لكن هذا التصرف الحكومي أدى إلى زيادة التوتر والنقمة في أوساط القرى الجبلية حيث يتمتع الأمير نهاد بشعبية كبيرة. ورداً على إجراءات الحكومة القمعية أذاع المطران مبارك بياناً تحريضياً يدعو فيه الشعب بكافة فئاته، إلى العصيان المدني. وما لبثت الصحف أن نشرت مضمون المذكرة التي قدّمها مبارك إلى لجنة التحقيق الدولية بشأن الوطنين اليهودي والمسيحي مما أثار الرأي العام اللبناني عليه وأدخل الانقسام إلى صفوف المعارضة فتخلى عنه عبد الحميد كرامي وباقي رجالها الميثاقيين والعروبيين. وتنادى النواب الموارنة للاجتماع والاحتجاج على المطران مبارك وشجب مذكرته. واجتمع المجلس

(١) بشارة الخوري، حقائق لبنانية، ج٣، ص: ٥١.

النيابي في ٢٩ أيلول حيث تمت مصادقة جميع الحاضرين بمن فيهم الأمير مجيد على الاستنكار النيابي للمذكرة وعلى تأكيد عروبة لبنان وفلسطين. ونظراً لخطورة الوضع الأمني والسياسي، وللموقف الحرج الذي فرض على الأمير مجيد أرسلان فإنه دعا نواب محافظة جبل لبنان إلى مأدبة عشاء أقيمت في قصره في عاليه للتداول معهم في قضيتين: «الأولى توحيد مطالب محافظة الجبل العمرانية والإصلاحية. والثانية تتعلق بالمشاريع والإصلاحات العامة التي تنادي بها البلاد».[1] وكانت الغاية المتوخاة لهذه الإصلاحات ارفضاض العناصر الشعبية عن دعاة الإصلاح وإعلان ولائهم للدولة.

ابتعد قادة المعارضة عن المطران مبارك، فخفت حدة التوتر في العلاقة بينهم وبين رئيس الجمهورية وحصروا مطالبتهم بحل مجلس النواب فقط. تصدّى رئيس الحكومة رياض الصلح لقوى المعارضة ووضع حداً لمطالبتها بحل المجلس بإعلانه داخل المجلس النيابي الموقف الحكومي الحاسم بقوله: «إن هذا البلد عرف بديمقراطيته وحريته المتناهية التي نريد أن نتمتع بها جميعاً وللناس أن يقولوا ما يريدون أما حل المجلس فلا... ولا...».[2] تابعت الحكومة سياستها التعسفية في قمع التحركات المطلبية كالتظاهرات والإضرابات، ففي زحلة حيث يتمتع المطران مبارك بشعبية كبيرة تظاهر الأهلون احتجاجاً على نوع الإعاشة وطالبوا بتحسينها. واندس بينهم بعض مثيري الشغب المسلّحين. خشي القائمقام والمسؤولون العسكريون فيها من فقدان الأمن، فطلبوا النجدة وبموافقة وزير الدفاع الأمير مجيد «أصدر رئيس الوزارة أمره فذهبت قوة من الجنود واحتلت سراية الحكومة وحرست مستودعات الإعاشة لمنع المتظاهرين من الإخلال بالأنظمة. وحدثت اشتباكات بين المتظاهرين وعناصر الجيش وقوى الأمن أسفرت عن

(١) النهار، عدد ٣٦٩١، ١٨ أيلول ١٩٤٧.
(٢) جلسة ٥ تشرين الثاني ١٩٤٧.

مقتل مواطنيْن. أثيرت ضجّة إعلامية وسياسية اتخذت الطائفية سلاحاً لمحاربة الحكومة ووزارة الدفاع الوطني، مع أن القادة الذين تولوا القوة العسكرية هم توفيق سالم وجوزيف سمعان وجورج نوفل وينتمون إلى الطائفة الأكثر عدداً في مدينة زحلة.[١] وكي لا يفلت زمام الأمور من يد الحكومة اقترح الرئيس رياض الصلح تشديد العقوبة على حاملي الأسلحة، وبموافقة وزير العدل أحمد الحسيني ووزير الدفاع الأمير مجيد أرسلان صدر مرسوم K ٩٢٥٩ بتاريخ ١٢ تشرين الثاني ١٩٤٧ «أحيل إلى المجلس النيابي في دورته الاستثنائية الحالية مشروع القانون القاضي بتشديد العقوبات المختصة بحمل الأسلحة».[٢]

فشلت مؤامرة المتظاهرين في زحلة في زج وزير الدفاع الأمير مجيد أرسلان في آتون الطائفية وفي ضرب الانسجام الحكومي فلجأ بعض مدّعي الإصلاح إلى إحراجه بتوريط أخيه نهاد المعروف بشدة انفعالاته وحماسته، في عملية شغب محلية ضخمتها الصحف لتبدو محاولة انقلابية طائفية يتحمل وزرها الدروز عامة وممثلهم في الحكم الأمير مجيد أرسلان بصورة خاصة. وكان الأمير نهاد قد انضم إلى الكتلة الوطنية خلافاً لتوجهات الأمير مجيد، وترشح على لائحتها النيابية ونال في انتخابات أيار ١٥١٢٠ صوتاً. ومما يدل على أن الأمير نهاد كان أداة بيد بعض أركان المعارضة، وعلى رأسهم المطران مبارك، لخلق البلبلة والفوضى في وجه الحكومة اللبنانية، تصريحاته العلنية المنافية لقاعدة العمل الانقلابي السري فقد «كان سخياً هو بالأحاديث عنها في المجتمعات والأندية وفي صفوف الجماهير فراحت تبث عليه العيون»[٣] وكانت الأجهزة الأمنية تلاحق الأمير نهاد وترصد كامل تحركاته وتخضعه مع مرافقيه للتفتيش الدقيق. وفي ليل ٢-٣

---

(١) بشارة الخوري، حقائق لبنانية، ج٣، ص: ٦٩-٧٠.

(٢) جلسة ١٢ كانون الثاني ١٩٤٨.

(٣) النهار، العدد نفسه.

شباط عشية الانقلاب المزعوم قام الأمير نهاد بزيارة المطران مبارك، راعي أبرشية بيروت، في دار المطرانية مع مرافقيه، وفوجئ عند خروجه بكمين لرجال الأمن الذين فتشوه ورفاقه ولم يجدوا معهم سلاحاً.

أما قصة الانقلاب وبطله نهاد أرسلان فلا تتعدى مسألة احتكاك عادي بين عناصر درزية من جماعة الأمير نهاد وثلاثة دركيين في بلدة صوفر، صباح ٣ شباط، أسفرعن اعتقال أحدهم وأرسلت وزارة الداخلية على أثر هذا الحادث فرقتين من الدرك وأردفتهما وزارة الدفاع بفصيلة من الجيش مؤلفة من ٣٠٠ جندي لمداهمة البلدة والاقتصاص من القرى المجاورة. سارع الأمير نهاد كما تقول صحيفة النهار، «على رأس حملة من رجاله إلى صوفر وهناك دخلت إحدى الكنائس، وكان فيها عشرون بندقية فأخذها الأمير ورجاله»[(١)] واتجه الجميع إلى مقر الهاتف فقطعوا الخطوط وأكملوا طريقهم إلى مخفر البلدة لإطلاق سراح من اعتقلهم الدرك. دارت الاشتباكات بين الفريقين فقتل دركي ومواطن وجرح آخرون وفرَّ الأمير نهاد ورجاله باتجاه قرى الجرد وتواروا عن الأنظار. تعقبت قوات الجيش والدرك رجال الأمير نهاد. وداهمت صوفر والقرى المجاورة واعتقلت عدداً من أبنائها. كما داهمت قوة أخرى من رجال الأمن منزل الأمير نهاد أرسلان في بيروت، بحضور النائب العام المركزي فوجدوا فيه بعض الأسلحة ونسخاً عديدة مطبوعة من بيان يعلن الثورة والعصيان المسلّح ويدعو اللبنانيين للانضمام إليها. وصدر مرسوم هذا نصه: «أحيل إلى المجلس العدلي قضية هجوم عصابة مسلحة ليل ٢- ٣ شباط ١٩٤٨ على مخفر صوفر بقصد الاعتداء على أمن الدولة الداخلي وقتل أحد الدركيين».[(٢)] ويقول الرئيس بشارة الخوري في مذكراته: «وقد أثبت

---

(١) النهار، العدد نفسه.

(٢) النهار، العدد نفسه.

التحقيق أن هناك مؤامرة متشعبة، وصودرت أسلحة من غرفة تملكها الكنيسة المارونية في صوفر، وأوقف كاهن الرعية وبعض المتدخلين في الجريمة وأحيلوا إلى المجلس العدلي و«كوّع» التحقيق كي لا يمسّ المطران اغناطيوس مبارك».[١]

أدرك الأمير نهاد أرسلان أنه ذهب ضحية تآمر المطران مبارك ولويس زيادة وغيرهما فراح «ينزل اللعنات على الذين تركوه في أول الطريق وخدعوه بأقوالهم؛ وعلى الأخصّ لويس زيادة الذي أوهمه بأن كل شيء جاهز، وأن الأمر مرهون بأول رصاصة تنطلق من يده فتعم الثورة جميع أنحاء البلاد»[٢] وتوعد نهاد شريكه زيادة بالقتل. فاعتقلت قوى الأمن لويس زيادة وصادرت في منزله نشرات تخل بالأمن العام. أما الأمير نهاد، وقد رفض شقيقه الأمير مجيد طلبه بالاستسلام على يده للدولة، فقد انتقل إلى زحلة ليختبئ عند أحد شركائه في المعارضة.

منذ الساعات الأولى لحركة الأمير نهاد، سرت إشاعة تربط بينها وبين مشروع سورية الكبرى الذي أعلن عنه ملك الأردن عبدالله. خاصة وأن بعض أعضاء الكتلة الوطنية كانوا قد قاموا بزيارة المملكة الأردنية الهاشمية خلال شهر كانون الأول ١٩٤٧ وتعهدوا للملك خلال مقابلتهم له «أنهم سيساعدون عمان على تحقيق مشروع سوريا الكبرى ويقبلون بضم جزء من لبنان الجنوبي إليها، من مصب القاسمية حتى بانياس فتدخل في هذه المنطقة صور وجبل عامل ومرجعيون ومنطقة حاصبيا نفسها».[٣]

نشرت بعض الصحف المحلية نبأ تردد الأمير نهاد ولويس زيادة على مفوضية المملكة الأردنية الهاشمية في بيروت وبتبادل الزيارات

(١) بشارة الخوري، حقائق لبنانية، ج٣، ص: ١٢٦.
(٢) النهار، عدد ٣٨٠٢، ٦ شباط ١٩٤٨.
(٣) النهار، عدد ٣٨٠١، ٥ شباط ١٩٤٨.

بينهما وبين الوزير المفوض الأردني السابق فاضطرت المفوضية الأردنية إلى نفي وجود علاقة سياسية بينها وبين أرسلان وزيادة فعممت على الصحف اللبنانية «أن مفوضية المملكة الأردنية الهاشمية في بيروت تعلن بلسانها ولسان سعادة وزيرها السابق عمر بك أن الزيارة التي قام بها للسيدين المذكورين كانت زيارة عادية ردّاً لزيارتهما له كما لم يكن يحمل إليهما تحيات مولانا صاحب الجلالة وليس للزيارة أيّة صفة رسمية».[١] وتنصّلت وزارة الخارجية الأردنية بأمر ملكي، من أية علاقة تربط الأمير نهاد بجلالة الملك ونشرت عبر المفوضية الأردنية في بيروت بياناً جاء فيه: «أن ما نشره بعض الصحف اللبنانية في الأسبوع الماضي من أخبار عن نهاد أرسلان لها علاقة بالمملكة الأردنية الهاشمية هي عارية عن الصحة تماماً».[٢] ومع ذلك فإن الأمير نهاد خرج من مخبئه في زحلة وغادر لبنان متخفياً إلى العاصمة الأردنية عمان ومكث فيها إلى نهاية حزيران ثم قفل عائداً إلى الشويفات ليدير أملاكه وأراضيه الزراعية ويتنقل متنكّراً بينها وبين بيروت حيث يعود والدته.

وكان من الطبيعي أن يتنصل أيضاً جميع أركان المعارضة بمن فيهم الكتلة الوطنية والمطران مبارك الذي علّق على ذكر اشتراكه في هذه الحركة بقوله: «شوهالقصة! كل ما دق الكوز بالجرة يقول الناس: المطران مبارك...».[٣]

كان لخروج الأمير نهاد من لبنان أثره على الرجال الذين تورّطوا معه ولاحقتهم الأجهزة الأمنية وقضّت مضاجع عائلاتهم وأثقلت على قراهم الآمنة فتوافد الأهالي لمقابلة الأمير مجيد طالبين «رفع الكلفة» عنهم واستسلام المطلوبين بوساطته واضعين الملامة على الأمير نهاد.

---

(١) النهار، العدد نفسه.

(٢) النهار، عدد ٣٨٢٠، ٢٧ شباط ١٩٤٨.

(٣) النهار، عدد ٣٨٠٢، ٦ شباط ١٩٤٨.

وبعد مراجعات عدة، استسلم الفارون وعددهم ١٣ إلى الأمير مجيد «الذي سلّمهم بدوره إلى قيادة الشرطة بعد أن أقرُّوا بالخطأ والتمسوا العفو السامي».[١] لم يكن الأمير مجيد يتنكر للقاعدة الشعبية التي تدين بالولاء للأمراء الأرسلانيين، لكنه وهو المسؤول في الحكم، وعلى رأس وزارة الدفاع الوطني، لا يساوم على أمن الوطن والمواطن ولا يرضى بالتهاون مع مقلقي الراحة والعابثين بالأمن ولا يهادن أصحاب المشاريع المشبوهة التي تمس بسيادة لبنان واستقلاله، وقد ضحّى في سبيلهما. لذلك ماطل ما استطاع في قبول طلب المحكومين الاستسلام عن يده. أما فيما يختص بشقيقه الأمير نهاد وما يجمعه به من عاطفة أخويّة جياشة فقد أبى أن يتوسط له مع الحكومة، على الرغم من مصالحة أخيه نهاد له بالصدفة. فقبل أسبوعين من حادثة صوفر ألمت بالأمير مجيد وعكة صحية ولازم بيته في عاليه. ودفعت بالأمير نهاد عاطفته الأخوية فهرع يزور أخاه للاطمئنان عليه «وما إن أطل الأمير نهاد على الأمير مجيد وألقى السلام حتى انهمرت الدموع من عيني الأمير مجيد، فانطرح الأمير نهاد على يدي شقيقه الأكبر يقبلهما ويعتذر على ما بدر منه. وتعانق الأخوان فكان منظراً مؤثراً».[٢]

رفض الأمير نهاد الاستسلام للسلطة على يد أحد غير أخيه الأمير مجيد، واعتبرت المراجع العليا المتمثلة بالرئيس بشارة الخوري والرئيس رياض الصلح وأعضاء الحكومة استسلام رجال الأمير بادرة طيبة ودليلاً على عفوية الحدث، ووطنية الأمير الصادقة، والتأكد من مصداقيته في الوعد الذي قطعه على نفسه بالتعاون مع العهد والدولة. وشيّعت المراجع المسؤولة عن استعداد لإيجاد السبل القانونية للعفو عن الأمير أو تخفيف العقوبة، بشكل يحفظ له حرمة موقعه الاجتماعي وكرامته الشخصية. فباتت عملية توقيفه تتوقف على عامل الوقت والمناسبة فقط «وبعد ظهر

(١) النهار، عدد ٣٩٢٥، ١ تموز ١٩٤٨.

(٢) النهار، عدد ٣٨٠١، ٥ شباط ١٩٤٨.

السبت في ٣١ تموز ١٩٤٨ أمَّ الأمير بيروت وذهب إلى منزل والدته فعلمت دائرة التحري بذلك ولما كان القضاء قد أصدر بحقه مذكرة توقيف غير موقت، وكانت الأوامر قد عممت بالقبض عليه توجه مدير الشرطة ورئيس الشرطة الإدارية ومفوض التحري العام، ونفر من رجالهم، فألقوا القبض على الأمير نهاد دون أن يبدي اعتراضاً ولما كانت جميع الدوائر مقفلة بسبب العطلة الأسبوعية فقد أرسل إلى سجن الرمل وأودع غرفة التوقيف ريثما يسلم إلى المستنطق».[١] وفور إعلام الأجهزة القضائية باعتقال الأمير نهاد، سارع المحقق الأستاذ أديب عفيش والأستاذ يوسف شربل النائب العام ألاستئنافي، على الرغم من العطلة الأسبوعية، إلى قصر العدل للتحقيق مع الأمير نهاد بشأن حوادث صوفر. وأشيع أن قضية الأمير ستحال إلى المجلس العدلي، فكان من الطبيعي أن يهب أقرباؤه وأنسباؤه ومناصروه للتوسط له مع شقيقه الأمير مجيد، لما له من دالة على الرئيسين بشارة الخوري ورياض الصلح ومن نفوذ واسع في أجهزة الدولة الأمنية والقضائية. إن ما شجع هؤلاء على مطالبة الأمير مجيد بالوقوف إلى جانب أخيه، هو ذلك الوضع السائد في الدولة، آنذاك، بما فيه من محسوبية واستزلام وتلاعب في الأحكام. لكن الأمير مجيد بقي على موقفه القانوني والوطني رغم حراجة وضعه العائلي، فلما عاتبه صهره الأمير مالك أرسلان طالباً منه التدخل لصالح أخيه «أفهمه الأمير مجيد أنه بوصفه وزيراً لا يريد التدخل لمصلحة أي كان من أقاربه وقال له لو ظلّت القضية إدارية لحاول التدخل أمَّا وقد أحيلت إلى القضاء فلن يحرك ساكناً. واشتد الجدل بين الأميرين، وتدخل الأصدقاء بينهما»[٢] وفي هذا ما يؤكّد على حرص الأمير مجيد على استقلالية القضاء اللبناني وفصله عن السلطتين التشريعية والتنفيذية؛ مع أن الأمير عضو في كلتيهما.

---

(١) النهار، عدد ٣٩٥١، ١ آب ١٩٤٨.

(٢) النهار عدد ٣٩٥٢، ٣ آب ١٩٤٨.

فوّت الأمير مجيد الفرصة على محرِّضي الأمير نهاد، بانسجامه التام مع زملائه الوزراء ورئيس الجمهورية. فلقد كانوا يتوقعون انجراره، بدافع من المشاعر العائلية والطائفية، إلى اتخاذ مواقف سياسية مضادَّة للحكم ومتعارضة مع مطلب التجديد لولاية الرئيس الخوري. ودحض ادعاءات المعارضة المطالبة بالإصلاح، بفساد الحكم بكل أركانه وفعلاً أغفل القضاء موضوع المطران أكثر من مرة على حدّ اعترافات بشارة الخوري[١] على رغم تورطه الفاضح لا بحادثة صوفر وإضراب زحلة وغيرهما فحسب بل وفي وجود أسلحة حربية داخل بعض الكنائس المارونية التي يشرف عليها وفي توجهه الصهيوني المعادي للبنان وللعرب وهذا ما تأخر عن إدراكه الأمير نهاد أرسلان؛ لذلك نوى «على أثر صدور مرسوم العفو عنه، التوجه إلى فلسطين للجهاد في سبيل قضيتها»[٢].

الأمير وتجديد ولاية الرئيس الخوري

كان الشغل الشاغل للدستوريين وللأمير مجيد تهيئة الأجواء المؤاتية لتأمين أكثر من ثلثي أعضاء المجلس النيابي لتعديل الدستور ولم يكن هناك من سابقة دستورية إلاّ الاقتداء بما حصل في سورية لتجديد ولاية الرئيس شكري القوتلي. أما الصعوبة فتكمن في حراجة الموقف الإقليمي في حرب فلسطين وانعكاساتها على الساحة اللبنانية. غير أن هذا السبب عجَّل بجلسة التعديل الدستوري بالنسبة إلى الرئيس الخوري. أما مطامع النواب الموارنة بمنصب الرئاسة فلم تكن بذي بال بالنسبة إليه أيضاً. ولم تحل أحداث زحلة وصوفر دون اتفاق معظم النواب حول شخص الرئيس الخوري وعهده، إذ حمَّل الرأي العام مسؤوليتها للمعارضة بشخص المطران مبارك. ولم يستند النواب الموالون في تبنيهم قرار التعديل والتجديد إلى برنامج إصلاحي

---

(١) بشارة الخوري، حقائق لبنانية، ج٣، ص: ٥١ و١٢٦.

(٢) النهار، عدد ٣٩٢٥، ١ تموز ١٩٤٨.

مستقبلي يعد به العهد، بل انطلقوا من المنجزات البديهية التي لا بُدَّ منها لكل بلد مستقل، ومن مشاعر العرفان بالجميل «لأبي الاستقلال» ومعتقلي راشيا ولأركان حكومة بشامون انتهازاً لتجديد ولاية الرئيس السوري. وفي ٩ نيسان ١٩٤٨ وقّع ستة وأربعون نائباً من بينهم الأمير مجيد أرسلان على اقتراح تعديل المادة ٤٩ من الدستور تعديلاً استثنائياً لتجديد الرئاسة ست سنوات للرئيس الخوري اعتباراً من نهاية ولايته في ٢١ أيلول ١٩٤٩. أما كميل شمعون فقد اعترض على مشروع التعديل والتجديد جملة وتفصيلاً. ولم يجد مبّرراً له في البقاء داخل الحكم، فقدم استقالته من الوزارة في اليوم الذي استصدر الرئيس رياض الصلح مرسوم إحالة المشروع إلى المجلس النيابي في التاسع عشر من أيار. أوضح كميل شمعون في كتاب استقالته[١] موقفه من الدستور وبحرصه على «عدم إقامة أية سابقة للتعديل» وبقبوله «البحث في أساس تعديل المادة المعينة شرط أن يتم هذا التعديل بعد تنفيذ برنامج إصلاحي شامل». ويرى شمعون أن حرب فلسطين يجب أن تكون سببا كافياً للتأجيل «فضلاً عن أنه ليس هنالك ما يبرر العجلة، ما زالت المدة التي تفصلنا عن موعد انتخاب الرئاسة تتجاووز السنة» وفي ٢١ أيار اجتمعت لجنة الإدارة والعدل برئاسة سامي الصلح لتعليل مشروع القانون الدستوري وإقراره فأقرته بالإجماع واجتمع مجلس النواب في ٢٢ منه وأقر التعديل بإجماع النواب الحاضرين كما اجتمع في ٢٧ منه وجدّد ولاية الرئيس الخوري بالإجماع.

وعلى أثر استقالة كميل شمعون من الوزارة أسندت وزارة الداخلية بالوكالة لرئيس الحكومة رياض الصلح ووزارة الصحة والإسعاف العام بالوكالة أيضاً للوزير الأمير مجيد أرسلان في ١٩ أيار١٩٤٨،[٢] إبّان احتدام المعارك اللبنانية الإسرائيلية في المالكية وجوارها.

---

(١) ماجد ماجد، تاريخ الحكومات اللبنانية، ص: ٦٩-٧٠.

(٢) فارس سعادة، الموسوعة الانتخابية، ج٣، ص: ٤٦٦.

الفصل الرابع

الأمير مجيد أرسلان ما بين حرب فلسطين ونهاية عهد الرئيس بشارة الخوري ١٩٥٢

تقسيم فلسطين والرد اللبناني

في ٢٩ تشرين الثاني ١٩٤٧ فوجئ العرب بقرار تقسيم فلسطين، وبتنفيذ هذا القرار فور انتهاء الانتداب البريطاني وجلاء القوات العسكرية منها. وجاء الرد الشعبي العفوي بالتظاهر والإضراب والتجمع أمام السفارات الغربية استنكاراً للقرار الدولي واتخذت الحكومات الغربية كافة الاحتياطات لمنع التعدي على هذه السفارات والمؤسسات الأجنبية والأحياء والمعابد اليهودية. أما الرد اللبناني فتجلَّى شعبياً بإعلان الإضراب والتظاهر في العاصمة والمدن الكبرى، أما على الصعيد الرسمي فقد التأم المجلس النيابي في ٥ كانون الأول وأقر مشروع قانون معجل بفتح اعتماد قدرة مليون ليرة لبنانية والتبرع بتعويضات الرؤساء والوزراء والنواب عن شهر واحد وباستنكار قرار التقسيم[١] وتمثل لبنان برئيس وزرائه في اجتماع اللجنة السياسية العربية في القاهرة في ٨ كانون الأول. وصدر عنها قرار إعلان التعبئة العامة في البلدان العربية وحددت ١٥ أيار ١٩٤٨، يوم انسحاب بريطانيا من فلسطين، موعداً لبدء القتال.[٢] وصرَّح رياض الصلح على أثر انتهاء

(١) جلسة ٥ كانون الأول ١٩٤٧.

(٢) زينة ونبيل فرنجية، حميد فرنجية لبنان الآخر، ص: ٣٧٦.

اجتماع اللجنة عن الدور العسكري للبنان بقوله: «إن جنودنا ينتظرون على حدود فلسطين الشمالية الأوامر بالزحف والتقدم».[(١)] ومنذ اليوم الأول للتواجد العسكري اللبناني على الحدود الفلسطينية اللبنانية تفقد الأمير مجيد، وزير الدفاع، المناطق الحدودية. وزار أملاكه المتاخمة لها في منطقة حاصبيا.[(٢)] ورفعاً لمعنويات الجيش اللبناني ضباطاً ورتباء وعناصر أقيم في ٢١ كانون الأول ١٩٤٧ استعراض عسكري بحضور رئيس الجمهورية وأركان الحكومة والمجلس النيابي تلا خلاله وزير الدفاع الأمير مجيد المرسوم القاضي بتقليد أركان لجنة الجلاء من الجيش اللبناني الأوسمة الذهبية. كما ألقى كلمة ترحيبية باسم الجيش بالرئيس الخوري خلال المأدبة التي أعدتها قيادة الجيش في ثكنة الأمير بشير، مشيراً إلى ما تتطلبه المرحلة المصيرية من توحيد الجهود لنصرة فلسطين.[(٣)] وثابر الأمير مجيد على تفقد قوات الجيش اللبناني على المنطقة الحدودية واطلاع رئيس الجمهورية على تطورات الوضع الأمني داخل فلسطين.[(٤)]

دور الأمير محوري في الإعداد للحرب

لم يقتصر الدور اللبناني في حرب فلسطين على مشاركة الجيش الوطني في معاركها. فلقد أنشئ في بيروت مكتب فلسطين الدائم بإشراف الدكتور سليم إدريس. وكان من لجان هذا المكتب لجنة الطوارئ ومن أعضائها نعيم مغبغب وشفيق الأرناؤوط ومعروف سعد وغيرهم. وكانت مهمة هذه اللجنة شحن السلاح والعتاد والذخائر وحشد المتطوعين إلى فلسطين بالتنسيق مع السلطة اللبنانية

---

(١) النهار عدد ٣٧٥٥، ١٠ كانون الأول ١٩٤٧.

(٢) النهار، عدد النهار، عدد ٣٧٠٩، ١١ تشرين الأول ١٩٤٧.

(٣) النهار، عدد ٣٧٧٣، ٣ كانون الثاني ١٩٤٨.

(٤) النهار، عدد ٣٧٨٠، ١١ كانون الثاني ١٩٤٨، وعدد ٣٧٨٦، ١٨ كانون الثاني ١٩٤٨.

والحاج أمين الحسيني «وكانت اتصالات قد جرت بين معروف (سعد) والحاج أمين(الحسيني) ورياض الصلح والمير مجيد أرسلان (وزير الدفاع) واللواء فؤاد شهاب قائد الجيش بشأن هذه الشحنات».[١]

تسلم فوزي القاوقجي قيادة جيش الإنقاذ رسمياً في ٧ كانون الأول ١٩٤٧، وقام بجولة إلى بعض العواصم العربية للحصول على أسلحة ثقيلة إلى أن وصل إلى بيروت والتقى بقائد الجيش الزعيم فؤاد شهاب وبوزير الدفاع الأمير مجيد أرسلان وبرئيس الحكومة رياض الصلح مبيناً لهم حاجته إلى السلاح الثقيل. ويقول القاوقجي في مذكراته «وتسلّم جيش الإنقاذ من الجيش اللبناني مدفعين عيار ١٠٥ من الطراز الفرنسي الملغي. ثم حصلت على مدفعين أميركيين من عيار ٥.٧ على «موتور» ثم مدفعين آخرين من هذا الطراز نفسه، وقد كان لهذه المدافع أثر كبير في مختلف المعارك التي خاضها جيش الإنقاذ».[٢] وما إن بدأت الصدامات في فلسطين بين المواطنين العرب والصهيونيين منذ أوائل كانون الثاني ١٩٤٨ حتى عاشت العاصمة بيروت حالة من الرعب. إذ بدأ معها النزوح الفلسطيني إلى لبنان ومصر وسوريا. ففي الوقت الذي كانت الأنظمة العربية تتباحث حول انتهاء الانتداب في ١٥ أيار ١٩٤٨ وحول الهدنة بين العرب والصهيونيين دون أن تسفر هذه المباحثات عن اتخاذ موقف عربي موحد «بسبب تفرّق كلمة دول الجامعة»[٣] وقعت كارثة حيفا وصفد، اللتين هوجمتا إثر انسحاب بريطاني مفاجىء، وتم تشريد أهلهما العرب إلى الدول المجاورة ووصل قسم كبير منهم إلى لبنان، نزل على الشاطئ اللبناني وتوزع ما بين صيدا وصور حيث تم إيواؤهم. ولم تتجاوب حكومات

---

(١) شفيق الأرناؤوط، معروف سعد نضال وثورة، لان. ١٩٨١، ص: ١٠٢.

(٢) خيرية القاسمية، فلسطين في مذكرات فوزي القاوقجي، ص: ١٤٦.

(٣) بشارة الخوري، حقائق لبنانية، ج٣، ص: ٩٩-١٠٠.

هذه الدول مع طلب الهيئة العربية العليا للفلسطينيين، بإعادة المهجَّرين إلى فلسطين فتحولوا إلى لاجئين.

تألف جيش الإنقاذ من مجموعات شعبية قتالية تضم المجاهدين من سوريا وفلسطين ولبنان والعراق والأردن ومصر والسعودية واليمن ومن الدول الإسلامية، الذين تطوعوا للقتال في سبيل إنقاذ فلسطين من براثن الصهيونية. وقام هذا الجيش بواجبه القومي العربي خير قيام إلاّ أنه تعرَّض لضغوطات الحكومات العربية المتنافرة والزعماء الفلسطينيين المتنافسين حتى أن المفتي الحاج الحسيني كان «يرمي أيضاً إلى توجيه جيش الإنقاذ التوجيه الذي يضمن له استخدامه لضرب خصومه».[١]

توالت اجتماعات مجلس الجامعة العربية ولجنتها السياسية لإزالة الخلافات القائمة بين الحكومات العربية، وإيجاد تفاهم حول تنسيق دخول الجيوش العربية إلى فلسطين وعملها العسكري، ولم يتوصل المجتمعون إلى اتخاذ أي قرار بشأن الدفاع عن فلسطين بفعل الخلافات ما بين الأنظمة العربية. قام رئيس الوزراء اللبناني رياض الصلح برحلات بين القاهرة وعمان وبغداد ودمشق لتذليل العقبات فأصلح ما بين الوصي على عرش العراق الأمير عبد الإله وعاهل مصر الملك فاروق. ودعا الملك عبد الله والأمير عبد الإله والرئيس شكري القوتلي إلى حضور اجتماع يعقد في بيروت للغاية نفسها. لكن اعتذار القوتلي أغضب الملك الأردني، وكان على صداقة متينة مع الأمير مجيد أرسلان «فاضطر رياض للعودة إلى عمان بصحبة الوزير مجيد أرسلان لتهدئة خاطر الملك بعد ما بلغه امتناع الرئيس القوتلي».[٢]

وقبل أن يحين الموعد المضروب للانسحاب البريطاني وإعلان قيام دولة إسرائيل، ودخول الجيوش العربية إلى فلسطين في ١٥ أيار ١٩٤٨. كثف رياض الصلح والأمير مجيد اتصالاتهما مع الملك عبد الله الذي

---

(١) خيرية قاسمية، فلسطين في مذكرات فوزي القاوقجي، ص: ١٤٨.

(٢) بشارة الخوري، حقائق لبنانية، ج٣، ص: ١٠١.

كان يشترط لاشتراكه في حرب فلسطين ضمها إلى مملكته إذ أعلن ذلك بقوله: «سننقذ فلسطين إن شاء الله ونضمها إلى شرق الأردن ولا بُدَّ لنا من مرفأ وسيكون هذا المرفأ حيفا»[١] وهذا ما أثار عليه سوريا وغيرها بالإضافة إلى الفلسطينيين العرب. وأخيراً تمكن الأمير مجيد أرسلان ورئيس الوزراء رياض الصلح من إقناع الملك الأردني عبد الله بدخول الحرب دون أن يكون له مطامع توسعية وأهداف وحدوية لا يقره عليها معظم دول الجامعة العربية. وفي ١٢ نيسان ١٩٤٨ اتخذت الحكومات العربية عبر اجتماع اللجنة السياسية العربية في دمشق قراراً بالتدخل العسكري لإنقاذ فلسطين من السيطرة الصهيونية؛[٢] بالرغم من اختلاف وجهات نظر الدول العربية ومصالحها في فلسطين.

وبدأت عمليات التنسيق بين القيادات العسكرية فعقد في ٢٣ نيسان اجتماع عسكري سوري لبناني مشترك في القصر الجمهوري السوري في دمشق حضره وزير الدفاع الأمير مجيد أرسلان والأمير فؤاد شهاب قائد الجيش ووزير الدفاع السوري أحمد الشراباتي، بحضور أركان الجيش السوري، وفي اليوم التالي قام الأمير مجيد بتفقد الجيش اللبناني في الجنوب اللبناني. وفي تلك الأثناء كان رئيس الوزراء رياض الصلح ووزير الخارجية حميد فرنجية يحضران اجتماعات اللجنة السياسية في القاهرة. وبعد حضورهما الجلسة الأخيرة في ٢٧ نيسان قفل الصلح وفرنجية عائدين إلى لبنان يرافقهما رئيس الوزراء السوري جميل مردم و«لم يكن في استقبالهم سوى الأمير مجيد أرسلان والأستاذ (ناظم) عكاري»[٣] وتوجه الجميع إلى قصر الرئاسة فاجتمعوا إلى فخامة الرئيس للتداول في مستجدات المواقف العربية.

---

(١) خيرية قاسمية، فلسطين في مذكرات فوزي القاوقجي، ص: ١٥٣.

(٢) منير الهور وطارق الموسى، مشاريع التسوية للقضية الفلسطينية، ١٩٤٧- ١٩٨٢، دار الجيل للنشر، عمان ١٩٨٣، ص: ٢٧.

(٣) النهار، عدد ٣٨٧٢، ٢٩ نيسان ١٩٤٨.

وفي اليوم التالي عقد مجلس الوزراء في قصر الرئاسة اجتماعاً بسط خلاله دولة الرئيس رياض الصلح ووزير الخارجية حميد فرنجية تفاصيل جلسات اللجنة السياسية والمقررات التي اتخذت ومنها أن الجيوش العربية لن تدخل فلسطين قبل رحيل البريطانيين. وتمت دعوة المجلس النيابي بناء لطلب الرئيس الصلح لعقد جلسة سرية بعد ظهر اليوم نفسه وللغاية نفسها. وقام بعدها رياض الصلح يرافقه جميل مردم، رئيس الوزارة السورية بزيارة إلى الرياض لمقابلة الملك عبد العزيز بغية إتمام الاستعداد العسكري وتأمين مرور الجيش السعودي إلى الحدود الفلسطينية. عرج الصلح ومردم على بغداد وقابلا الأمير عبد الإله وأركان الحكومة العراقية، ثم على الأردن حيث سلم الصلح رسالة من الملك السعودي عبد العزيز إلى الملك عبد الله. وفي دمشق حضر الصلح اجتماعات اللجنة السياسية العربية التي أكّدت على دخول الجيوش العربية النظامية إلى فلسطين.[١] وما إن عاد إلى بيروت حتى «توجه رأساً إلى قصر الرئاسة وفي الحال استدعي إلى القصر الأستاذ حميد فرنجية وزير الخارجية والأمير مجيد أرسلان وزير الدفاع»[٢] وانضم إلى هذا الاجتماع رئيس مجلس النواب، صبري حمادة، ونائب بيروت الحاج حسين العويني قادماً من الرياض. ومساءً عقد مجلس الوزراء جلسة عاجلة لاطلاع الوزراء على نتائج جولة الرئيس الصلح في كل من الرياض وبغداد وعمان ودمشق. وفي ١٤ أيار عقد المجلس النيابي جلسة سرية أثار فيها النائب حسين العويني مسألة وجود يهود لبنانيين في صفوف الجيش اللبناني وأوضح أن وزارة الدفاع مقيدة بقوانين وأنظمة وأن القيادة مسؤولة عن تصرفات الضباط والعناصر «وقد اتهم أحد الضباط اللبنانيين بالجاسوسية فقامت القيادة بواجبها حق قيام».[٣]

---

(١) Nasri Antoine Diab, lanneé du destiñ p.191.

(٢) النهار، عدد ٣٨٨٤، ١٤ أيار ١٩٤٨.

(٣) حسان حلاّق، التيارات السياسية، ص: ٥١٦.

قضت الخطة العسكرية التي اتفق عليها أركان حرب العرب، أن يدخل الجيشان السوري واللبناني من شمالي فلسطين وشمالها الشرقي وهدفهما حيفا. وأن يدخل الجيشان السعودي والمصري من الجنوب. ويدخل الجيشان العراقي والأردني من جهة الشرق على طول الحدود الأردنية-الفلسطينية. وفي الأسبوع الأول من شهر أيار ١٩٤٨ تلقت قوات الجيش الأردني المتواجدة على الأراضي الفلسطينية الأوامر بالانسحاب والعودة إلى داخل ثكناتها في شرق الأردن. كما اتفق أمين عام الجامعة العربية، عبد الرحمن عزام باشا مع السلطات المختصة في مدينة القدس على وقف إطلاق النار مما أعطى الفرصة السانحة للعدو الصهيوني لإيصال قوافل المؤن والذخائر لليهود.[١] وكان ذلك بداية التواطؤ العربي، تحت الضغط البريطاني، بالتذرع باحتمال قبول عرض الولايات المتحدة بعقد هدنة بين اليهود والفلسطينيين أو بانتظار الزحف العسكري العربي.

إشتعال الحرب

وفي الساعة العاشرة من يوم ١٥ أيار ١٩٤٨، زحفت الجيوش العربية إلى أهدافها الأولى في فلسطين معلنة انتهاء مهمة جيش الإنقاذ، ومصحوبة بنداءات ملوك ورؤساء الدول العربية المؤكدة لهم بالنصر، فاحتلت «مدينة القدس القديمة ورام الله والأترون ونابلس وأريحا وبيت لحم وبيت جبرين والفالوجة وغزة. وأخذ الجيش اللبناني مركزه الدفاعي على حدودنا المحصنة. أما الجيش السعودي فحال بعد المسافة دون اشتراكه بهذه الأعمال التي تمّت في وقت قصير بعد الخامس عشر من نوار».[٢]

زج الجيش اللبناني في حرب فلسطين وهو على حالة من الضعف عدة وعدداً وتدريباً، رغم عزم الحكومة اللبنانية على المشاركة

---

(١) خيرية قاسمية، فلسطين في مذكرات فوزي القاوقجي، ج٢، ص: ١٨٤ و١٨٥.

(٢) بشارة الخوري، حقائق لبنانية، ج٣، ص: ١٠٥.

فيها. وبحسب رأي القائد فؤاد شهاب فإن الجيش اللبناني لا يمكنه السيطرة على القسم الشمالي من الأراضي الفلسطينية التي يملكها العرب وبالكاد، أن يقدر على الدفاع عن الحدود اللبنانية في مواجهة عصابات الهاغانا اليهودية المدربة التي يستهين بها القادة العرب. إن كل ما يقدر عليه هذا الجيش هو الحفاظ على الحدود بتحصين المواقع الممتدة بين الناقورة ومرجعيون.[١] ومع ذلك فلقد كان على الجيش اللبناني، وفق الخطة المرسومة، التقدم من رأس الناقورة على طريق الساحل باتجاه نهاريا وعكا. لكن هذه الخطة عدلت بتدخل من الملك عبد الله، بناء على توجيهات قائد جيشه غلوب باشا «وفي الخطة المعدلة انتقل محور عمليات الجيش السوري إلى جنوبي بحيرة طبريا. وبقي الجيش اللبناني وحده في الشمال، ونقل محور عملياته شرقاً إلى المالكية، وأصبحت وجهته صفد».[٢] على أن ينسحب جيش الإنقاذ من منطقة عمليات الجيشين الأردني والعراقي في القدس وجوارها وينتقل إلى محور عمليات الجيش اللبناني على الساحل باتجاه خط رأس الناقورة-نهاريا-عكا. ولمساعدته في عملية استرجاع المالكية التي احتلها اليهود قبل وصول قوات الجيش اللبناني إليها.

الأمير مجيد في المالكيّة

تتميز المالكية بموقعها الجغرافي فهي تقع على تلال تشرف على طريق عيترون ـ سعسع وعيترون ـ قدس ـ النبي يوشع وعيترون ـ بليدة ـ ميس الجبل ـ مرجعيون أي أنها تسيطر على مفترق طرق تصل لبنان بفلسطين. وهي تحمي سهل الحولة القائم بين الحدود اللبنانية والحدود السورية حيث يربض الجيش السوري، المهدد الجدي الوحيد

---

(١) Nasri Antoine Diab, lanneé du destiñ p.197.

(٢) الياس شوفاني، الموجز في تاريخ فلسطين السياسي منذ فجر التاريخ حتى ١٩٤٩، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، الطبعة الثانية، بيروت ١٩٩٨، ص: ٥٢٧.

للصهيونيين. وتعتبر المالكية مركزاً استراتيجياً مهماً إذ تستطيع القوة المرابطة فيها تهديد بنت جبيل وجبل عامل ومستعمرة المنارة والطيبة.[١] وفي ليل ١٥-١٦ أيار استطاع المجاهدون بقيادة النقيب محمد زغيب الذي استشهد على أرض المعركة، استرجاع المالكية. لكن العصابات اليهودية عادت فاحتلتها في ١٩ أيار. وفي اليوم التالي لدخول المجاهدين المالكية قام الأمير مجيد أرسلان، وزير الدفاع، بجولة تفقدية على الخطوط القتالية، وصودف قيام الإسرائيليين بتوجيه ضربة عسكرية لقرية الخرويعة (المجيدية) التي يملكها الأمير، بهدف هدم الجسر الذي يربط القرى اللبنانية بشمال فلسطين، وبحضور الأمير مجيد تمكن الجيش اللبناني من صد القوات المهاجمة فانهزمت مخلفة وراءها ستة قتلى وستماية كيلوغرام من المتفجرات وعدداً من المعدات المختلفة، وجرح جندي لبناني واحد. ونشرت وزارة الدفاع الوطني بلاغاً عسكرياً يشير إلى أن الجيش اللبناني قد انحصر عمله بالدفاع عن أرض الوطن وأنه لا يشارك بالهجوم العربي وأن الكوماندس الإسرائيلي يقوم بعمليات محلية وغارات صغيرة متكررة، في الليل كما في النهار وفي أماكن مختلفة على الجبهة وعلى الجوانب كما على المؤخرة إلاّ أنهم طردوا بنجاح كبير مع خسائر أكثر بكثير من خسائر الجيش اللبناني[٢] وقام رئيس الجمهورية بزيارة الجبهة وعيادة المرضى في مستشفى صور.

وفي اليوم الذي سقطت المالكية تلقى رئيس الجمهورية بشارة الخوري دعوة للاجتماع بالرئيس القوتلي والملك عبد الله والأمير عبد الإله في درعا على الحدود السورية الأردنية بحضور الرئيس رياض الصلح ووزير الدفاع السوري أحمد الشراباتي. أما الأمير مجيد أرسلان وزير الدفاع اللبناني فكان لا يزال على الجبهة اللبنانية، يراقب سير

---

(١) خيرية قاسمية، فلسطين في مذكرات فوزي القاوقجي، ص: ٢٠٥.

(٢) Nasri Antoine Diab, lannée du destin, p.205- 206.

العمليات العسكرية. ويشير الرئيس بشارة الخوري إلى حقيقة المعركة بقوله «وصلنا إلى الحدود السورية حيث استقبلنا رسمياً وكان السيد أحمد الشراباتي وزير الدفاع ممثلاً رئيس الجمهورية فرافقني بسيارتي إلى دمشق وهو قلق البال ككل واحد منا. ولم يُخْفِ عني أخبار الجبهة غير المرضية، فأسرَّ إليّ بأن فرقة من الجيش السوري وقعت في كمين صهيوني وتكبّدت خسائر كبيرة»[1] أما الملك عبد الله الذي طمأن غولدا مائير «أن الحرب ستكون شكليّة»[2] فإنه كان فخوراً بمنجزات الجيش الأردني، كذلك عبَّر عن أمله بالفوز ضابط ارتباط الجيش المصري. ومع ذلك يقول بشارة الخوري «لم نكن متفائلين على الرغم مما ذكرت لعلمنا أن الملك عبد الله ليس حراً في تصرفه الحربي ولأن قيادة جيشه بيد غلوب باشا الانكليزي...»[3] إذ لم تكن الجيوش العربية على استعداد لخوض المعارك مع العصابات الصهيونية المنظمة ومع ذلك دفع الأمل القادة العرب إلى أن يقرروا زوال دولة إسرائيل وقيام دولة عربية موحدة يعيش فيها العرب واليهود على قدم المساواة.

كانت أفواج النازحين الفلسطينيين تتوافد إلى لبنان فحاولت قيادة الجيش اللبناني منع اللاجئين من دخول الأراضي اللبنانية عند بعض القرى الحدودية الواقعة في القطاع العسكري. لكن إشاعة الذعر التي بثها اليهود بين جيرانهم الفلسطينيين العرب في القرى المحيطة ببحيرة الحولة في الخليل حملت الآلاف منهم على الهرب باتجاه لبنان وسوريا، في حين كان العديد من يهود أوروبا يصلون إلى فلسطين للانخراط في صفوف العصابات الصهيونية المقاتلة والمغيرة على قرى جنوب لبنان.

---

(١) بشارة الخوري، حقائق لبنانية، ج٣، ص: ١٠٥.

(٢) أنيس صايغ، الهاشميون وقضية فلسطين، صيدا- بيروت ١٩٦٦، ص: ٢٣٣-٢٣٤.

(٣) بشارة الخوري، حقائق لبنانية، ج٣، ص: ١٠٥.



ـ ١٢ ـ

الأمير مجيد بكوفيته البيضاء يتوسط ضباط الجيش اللبناني على الجبهة في حرب ١٩٤٨

كانت المعارك لا تزال دائرة حول المالكية، ثم امتدت إلى جوارها حيث اصطدمت قوة من الجيش اللبناني باليهود داخل الحدود اللبنانية ما بين عيترون وبليدة، وكانت الحالة حرجة للغاية إذ أصبحت هاتان البلدتان مهددتين من قبل العصابات الصهيونية فعقد في ٢٦ أيار اجتماع عسكري طارئ في وزارة الدفاع السورية برئاسة القائد العام للجيوش العربية النظامية اللواء نور الدين محمود وبحضور القائد العام لجيش الإنقاذ اللواء إسماعيل صفوة والمفتش العام العميد طه الهاشمي والعقيد محمود الهندي ووزير الدفاع السوري ودولة الرئيس رياض الصلح الذي طلب من فوزي القاوقجي إرسال جيش الإنقاذ إلى الحدود اللبنانية لمساعدة الجيش اللبناني في الدفاع عن هاتين البلدتين. وأخيراً تم الاتفاق بين الحكومتين السورية واللبنانية على إكمال تجهيزات جيش الإنقاذ من عتاد وذخائر بعد وصوله إلى المواقع المحدّدة بجانب قوات الجيش اللبناني. ويعترف القاوقجي في مذكراته «أن لبنان كان حقيقة في خطر وان جيشه الصغير لم يكن كافياً لحماية حدوده الطويلة».[١] وفي ٢٩ أيار اتخذت وحدات جيش الإنقاذ مواقعها على الحدود اللبنانية وهي لا تزال ناقصة التجهيزات والذخائر وحضر القائد فوزي القاوقجي برفقة الوزير الأمير مجيد أرسلان والزعيم فؤاد شهاب إلى الجبهة حيث سلّماه قيادتها. وبينما كانت المعارك العربية الصهيونية دائرة، وصل الكونت برنادوت لتطبيق قرار الأمم المتحدة بوقف إطلاق النار الصادر في ٢٢ أيار، في حين لا تزال هجمات العدو الصهيوني تتوالى داخل الحدود اللبنانية وتقطع طريق التموين على المجاهدين في جيش الإنقاذ. وباتت المقاومة أمراً لازماً للجيش اللبناني ولجيش الإنقاذ لتحرير المالكية وغيرها من الأراضي اللبنانية المجاورة. فعلى الرغم من قبول مندوب لبنان في هيئة الأمم المتحدة، شارل مالك، ومجلس الجامعة العربية المنعقد

---

(١) خيرية قاسمية، فلسطين في مذكرات فوزي القاوقجي، ص: ٢٠٥.

في عمان قرار وقف إطلاق النار في ٢٨ أيار قرّر وزير الدفاع الأمير مجيد أرسلان استعادة المالكية فوضع القوات المتواجدة في حالة تأهب واستعداد تامين بعد أن تم تجهيزها بالعتاد والذخائر. وقبل الموعد المضروب للهجوم اجتمع الأمير مجيد أرسلان وقائد الجيش فؤاد شهاب بقادة القوى المهاجمة لشرح الوضع العام في فلسطين وعلى الجبهة اللبنانية-الإسرائيلية مع الإشارة إلى الخطر الذي يمثله موقع المالكية المحصَّن على مسرح العمليات العسكرية في الجنوب اللبناني. كما اجتمع الأمير مجيد بقائد جيش الإنقاذ فوزي القاوقجي للغاية نفسها. إذ سيكون لفوج البادية وللسرية الدرزية ولفوج حطين مهمتهم العسكرية كقوة احتياط في معركة المالكية بقيادة المقدم شوكت شقير. و«اشترك في هذه المعركة من الجيش اللبناني كتيبة المشاة الثالثة بقيادة المقدم جميل الحسامي. وفصيلة مدفعية ٧٥ ملم، سرية مدرعات، ومفرزة هندسة»[١] وقد قدمت هذه الكتيبة من قطاع الناقورة مارة بقريتي عيتا الشعب ورميْش وعسكرت في بنت جبيل مساء الرابع من حزيران حيث تم لقاء قادتها بالأمير مجيد وفؤاد شهاب. وانصرف الضباط إلى غرفة العمليات العسكرية لوضع خطة الهجوم ودور كل من الفرق والعناصر في المعركة القادمة. وكان من قادتها هنري شهاب وجميل عيد وفرنسوا جينادري وميشال أبو طقة ورعد الهاشم وكامل زين الدين وسعيد نصر الله وفؤاد لحود وعزات القعسماني وشوكت شقير.

الأمير في سيارة مكشوفة داخل المعركة

وعند الساعة الثانية عشرة ظهراً، وقف الأمير مجيد وفؤاد شهاب وفوزي القاوقجي في المرصد بالقرب من أرض المعركة للإشراف على سير العمليات وتوجيهها. وما إن حلّت الساعة الواحدة حتى انطلقت

---

(١) ياسين سويد، مؤامرة الغرب على العرب، محطات في مراحل المؤامرة ومقاومتها، المركز العربي للأبحاث والتوثيق، بيروت، ١٩٩٢، ص: ٨٨.

الوحدات العسكرية اللبنانية تؤازرها الطائرات السورية وفرق جيش الإنقاذ لمهاجمة القوات الصهيونية التي ردت على المهاجمين من مرابض رشاشاتها ومدفعيتها فتعثر مسير الحملة قليلاً مما أزعج الأمير مجيد الذي كان يراقب قلقاً بمنظاره أحداث المعركة، فنزل إلى أرض المعركة برفقة نعيم مغبغب في سيارة مكشوفة مما أثار حماس الضباط والمقاتلين وعلى رأسهم فرنسوا جينادري فسقطت المالكية على يد الجنود اللبنانيين البواسل بقيادة الأمير[١] «وانتهت المعركة بانتصار هذه القوى في معركة المالكية الثانية وذلك بحضور فوزي القاوقجي وفؤاد شهاب ومجيد أرسلان»[٢] وقد بلغت خسائر العدو الصهيوني ٩٢ قتيلاً مقابل أربعة شهداء وثمانية جرحى من القوى المهاجمة. قررت معركة المالكية مصير الحدود اللبنانية-الفلسطينية ومصير الجنوب اللبناني الذي أصبح في مأمن من الاعتداء الصهيوني كما أنها قرّرت أيضاً مصير القوات اليهودية التي كانت تهدد منطقة جبل عامل بخطر الاجتياح. لذلك كان على القيادة المشتركة أن تقطف ثمار النصر فتنطلق في معركة التحرير داخل الأراضي الفلسطينية التي جعل منها قرار التقسيم الدولة اليهودية. وصمم الأمير مجيد وفوزي القاوقجي وبعض الضباط على التوجه على رأس جماعة من المقاتلين إلى داخل فلسطين. بينما كان أمين عام جامعة الدول العربية وملوك ورؤساء حكومات الدول العربية يستجيبون لضغط حكومتي بريطانيا والولايات المتحدة الأميركية ويهيئون لعقد هدنة مع دولة إسرائيل. كما كان قادة الجيوش العربية يعانون من فقدان العتاد والذخائر والأطعمة.

الأمير يرفض «الهدنة اللعينة»

وفي التاسع من حزيران قام رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة وقائد الجيش بزيارة الجبهة وتهنئة المقاتلين وعلّق الأوسمة على

---

(١) النهار، ١٩ أيلول ١٩٨٤.

(٢) حسان حلاّق، التيارات السياسية، ص: ٤٨٠.

صدور مستحقيها ومنهم فوزي القاوقجي الذي نال وساماً عسكرياً رفيعاً على سلوك أفواج المقاومة وبطولاتها. أما الهدف الرئيس للزيارة فكان لإعلام وزير الدفاع والقادة العسكريين بتطورات الموقف الدولي وإجراء مفاوضات وقف إطلاق النار والتوصل إلى اتفاق الهدنة بين العرب والصهيونيين لمدة أربعة أسابيع تبدأ في ١١ حزيران أي بوقف القتال والتمركز على الحدود. رفض الأمير مجيد وفوزي القاوقجي تنفيذ الفكرة قبل حلول موعدها لإحراز نصر يتقوى به المفاوض اللبناني. لكن قائد الجيش فؤاد شهاب، وهو الأدرى بحال الجيش اللبناني وما عليه من ضعف مقابل العصابات الصهيونية، لم يجار الأمير مجيد بحماسه واندفاعه، فتأزمت العلاقة بينهما ومال كبار الضباط إلى جانب الأمير. توغل الأمير مجيد يرافقه كبار ضباط الجيش اللبناني وجيش الإنقاذ، فوزي القاوقجي، فرنسوا جينادري وفؤاد الخوري وميشال أبو طقة وجميل الحسامي وجميل العيد وسعيد نصر الله وعزات القعسماني على رأس رتل من المجاهدين بقيادة فوزي القاوقجي داخل الأراضي الفلسطينية تنفيذاً للقرار العربي. وكان عليهم الإسراع بالتوغل قبل حلول موعد الهدنة مساء الحادي عشر من حزيران. كما كان عليه، بصفته وزيراً للدفاع في الحكومة اللبنانية، أن يتقيد بقراراتها المنسجمة مع قرار اللجنة السياسية العربية ومجلس الجامعة العربية، وكان التوجه العام لهؤلاء جميعاً قبول وقف إطلاق النار وتوقيع هدنة مؤقتة، على الأقل. وفي هذا، ذهب رياض الصلح إلى أقصى حد في المناورة والمزايدة على ممثلي الأردن والعراق ومصر وسوريا، مستنداً على الانتصار العسكري الباهر للجيش اللبناني في معركة المالكية. وهو الانتصار الوحيد الذي سجله العرب في حرب فلسطين. لذلك ارتكز الأمير مجيد على فرق جيش الإنقاذ غير النظامية كي لا يحرج الحكومة اللبنانية إزاء حكومتي سوريا والأردن، ويقول فوزي القاوقجي في مذكراته عن فلسطين «وكان وزير الدفاع اللبناني الأمير مجيد أرسلان يرافقني، وقد سهَّل لي وجوده الحصول

على حاجيات كثيرة لجيش الإنقاذ كالبنزين وبعض المؤن ووسائل النقل وغير ذلك».[١]

وصل الأمير مجيد ورفقاؤه على رأس الحملة العسكرية إلى الناصرة فاستقبلهم رئيس بلديتها وفعالياتها وسكانها مع قوات الشرطة بالترحيب وقرعت للمحررين أجراس الكنائس وخاطبهم بقوله: «إننا منذ ليال عديدة والخوف يمنعنا من النوم ولو لم تدخلوا اليوم، لكنا رحلنا عن المدينة».[٢] تابعت الحملة سيرها في المنطقة المحيطة بالناصرة لتطهيرها من العصابات اليهودية وأحكمت السيطرة عليها وأقامت خطاً عسكرياً محصناً يمتد من الناصرة إلى قَدس والمالكية مروراً بقرى الشجرة على بعد ٥ كلم من الناصرة، ولوبية والغار ومجد الكروم وبروه وترشيحا وصفد في فلسطين، وبليدا وعيترون في لبنان وبذلك على أكثر من ٢٥ كلم داخل الأراضي الفلسطينية. باتت هذه الحملة تهدد مستعمرتي إيلانا وهراوي المحصنتين. وفي قرية مجد الكروم قرعت أجراس كنيستها ترحيباً بالأمير مجيد وفوزي القاوقجي واستقبل كاهن رعيتها الخوري يعقوب قادة الحملة، واستقبلهم في بيته. وفي الليل وصل عددٌ من الخيالة الدروز من آل يوسف بعد أن وصلهم خبر تواجد الأمير في مجدالكروم، وأبدوا أمامه استعدادهم لتلبية كل ما يطلبه منهم. استمع القائد فوزي القاوقجي للحديث وسأل الأمير عما إذا كان دروز المنطقة قادرون على تأمين مئة مقاتل لمساعدة جيش الإنقاذ... طرح الأمير الموضوع على الشباب والزوار فأجابوه: «قبل طلوع الفجر سيكون هنا ما يتجاوز المئة مقاتل. وهكذا كان، ولم تمر ثلاث ساعات، وقبل حلول الفجر وصلت أعداد من الشباب المقاتلين بأسلحتهم الكاملة ووقفوا عند مدخل بيت الخوري يعقوب وراحوا يطلقون الهتاف للأمير ويجوبون ويحدون،

---

(١) خيرية قاسمية، فلسطين في مذكرات فوزي القاوقجي، ص: ٩٣.

(٢) خيرية قاسمية، فلسطين في مذكرات فوزي القاوقجي، ص: ٢١٤.

فقال القائد القاوقجي للأمير مجيد: الله يبارك فيكم يا أمير والله يأخذ بيدنا للنصر. وبالفعل، شارك المتطوعون في كل معارك جيش الإنقاذ ولم يفارقوا الأمير مجيد ولو للحظة». حان موعد وقف إطلاق النار وعقد الهدنة، «ولم تكن الجيوش العربية بحاجة إلى هدنة، والقطاعات المشاركة منها في الحرب كانت صغيرة، وفي الإمكان تعزيزها أو تبديلها وتسليحها، لو توّفرت الجدية في تطبيق الأهداف المعلنة لدخولها إلى فلسطين. لكن الهدنة كانت ضرورية حيوية للقوات الصهيونية».[١] حالت الهدنة دون تنفيذ مخطط الأمير مجيد الرامي إلى مواصلة الكفاح المسلّح ليبقى الفلسطينيون على أرضهم لأن خروجهم منها إلى لبنان وغيره هو إضعاف لقضيتهم الوطنية وللبلدان العربية. وانشغل العرب بمقترحات السلام وتشكيل اللجان وسير المفاوضات في حين تحوّلت العصابات الصهيونية كالهاغانا وغيرها إلى جيش الدفاع الإسرائيلي النظامي فباتت أكثر تنظيماً وتسليحاً.

عاد الأمير مجيد إلى بيروت تاركاً، على أرض فلسطين، جيش الإنقاذ، وعلى الحدود اللبنانية-الفلسطينية قواتٍ من الجيش اللبناني ليستمر القتال متقطعاً بحسب مواعيد الهدنة وخرق الإسرائيليين لها. كانت النتيجة المباشرة لحرب فلسطين ١٩٤٨ نزوح حوالي ٨٠٠ ألف فلسطيني عن ديارهم أصاب لبنان، مئة ألف منهم، وفشل الجيوش العربية في تحقيق الغاية المرجوة من دخولها إلى فلسطين في ١٥ أيار ١٩٤٨ لمنع قيام دولة إسرائيل. ولم يقتصر الفشل العربي عند هذا الحد بل تعداه إلى خسارة أجزاء من أراضي الدول المتاخمة فلم يفلح الجيش اللبناني، مثلاً، بالحفاظ على حدوده الجنوبية فاحتل الجيش الإسرائيلي حوالي عشرين قرية لبنانية[٢] وتحوَّل الرد العسكري إلى مذكرات احتجاج تقدمها الحكومة اللبنانية إلى هيئة الأمم المتحدة.

---

(١) الياس شوفاني، الموجز في تاريخ فلسطين السياسي، ص: ٥٣٠.

(٢) إيغور تيموفييف، كمال جنبلاط الرجل والأسطورة، ص: ١٤٠.

وحدها معركة المالكية بإشراف وقيادة وزير الدفاع الوطني الأمير مجيد أرسلان «بيّضت» وجه العرب، ولو خسرها جيش الإنقاذ فيما بعد، وشكلّت الحجة الدامغة، التي تسلّح بها الرئيس رياض الصلح، لرفض الهدنة ولاستمرار القتال في مناقشاته الحادة في اجتماعات اللجنة السياسية العربية، وفي لقاءاته مع الملوك والرؤساء العرب الذين لاكتهم ألسنة الجماهير وطالتهم الشائعات والاتهامات بالاتصال بالقادة اليهود وبالتواطؤ معهم، وقلّما استثنت أحداً منهم ومن هؤلاء الضابط جمال عبد الناصر[١] والضابط أديب الشيشكلي[٢] والملك فاروق[٣] والملك عبد الله[٤] وغيرهم من الذين جعلوا من حرب فلسطين خطيئة ارتكبتها الأنظمة العربية لأنها تركت إرثاً ثقيلاً لأجيال المستقبل.[٥]

وفي ٨ تموز، انتهت مهلة وقف إطلاق النار، فاستأنف الجيش الإسرائيلي القتال، ليقيم دولته العبرية. واحتل مجد الكروم ومعليا وشفا عمرو والقرى والمزارع في منطقة الجليل الغربي إلى أن سقطت الناصرة في ١٦ تموز. عقدت اللجنة السياسية العربية اجتماعاً في عاليه ما بين ١٤ و١٨ تموز برئاسة أمين عام الجامعة العربية، وبحضور القائد العام للجيوش العربية اللواء نور الدين محمود، وقائد جيش الإنقاذ فوزي القاوقجي الذي حضر، نزولاً عند رغبة الأمير مجيد أرسلان لعله يتزوّد ببعض العتاد والذخيرة. لكنه فوجئ بملاحظات عبد الرحمن عزام الإنتقادية ومنها مشاكل في القيادة العليا وعدم تنسيق بين الجيوش العربية المقاتلة وعبث بأوامر القيادة، وتصميم الملك عبد الله على الانسحاب (بتأثير من قائد جيشه غلوب باشا) وانشغال المفتي بإقامة

---

(١) إشفيقة الطاهر، أزمة الناصرية دار الأنيس ، بيروت ١٩٨٧، ص: ٧٩.

(٢) عادل أرسلان، مذكرات، ج٣، ص: ١٤٠٧.

(٣) إشفيقة الطاهر، أزمة الناصرية، ص: ١٤٥-١٤٦.

(٤) أنيس الصايغ، الهاشميون وقضية فلسطين، بيروت ١٩٦٦، ص: ٢٣٣-٢٣٤.

(٥) Nasri Antoine Diab, lannée du destin, p.262.

دولته العربية في فلسطين، وخلافه مع الملك عبد الله؛ إلى غير ذلك من إشارات واضحة لوقف القتال وعقد الهدنة. ووصل الوصي على عرش العراق الأمير عبد الإله في ١٤ تموز، في اليوم الأول لاجتماعات اللجنة السياسية، فاستقبله الرئيس بشارة الخوري وأركان الحكومة في قصر الأمير مجيد في عاليه. وكان حاملاً معه أخباراً غير سارة فالجيش الأردني يتلكأ في القتال، والعراق يتأخر في إرسال النجدات لجيشه في فلسطين، والبعد يحول ما بين الجيش السعودي وفلسطين، ولبنان يعاني الاحتلال في الجنوب ولا مجال لجيشي مصر وسوريا من متابعة القتال منفردين في مواجهة الجيش الإسرائيلي. هذه المعطيات حدتْ باللجنة السياسية، وبعد استشارة ممثلي الدول العربية لحكوماتهم، إلى اتخاذ القرار بوقف إطلاق النار مساء ١٨ تموز، في اليوم الذي خضع الجليل الأسفل بكامله لاحتلال الجيش الإسرائيلي. وتوجهت جامعة الدول العربية إلى النشاط الدعائي والإعلامي في أوروبا لمواجهة الإعلام اليهودي وتأثيره على الرأي العام العالمي، وفي المحافل الدولية، وكُلف شارل حلو ومحيي الدين النصولي بإدراة هذا المكتب في باريس.[(١)]

كان فوزي القاوقجي يعتمد في مواصلته الجهاد، على الرئيس رياض الصلح والوزير الأمير مجيد أرسلان، لتزويده بمستلزمات القتال من عتاد وسلاح ومؤن وذخائر وكان يعتقد أن «القضية لا يزال ربحها في أيدينا».[(٢)] بينما كانت حكومات الدول العربية تعمل بإيحاء بريطاني ـ أميركي لعقد الهدنة مع إسرائيل، وتلتزم، مبدئياً، مع الشعب الفلسطيني في مشاركته النضال للتشبث بالأرض والحيلولة دون النزوح وما ينتج عنه من مشكلات سياسية وطائفية واقتصادية واجتماعية في الدول المضيفة. لذلك وجدت هذه الحكومات ضالتها في القائد فوزي

---

(١) بشارة الخوري، حقائق لبنانية، ج٣، ص : ١٠٩.

(٢) خيرية قاسمية، فلسطين في مذكرات فوزي القاوقجي، ص : ٢٣٥.

القاوقجي والمجاهدين المتطوعين. فما إن انفض اجتماع اللجنة السياسية حتى طلب أمين عام الجامعة العربية إلى فوزي القاوقجي حضور اجتماع يعقد في قصر الأمير مجيد في عاليه للتباحث في مستقبل الحرب العربية- لإسرائيلية. اقتصر الاجتماع على رياض الصلح وعبد الجليل الراوي والأمير مجيد أرسلان إلى جانب عزام والقاوقجي. إلى أن وصل، بغتة، المفتي الحاج أمين الحسيني، وكان على غير وفاق مع القاوقجي. وتم الاتفاق على ضرورة انسحاب الجيوش العربية النظامية من فلسطين، وإبقاء جيش الإنقاذ داخل الأراضي الفلسطينية، وإيجاد جيش فلسطيني بقيادة المفتي الحسيني غير خاضع للضغوطات البريطانية والأميركية؛ على أن تقوم الحكومات العربية بتقديم كافة التجهيزات اللازمة لهذين الجيشين.

لقد بلغ الموقف العربي الرسمي ذلك الحد من التخاذل العسكري والسياسي، من جراء الخلافات المستحكمة بين الأنظمة العربية وحكوماتها. وفي ٢٢ آب أقام الحاج أمين الحسيني في غزة، مدعوماً من حكومة مصر وملكها فاروق، حكومة عموم فلسطين برئاسة أحمد حلمي عبد الباقي ونصَّب نفسه رئيساً للمجلس الوطني الفلسطيني، وأعلن في الأول من تشرين الأول استقلال فلسطين بحدودها الطبيعية. وقد اعترف بها لبنان رسمياً في ١٣ تشرين الأول. واتّضحت نوايا الملك عبد الله في ضم القسم الغربي من فلسطين إلى مملكته في شرقي الأردن، وعقد مؤتمر في أريحا في الأول من كانون الأول، نودي فيه بالملك عبد الله ملكاً عليه وعقد مؤتمر آخر في عمان يستنكر خطوة المفتي ويعلن الانضمام إلى مملكة شرقي الأردن. وثارت ثائرة الدول العربية على الملك عبد الله، وخصوصاً مصر ولبنان. وفي وسط هذا الانقسام الفلسطيني والعربي قامت القوات الإسرائيلية بضرب فرق الجيش المصري المتواجد في فلسطين واحتلت بئر السبع في الجنوب فعقد اجتماع في شتورة ضم الرئيس بشارة الخوري والأمير مجيد أرسلان والقاوقجي وجميل مردم رئيس الوزارة السورية «لكن تبيَّن أنه

كان شكلياً أو بمعنى آخر لرفع العتب على حد قول فوزي القاوقجي الذي سمع هذه العبارة من جميل مردم رئيس الوزراء السوري».[١] ثم تحوَّلت القوات الإسرائيلية باتجاه صفد شرقاً ونهاريا غرباً حتى الحدود اللبنانية فاجتازتها في ٣١ تشرين الأول واحتلت ١٤ قرية لبنانية جنوبية. في حين كان الطيران الإسرائيلي يقصف صور وقرى جبل عامل، وكانت قوة الجيش اللبناني قد انسحبت من المالكية إثر الاجتماع الذي عقد في قصر الأمير مجيد في عاليه؛ وحل محلها فوج من متطوعي جيش الإنقاذ الذين خضعوا لدورة تدريبية عاجلة في صور، وكان أقل عدداً وعدة وتدريباً من القوة العسكرية المنسحبة فانهزم بعد قتال عنيف مع القوات المهاجمة مخلفاً وراءه المالكية وقدَس بأيدي اليهود. ويعلّق شوكت شقير على هذه المسألة بقوله «إنها رغبة القيادة اللبنانية في التخلي عن المالكية وقدس وبليدة تجنباً للقتال على الحدود اللبنانية».[٢] صدر قرار وقف القتال من الحكومة اللبنانية في اليوم الذي أحكم الإسرائيليون قبضتهم على قسم كبير من جنوب لبنان وكان فخامة رئيس الجمهورية يتتبع التطورات ويسهر بنفسه على حسن تنفيذ التدابير التي رُئي اتخاذها. وقد استقبل وزير الدفاع وبعض القادة ووقف منهم على آخر أنباء الجبهة وعند منتصف الليل استدعى الرئيس الخوري الوزراء لعقد اجتماع عاجل في القصر الجمهوري استمر حتى ساعة متقدمة من الصباح «وقبل انتهاء الاجتماع استدعي إلى القصر السيد سيرافوز مندوب الوسيط الدولي في لبنان، وسلمت إليه مذكرة احتجاج شديد اللهجة وقد تحدَّث رئيس الجمهورية إلى المندوب عن التطورات التي أملت على الحكومة اللبنانية مسلكها وقال له أنه لا يسع لبنان السكوت وأنه مضطر لصد الهجمات الصهيونية التي تجاهل القائمون بها أمر مجلس الأمن الأخير بوقف القتال

(١) حسان حلاَّق، التيارات السياسية، ص: ٤٨٧.

(٢) خيرية قاسمية، فلسطين في مذكرات فوزي القاوقجي، ص: ٢٧٣.

حالاً».[١] هذا وصدر بلاغ عن مجلس الوزراء المنعقد في ١ تشرين الثاني ١٩٤٨ يشير إلى انتهاء القتال بين القوات الصهيونية وقوات جيش الإنقاذ داخل الأراضي الفلسطينية في منطقة الجليل وانكفاء المجاهدين والقوات العربية إلى داخل الحدود مع لبنان «وفي ما خلا ذلك فإن وزارة الدفاع الوطني تحذر جميع اللبنانيين من الإصغاء إلى الأنباء المقلّقة المغرضة التي يشيعها العدو في البلاد والتي لا أساس لها من الصحة وتدعوهم إلى الطمأنينة والسكينة».[٢] وقبل ظهر الاثنين استقبل وزير الدفاع الأمير مجيد أرسلان في مكتبه الجنرال رايلي رئيس هيئة أركان حرب الهدنة وأبلغه احتجاج لبنان على تمادي اليهود في خرق الهدنة وقال له أن الجيش اللبناني سيرد على العدوان اليهودي.

بلغ الصراع العربي العربي أشدّه، وصار جيش الإنقاذ في وضع حرج للغاية فهو يخوض حرباً غير متكافئة مع إسرائيل، بالنيابة عن الجيوش العربية. والدولة الفلسطينية التي أعلنها الحسيني تضمر له العداء. والحكومات العربية تقتّرعليه بالعطاء. والإشاعات المغرضة تطاله من السوريين واللبنانيين باتهامه بالتعاون مع الملك عبد الله لتحقيق مشروع سوريا الكبرى وبالتحضير للإطاحة بالرئيسين بشارة الخوري وشكري القوتلي لاعترافهما بحكومة الحسيني في فلسطين. وعلى هامش الاجتماعات الدائرة بين الجانبين السوري واللبناني حول موضوع الاتفاق المالي أجتمع الرئيس بشارة الخوري ووزير الخارجية حميد فرنجية ورئيس الوزراء السوري جميل مردم ووزير الدفاع الأمير مجيد وقائد الجيش فؤاد شهاب في ٢٧ تشرين الثاني لبحث قضية جيش الإنقاذ وقائده القاوقجي على الحدود اللبنانية والسورية وما يشكله من خطر على الحكومتين العربيتين. ويقول بشارة الخوري في مذكراته «وقد شاعت أخبار مقلقة عن نفسية المجاهدين فبحثنا وضعهم ورأينا أن

---

(١) النهار، عدد ٤٠٢٨، ٢ تشرين الثاني ١٩٤٨.

(٢) النهار، العدد نفسه.

التقارير عنهم لا تدعو إلى الاطمئنان، قرّرنا أن تستبدل الحكومة السورية جيش الإنقاذ بأفواج سورية نظامية تحل محلّهم تداركاً لخطر شغب». [١] ووافق الرئيس شكري القوتلي على هذا التدبير. وكان قائد الجيش فؤاد شهاب الذي يستقي معلوماته مباشرة من رئيس الجمهورية قد استبق هذا القرار السوري اللبناني المشترك؛ ففي ١٧ تشرين الثاني، أي قبل عشرة أيام من تاريخ الاجتماع المذكور أوعز القائد فؤاد شهاب إلى المقدم شوكت شقير أن يطلب من القاوقجي وضع الفوجين السوريين تحت إمرة القيادة اللبنانية، وإرسال المدفعية إلى دمشق ووضع المصفحات تحت إمرة الجيش اللبناني وتشتيت ما تبقى بإرسال فوج إلى النبطية وآخر إلى القاسمية. فتبعثر جيش الإنقاذ وفقد القاوقجي قدرته بالسيطرة عليه. هذا في حين كان وفد يهودي يطوف في قرى جبل عامل ويجبر الأهالي على توقيع عرائض مكتوبة باللغة العبرية إظهاراً لرغبتهم في الانسلاخ عن لبنان والانضمام إلى إسرائيل. [٢]

واستناداً إلى القرار رقم ٦٢ الصادر في ١٦ تشرين الثاني ١٩٤٨ عن مجلس الأمن الدولي، والقاضي بإقامة هدنة دائمة فورية لا يجوز لقوات الأطراف المعنية المسلحة تخطيها، استؤنفت المفاوضات بين الدول العربية وإسرائيل، وعرض الوسيط الدولي رالف بانش الذي خلف برنادوت، [٣] على القائد فؤاد شهاب مفاوضة عسكرية مع رئيس أركان حرب الأمم المتحدة، لإجلاء الجيش الإسرائيلي عن الأراضي اللبنانية وبعد اجتماع شهاب بوزير الخارجية حميد فرنجية ووزير الدفاع الأمير مجيد اتفق مع رايلي على الخطة التي رسمها رئيس الجمهورية بموافقة الوزيرين المذكورين. وتقرر مبدئياً جلاء القوات الصهيونية عن

---

(١) بشارة الخوري، حقائق لبنانية، ج٣، ص: ١٧١.

(٢) خيرية قاسمية، فلسطين في مذكرات فوزي القاوقجي، ص: ٢٧٨.

(٣) منير الهور وطارق الموسى، مشاريع التسوية للقضية، ص: ٢٧.

لبنان[١] وبدأت المفاوضات متعثرة بفعل الضغوطات البريطانية والأميركية ولم ينفذ الإسرائيليون وعودهم بالجلاء بحجة «أن العائق الأكبر الذي يحول دون جلائهم عن الحدود هو احتلال الجيش السوري لجزء ضئيل من القطاع اللبناني في الجليل»[٢] فأوفدت الحكومة اللبنانية، مدير عام الخارجية إلى دمشق للاتصال بالمسؤولين السوريين وحملهم على القبول بالجلاء جلاءً تاماً عن الجليل إذ أن المراجع اللبنانية العليا تميل إلى قبول أي قيد وأي شرط يترتب عليه انسحاب الجيش الإسرائيلي من الأراضي اللبنانية المحتلة. «ولم يمضِ زمن طويل على بدء هذه المفاوضات حتى كانت وفود الدول العربية المفاوضة، تنجرُّ الواحد منها بعد الآخر، إلى طاولة مشتركة لتوقيع الهدنة المنشودة، فتوقع مصر تلك الاتفاقية في رودس بتاريخ ٢٤ شباط (فبراير) ١٩٤٩ ويليها لبنان فيوقعها في رأس الناقورة بتاريخ ٢٣ آذار (مارس) من العام نفسه. ثم الأردن فيوقعها في رودس بتاريخ ٣ نيسان (أبريل)، وأخيراً سوريا التي وقعتها في التل رقم ٢٣٢ بالقرب من مهانايم على الحدود السورية الإسرائيلية بتاريخ ٣٠ تموز (يوليو)»[٣].

كان لهزيمة العرب في فلسطين ١٩٤٨ انعكاساتها على الداخل اللبناني المتمزق. واختلف تأثيرها على الطوائف المسيحية والإسلامية، وعلى ركني الميثاق المسلم والمسيحي بعد أن وثق البطريرك عريضة والمطران مبارك بموقف الرئيس بشارة الخوري من القضية الفلسطينية. وأظهر مبارك تعلقه بالميثاق الوطني ونبذه فكرة الوطن المسيحي في لبنان والوطن اليهودي في فلسطين[٤] وجاءت المصالحة المارونية على

---

(١) بشارة الخوري، حقائق لبنانية، ج٣، ص: ١٧٨- ١٧٩.

(٢) النهار، عدد ٤٠٩٥، ٢٠ كانون الثاني ١٩٤٩.

(٣) ياسين سويد، مؤامرة الغرب على العرب، ص: ٨٤- ٨٥.

(٤) بشارة الخوري، حقائق لبنانية، ج٣، ص: ٢٧٤.

حساب رياض الصلح الذي صرَّح «أن نكبة فلسطين قد قصمت ظهري وستضعف أي رئيس حكومة في مواجهة أي رئيس للجمهورية».[(١)]

امتص البرلمان اللبناني نقمة الجماهير الشعبية على العهد والحكومة، إذ «كان لا بد إثر انهزام الدول المجاورة في معركة فلسطين الأولى، أن ترحل العهود في المنطقة إلى غير رجعة، أو على الأقل، أن تسقط الحكومات غير أن الانهزام في هذه المنطقة غالباً ما يكرّس الحكم ويحميه».[(٢)] وتعرَّض رياض الصلح بصفته رئيساً للوزارة لاستجواب وانتقادات بعض النواب ومنهم كميل شمعون وكمال جنبلاط وسامي الصلح وبهيج تقي الدين. ولقد بلغ الغضب عند سليمان العلي ونصوح الفاضل وسامي الصلح وكمال جنبلاط أن اقترحوا محاكمة الرئيس رياض الصلح بتهمة الإخلال بالواجبات المترتبة عليه،[(٣)] خاصة وأنه التقى في باريس خبير الشؤون العربية في وزارة الخارجية الإسرائيلية، الياهو ساسون، ولم يعلم المجلس النيابي بذلك. ولم يجبن رياض الصلح فقد كان أول من حمّل نفسه المسؤولية بقوله «أنا أحمل مسؤولية كبرى ومركزي يوجب عليَّ ألاَّ أبوح بكل ما حدث...»[(٤)] لقد كان الصلح آخر من وافق على إجراء المفاوضات ووقف إطلاق النار وقبول الهدنة من بين ممثلي الدول العربية إذ كان يتوجب عليه إذا ما استمر في معارضته للقرار العربي، انفراد الجيش اللبناني بمواصلة القتال مع الجيش الإسرائيلي، والخروج من مجلس الجامعة العربية.[(٥)] وهذا ما لا يقدر عليه لبنان «وليس من العدل ولا من الحق بأن تحمل حكومة بيروت مسؤوليات حكومات بغداد وعمان

(١) منح الصلح، المارونية السياسية، سيرة ذاتية، بيروت ١٩٧٨، ص: ٣٥.

(٢) سامي الصلح، احتكم إلى التاريخ، ص: ٩٠.

(٣) جلسة ٢٥ كانون الأول ١٩٤٨.

(٤) جلسة ٣ آب ١٩٤٨.

(٥) فؤاد الخوري النيابة في لبنان، ص: ٢١٥.

ودمشق والقاهرة وغيرها من الدول»[١] على حد تعبير الوزير حميد فرنجية الذي رد على النواب، أصحاب الاقتراح المذكور، بقوله «أن الجريمة لم نقم بها نحن وأن الذين قاموا بهذا العمل لهم مسؤوليات ولهم شعوب ومجالس تحاسبهم وليس علينا أن نحاسبهم نحن».[٢] لقد أخذ على رياض الصلح اندفاعه في طلب مواصلة الحرب دون تقوية الجيش اللبناني، حتى يبدو مجبراً على عقد الهدنة مع إسرائيل فيحفظ لزعامته هيبتها في الشارع الإسلامي.

وفي سياق انتقادات سامي الصلح لرئيس الحكومة وجه كلامه إلى أحمد الأسعد والأمير مجيد أرسلان قائلاً: «أين الثلاثون ألف مقاتل يا أحمد بك وأين رجالك يا مير»[٣] فأجابه الأمير بانفعال ظاهر: «أنا ذهبت بنفسي إلى خط النار، وكنت في قلب المعركة، في الوقت الذي كنت أنت تتنقل بين مقاهي البلد تدخن النارجيلة مع السيدات في مقهى عجرم. إنك عبد من عبيد الاستعمار. ولولا صفتي الرسمية وأنا رجل مسؤول لكنت ألقي عليك الآن درساً قاسياً يسجله التاريخ».[٤]

وأخيراً «تعاهد المجلس والحكومة على كتمان المعلومات عن الشارع والشعب»،[٥] فوقف النائب بهيج تقي الدين ليعلن منددا أن قضية فلسطين قد انتهت، كفاكم تخديراً للأعصاب وتلاعباً بالكلام. أجل لقد وصلنا إلى الدقيقة التي يجب أن نعلن بها الحقائق. فقد انتهت قضية فلسطين بكارثة لم يعرف لها التاريخ مثيلاً».[٦]

وتبقى معركة المالكية عالقة في ذاكرة اللبنانيين لأنها الحملة

---

(١) جلسة ١٥ تشرين الأول ١٩٤٩.

(٢) زينة ونبيل فرنجية، حميد فرنجية لبنان الآخر، ص: ٣٧٧.

(٣) جلسة ٢٥ كانون الثاني ١٩٤٩.

(٤) الجلسة نفسها.

(٥) زينة ونبيل فرنجية، حميد فرنجية لبنان الآخر، ص: ٣٧٧.

(٦) يوسف قزما الخوري، مجموعة البيانات الوزارية، ج١، ص: ١٩٥.

الوحيدة والنصر الفريد للجيش اللبناني على حد تعبير أحد أبطالها فرنسوا جينادري. إذ أنها المرة الوحيدة التي قاتل فيها جيش الاستقلال على الحدود وحمل راية النصر في حزيران ١٩٤٨[١] ويقول الأمير مجيد في كل ذكرى لها: «لعلّ وجودي معهم قد كان له أثر معنوي»[٢].

أصيب الأمير مجيد أرسلان بخيبة أمل كبرى، وهو على أرض المعركة في قلب فلسطين، فلقد وقع وفوزي القاوقجي ومن معهما في فخ التخاذل العسكري العربي وشرك الخيانة السياسية العربية. واحتدم النزاع بينه وبين الرئيس بشارة الخوري والقائد فؤاد شهاب حول وقف إطلاق النار وعقد الهدنة، بعد أن رفض الضباط أوامر قائدهم وتابعوا مسيرهم إلى جانب الوزير معرّضين أنفسهم للعقوبة. وردّ الأمير بصفته وزيراً للدفاع بمعاقبة القائد شهاب. وكان لرئيس الجمهورية بشارة الخوري ولرئيس الحكومة رياض الصلح دورهما التوفيقي في تسوية الأزمة داخل وزارة الدفاع فما عوقب أحد.[٣] هذه التجربة المريرة لبنانياً وعربياً أعادت إلى الأمير مجيد واقعيته السياسية فأدرك إلى جانب رياض الصلح أن قوة لبنان تكمن في تضحيات شعبه، قياساً إلى قدرات الدول العربية العسكرية والمالية. ووافق الأمير مجيد على اشتراك وزارة الدفاع، بتفويض من مجلس الوزراء بالمفاوضات مع القيادة الصهيونية في رأس الناقورة وبحضور ممثلي الأمم المتحدة، على أن لا توقع القيادة العسكرية اللبنانية على اتفاق ما قبل إعلان اتفاق رودس بين مصر وإسرائيل.[٤] ولا عجب أن صارت الهدنة مع إسرائيل

---

(١) Nasri Antoine Diab, lanneé du destin, p.210-211.

(٢) الياس عبود ، الأوراق مضيئة للأمير الفارس ، ص: ١٣٧.

(٣) مقابلة شخصية مع الاستاذ حسن قحطان حماده مواليد ١٩٥٠ بعقلين، في ٢٨/ ١١/ ٢٠٠٣.

(٤) بشارة الخوري، حقائق لبنانية، ج٣، ص: ١٩٢ و٢٠١-٢٠٢.

مشكلة اللاجئين الفلسطينيين والحد من النزاعات العربية داخل مجلس الجامعة وخارجه الشغل الشاغل للعهد الاستقلالي الأول في لبنان في حين يربض فوجان عسكريان سوريان على أرض الجنوب للمساهمة في الدفاع عن لبنان.

وكي لا تضيع فلسطين من ذاكرة القوى المسلحة اللبنانية، أقيمت في بيروت، برئاسة رئيس الجمهورية بشارة الخوري وبحضور وزير الدفاع الوطني الأمير مجيد أرسلان وقائد الجيش فؤاد شهاب، حفلة تسليم السيوف للضباط الجدد وسميّت دورتهم باسم فلسطين. كما أزيح الستار عن نصب الجندي المجهول قرب وزارة الدفاع تخليداً للجنود الذين قضوا في ساحات الشرف دفاعاً عن الوطن والقضية الفلسطينية، بحضور وزير الدفاع الأمير مجيد أرسلان.(١)

ـ انجازاته الوزارية ١٩٤٨

تابع الأمير مجيد بصفته وزيراً للدفاع والبرق والصحة، أعماله العادية بالرغم من مشاغله الدفاعية على الحدود اللبنانية-الفلسطينية، فاهتم بمعالجة الأمراض الوبائية للحد من انتشارها وأمر بتوزيع اللقاحات على مراكز التلقيح متخذاً الإجراءات بحق المخالفين لإجبار الأهالي على تلقيح أنفسهم وأطفالهم. وما إن تحسنت الحالة الصحية وقضي على الوباء في سوريا حتى سمح الأمير مجيد بإعادة المواصلات الجوية والبرية بين البلدين على أن يحمل المسافر شهادة تلقيح رسمية ضد الجدري والكوليرا.(٢)

ومنذ استلام مصلحة الهاتف بشرائها من سلطة الانتداب الفرنسي لم يتم تنظيم شؤونها المالية فقدم الأمير مجيد بصفته وزيراً للبريد والبرق مشروع قانون بهذا الصدد بموافقة وزير المالية عبد الله اليافي.(٣)

---

(١) بشارة الخوري، حقائق لبنانية، ج٣، ص: ١٥٥ و ٢٢٠.

(٢) النهار، عدد ٣٧٧٨، ٩ كانون الثاني ١٩٤٨، وعدد ٣٧٨٣، ١٥ كانون الثاني ١٩٤٨.

(٣) جلسة ٦ نيسان ١٩٤٨.

وتقدم الأمير مجيد بمشاريع قوانين تختص بوزارة الدفاع الوطني كقانون العقوبات[١] وتعديل بعض المواد المتعلقة بصلاحية المحكمة العسكرية فبسط الأمير دقائق التعديل والأسباب الموجبة وقال «أن زيادة صلاحية المحكمة العسكرية يتناول خصوصاً مسألة حمل السلاح التي أصبحت مسألة خطيرة».[٢] ومع انتشار الجيش اللبناني في المناطق الحدودية للدفاع عن لبنان والإعداد لدخول فلسطين، قدَّم الأمير مجيد إلى المجلس النيابي مشروع قانون بإعطاء حق المصادرة للسلطة العسكرية وفق حاجاتها الوطنية والأمنية.[٣] وبعد دخول الجيش اللبناني إلى جانب الجيوش العربية أرض فلسطين وخوضه المعارك الدامية دافع الأمير عن المشروع المختص برواتب العسكريين المشتركين في القتال وبترقياتهم والتعويضات التي تستحق لهم عند إصابتهم أثناء العمليات الحربية.[٤]

الأمير مجيد وحكومة رياض الصلح الخامسة (١٩٤٨/٧/٢٦ ـ ١٩٤٩/١٠/١)

أكّدت معركة تجديد ولاية رئيس الجمهورية ضعف المعارضة النيابية، وأثبتت نكبة فلسطين ثبات نظام الحكم السياسي في لبنان، رغم إثارة الرأي العام ونقمة الجماهير الشعبية. وحدها الحكومات اللبنانية تحمّلت وزر الحكم فتبدلت ولو جزئياً كمتنفس للاحتقان الشعبي.

وفي ٢٥ تموز ١٩٤٨، قدَّم الرئيس رياض الصلح استقالته إلى رئيس الجمهورية فأعاد تكليفه. وبعد مشاورات نيابية قصيرة أجراها الرئيس المكلف مع رئيس مجلس النواب وبعض الأقطاب السياسيين، شكَّل وزارته الجديدة فأبقى فيها حميد فرنجية وغبريال المر والأمير

---

(١) جلسة ١٢ كانون الثاني ١٩٤٨ وجلسة ٨ أيار ١٩٤٨.

(٢) النهار، عدد ٣٧٨٢، ١٤ كانون الثاني ١٩٤٨.

(٣) جلسة ٨ نيسان ١٩٤٨.

(٤) جلسة ٣١ أيار ١٩٤٨.

مجيد أرسلان الذي تولى حقيبتي الدفاع الوطني والزراعة. وجاء بأربعة وزراء جدد هم أحمد الأسعد وفيليب تقلا وحسين العويني والياس الخوري. وفي جلسة ٣ آب ١٩٤٨ نالت حكومة رياض الصلح الثقة بأكثرية ٤٣ صوتاً ضد ٥ وغاب عن الجلسة ٧ نواب.[١]

- أعمال الأمير مجيد الوزارية:

واكب الأمير نشاطات وزارتي الدفاع والزراعة على السواء، فعلى صعيد وزارة الزراعة، قدَّم الأمير مجيد إلى رئاسة الوزارة مشروع قانون بإنشاء مصرف مستقل للتسليف الزراعي برأسمال يتراوح بين خمسة وعشرة آلاف ليرة ومن الأسباب الموجبة لهذا المشروع أنه يمكّن الفلاح اللبناني من استثمار كامل أرضه باستصلاح الأراضي الزراعية والتوسع في المزروعات كماً ونوعاً. ووزعت وزارة الزراعة الدعوة إلى كبار المستثمرين لعقد اجتماع أولي لشرح الأسباب الداعية لإقامة هذا المصرف والغاية المرجوة منه.[٢]

كانت الحكومة اللبنانية تعمل على تعزيز دور لبنان الحضاري في منطقة الشرق الأوسط والعالم. وكان المكتب الإقليمي للشرق الأوسط لمؤسسة التغذية والزراعة الدولية التابعة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي في هيئة الأمم المتحدة، يستعد لعقد مؤتمر إقليمي للتغذية في الشرق الأوسط. فدعت الحكومة اللبنانية، بناء على رغبة وزير الزراعة الأمير مجيد، الأمانة العامة للهيئة إلى عقد المؤتمر في العاصمة اللبنانية بيروت لتبقى صلة الوصل بين الشرق والغرب.

وفي اليوم الأول للمؤتمر، عقد اجتماع في الأونيسكو ضم ممثلين عن الأردن وسوريا ومصر والعراق والسعودية والحبشة وبريطانيا وفرنسا ومنظمة الأونيسكو الدولية إلى جانب الوفد اللبناني برئاسة الأمير مجيد، وزير الزراعة والدفاع ومن أعضائه مدير عام وزارة

(١) ماجد ماجد، تاريخ الحكومات اللبنانية، ص: ٧١.

(٢) النهار، عدد ٤١٠٧، ٣ شباط ١٩٤٩.

الزراعة بالوكالة نصري حداد وعدد من الشخصيات المهتمة والمتخصصة. «وقد تقدَّم رئيس الوفد العراقي عند افتتاح المؤتمر باقتراح تعيين الأمير مجيد ارسلان رئيساً للمؤتمر، فوافقت الوفود».[١] ألقى الأمير مجيد كلمة رحب فيها بأعضاء ووفود الدول المشاركة في المؤتمر وبعد أن شرح أهمية دور لبنان الإقليمي والعالمي في شتى المجالات الاقتصادية والاجتماعية، أعلن أنه سوف لا يتمكّن من ترؤس كل اجتماعات المؤتمر لأسباب طارئة قد تضطره إلى التغيب. فتم انتخاب رئيس الوفد العراقي كنائب رئيس يرأس الجلسات أثناء غياب الأمير.

تقدَّم الوفد اللبناني المشارك، إلى المكتب الإقليمي للشرق الأوسط، بمذكرة تضمَّنت إمكانية تعزيز الإنتاج اللبناني من الثمار والفواكه بمختلف أنواعها، وتصدير الفائض منه إلى الخارج.

وكي يصل لبنان إلى هذا المستوى من الإنتاج الزراعي، مهَّد الأمير مجيد بإنشاء مدارس زراعية تخرِّج المهندسين والمرشدين الزراعيين وبتأمين مصرف التسليف الزراعي، وبإيجاد أسواق عربية وأجنبية للحرير الطبيعي الذي كسدت أسواقه مما أثر سلباً على زراعة التوت؛ وبتشجيع استيراد الآلات والأدوات الزراعية وتسهيل بيعها إلى المزارعين. ومن نشاطاته إشرافه على المعارض الزراعية التي تقام في كافة المناطق اللبنانية تشجيعاً للفلاحين، ومنها معرض البقاع الزراعي الذي أقيم في ٢٦ أيلول ١٩٤٨ في شتورة فقد افتتحه الأمير مجيد ورئيس الجمهورية وتفقدا أقسام المعرض وأبديا إعجابهما وثناءهما على المزارعين المشاركين في المعرض.[٢]

ـ الأمير مجيد بين انقلاب حسني الزعيم وإعدام انطون سعادة

ظلَّت العلاقات اللبنانية ـ السورية جيدة بالرغم من ملابسات

---

(١) النهار، عدد ٤٢٩٦، ١٣ أيلول ١٩٤٩.

(٢) بشارة الخوري، حقائق لبنانية، ج٣، ص: ١٤٨-١٤٩.

وتعقيدات الاتفاق المالي بين البلدين. ويعود ذلك، بالدرجة الأولى، إلى الصداقة الشخصية التي جمعت بين الرجال الاستقلاليين في سوريا ولبنان إبّان نضالهم المشترك في مقاومة الانتداب الفرنسي منذ معاهدة ١٩٣٦ حتى ١٩٤٣. وبقي التنسيق بين الرئاستين والحكومتين السورية واللبنانية على قدم وساق إلى أن وقع انقلاب قائد الجيش السوري ورئيس أركانه الزعيم حسني الزعيم في ٣٠ آذار ١٩٤٩ وسببه المباشر خلاف الزعيم مع وزير الدفاع السوري أحمد الشراباتي الذي كان موجوداً في لبنان آنذاك، ومع الرئيس شكري القوتلي إلى أن «كبرت القضية فغدت اختباراً للقوة ما بين الجيش والسياسة»[١].

حاول الأمير عادل أرسلان، وهو نائب في البرلمان السوري وممثل لسوريا في هيئة الأمم المتحدة الحد من تدخل حسني الزعيم في شؤون لبنان الداخلية. فقد حاولت المعارضة الإستقواء بالحكم السوري الجديد منتهزة تأخر الحكومة اللبنانية بالتقرب منه والاعتراف به. في حين شنت الصحف الموالية لها حملة عنيفة على حسني الزعيم ونعتته بالدكتاتورية لذلك «توعد القائد السوري حسني الزعيم حكومة لبنان بمقاطعة لبنان وقطع وارد الحبوب واللحم والسمن عنه إن ظلت صحف لبنان الحكومية تنتقده، بعد أن توعدها بتسليح المعارضين في لبنان»[٢] وحمَّل موفده النقيب رياض الكيلاني إنذاراً بعدم تعاونه مع حكومة يرأسها رياض الصلح.

ولم ينتظر حسني الزعيم حتى تعترف به السلطات اللبنانية فوجه دعوة إلى زعماء المعارضة لزيارة دمشق وبالغ في الترحيب بهم في ١٢ نيسان على الحدود وفي حفل الاستقبال. ولم يتوّرع عن إعلان

---

(١) باتريك سيد، الصراع على سورية، دراسة للسياسة العربية بعد الحرب ١٩٤٥-١٩٥٨، ترجمة سمير عبده ومحمود فلاحة، دار الأنوار بيروت ١٩٦٨، ص: ٦٧.

(٢) عادل أرسلان، مذكرات، ج٢، ص: ٨٠٩.

استعداده بتزويدهم السلاح للإطاحة بعهد الخوري وحكومة رياض الصلح. وحضر حفل الاستقبال الأمير عادل أرسلان فنصح أعضاء الوفد اللبناني من كتلة التحرر الوطني بعدم الاستجابة. غير أن أركان المعارضة اللبنانية لم يكونوا على استعداد لتقبل فكرة الانقلاب العسكري.

وكان كل من الأمير عادل أرسلان في سوريا والأمير مجيد في لبنان يعمل على إزالة العراقيل التي يتعمّدها حسني الزعيم ورياض الصلح بسبب وجود وزير الدفاع السوري أحمد الشراباتي في بيروت. وفي ٢٢ نيسان قرر مجلس الوزراء بالإجماع الاعتراف بحكومة حسني الزعيم فأقبل وزير الخارجية السورية الأمير عادل أرسلان في اليوم التالي وبحث مع رئيس الجمهورية في زيارة رئيس الحكومة اللبنانية رياض الصلح إلى دمشق للقاء حسني الزعيم. وكان من نتيجة اعتراف لبنان بالنظام السوري الجديد تأكيد حسني الزعيم على عدم انضوائه تحت لواء سوريا الكبرى أو الهلال الخصيب وطلبه إلى رياض الصلح التوسط بين سورية والعراق.[١]

تحسّنت العلاقات السورية-اللبنانية حتى منتصف شهر أيار. ففي ١٣ منه، اخترق ضابط سوري يدعى أكرم طبارة ومعه ثلاثة جنود الحدود اللبنانية بجوار حاصبيا واغتالوا «الجاسوس الصهيوني الشهير كامل حسين اليوسف شيخ الخالصة من قرى الحولة»[٢] وكان من اللاجئين الفلسطينيين في لبنان. لاذ القاتلون بالفرار «فلحقت بهم قوة من الدرك اللبناني وألقت القبض عليهم في «خراج» قرية ينطا بمساعدة آل العريان».[٣]

ردَّ لبنان بإقفال تام للحدود مع سوريا «وقد مس التجارة اللبنانية ضرر بالغ ولكن للضرورة أحكامها. وأوقفت في الحدود كميونات

---

(١) بشارة الخوري، حقائق لبنانية، ج٣، ص: ٢١٧-٢١٨.

(٢) عادل أرسلان، مذكرات، ج٢، ص: ٨٣١.

(٣) بشارة الخوري، حقائق لبنانية، ج٣، ص: ٢٢٢.

تخص الدولة السورية (وزارة المال والجيش)»[١] فتدخلت الحكومتان المصرية والسعودية لتدارك الأمر، وفوَّضت وزيريهما في لبنان للتوسط بين الحكومتين السورية واللبنانية اللتين قبلتا الوساطة. فرفعت الحواجز بين البلدين وتم الاتفاق على إجراء مباحثات ثنائية بينهما لتصفية قضية اغتيال كامل الحسين على الأرض اللبنانية.

تجاوزت الخلافات السورية ـ اللبنانية طابعها الرسمي. وشنت الصحف السورية حملة تشهيرية بأركان الحكم اللبناني وخصوصاً الرئيس رياض الصلح والأمير مجيد أرسلان ملفقة الأخبار والإشاعات المغرضة بحقهما مثل «حكاية قلعة شويا ومختار شويا، ناهيك بكون الأمير مجيد الذي استهدف لحملة ظالمة، من الرجال الذين لا يحتاجون إلى تغطية وحماية فماضيه وحاضره يجعلانه فوق الشبهات».[٢] صودف آنذاك إجراء انتخابات المختارين في لبنان، وحدوث بعض التدخلات من قبل رجال الأمن، ومنها منع بعض الناخبين من الدخول إلى مركز قلم الاقتراع في بلدة عانوت لانتخاب مرشحهم كامل أبو عواد. ولجوء الحكومة إلى لفلفة القضية. فتضافرت العوامل النفسية لدى الأمير مجيد و«رأى أن يستقيل لمناسبة حادث عانوت ليتسنى له أن يجابه الذين يريدون إقحام إسمه في قضية مقتل كامل الحسين، وهو متحرر من قيود الحكم، لئلا يقال انه استخدم منصبه الوزاري في التأثير بمجرى القضية فإذا صح ذلك يكون الأمير قد ألقى على المشتغلين بالقضايا العامة درساً في الشجاعة الأدبية».[٣]

غير أن «استقالة الأمير مجيد قد فتحت باب الأزمة على

---

(١) بشارة الخوري، حقائق لبنانية، ج٣، ص: ٢٢٣.

(٢) بشارة الخوري، حقائق لبنانية، ج٣، ص: ٢٢٣.

(٣) النهار، عدد ٤٢٠٢، ٢٦ أيار ١٩٤٩.

مصراعيه»[(١)] إضافة إلى الأزمة الاقتصادية الناجمة عن اضطراب العلاقة مع سورية.

أطلق سراح الضابط السوري أكرم طبارة والجنود السوريين الثلاثة بعد أن قدموا طلباً بإخلاء سبيلهم فأوصلهم الدرك اللبناني إلى الحدود في الثاني من حزيران ١٩٤٩.[(٢)]

كان من المفروض أن تنتهي قضية كامل الحسين عند هذا الحد. غير أن الحكومة السورية أقدمت في اليوم التالي على خطوة أخرى فقد أعيدت من الحدود السورية «سيارات لبنانية كانت تقل غزلاً من مصانع بيروت إلى دمشق»[(٣)] وخرقت مفرزة سورية حدود لبنان في جهات راشيا، كما دخلت فصيلة سورية أخرى قريتي حلوة ودير العشائر للقبض على خزاعي العريان وآخرين من آل العريان انتقاماً منهم لمساعدتهم الدرك اللبناني في اعتقال الضابط أكرم طبارة ورفاقه.[(٤)] ورغم التوصل إلى اتفاق سوري- لبناني مشترك أسفر عن انسحاب الجيش السوري من لبنان وتدفُق البضائع في كلا الاتجاهين، ظلّت الصحف السورية واللبنانية على حملتها على المسؤولين غير أن الرأي اللبناني كان منقسماً فمنهم من يؤيد سوريا ليجد الحجة باتهام المسؤولين اللبنانيين وشن حملة سياسية عليهم، ومنهم من يؤيد لبنان لقطع صلته بسورية. وقد استغلت جريدة «كل شيء» الأسبوعية حملة الصحف السورية على أركان الحكومة اللبنانية وكان لها رأي يعارض موقف الأمير مجيد من انتخابات الهيئة الاختيارية في بلدة «عانوت» فشنت حملة عليه و«وطعنت به»[(٥)] فما كان منه إلاّ «أن اعتبر اتهامات

---

(١) النهار، العدد نفسه.

(٢) بشارة الخوري، حقائق لبنانية ،ج٣ ، ص: ٢٢٥.

(٣) عادل أرسلان، مذكرات،ج٢ ، ص: ٨٤٤.

(٤) بشارة الخوري، حقائق لبنانية، ج٣، ص: ٢٢٦.

(٥) بشارة الخوري، حقائق لبنانية، ج٣، ص: ٢٣٤.

بعض الصحف له وسكوت الحكومة عن هذه الاتهامات حملة مدبرة بقصد النيل منه لأن الصحف الحاملة قد عُرفت بصداقتها لمسؤول، لعل مهاجمتها إياه اليوم هي أقل إخلاصاً من موالاتها له».[١] وظهر للمراقبين السياسيين أن الغاية المرجوة من الحملة الصحفية على الأمير هي حمله على الاستقالة، فنُصح الأمير بأن يضبط أعصابه ويتجاهل ما يحاك له من ذلك المسؤول لزحزحته عن كرسي الوزارة فتصلّب، إلى أن وقع اعتداء على الصحفي سعيد سربيه أحد صاحبي جريدة «كل شي» من بعض «أزلام» الأمير مجيد أرسلان كما يقول بشارة الخوري في مذكراته مستنكراً الحادث، وملمحاً إلى مسؤولية الأمير مجيد بقوله: «وياليت بعض المسؤولين يفهمون ما يترتب عليهم من واجبات، وهم المضطرون لاحتمال الكثير من الحملات والهجمات دون أن تحدثهم نفسهم بالاعتداء على الكتاب وان تجاوزت حملة الكتاب، أحياناً، حدودها المشروعة».[٢] ففي اجتماع ثلاثي ضم الأمير مجيد ورئيس الوزارة رياض الصلح وبهيج تقي الدين وقع الأمير مجيد كتاب استقالته من الوزارة وحمله رئيسها الصلح إلى رئيس الجمهورية فنشأت أزمة وزارية إذ «أن استقالة الأمير، في حال حصولها، ستعقبها استقالة أخرى هي استقالة السيد جبرائيل المر»[٣] ومن ثم استقالة أحمد الأسعد.

وجد حسني الزعيم نفسه ضعيفاً بإزاء قوة العراق العسكرية ونفوذ الأردن المدعوم من بريطانيا، ومركز مصر العربي وقدرة السعودية المالية. لكنه بدا قوياً بما فيه الكفاية بالنسبة إلى لبنان، فرغب في تقويض حكمه يساعده على ذلك قوته العسكرية المتواضعة وتركيبته الاجتماعية-السياسية المتفسّخة طائفياً. ولما فشل في زج حركة التحرر

(١) النهار، عدد ٤٢٣٠، ٢٨ حزيران ١٩٤٩.

(٢) بشارة الخوري، حقائق لبنانية، ج٣، ص: ٢٣٥.

(٣) النهار، عدد ٤٢٣٥، ٣ تموز ١٩٤٩.

الوطني وقائد الجيش اللواء فؤاد شهاب في عمليات انقلابية ضد الحكم اللبناني، قرَّب إليه زعيم الحزب القومي انطون سعادة الذي «قابل الدكتاتور السوري فرحب به وشجعه وتدارسا سوية خططاً لانقلاب في لبنان... وبناء على ذلك فقد قدَّم لسعادة الرجال والأسلحة وأهداه مسدساً فضياً كرمز لصداقته».[(١)]

في التاسع من حزيران ١٩٤٩، وقع اشتباك مسلح في محلة الجميّزة في بيروت بين الحزب القومي والكتائب اللبنانية أسفر عن وقوع عدد من القتلى والجرحى من الفريقين، فعقد مجلس الوزراء بدعوة من رئيس الجمهورية جلسة عاجلة حضرها الأمير مجيد أرسلان «وقد قرّر المجلس حل الحزب القومي السوري الذي كان يعمل ضد كيان لبنان، وملاحقة المسؤولين فيه ملاحقة قانونية. فطوّقت قوى الأمن مركزه وألقت القبض على بعض أعضائه في منطقة رأس بيروت ولوحق أفراد منظمة الكتائب بالتهم المنسوبة إليهم وهي محاولة قتل وضرب وجرح، وأوقف بعضهم على ذمة التحقيق».[(٢)] أما رئيس الحزب سعادة فقد توارى عن الأنظار قاصداً دمشق برفقة أديب الشيشكلي لمقابلة حسني الزعيم رغم نصائح الأمير عادل أرسلان وزير الخارجية السورية للزعيم «أن يمنع دخول سعادة إلى سورية فكان يقول إنه يريد أن يحميه فلا يسلمه مهما جرى».[(٣)]

وفي ٢٤ حزيران، التقى حسني الزعيم ومحسن البرازي وبشارة الخوري ورياض الصلح في شتورة وتم التداول في شتى الأمور الخارجية والداخلية لكلا البلدين وكان كل من أركان الحكم اللبناني على معرفة تامة «أن حسني بك الزعيم سلّم حزب سعادة بعض الأسلحة كالرشاشات والمدافع الصغيرة، أملاً بنجاح ثورة يقوم بها في

(١) باتريك سيل، الصراع على سورية، ص: ١٠١.

(٢) بشارة الخوري، حقائق لبنانية، ج٣، ص: ٢٢٩.

(٣) بشارة الخوري، حقائق لبنانية، ج٣، ص: ٢٢٩.

لبنان». [١] واستغل الرئيسان اللبنانيان الخوري والصلح حشد القوات العسكرية العراقية على الحدود السورية وإجراء استفتاء الرئاسة في اليوم التالي في سورية فتجاهلا هذه المسألة لكنهما حذرا حسني الزعيم بأن الحزب القومي المتغلغل في أوساط الجيش السوري سوف يتغلب عليه إذا ما نجح في لبنان. [٢] ويقول محسن البرازي «أن العقيد توفيق سالم أطلعه على صور تمثل بعض أنصار سعادة وعليها عبارات بالعربية والعبرية وهذا دليل أن حركة هذا الحزب كانت بتحريض من اليهود». [٣]

لم يمض أسبوع على لقاء الرؤساء الأربعة، حتى شن القوميون سلسلة هجمات على مخافر الدرك في حارة حريك والمتين وغيرهما. واجتازت جماعتان سوريتان من الحزب القومي الحدود اللبنانية، واحدة منهما باتجاه راشيا لاحتلال قلعتها ومخفرها بقيادة زيد حسن الأطرش، وأخرى باتجاه قرية سحمر لاحتلال مخفر مشغرة «وظهرت عصابة سورية ثالثة قرب حاصبيا تضم أحد عشر شخصاً كاملي العدة الحربية فخف وزير الدفاع (الأمير مجيد أرسلان) بنفسه للإشراف على مطاردتهم وكذلك قصد أحمد الأسعد وزير الإشغال العامة مرجعيون لمراقبة حركة عصاباتهم التي ظهرت هناك» [٤] ظهرت خطة الحزب القومي مع حسني الزعيم وكأنها محاولة إثارة الشغب والقلاقل على أيدي القوميين من الدروز كيداً للأمير مجيد أرسلان الذي ما تخلّى عن مساندة رياض الصلح في قضية كامل الحسين. وإحراجاً للأمير عادل أرسلان باعتقال زيد الأطرش والقوميين المنسحبين معه من راشيا. ومطاردة القوميين في قرى جبل الشيخ الدرزية وإهانة الشيوخ الدروز الذين لم يسمعوا قط باسم أنطون سعادة. [٥]

---

(١) عادل أرسلان، مذكرات، ج٢، ص: ٨٦٥.
(٢) حسان حلاّق، التيارات السياسية، ص: ٢٧٠.
(٣) عادل أرسلان، مذكرات، ج٢، ص: ٨٥٤.
(٤) بشارة الخوري، حقائق لبنانية، ج٣، ص: ٢٣٩.
(٥) عادل أرسلان، مذكرات، ج٢، ص: ٨٥٩.

صعب الأمر على الأمير مجيد، وزير الدفاع الوطني، أن يكون هناك ارتباطات ما بين الدرك ومجموعات صغرى من الحزب القومي قرب الحدود السورية، والتي كانت تتكوّن من الدروز السوريين والفلسطينيين وفي الجبال قرب بيروت[١] حيث اشتبك قوميو قرى الغرب والشحار مع رجال الأمن في وادي سرحمول قرب عرمون الغرب وأسفرت المعركة عن قتل النقيب توفيق شمعون وجرح واعتقال عدد من القوميين.[٢] ظهر هذا الحدث الدموي المفاجئ وكأنه شرك لدروز سوريا وفلسطين ولبنان، أوقعه فيهم تحالف الزعيم-سعادة خاصة وقد ألصقت دوائر الحكومة اللبنانية والصحف المعادية للحزب القومي بالانقلابيين تهمة التعامل مع العدو الصهيوني وهذا ما يأنف له الزعماء الدروز فلا يراجعون بقضية المتهمين.

وفي صباح ٧ تموز تمت عملية تسليم أنطوان سعادة إلى الحكومة اللبنانية بواسطة قوى الأمن العام السوري واللبناني، مع توصية بقتله قبل وصوله إلى بيروت. أخضع سعادة إلى المحاكمة أمام المحكمة العسكرية لمحاكمته وفقاً للقانون، وإضفاءً لطابع الشرعية على الحكم الصادر بحقه. ووقع الرئيسان الخوري والصلح في حيرة وارتباك وخوف «من ردة فعل متوقعة من حسني الزعيم لعدم قتل انطون سعادة في الطريق»[٣] وباتصال بين الرئيسين الخوري والزعيم سأل الأخير «ألم تعدموه؟».[٤] فهل كان يخشى اعترافات سعادة الذي سبقه منفذ عكا المعتقل، محمد جميل يونس بالاعتراف «أنه بأمر من الزعيم جمع معلومات عن الجيوش العربية وسلمها إلى إسرائيل، وأنه تم عقد اتفاقية بينه وبين إسرائيل».[٥] أم أنه تخوَّف من «أن نجاح القوميين في

---

(١) حسان حلاق، التيارات السياسية، ص: ٢٦٩.
(٢) بشارة الخوري، حقائق لبنانية، ج٣، ص: ٢٤٠.
(٣) بشارة الخوري، حقائق لبنانية، ج٣، ص: ٢٤١.
(٤) عادل أرسلان، مذكرات، ج٢، ص: ٨٦٦.
(٥) النهار، عدد ٤٢٢٨، ٢٥ حزيران ١٩٤٩، وعدد ٤٢٣٢، ٣٠ حزيران ١٩٤٩.

لبنان سيؤثر على وضعه في سوريا طالما أن سوريا هي ضمن مخططاتهم وطالما أن للقوميين أنصاراً ومؤيدين داخل الجيش السوري»[١] لم يكن الحكم اللبناني في عجلة من أمره بإعدام سعادة إلى أن «اتصل الملك فاروق شخصياً مساء اليوم الذي وصل فيه انطون سعادة إلى لبنان سالماً بعد ما علم حسني الزعيم أن شرطه لم ينفذ بتصفيته على الطريق وطلب من الملك فاروق التوسط لدى الرئيس بشارة الخوري ليسرعوا أقصى ما يمكن في المحاكمة وقد استجاب بشارة الخوري وأجرى الاتصالات اللازمة بالسلطات القضائية لتحديد موعد المحاكمة بالسرعة القصوى».[٢] إن أيّ وحدة مزعومة تجمع ما بين سورية ولبنان والعراق والأردن، وإن كانت تهديداً مباشراً لإسرائيل، تقض مضاجع مصر والسعودية. لذلك وافق الملك فاروق على إعدام سعادة إمعاناً بإضعاف الفكر الوحدوي وإرضاءً لحسني الزعيم. وبذلك تقرر إعدام أنطون سعادة قبل صدور الحكم عليه «وقد قبضت الحكومة على ناصية الحال. إن الشوف والشوفيين والبلاد كلها هادئة ولم ينضم أحد من أنصار البيت الجنبلاطي إلى جماعة أنطون سعادة، وكذلك لم ينضم إليهم من أنصار الأمير مجيد سوى بعض أعوان من عرمون الغرب».[٣] كذلك هرع سامي الصلح إلى قصر الرئاسة ليحول دون إعدام سعادة فقال له الرئيس بشارة الخوري: «إذهب وأقنع ابن عمك رياض بالأمر»،[٤] لذلك انطلقت شائعة «كيف دبَّر رياض الصلح المكيدة لإعدام أنطون سعادة إرضاءً للكتائب ليبقى في رئاسة الوزارة لأنه علم أن فرنسا تعتبر الكتائب جيشاً لها وهي الآن صاحبة النفوذ الأول في سورية ولبنان».[٥]

---

(١) حسان حلاّق، التيارات السياسية، ص: ٢٦٨.
(٢) زهير عسيران، زهير عسيران يتذكر، دار النهار للنشر، بيروت ١٩٩٨ ص:٧٦.
(٣) بشارة الخوري، حقائق لبنانية، ج٣، ص: ٢٤٢.
(٤) سامي الصلح، احتكم إلى التاريخ ، ص: ٩٤.
(٥) عادل أرسلان، مذكرات ، ج٢، ص: ٨٥٩.

أُعدم سعادة نزولاً عند رغبة حسني الزعيم والملك فاروق و«قال بعضهم بأن رئيس الوزراء رياض الصلح قد «اشتراه» من حسني الزعيم وأن مصر قد حُثت لكي تضغط على الدكتاتور السوري فيقوم بتسليمه ولعله ليس من قبيل الصدفة أنه وبعد ذلك بأمد قصير وقّع (حسني) الزعيم مع لبنان اتفاقية اقتصادية أنهت فترة نزاع طويلة»[١].

أثارت قضية الحزب القومي الأمير مجيد أرسلان، وزير الدفاع الوطني. فهو معني مباشرة بقضايا الأمن القومي والحفاظ على نظام الحكم القائم، حفاظه على حدود لبنان وسيادته واستقلاله. لذلك قام على رأس حملة عسكرية لقمع تحركات القوميين في المناطق الحدودية مع فلسطين وفي الجهات القريبة من حاصبيا حيث قاعدته الجماهيرية الدرزية الواسعة والتي تضم عناصر قومية غير قليلة. كان لحضور الأمير مجيد إلى منطقة حاصبيا أن تنبه الدروز إلى مخاطر اشتراك أبنائهم في أعمال الشغب. وما إن عاد إلى بيروت حتى عمل على حصر المسؤولية بالعناصر القومية لوقف تعديات الأجهزة الأمنية على القرى والبيوت بحجة ملاحقة المطلوبين وتفتيش المنازل للبحث عن الأسلحة والمناشير الحزبية.

الأمير مجيد أرسلان وبدء الولاية الثانية للرئيس بشارة الخوري

رافق الأمير مجيد أرسلان، وزير الدفاع الوطني الرئيس بشارة الخوري في مواكب الاحتفال ببدء الولاية الثانية، ابتداء من عاليه ومروراً بجسر النهر في بيروت والجميزة، تأكيداً على بسط الشرعية فيها، إلى المجلس النيابي، حيث أقسم الرئيس اليمين الدستورية ووجه رسالته إلى النواب. ومن هناك توجه الموكب الرئاسي إلى ساحة الشهداء لوضع إكليل على النصب التذكاري فإلى البسطة أسوةً بالجميزة ومنها إلى شارع الحرج حيث العرض العسكري. ويقول الشيخ بشارة في مذكراته «مررت بالسيارة أمام الجنود، يرافقني وزير الدفاع، (الأمير

---

(١) باتريك سيل، الصراع على سورية، ص: ١٠٢.



ـ ١٣ ـ

الرئيس بشارة الخوري والأمير مجيد أرسلان في إحدى زياراتهما للمناطق اللبنانية

مجيد أرسلان). ووضعت إكليلاً على نصب الجندي المجهول وعدت إلى المنصة حيث أعضاء السلك الدبلوماسي». [١]

وفي السراية الكبيرة استقبل رئيس الجمهورية والوزراء رئيس مجلس النواب والنواب وأعضاء السلك الدبلوماسي وكبار الموظفين العسكريين والمدنيين والرؤساء الروحيين وغيرهم من الفعاليات النقابية والسياسية. أما الاستقبال الشعبي فقد جرى في قصر الأونيسكو وقد «لفت النظر وفد الجنوب بزعامة أحمد الأسعد ووفد الشوف الدرزي بزعامة مجيد أرسلان وبضعة آلاف من مسيحيي الشوف». [٢]

كان على رياض الصلح أن يقدم استقالة حكومته إلاّ أنه أرجأها بطلب من الرئيس الخوري إلى ما بعد مرور ملك الأردن في لبنان وبسبب وفاة الرئيس إميل إده، فقدمها في ٣٠ أيلول ١٩٤٩ وعهد إليه الرئيس بتأليف الحكومة الجديدة.

الأمير مجيد وحكومة رياض الصلح السادسة (١٩٤٩/١٠/١- ١٩٥١/٢/١٤)

شكل رياض الصلح حكومته السادسة من الوزراء جبران نحاس وأحمد الأسعد وفيليب تقلا والياس الخوري وحسين العويني وشارل حلو، بعد استحداث وزارة الأنباء، ورئيف أبي اللمع وبهيج تقي الدين والأمير مجيد أرسلان، وزيراً للدفاع الوطني. فوجئت المعارضة، التي كانت تنتظر حكومة الإصلاح الموعود بإعادة توزيع المراكز الوزارية بين الأقطاب الموالين، وبسعي رئيس الجمهورية «لتخفيف حملة المستوزرين الناقمين، وتأمين الأكثرية النيابية في جلسة السبت ١٥ من تشرين الأول». [٣] نالت حكومة رياض الصلح، بعد تلاوة بيانه الوزاري، ثقة المجلس بأكثرية ٣٨ صوتاً ضد ٩ وغاب عن الجلسة ٨ نواب. [٤]

---

(١) بشارة الخوري، حقائق لبنانية، ج٣، ص: ٢٥٩.

(٢) بشارة الخوري، حقائق لبنانية، ج٣، ص: ٢٦٠.

(٣) بشارة الخوري، حقائق لبنانية، ج٣، ص: ٢٦٣.

(٤) ماجد ماجد، تاريخ الحكومات اللبنانية، ص: ٧٤.

ـ أعمال الأمير مجيد الوزارية:

أراد الأمير مجيد أرسلان تعزيز دور الجيش اللبناني برفع معنويات ضباطه وجنوده وبتجهيزه بأحدث الآليات تنفيذاً لما جاء في البيان الوزاري، من متابعة سياسة تسليح الجيش وقوى الأمن الداخلي.[١] وأحالت الحكومة بناءً على اقتراحه وموافقة وزيري العدلية، والمالية، على مجلس النواب، مشروع قانون يتعلق بشروط منح وسام الأرز الوطني للعسكريين وتعيين الحقوق والعائدات التي تترتب من جراء هذا المنح.[٢] وطالب برصد اعتمادات كافية لوزارة الدفاع بغية تزويد الجيش بالمعدات اللازمة[٣] ليصبح قادراً على رد الاعتداءات العسكرية والدفاع عن الحدود اللبنانية.

ـ الأمير مجيد والبيان الثلاثي:

تقاطعت الخلافات السياسية المحلية في لبنان مع النزاعات العربية حول ما تبقى من أرض فلسطين، ومع تطورات السياسة الدولية في تنازع النفوذ بين أميركا وفرنسا وبريطانيا على منطقة الشرق الأوسط وبينها وبين الاتحاد السوفياتي. وغدت مقولة الحياد بين الشرق والغرب مجرد شعار أجوف لوقوع هذه المنطقة بأسرها تحت النفوذ الغربي الأميركي- الأوروبي عسكرياً وسياسياً. وفي هذا يقول بشارة الخوري في مذكراته: «لم أستح يوماً من صداقة الغرب ولكني لم «أستزلم» يوماً واحداً للغربيين«[٤] وهذا هو لسان حال رجال الاستقلال بمن فيهم الأمير مجيد أرسلان.

تتالت الزيارات الودية لأساطيل الولايات المتحدة الأميركية وبريطانيا وفرنسا إلى منطقة الشرق الأوسط. ففي ٢٨ تشرين الأول

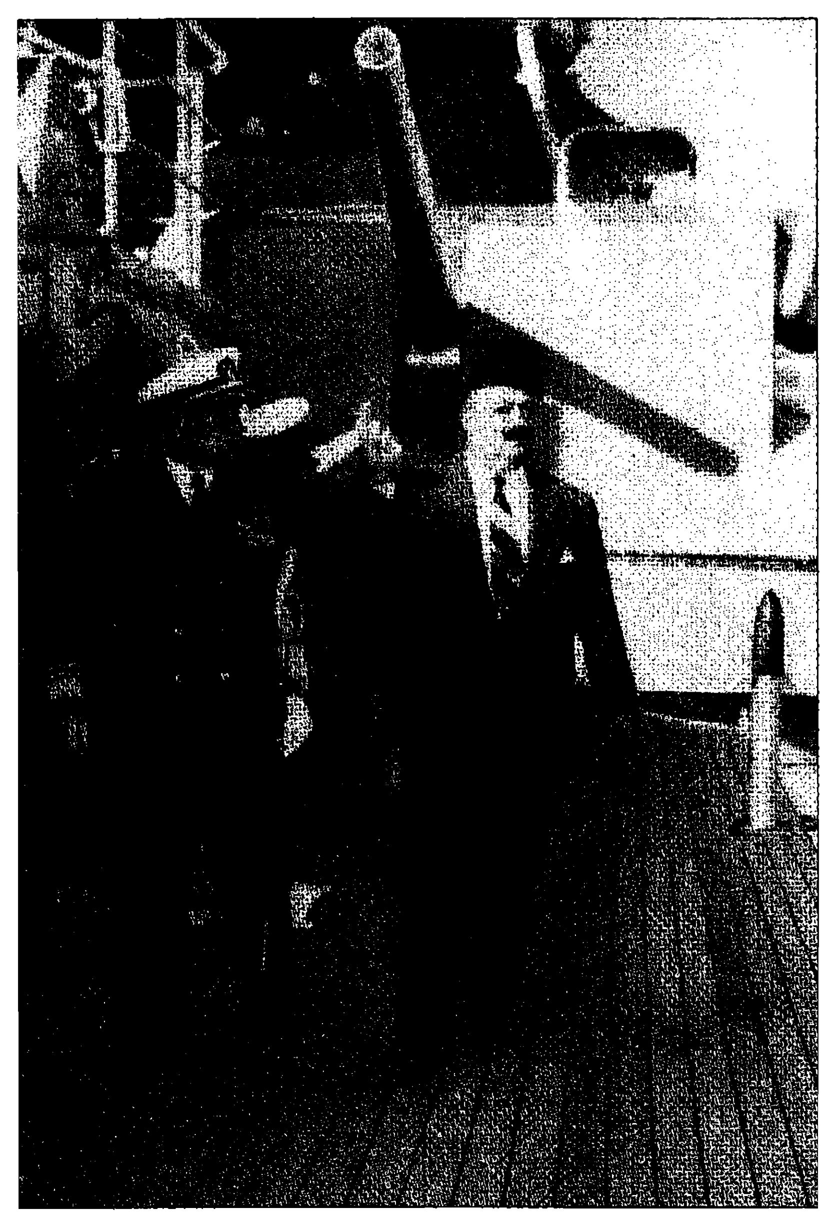
---

(١) يوسف قزما الخوري، مجموعة البيانات الوزارية، ص: ٢٠٣.

(٢) جلسة ١٧ تشرين الثاني ١٩٤٩.

(٣) جلسة ١٥ كانون الأول ١٩٤٩.

(٤) بشارة الخوري، حقائق لبنانية، ج٣، ص: ٤٨٤.



الأمير مجيد أرسلان على متن الدارعة الأميركية برفقة قائد الأسطول الأميركي

١٩٤٩ وصلت إلى المياه الإقليمية اللبنانية أربع قطع من الأسطول الأميركي. وقد وضعت وزارة الدفاع الوطني بإشراف الأمير مجيد، برنامجاً حافلاً لاستقبال المدمرات الأميركية ولإقامة الحفلات على شرف الأميرال الأميركي قائد الأسطول. وبعد إتمام مراسم الدخول زار قائد الأسطول معالي وزير الدفاع الأمير مجيد أرسلان. فردَّ له الزيارة في اليوم نفسه على دارعة الأميرالية برفقة العقيد رئيس أركان الحرب والملازم الأول جينادري وبعد يومين أكملت قطع الأسطول الأميركي رحلتها إلى موانئ الدول المجاورة.[١] ومن النتائج الظاهرة لهذه الزيارة وقف الاعتداءات العسكرية الإسرائيلية على الحدود اللبنانية وإبطال الشائعات حولها،[٢] وسريان شائعة عقد معاهدة بين الولايات المتحدة ولبنان تحمي لبنان مما يتوهمه الموارنة من الخطر السوري ومما يتخوفه المسلمون من توسع اليهود العسكري والاستيطاني في لبنان و«تؤمن انصباب النفط عند صيدا وتوفر على لبنان ملايين كثيرة ينفقها الآن على مشروعات اقتصادية بدلاً من التسلح».[٣]

وفي ١٥ كانون الثاني ١٩٥٠ قدمت الدارعة البريطانية «ليفربول» وعلى متنها الكونت مونتباتن القائد الأعلى للأسطول البريطاني. وقام الكونت بالزيارات الرسمية المألوفة لكل من رئيس الجمهورية ووزير الدفاع مؤكداً على حرص بريطانيا على تعزيز الصداقة اللبنانية-البريطانية. وتلت هذه الزيارة زيارات أخرى قامت بها مدرعة فرنسية فمدرعتان بريطانيتان خلال شهر حزيران ١٩٥٠ لتمتين الصلات بين لبنان والغرب. وأعقب هذه الزيارة صدور بلاغ مشترك في ٢٥ أيار ١٩٥٠ من الولايات المتحدة الأميركية وبريطانيا وفرنسا، دعي «بالبيان الثلاثي». تعلن فيه الدول الثلاث عن عزمها على تزويد الدول العربية

---

(١) النهار عدد ٤٣٣٥، ٢٨ تشرين الأول ١٩٤٩.

(٢) النهار عدد ٤٣٥٩، ٢٥ تشرين الثاني ١٩٤٩.

(٣) عادل أرسلان، مذكرات، ج٢، ص: ٩٦٤.

وإسرائيل بالسلاح، بعد التعهد بعدم الاعتداء، وتحت طائلة اتخاذ إجراءات عسكرية تأديبية بحق الدولة المعنية «سواء في نطاق هيئة الأمم أم في خارجها».(١)

جاء الرد العربي، في ٢١ حزيران ١٩٥٠ على لسان اللجنة السياسية المجتمعة في الإسكندرية، على شكل احتجاج رصين، معتدل اللهجة، لا يخلو من تحفظ تجاه إسرائيل.(٢) وفيه ما يستشف قبول الدول العربية لمضمون البيان دون أن تقره بشكل رسمي. ومما رآه أركان الحكم اللبناني أن البيان الثلاثي يشكل الاتفاق الدولي الوحيد الذي يمكن للبنان أن يستخدمه لوقف عدوان إسرائيل.(٣) وتغافل العرب جميعهم عن القصد الحقيقي لبريطانيا وأميركا وفرنسا التي تريد مجتمعة «تسليح إسرائيل حتى يصبح لديها من الدبابات والطائرات وغير ذلك من السلاح ما تتغلَّب به على الجيوش العربية كلها. لكنها تريد أن تخدع العرب بإعطائهم سلاحاً خفيفاً لا يغني شيئاً».(٤)

ـ الأمير مجيد والدفاع المشترك:

اتخذت الدول الغربية من التغلغل الشيوعي في دول منطقة الشرق الأوسط ذريعة للتهويل على أنظمتها السياسية بخطر هجوم سوفياتي مرتقب. وحثتها لإنشاء نظام دفاعي عسكري. لاقت هذه الدعوة قبولاً لدى بعض هذه الأنظمة بحجة مغايرة المبادئ الدينية والفلسفية والاجتماعية لقواعد المجتمع الشيوعي.

وفي ٥ شباط وصل إلى بيروت الجنرال روبرتسون القائد العام البريطاني للقوى المرابطة في الشرق الأوسط، قادماً من عمان، ومتجهاً

(١) الياس البواري، تاريخ الحركة العمالية والنقابية في لبنان ١٩٤٧-١٩٧٠ دار الفارابي، بيروت ١٩٨٠، ج٢ وثيقة رقم ٦، ص: ٣٨٦-٣٨٧.

(٢) بشارة الخوري، حقائق لبنانية، ج٣، ص: ٥٢٩-٥٣٠-٥٣١.

(٣) زينة ونبيل فرنجية، حميد فرنجية لبنان الآخر، ص: ٨٥.

(٤) عادل أرسلان، مذكرات، ج٢، ص: ١٠٠٨.

إلى دمشق. وفي لقائه مع رئيس الجمهورية أعلن روبرتسون وضع منطقة الشرق الأوسط تحت حماية الجيوش البريطانية بحكم تواجدها في مصر وإفريقية الشمالية وطلب من الرئيس اللبناني جملة من التسهيلات كمرور الجيش في الأراضي اللبنانية واستعماله بعض القواعد البحرية والجوية في حالة هجوم سوفياتي.

اتسم الرد اللبناني بالدبلوماسية إذ أورد الرئيس بشارة الخوري جملة محاذير منها: «أن تهيئة هذه التسهيلات، فيما لو اضطر إليها، لا يمكن أن تجريها سوى القيادة اللبنانية، فهي التي تتولى وحدها تنظيم القواعد كلها باعتبار أنها لبنانية بحتة». [١] أطلع الرئيس الخوري رئيس الوزراء رياض الصلح ووزير الخارجية فيليب تقلا ووزير الدفاع مجيد أرسلان على ما انتهى إليه اتفاقه مع روبرتسون فوافقوا عليه، لأنه لا يلزم لبنان بما ينال من سيادته واستقلاله وفي اليوم التالي قابل روبرتسون الأمير مجيد أرسلان الذي أيّد موقف الرئيس بشارة الخوري «وفي نفس اليوم قامت مظاهرة صاخبة في مدينة بيروت ضد هذه الزيارة ، وقمعتها الحكومة بقوة السلاح.[٢]

وفي ٢٤ آذار التقى الرئيس بشارة الخوري، وكيل وزارة الخارجية الأميركية جورج ماك غي بحضور الوزراء ومن بينهم الأمير مجيد أرسلان فأكد له التحفظات التي أدلى بها سابقاً وملاحظاته حول ضرورة تسوية أوضاع بريطانيا مع مصر والأردن والعراق، والحد من مساعدة أميركا للصهيونيين في فلسطين وحل مسألة اللاجئين والتعويض عليهم بدلاً عن أملاكهم وأموالهم.

وقعت الدول العربية بما فيها لبنان ضحية ابتزاز وإغراء أميركي بريطاني فرنسي في آن واحد. فالدول الثلاث تلعب بالورقة الإسرائيلية فهي تناور على ضبط إسرائيل من الاعتداء لمدة خمس سنوات على

---

(١) بشارة الخوري، حقائق لبنانية، ج٣، ص: ٣٥٣.

(٢) الياس البواري، تاريخ الحركة العمالية والنقابية في لبنان، ص: ٩٢.

الأقل، ريثما يقوى العرب ويتحول شعورهم نحو الغرب. أما إذا توانى العرب عن الانضواء تحت مشروع الدفاع المشترك فإنها تراهن أن تغتنم تركية لدفاعها عن الشرق تسويات إقليمية من الأراضي العربية المحاذية لها[١] بما في ذلك من تهديد مباشر لجنوبي لبنان وشمالي سوريا. وكي يلهي الغرب دول المنطقة عن همومها السياسية ومشاغلها الاقتصادية عرضت الحكومة الأميركية على حكومات هذه الدول، بحسب برنامج ترومان رئيس الولايات المتحدة الأميركية، تقديم المساعدات الاقتصادية للنهوض بأعبائها المعيشية ومشاريعها الإنمائية، «ووقّع دولة السيد حسين العويني، رئيس مجلس الوزراء، ووزير الخارجية والمغتربين باسم الحكومة اللبنانية في ٢٤ شباط ١٩٥١ على اتفاق بين الحكومة اللبنانية وحكومة الولايات المتحدة الأميركية يتعلق بتحضير دراسة فنية لمشروع نهر الليطاني على أساس النقطة الرابعة من تصريح ترومان». [٢] وبعد ثلاثة أشهر وقعت حكومة العويني اتفاقية أخرى مع النقطة الرابعة من برنامج ترومان رئيس الولايات المتحدة الأميركية «وحجتها كانت أن توقيع هذه الاتفاقية الغرض منه استدرار المساعدات الاقتصادية للبنان». [٣] وظلت حكومة الولايات المتحدة تلاحق الحكومة اللبنانية وتستعجلها للبث بدرس النقطة الرابعة من مبدأ ترومان[٤] لتثبيت الهيمنة الأميركية على لبنان اقتصادياً وسياسياً. في حين عمت التظاهرات الطلابية العاصمة والمدن اللبنانية ضد مشروع الدفاع المشترك وقمعتها الحكومة ووزعت البيانات التي تتهم رئيس الجمهورية والوزراء والنواب الموالين وأركان المعارضة أيضاً بالتواطؤ مع الغرب ولم ينج الأمير مجيد من تهجمات المتظاهرين على الرغم

---

(١) بشارة الخوري، حقائق لبنانية، ج٣، ص: ٤١٨.
(٢) النهار، عدد ٤٧٢٩، ١ آذار ١٩٥١.
(٣) الياس البواري، تاريخ الحركة العمالية والنقابية، ص: ٩١.
(٤) النهار، عدد ٤٨٦٧، ٧ أيلول ١٩٥١.

من موقفه الدفاعي عنهم في مجلس النواب حيث وجه سؤاله إلى الحكومة قائلاً «إني أسأل دولة رئيس الوزارة أما كان بالإمكان أن يتلافى رجال الأمن هذا الاصطدام المؤلم بينهم وبين الشباب الطلاب؟ لقد جرت العادة عندما يقوم الطلاب بتظاهرة أن تأتي القوات وتفصل المتظاهرين باللين... أرجو من دولة رئيس الحكومة أن يصارحنا ألم يكن بالإمكان تلافي هذا الاصطدام؟ وهل يجوز أن يعامل الطلاب هذه المعاملة القاسية؟ على كل لا يمكننا أن نقف مكتوفي الأيدي دون أن نفهم الحقيقة لنحكم للحكومة أو عليها. هذا ما أردت في بادئ الأمر أن استفهم عنه من دولة رئيس الوزارة حتى إذا اقتنعنا واقتنع الرأي العام كان به، وإلا لنا كلمة أخرى».(١)

في ١٣ تشرين الأول أبلغ الوزراء المفوضون لدول أميركا وبريطانية وفرنسا وتركيا وزراء الخارجية العرب في كل دولة على حدة قرار حكوماتهم بالدفاع عن الشرق الأوسط بالاشتراك مع مصر وسورية والعراق ولبنان، وذلك بعد ثلاثة أيام على إلغاء الحكومة المصرية، من جانب واحد، للمعاهدة البريطانية ـ المصرية.

تخوّف الرئيس بشارة الخوري من استغلال قوى المعارضة لعدم تجاوبه مع الدول الغربية لإثارة رجال دبلوماسيتها عليه وعلى الحكومة فقرّر عقد اجتماع سياسي كبير يضم مجلس الوزراء ورؤساء المجلس النيابي الحالي والسابقين من رؤساء الوزرات السابقة ووزراء الخارجية السابقين ورئيس اللجنة البرلمانية الخارجية ومقررها لوضعهم جميعاً تحت كامل المسؤولية الوطنية.

وفي ٢٩ تشرين الأول تم اللقاء الخطير بين كبار المسؤولين السياسيين بمن فيهم من موالين ومعارضين. وصدر بلاغ عن المجتمعين بتوقيع وزير الخارجية والمغتربين جاء فيه: «... وعلى أثر هذه الجلسة عقد اجتماع في القصر الجمهوري برئاسة حضرة صاحب الفخامة رئيس

---

(١) جلسة ٢٣ تشرين الأول ١٩٥١.

الجمهورية ضم أصحاب الفخامة والعطوفة والدولة والمعالي: ألفرد نقاش وأحمد الأسعد وعبد الله اليافي وشارل الحلو وفيليب تقلا ورشيد بيضون وحسين العويني والأمير مجيد أرسلان وكميل شمعون وحميد فرنجية وصبري حمادة وحبيب أبو شهلا وسامي الصلح وسعدي المنلا وهنري فرعون وصائب سلام... وبعد تبادل الآراء رئي من الضروري أن تتابع الحكومة استكمال معلوماتها بهذا الشأن على أن يستأنف درس الموقف وما يطرأ عليه من تطور في اجتماعات مقبلة».[١]

وفي ١٠ تشرين الثاني صدر بلاغ عن الدول الأربع بريطانيا وفرنسا وتركيا والولايات المتحدة الأميركية يؤكد مضيها في المشروع وفيه بعض الإيضاحات للدول العربية. وعلى الفور عقد اجتماع للجنة الاستشارية ومجلس الوزراء برئاسة رئيس الجمهورية وتم الرأي بالإجماع على التريث إلى أن تجتمع اللجنة السياسية العربية المؤلفة من وزراء الخارجية العرب في باريس لبحث قضية الدفاع المشترك.

الأمير يتصدّى لمعاهدة الدفاع المشترك

فشل مجلس النواب باتخاذ موقف حاسم من موضوع الدفاع المشترك تستند إليه الحكومة في الرد على الدول الغربية ففي «الجلسة التي أريد بها توجيه الحكومة وتنوير الشعب أبت الأكثرية البرلمانية إلاّ أن تجعل منها مهزلة».[٢] وبدل أن يبدأ البحث في الدفاع المشترك صوتت الأكثرية النيابية للتأجيل، رغم حراجة الموقف اللبناني والعربي. وكان الأمير مجيد أرسلان يحث النواب على بحث هذا المشروع وقال: «بأنه لا يرى لماذا يريد المجلس العودة عن قراره وتأجيل البحث في الدفاع المشترك وقال: نحن نريد أن نبحث الموضوع ونبدي آراءنا ولا أرى ما يمنع مناقشة الموضوع. أيضاً على أن لا نحرج موقف الحكومة في الأمر. وقال أيضاً أن هذا المجلس لا يجوز أن يقف

---

(١) بشارة الخوري، حقائق لبنانية، ج٣، ص: ٤٢٨.

(٢) النهار، عدد ٤٩٣٠، ٢١ تشرين الثاني ١٩٥١.

موقف المتفرج من هذه القضية الهامة بينما هي تبحث في المجالس الاستشارية والصحف والأندية السياسية. وأنهى الأمير قائلاً: يجب أن يكون لنا موقف معين. ولا يجوز أن نتهرَّب منه وعلينا واجب تجاه الرأي العام وتجاه البلاد لذلك أطلب رد الاقتراح (اقتراح النائب حبيب المطران بتأجيل بحث الدفاع المشترك)، والانتقال إلى بحث مشروع الدفاع المشترك. وأن على المجلس أن يكون رأساً تستنير به الحكومة للرد على ما عرض عليها».(١) وكانت حجة حبيب المطران وغيره من طالبي التأجيل أن موضوع الدفاع المشترك يجب أن يدرس أولاً في اللجنة الخارجية ثم يطرح على المجلس لمناقشته.

وتحت عنوان «الأمير مجيد يتهم الغرب بالتمهيد لمشاريعه الاستعمارية»(٢) نشرت جريدة النهار نص الخطاب الذي أعده الأمير مجيد ولم يلقه في جلسة ٢٠ تشرين الثاني ١٩٥١ بسبب التأجيل الذي عارضته الجبهة الاشتراكية وحبيب أبو شهلا وهنري فرعون وحميد فرنجية وبهيج تقي الدين وناظم القادري وسهيل شهاب والدكتور ملكون هيريديان. ومما جاء في خطاب الأمير... «إننا إذ نبحث قضية الدفاع المشترك يجب أن نستلهم في بحثنا المبادئ التي قامت عليها سياسة لبنان حتى اليوم وأن نستوحي مصلحتنا كأمة تأبى التفريط بحريتها أو المجازفة باستقلالها. عندما أبلغتنا الدول الأربع عزمها على إقامة الدفاع المشترك في الشرق الأوسط تساءل كل منا: كيف أجازت تلك الدول لنفسها أن تقرر الدفاع عن دول ذات سيادة دون أي تشاور أو مفاوضة؟ وكيف سمحت تلك الدول لنفسها بأن تزج بنا بالمعترك القائم بينها وبين المعسكر الأخير قبل أن تعلم إذا كان لنا مصلحة في أن نخوض غمار صراع لا شأن لنا فيه وأن نصطلي ناراً لسنا نحن الذين أوقدناها. وهل غاب عن تلك الدول أنّا يوم أقبلنا على الاشتراك

---

(١) النهار، العدد نفسه.

(٢) النهار، العدد نفسه.

في جامعة الأمم المتحدة فعلنا ذلك ونحن أكثر ما نكون إيماناً بمثلها العليا وثقة بأنها ستكون أداة لتوطيد أركان السلام في العالم ونشر المحبة بين الشعوب...» ويلخّص الأمير مجيد في خطابه هذا مطامع الدول الغربية الاستعمارية في منطقة الشرق الأوسط ويوضح كيفية تعاطيها مع الحكومات العربية ويؤكد موقفه المعارض لمشروع الدفاع المشترك.

صُرف النظر مؤقتاً عن مباحثات الدفاع المشترك و«لم تكن الدول الغربية تتوقع مثل هذا الانعطاف في تطور الأحداث فاعتبرت تصرف رئيس الجمهورية خيانة بحقها»[١] وفتحت أبواب سفاراتها في لبنان وبعض الدول العربية أمام معارضي العهد ورئيسه؛ خاصةً وقد أدركت دول الغرب استغلال لبنان لمغرياتها الاقتصادية. إذ صوت المجلس النيابي بالأكثرية للموافقة على مشروع النقطة الرابعة رغم مخاوف بعض النواب من سلبياتها الاستعمارية و«عند تنفيذ هذا المشروع لم يظهر أثر لما خاف منه معارضوه من النواب في لبنان. كما أن تنفيذه في الدول العربية التي اعتنقته (مصر والأردن والسعودية...) لم يحوِّل عنها المبادئ الشيوعية والسياسية السوفياتية التي دقت أعواداً لها في ربوعها بما أعلنته عن محاربة الاستعمار وتأييدها العرب في قضية فلسطين».[٢]

الأمير مجيد وانتخابات ١٩٥١ النيابية

ـ معايشة الأمير للعهد:

اطمأن الرئيس الخوري إلى ولايته الثانية فاتجّه إلى مركزة الحكم بين يديه واستغل الأوضاع المضطربة في سورية، فوضع الجيش اللبناني تحت تصرفه ليجعل من نفسه حاكماً دكتاتورياً. لذلك «استتب الأمر لرئيس الجمهورية في إدارة دفة الدولة. ولكن تردَّد آنئذٍ شائعة تطوف حول مسمعه فتزعجه، مآلها أن أركاناً ثلاثة في الحكم، من أصدقائه

---

(١) إيغور تيموفييف، كمال جنبلاط الرجل والأسطورة ، ص: ٢٠٧.

(٢) فؤاد الخوري، النيابة في لبنان، ص: ٢٥٠.

بلغ حالهم من الحول إلى أنه لا يستقيم له الأمر دونهم في تدبير شؤون الدولة هم صبري حمادة رئيس مجلس النواب، ورياض الصلح رئيس الوزراء، والأمير مجيد أرسلان الوزير الدائم. فلأجل تبديد هذه الشائعة ومراعاة مّنه للعدل في توزيع هذه المناصب على آخرين من رجال السياسة حمل بلباقته ضمن إطار الإقناع أصدقاءه المار ذكرهم على التخلي عن مناصبهم». [1] ومن البديهي أن تلاقي مثل هذه الرغبة الرئاسية التأييد من قبل النواب الشيعة والسنة والدروز، الذين ينتظرون، بفارغ الصبر، دورهم لاحتلال هذه المناصب.

وانفجر الخلاف بين الرئيسين الخوري والصلح إثر إقدام سليم الخوري الملقب بالسلطان على حشد أزلامه في منطقة فرن الشباك والتلويح بالقيام بتظاهرات عنيفة إذا لم يلغ مرسوم جمهوري قضى بعقوبة مدير الشرطة ناصر رعد، ويقول بشارة الخوري في مذكراته «ومن دواهي الدهر في تلك الفترة أن ظهر رياضيون أكثر من رياض وخوريون أكثر من الخوري، وهؤلاء وأولئك هم الآفة». [2]

وتحوَّلت بيروت بدوائرها الرسمية وشوارعها الرئيسية وأحيائها الشعبية مسرحاً للصراع بين «أزلام السلطان» سليم الخوري و«قبضايات الزعيم» رياض الصلح فلقد «أنشأ السلطان سليم-شقيق الرئيس- دولة ضمن دولة، أسماها الناس دولة فرن الشباك». [3] وبلغ من هيمنة رئيس الجمهورية ونفوذ شقيقه سليم على مقدرات الحكم أن تحوَّل قصر الرئاسة ومنزل فرن الشباك إلى مركزين يستقطبان كبار موظفي الدولة وصغارهم للبت بمعاملات المواطنين بما ينجم عن ذلك من تحيز ورشاوى وضغوطات يمارسها أهل الحكم على الناس و«تدهور الوضع بين رياض الصلح وسليم الخوري وبلغ التدهور مرحلة الإستفزاز

---

(١) فؤاد الخوري، النيابة في لبنان، ص: ٢٤٠.

(٢) بشارة الخوري، حقائق لبنانية، ج٣، ص: ٣١٣.

(٣) اسكندر رياشي، رؤساء لبنان، ص: ١٥٦.

والتحدي المسلح، وجاء من الشمال فريق من الشباب المسلح، أنصار(النائب) ندره عيسى الخوري، فاستقروا في فرن الشباك في بيت الشيخ سليم وحوله».[١] ولم يستثنِ رجال سليم الخوري أنصار الأمير مجيد أرسلان من تعدياتهم بل كانوا يرفقونها بقولهم «روحوا خبروا المير».[٢] ولما لم تنفع شكاوى الأمير لرئيس الجمهورية الذي وقع تحت نفوذ زوجته وأشقائه، أرخى الأمير العنان لأزلامه رافضاً منهم شكاوى الذل والاستكانة فما كان من هؤلاء إلاّ رد الاعتداء والانتقام والمعاملة بالمثل.[٣] وبقي الأمير مجيد على ولائه السياسي للرئيس بشارة الخوري رفيقه في النضال الوطني والرؤية السياسية، وعلى محبته للرئيس رياض الصلح الذي طغى بزعامته على زعامات الأسر البيروتية الأصل التي كانت تبث ألأمير شكواها وتذمرها فيجيب «...ماذا نعمل في أصدقائنا كبار المدينة، إذا كانوا يقبعون مع وجاهتهم ضمن بيوتهم حردانين؟ وماذا نعمل إذا كان فرسان آل الصلح يرابطون بالشوارع والمجلس والسراي، يقطعون الطرقات بنباهتهم ونشاطهم على باقي الناس؟».[٤]

ـ تعديل قانون الانتخاب:

ارتفعت مطالبة المسلمين بإجراء إحصاء للسكان وقابلها المسيحيون بطلب إحصاء المغتربين. وكلاهما لا تستطيعهما الحكومة، فقرر رئيس مجلس الوزراء، بإشارة من رئيس الجمهورية، اعتماد الصيغة القديمة على قاعدة ستة مقاعد للمسيحيين مقابل خمسة للمسلمين، وزيادة عدد النواب من ٥٥ إلى ٧٧ نائباً وتقسيم

---

(١) سامي الصلح، احتكم إلى التاريخ، ص: ٩٦.

(٢) مقابلة شخصية مع الشيخ أبو طعان سليم فهيم ملاعب، مواليد بيصور ١٩٢٦، في ٥ نيسان ٢٠٠٣.

(٣) مقابلة مع الشيخ أنور سليم مطر مواليد ١٩٢٠ مجدليا، في ٣ نيسان ٢٠٠٣.

(٤) اسكندر الرياشي، قبل وبعد، ص: ٨٤.

المحافظات التي يزيد عدد نوابها على خمسة عشر نائباً إلى أقضية. وعلى هذا الأساس قسّمت محافظة جبل لبنان إلى ثلاث دوائر انتخابية هي دائرة كسروان ودائرة قضاءَي المتن وبعبدا ودائرة قضاءَي عاليه والشوف. وأقر قانون انتخاب ١٩٥٠ بجعل نصاب الفوز في الدورة الأولى ٤٠ ٪ وبحصر حق الاشتراك بالدورة الثانية للمرشح الذي ينال ١٥٪ من الأصوات في الدورة الأولى.[١] وخسر الأمير مجيد قاعدته الانتخابية في بعبدا والمتن.

وشكّل حسين العويني وزارته بالتعاون مع بولس فياض وإدوار نون، ونالت ثقة المجلس بالإجماع.

حاول الأمير مجيد أن يعمد إلى صداقته الشخصية مع كميل شمعون لتشكيل لائحة إئتلافية في الشوف أو لإرجاعه إلى الكتلة الدستورية. لكن عناصر الخلاف السياسي حالت دون الإئتلاف. وانهمك الموالون بتشكيل لائحتهم فظهر «أن ثمة خلافاً بين الشيخ سليم الخوري والأمير مجيد أرسلان حول قضية المرشح السني. فالشيخ سليم يتمسك بالأستاذ حسين الجسر أما الأمير مجيد فيرى أخذ السيد أحمد البرجاوي أو أحد آل حجار من شحيم»[٢] إذ يرى الأمير أن وجود المرشح السني من خارج منطقة الشوف-عاليه على اللائحة الموالية يضعف مركزها لأنه يحمل الناخبين السنة على الاقتراع لصالح اللائحة المعارضة.[٣] لكنه و«بعد جدل طويل تنازل الأمير مجيد عن مرشحه (أحمد البرجاوي) وتم الاتفاق النهائي على أخذ الأستاذ حسين الجسر».[٤]

وفي ١٥ آذار ١٩٥١ دعت حكومة العويني بموجب مرسوم رقم ٤٤٤١ الهيئات الانتخابية إلى انتخاب أعضاء المجلس النيابي في

---

(١) الجريدة الرسمية، عدد ٣٣، في ١٦ آب ١٩٥٠.

(٢) النهار، عدد ٤٧٢٩، ١ آذار ١٩٥١.

(٣) النهار، عدد ٤٧٣٤، ٧ آذار ١٩٥١.

(٤) النهار، عدد ٤٧٤٨، ٢٣ آذار ١٩٥١.

دورتين الأولى في ١٥ نيسان والثانية في ٢٣ منه. وترشح عن الدروز كل من الأمير مجيد أرسلان وفايز العماد وبهيج تقي الدين على لائحة الموالاة وكمال جنبلاط وفضل الله تلحوق وشفيق الحلبي على لائحة المعارضة كما ترشح الأمير نهاد أرسلان منفرداً. وبدأت الحملة الانتخابية في الشوف مضرَّجة بالدماء. ففي ١٨ آذار ١٩٥١ «وقع حادث خطير في الباروك حيث كان يعقد اجتماع انتخابي لأنصار كمال جنبلاط. فقد أرسل الدرك إلى هناك قوة لحفظ الأمن خلال الاجتماع وأعطت نتيجة «حفظ الأمن» هذا فكرة واضحة عن الوسائل التي كانت السلطات مستعدة لاستخدامها ضد معارضي النظام إذ كانت حصيلة ذلك النهار ٢٠ قتيلاً وجريحاً».[١]

هذا وقد اتُهمت السلطة والأجهزة الأمنية بافتعال الحادث إذ «حاول الضابط أن يقنع رؤساءه بالعدول عن هذا المخطط، فقد راوده هاجس بسوء العاقبة. إلاَّ أنَّ شقيق رئيس الجمهورية سليم الخوري أصرَّ على تنفيذ الأوامر».[٢] فاتبع الضابط بهيج شحوري تعليمات الرئيس وأخيه (السلطان سليم). «أطلقت النار من أحد المنازل المشبوهة، ثم أخذ رجال الدرك، بإمرة النقيب نسيب سليم بإطلاق النار على الجمهور».[٣] استغل أنصار سليم الخوري الفرصة فقتلوا وجرحوا العديد من الأبرياء.[٤] وتم اعتقال ثمانية وخمسين شاباً ينتمون إلى الحزب التقدمي الاشتراكي، في كل من الباروك والمديرج والكحالة ومن خلال مذكرات رئيس الجمهورية يتبين اتهام الحكومة للمعارضة بتحضيرها لأعمال شغب يوم الاقتراع ، وهذا ما يؤكد افتعال السلطة لحادث الباروك.

---

(١) زينة ونبيل فرنجية، حميد فرنجية لبنان الآخر، ص: ٤٧١.

(٢) إيغور تيموفييف، كمال جنبلاط الرجل والأسطورة، ص: ١٨١.

(٣) كمال جنبلاط، ربع قرن من النضال، ص: ٥٠.

(٤) حسان حلاَّق، التيارات السياسية، ص: ٥٩٣.

وبمثل ما أصيب به الأمير مجيد، من جراء حركة القوميين الاجتماعيين بخسارته لعدد كبير من قاعدته الشعبية لصالح الحزب القومي ومن ثم بتحمّل كامل الضغوطات العائلية للتوسط لهم لدى المراجع المختصة. كذلك قوبل بسخط درزي إذ أشيع، لكونه من رجال العهد والحكم «أنه كان لرجال الأمير ضلع في استفزاز الباروك».[١] وما نستشفه من اتهامات الأوساط التقدمية الاشتراكية هو محاولة الأجهزة الأمنية شق وحدة الصف الدرزي بتوريط ما أسمته هذه الأوساط بالمنازل «المشبوهة» بعلاقتها مع هذه الأجهزة حيث أطلقت النار على الضابط بهيج شحوري وصرعته. ولا عجب أن يكون أبناء هذه المنازل من عناصر الأمن أو عملاء السلطة ومن رجال الأمير في الوقت نفسه. وهذا مما يزيد من تصديق الاتهام الموجه للسلطة وللشيخ سليم الخوري إذ «أن الأمير مجيد لم يكن في قرارة نفسه يكن وداً للعهد»[٢] خصوصاً بعد حادثة الصحفي سعيد سربيه وغيرها من الحوادث التي وقعت بين أنصاره وأزلام «السلطان» سليم الخوري.

كان على الأمير أن يحافظ على وحدة قاعدته الانتخابية، فلا يغضب العائلات التي تدين له بالولاء الغرضي، فيغض النظر عن بعض أبنائها من القوميين والشيوعيين والاشتراكيين و«الحكوميين». كما كان عليه أن يتمسك بوحدة الطائفة الدرزية بالإبقاء على صلة التواصل مع الزعيم كمال بك جنبلاط ليرد الاتهامات الباطلة. وبالمقابل كان عليه، وهو المقرَّب من الحكم، أن يتابع تطور قضية حادث الباروك وتطويق ذيوله وإجلاء ملابساته وإحالته على المحكمة العسكرية. ومن ذلك أن «مجلس أمن الدولة عقد في دار الرئاسة اجتماعاً استثنائياً مساء الأربعاء واستمر إلى ساعة متأخرة من الليل حضره الحاج حسين العويني رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية والسيد رياض الصلح والأمير مجيد

(١) إيغور تيموفييف، ص: ١٨٦.

(٢) إيغور تيموفييف، ص: ١٨٦.

أرسلان وقائد الجيش وقائد الدرك ومدير الشرطة، وقد درس المجتمعون تطورات الحالة في الشوف».[(١)] وكادت هذه الحادثة أن تؤدي إلى استقالة الرئيس العويني «بعد أن تبين له أن هنالك تصرفات إدارية جرت دون علمه».[(٢)]

تأكد الزعيمان الدرزيان من خطورة الوضع الدرزي الداخلي المتأزم، كما تأكدت لهما دسائس الشيخ سليم الخوري ومن يلوذ به وعند ذاك و«بوساطة شيخي عقل الدروز محمد أبي شقرا ومحمد عبد الصمد اتفق الزعيمان على العمل من أجل ضمان الشرعية والنظام أثناء التصويت»[(٣)] كي يفوّتا الفرصة على المصطادين بالماء العكر.

أجريت الانتخابات النيابية في دورتي ١٥ و٢٢ نيسان ١٩٥١ وفاز كل من الأمير مجيد أرسلان الذي نال أعلى عدد من الأصوات في الشوف وعاليه إذ بلغ ١٣٢٦١ صوتاً وفيليب تقلا (١٢٨٤٨ صوتاً) وسليم الخوري (١٢١٩٠ صوتاً) وبهيج تقي الدين (١١٦٨٢ صوتاً) من اللائحة الحكومية وفاز إميل البستاني وكمال جنبلاط وكميل شمعون وغسان تويني وأنور الخطيب من لائحة المعارضة، وكان عدد المقترعين ٢٤٠٠٤ من أصل ٣٨٣٠٤ ناخبين.[(٤)]

كان لاختيار سليم الخوري المرشح الطرابلسي حسين الجسر على اللائحة الحكومية ولحادث الباروك أثرهما الكبير في نتائج الانتخابات النيابية في دائرة الشوف-عاليه. طعن حسين الجسر على نيابة أنور الخطيب كما طعن فضل الله تلحوق على نيابة بهيج تقي الدين، وكمال جنبلاط على نيابة سليم الخوري، وأنهت لجنة الطعون برئاسة فؤاد الخوري أعمالها وأقرت صحة النتائج المعترض عليها وردت الطعون ما

---

(١) النهار، عدد ٤٧٤٨، ٢٣ آذار ١٩٥١.

(٢) النهار، العدد نفسه.

(٣) إيغور تيموفيف، ص: ١٨٦.

(٤) فارس سعادة، الموسوعة الانتخابية، ج ١٠، ص: ٣٩.

عدا الطعن بنيابة أنور الخطيب فإنها أحالته إلى المجلس النيابي للبت به. وفي جلسة ٢٦ حزيران ١٩٥١ اقترح هنري فرعون تأجيل المناقشة بموضوع الطعن. ورفض أعضاء الجبهة الاشتراكية التأجيل وكذلك الأمير مجيد الذي قال: «أنا لا أوافق هنري فرعون بك بالتأجيل ولا أوافق على كل ما قاله السيد إميل البستاني من أننا أتينا إلى هنا لنمحو آثار مجلس ٢٥ أيار كلا يا سيدي رغم ما قيل بصدد هذا المجلس، فلقد قام بأعمال جبارة يستحق عليها كل تقدير. هذا من جهة ومن جهة ثانية لم يعد خافياً على أحد أن لجنة الطعون تجتمع منذ خمسة أيام وقد عرفنا وعرف القاصي والداني كل ما صار في اللجنة. لذلك أعتقد أن التأجيل يقصد منه التطبيق. أنا لا أشك بنية هنري بك فرعون وربما يكون التأجيل في سبيل التفاهم. ولا أعني بكلمة التطبيق غير هذا، ولكن بما أن القضية قد عرفت من المجلس وغيره فإني أطلب من المجلس الكريم أن يدرسها الآن فإما أن يقرها أو يرفضها ولا حاجة بنا للتأجيل».[١] وقرر المجلس صحة نيابة أنور الخطيب. وكان ذلك بمثابة التحدي الأول لرئيس الجمهورية وشقيقه النائب الشيخ سليم.[٢]

ـ الأمير مجيد والكتلة الدستورية:

لم يقتصر نشاط الشيخ سليم الخوري على منطقة الشوف ـ عاليه بل تعداها إلى باقي الدوائر الانتخابية، مما زاد من حدة توتر العلاقة بينه وبين الأمير مجيد. ففي البقاع وبعد المشادات الانتخابية الناجمة عن تدخلات السلطة بشخص الشيخ سليم الخوري، «اغتنم رياض الصلح (الفرصة) السانحة وأشار على مجيد أرسلان وصبري حمادة الانسحاب من الكتلة الدستورية فانسحبا فعلاً»[٣] دون أن يعلما رئيس الجمهورية، دليلاً على تبنّيه لتصرّفات شقيقه بالكامل.

---

(١) جلسة ٢٦ حزيران ١٩٥١.

(٢) النهار، عدد ٤٨٠٥، ٢٧ حزيران ١٩٥١.

(٣) بشارة الخوري، حقائق لبنانية، ج٣، ص: ٣٨٠.

وبانتهاء الانتخابات النيابية، احتدمت معركة انتخاب رئاسة المجلس النيابي ما بين أحمد الأسعد وصهره صبري حمادة. وانقسمت الكتلة الدستورية بين هذين المرشحين. وتدخل الرئيس بشارة الخوري تدخلاً سافراً لصالح الأسعد مما أدى إلى مزيد من الانقسامات داخل الكتلة الدستورية واستقطبت المعارضة نواب عكار، ألبير الحاج ويعقوب الصراف وبشير العثمان، إضافة إلى سليمان العلي وحميد فرنجيه.[١] وفي الخامس من حزيران فاز أحمد الأسعد بدعم من الرئيس بشارة الخوري على منافسه صبري حمادة بأكثرية ٦٧ صوتاً من أصل ٧٧. ويعود ذلك لتحالف أحمد الأسعد الذي يترأس أكبر كتلة نيابية في المجلس، مع سليم الخوري الذي يترأس الكتلة الدستورية التي استقطبت معظم النواب الجدد و«النيودستوريين أو الدستوريين الطازة».[٢]

وفي جلسة ٢٨ حزيران ١٩٥١ انتخب الأمير مجيد عضواً في لجنة الشؤون الخارجية ورئيساً للجنة الدفاع الوطني مما دلّ على ثقله البرلماني لدى الكتل النيابية بما فيها الكتلة الدستورية والجبهة الاشتراكية الوطنية.

وجّه رئيس الدولة الضربة للدستوريين المنشقين، متذرعاً بضرورة تغيير الوجوه في الوزارات وهي ضرورة ماسة على أثر استقالة حكومة حسين العويني، إذ «ازداد التوتر بعد الانتخابات النيابية، وبفضل الدور الذي لعبه الشيخ سليم وهنري فرعون، فقد تمّ تكليف عبد الله اليافي بتشكيل الحكومة»[٣] التي ضمت الشيخ بهيج تقي الدين، ممثلاً عن الدروز، بتدخل مباشر من سليم الخوري. و«علم المير مجيد بدخول الشيخ بهيج الوزارة الجديدة، فاتصل به، وأبلغه أن اشتراكه بوزارة لا

(١) فارس سعاد، الموسوعة الانتخابية، ج١٠، ص: ٤٩.
(٢) النهار، عدد ٤٨٨٣، ٢٧ أيلول ١٩٥١.
(٣) سامي الصلح، احتكم إلى التاريخ، ص: ٩٦.

يرتاح إليها ـ أي المير ـ من الأمور «غير الواردة» في علاقتهما. فأجاب الشيخ بهيج أنه لا يقصد ذلك أبداً وإذا كان المير يفسر اشتراكه هذا التفسير، فإنه مستعد أن يقدم استقالته. وبالفعل كتب الشيخ بهيج استقالته وأرسلها إلى الرئيس اليافي».[١]

وفي جلسة ١٩ حزيران ١٩٥١ ألقى عبد الله اليافي البيان الوزاري وعرض لكيفية تأليف الوزارة، وقوبل بتصفيق حاد اعتبره الأمير مجيد استفزازاً له ولغيره من الدستوريين المنشقين والمعارضة. فقال «أرجو من الرئاسة أن تمنع التصفيق. إذا كانت القضية قضية تصفيق فالجميع يعلم أنه يوجد عند أي نائب كان هذه الإمكانية. وأطلب من الرئيس أن يخبرنا كيف جرى توزيع البطاقات. وإني أرجو أن لا نُستفز. وأرجو من دولة الرئيس أن يخفف اللهجة التي يتكلم بها لأني كنت مهيئاً للكلام ولكن لقصر الوقت، وحتى لا أدخل بالكرامات أردت أن أكتفي بما قاله الزملاء وبحجب الثقة».[٢]

استهلّت حكومة عبد الله اليافي سياستها العربية بترحيل عدد من العمال السوريين إلى الحدود ، فشنت بعض الصحف اللبنانية المعارضة حملة انتقاديه عليها و«مما أضعف موقف الحكم أن رياض الصلح ومجيد أرسلان وصبري حمادة وبهيج تقي الدين بدأوا يقفون موقفاً سلبياً من العهد».[٣] وأدلى الأمير مجيد ببيان احتجاج على السياسة الخارجية التي اتبعتها حكومة اليافي فاعتبر الرئيس بشارة الخوري أن «فيه استثارة نعرة مؤسفة»[٤] واضطر إلى التنصل من مسؤولية الحدث فأوعز إلى مدير الخارجية العام بالتوجه لمقابلة رئيس الوزارة السورية خالد العظم، والى الرئيس اليافي بنشر بيان صحفي

---

(١) الحياة، في ٨ حزيران ١٩٥١.

(٢) يوسف قزما الخوري، مجموعة البيانات الوزارية، ج١، ص: ٢٤١.

(٣) حسان حلاّق، التيارات السياسية، ص: ٥٤٥.

(٤) بشارة الخوري، حقائق لبنانية، ج٣، ص: ٣٨٣.

لتوضيح ملابسات القضية والى شارل حلو بعقد مؤتمر صحفي لشرح حقيقة سياسة لبنان الخارجية والعربية، تلافياً لما قد يؤول إليه بيان الأمير مجيد من إثارة الرأي العام اللبناني والعربي ضد الحكومة.

يعترف بشارة الخوري بضعف الكتلة الدستورية بانسحاب الأمير مجيد أرسلان منها لكنه، وقد وقع فعلاً، تحت تأثير أخيه سليم، استقوى بالأكثرية النيابية الموالية له فلم يتقرَّب منه وحاول الاستعاضة عنه بالتزلف إلى المراجع الدينية. ويقول بشارة الخوري «لم يكن انقطاع كمال جنبلاط عنا وفتور مجيد أرسلان نحونا ليمنعنا من الاتصال مباشرة بالطائفة الدرزية الكريمة. وكان صاحبا الفضيلة شيخا عقل الدروز الشيخ محمد أبو شقرا والشيخ محمد عبد الصمد قد بسطا لي بعض المطالب التي تهم طائفتهما فاهتممت بها».[١]

انتظمت قوى المعارضة في وجه الرئيس بشارة الخوري في جبهتين هما:

- الجبهة الاشتراكية الوطنية وتضم «الحزب التقدمي الاشتراكي وحزب الكتلة الوطنية والمستقلين كميل شمعون، إميل البستاني، غسان تويني، وديكران توسباط وعبد الله الحاج»[٢] واختار هؤلاء في اجتماع ٤ أيار ١٩٥١ «كمال جنبلاط أميناً عاماً لها كما رأوا أن يكون الحزب التقدمي الاشتراكي المرجع العقائدي الرئيسي للجبهة فاتخذوا من ميثاقه أساساً لبرنامج الإصلاحات الديمقراطية الواسعة الذي تبنوه»[٣] ويقول غسان تويني عن هذا البرنامج الإصلاحي «إن فيه الكثير من الإصلاحات الدستورية والاقتصادية وسواها ما لو طبِّق لحمانا من الكثير ووفر علينا الأكثر والأكبر».[٤]

---

(١) بشارة الخوري، حقائق لبنانية، ج٣، ص: ٣٨٥.

(٢) كمال جنبلاط، ربع قرن من النضال، ص: ٥٧.

(٣) إيغور تيموفييف، كمال جنبلاط الرجل والأسطورة، ص: ١٨٧.

(٤) غسان تويني، غسان تويني يتذكَّر، أحاديث نشرتها الحياة، أعدها عبد الوهاب بدرخان، دار النهار للنشر، بيروت ١٩٩٠، ص: ٣٢.

- وتضم الجبهة الثانية رياض الصلح وصبري حمادة والأمير مجيد أرسلان وبهيج تقي الدين، الذين تربطهم علاقات الود والصداقة بشخص الشيخ بشارة الخوري. لذلك فإنه يرى «أن لمعارضة هؤلاء الأصدقاء دواء، فهي آنية وتزول مع الوقت، وإما معارضة الأولين فلا دواء لها»[١] ولم يدرِ رئيس الجمهورية أن صبري حمادة والأمير مجيد أرسلان «بعد أن كانا يصولان على شرفات رئاسة المجلس والوزارة منذ بدء ولاية الشيخ بشارة ساعد تقلص وضعهما السياسي وقتئذٍ مع غياب رياض الصلح عن رئاسة الحكم على انكشاف الرئاسة الأولى لنبال المجترئين عليها في مجلس النواب لا سيما نبال الجبهة الاشتراكية».[٢]
- يضاف إلى هاتين الجبهتين: العدو اللدود والصديق الودود، حميد فرنجية وكتلة نواب عكار برئاسة سليمان العلي. غير أن الرئيس بشارة الخوري لا يبالي بمعارضتهم لما يتمتعون به من اعتدال، كما أنه لم يكترث للرأي العام على اعتبار أنه غير مندفع في تيار المعارضة.

- اغتيال رياض الصلح:

كانت خسارة الشيخ بشارة الخوري مزدوجة باغتيال رياض الصلح في ١٦ تموز ١٩٥١ في العاصمة الأردنية، عمان. فعلى الرغم من معارضته بقي رياض الصلح رمزاً للعهد الاستقلالي الأول، وسنداً إسلامياً للحكم اللبناني، بصفته أحد ركني الميثاق الوطني اللبناني والتعايش الإسلامي المسيحي.

كان وقْع المصاب على الأمير مجيد أرسلان كبيراً فهو الصديق الصدوق للرئيس رياض الصلح وقد «بلغ من حبه لآل الصلح وإعجابه بهم درجة جعلته داعية كبرى لهم، يمشي مع رياض حتى النهاية، ويكون عند مصرعه المفجوع الأكبر في هذه البلاد، حتى قيل وثبت أن

---

(١) بشارة الخوري، حقائق لبنانية، ج٣، ص: ٣٨٧.

(٢) فؤاد الخوري، النيابة في لبنان، ص: ٢٤٣-٢٤٤.

الدموع التي ذرفها الأمير مجيد أرسلان على رياض الصلح تساوي في كميتها الدموع التي ذرفها باقي الناس عليه».[١] لاحق الأمير مجيد قضية اغتيال رياض الصلح في عمان والاتهامات الموجهة للحزب السوري القومي الاجتماعي بإلحاح شديد، داخل المجلس النيابي، ومع الحكومة اللبنانية؛ خصوصاً وأن أصابع الاتهام العشوائي أخذت تطال العديد من أبناء الطائفة الدرزية المنتمين إلى الحزب القومي كما طالت الملاحقات الأمنية معظم القرى الدرزية التي لا عضد لها سوى الزعيمين كمال جنبلاط والأمير مجيد أرسلان وكلاهما خارج الحكم اللبناني وعرضةٌ لسهام أهل الحكم.

وفي جلسة ٢ آب ١٩٥١ قال الأمير مجيد داخل الندوة النيابية: «لقد مضى على اغتيال المرحوم دولة رياض بك الصلح ٢٠ يوماً ونحن ننتظر أن تلقي الحكومة نوراً على هذه القضية أو بصيصاً من النور. أن الصحف تكتب يومياً وتحمل أو تدعي إهمال الحكومة. أنا لا أريد أن يفهم من كلامي أني أريد أن أستغل الظرف إنما لا لزوم لشرح هذه القضية أكثر مما شرحها المجلس والعالم، إنما الرأي العام يريد أن يعرف وأن يعلم ماذا يجري ولا يريد أن نبقى بهذا الموقف الغامض. وكذلك نقرأ بالصحف أنه يوجد في هذه الأيام نشاط جديد من فلول الحزب القومي السوري المنحل ولا يوضع لهذا النشاط من حد. نعم أنا أريد شخصياً أن أتكلم عن قضية الحزب القومي ولو كان أكثر أعضائه من طائفتي. إني أريد أن يعلم الجميع أننا نحن ممثلو الطائفة والبلاد لا يمكننا أن نقبل من أي كان الإجرام العادي فكيف عندما يحصل هذا الإجرام بحق رجل كرياض بك الصلح نحن ننتظر بفارغ الصبر والنار تحت الرماد، فإذا حصل إهمال فربما تحصل حوادث بيننا كجماعات وأحزاب وطوائف لا تحمد عقباها».

وبعد تسرّب معلومات تفيد عن ضلوع قائد الانقلاب السوري

---

(١) اسكندر الرياشي، قبل وبعد، ص: ٨٤.

أديب الشيشكلي باغتيال رياض الصلح،[١] وعن عدم ثبوت علاقة الحزب السوري القومي الاجتماعي في هذا الاغتيال طلب الأمير مجيد تفسيراً صحيحاً من الحكومة لاطلاع الرأي العام على الحقيقة فقال: «كنت سألت الحكومة في الجلسة السابقة عن سير التحقيق باغتيال المرحوم الفقيد رياض الصلح وكان قد استمهلني معالي وزير الخارجية في الجواب إلى جلسة ثانية ريثما تتم لديه كل التحقيقات.

ونهار أمس أثناء اجتماع اللجنة الخارجية وبعد أن علمت أن لجنة التحقيق اللبنانية قد رجعت من عمان، سألت الوزير عن نتائج التحقيق فقال إنه سيدلي بالمعلومات في جلسة المجلس ورجاني أن لا أثير القضية حتى تنتهي الحكومة من دراسة التقرير.

وكنت أود أن أنزل عند رغبة الوزير حتى لا يقال بأني ألح عليه ولكني فوجئت اليوم عندما كنت أقرأ الصحف بتصريح عن لسان وزير العدل جاء فيه أن لجنة التحقيق عادت من عمان ووضعت تقريراً يتضمن الأعمال التي قامت بها في عمان حيث اطلعت على التحقيقات التي تقوم بها السلطات الأردنية وقد قدمت لها جميع التسهيلات التي طلبتها.

لقد دهشت كيف استمهلني معالي وزير الخارجية وكيف تخطى وزير العدل وزير الخارجية بإعطاء تصريح خطير مثل هذا ربما كان صحيحاً وربما كان غير صحيح ولكنه موجود في صحيفة اليوم.

فأرجو من الحكومة تفسيراً صحيحاً لنطلع عليه الرأي العام الذي ينتظر بلهفة».[٢]

وفي جلسة ١٦ آب ١٩٥١ تلا رئيس الوزارة عبد الله اليافي بيان الحكومة حول مقتل رياض الصلح فقال الأمير مجيد أرسلان: «إني أشكر دولة الرئيس على هذا البيان ولو كانت نتيجته هي غير النتيجة

---

(١) لويس الحاج، من مخزون الذاكرة، دار النهار للنشر، بيروت ١٩٩٣، ص ٢٥.

(٢) جلسة ٧ آب ١٩٥١.

المرغوبة من هذا المجلس كما أنه نتيجة لتحقيق جرى في دولة شقيقة حيث جرى الحادث ولم يجرِ في سوريا. وإننا نشكر ما قامت به حكومة المملكة العربية الهاشمية ونطلب من الحكومة أن تلفت نظرها إلى أن جلالة المغفور له الملك عبد الله كان يقول: إن مقتل ضيفي مساس بكرامتي الشخصية وكرامة بلادي. فلربما حصل بعد مقتل الملك بعض التقاعس وهذا معقول لقيام حكومة جديدة. إني ألفت نظر الحكومة لكي ترجو الحكومة الأردنية أن تأخذ على عاتقها ملاحقة هذه القضية كما لو كان جلالة الملك على قيد الحياة. أما في سوريا فأنا لست متفائلاً بل متشائم من نتيجة هذه القضية في الوقت الحاضر وربما تغيرت عقلية السوريين في المستقبل.

إني أرجو الحكومة أن لا تتقاعس وأن تأخذ القضية بيدها اليمنى حتى لا تجبرنا على القيام بما لا نريده وحتى لا تعم الاضطرابات الشوف فقد نبهناها ولا لوم علينا». [١]

نفى الرئيس عبد الله اليافي علمه بكل ما يجري، ووعد بإجراء التحقيقات اللازمة. وأسدل الستار على مصرع رياض الصلح على أنها عملية ثأر لإعدام انطون سعادة بعيداً عن المداخلات العربية والإقليمية والدولية، «وبعدما عُرف أن أعضاء في الحزب نفذوا الاغتيال جرى تحقيق، وعلى أثره أجريت محاكمة حزبية لرئيسه يومذاك إثر عملية الاغتيال بسبب تفرُّده باتخاذ القرار والتنفيذ وبعد ذلك فصل هذا الرئيس من الحزب». [٢] أما الأمير مجيد أرسلان فقد أعلن لزملائه النواب وتحت قبة البرلمان أنه تلقى تهديداً بالاغتيال فقال: «لقد ورد إليَّ كتاب من ثلاثة أيام، يتعلق بمقتل رياض بك وبالاستعداد لاغتيال كثيرين حتى رئيس الدولة. ولقد أرسلت الكتاب إلى فخامة الرئيس مع

---

(١) جلسة ١٦ آب ١٩٥١.

(٢) زهير عسيران، زهير عسيران يتذكر، دار النهار للنشر ، بيروت ١٩٩٨ ص ٧٩-٨٣.

المرافق لأنه داخل في الطابق».[١] وصادف أن حدث بعض التعديات على مزرعة الأمير مجيد في (المجيدية) فهبّ عدد كبير من مناصري الأمير من مناطق الشوف والمتن وعاليه وراشيا وحاصبيا للدفاع عنها. وقالت النهار «بمناسبة كتاب التهديد الذي تلقاه الأمير مجيد أرسلان توجه إلى المجيدية أمس الأول (١٣ آب ١٩٥١) زهاء ٢٠٠ شاب من آل حمادة بالأسلحة الكاملة واضعين أنفسهم تحت تصرف الأمير معلنين أنه إذا أصابه أدنى سوء فإن العاقبة ستكون وخيمة جداً على جميع رجال الحزب القومي السوري دون استثناء... هذا وأمَّ المجيدية في اليومين الآخرين وفود عديدة من الشوف ووضعت نفسها تحت إمرة الأمير».[٢]

الأمير مجيد أرسلان وحكومة سامي الصلح الثالثة (١٩٥٢/٢/١١ ـ ١٩٥٢/٩/٩)

شكّل الأمير مجيد أرسلان وصبري حمادة بعد خروجهما من الكتلة الدستورية كتلة نيابية مستقلة ضمّت الشيخ بهيج تقي الدين ونواب البقاع وعكار ولعبت هذه الكتلة دوراً سياسياً معتدلاً بإزاء الكتل النيابية المتطرفة. هذه الكتلة تمثلت بالأمير مجيد أرسلان وزيراً للدفاع والصحة في حكومة سامي الصلح الثالثة؛ وقد ألفها بعد مشاورات قام بها رئيس الجمهورية في ٩ شباط ١٩٥٢ اثر استقالة عبد الله اليافي. ألقي البيان الوزاري في جلسة ١٩ شباط ١٩٥٢ ونالت الحكومة ثقة المجلس بأكثرية ٥٦ ضد ٨ وبغياب ١٣ عن الجلسة.[٣]

حرص الأمير مجيد من خلال موقعه النيابي والوزاري على مصالح الدولة والشعب في آن واحد. ولا يفرّق بين منطقة وأخرى أو بين طائفة وطائفة. ففي مسألة دفع الرسوم والضرائب يرى الأمير مجيد

(١) جلسة ١٦ آب ١٩٥١.

(٢) النهار عدد ٤٨٤٧، ١٥ آب ١٩٥١.

(٣) ماجد ماجد، تاريخ الحكومات اللبنانية، ص: ٨٠.

«أن تستوفي الحكومة الرسم من الجميع».[١] وبخصوص الموظفين المدنيين منهم والعسكريين يدافع الأمير عن تعويضاتهم[٢] وحقوقهم في الترقية،[٣] وبمعاقبة المخالفين منهم لا سيما في حالة ارتكاب السرقة والرشاوى والتهريب وغيرها، ومن ذلك سؤاله التالي إلى الحكومة: «عطوفة رئيس مجلس النواب المحترم، ذكرت الصحف أن رجال الجمرك في شتورا صادروا كمية من الحشيش في سيارة يقودها أحد ضباط الدرك، فإني أسأل الحكومة:

أولاً: عن أي نتيجة أسفر التحقيق في هذه القضية الخطيرة؟

ثانياً: لماذا لم يصدر قرار يكف يد الضابط المذكور والأفراد الذين كانوا يرافقونه وقد أوقفوا متلبسين بالجرم المشهود، وهل ترى الحكومة أن من مصلحة التحقيق إبقاء هذا الموظف في عمله والتهمة الموجهة إليه من أخطر التهم التي يمكن أن تتوجه إلى موظف في الدولة وتفضلوا بقبول الاحترام. نائب الشوف مجيد أرسلان».[٤]

من ناحية أخرى، لم يكن الأمير ليرضى بأن تنتقص سيادة لبنان في إطار تعاونه العربي أو الدولي ففي الجلسة المنعقدة للتصديق على الاتفاق القضائي بين سورية ولبنان احتج الأمير سائلاً: «لماذا هذا التجني نحن نسلّم سورية المحكومين وهي لا تسلمنا محكوماً واحداً، إني أرجو الحكومة أن تحتفظ بهذا المشروع».[٥] هذا إلى جانب اهتمامات الأمير مجيد بالقضايا الزراعية كمكافحة الجراد.[٦] وبحربه

(١) جلسة ١٠ تموز ١٩٥١.

(٢) جلسة ٢١ تشرين الثاني ١٩٥١.

(٣) جلسة ٣٠ كانون الثاني ١٩٥٢، وجلسة ٣ تموز ١٩٥١.

(٤) النهار عدد ٤٨٩٠، ٥ تشرين الأول ١٩٥١.

(٥) جلسة ٢١ آب ١٩٥١.

(٦) جلسة ٢٧ شباط ١٩٥١.

على أعمال الفساد والسرقة والرشاوى في الوزارات والمشاريع الإنشائية والعمرانية ومطالبته بإحالة بعضها على القضاء[١] وبتشكيل لجان تحقيق نيابية في البعض الآخر.[٢]

أثار النائب إميل البستاني مسألة يهود لبنان لا سيما العاملين منهم في وزارة الدفاع الوطني وجاء في سؤاله «...إن ضابط المدفعية في الجيش اللبناني هو يهودي من أصل روسي، وإن الطبيب الأول في اللجنة الفاحصة للجيش اللبناني هو يهودي من أصل يوناني، وإن هناك بعض الكتبة الذين يطلعون على مراسلات الجيش اللبناني هم أيضاً يهود. وبالنظر للحالة القائمة بيننا وبين إسرائيل اليهودية العالمية ألا ترى الحكومة أن من الضروري إقصاء هؤلاء عن جميع وظائف الجيش اللبناني واستبدالهم بلبنانيين لا غبار عليهم ولا شبهة»[٣] وكان جواب الأمير مجيد «أن وزارة الدفاع مقيدة بقوانين لبنانية والقيادة مسؤولة عن تصرفات الضباط وقوات الجيش اللبناني. ولو كانت هناك شبهة على أي موظف لضربت بيد من حديد عليه. ولو كنا عثرنا على جاسوس في الجيش لقمنا بواجبنا».[٤] وعمل الأمير مجيد لما تحمله شخصياً من هجمات إميل البستاني بخصوص الضباط اليهود على إقرار مشروع صرف هؤلاء الضباط من الخدمة وطلب من زملائه النواب أن يصوتوا عليه حتى تتمكن القيادة من صرف هؤلاء الضباط لأنها لا يمكنها اتخاذ أي تدبير بحقهم ما لم يصدق عليه.[٥]

الأمير مجيد واستقالة الرئيس بشارة الخوري

كانت فاتحة أعمال حكومة سامي الصلح توقيع الاتفاقية

(١) جلسة ٦ تشرين الثاني ١٩٥١.
(٢) جلسة ٢١ آب و٤ كانون الأول ١٩٥١.
(٣) النهار ٥٠٣٩، ٢٨ آذار ١٩٥٢ وعدد ٥٠٤٥، ٤نيسان ١٩٥٢.
(٤) النهار ٥٠٣٩، ٢٨ آذار ١٩٥٢ وعدد ٥٠٤٥، ٤نيسان ١٩٥٢.
(٥) جلسة ١١ تشرين الثاني ١٩٥٢.

الاقتصادية مع سورية. لكنها قوبلت بموجة من الإضرابات وإقفال المتاجر وبحملات صاخبة داخل مجلس النواب. وعمد الرئيس سامي الصلح إلى تصويب سهام المعارضة باتجاه مقام الرئاسة الأولى فشن حملة للقضاء على نفوذ سليم الخوري وباقي أركان «العيلة» الحاكمة وعلى أركان العهد المقرَّبين من رئيس الجمهورية وحمّلهم مسؤوليات الفساد والفوضى. وجد الأمير مجيد نفسه إلى جانب صبري حمادة وأحمد الأسعد وهنري فرعون في جانب رئيس الجمهورية وردوا على رئيس الحكومة مما زاده تقرُّباً من المعارضة، وجعلهم هدفاً لها.

وفي ٣٠ أيار ١٩٥٢، كتب كمال جنبلاط في جريدة الإنباء الناطقة بلسان الحزب التقدمي الاشتراكي، مقالاً عنوانه: «جاء بهم الأجنبي فليذهب بهم الشعب».[١] وتلقفت الصحف المعارضة هذا المقال فنشرته معلّقة عليه. وبإيعاز من الرئيس بشارة الخوري «أوقفت الصحيفة عن الصدور ثلاثة أيام، وأحالت مديرها المسؤول إلى القضاء. ومُدِّد قرار التعطيل بقرار عدلي بعد المحاكمة»[٢] فاحتجبت الأنباء ثمانية أشهر وحكم على مديرها المسؤول إيلي مكرزل بالسجن أربعة أشهر.

كانت أولى آثار هذا المقال أن أعاد ميشال شيحا، شقيق السيدة لور زوجة رئيس الجمهورية، كتاباته الانتقادية على صفحات جريدة «لوجور» الناطقة باللغة الفرنسية، غير آبه بصلة المصاهرة، مما حزَّ في نفس رئيس الجمهورية. و«كان أكثر أيلاماً بالنسبة إلى الشيخ بشارة الخوري الخصام بينه وبين قريبه وصديقه هنري فرعون المصرفي الكبير الذي وفَّرت له ارتباطاته المتشعبة سمعة رجل يقوى على حل كل المشاكل».[٣] وكان هنري فرعون لسنوات خلت منسق الاتصالات ما

---

(١) الأنباء ٣٠ أيار ١٩٥٢.

(٢) بشارة الخوري، حقائق لبنانية، ج٣ ، ص: ٤٤٩.

(٣) إيغور تيموفييف، كمال جنبلاط الرجل والأسطورة، ص: ٢٠٥.

بين أقطاب المعارضة التقليدية وبين قصر الرئاسة. وبهذا تزعزعت ثقة الرئيس الخوري بحكمه فرغب بالاستقالة لكن قائد الجيش اللبناني اللواء فؤاد شهاب نصحه بالعدول عنها.

حاول رئيس الجمهورية إجراء بعض الإصلاحات الجزئية، إسكاتاً للمعارضة، وأوعز إلى مجلس الوزراء وقف التعيين والترقيات الاستثنائية وتصديق قانون ملاكات الموظفين وإجراء بعض التشكيلات والمناقلات في دوائر الدولة بين كبار الموظفين والمدراء العامين والقائمقامين. وأجرى وزير الصحة الأمير مجيد أرسلان تغييراً في ملاك وزارة الصحة، أثار ضجة في قصر الرئاسة من جراء تعيينه الدكتور فؤاد أبو ظهر مديراً عاماً للوزارة وتفضيله على الدكتور سليم الحايك، ولما سأله مندوبو الصحافة عن سبب استبعاد سليم الحايك أجاب الأمير «إن مركز مديرية الصحة الشاغر هو في الأصل للطائفة السنية وكان يشغله مدير مسلم سني، ومن حقها المطالبة به. وانه لولا الاعتبارات الطائفية لكان قد عيِّن لهذا المنصب الدكتور (سليم) حايك باعتباره أهلاً له».[1] ورغم إقرار مجلس الوزراء لتشكيلات وزارة الصحة والإسعاف العام، فإن مديرية رئاسة الجمهورية لم تنشر مراسيمها تشبثاً من رئيس الجمهورية بتعيين الحايك ضارباً بالتوازن الطائفي الذي عمل له عرض الحائط. وطالب الأمير مجيد بزيادة الاعتمادات لوزارة الصحة لأجل إنشاء المستوصفات والمستشفيات في جميع المناطق اللبنانية، وأشار إلى «أن بعض كبار الموظفين يتقاضون عدة رواتب تزيد في مجموعها عن رواتب الوزراء عدة أضعاف».[2]

لم تكن الإجراءات التي قامت بها حكومة سامي الصلح بالمستوى الإصلاحي المطلوب. ولم ترض إِقطاب المعارضة. وما كان

---

(١) النهار، عدد ٥٠٤٥، ٤ نسيان ١٩٥٢.

(٢) النهار، عدد ٥١٠٧، ١٥ آب ١٩٥٢.

بيد سامي الصلح من حيلة لإرضائها، فدعت الجبهة الاشتراكية الوطنية الشعب اللبناني إلى حضور مهرجان شعبي كبير يقام في دير القمر يوم الأحد الواقع في ١٧ آب ١٩٥٢. حرصت الجبهة في دعوتها على تحذير المواطنين من حمل السلاح لا خفية ولا علانية،[١] متخذة من «يوم الباروك» عبرة لها. ووقع الرئيس سامي الصلح حائراً بين المعارضة المتشددة الصارمة وبين رئيس الجمهورية ومن حوله. وكان عليه أن يختار بين الموافقة على إقامة المهرجان وبين منعه فقرّ رأيه على الموافقة شرط عدم التعرّض لشخص الرئيس ومقام الرئاسة وذلك بموجب تعهد كتبه بخط يده وقبل به كمال جنبلاط وكميل شمعون وإميل البستاني وأنور الخطيب وبيار وريمون إده.[٢] وكي يتأكد سامي الصلح من التزام الخطباء بما اتفق عليه فإنه حضر بنفسه إلى دير القمر ليكون على مقربة من مكان الاحتفال ويسمع بأذنه بما لا يقبل الشك به. لكن إميل البستاني وزع مناشير بالطائرات ضد الرئيس بشارة الخوري، وتعرَّض الخطباء لشخصه بطلب الإطاحة بالحكم ولو بالقوة. وانتهى الاجتماع بتلاوة كمال جنبلاط التوصيات والالتزامات التي تبناها أقطاب المعارضة وصفق لها الآلاف وخلاصتها: «نحن المجتمعين بدير القمر في السابع عشر من آب ١٩٥٢ نعلن إرادتنا المتضامنة ونجدد العهد إرضاءً للضمير وتلبية لنداء الواجب أن نظل في هذه المرحلة الحاسمة من حياة بلادنا يداً واحدة وقلباً واحداً من أجل تصحيح الأوضاع الدستورية القائمة وإيجاد حكم ديمقراطي صالح وفقاً لبرنامج المعارضة، يحقق كرامة الإنسان ويضمن حقوق الشعب وحرياته، ويقضي على الفساد والطغيان. وذلك بإجبار (هنا جملة تشير بالتحديد إلى المسؤولية) إلى أن ينزل عند إرادة الشعب أو يعتزل. بذلك نتعهد

(١) النهار، العدد نفسه.

(٢) سامي الصلح، مذكرات سامي بك الصلح، صفحات مجيدة من التاريخ اللبناني ١٨٩٠-١٩٦٠، منشورات مكتبة الفكر العربي، بيروت١٩٦٠، ص: ٢٢٠-٢٢١.

ونعاهد أن نستخدم، لتحقيق هذه الأهداف، جميع ما في يدنا من وسائل»[١].

وقع مهرجان دير القمر على الشعب والمسؤولين وقوع الصاعقة. فلقد أربك حتى بعض القائمين عليه. وما إن خرج حميد فرنجية، وهو من تصبو إليه الأنظار كمرشح لرئاسة الجمهورية، حتى قال «لقد بالغنا اليوم ولا يجوز أن يطاح برئيس الجمهورية بطريقة قد تهين الرئاسة. لأننا جميعاً مسؤولون عن تدهور الوضع. وعلينا أن نتعاون لإصلاحه» وكلّف صديقه الدكتور الياس الخوري، المقرب جداً من رئيس الجمهورية، أن ينقل إليه رغبته بتهدئة المعارضة، بتشكيل حكومة تقبل بها بعيداً عن مداخلات شقيقه سليم الخوري. وجاء جواب رئيس الجمهورية: «استشيروا أخي سليم» بمثابة الرصاصة التي أطلقها على عهده، إذ قال حميد فرنجية «ضميري مرتاح الآن. فالمعركة ضد الحكم لن تنتهي إلاّ بعد استقالة الشيخ بشارة»[٢] وهكذا كان.

اجتمع نواب كتلة بيروت في مكتب عبد الله اليافي وعبروا عن سخطهم على المهرجان لأنه يؤخّر الإصلاح الرسمي الموعود. وصاغوا مذكرة إصلاحية، سارع عبد الله اليافي إلى تقديمها إلى رئيس الجمهورية. وتتضمن المذكرة الشكوى من تشابك الصلاحيات بين الرئاسة الأولى ورئاسة الوزارة والطلب بتعديل الدستور للحد من صلاحيات رئيس الجمهورية[٣] ووضع شارل حلو مذكرة أخرى عدد فيها مساوئ الحكومة من جهة وإقدام المعارضين على خرق القانون والدستور في مهرجان دير القمر من جهة أخرى. وتوجّه الأمير مجيد أرسلان وهنري فرعون وميشال شيحا وسليم الخوري ورئيس الحكومة سامي الصلح والوزراء إلى قصر الرئاسة في عاليه لتقييم الأوضاع

(١) النهار عدد ٥١١٠، ١٩ آب ١٩٥٢.

(٢) زينة ونبيل فرنجية، حميد فرنجية لبنان الآخر، ص: ٤٩٨.

(٣) بشارة الخوري، حقائق لبنانية ، ج٣، ص: ٤٦٠.

المستجدة ورسم الخطة الواجب اتخاذها لحسم النزاع. وتميَّز اللواء فؤاد شهاب برحلاته المكوكية ما بين أقطاب المعارضة ورئيس الجمهورية حاملاً معه المقترحات المضادة.

وفي عاليه، أعيد شمل أهل الحكم مساء الأحد متناسين انتقاداتهم وخصوماتهم وعقدوا اجتماعاً ترأسه سليم الخوري وحضره سامي الصلح وهنري فرعون والأمير مجيد وغيرهم من الوزراء والنواب الموالين. وقد درس المجتمعون الموقف الحرج وقال بعضهم وفي مقدمهم سليم الخوري بوجوب الرد على المعارضة رداً بطّاشا بينما قال البعض الآخر بضرورة تأخير الإصلاح الذي وعد به رئيس الجمهورية لئلا يقال إنه تم تحت الضغط. وانبرى فريق ثالث يطالب بإسناد الحكم إلى المعارضة لأن الحالة لم تعد تطاق. وانتهى الاجتماع دون أن ينتهي الحاضرون إلى رأي موحد. وحقيقة الأمر أن الرئيس سامي الصلح جابه المؤتمرين بعزمه على طلب رفع الحصانة البرلمانية عن النواب المتجاوزين على القانون وإحالتهم إلى المحاكمة كشرط أساسي لقبول إحالة الخطباء إلى القضاء. عندها فقط تهدأ أعصاب أهل الحكم الثائرة. انتقل رئيس الحكومة والوزراء إلى قصر الرئاسة وقدموا له قرارهم هذا ولم يجد له سبيلاً من التخلص سوى إعلان برنامج إصلاحي لأن «الملاحقات القانونية لا تجدي فتيلاً»[١] وانحصر عمل السلطة على حفظ الأمن والطلب إلى إدارات الصحف عدم نشر المقاطع التي تتعرَّض لمقام رئيس الجمهورية.

وقبل أن يعقد مجلس الوزراء جلسته المقرَّرة في ١٩ آب. زار وزير بريطانيا المفوَّض في لبنان رئيس الحكومة سامي الصلح صباح الاثنين ١٨ آب وأبلغه رغبة حكومته بضرورة حل المشاكل الداخلية، بالوسائل الممكنة دون اللجوء إلى إثارة بعض الفئات بصورة تؤدي إلى اضطراب الأمن نظراً لعلاقة التطورات الداخلية في لبنان بسلامة الشرق

---

(١) بشارة الخوري، حقائق لبنانية ، ج٣، ص: ٤٦٠.

الأوسط. وقبل الاجتماع الوزاري الذي دعا إليه الرئيس سامي الصلح تمهيداً لجلسة ١٩ آب أيضاً استقبل في مكتبه مندوبي الجبهة الاشتراكية كميل شمعون وإميل البستاني اللذين التقيا صدفة بالأمير مجيد أرسلان وعدد من الوزراء الموالين الذين هددوا بملاحقة الخطباء. وقال لهما الأمير «أنه سيدعو إلى مهرجان يقام في الباروك أو أي مكان آخر»[١] وتبنى رئيس مجلس النواب أحمد الأسعد فكرة إقامة مهرجان شعبي للرد على المعارضة، واجتمع مع الأمير مجيد أرسلان في منزل سليم الخوري لوضع الترتيبات اللازمة لإقامة مهرجان الموالين. أسفر الاجتماع الوزاري في مكتب رئيس الوزارة عن خلاف حاد في وجهات النظر بشأن التدابير بحق المعارضة. وأشيع أن بعض الوزراء سيقدمون استقالاتهم.

أما كمال جنبلاط، وقد تهيَّب الموقف فإنه خشي من مضاعفاته على الصعيد الأمني وسارع في اليوم التالي للمهرجان، لمقابلة قائد الجيش اللواء فؤاد شهاب، للوقوف على رأيه بالأحداث الجارية والوثوق من موقفه الحيادي ولنقل مطالب المعارضة إلى الرئيس، وتتلخص باستلامها رئاسة الوزارة وأكبر عدد ممكن من الحقائب الوزارية الرئيسية، وحل مجلس النواب. وكان رد الرئيس والوزراء الموالين التمسك بصلاحيات رئاسة الجمهورية والتعويل على برنامج الإصلاح الذي عكف على دراسته الرئيس بشارة الخوري وأقرّه مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ١٩ آب ١٩٥٢. وردّت المعارضة على أساس أنه إصلاح بالمناورة،[٢] ولم تقبل به.

وعقب ذلك حصل تصدّع داخل الحكومة اللبنانية. فقد أشيع مجدداً خبر تقديم بعض الوزراء استقالاتهم. وثبت في ٢٦ آب أن قدم الوزير أحمد الحسيني استقالته من الحكومة، وقد قبلت، وأسندت

---

(١) النهار، عدد ٥١١٠، ١٩ آب ١٩٥٢.

(٢) النهار، عدد ٥١١٢، ٢١ آب ١٩٥٢.

حقيبة الأشغال العامة وكالة إلى رئيس الحكومة في حين يؤكد الرئيس بشارة الخوري أنه لم يقبل هذه الاستقالة، ويعترف بنشرها في الصحف وفيها تعريض بمقام الرئاسة[١] إذ جاء فيها أن «عواصف الشهوة التي تهب من مكان معلوم هدفها الفوضى والاستغلال والانتقام، وهي هوْجاء لا تقف عند حد بل تسوّي من الرذيلة فضيلة ومن الفساد طهارة لها عمالها وشركاؤها وجواسيسها وسماسرتها في جميع أركان الدولة».[٢] كثر اللغط حول مواقف الوزراء من الحكومة ورئيسها، خلال الاجتماعات الوزارية التي ترأسها في السراي. فقد تبيَّن للمراقبين أن بعض الوزراء اشتركوا في وضع خطة للتخلّص من الحكومة عن طريق إحراج الرئيس سامي الصلح وإجباره على طلب الثقة من المجلس النيابي، على أساس إعطاء الحكومة حق إصدار المراسيم الاشتراعية. وأنه من المؤكد أن الحكومة ستسقط بحجب ثقة المجلس عنها. «وقد أصبح من الواضح جداً أن الوزراء الذين اتفقوا على إحراج موقف رئيس الحكومة هم السادة الأمير مجيد أرسلان وإميل لحود وفيليب تقلا».[٣] وأضيف إليهم الوزير حسين العبد الله بطلب من رئيس كتلة الجنوب، رئيس مجلس النواب أحمد الأسعد على أن يقدم استقالته إذا أصرّ الرئيس الصلح على عدم طلب الثقة.

وفي السادس من أيلول أثار كمال جنبلاط مسألة صلاحيات رئيس الجمهورية والأسس الكفيلة بتقوية صلاحيات رئيس الحكومة «وعندما طرح كمال جنبلاط المسألة بهذه الصورة سعَّر الخلاف بين رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء».[٤] ففي ظهر اليوم نفسه «توجه رئيس الحكومة إلى عاليه حيث تناول طعام الغداء مع رئيس الجمهورية. وقد

---

(١) بشارة الخوري، حقائق لبنانية، ج٣، ص: ٤٦٣.

(٢) ماجد ماجد، تاريخ الحكومات اللبنانية، ص: ٨١-٨٢.

(٣) النهار، عدد ٥١٢٦، ٧ أيلول ١٩٥٢.

(٤) إيغور تيموفييف، كمال جنبلاط الرجل والأسطورة، ص: ٢١١.

فهم أن هذا الاجتماع الأخير الذي عقد قبل اجتماع مجلس الوزراء بين الرئيسين هو الاجتماع الذي سيضع حداً للموقف الحالي وأن رئيس الحكومة سيعرض في هذا الاجتماع الخطة التي يريد أن يسير عليها في حال استمراره في الحكم. ومن المعلوم أن ما يريده رئيس الحكومة لم يلاقِ حتى الآن القبول لدى بعض الدوائر».[١]

ومساء السادس من أيلول عقد مجلس الوزراء برئاسة رئيس الجمهورية اجتماعاً دام حوالي الساعتين. وتقدم كل وزير خلال الاجتماع ببيان عن الإعمال والمشاريع التي حققها في وزارته. ثم قرَّر المجتمعون صياغة هذه البيانات المختلفة في بيان وزاري يتضمن أيضاً المشاريع التي هي قيد الانجاز والأعمال التي تسعى الحكومة لتنفيذها، وكُلف الوزير إميل لحود بصياغة البيان الوزاري بصيغته النهائية على أن يتم عرضه على الوزراء في اجتماع يعقد في ٨ أيلول في ديوان رئيس الحكومة. وتم الاتفاق على ترك الحرية والخيار لرئيس الحكومة بطرح الثقة على أساس البيان في أول جلسة يعقدها المجلس النيابي. كما اتفق الوزراء على ترك مسألة طرح الثقة لمجلس النواب على أساس حق إعطاء الحكومة إصدار المراسيم الاشتراعية. وعلى هذا الأساس كان على الحكومة أن تواجه المجلس النيابي كتلة واحدة متراصة.

هذا ما كان من شأن مجلس الوزراء المنعقد في عاليه. أما مواقف الكتل النيابية فقد اختلفت باختلاف مواقفها من الرئيس سامي الصلح. فوجئ إميل لحود في ٧ أيلول بطلب رئيس الحكومة إضافة بعض الفقرات المتضمنة تعديل الدستور على البرنامج الإصلاحي الذي وضعه رئيس الجمهورية وتبناه مجلس الوزراء في جلسة ١٩ آب. ولم يوافق لحود على هذه الإضافة لافتاً نظر الرئيس الصلح إلى الأصول الدستورية التي تقضي بأن لا يعدل البيان الوزاري إلاّ بموافقة مجلس الوزراء. وما إن تناهى الخبر إلى الأمير مجيد أرسلان حتى قرَّر عدم

---

(١) النهار عدد ٥١٢٦، ٧ أيلول ١٩٥٢.

حضور الاجتماع الوزاري المنوي عقده صباح الاثنين في ٨ أيلول لقراءة الصيغة النهائية للبيان الوزاري، ودعا أعضاء «الكتلة المستقلة» النيابية للاجتماع في فندق صوفر لإطلاعهم على المستجدات الوزارية واتخاذ الموقف المناسب «وتجاه إصرار الرئيس الصلح على مواجهة المجلس دون طرح الثقة قررت الكتلة تكليف الأمير تقديم استقالته من الوزارة. ونزل الأمير مجيد عند قرار الكتلة ورفع استقالته من الوزارة في الساعة السابعة من مساء أمس (الاثنين ٨ أيلول ١٩٥٢)».(١)

هكذا تبلور الموقف الوزاري خلال الأربع والعشرين الساعة الأخيرة قبل عقد جلسة المجلس النيابي، إذ «ارتسمت في الأفق إمكانيتان: إما أن تمثل الحكومة بكاملها أمام المجلس وتطرح الثقة فيخذلها أو أن يستقيل الوزراء الواحد تلو الآخر بحيث يصل الأستاذ سامي الصلح إلى المجلس وحده فيضطر للاستقالة بدوره».(٢) هذا واستقال الوزير حسين العبد الله بناء لتعليمات الرئيس أحمد الأسعد صباح الثلاثاء في ٩ أيلول موعد انعقاد جلسة مجلس النواب. أما باقي الوزراء فقد «تحسبوا مختلف الاحتمالات والطوارئ التي ستنتظر من سامي الصلح في مثل هذه الحالة، فوضعوا كتاب استقالة ووقعوا عليه وسلموه زميلهم فيليب تقلا احتياطاً لكل ما يجيئ به الغد إليهم».(٣)

عيَّن سامي الصلح عبد الله الحاج بدلاً من أحمد الحسيني، وفضل الله تلحوق بدلاً من الأمير مجيد وعلي بزي بدلاً من حسين العبد الله، دون استشارة رئيس الجمهورية، إمعاناً في تأكيد صلاحياته الرئاسية، وفي الكيد له لكون هؤلاء من المعارضين. وفور استلامه استقالة العبد الله بعث الرئيس سامي الصلح بمراسيم التعيين إلى الرئيس

(١) النهار عدد ٥١٢٧، ٩ أيلول ١٩٥٢.

(٢) النهار العدد نفسه.

(٣) بشارة الخوري، حقائق لبنانية، ج٣، ص: ٤٦٥.

بشارة الخوري للتوقيع عليها «ولكن رئيس الجمهورية كان يطوي هذه المراسيم، فلا يوقعها وإنما يحفظها في أدراج مكتبه».[(١)] وطوى الوزراء الباقون استقالاتهم ريثما ينجلي الموقف. حرصت الأكثرية النيابية على ذهاب حكومة الصلح داخل المجلس النيابي تفادياً للإقالة وما ينجم عنها من مضاعفات سياسية أو طائفية. فقد تفاهم عبد الله اليافي والرئيس سامي الصلح على وقوف بيروت صفاً واحداً في مواجهة الحكم. وأعلن هنري فرعون عن عزمه على حشد أنصاره للتظاهر أمام البرلمان ضد الحكومة فهدَّد سامي الصلح بتجييش أنصاره أيضاً. «وبالفعل وصل السيد هنري فرعون ومعه الحاج نقولا مراد على رأس وفد من الشباب، ولكن رجال الأمن حالوا دون وصول الوفد إلى المجلس. كما أنهم حالوا دون احتشاد أنصار رئيس الوزراء في ساحة النجمة. وقد زادت التدابير البوليسية وما رافقها من إشاعات جو المجلس توترا ».[(٢)]

تغيب الأمير مجيد عن جلسة ١٩ أيلول ١٩٥٢، التي شهدت حراسة أمنية مشدّدة للحؤول دون صدام بين أنصار هنري فرعون ونقولا مراد وبين جماعة سامي الصلح. تلا إميل لحود البيان الوزاري مشيراً إلى منجزات الحكومة، ومن بينها منجزات وزارة الصحة وهي «تحقيق عدة مشاريع عامة سواء في حقل الوقاية أو في حقل الإسعاف أو في حقل الإنشاء والتعمير، فقد تم تلزيم مستشفى مدينة بيروت. وبوشر العمل بتشييده وأنجز مستشفى تبنين وتم تلزيم القسم الأخير من مستشفى محافظة الجنوب. وبوشر بشراء المعدات لتجهيز مستشفى طرابلس وصيدا وقد بلغ عدد المرضى والمقعدين والأيتام الذين عالجتهم الحكومة في مستشفياتها أو على نفقتها عشرات الألوف. وأنّ في دوائر الوزارة مشروعات تحت الدرس لتنقية مياه الشرب

---

(١) سامي الصلح، مذكرات، ص: ٢٢٢.

(٢) النهار عدد ٥١٢٨، ١٠ أيلول ١٩٥٢.

والمستنقعات». [١] وأشار البيان إلى خطوة الحكومة المقبلة على صعيد البرنامج الإصلاحي الذي أقرّه مجلس الوزراء في ١٩ آب. وانتهى إميل لحود من تلاوة البيان الوزاري دون أن يطلب الثقة.

وأثناء تلاوة البيان الوزاري شاهد سامي الصلح النواب الموالين يخرجون من قاعة المجلس ويعودون، وبين أيديهم عريضة يوقعون عليها، وكان على علم مسبق بالكلمات المعدّة للرد على بيان الحكومة ومهاجمة رئيسها. «فما إن فرغ وزير المال من تلاوة البيان وارتفعت الأيادي بطلب الكلمة حتى بادر رئيس الوزراء إلى طلب الكلمة بدوره ومشى إلى المنبر متأبطاً ملفاته فهرول النواب الذين كانوا في الخارج إلى المقاعد وعاد رئيس المجلس الذي كان قد خرج أثناء تلاوة بيان الحكومة. وساد القاعة صمت رهيب». [٢]

خذل سامي الصلح الأكثرية النيابية الموالية قبل أن تخذله هي. وغادر الوزراء مقاعدهم تأكيداً على عدم تضامنهم مع رئيس الحكومة وتنصّلاً من بيانه الشخصي. وأنهى الصلح بيانه، وسط جو محموم من تصفيق المعارضين وضجيج الموالين، بقوله: «لن أطرح الثقة، لأنني لا أريد الثقة منكم. أنا ماضٍ لأقدم استقالتي إلى فخامة رئيس الجمهورية» [٣] لكنه لم يفعلْ وهذا ما أبى أن يشهده الأمير مجيد أرسلان، فاستقال علناً وتغيب عن الجلسة عمداً.

أصدر رئيس الجمهورية مرسوماً بقبول استقالة الوزراء وباعتبار سامي الصلح مستقيلاً وعين حكومة ثلاثية قوامها ناظم عكاري وباسيل طراد وموسى مبارك، لسد الفراغ الدستوري، والقيام بالاستشارات النيابية. واجتمع الرئيس بالسيد صبري حمادة والأمير مجيد أرسلان وسواهما من رؤساء الكتل النيابية. وانقسمت الأكثرية النيابية إلى

---

(١) النهار، العدد نفسه.

(٢) النهار، عدد ٥١٢٨، أيلول ١٩٥٢.

(٣) جلسة ٩ أيلول ١٩٥٢.

جبهتين هما جبهة الأمير مجيد أرسلان وأحمد الأسعد وهنري فرعون وقد رشحت صائب سلام لتشكيل حكومة تضم صبري حمادة أو أحمد الأسعد ومجيد أرسلان وهنري فرعون، وجبهة الشيخ سليم الخوري «والجبهة الأولى أو الذين يؤلفونها لا يتورَّعون في الوقت الحاضر من إلصاق التهم بالشيخ سليم ويحملونه وزر الفساد والتدخلات ويقولون إن الشيخ سليم هو سبب كل علة. بينما يقوم الشيخ سليم بدوره بقذف بعض أعضاء الجبهة الأولى بشتى التهم»[١].

أعلنت المعارضة عن دعوتها للإضراب الشامل في بيروت ابتداء من يوم الاثنين ١٥ أيلول ووضع كمال جنبلاط شروطاً للاشتراك في الوزارة ومنها تولي منصب رئيس الوزارة واستلام بعض الوزارات الرئيسية وغير ذلك مما لا يرضى به الرئيس الخوري. ورغم تعثر تأليف صائب سلام للوزارة اضطر رئيس الجمهورية إلى تعيينه بدلاً من ناظم عكاري، لاستباق الإضراب العام أما الفارق الوحيد بين الوزارتين فهو إن رئيس الحكومة الجديد نائب وزعيم سياسي له تحالفاته السياسية وقواعده الشعبية المؤثرة.

وفي اليوم الثالث للإضراب، ١٧ أيلول ١٩٥٢، كانت الجبهة الاشتراكية الوطنية قد استقطبت معظم القوى والفاعليات والهيئات السياسية، ولم يخرج عنها سوى حزب الإتحاد اللبناني. وعملت الجبهة على تحييد الجيش اللبناني في معركتها مع رئيس الجمهورية و كان جواب قائده اللواء فؤاد شهاب «الجيش مش معمول ضد اللبنانيين، والمسألة سياسية لا علاقة لنا بها»[٢]. فأصدرت الجبهة قرارها التاريخي بتقديم عريضة إلى رئيس المجلس النيابي طالبة اعتزال رئيس الجمهورية من منصبه وتقديم استقالته، ومواصلة الإضراب السلمي الشامل إلى أن

---

(١) النهار عدد ٥١٣٠، ١٢ أيلول ١٩٥٢.

(٢) نقولا ناصيف، كميل شمعون آخر العمالقة، دار النهار للنشر، بيروت ١٩٨٨ ص: ٥٠.

يعلن الرئيس استقالته، واعتبار كل من يتعاون معه خارجاً على إرادة الشعب.[١] وفي اليوم نفسه أبلغ صائب سلام، وفؤاد شهاب، رئيس الجمهورية ضرورة تنحّيه. تصلّب رئيس الجمهورية برأيه فاستقال صائب سلام، وحاول الرئيس «أن يشكل حكومة جديدة برئاسة الحاج حسين العويني وعضوية الأمير مجيد أرسلان وفيليب تقلا وشارل الحلو واستدعى الرئيس الخوري ورئيس الوزارة المعيَّن الحاج حسين العويني اللواء فؤاد شهاب إلى القصر الجمهوري وطلبا إليه أن ينزل الجيش إلى بيروت لحفظ النظام فيها فوافق قائد الجيش بشرط واحد هو الاّ يطلق ضد المدنيين عيار ناري واحد».[٢]

وأدرك بشارة الخوري أن الزعماء السنة لن يتعاونوا معه و«أن الحاج حسين العويني غير راغب بالوزارة وأن القائد العام غير مستعد لاستعمال القوة»[٣] وأن الأمير مجيد أرسلان والشيخ سليم الخوري وبعض النواب الموالين يعدّون العدة لدعوة أنصارهم إلى التجمع في عاليه والتظاهر في بيروت ضد المعارضة، فآثر الاستقالة «مؤثراً حقن دماء اللبنانيين على الاستمرار في الحكم بوسائل قد لا تليق لأجل البقاء»[٤] كما يقول كمال جنبلاط، وذلك فجر الثامن عشر من أيلول ١٩٥٢.

يقول الأمير مجيد أرسلان إنه بقي إلى جانب رئيس الجمهورية بشارة الخوري حتى اللحظة الأخيرة أثناء أزمة أيلول ١٩٥٢ «السبب أساسي هو رفضه القاطع لمشروع الدفاع المشترك ذلك المشروع الذي كان سبب «الدوشات» في سورية ولبنان»[٥] ولإدراكه «بأن حملات المعارضة ما هي إلاّ الانعكاس لضغوط خارجية وان قوة هذه المعارضة

---

(١) نقولا ناصيف، كميل شمعون آخر العمالقة، ص: ٥٠.

(٢) زينة ونبيل فرنجية، حميد فرنجية لبنان الآخر، ص: ٥٠٦.

(٣) بشارة الخوري، حقائق لبنانية، ج٣، ص: ٤٧٧.

(٤) كمال جنبلاط، حقيقة الثورة اللبنانية، الدار التقدمية، المختارة ١٩٨٧، ط٤، ص: ١٤.

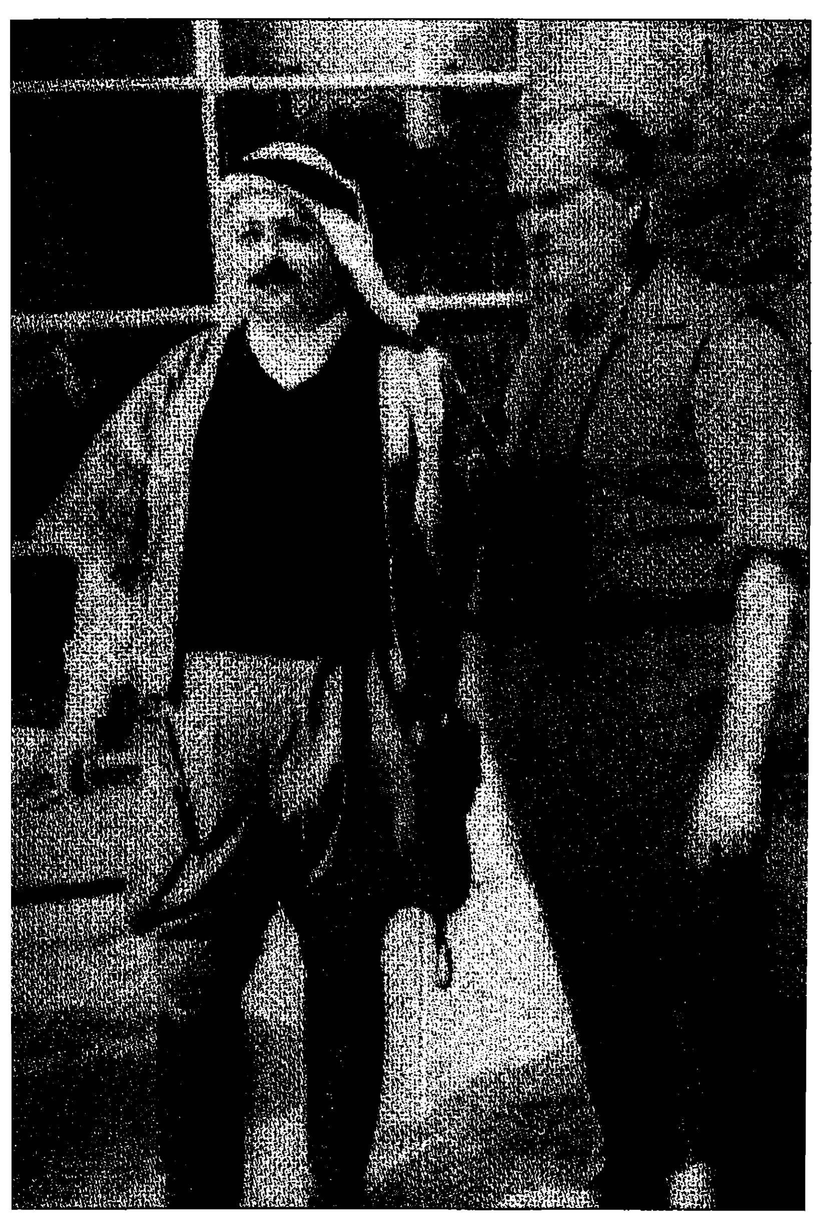
(٥) الياس عبود، أوراق مضيئة للأمير الفارس، ص: ١٢٠.

على الأرض لا توازي بحال قوة السلطة الشرعية من حيث إن الجانب التظاهري فيها بيِّن وصريح ومن هنا أقول، بلا أي لبس، إنني صعقت لدى علمي باتخاذ الرئيس الخوري قرار الاستقالة، وهو قرار اتخذه لوحده، بعد اجتماع قصير عقده مع اللواء فؤاد شهاب، الذي كان يومها، قائداً للجيش».[(١)] وهذا ما يؤكده كمال جنبلاط في تبيانه لدور الدول الغربية في اعتزال بشارة الخوري وهي «الولايات المتحدة الأميركية وبريطانيا وفرنسا التي كان قد صدمها الشيخ بشارة الخوري وجمهور الزعماء والسياسيين من ورائه، ـ فيما عدا القلة منهم ومن ضمنهم كميل شمعون وإميل البستاني وغسان التويني والكتلة الوطنية والحزب القومي السوري والكتائب وسواهم-في تنفيذ مشروع الدفاع المشترك»[(٢)] أما غسان تويني فيتذكر كيف تم إجبار الشيخ بشارة الخوري على الاستقالة من الرئاسة بواسطة الأحزاب الشعبية أي الثورة البيضاء فيقول «كان ذلك في أيلول ١٩٥٢، بينما كانت تعصف بالعالم العربي والعالم الثالث كله حمّى الانقلابات العسكرية وأنظمة العسكريتاريا».[(٣)]

ودّع الأمير مجيد الشيخ بشارة الخوري والدمع يترقرق في عينيه، وأكبر فيه روح التضحية إذ جعل الانقلاب أبيض. وانعكست استقالة الخوري صحياً على الأمير مجيد إذ أصيب بالضغط فعالجه الدكتور عارف الريس بواسطة العلق.[(٤)] أما عن مسألة الفساد ومدى مسؤولية رئيس الجمهورية فيه، فقد كان الأمير مجيد يحيل هذا الأمر إلى أجهزة الحكم والوزراء وبطانة الرئيس وعائلته وعلى رأسهم «السلطان» سليم الذي أوجده رياض الصلح على حد تعبير الأمير مجيد أرسلان.[(٥)]

---

(١) الياس عبود، اوراق مضيئة للأمير الفارس، ص: ١٢١ - ١٢٢.
(٢) كمال جنبلاط، حقيقة الثورة اللبنانية، ص: ١٥.
(٣) غسان تويني، غسان تويني يتذكر، ص: ٣١.
(٤) مقابلة شخصية مع الأمير فيصل أرسلان، في ٢ تشرين الأول ٢٠٠٣.
(٥) النهار عدد ٥١٢٤، ٥ أيلول ١٩٥٢.



- ١٥ -

الرئيس كميل شمعون والأمير مجيد أرسلان

الفصل الخامس

الأمير مجيد أرسلان في عهد الرئيس كميل شمعون (٢٣ أيلول ١٩٥٢ ـ ٢٣ أيلول ١٩٥٨)

انتخابات الرئاسة الأولى:

أصيب الأمير مجيد بالذهول للتسارع الدراماتيكي للأحداث، وفوجئ كمال جنبلاط باستقالة بشارة الخوري.[١] فما كان أحد ينتظر تنازل صاحب «المزرعة» وزوال «الطاغية». وبرز من بين المتطلعين إلى المنصب الأول حميد فرنجية وكميل شمعون ولكل منهما رصيده النيابي وقاعدته الشعبية. فحسم الرئيس السابق أمره وأوعز إلى حوالي أربعة عشر نائباً بالتصويت لصالح حميد فرنجية. وخرج الأمير مجيد عن إجماع الكتلتين الدستورية والمستقلة رغم محاولات الشيخ بشارة المتكررة معه. لقد أصرَّ الأمير على مساندة رفيق دربه في الكتلة الدستورية منذ عهد الانتداب وإبّان معركة الاستقلال لذلك أوعز الى نواب الكتلة المستقلة وأصحابه من النواب الآخرين بالتصويت لصالح كميل شمعون. وبدعوة من يوسف سالم التقى حميد فرنجية منافسه كميل شمعون فتأكد من غلبة العامل الخارجي على الدور الوطني الداخلي في لعبة الانتخابات الرئاسية فهنأ شمعون بالرئاسة.[٢]

---

(١) كمال جنبلاط، حقيقة الثورة اللبنانية، الدار التقدمية، الطبعة الرابعة، المختارة ١٩٨٧، ص: ١٤.

(٢) يوسف سالم، خمسون سنة مع الناس، ص: ٣٥٥ - ٣٥٦.

وفي جلسة ٢٣ أيلول ١٩٥٢ تم انتخاب كميل شمعون رئيساً للجمهورية فنال ٧٤ صوتاً ووجدت ورقة باسم النائب عبدالله الحاج وغاب النائب سليم الخوري ولم يقترع شمعون لنفسه.[١]

ـ انتخابات جبل لبنان الفرعية:

شغر مقعد الرئيس كميل شمعون النيابي، فترشح كل من إميل مكرزل وجورج عقل وعارف الغريِّب وفيليب صفا. وكان من الطبيعي أن يدعم كمال جنبلاط، المرشح الاشتراكي مكرزل، وأن تدعم الكتلة الوطنية مرشحها جورج عقل. ولم يتوصل الفريقان إلى حل مما أدى إلى تدهور العلاقات بينهما وفك التحالف بين الكتلة الوطنية والجبهة الاشتراكية، ومن أجل ضمان الأصوات المؤيدة للأمير مجيد أرسلان في جبل لبنان استغلت الكتلة الوطنية صداقة الأمير نهاد أرسلان ولويس زيادة لإقناع الأمير مجيد بدعم مرشحها جورج عقل. وغدا «هذا الانتخاب معركة سياسية بين مجيد أرسلان وكمال جنبلاط»[٢] وقد أخذ على هذين الزعيمين الدرزيين حشر نفسيهما في هذه المعركة التي أثارت الموارنة وقسَّمت الدروز.[٣] وبدعم مباشر من رئيس الجمهورية كميل شمعون فاز المرشح الاشتراكي إيلي مكرزل في ١٦ تشرين الثاني ١٩٥٢ مما أثار الأمير مجيد أرسلان الذي سارع في اليوم التالي إلى تقديم استقالته من النيابة. وجاء فيها:

«أتشرف بأن أرفع لحضرتكم استقالتي من النيابة راجياً طرحها على المجلس وإقرارها في أول جلسة يعقدها، لأن وعوداً قطعت لي بعدم التدخل في الانتخابات الفرعية التي جرت يوم أمس في ١٦

---

(١) جلسة ٢٣ أيلول ١٩٥٢.

(٢) عادل أرسلان، مذكرات، ج٣ ، ص: ١٤٠٥ - ١٤٠٦.

(٣) علّق الأديب الفنان أديب الحداد المعروف ب (أبو ملحم) على نزاع الأمير.

والبيك قائلاً:

شـو الـداعـي أحـشـر حـالـي والـحـشـرة زور

بـيـن خـيـار الـكـحـالـي ومـوز الـدامـور

تشرين الثاني ١٩٥٢ ولكن ظهر أخيراً محاولة بعض العناصر التأثير في الناخبين. فبالنظر إلى هذه الوقائع رأيت أن أصبح متعذراً عليَّ أن أتابع رسالتي كنائب وأن أتعاون مع سلطات لا تبطن الخير للتمثيل النيابي فأرجو أن تتفضلوا بتسجيل استقالتي وقبولها».[١] لم يسترد الأمير مجيد الاستقالة رغم إلحاح بعض وجهاء الشوف عليه[٢] وتمنّي رئيس الجمهورية.

طرح رئيس المجلس أحمد الأسعد استقالة الأمير على المجلس النيابي فرفضها ولم يوافق سوى غسان تويني. وتليت برقيتان من الشويفات وعاليه بطلب رفض استقالة الأمير من النيابة.[٣] اتَّهم كل من المرشحين مكرزل وعقل الناخبين القوميين الاجتماعيين بالاقتراع ضده، فقد لزم هؤلاء الحياد «بدليل أن قرية سرحمول التي لهم فيها السيطرة التامة لم ينتخب فيها أيُّ ناخب وأن أعداد الناخبين في القرى التي تضم قوميين اجتماعيين كانت ضئيلة بالنسبة إلى عددهم في الانتخابات الماضية».[٤]

ـ إنتخابات١٩٥٣ النيابية:

لم يأمن كميل شمعون جانب مجلس ١٩٥١ ذي الأكثرية النيابية الموالية للرئيس السابق، وكانت الجبهة الاشتراكية تطالب بحله. فعمد في ٤ تشرين الثاني ١٩٥٢ إلى تعديل قانون الانتخاب بتخفيض عدد النواب من ٧٧ إلى ٤٤ واعتماد الدائرة الصغرى، ومنح المرأة حق الاقتراع، وإقرار الاقتراع الإجباري والغرفة السرية، وإلغاء البالوتاج بجعل الانتخاب على دورة واحدة وفوز المرشح الذي ينال العدد الأكبر من الأصوات. وفي ٣٠ أيار ١٩٥٣ حل المجلس النيابي بحجة عدم

---

(١) فارس سعادة، الموسوعة الانتخابية، ج١٠، ص: ١٥٦.

(٢) النهار، عدد ٥١٩١، ٢٢ تشرين الثاني ١٩٥٢.

(٣) جلسة ٢٥ تشرين الثاني ١٩٥٢.

(٤) النهار، عدد ٥١٨٧، ١٨ تشرين الثاني ١٩٥٢.

قيامه بواجباته التشريعية، ورغبة الشعب في تمثيل نيابي حقيقي، وبسبب تغيب منتظم لبعض النواب وفقدان النصاب في أكثر الأحيان. حل مجلس النواب، ولم يمضِ سنتان على بدء ولايته وكان مجموع جلساته ١٢٦ حضر منها الأمير ٨١ جلسة.[١] وفي شهر تموز خاض الأمير الانتخابات النيابية عن منطقة عاليه ـ الدامور إلى جانب حليفه أمين عام الكتلة الوطنية جورج عقل ودعم المرشح بشير الأعور عن دائرة بعبدا[٢] كما دعم المرشح بهيج تقي الدين عن دائرة بعقلين ـ جون[٣] وفاز الأمير على منافسه فضل الله تلحوق بفارق ٩٧٩٨ صوتاً إذ نال ١٩٩١٢ مقابل ١٠١١٤.[٤] وفي ١٧ آذار انتخب عضواً في لجنة الخارجية ورئيساً للجنة الدفاع.[٥] كانت الغاية من تصغير الدائرة الانتخابية القضاء على اللوائح الائتلافية الكبيرة التي يتزعمها الإقطاع السياسي، وإفساح المجال أمام وجوه برلمانية جديدة، شديدة الالتصاق بقواعدها الشعبية الصغيرة.

ـ التقارب الأرسلاني ـ الشمعوني:

توسَّل كميل شمعون الجبهة الاشتراكية وغيرها من القوى المعارضة للقضاء على الولاية الثانية للرئيس بشارة الخوري. لكنه أخذ عليها تردّدها في حسم الخيار الصعب ما بينه وبين حميد فرنجية ولجوءها إلى بدعة التحكيم. وبالمقابل فإنه حفظ للأمير مجيد أرسلان موقفه الصارم بالتصويت له وبإقناع رفاقه في الكتلة المستقلة وأصحابه

(١) فارس سعادة، الموسوعة الانتخابية، ج١٠، ص: ٢٠٦ - ٢٠٧.
(٢) النهار، ٥٣٧٢، ٢٥ حزيران ١٩٥٣.
(٣) النهار، عدد ٥٣٧٤، ٢٧ حزيران ١٩٥٣.
(٤) ميشال مرقص، الجمهورية قبل أن تنهار، لا. ن.، بيروت ١٩٨٧، ص: ١٨٨ و١٩٠ و١٩٦ و١٩٨.
(٥) فارس سعادة، الموسوعة الانتخابية، ج٣، ص: ٤٦٨.

من الكتلة الدستورية للوقوف إلى جانبه رغم مواقف الشيخ بشارة المعادية لشمعون في بادئ الأمر.

بدأت تباشير الصراع بين كميل شمعون وكمال جنبلاط على صعيدين: محاسبة أركان العهد السابق والمشاركة بالحكم الحاضر. فعلى الصعيد الأول رفض كميل شمعون مطالب كمال جنبلاط بإبعاد بشارة الخوري عن لبنان[1] وبمحاكمة المسؤولين والموظفين الذين جمعوا ثروات طائلة في أيامه،[2] ومصادرة الأموال التي سرقتها أسرته وأخوته وأقرباؤه من الشعب.[3] أما على الصعيد الثاني ومبدأ مشاركة الجبهة الاشتراكية في الحكم، فقد عُرف عن كمال جنبلاط مطالبته بتقوية دور رئيس الحكومة وبأن على رئيس الجمهورية أن «يلي الأحكام ولا يحكم»[4] هذا بالإضافة إلى المطالبة بتبني الحكومة لبرنامج الإصلاح، واعتباره أساساً لسياسة لبنان الداخلية والخارجية، وهذا ما سبّب أزمة وزارية صدمت الرئيس المنتخب، فلجأ إلى الأمير خالد شهاب، الذي «كان بإمكانه في كل وقت الجلوس في السراي، فهو العنصر النزيه المحايد، بالأحرى، الذي كانت الدولة تلجأ إليه في كل مرة كانت هناك رسالة سلام واتحاد»[5] وبمثل هذه المواقف كانت تتعقد العلاقة بين شمعون وجنبلاط. وكان المتضررون من طروحات كمال جنبلاط الإصلاحية يخطبون ودَّ رئيس الجمهورية، ومن بينهم الأمير مجيد الذي صرّح «بأنه طالب بحكومة تعرف كيف تزيل نقمة الشعب التي صبها على العهد الماضي».[6]

حفل مطلع عهد الرئيس كميل شمعون بسلسلة من عمليات

---

(١) كمال جنبلاط، ربع قرن من النضال، مطبعة البيان، بيروت، لا.ت.، ص: ٧١.
(٢) اسكندر رياشي، رؤساء لبنان، ص: ١٧٦.
(٣) إيغور تيموفييف، كمال جنبلاط الرجل والأسطورة، ص: ٢٢٤.
(٤) كمال جنبلاط ، ربع قرن من النضال ، هامش ، ص: ٣٥.
(٥) اسكندر الرياشي، قبل وبعد، ص: ١٩١ - ١٩٢.
(٦) النهار، عدد ٥١٤١، ٢٥ أيلول ١٩٥٢.

الشغب ذات الطابع السياسي، والتي عمَّقت الخلافات بين العهد والموالين له من جهة وبين المعارضة وعلى رأسها كمال جنبلاط من جهة ثانية. فعلى أثر خلاف محلي ضيّق بين أنصار رئيس المجلس النيابي أحمد الأسعد وأنصار أبناء عمه في قرية الطيبة الجنوبية، المدعومين من الحزب التقدمي الاشتراكي، تهجم كل من كمال جنبلاط وإميل البستاني في جلسة ٢٦ شباط ١٩٥٣ على رئيس الوزراء الأمير خالد شهاب والد زوجة الأمير مجيد، وعلى رئيس المجلس أحمد الأسعد وصهره صبري حمادة، فما كان من الأمير مجيد أرسلان، صهر الأمير خالد وصديق السيدين صبري حمادة وأحمد الأسعد إلاَّ أن تدخل للدفاع عنهم، وشهر مسدسه «ولكن السيد صبري حمادة هجم بسرعة فائقة نحو الأمير وأمسك بيده وانتزع منه المسدس»[١] وهرع مدير وزارة الدفاع الشيخ منير تقي الدين والأمير عادل أرسلان ليهدئا من روع الأمير الذي كان قد استل خنجراً من وسطه وهجم على إميل البستاني فحال بينهما النائب إميل كنعان الذي أصيب بخدش في وجهه. ويقول الأمير عادل أرسلان، وهو شاهد عيان، في مذكراته: «وجلسة تعقد في مثل ذلك الجو لا يمكن أن تخلو من شجار، وقد حدث واستمر حتى دخلت قاعة المجلس وانتزعت من يد قريبي مجيد أرسلان سكيناً صغيرة كان قد شهرها ليطعن بها النائب إميل البستاني لأنه انتهره من بعيد بكلمة مهينة».[٢] هذا وقدم كمال جنبلاط وإميل البستاني وعبدالله الحاج بواسطة المحامي أنور الخطيب شكوى إلى النيابة العامة بحق الأمير مجيد مطالبين بخمسة قروش لبنانية كتعويض رمزي دون طلب رفع الحصانة النيابية عنه «لأن دورة المجلس الاستثنائية قد انتهت، ولم تبدأ الدورة العادية».[٣]

---

(١) النهار، عدد ٥٢١٢، ٢٧ شباط ١٩٥٣.

(٢) عادل أرسلان، مذكرات، ج٣، ص: ١٤٥٦.

(٣) النهار، عدد ٥٢١٥، ١٤ آذار ١٩٥٣.



ـ ١٦ ـ

الأمير مجيد أرسلان والملك سعود بن عبد العزيز ويبدو في الصورة عادل عسيران

وفي شهر نيسان ١٩٥٣ زار الأمير سعود بن عبد العزيز لبنان وقام، يرافقه رئيس الجمهورية كميل شمعون، بجولة زار خلالها الأمير مجيد أرسلان في قصر خلدة «حيث كان جمهور كبير من اللبنانيين»[١] للترحيب برئيس الدولة وضيفه الكبير. كما زار نجيب بك جنبلاط في قصر البرامية حيث ألقى كمال جنبلاط كلمة ترحيبية بالأمير سعود وغمز من قناة رئيس الجمهورية إذ ختمها خلافاً للأعراف الدبلوماسية بعبارة متعالية ومهينة جداً بالنسبة إلى الرئيس شمعون: «قلنا لهذا كن فكان، وقلنا لذلك زل فزال».[٢] وتركت هذه الكلمة الأثر السيئ في نفس شمعون والموالين له، ومن بينهم الأمير مجيد أرسلان.

ـ الأمير مجيد ومحنة أديب الشيشكلي:

في وسط الأجواء المشحونة في لبنان جاءت تدابير أديب الشيشكلي بحق دروز سوريا لتعيد شمل الزعيمين الأمير مجيد أرسلان وكمال بك جنبلاط. شبَّه الشيشكلي أعداءه في سورية بالأفعى فقال «إن أعدائي يشبهون الأفعى، رأسها جبل الدروز ومعدتها حمص وذنبها حلب، فإذا سحقت الرأس ماتت الأفعى».[٣] واستندت قوى التحرر إلى زعامة آل الأطرش وتغلغلت داخل الأوساط الشعبية. رصدت الأجهزة الأمنية حركة المعارضة لحكم الشيشكلي وأقدمت على اعتقال الوفد الدرزي في دمشق، وكان من بين المعتقلين الأمير حسن الأطرش، صهر كمال بك جنبلاط، وصديق الأمير مجيد أرسلان. اغتنم الشيشكلي فرصة استنكار الدروز وتظاهرهم في السويداء فاتهمهم بالتعامل مع إسرائيل وجرَّد عليهم حملة من عشرة آلاف جندي من المخلصين له «ليبدأ مذبحة بين الأهالي استعملت فيها الأسلحة الثقيلة،

---

(١) عادل أرسلان، مذكرات، ج٣، ص: ١٤٦١.

(٢) ناديا ونواف كرامي، واقع الثورة اللبنانية، أسبابها تطورها حقائقها، بيروت ١٩٥٩، ص: ٥٠.

(٣) باتريك سيل، الصراع على سورية، ص: ١٧٨.

كما ارتكبت بعض الأعمال الفظيعة، ومن ثم احتل الجيش الجبل بأكمله. وهرب الزعماء الدروز إلى الأردن عابرين الحدود».[1]

«وفي الرابع من شباط ١٩٥٤، وبعد أن يئس الزعماء الدروز من إرسال النجدات لمساندة السويداء بسبب الثلوج المتساقطة، فإنهم عقدوا مؤتمراً في بيروت لاطلاع الرأي العام اللبناني والعربي والدولي على مذابح السويداء وما يقترفه نظام الشيشكلي بحق الشعب السوري. فردت الحكومة السورية بإغلاق حدودها مع لبنان إلى أن تدخلت المملكة العربية السعودية بواسطة سفيرها في دمشق. وكلف الأمير مجيد وكمال بك جنبلاط الأستاذ سامي الصلح والدكتور يوسف حتي بالتوسط لدى أديب الشيشكلي للإفراج عن الزعماء الدروز المعتقلين لكنه لم يقبل وساطتهما».[2]

في ٢٥ شباط تمت الإطاحة بالدكتاتور أديب الشيشكلي ففر إلى لبنان والتجأ إلى السفارة السعودية في بيروت مما أثار دروز لبنان وزعماءهم على الحكومة وخشيت السلطات اللبنانية التي تدرك مدى حقد الدروز عليه أن يقوموا بمحاولة تستهدف حياته وهو لا يزال فوق أرض لبنان لذلك أوعزت إلى السفارة السعودية بترحيله من لبنان.

وفي ٢٧ شباط ١٩٥٤، نقل أديب الشيشكلي بمواكبة كبار المسؤولين العسكريين في الجيش وفي الشرطة والأمن العام إلى المطار حيث استقل طائرة سعودية ملكية باتجاه الرياض. وفي ٢٧ أيلول ١٩٦٤ نفذ فيه نوّاف الغزالي حكم الإعدام داخل مزرعته في البرازيل انتقاماً لما اقترفته يداه من مجازر في السويداء. وفي الأول من آذار شكل الرئيس عبدالله اليافي حكومة شارك فيها الأمير مجيد وزيراً للدفاع الوطني، فبادر إلى الاتصال بالزعيم الركن شوكت شقير رئيس الأركان العامة في الجيش السوري، ليبلغه أنه سيحضر في ٢١ آذار وفد

---

(١) باتريك سيل، الصراع على سورية، ص: ١٨٢.

(٢) سامي الصلح، أحتكم إلى التاريخ، ص: ١٠٥.



- ١٧ -

شيخ عقل الطائفة الدرزية محمد أبو شقرا والأمير مجيد أرسلان وكمال جنبلاط وحشد من المناصرين

درزي من لبنان على رأسه شيخ عقل الطائفة الدرزية محمد أبو شقرا وكمال بك جنبلاط، وغيرهم من الزعماء والوجهاء الدروز للسلام على سلطان باشا الأطرش وتهنئة جبل الدروز بزوال محنة الشيشكلي.

ـ الأمير مجيد وحكومات العهد الشمعوني حتى ١٩٥٤:

لم يتمكن أي من عبدالله اليافي وسعدي المنلا ورشيد كرامي من تشكيل الحكومة الأولى في عهد الرئيس شمعون بسبب خلافه الحاد مع الجبهة الاشتراكية الوطنية، لذلك صرّح الأمير مجيد بعد لقائه الرئيس المكلف عبدالله اليافي بحضور رئيس مجلس النواب أحمد الأسعد «بقوله أنه يفضل أن تكون الوزارة غير حزبية لتعمل على تهدئة الحالة. أما إذا ما أرادوها وزارة حزبية فلتتفضل الجبهة الاشتراكية لنعطيها الثقة ونرى أعمالها... وطالب بالأستاذ كمال جنبلاط ليمثل الطائفة الدرزية».[١] وبفشل عبدالله اليافي في تأليف الوزارة ثارت الأكثرية النيابية ضدّ الجبهة الاشتراكية التي لم ترض أن تتنازل عن كامل برنامجها الإصلاحي. وكان الأمير مجيد أرسلان أول من أثار الموضوع إذ صرّح لمندوب وكالة أنباء الشرق «أنه سيستعمل الفيتو ضد الجبهة الاشتراكية على سبيل المقابلة بالمثل وأنه سيمانع بإسناد أحد المناصب الوزارية للأستاذ كمال جنبلاط».[٢] وكان لفيتو الأمير مجيد أثره في تجييش الأكثرية النيابية وتجاوبها ضدّ الجبهة الاشتراكية. ولم ينجُ الرئيس رشيد كرامي المكلف الثالث من الشروط والشروط المضادة أيضاً. لذلك صرف رئيس الجمهورية النظر عن تشكيل حكومة برلمانية فجاء بحكومة موظفين برئاسة الأمير خالد شهاب في ٣٠ أيلول ١٩٥٢ وقد منحها المجلس النيابي حق إصدار المراسيم الاشتراعية لمدة ستة أشهر.

وفي ٣٠ نيسان ١٩٥٣ شكل صائب سلام حكومة تمثل فيها

---

(١) النهار، عدد ٥١٤٢، ٢٦ أيلول ١٩٥٢.

(٢) النهار، عدد ٥١٤٤، ٢٨ أيلول ١٩٥٢.

الدروز بالنائب بشير الأعور، الذي ما لبث أن استقال في ٢٥ تموز على أثر مصادرة قوى الأمن لسلاح وجد داخل سيارته، على غير علم منه.[١] ولم يستبدل الأعور بوزير درزي آخر وبذل الأمير مجيد جهوداً كبيرة لتكليف صائب سلام برئاسة الوزارة وتشكيلها فاستحق ثناء بعض الصحف، فقالت النهار «أما وقد فازت الحكومة بالثقة فمن حق الأمير مجيد أرسلان علينا أن نشير إلى الجهود التي بذلها في أثناء الأزمة الوزارية في سبيل كسب الأكثرية اللازمة لترشيح السيد صائب سلام لرئاسة الوزارة... ففي المرحلة الأولى، كان الأمير يستعمل اللين والاستمالة... وعندما فاز السيد سلام برئاسة الوزارة، انتقل الأمير إلى المرحلة الثانية، مرحلة تطبيق النواب لإعطاء الثقة للحكومة. ويمكن القول أن الأمير كسب للوزارة عدداً غير قليل من الأصوات، غير أنه في هذه المرة استعمل التهديد والوعيد وألمح في أكثر من حديث إلى أمكانية حل المجلس إذا سقطت حكومة صائب».[٢]

كلَّف الرئيس شمعون الدكتور عبدالله اليافي بتشكيل الحكومة، فضمت بشير الأعور ممثلاً عن الدروز، دلالة على تبرئته من تهمة حيازة السلاح.

قدم عبدالله اليافي استقالة حكومته بعد نيلها ثقة هزيلة بأكثرية ١٨ ضد ١٦. ولكن شمعون رفض الاستقالة. وفي ٢٣ شباط ١٩٥٤ أصر اليافي على استقالته فأعاد الرئيس تكليفه من جديد. وفي ١ آذار ١٩٥٤ شكلت الوزارة من ألفرد نقاش وغبريال المر ورشيد كرامي وكاظم الخليل ونقولا سالم وجورج هراوي. وتمثل الدروز فيها بالأمير مجيد أرسلان وزيراً للدفاع لأول مرة في عهد كميل شمعون وبعد مرور حكومات ثلاث. نالت حكومة اليافي ثقة المجلس بأكثرية ٢٣ صوتاً ضد ٨ وامتناع ٣ وغياب ١٠. واجهت حكومة اليافي أعمال الشغب في

---

(١) ماجد ماجد، تاريخ الحكومات اللبنانية، ص: ٩٦ - ٩٧.

(٢) النهار، ٥٣٣٦، ١٤ أيار ١٩٥٣.

كل من بيروت وزغرتا وبلدة رومين في قضاء النبطية. وقامت المظاهرات الطلابية احتجاجاً على حلف بغداد فقمعتها أجهزة السلطة بالعنف، وهنا لعب الأمير مجيد أرسلان دوراً مميزاً في تهدئة الأجواء المشحونة. وما إن تم الاتفاق اللبناني الأميركي على يد وزير الخارجية ألفرد نقاش وسفير أميركا في لبنان بحضور شارل مالك على منح لبنان معونة اقتصادية وعسكرية حتى هبت المعارضة تندّد بالحكومة، فقدم اليافي استقالته في ٨ أيلول ١٩٥٤.

ـ حلف بغداد:

كان رئيس الجمهورية اللبنانية كميل شمعون يعتبر أن الدول العربية قد اعترفت باستقلال لبنان دون أيّ تحفظ. وان ما يثيره بعض مسؤوليها من دعوة للوحدة التامة والشاملة مخالف لميثاق الجامعة العربية. فالوحدة لا ينبغي تفسيرها بمعناها الحرفي الضيق بل يفهم منها «التعاون الوثيق وتوحيد وجهات النظر والتضامن في العمل لمواجهة المسائل التي تمس البلاد العربية في مجموعها أو تمس بلداً منها في مفرده».[١] أما فيما يختص بعلاقات لبنان مع الدول الأجنبية الغربية فيرى كميل شمعون أن ذلك «رهن بإخلاص الغرب من جهته في تضامنه معنا وبالإفادة المتساوية غير المتفاوتة من هذا التضامن»[٢] وفي ذلك ما يؤكد ميله إلى الغرب بغية الاستفادة من المساعدات على مختلف أنواعها وأشكالها.

وهذا ما يراه الأمير مجيد وسامي الصلح مناسباً لسياسة لبنان الخارجية. ففي آذار ١٩٥٣ عقد لبنان وأميركا اتفاقاً لتسليح الجيش اللبناني باعتبار أن لبنان، بطبيعة الحال، هو مع الغرب ولا يسير في اتجاه معاكس لذلك.[٣]

---

(١) كميل شمعون، مراحل الاستقلال، طبعة ثانية، دار النهار ١٩٩٨، ص: ٢٠.

(٢) يوسف قزما الخوري، البيانات الوزارية، ص: ٤٨٧.

(٣) سامي الصلح، مذكرات ص: ٣٢٧.

لم يمضِ شهر على انقضاء عهد الشيشكلي في شباط ١٩٥٤ في سورية، حتى اشتدت الدعوة إلى الانضمام للحلف التركي-الباكستاني في كل من سورية والعراق. وأشيع خلال هذه الفترة عن تقديم قرض عراقي بقيمة ٣ ملايين دينار إلى لبنان لشراء أسلحة للجيش اللبناني. فقرّرت جمعية العروة الوثقى في بيروت، القيام بتظاهرة طلابية احتجاجاً على عزم العراق الانضمام إلى محور تركيا ـ الباكستان. وبرغم التصريحات المتكررة من رئيس الوزراء عبدالله اليافي والسفير العراقي في لبنان بنفي انضمام العراق وبعدم قبول لبنان لأي حلف أو اتحاد خارج ميثاق الجامعة العربية، وصدور قرار مجلس الوزراء بمنع التظاهر، نفذ الطلاب تظاهرتهم الحاشدة من أمام مبنى الجامعة الأميركية، باتجاه ساحة البرج في ٢٧ آذار ١٩٥٤. قُمعت التظاهرة بالقوة واستخدمت الأجهزة الأمنية مضخات المياه ورشق الحجارة وإطلاق الرصاص على المتظاهرين، فقتل المسؤول الطلابي في الحزب التقدمي الاشتراكي الطالب حسان أبو اسماعيل وأصيب العشرات من الجرحى كما اعتقل أكثر من ٢٠ طالباً.

وفي ٢٤ شباط ١٩٥٥ وقعت الحكومة العراقية على ميثاق حلف بغداد، فدعت السعودية إلى قيام جبهة عربية موحدة تضم مصر وسورية ولبنان والسعودية. أما لبنان فبقي على الحياد في هذا الصراع الدائر بفضل التأثير السياسي لرئيس الوزارة سامي الصلح وللأمير مجيد أرسلان إذ أن أياً من الخيارين يمزّق الوحدة اللبنانية ويهدد بإشعال حرب أهلية. ولم تسلم حكومة سامي الصلح من ضغوطات رئيس الجمهورية لصالح حلف بغداد، ومن اتهامات الحكومات العربية المتنازعة لها لعدم الوقوف إلى جانب أي منها، ومن الخلافات المحلية الداخلية ما بين المنادين بالتعاون مع الغرب ضد الاتحاد السوفياتي وبين الرافضين لهذا التعاون. وبتأزم العلاقة ما بين سوريا وتركيا، ودخول الصحافة اللبنانية ميدان النزاع التركي ـ السوري، دافع الأمير مجيد عن سياسة الحكومة اللبنانية في ملاحقة بعض الصحف «وقال

وزير الدفاع أن الحكومة لم تفرّق في ملاحقة الصحف، بل قامت بواجباتها على أكمل وجه، فعندما أقامت الدعاوى على الصحف التي هاجمت تركيا، كان ذلك بناءً على شكوى من الجهة المتضررة، ولم تقم الحكومة الدعوى على الصحف التي هاجمت الجيش السوري لأن الجهة المتضررة لم تطلب إقامة مثل هذه الدعوى».[١]

حافظت حكومة سامي الصلح على تماسكها الداخلي رغم ميول ومواقف بعض أعضائها إلى جانب الرئيس كميل شمعون المنحاز إلى الغرب والراغب بدخول حلف بغداد. واستطاع الأمير مجيد أرسلان، بفضل اعتداله السياسي وتمسكه بمبادئ الميثاق الوطني اللبناني وصداقته الشخصية للرئيس شمعون أن يلعب دور المشير الناصح له بحيث تحاشى التورط رسمياً في دخول حلف بغداد، فأبقى «رجلاً في البور ورجلاً في الفلاحة»[٢] كما يقول الأمير.

ـ الأمير مجيد وحكومات العهد الشمعوني ما بين ١٩٥٤ و١٩٥٦:

أعاد الرئيس كميل شمعون تكليف الرئيس عبدالله اليافي تشكيل الحكومة. لكنه لم يستطع حل الأزمة الوزارية وقدَّم اعتذاره لرئيس الجمهورية، فكلّف سامي الصلح بها. وفي ١٦ أيلول ١٩٥٤ شكل الصلح حكومته من غبريال المر وموريس زوين وشارل حلو ورشيد كرامي وسليم حيدر وألفرد نقاش ومحي الدين النصولي والأمير مجيد أرسلان وزيراً للدفاع الوطني، ونائب الشوف نعيم مغبغب وزيراً للأشغال العامة.

وفي جلسة البيان الوزاري في ٢٨ أيلول ١٩٥٤، نالت الحكومة الثقة بأكثرية ٢٨ صوتاً ضد ٣ وامتناع ٨ وغياب ٥. تميزت فترة حكومة الصلح ما بين أيلول ١٩٥٤ وتموز ١٩٥٥ بتصاعد الخلافات اللبنانية المزمنة على السياسة الخارجية.

---

(١) النهار، ٥٦٤٨، ٢ أيلول ١٩٥٥.

(٢) الياس عبود، أوراق مضيئة للأمير الفارس، ص: ١٢٥ - ١٢٦.

وبقدر ما كان سامي الصلح ومعظم أعضاء وزارته ومن بينهم الأمير مجيد، على صراحتهم المعهودة على «أن الحكومة لم ولن تنضم إلى حلف بغداد ولا إلى أي أحلاف أخرى»(١) كانت قوى المعارضة تشكك في موقفها العربي والدولي لما لمسته من مناورات رئيس البلاد ومواقفه غير الحازمة. قدم سامي الصلح استقالته وشكل وزارة جديدة في ٩ تموز ١٩٥٥. وبقي الأمير مجيد وزيراً للدفاع الوطني. ألقي البيان الوزاري في جلسة ١٤ تموز ١٩٥٥ ونالت الحكومة الثقة بأكثرية ٢٢ ضد ١١ وامتناع ٢ وغياب ٩. شهدت هذه الحكومة اشتباكات عشائرية دموية في إهدن وجوارها حيث تدخل الجيش لعودة الأمن إلى المنطقة، وانبعاث النعرات الطائفية من حين إلى آخر. وقرّر سامي الصلح في ٥ أيلول تقديم استقالته فأمهله الرئيس شمعون بعض الوقت واعداً إياه بأن يحصر رئيس المجلس المناقشات في جدول الأعمال العادي وأن يردع جماعته عن المناورات وعلى رأسهم إميل البستاني. وفي جلسة مجلس النواب في ١٣ أيلول ١٩٥٥ شن النواب الموالون للعهد هجوماً عنيفاً على سامي الصلح وحكومته إضافة إلى هجوم أقطاب المعارضة فانسحب واستقال في اليوم التالي. ويقول سامي الصلح في مذكراته «أن ثمة مقلباً يدبّر على مراحل، القصد منها الإساءة إليَّ شخصياً، لا الاكتفاء بالتخلص من الوزارة التي كنت على رأسها»(٢).

كلف الرئيس شمعون رشيد كرامي بتشكيل الوزارة فشكلها في ١٩ أيلول ١٩٥٥ من فؤاد غصن وكاظم الخليل وسليم لحود وجورج عقل وجوزف سكاف ونزيه البزري وجميل مكاوي وجميل شهاب والأمير مجيد أرسلان الذي احتفظ بحقيبة وزارة الدفاع الوطني.

نالت حكومة كرامي الثقة بأكثرية ٣٠ صوتاً ضد ٧ وامتناع ٣

(١) سامي الصلح، أحتكم إلى التاريخ، ص: ١٢٧.
(٢) سامي الصلح، مذكرات، ص: ٣١٢.

وغياب ٤، وتلقت مساعدات هامة من النقطة الرابعة الأميركية. لكنها عانت من انقسامات حادة بسبب اختلاف رئيسها رشيد كرامي ووزير خارجيتها سليم لحود على سياسة لبنان العربية والخارجية؛ وانفجر الخلاف بينهما إثر إجراء اتفاق اقتصادي دائم بين لبنان وسورية في ١٠ تشرين الأول ١٩٥٥. وبالتوافق مع رئيس الجمهورية قدَّم الوزراء فؤاد غصن وسليم لحود وجورج عقل استقالتهم إلى رئيس الحكومة احتجاجاً على تأجيل دفع المساعدات المالية المستحقة للمدارس الخاصة. وعلى الفور خالف رئيس الوزراء رشيد كرامي العرف المتبع فقدم استقالة حكومته إلى زملائه النواب الذين أولوه ثقتهم، وجاء فيها: «لقد قدّم أربعة وزراء استقالتهم هذا الصباح، لأسباب أعلنوها في كتب الاستقالة. وهؤلاء الوزراء المستقيلون كانوا من المعروفين بالموالاة لرئيس الدولة... فقد جئت اليوم أعلن استقالة الحكومة أمام مجلسكم الكريم...»[1] جاءت استقالة رشيد كرامي داخل المجلس النيابي ترجمة فعلية لمبدأ المشاركة الصحيحة في الحكم. لذلك «يدل اختيار الرئيس كرامي طريق استقالته في البرلمان على جرأة في المسلك السياسي يستحق الثناء، وتمسك بالنهج البرلماني»[2].

كلف الرئيس شمعون عبدالله اليافي تشكيل الحكومة، فضمت في ١٩ آذار ١٩٥٦ كلاً من صائب سلام وجورج كرم وجورج حكيم وسليم لحود وجوزف سكاف ونزيه البزري وإميل البستاني ومحمد صبرا والأمير مجيد وزيراً للدفاع الوطني. وفي ٢٩ آذار نالت الحكومة الثقة بأكثرية ٢٤ صوتاً ضد ١٤ وامتناع ٢ وغياب ٤. ومما جاء في بيان رئيس الحكومة حرص لبنان على عدم الانضمام إلى حلف بغداد وإلى أية أحلاف أخرى، وتحقيق أهداف ميثاق جامعة الدول العربية ومعاهدة الدفاع المشترك العربي والتعاون الاقتصادي.[3] تمادى البستاني في

(١) جلسة ١٥ آذار ١٩٥٦.

(٢) فؤاد الخوري، النيابة في لبنان، ص: ٣١٤.

(٣) يوسف قزما الخوري، البيانات الوزارية، ص: ٣٩٩.

تفرُّده بالتصرف بأموال مصلحة التعمير وبتوزيع مواد البناء، عبر مفاتيحه الانتخابية في القرى المنكوبة، وتبعاً للاعتبارات السياسية، لا لنسبة الضرر اللاحق بالبناء. و«طوال عهد هذه الحكومة القصير، والتي لم تعمّر أكثر من شهرين وثلاثة أسابيع، كان المجلس النيابي يشهد مشادات عنيفة بين الوزير بستاني وبعض النواب الذين كانوا يوجُهون الانتقادات العنيفة لتصرفاته في مصلحة التعمير».(١) احتج الأمير مجيد على تصرفات البستاني، ولما لم يلقَ تجاوباً منه، قدّم استقالته من الوزارة في ٥ حزيران ١٩٥٦ وتبعه الوزير سليم لحود. وكان رئيس الحكومة عبدالله اليافي من المدافعين عن البستاني، فقد وقف إلى جانبه يوم أراد النواب حجب الثقة عنه منفرداً، إلى أن ضاق به ذرعاً. فاتخذ من استقالة الوزيرين أرسلان ولحود حجة لتقديم استقالة حكومته وكانت الغاية منها إخراج إميل البستاني من الوزارة. كان الأمير مجيد صريحاً في تبيان أسباب استقالته دون الخوض في التفاصيل الدقيقة لها فجاء فيها:

«دولة رئيس الحكومة الدكتور عبدالله اليافي المحترم

أتشرف بأن أرفع لدولتكم استقالتي من الحكومة لعدم تمكني من متابعة تحمل مسؤولياتي في الحكم بسبب بعض مناهج السياسة التعميرية، منتهزاً هذه الفرصة لشكر دولتكم على ثقتكم بي متمنياً لكم دوام التوفيق».(٢)

كَلف الرئيس كميل شمعون عبدالله اليافي بتشكيل وزارة أخرى. وفي ٨ حزيران ١٩٥٦ أعاد اليافي أكثرية أعضاء الحكومة السابقة باستثناء الوزيرين إميل البستاني وجورج الحكيم وبإضافة الوزيرين فؤاد غصن وألفرد نقاش. وفي جلسة ١٤ حزيران، ألقي البيان الوزاري ونالت الحكومة ثقة المجلس بأكثرية ٣٠ نائباً ضد ٥ وامتناع ٢ وغياب ٧.

---

(١) ماجد ماجد، تاريخ الحكومات اللبنانية، ص: ١١٣.

(٢) ماجد ماجد، تاريخ الحكومات اللبنانية، ص: ١١٢.

ـ العدوان الثلاثي على مصر ١٩٥٦ :

في السادس من تموز ١٩٥٦ أعلن جمال عبد الناصر تأميم شركة قناة السويس. وكان الأمير مجيد، إلى جانب غيره من الزعماء الواقعيين، من أولئك المتخوفين على مصر من الوقوع مجدّداً تحت الاحتلال الأجنبي.

وفي ٤ آب جدَّد الرئيس كميل شمعون تأييد لبنان الرسمي والشعبي لموقف مصر من قضية شركة قناة السويس ومما قاله: «فإذا تعرَّضت مصر اليوم بسبب تأميمها شركة قناة السويس لسياسة أو لتدابير عدائية تتخذها دول الغرب فإنني أخشى كل الخشية أن يضيِّع الغرب في الوقت الحاضر وفي المستقبل، وربما نهائياً، كل ما تبقى له من ثقة في هذه المنطقة».[(١)]

كان جمال عبد الناصر بحاجة إلى تأييد دولي كاسح يحد من اندفاع بريطانيا للانتقام من مصر، فاستغل خطاب الرئيس اللبناني واستدعى خليل تقي الدين، سفير لبنان في القاهرة، طالباً إليه إبلاغ حكومته طلب عبد الناصر أن يتوسط الرئيس كميل شمعون شخصياً مع كل من رؤساء إيران وباكستان وإسبانيا وتركيا لتبني الموقف المصري، وإرسال برقيات التأييد والدعم للحكومة المصرية. كما طلب إليه إبلاغ حكومتي فرنسا وبريطانيا أن مصر ستقدم على هدم قناة السويس وتخريبها إذا ما استمرتا بتهديد مصر.[(٢)] وفي هذا التكليف ما يدل على أهمية دور الرئيس كميل شمعون المنحاز إلى الغرب في الوساطة الدبلوماسية مع بريطانيا والدول الخاضعة لنفوذها.

صحَّت توقعات الرئيس كميل شمعون، ففي ليل ٢٩-٣٠ تشرين الأول ١٩٥٦ بدأ العدوان الثلاثي البريطاني- الفرنسي- الإسرائيلي على

---

(١) نقولا ناصيف، كميل شمعون آخر العمالقة، دار النهار للنشر، بيروت ١٩٨٨، ص: ٢٣٧.

(٢) سامي الصلح، أحتكم إلى التاريخ، ص: ١٣٩.

مصر، وتم احتلال منطقة قناة السويس. اجتمع مجلس الوزراء اللبناني وأصدر بياناً وقّع عليه الأمير مجيد أرسلان وباقي الوزراء، بإعلان حالة الطوارئ، ووضع الأجهزة الأمنية تحت سيطرة وإشراف قائد الجيش اللبناني. ولفقت الأخبار بعبور الجيش الإسرائيلي الحدود اللبنانية. فاستطلع وزير الدفاع الأمير مجيد أرسلان وضعها ونفى الإشاعة.

لم تتقيّد الدول المعتدية بقرار الأمم المتحدة وقف إطلاق النار، وإرسال قوة دولية إلى قناة السويس للمراقبة. فأوفد جمال عبد الناصر مبعوثاً إلى لبنان يرافقه النائب إميل البستاني لمقابلة رئيس الجمهورية كميل شمعون. وكانت الغاية من هذه المقابلة الطلب إلى شمعون معرفة نوايا بريطانيا بالنسبة لوقف القتال، استكمالاً للمعلومات التي كانت ترد إلى القاهرة، والتدخل لوقف الاعتداء الثلاثي على مصر. استدعى الرئيس شمعون السفير البريطاني في لبنان طالباً إليه وقف العمليات الحربية فوراً أو على الأقل تحديد موعد محدد وعاجل لوقفها، فكان له ما طلب.[١]

تراوحت ردات فعل الحكومات العربية إثر العدوان الثلاثي على مصر، فمنها من قطع علاقاته مع فرنسا أو مع بريطانيا أو مع الاثنتين معاً، ومنها من اكتفى بالاستنكار فقط. وفي حين أجمعت الشعوب العربية على شجب العدوان على مصر، انقسم الشعب اللبناني على نفسه بين مؤيد للعدوان ومؤيد لمصر ومن ثم بين مؤيد لقطع العلاقات الديبلوماسية مع الدولتين المعتديتين وبين رافض لها. وحدثت أعمال عنف وشغب فأعلنت الحكومة حالة الطوارئ.

وأمام هذا الواقع السياسي المعاش، تريّث مجلس الوزراء باتخاذ القرار المناسب خوفاً من انعكاساته على الساحة اللبنانية. وطلع بفكرة دعوة ملوك ورؤساء العرب إلى عقد مؤتمر قمة في بيروت في الأسبوع الأول من تشرين الثاني.

---

(١) كميل شمعون، أزمة الشرق الأوسط، ص: ٣٠٠.

افتتح الرئيس اللبناني المؤتمر بكلمة رحب فيها بالملوك والرؤساء العرب ودعاهم إلى مواجهة الخطر المشترك. وبدأت جلسات المناقشة. وهنا فوجئ رئيس الوزراء عبدالله اليافي باقتراح الرئيس كميل شمعون «بأن إبقاء العلاقات في هذا الظرف ضروري ويساعد العرب على تحرير الأراضي المصرية من الاحتلال»[١] ووافق المؤتمرون، لا سيّما وأن قرار وقف إطلاق النار كان قد نفذ بناءً على اقتراح رئيس الجمهورية. كما أن ممثل عبد الناصر، عبد الحميد غالب، لم يحمل أية مطالب حول قطع العلاقات مع فرنسا وبريطانيا،[٢]

طالب عبدالله اليافي وصائب سلام رئيس الجمهورية بقطع علاقات لبنان بفرنسا وبريطانيا وهدّدا بتقديم استقالتهما. وأصرَّ كل من الفريقين على موقفه فاستقالت الحكومة.

لم يجد الأمير مجيد أرسلان نفعاً في قطع العلاقات مع فرنسا وبريطانيا. ففي نكبة فلسطين وقيام دولة إسرائيل على أرضها العربية بمساعدة عسكرية واقتصادية وسياسية بريطانية لم يقدم أحد من العرب على قطع علاقاته ببريطانيا. لذلك أشار عبدالله اليافي في معرض شرحه أسباب استقالته إلى مواقف الأمير مجيد الوطنية بقوله: «وأنا يطيب لي بهذه المناسبة أن أقول إن زميلي الأمير مجيد أرسلان وسائر الزملاء الذين تعاونت معهم هم سادة الوطنية في هذا البلد وإنهم أصحاب رسالة، ولكنني أنا الآن أتكلم عن استقالتي واستقالة زميلي الأستاذ صائب سلام فعذراً إذا قصّرت بواجبي نحوهم».[٣]

ـ حكومة سامي الصلح (١٨/١١/١٩٥٦ ـ ١٨/٨/١٩٥٧):

وبتكليف من الرئيس شمعون، شكّل سامي الصلح حكومة جاء

---

(١) سامي الصلح، أحتكم إلى التاريخ، ص: ١٤١.

(٢) سامي الصلح، لبنان العبث السياسي والمصير المجهول، دار النهار، بيروت ٢٠٠٠، ص: ٢٤٥.

(٣) جلسة ٢٧ تشرين الثاني ١٩٥٦.

فيها قائد الجيش اللواء فؤاد شهاب وزير الدفاع الوطني. تخلى الأمير مجيد عن وزارة الدفاع لأن «مسألة استخدام الجيش لقمع المعارضة، ونوايا الرئيس شمعون في الأمر، لم تبق غامضة»[1] ولم يشأ الأمير مجيد الابتعاد عن الحكم فاستلم وزارتي الصحة والزراعة. وفي ٢٧ تشرين الثاني ١٩٥٦ نالت حكومة سامي الصلح الثقة بأكثرية ٣٨ صوتاً ضد ٢ وغياب ٤.

ـ انتخابات ١٩٥٧ النيابية:

شهدت السنوات التي تلت انتخابات ١٩٥٣ النيابية تحولات جذرية في السياسة اللبنانية، إذ صدر قانون ٢٤ نيسان ١٩٥٧ الانتخابي الذي أمعن بتجزئة بعض الدوائر وجمع بعضها الآخر، بشكل يجعل عدد الأصوات المسيحية أكبر من عدد أصوات المسلمين، ورفع عدد النواب من ٤٤ إلى ٦٦ بعدما ضمن وجود حلفاء له مستعدين لطرح مشروع تجديد ولايته، وكان الأمير مجيد من مؤيدي عدد الـ ٦٦ لا ٨٨ نائباً رغبةً منه في اختصار نفقات التمثيل[2] وكان نصيب دائرة عاليه ثلاثة مقاعد درزي وماروني وأرثوذكسي.

تمت دعوة الناخبين والناخبات للمشاركة في الانتخاب في ٩ و١٦ و٢٣ و٣٠ حزيران ١٩٥٧. كما صدر مرسوم بتعيين السيدين يوسف حتي ومحمد علي بيهم وزيري دولة، تطميناً للمعارضة. وفي ٣ حزيران ١٩٥٧ قرر مجلس الوزراء تأليف لجنة قوامها الأمير مجيد أرسلان والدكتور يوسف حتي ومحمد علي بيهم ومحمد صبرا للنظر في شكاوى المرشحين والناخبين وللإشراف على الأعمال الانتخابية وإجراء التحقيقات اللازمة وتبيان الرأي فيها. ووضعت الأجهزة الأمنية تحت إمرة قائد الجيش اللواء فؤاد شهاب و«انبثت عناصر الشرطة

---

(١) الياس عبود، أوراق مضيئة للأمير الفارس، ص: ١٢٨.

(٢) النهار ٦٤٤٢، ١١ كانون الأول ١٩٥٦.

والدرك تدعو وتعمل لقوائم المرشحين الحكوميين».[١] وعمّت الرشوة مختلف الأوساط السياسية شارك فيها الأميركيون والبريطانيون والعراقيون والفرنسيون والسوفيات والمصريون.[٢]

وفي المرحلة الأولى من الانتخابات النيابية أبدى الوزيران يوسف حتي ومحمد بيهم ارتياحهما «لأن العمليات الانتخابية جرت بصورة نزيهة كما تجري في لندن وأوسلو، حيث يتمتع الناخبون بالحرية التامة، وهزَّ الأمير مجيد رأسه مبتسماً راضياً عن سير العملية الانتخابية»[٣] التي ما شابها سوى وقوع مجزرة مزيارة الرهيبة فكانت دافعاً لتقديم الوزيرين حتي وبيهم استقالتهما.

أسفرت انتخابات ١٩٥٧ عن فوز كاسح لمرشحي الحكومة وسقوط معظم المرشحين المعارضين ومن أبرزهم أقطاب المعارضة وزعماء الكتل النيابية كمال جنبلاط وعبدالله اليافي وصائب سلام وأحمد الأسعد فاتُهم الرئيس شمعون بأنه يسعى إلى تعديل الدستور وتجديد رئاسته. أما الأمير مجيد فقد فاز مع جميع أعضاء لائحته ونال ١٦٠٠٤ صوتاً من أصل ٢٤٩٤٧ مقترعاً وبفارق ٧٠٦٢ صوتاً على منافسه فضل الله تلحوق،[٤] ونال جورج عقل ١٣٦٧٥ صوتاً ومنير أبو فاضل ١٥١٣٣،[٥] وفي ١١ تموز ١٩٥٧ بدأت ولاية المجلس الجديد.

أضافت ملابسات انتخابات ١٩٥٧ ونتائجها سبباً آخر من أسباب التوتر الأمني والاشتباكات المتقطعة. وبتفاقم الأزمة الأمنية اضطرت حكومة سامي الصلح إلى تقديم استقالتها. وبعد استشارات نيابية دامت

---

(١) فؤاد الخوري، النيابة في لبنان، ص: ٣٢٧.

(٢) اسكندر رياشي، رؤساء لبنان، ص: ١٨٥ - ١٨٦.

(٣) سامي الصلح، مذكرات، ص: ٣٩٥.

(٤) فارس سعادة، الموسوعة الانتخابية، ج٣، ص: ٤٦٨.

(٥) النهار ٦٦٠١، ١٧ حزيران ١٩٥٧.

أربعة أيام أجراها الرئيسان شمعون والصلح تألفت الحكومة الصلحية الجديدة في ١٨ آب ١٩٥٧ من سامي الصلح وشارل مالك وجميل مكاوي وسليم لحود وجوزف السكاف وفريد قوزما وكاظم الخليل والأمير مجيد أرسلان وزيراً للدفاع والبرق والبريد، و «قال الرئيس شمعون للنواب الذين سألوه ما رأيه بالوزارة الجديدة، إنها أقوى وزارة يمكن أن تؤلف».(١)

جوبهت هذه الوزارة بتصاعد أعمال الشغب وتهريب الأسلحة إلى كمال جنبلاط وصائب سلام وغيرهما من أقطاب المعارضة. وكان «الرئيس شمعون يعد الدرك ويسلحه ويسلح أنصاره للوقوف في وجه مناوئيه».(٢) كما شهدت توتر الأوضاع الأمنية على الحدود اللبنانية- الإسرائيلية واللبنانية -السورية حيث تقع مزرعة المجيدية التي يملكها الأمير مجيد.

كانت المجيدية تتعرض من وقت إلى آخر للاعتداءات الإسرائيلية وللمضايقات السورية، لأنها واقعة ضمن المناطق الحدودية المتنازع عليها مع سورية ففي حزيران ١٩٤٩ وفي عهد كل من الزعيم حسني الزعيم وبشارة الخوري، وإبّان تأزم العلاقات بين البلدين الشقيقين بدأت المباحثات اللبنانية -السورية لحل مشكلة الحدود «بحضور معالي وزير الدفاع والقائد العام للجيش الزعيم فؤاد شهاب والعقيد سالم».(٣) وتطورت مشكلة الحدود السورية اللبنانية إذ أقدم الأمير مجيد ورجاله على إطلاق النار مساء الخميس الواقع فيه ١٥ شباط ١٩٥١ على بضعة رجال كانوا يحفرون الأرض في المجيدية «وقد تبيّن أن من حسبهم الأمير شذاذاً انسحبوا في الجبال، هم جنود سوريون تابعون لفرقة الهندسة وكانوا يخططون الحدود... وما لبثت السلطات السورية أن

---

(١) النهار ٦٦٥٦، ٢٠ آب ١٩٥٧.

(٢) فؤاد عوض، الطريق إلى السلطة، لا.ن.، ١٩٧٣، ص: ٦٢.

(٣) النهار، ١ حزيران ١٩٤٩.

احتجت لدى الحكومة اللبنانية على الاعتداء الذي وقع على أفراد الجيش فأرسلت الحكومة إلى المكان قوة للمحافظة على الأمن وبوشر التحقيق لمعرفة ما إذا كان الحادث قد وقع ضمن الأراضي السورية وتحديد المسؤولية».[١] وأكدت الحكومة اللبنانية حسن نية الأمير مجيد الذي اختلط عليه الأمر عند الغسق وهو الذي اشتهر بحسن الضيافة وتكريم قوات الحدود السورية وتسهيل مهمتها. وعلى الفور «وصل إلى بيروت السيد شوكت شقير من أركان حرب الجيش السوري وتوجه مع أحد الضباط اللبنانيين إلى مكان الحادث وبوشر التحقيق. وقد تقرر وقف عمليات تخطيط الحدود ريثما تظهر نتيجة التحقيق».[٢] قام الأمير مجيد أرسلان بزيارة رئيس الجمهورية آنذاك الشيخ بشارة الخوري، لإطلاعه على تفاصيل الحادث الذي وقع في المجيدية، وعلى أثر هذه الزيارة تم «تأليف لجنة لبنانية ـ سورية مهمتها درس قضايا الحدود بين البلدين والعمل على وضع تخطيطات وعلامات جديدة منعاً لتكرار حوادث الاعتداء».[٣] ظلت المجيدية عرضة للاعتداءات المتزامنة مع توتر العلاقات اللبنانية ـ السورية وفي ١١ كانون الأول ١٩٥٦ «صرَّح الأمير مجيد أرسلان، وزير الزراعة، بأن السلطات السورية منعته من زراعة قسم من مزرعته الخاصة الواقعة على مقربة من الحدود الفلسطينية والتي يقع جزء منها في منطقة متاخمة للحدود السورية».[٤] وتعرَّضت المجيدية في ٦ تموز ١٩٥٧ إلى إلقاء قنبلتين وإقدام بعض المتسلّلين على حرق مزروعاتها «وكان السيد أرسلان قد اشتكى إلى مجلس الوزراء من تسلّل بعض السوريين إلى قرية المجيدية وسوقهم ١١ شخصاً ممن يعملون في القرية، وجميعهم

---

(١) النهار ٤٧١٩، ١٧ شباط ١٩٥١.
(٢) النهار، ٤٧٢٠، ١٨ شباط ١٩٥١.
(٣) النهار، ٤٧٢٥، ٢٤ شباط ١٩٥١.
(٤) النهار، ٦٤٤٢، ١١ كانون الأول ١٩٥٦.

من اللاجئين الفلسطينيين، إلى داخل الأراضي السورية منذ بضعة أيام. وقد وعده المجلس باتخاذ التدابير اللازمة مع السلطات السورية حول هذا الموضوع».[١] وبعد لقاء وزير الزراعة الأمير مجيد، بالرئيس شمعون، قامت الحكومة اللبنانية بإيفاد مندوب عنها إلى دمشق ليبلغ المسؤولين فيها بنتيجة الاتصالات الدبلوماسية التي أجراها رئيس الجمهورية اللبنانية ووزير خارجيته شارل مالك مع الدول الأوروبية والولايات المتحدة الأميركية لضمان تأييدها لموقف سورية والدول العربية ضد الاعتداءات الإسرائيلية، وليقدِّم إليهم مذكرة ليس فيها احتجاج، لكنها لا تخلو من العتب الرقيق على تصرّفات الدورية السورية، وكان الرد السوري أن «دمشق تتهم فلاّحي المجيدية من اللاجئين بالتعامل السافر مع إسرائيل».[٢] وأعربت الحكومة السورية عن تقديرها لجهود رئيس الجمهورية اللبنانية ووعدت بحل قضية المجيدية عبر «دعوة لجنة الحدود المشتركة للاجتماع بأقرب وقت ممكن لتخطيط الحدود بصورة نهائية بين البلدين مما ساعد كثيراً على إزالة أسباب الخلافات».[٣] وفي الوقت نفسه كانت أحداث الشوف الناجمة عن الانتخابات النيابية تشغل بال الأمير مجيد «فقد حصلت جملة استفزازات في غير منطقة من لبنان، مثل: خلاف في الجاهلية بين أعضاء الحزب التقدمي الاشتراكي وأنصار العهد من جماعة الأمير مجيد أرسلان، أدى إلى مقتل ثلاثة مواطنين».[٤]

انتقل الخلاف من المجيدية بسبب ترسيم الحدود إلى دير العشائر بفعل تهريب الأسلحة والمتطوعين لصالح المعارضة اللبنانية، وهروب المطلوبين الملاحقين قانونياً إلى داخل الأراضي السورية «باعتبار أن

---

(١) النهار، ٦٦٢٧، ١٧ تموز ١٩٥٧.
(٢) النهار، ٦٦٢٨، ١٨ تموز ١٩٥٧.
(٣) النهار، ٦٦٢٩، ١٩ تموز ١٩٥٧.
(٤) فارس اشتي، الحزب التقدمي الاشتراكي ودوره في السياسة اللبنانية(١٩٤٩ - ١٩٧٥)، الدار التقدمية، ١٩٨٩، ج٢، ص: ٩٦٣.

قضية هؤلاء المطلوبين تختلف عن غيرها من القضايا التي سبقتها على صعيد العلاقات اللبنانية ـ السورية»[(١)].

لم ينقضِ أكثر من ثلاثة أشهر على حكومة سامي الصلح حتى تعرَّضت لأزمة وزارية هدّدتها بالسقوط، فبدأت الاتصالات لتكليف كاظم الصلح أو أحمد الداعوق بتأليف الوزارة الجديدة. وكان ذلك بسبب الخلاف الذي نشب بين وزير التصميم، كاظم الخليل والأمير مجيد، إذ منعت وزارة التصميم نقل الرمل من شاطئ الأوزاعي وخلدة إلاّ بموجب ترخيص. وكان من الطبيعي أن يحتكر المتنفذون والمقرّبون من الوزير الخليل التراخيص المقرّرة، وإن تمنع هذه التراخيص عن العاملين بنقل الرمل الذين هم بأمس الحاجة إلى مورد رزق يعيلهم على مواجهة الحياة، لذلك «قامت القيامة، وهدّد الأمير مجيد أرسلان وتوعد... وقال إنه لن يسكت عن هذا التدبير الذي يقطع أرزاق الناس، وأجابه الأستاذ كاظم الخليل، وزير التصميم، بأن هذا التدبير يهدف لتوزيع الأرزاق في نطاق القانون»[(٢)].

تفاقمت الأزمة الوزارية لتراكم مسبباتها فقالت النهار «أضرم الأمير مجيد أرسلان نار الأزمة الوزارية. ووقف يتفرَّج على الحريق من تلال المجيدية»[(٣)] وأعلن أنه سيجتمع برئيس الجمهورية كميل شمعون لبحث موضوع الأزمة العالقة، وقرّر أن بقاءه في الوزارة وخروجه منها سيكون رهناً بنتائج هذا الاجتماع. و«رفض الرئيس الصلح أن يترك للأمير مجيد أرسلان مهمة تقرير مصير الحكومة، خوفاً من النتائج التي تترتب على انتقال زمام المبادرة من يده (يد رئيس الحكومة) وقرّر أن يفقأ دمل الأزمة في جلسة مجلس الوزراء... عن طريق إثارة مشروع

---

(١) النهار ٦٦٨٥، ٢٢ أيلول ١٩٥٧.

(٢) النهار ٦٧٣٧، ٢٢ تشرين الثاني ١٩٥٧.

(٣) لنهار ٦٧٦٤، ٢٤ كانون الأول ١٩٥٧.

التشكيلات بين كبار المسؤولين عن الأمن الداخلي، وهو المشروع الذي رفضه رئيس الجمهورية في جلسة مجلس الوزراء»[١].

حاول رئيس الحكومة سامي الصلح الاحتفاظ بمبادرة توجيه الأزمة فاقترح تعيين وزير درزي جديد خلفاً للأمير مجيد، والطلب إلى رئيس الجمهورية كميل شمعون الموافقة الفورية عليه. لكن الأمير مجيد لم يبعث بكتاب استقالته رغم اتصالات الرئيس الصلح به وحثه إما على إنهاء الأزمة واعتبار أن القضية منتهية، وحضور جلسات مجلس الوزراء، وإما بتقديم الاستقالة. أصرَّ الأمير مجيد على تحقيق مطالبه وأعلن أنه ليس مستعداً لجعل الاستقالة «موضوع تسلية» واستمر على تغيبه عن الجلسات الوزارية، عندها «قام الأستاذ جميل مكاوي، وزير المالية، باتصالات هامة مع عدد كبير من النواب، تناولت بحث الموقف الوزاري والأزمة التي ستحدثها استقالة الأمير مجيد أرسلان»[٢]. لم يفصح الوزير مكاوي عن نتائج اتصالاته بحجة أنها لا تتعدّى نطاق التشاور مع زملائه الوزراء والنواب وأنه ليس هناك من مصلحة لإعلان تفاصيل التفاهم بين رئيس الحكومة ووزير الدفاع الأمير مجيد أرسلان، فأخطأ مكاوي «لأنه صور رئيس الحكومة ووزير الدفاع بأنهما اختلفا على مسائل شخصية»[٣].

وأخيراً انتهت أزمة الأمير مجيد «وانتهت معها أزمة العلاقات بين رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة، إذ كانت أزمة وزير الدفاع تعبيراً صادقاً لأزمة العلاقات بين الرئيسين... وقد يتبادر لبعض الأذهان أن الأمير مجيد سيعود إلى الوزارة بمجرد عودته عن استقالته. والواقع أن الوزارة هي التي تسعى للأمير، وبالتالي فإن الاستقالة هي التي تسحب

---

(١) النهار ٦٧٦٨، ٢٩ كانون الأول ١٩٥٧.

(٢) النهار ٦٧٦٨، ٢٩ كانون الأول ١٩٥٨.

(٣) النهار ٦٧٧٢، ٣ كانون الثاني ١٩٥٨.

نفسها من السراي...»[١] لقد اقتنع الرئيس سامي الصلح بأن بداية خلافه مع الأمير مجيد «كان بسبب تباين في الرأي حول امتحانات ضباط الدرك، ولما اقتنع الرئيس الصلح بوجهة نظر الأمير مجيد، عمد إلى التعهد بفتح دورة جديدة لتعيين عدد من الأنفار، وبالتالي ترقية عدد من الرتباء إلى رتبة ضابط. ولو كان ملاك الضباط يسمح بإجراء امتحانات جديدة لما تجشم رئيس الحكومة ـ وزير الداخلية عناء الوعد».[٢]

وفي جلسة ٦ كانون الثاني ١٩٥٨ التي تغيَّب عنها الأمير مجيد أرسلان بحث المجلس استقالة الأمير مجيد واتخذ قراراً برفضها «وهكذا تكون القضية قد انتهت، ويعود الأمير إلى وزارته، والأمور إلى نصابها».[٣] وتأكيداً على صدق العلاقة الشخصية بين الأمير مجيد والرئيس الصلح وبأنهما لم يختلفا على مسائل شخصية «قام الأمير مجيد، وزير الدفاع، بزيارة رئيس الجمهورية، ودامت الزيارة زهاء ثلاثة أرباع الساعة، وغادر الوزير على أثرها بيروت إلى خلدة ومنها إلى مزرعته المجيدية وترك وراءه سلسلة من الأسئلة عن الأحاديث التي جرت له مع رئيس الجمهورية... وقالت الأوساط المتصلة بوزير الدفاع أنه تبادل الرأي مع الرئيس حول الموقف الوزاري. ونصح بتأليف حكومة جديدة برئاسة الرئيس الصلح، تستطيع مواجهة التطورات التي تشهدها المنطقة العربية في الوقت الحاضر».[٤] قدَّم الرئيس سامي الصلح استقالة حكومته وقام، بتكليف من الرئيس شمعون، بتشكيل وزارته الأخيرة في العهد الشمعوني في ١٤ آذار ١٩٥٨.[٥] ضمت الأمير مجيد وزيراً للزراعة إذ عزف عن استلام حقيبة وزارة الدفاع في ظل الظروف الأمنية المتدهورة.

---

(١) النهار ٦٧٧٢، ٣ كانون الثاني ١٩٥٨.
(٢) النهار، العدد نفسه.
(٣) النهار ٦٧٧٤، ٧ كانون الثاني ١٩٥٨.
(٤) النهار ٦٨٠٧، ١٤ شباط ١٩٥٨.
(٥) ماجد ماجد، تاريخ الحكومات اللبنانية، ص: ١٢٩.

ثورة ١٩٥٨

ـ الوضع الوزاري:

بعد قيام المجلس النيابي الجديد، قدّم سامي الصلح استقالة حكومته في ١٥ آب ١٩٥٧. فأعاد رئيس الجمهورية تكليفه بتشكيل الوزارة الجديدة. ضمت وزارة الصلح السابعة كاظم الخليل وسليم لحود وجوزيف السكاف وجميل مكاوي وشارل مالك وفريد قوزما والأمير مجيد وزيراً للدفاع والبريد والبرق. نالت هذه الحكومة الثقة بأكثرية ٣٨ صوتاً ضد ١٧.

شهدت هذه الحكومة قيام الجمهورية العربية المتحدة التي تضم مصر وسورية، والإتحاد العربي الذي يضم العراق والأردن مما زاد من حدة التجاذبات السياسية العربية على الساحة الداخلية. تحت وطأة الأحداث الأمنية والنزاعات السياسية تم الإتفاق بين الرئيس كميل شمعون وأركان حكمه على استقالة الوزارة في ١٢ آذار ١٩٥٨ وإعادة تكليف رئيسها سامي الصلح بتشكيل وزارة موسعة تضم ١٤ وزيراً بمن فيهم رئيس مجلس الوزراء وهم: سامي الصلح، بشير العثمان، خليل الهبري، بيار إده، فريد قوزما، كلوفيس الخازن، كاظم الخليل، رشيد بيضون، جوزف سكاف، شارل مالك، ألبير مخيبر، جوزف شادر، بشير الأعور والأمير مجيد أرسلان وزيراً للزراعة. نالت هذه الحكومة ثقة المجلس بأكثرية ٣٨ ضد ١٥.[١] واستقبلت بالتظاهرات والإضرابات في المدن الكبرى والعاصمة.

ـ نغمة التجديد:

لاحقت تهمة التجديد الرئيس كميل شمعون. وكانت الأكثرية النيابية موالية للعهد وتلح بطلب تعديل الدستور وتجديد الولاية للرئيس وفي مقدمة هؤلاء النواب الأمير مجيد أرسلان الذي لم يشذ عن قاعدة الولاء. فقد كان يستمزج أراء زملائه الوزراء والنواب ويسعى لإقناعهم

---

(١) ماجد ماجد، تاريخ الحكومات اللبنانية، ص: ١٢٩.

بضرورة التجديد. أما الرئيس كميل شمعون والمعروف بمداوراته ومناوراته السياسية، فقد امتنع عن حسم هذا الموضوع بقول كلمة نعم، أم لا، مما لا يتوافق مع موقفه السابق من التجديد للرئيس بشارة الخوري. حيث أبدى معارضة صريحة آنذاك كي لا يكون للتجديد سابقة دستورية. أما وقد حصلت فعلاً فإنه لجأ إلى الموالين له من النواب لإثارة هذه المسألة. وفي الوقت نفسه كانت كل من فرنسا وبريطانيا والولايات المتحدة الأميركية، لما أبداه من موالاة وانحياز للغرب، تؤيد فكرة التجديد لرئاسة شمعون. كذلك بعض الدول العربية وخاصة العراق والأردن حيث الحكم للعائلة الهاشمية، لما له من علاقة حسنة مع الهاشميين. لذلك كله «لم يبدر عن شمعون ما يؤكد النيّة أو ينفيها حيال فكرة تجديد الولاية التي أقلقت الخواطر إزاء إمكان استرجاع التجربة المرّة مع بشارة الخوري».(١) وجاءت نتائج انتخابات ١٩٥٧ النيابية لتؤكد للمعارضة حقيقة نوايا أركان العهد الشمعوني إذ «اتهم الرئيس شمعون، بأنه في سعيه إلى تعديل الدستور وتجديد رئاسته تلاعب بالانتخابات لتحقيق هذا الغرض، وكان هناك اقتناع سائد بأن الرئيس راغب في التجديد».(٢) وهذا ما يؤكده الأمير مجيد بقوله «إن ابن شمعون كان يرغب دخول حلف بغداد، وكانت نيّة التجديد واردة عنده».(٣) لكن رئيس الوزراء سامي الصلح ظل ينفي ما يشاع عن عزم شمعون على التجديد، مؤكداً رفضه أيضاً أمام بعض أقطاب المعارضة كالدكتور محمد خالد ورفيق نجا وعبدالله المشنوق الذين زاروه وطلبوا إليه تقديم استقالته من رئاسة الحكومة «ثم تناولوا موضوع التجديد، فأكدتُ لهم أن التجديد ليس وارداً ولا يمكن أن يتم ما لم

---

(١) نقولا ناصيف، كميل شمعون آخر العمالقة، ص: ٧٢.

(٢) كمال الصليبي، تاريخ لبنان الحديث، ط٦، دار النهار للنشر، بيروت ٢٠٠٠، ص: ٤٧.

(٣) الياس عبود، أوراق مضيئة، ص: ١٢٨.

يطرح في مجلس الوزراء، فثقوا من هذه الناحية أني لن أدعه يمر، فأرفض التجديد رفضاً باتاً. هذا مع العلم أن رئيس الجمهورية لم يفاتحني بالأمر أبداً، بل استمزجني مجيد أرسلان فلاقى مني معارضة قوية ولا بُدَّ أنه نقل موقفي إلى الرئيس».[١] نستدل من كلام سامي الصلح أن موضوع التجديد لم يبحث داخل مجلس الوزراء وأن الأمير مجيد حمل لواء التجديد للرئيس شمعون سواء بالتنسيق معه أم لا، رغم موقف شمعون السابق من بشارة الخوري. إزاء إصرار المعارضة برفض التجديد وبالعمل لإسقاط الرئيس شمعون قبل انتهاء مدة ولايته الدستورية، أمعن الأمير مجيد باستمزاج آراء النواب وحاول إقناعهم بالتعديل والتجديد[٢] حتى اندلاع ثورة ١٩٥٨؛ ففي قرية (مجدل بعنا) حيث لحق به عدد من أتباعه لإيقاف حركة التمرد في الشوف كان الأمير مجيد «لا يزال يعلن تمسكه بتجديد الولاية لشمعون»[٣] وبعد أسبوع واحد من تصريح الأمير مجيد عقد رئيس الجمهورية كميل شمعون في ٢١ أيار ١٩٥٨ مؤتمراً صحفياً خرج فيه عن صمته وتردده حيث قال: «لم أقل ولا مرّة إنني أريد التجديد في الرئاسة، وقلت إنني لا أريده. إنما بعض أصدقائي قاموا ببعض المساعي في هذا السبيل. وأنا لم أشجع ذلك إطلاقاً ولم أعمل على تعديل الدستور. على كل حال لن أطلب تعديل الدستور»[٤] فهل وثقت المعارضة بوعد الرئيس كميل شمعون؟ لقد صعَّدت من حدة معارضتها وطالبت باستقالته قبل انتهاء مدة ولايته، إذ أعلن أقطابها أن الثورة الشعبية لن تهدأ قبل تنازل رئيس الجمهورية[٥]

---

(١) سامي الصلح، أحتكم إلى التاريخ، ص: ١٦٩.

(٢) النهار ٦٨٥٩، ١٦ نيسان ١٩٥٨.

(٣) ناديا ونواف كرامي، واقع الثورة اللبنانية، أسبابها تطورها حقائقها، لا.ن.، بيروت ١٩٥٩، ص: ١٤٠ - ١٤١.

(٤) نقولا ناصيف، كميل شمعون آخر العمالقة، ص: ٩٦.

(٥) سامي الصلح، لبنان العبث السياسي والمصير المجهول، دار النهار للنشر، بيروت ٢٠٠٠، ص: ٢٦٤.

غير أن أوساط الرئيس شمعون أشارت «بأن الحكم يبقى حتى ٢٣ أيلول، لكن ليس بعد هذا التاريخ، أي إلى نهاية ولاية الرئيس»، [١] فاشتعلت جبهات القتال واضطرت الحكومة أن تعلن صراحة أنها لن تعدّل الدستور من أجل التجديد أو التمديد. ومع ذلك استمرت الصدامات بين قوات المعارضة وقوى الحكم من جيش ودرك وأحزاب موالية.

ـ القوى المتصارعة:

تألفت جبهة المعارضة من الحزب التقدمي الاشتراكي والجبهة الشعبية وحزب النداء القومي والهيئة الوطنية وجمعية الشباب المسلمين والحزب الدستوري وحزب النجادة وحزب البعث العربي الاشتراكي، وحركة القوميين العرب والحزب الشيوعي. والتف حول الرئيس كميل شمعون كل من الكتلة الوطنية، والحزب السوري القومي الاجتماعي، وحزب الطاشناق والكتائب اللبنانية.

وإلى جانب هاتين الجبهتين ضمت القوة الثالثة المتذمرة من سياسة العهد ومن الرئيس كميل شمعون شخصياً، كلاً من هنري فرعون وشارل حلو وغسان تويني ويوسف سالم وجبرائيل المر وجورج نقاش ويوسف حتي ويوسف السودا ومحمد شقير وبهيج تقي الدين. حاول هنري فرعون أن يقرّب ما بين وجهات نظر الرئيس شمعون وقوى المعارضة «إلاّ أن شمعون لم يكترث لهذه التسوية»[٢] كما سعى رئيس الحكومة سامي الصلح إلى التقرّب من أركان المعارضة ومن البطريرك المعوشي وممثلي الدول العربية والغربية لإيجاد نوع من المصالحة الوطنية «لكن الأحداث كانت تجري بخطى سريعة تخطّت كل المساعي، ناهيك بما كان لموقف رئيس الجمهورية الذي أفسد

(١) سامي الصلح، أحتكم إلى التاريخ، ص: ١٧١.

(٢) سامي الصلح، لبنان العبث السياسي، ص: ٢٧٤.

المسعى بعدما أحيط علماً به».[١] حاولت القوة الثالثة رأب الصدع بين أركان الحكم وأقطاب المعارضة باستدراج الرئيس شمعون إلى التصريح العلني برأيه في التعديل والتجديد، فقام وفد من أعضاء رابطة العمل اللبنانية مؤلف من يوسف سالم ويوسف حتي وجورج نقاش وغسان تويني بزيارة رئيس الجمهورية في نهاية شهر كانون الأول ١٩٥٧ لإزالة الالتباس الحاصل حول تعديل الدستور، ذلك الالتباس الذي نجم عن تصريحات أدلى بها بعض الوزراء والنواب ونسبت عن حقٍ أو عن غير حق، إلى رئيس الجمهورية الذي كان قد أعلن أن للدستور قدسيته وأن الوطنية تلزم بعدم مسّ هذه القدسية لأسباب شخصية بحتة وكان جواب شمعون «أن وجهة نظره لا يعبر عنها الوزراء، سواء أكانوا ضد التعديل أم معه كما لا يعبر عنها كتل سياسية أو صحف ترى في التعديل رأياً معيناً. وأضاف الرئيس إلى ذلك قوله إن تعيين الوقت الذي ينبغي له أن يقول فيه رأيه يعود إليه وحده دون سواه»،[٢] وأكد الرئيس شمعون للوفد أن موقفه الأساسي ليس مع التعديل وليس بالتالي مع التجديد «ولكنه مستعد لأن يرشح نفسه إذا لمس أن ليس بين الطامحين إلى الرئاسة مَنْ يمكنه الاستمرار في السياسة العامة التي يحرص هو على الاستمرار فيها»[٣] وهذا ما أدى إلى تلاشي القوة الثالثة وضعف موقعها الحيادي بل وانحيازها إلى المعارضة فأذاعت بياناً تقول فيه «طغت فكرة التجديد على الدولة طغياناً ولا يجوز لفرد، وإن رئيس دولة، أن يعتبر بقاء سياسة بلاده رهناً لبقائه في الحكم».[٤]

ـ الإرهاصات الأولى للثورة:

قضت نتائج الانتخابات النيابية على البقية الباقية من الهدوء

---

(١) سامي الصلح، أحتكم إلى التاريخ، ص: ١٧٢ - ١٧٣.

(٢) النهار ٦٧٧٠، ٣١ كانون الأول ١٩٥٧.

(٣) النهار العدد نفسه.

(٤) النهار ٦٧٨٤، ١٨ كانون الثاني ١٩٥٨.

السياسي والعسكري في لبنان ونحت بالمعارضة منحى الثورة المسلحة بقيادة كمال جنبلاط الذي قال: «منذ تلك الساعة وبعد مرور ساعات وأيام الراحة والقرف واليأس من السياسة وأربابها بدأنا نفكر بأن الثورة أضحت لا مفر منها وإلاً كرّسنا على نفوسنا كقادة ذل وتقاعس الأجيال في توجيه قوى الشعب الزاخرة برغبة الانتفاض وعكفنا نعد العدة للتدريب والتسلح».[١] وطوال صيف ١٩٥٧ شهدت المناطق اللبنانية حوادث أمنية متعددة وتظاهرات وإضرابات واضطرابات دامية وعمليات تهريب الأسلحة، استخدمت خلالها السلطة جميع وسائل القمع، وصدرت مذكرات توقيف بحق عدد كبير من أقطاب المعارضة من سياسيين وصحفيين وغيرهم، ولم تتورّع الأجهزة الأمنية عن مداهمة بيوت الزعماء والوجهاء بحجة البحث عن الأسلحة والمطلوبين للعدالة ومن بينها منزل الدكتور بشارة الدهان في صوفر في ٢١ آب ١٩٥٧ وكان في ضيافته كمال جنبلاط وصودف، آنذاك، وجود الأمير مجيد أرسلان في صوفر، يتناول طعام الغداء على مائدة والد زوجته رشيد بك جنبلاط، وما إن علم بالخبر حتى هرع إلى منزل بشارة الدهان ليعود بعد قليل مصطحباً معه كمال بك جنبلاط إلى منزل قريبهما. وأجرى الأمير على الفور اتصالاً هاتفياً بالرئيس كميل شمعون و «جرت خلاله مشادة حامية بينهما بسبب قرار تطويق منزل الدهان حيث يوجد جنبلاط».[٢] ويقول سامي الصلح «وفي الوقت ذاته حاصرت قوى الأمن دار المختارة، ولما علمت بذلك أصدرت أمراً بصفتي وزيراً للداخلية بسحب القوات، ولم أسمح لقوى الأمن أن تهاجم كمال جنبلاط في معقله في المختارة لأني أعلم أن والدته المغفور لها «نظيرة» مدفونة فيها، ولها أياد بيضاء على عشيرة بني معروف بل على

(١) كمال جنبلاط، حقيقة الثورة اللبنانية، ص: ٥٢.

(٢) السفير، ١٩ أيلول ١٩٨٣.

لبنان».[١] ثم تدخل سامي الصلح بناءً على طلب الأمير حسن الأطرش الذي تمكن من إقناعه بأن تسرُّع السلطة يمكن أن يسفر عن أوخم العواقب.

ـ موقف الأمير مجيد ووحدة الطائفة الدرزية:

انعكس النزاع الشمعوني ـ الجنبلاطي سلباً على وحدة الطائفة الدرزية بفعل موقف الأمير مجيد الموالي للرئيس شمعون والمناهض للزعيم كمال جنبلاط وبفعل تهجمات جنبلاط شبه الدائمة على الأمير في البرلمان وخارجه. ولا عجب أن يتسرّب نزاع الأمير والبك إلى قواعدهما الشعبية بمفهومهما الغرضي اليزبكي ـ الجنبلاطي. وفي ظل أجواء الانقسام الغرضي المتجدد داخل جسم الطائفة الدرزية، لتعارض موقفي الأمير مجيد وكمال بك واتهاماتهما المتبادلة، لملمت الزعامة الجنبلاطية كامل قاعدتها الشعبية الدرزية واستقطبت معظم الناقمين على الحكومة والعهد. وكان على الأمير، رغم حرصه على وحدة الطائفة الدرزية، أن يعمل للحفاظ على وحدة مناصريه بعد أن تمزقت شيعاً، وإن بقيت داخل الإطار السياسي الحليف للعهد الشمعوني، وأسلست قيادها لغيره، وإن ظلت محسوبة على الزعامة الأرسلانية، تستظل بظلها في أوقات الشدة.

ـ إنفجار الأزمة ١٩٥٨:

انحصرت بواعث الأحداث الجارية ١٩٥٧ بنتائج الانتخابات النيابية بصورة مباشرة. إلاّ أنها تعدّت هذه النتائج لتشمل امتناع الرئيس كميل شمعون عن تحقيق برنامج الإصلاح الذي طرحته الجبهة الاشتراكية، والفضائح التي سجّلها هذا العهد وأثارها كمال جنبلاط على صفحات الأنباء،[٢] والانحياز السافر للغرب والتلاعب بين

---

(١) سامي الصلح، أحتكم إلى التاريخ، ص: ١٥٨.

(٢) الأنباء، معظم الأعداد الصادرة ما بين ١٩٥٧ و١٩٥٨ ومنها عدد ٣٢٠، ١٨/١/١٩٥٨ و٣٢١، ٢٥/١/١٩٩٨ وغيرهما.

وانظر أيضاً: يوسف حنا عقل، فضائح عهد شمعون، لا.ن. لا.ت.

الأنظمة العربية. وما إن أطلّ عام ١٩٥٨ وهي سنة الاستحقاق الرئاسي حتى اشتدّت دعوة الأمير مجيد أرسلان والموالين للرئيس شمعون إلى تعديل الدستور وطلب التجديد له. وبالمقابل نشطت المعارضة لتحول بشتى الوسائل الدفاعية دون التعديل والتجديد. وبما أن الأكثرية النيابية موالية للرئيس كان لا بد للمعارضة من أن تلجأ للقوة العسكرية فتقيم في البلاد حرباً لا هوادة فيها. وانضمت «القوة الثالثة» وعلى رأسها هنري فرعون إلى المعارضة لاعتراضها على التجديد. وأقيم في ١٨ آذار ١٩٥٨ مؤتمر وطني ضم حوالي ٨٠ شخصية معارضة أعلنت معارضتها ترشيح كميل شمعون لرئاسة الجمهورية.

انفجرت الأزمة باغتيال الصحفي المعارض نسيب المتني ليل ٧ ـ ٨ أيار. وطالت الاتهامات السلطات اللبنانية والمخابرات الأميركية والسوفياتية والسورية.[١] وعمت الاضطرابات بيروت وطرابلس وصيدا وغيرها من المدن والبلدات اللبنانية وسقط العديد من القتلى والجرحى. وفي ١٢ أيار طالب أركان المعارضة باستقالة رئيس الجمهورية فرفضها بشدة. عندها باشر كمال جنبلاط وحلفاؤه بالهجوم على مواقع السلطة كلٌ في منطقته. وكان محور كمال جنبلاط الهجومي قصر بيت الدين، المقر الصيفي لرئاسة الجمهورية بعد أن قام الثوار في ١٠ أيار بنسف جسر طريق معاصر الشوف ـ الباروك للحؤول دون مرور القوات الحكومية من جيش ودرك المرابطة في الباروك إلى المعاصر فالمختارة.

شعر الرئيس كميل شمعون بخطورة الوضع الأمني في الشوف فاستدعى كبار حلفائه في منطقة الشوف وعلى رأسهم النواب نعيم المغبغب وقحطان حمادة وهنري الطرابلسي والأمير مجيد أرسلان لاجتماع عقد في قصره في بيروت، وقرّروا، على ما يبدو، القيام بعمل عسكري مشترك لوضع حد للمقاومة الشعبية في الشوف حتى لو بلغ العمل العسكري حد احتلال قصر المختارة واعتقال كمال جنبلاط

---

(١) سامي الصلح، أحتكم إلى التاريخ، ص: ١٧٣.

بالذات[١] كما استدعى شمعون قائد الجيش، فؤاد شهاب، طالباً إليه الدفاع عن قصر الرئاسة، رمز الشرعية، بواسطة الطيران الحربي إذا لم تستطع فرق الجيش الوصول إليه.

ـ الأمير مجيد في قلب المعركة:

اعتقلت السلطات اللبنانية رجلاً سورياً «كان قادماً لاغتيال الأمير مجيد أرسلان»[٢] فعزم الأمير مجيد النيّة «على مواجهة أنصار الأستاذ كمال جنبلاط»،[٣] وفي ١٢ أيار توجه الأمير مجيد يرافقه عدنان بعاصيري ونسيب حيدر وأحمد ملاعب وسليم ملاعب ونجم الأحمدية وغيرهم إلى مجدل بعنا «لمنع تسلل المتسللين وتهريب السلاح ولوقف المد الثوري والحيلولة دون اقتحام أجهزة السلطة من جيش ودرك لقصر المختارة»،[٤] هذا ما يؤكده الأمير فيصل نجل الأمير مجيد أرسلان. وفي مجدل بعنا عقد اجتماع ضم شيوخ ووجهاء البلدات والقرى المجاورة بحضور الأمير مجيد الذي ما إن وصل إلى هذه البلدة حتى توافد إليها عشرات المؤيدين له. وشكلوا قوة ضاغطة دبَّت الهلع في قلوب العقلاء ورجال الدين خوفاً من الاقتتال بين الأخوة.

أعلن الأمير في مجدل بعنا رفضه لمنطق الثورة المسلّحة على الدولة ودعا كمال جنبلاط لإلقاء السلاح ووقف التعديات على المخافر والطرقات. وأكّد الأمير للمشايخ بأنه خرج من داره ولن يرجع إلاّ عن طريق نبع الصفا ـ الباروك ـ بيت الدين ـ بيروت للتأكد من سلامة الطريق وأمن المنطقة. وفي هذه الأثناء كان الثوار التقدميون يحاصرون بيت الدين ويهاجمونها . أسقط في يد المشايخ لأنهم لا يتمكنون من

---

(١) عباس أبو صالح، الأزمة اللبنانية ١٩٥٨ في ضوء وثائق يُكشف عنها لأول مرة، المنشورات العربية، بيروت ١٩٩٨، ص: ٩٨.

(٢) النهار ٦٨٧٣، ٣٠ نيسان ١٩٥٨.

(٣) النهار ٦٨٨٥، ٢٠ أيار ١٩٥٨.

(٤) مقابلة مع الأمير فيصل أرسلان.

إقناع كمال جنبلاط بوقف الثورة التي اشتعلت في كل أنحاء لبنان ولا يستطيعون إقناع الأمير مجيد بالعودة من حيث أتى بعد أن قال لهم «أنا قادم من أجل الإصلاح... أنا أحملكم المسؤولية... أنا أطلب إصلاح الحالة...»[١] استجاب المشايخ لضغط الأمير مجيد فشكلوا وفداً يعرض المسألة على شيخ عقل الطائفة الدرزية محمد أبو شقرا ويسأله التدخل مع كمال جنبلاط لحل الأزمة. وعاد الوفد في ١٤ أيار برفقة الشيخ محمد أبو شقرا الذي «اختلى بالأمير مجيد في غرفة واحدة وطلب إغلاق الباب»[٢] وتم الاتفاق بينهما على توجه شيخ العقل في اليوم التالي إلى المختارة لإقناع كمال جنبلاط بوقف القتال والمصالحة.

غادر الشيخ أبو شقرا وصحبه مجدل بعنا على أمل اللقاء بالزعيم كمال جنبلاط. وبات الأمير ليلته في مجدلبعنا، في الوقت الذي كان الأمير نهاد أرسلان وعارف بك النكدي يقومان بجولة سريعة على القرى الدرزية في الشوف لوقف تدفق المقاتلين الموالين للأمير مجيد إلى مجدل بعنا حقناً للدماء وحفاظاً على وحدة الصف الدرزي، دون أن يتعرَّضا للمقاتلين الملتحقين بالثورة. وفي ١٥ أيار بينما توجه شيخ العقل أبو شقرا إلى المختارة، «ترك (الأمير مجيد) ذبيحة استحضرها حسين عبد الخالق من أجله»[٣] ولبّى دعوة نعيم المغبغب للغداء في منزله في نبع الصفا ثم توجه برفقته إلى نبع الباروك ومعهما جمع من الرجال.

وفي الباروك حيث تجمعت القوات الموالية للحكومة اختلفت الآراء حول الوضع المتفجر في الشوف حيث تدور المعارك في بيت الدين بين حاميتها والثوار. وبرزت أقلية درزية (شمعونية) بقيادة نعيم مغبغب تطالب بالاشتراك في القتال إلى جانب القوات الحكومية، وإلى

---

(١) ناديا ونواف كرامي، واقع الثورة، ص: ١٤٠.

(٢) مقابلة مع الشيخ أبو طعان سليم فهيم ملاعب.

(٣) ناديا ونواف كرامي، واقع الثورة، ص: ١٤١.

جانبها أكثرية درزية معتدلة (أرسلانية) رفضت الاقتتال، وانتظر الأمير وصول رسل شيخ عقل الطائفة. تذرَّع نعيم المغبغب باستطلاع الطريق إلى بيروت في بيت الدين فذهب إليها يرافقه صلاح جنبلاط شقيق زوجة الأمير مجيد ومعهما فرقة عسكرية مسلّحة. وقع نعيم المغبغب ومن معه في كمين للثوار فأوعز إلى رفيق الريس وحسين الدويك بالذهاب إلى الباروك وطلب النجدة من الأمير مجيد على أن يخبراه كذباً بمقتل صلاح جنبلاط. ولم يتمالك الأمير نفسه فانطلق باتجاه بيت الدين ولم يلحق به رجاله إلا في كفرنبرخ حيث حلَّ ضيفاً على فرحان بك العماد الذي طمأنه إلى سلامة صلاح وهدَّأ من روعه طالباً إليه العودة إلى خلدة.

مرَّ الأمير في بتلون دون أن يعترض سبيله أحد من المقاتلين الجنبلاطيين، لكنهم تصدّوا للسيارات التي لحقت به من الباروك وجرى تبادل نار بينهم أسفر عن مقتل نجم الأحمدية و أحمد ملاعب من مرافقي الأمير ومحمد البعيني من الثوار. وما إن عاد الأمير مجيد وصلاح جنبلاط ومن معهما من الرجال إلى الباروك حتى انهمر عليهم الرصاص من المقاتلين الجنبلاطيين على طريق بتلون وبأمر من الأمير لم يرد مرافقوه بإطلاق النار بل أخذوا «يصيحون لن نقاتل إخواننا»[1] فكفَّ الثوار عن إطلاق الرصاص ومر موكب الأمير إلى الباروك بسلام. ويقول أحد مرافقي الأمير الذي كان جالساً في المقعد الخلفي من سيارة الأمير وهو المرحوم أبو طعان سليم فهيم ملاعب أنه قال: «عرفنا مين قتل وين أبو طعان فأجابه بسلامة عمرك يامير أنا معك».[2]

كان لمقتل مرافقي الأمير أثر كبير في حسم الموقف الدرزي لصالح كمال جنبلاط. فالثورة بدأت ولا يمكن الرجوع عنها. وما على الأمير سوى الخيار بين المواجهة الدامية المهدِّدة لوحدة الطائفة وسلامة

---

(١) ناديا ونواف كرامي، ص: ١٤٧.

(٢) مقابلة مع الشيخ أبو طعان سليم فهيم ملاعب.

أبنائها، وبين الوقوف على الحياد بينها وبين السلطة بانتظار ما ستسفر عنه. واختار الأمير الحل الثاني دون تردُّد أو النزول عند نصيحة.

وفي ١٦ أيار ١٩٥٨ قدم الشيخ محمد أبو شقرا وعارف بك النكدي على رأس وفد من مشايخ ووجهاء الدروز إلى الباروك وفي مهرجان شعبي درزي حاشد ألقى شيخ العقل كلمة دعا فيها إلى المحبة والألفة ونبذ الأحقاد، وتلا رسالة وجهها كمال جنبلاط إلى الأمير أشاعت الرضى في نفوس المواطنين ودعت إلى حقن الدماء.[١] وخطب عارف النكدي نابذاً التطاحن الغرضي داعياً إلى الوحدة آخذاً العهد من الأمير ومن البك أن لا يتعرض أحد منهما للآخر بسيئة، أما الأمير مجيد فقد أبدى أسفه لما حدث عفواً، وأعلن عن انتهاء الخلاف بينه وبين كمال جنبلاط ويبدو أن «هذه المصالحة، إذ سرَّبها العقلاء، استاء منها الذين كانوا يريدون الوقيعة بين أبناء الطائفة الواحدة وخابت آمالهم»[٢] وفي ١٨ أيار، وبعد أن أشرف الأمير على رجوع مؤيديه كلٌ إلى قريته وبيته غادر الباروك محاطاً ببعض وجهاء الطائفة الدرزية ومشايخها إلى خلدة. ولم يبق من الدروز مع القوات الموالية للرئيس شمعون سوى قلة مقاتلة من القوميين وجماعة نعيم مغبغب المعروفين بالشمعونيين. وفور عودة الأمير من الباروك حضر اجتماع مجلس الوزراء كما اجتمع برئيس الجمهورية لشرح موقفه الدقيق طائفياً ووطنياً وقال «إن الأستاذ جنبلاط أبدى استعداداً للاجتماع به في الباروك، كما أنه بعث برسالة إليه طلب فيها أن تترك له منطقة الشوف الأعلى وطريق بيت الدين حتى يتمكن أنصاره من التزوّد بالمواد الغذائية، ولكي يتمكن الأطباء من الوصول إلى المختارة لمعالجة الجرحى».[٣]

كانت النتيجة الأولية لعودة الأمير مجيد إلى خلدة «الانكفاء في

(١) الحياة، ١٩ أيار ١٩٥٨.

(٢) سامي الصلح، أحتكم إلى التاريخ، ص: ١٧٤.

(٣) النهار ٦٨٨٥، ٢٠ أيار ١٩٥٨.

صفوف القيادة المسيحية المنضوية تحت لواء الحزب التقدمي الاشتراكي خلال الثورة، وكذلك الأمر انسحاب عدد من الدروز مناوئي الثورة من القتال بعد انسحاب الأمير مجيد أرسلان ومعه النائب قحطان حمادة من المعركة».[1] وبانسحاب الأمير توافد معظم الشباب الدروز بمختلف غرضياتهم إلى جبهة كمال جنبلاط المقاتلة وبالرغم من انضمام مئة وخمسين شاباً مسيحياً[2] إلى قوات كمال جنبلاط وثورته فقد أسبغ عليها البعض السمة الطائفية.

كان لوقوف الأمير مجيد إلى جانب رئيس الجمهورية كميل شمعون أكثر من مغزى. فهو أولاً وقوف إلى جانب الشرعية ومؤسساتها الدستورية وهذا ما أخذ عليه بموالاته الدائمة لكل عهد. وينبع موقفه هذا من فهمه للديمقراطية ومراعاته للأصول البرلمانية حيث تخضع الأقلية للأكثرية النيابية، ومن اعتماده لحل المشكلات السياسية والاجتماعية والاقتصادية داخل المجلس النيابي ومجلس الوزراء، لا خارجهما. هذا على الصعيد الوطني اللبناني أما على الصعيد العربي، فقد كفر بكل المشاريع الوحدوية التي يتلهّى بها العرب عن القضية الفلسطينية من جهة ويناصب بعضهم العداء من جهة ثانية، وبرأيه لا تخرج الوحدة المصرية ـ السورية ولا الاتحاد العراقي ـ الأردني عن نطاق مشروعي سورية الكبرى والهلال الخصيب في ما تخفيانه من تجزئةٍ فعلية للقرار العربي الواحد، وفي ما تهددان به لبنان الكيان من احتواء واندماج، وفي ما تبعثان من الانقسام اللبناني على أساس إسلامي ـ مسيحي يهدّد صيغة العيش المشترك التي أقرّها ميثاق ١٩٤٣. وإزاء الخلافات العربية المستحكمة والمتوارثة التي لا يقدر لبنان على حلها يرى الأمير مجيد أن على لبنان المتعاون مع العرب الوقوف على الحياد واتباع سياسة خارجية مستقلة فيما لو لم يتفق العرب على سياسة خارجية موحّدة.

---

(١) عباس أبو صالح، الأزمة اللبنانية، ص: ٩٧.

(٢) فارس اشتي، الحزب التقدمي الاشتراكي، ج٢، ص: ١٠٠١.

عُرف عن الأمير أنه كان يرفض الحديث عن ثورة ١٩٥٨، ويحث مرافقيه على عدم ذكرها أو التندُّر بها. فهل كان في نية الأمير، كما أشيع، أن يشارك في القتال ضد قوات كمال جنبلاط حسب الخطة التي رسمها رئيس الجمهورية؟ وهي «أن تهاجم المختارة من كل الجهات، فيسير قحطان حمادة وأنصاره من بعقلين... ويهجم نعيم مغبغب ورجال الأمير من بيت الدين على أن يوافيهم هنري طرابلسي ورجاله من جهة دير القمر».[1] لو كان الأمر كذلك لما تلكأ الأمير في مجدل بعنا من ١٢ أيار إلى ١٥ منه ولما ذهب نعيم مغبغب ورجاله على رأس بضعة عشر مقاتلاً إلى بيت الدين فيما ينتظر الأمير رسل شيخ العقل في الباروك. ولما قصد الأمير كفرنبرخ للإطلاع على حقيقة خبر مقتل صلاح جنبلاط تاركاً رجاله في الباروك. بل كان عليه فيما لو عمل بما اتهم به أن يغتنم فرصة انشغال الثوار بالهجوم على بيت الدين، ويطوِّق المختارة كما جاء في المخطط المزعوم، والدليل على ذلك وجود قوات من القوميين وأنصار قحطان حمادة في محلة رأس الجاموس في بعقلين للدفاع عن بيت الدين. ولا أثر لأنصار هنري طرابلسي في دير القمر وبيت الدين. ضغط الأمير ليحول دون تمرد الدروز على الدولة. ولو أراد القتال لعمد إلى تسليح رجاله الذين أمّوا الباروك عزلاً من السلاح.[2] وكان بإمكانه تزويدهم به فيما لو رضخ لإغراءات كميل شمعون. لقد قام نعيم مغبغب بتوزيع الأسلحة في بعض القرى الدرزية على العائلات التي تدين له بالولاء لقاء خدماته في حقل التوظيف وتقديمات وزارة الأشغال ومصلحة التعمير. لكن جولة الأمير نهاد أرسلان وعارف النكدي حالت دون اشتراك العديد من المسلحين في القتال ضد الثوار. وتبقى موقعة بتلون عبرةً في ذاكرة الدروز.

---

(١) ناديا ونواف كرامي، واقع الثورة، ص: ١٤١.

(٢) مقابلة شخصية مع الشيخ محمد سرحال أبو ضرغم، كفرحيم.

ـ تعريب أزمة ١٩٥٨ وتدويلها:

ما إن اندلعت الثورة في أيار ١٩٥٨، حتى دارت المناقشات الحكومية حول تقديم شكوى إلى مجلس جامعة الدول العربية ومجلس الأمن الدولي. فقدَّم الوزيران بشير العثمان ورشيد بيضون استقالتيهما من الوزارة احتجاجاً على سياسة الحكومة.[1] علَّق الأمير مجيد على استقالة الوزيرين بقوله «إن استقالة السيدين رشيد بيضون وبشير العثمان من حكومة سامي الصلح ليست حرصاً منهما على مصلحة البلاد، وإنما كان بداعي الخوف لأن أرجلهما لم تعد تحملهما على مواجهة وتحمل المسؤوليات وسوف يتحمّل هو وباقي الوزراء المسؤوليات التي تخليا عنها».[2] وكان الأمير مجيد وبشير الأعور قد تلقيا رسالة من سلطان باشا الأطرش طالباً إليهما أن يتخليا عن الحكم لكنهما رفضا الاستجابة لنداء سلطان.

وفي اجتماع مجلس الوزراء المنعقد في ٢٦ أيار ١٩٥٨ تمَّ تكليف الوزير بشير الأعور ومحمد علي حمادة وإدوار حنين تقديم شكوى لبنان إلى مجلس جامعة الدول العربية ضد الجمهورية العربية المتحدة. وبما أن النتيجة معروفة سلفاً لاختلاف المواقف العربية من المسألة اللبنانية، كلّفت الحكومة في اليوم التالي مندوبها شارل مالك تقديم شكوى مماثلة إلى مجلس الأمن الدولي في نيويورك. وفي حين لم تجد الشكوى أمام الجامعة العربية نفعاً، أقرَّ مجلس الأمن إرسال فريق من المراقبين بصورة عاجلة إلى لبنان، فوصلوه في ١٤ حزيران بقيادة الجنرال النروجي أودبول. اتخذ المراقبون الدوليون مراكزهم في طرابلس وصيدا وشتورا وبشري وزحلة وصغبين ومرجعيون للتأكد من تهريب الأسلحة وتسلُّل المتسللين من الأرضي السورية. لحق همرشولد أمين عام الأمم المتحدة بالمراقبين إلى لبنان وزار رئيس الجمهورية ثم

---

(١) ماجد ماجد، تاريخ الحكومات اللبنانية، ص: ١٢٩ - ١٣٠.

(٢) سامي الصلح، مذكرات، ص: ٥٠٥ - ٥٠٦.

انتقل إلى القاهرة للقاء عبد الناصر، موضوع الشكوى، ومن ثم «افترق همرشولد وشمعون على خلاف»[١] فصرَّح شمعون في ٢٥ حزيران أن الحكومة اللبنانية ستطلب بمقتضى المادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة تدخلاً عسكرياً للدفاع عن النفس وأشار شارل مالك إلى إمكانية الحصول على مساعدة الولايات المتحدة الأميركية بينما كان الأسطول الأميركي يمخر عباب البحر الأبيض المتوسط منذ ١٣ أيار مع بداية أحداث أيار ١٩٥٨.

وفي ١٥ تموز تم الإنزال الأميركي في محلة الأوزاعي ومطاري بيروت والرياق و«جرى هذا والحكومة اللبنانية كانت لا تملك أيّة معلومات عن التدخل العسكري، أي الإنزال البحري، بالرغم من أنها كانت مجتمعة في ذلك اليوم (١٥/٧/١٩٥٨) للتداول بانعكسات انقلاب بغداد. وبعد أن انتهى اجتماع مجلس الوزراء، وما كاد الوزير مجيد أرسلان يصل إلى منزله في خلدة حتى رأى الأسطول الأميركي في البحر والجنود المارينز ينزلون على شاطئ خلدة».[٢] هذا ما يعترف به رئيس الحكومة سامي الصلح الذي لبّى طلب رئيس الجمهورية بدعوة مجلس الوزراء للانعقاد بعد ظهر ذلك اليوم، لمناقشة ردات فعل المعارضة على الإنزال الأميركي. ويقول أحد مرافقي الأمير إنه حين رأى قطع الأسطول الأميركي قال الأمير: «كل شي تعبنا على الاستقلال بدهم يروحولنا ياه».[٣]

ـ انتخاب اللواء فؤاد شهاب رئيساً للجمهورية:

في اليوم التالي للإنزال الأميركي في لبنان، وصل موفد الرئيس أيزناهور، روبرت مورفي. قام مورفي باتصالات عدة مع أركان الحكم

---

(١) سامي الصلح، أحتكم إلى التاريخ، ص: ١٨٣.

(٢) سامي الصلح، لبنان العبث السياسي، ص: ٣١٦.

(٣) مقابلة مع الشيخ أبو طعان سليم فهيم ملاعب.

وأقطاب المعارضة. و«انحصرت المعركة الكبرى معركة الكيان والاستقلال والحرية في معركة صغرى هي معركة الرئاسة»[١].

كثر عدد المرشحين وكان من بينهم إيلي أبو جودة وريمون إده وسليم لحود وبشارة الخوري وبدري المعوشي وإميل تيان وجواد بولس وشارل حلو وألفرد نقاش. لكن التفاهم الأميركي ـ المصري أوحى للنواب، باختيار فؤاد شهاب مرشح إجماع وتزكية. ذلك أنه رفض زج الجيش في المعركة وضرْب الثوار، وعمل على استمرار كميل شمعون في منصبه الرئاسي وإكمال ولايته القانونية. وتمنّع فؤاد شهاب عن ترشيح نفسه إلى أن وضعه مورفي أمام الأمر الواقع بقوله له: «إما أن تقبل، وإما أن ينسحب الأسطول تاركاً اللبنانيين يتدبرون أمرهم»[٢] فقبل. وفي جلسة ٣١ تموز، انتخب فؤاد شهاب رئيساً للجمهورية ونال ٤٨ صوتاً مقابل ٧ أصوات نالها منافسه ريمون إده للدلالة على ديمقراطية العملية الانتخابية وتمويهاً للتدخل الأجنبي السافر.

لم يحضر الأمير مجيد جلسة انتخاب الرئيس لتحفظه على وصول قائد الجيش، إلى سدة رئاسة الجمهورية. وكان تحفظه نابعاً من قناعاته الأساسية بوجوب إبعاد الجيش عن السياسة. وقد أثبتت الأيام اللاحقة صدق نظرته فكان صادقاً مع نفسه ولم يرضخ لا للتدخل الأجنبي المتمثل بالدور المصري ـ الأميركي ولا للضغط الداخلي، حيث إن كميل شمعون نفسه أوعز إلى النواب الموالين له أن يصوّتوا لصالح فؤاد شهاب.

---

(١) سامي الصلح، أحتكم إلى التاريخ، ص: ١٨٨.

(٢) باسم الجسر، فؤاد شهاب ذلك المجهول، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ط٢، بيروت ٢٠٠٠، ص: ٤٢ و٤٧.

الفصل السادس

الأمير مجيد أرسلان في عهد الرئيسين فؤاد شهاب وشارل حلو

ـ الأمير مجيد أرسلان في عهد الرئيس فؤاد شهاب ١٩٥٨- ١٩٦٤

ـ حكومة رشيد كرامي:

لم ترض التشكيلة الوزارية الأولى في العهد الشهابي الأمير مجيد الذي أعرب عن تأييده للرئيسين شهاب وكرامي، لكنه اعترض على كيفية تشكيل الوزارة بحيث «أن يكون الأعضاء المسيحيون فيها غير شمعونيين وأن يكون الأعضاء المسلمون من المعارضين القريبين من قادة الثورة، وأن يكون فريق منهم من الشخصيات السياسية المستقلة».[1] وقبل أن تستكمل حكومة كرامي الأولى إعداد بيانها الوزاري، أجمع الأمير مجيد وكاظم الخليل وبشير الأعور وأسد الأشقر وألبير مخيبر ومنير أبو فاضل وسليم الداوود ونعيم مغبغب وقحطان حمادة وهنري طرابلسي وبعض النواب الآخرين على حجب الثقة عن هذه الحكومة.[2] وأعلن الأمير مجيد أرسلان موقفه من العهد فقال إنه يثق بالرئيس شهاب ويؤيده ولا يعترض على رشيد كرامي إلاّ أنه «أظهر استعداداً لمعارضة الحكومة معارضة بناءة آخذاً على رئيسها عدم إتباع العرف البرلماني عند تشكيلها، ثم تمنى التوفيق للوزراء

---

(١) باسم الجسر، فؤاد شهاب ذلك المجهول، ص: ٤٧.

(٢) النهار ٦٩٩٢، ١ تشرين الأول ١٩٥٨.

بالرغم مما يعترض انسجامهم، إذ ترى بينهم العربي المتطرف (كرامي) والفينيقي المتطرف (يوسف السودا). وتساءل (الأمير) كيف يستطيع رئيس الحكومة التوفيق بين الاتجاهين. أما وساطة السفير الأميركي، فقد شجبها الأمير». [١] وقدَّم رشيد كرامي استقالة حكومته ليشكل، بتكليف من الرئيس شهاب، حكومة جديدة.

ـ حكومة رشيد كرامي الرباعية ١٤/ ١٠/ ١٩٥٨ ـ ١٤/ ٥/ ١٩٦٠:

كرَّست حكومة كرامي الرباعية تصدّر الموارنة والسنّة للحكم في لبنان ولإعادة التعايش الطائفي بين جناحيه المسلم والمسيحي. وأخذت على عاتقها مسؤولية إعادة الحياة السياسية إلى مجراها الطبيعي، واستتباب الأمن وعودة الهدوء إلى الربوع اللبنانية. ووجه الرئيس كرامي نداء إلى اللبنانيين يدعوهم فيه إلى المحبة والألفة ويعلمهم بتشكيل حكومته، مطلقاً عليها اسم حكومة الإنقاذ الوطني. وفي جلسة ١٧ تشرين الأول ١٩٥٨ ألقى كرامي البيان الوزاري ونالت حكومته الثقة بإجماع النواب الحاضرين وعددهم خمسون وغاب عن الجلسة ١٦ نائباً من بينهم الأمير مجيد أرسلان. وشهدت تلك الفترة معركة انتخابية عنيفة على منصب رئاسة المجلس النيابي بين صبري حمادة وعادل عسيران الذي نال ٣٠ صوتاً مقابل ٢٦ نالها صبري حمادة. وكان الأمير مجيد من مؤيدي حمادة. [٢]

حرصت الحكومة الرباعية على تصفية ذيول أزمة ١٩٥٨ بشقيها: الثورة والثورة المضادة. فأصدرت قانوناً يقضي بالعفو العام عن الجرائم المرتكبة قبل ١٥ تشرين الأول ١٩٥٨. واستصدرت من المجلس النيابي حق إصدار مراسيم اشتراعية.

كانت الإجراءات الحكومية المتسارعة شديدة الوطأة على الطاقم

---

(١) النهار ٦٩٩٧، ٧ تشرين الأول ١٩٥٨.

(٢) النهار ٧٠٠٩، ٢١ تشرين الأول ١٩٥٨ والنهار ٧٠١٠، ٢٢ تشرين الأول ١٩٥٨.

السياسي التقليدي فدعا الأمير مجيد بعض النواب إلى عقد اجتماع في دار خلدة لاتخاذ المقررات التي تهدف إلى تعزيز الحياة البرلمانية ورفع مستوى المناقشات لمواكبة التطورات التنظيمية، ومضاعفة نشاط المجلس النيابي الذي تخلّى، نوعاً ما، عن صلاحياته التشريعية لمصلحة الحكومة الرباعية، وأطلع الأمير مجيد رئيس مجلس النواب عادل عسيران على مقررات خلدة و«ألحَّ الأمير مجيد-باسم النواب الذين حضروا-على وجوب عقد جلسة في الأسبوع على الأقل لمناقشة السياسة العامة للحكومة. ووعد الرئيس عسيران بالاتصال برئيس الحكومة للتفاهم معه على هذا الموعد»[١].

ومنذ أواسط أيلول ١٩٥٩ شعر الوزراء أنفسهم بضرورة إجراء تبديل حكومي و«اتخذ المعنيون بمصير الوزارة من قول وزير الداخلية (ريمون إده)، أن الناس يريدون ذهاب هذه الحكومة منطلقاً لتجديد البحث في الوضع الوزاري وفي تشكيل الحكومة التي ستخلف حكومة الأستاذ رشيد كرامي الرباعية»[٢].

فوجئ الرئيسان شهاب وكرامي باستقالة الوزير ريمون إده احتجاجاً منه على تدخّل جهاز الشعبة الثانية (المكتب الثاني) في الجيش اللبناني، في التجاذبات السياسيّة، واستنكاراً لمقتل النائب نعيم مغبغب، ولنتائج الانتخابات الفرعية التي جرت لملء المركز النيابي في الشوف الذي شغر بوفاته. وهذا ما عجَّل بتأليف الوزارة الجديدة التي ضمت إلى جانب رئيسها رشيد كرامي الوزراء موريس زوين وفؤاد بطرس وفيليب تقلا وعلي بزي وفؤاد نجار ممثلاً عن الدروز. و«لعل هذه هي الوزارة الوحيدة التي ألفها الرئيس شهاب متكّلاً على معاونيه المباشرين، أي مدير غرفة الرئاسة ومدير الأمن العام المقدم توفيق

(١) النهار ٧٠٨٢، ١٥ كانون الثاني ١٩٥٩.

(٢) النهار ٧٢٨٧، ١٦ أيلول ١٩٥٩.

جلبوط وبعض المستشارين». [١] وكان الرئيس شهاب قد أحاط نفسه بعدد من الأصدقاء المخلصين له أمثال فؤاد بطرس ورضا وحيد وشارل حلو والسوري بترو ديب الذي استغرب الأمير مجيد ملازمته للقصر الجمهوري فتساءل داخل مجلس النواب حول حصول ديب على التابعية اللبنانية. [٢] وكان بترو ديب طالباً من طلاب الجامعة اليسوعية في بيروت ثم أصبح مديراً عاماً في الدولة اللبنانية.

ـ مقتل النائب نعيم مغبغب:

شغر المقعد النيابي للروم الكاثوليك في الشوف بمقتل النائب نعيم مغبغب، في ٢٧ تموز ١٩٥٩، خلال مهرجان شعبي أقيم ترحيباً بالرئيس شهاب في بلدة عين المعاصر الشوفية.

وأكّد الرئيس فؤاد شهاب، أن انتخابات الشوف الفرعية ستكون حرّة وأنه لن يتدخل لصالح أيّ من «الطرفين الخصمين»[٣] من الشمعونيين والجنبلاطيين. احتدم النزاع بين حزبي الوطنيين الأحرار والتقدمي الاشتراكي، وكاد أن يؤدي إلى إثارة فتنة طائفية. سارع الأمير مجيد إلى الاتصال بأركان الحزبين المتنافسين وبفعاليات الشوف لتهدئة الأوضاع السياسية المتشنجة خصوصاً بعد ما رشح الحزب السوري القومي الاجتماعي الأستاذ إنعام رعد والتفاف الشمعونيين من دروز ومسيحيين حوله. اغتنم الأمير فرصة ترشيح هنري فرعون للنيابة وسالم عبد النور وأنطون الصحناوي ورشدي معلوف فأدلى بتصريح لوكالة أنباء الشرق أكّد فيه خلافه مع الرئيس شمعون وبرّر دعمه للمرشح هنري فرعون بقوله: «لقد أثبت السيد فرعون أنه فوق الحزبيات الضيقة، ولا يعمل بوحي المصالح الشخصية، وإذا كانت مساعيه، أحياناً، لا ترضي بعض الجهات فليس ذلك لأنه حزبي، وربما لأن الذين يعنيهم الأمر

---

(١) باسم الجسر، فؤاد شهاب ذلك المجهول، ص: ٥١.

(٢) جلسة ٢٣ شباط ١٩٦٠.

(٣) النهار ٧٢٧٧، ٤ أيلول ١٩٥٩.

يريدون أن تكون مساعيه وفق مصالحهم».[١] وفي حين كانت التسوية لصالح كمال جنبلاط في الشوف، فإن عنف المعركة الانتخابية كان لصالح كميل شمعون الذي يستفيد من اتساع شقة الخلاف بين جنبلاط والمسيحيين، ومن استقطاب الدروز المعادين للجنبلاطية. وتفادياً لحدوث معركة انتخابية حامية أعلن هنري فرعون انسحابه وتأييده للمرشح سالم عبد النور. و«مما يجعل سالم عبد النور أقرب إلى الفوز، بتأييد الفريقين، من سواه؛ ما أبداه السيد هنري فرعون من عطف على ترشيحه، ومصارحته الأمير مجيد أرسلان والسيد كمال جنبلاط، بأنه إذا تعذَّر الإجماع حول شخصه هو، فإنه يؤيد عبد النور كمرشح تزكية لأنه حيادي ومعتدل ومن أبناء الشوف».[٢] وتبنّى كميل شمعون ترشيح إنعام رعد مرشح الحزب القومي لما يثيره ترشيحه من اشتداد المعركة الانتخابية وشراستها. وهكذا رست المعركة بين سالم عبد النور الذي أيدته البطريركية الكاثوليكية وكمال جنبلاط والأمير مجيد أرسلان وبين إنعام رعد الذي أيده كميل شمعون. وأسفرت المعركة الانتخابية عن فوز عبد النور.

وعقب الانتخابات الفرعية اقتراب موعد انتخاب هيئة مكتب رئاسة المجلس النيابي. وانبرى الأمير مجيد لتأمين الأكثرية النيابية لصالح صبري حمادة ضد عادل عسيران. تبيّن للأمير أن أصوات نواب حزب الوطنيين الأحرار ستكون المرجِحة لكفة أيّ من المرشحين حمادة وعسيران، لذلك «أكثرَ من الاتصال بالنواب ولا سيما نواب حزب الوطنيين الأحرار، وقال المتصلون به أنه قام بمحاولات للحؤول دون إجماع النواب الأحرار على تأييد الرئيس عسيران وأكّدوا إنجاح مسعاه لدى ثلاثة نواب على الأقل».[٣] وهذا ما أدّى إلى فوز صبري

---

(١) النهار ٧٢٨٦، ١٥ أيلول ١٩٥٩.

(٢) النهار ٧٢٨٧، ١٦ أيلول ١٩٥٩.

(٣) النهار ٧٣١٧، ٢٠ تشرين الأول ١٩٥٩.

حمادة في جلسة ٢٧ تشرين الأول ١٩٥٩، إذ نال ٣٣ صوتاً مقابل ٢٩ نالها منافسه عادل عسيران.

ـ الأمير مجيد وانتخابات ١٩٦١ النيابية:

كلَّف مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة في ١٩ كانون الأول ١٩٥٩ لجنة وزارية لإعداد مشروع تعديل قانون ١٩٥٧ الانتخابي. ودارت النقاشات والاقتراحات حول تقسيم عدد الدوائر وعدد النواب داخل مجلسي النواب والوزراء على صفحات الجرائد. وتقدَّم كل من حزبي الكتائب والتقدمي بمشروعه على صفحات جريدته الحزبية، وتبادل رئيساهما الاتهامات والافتراءات غير إنهما أشادا في معرض تراشقهما السياسي بوطنية الأمير مجيد الوطنية واللاطائفية. ولمواجهة الأزمة المتفاقمة بسبب مشروع قانون الانتخاب، بين الوزارة والمعارضة عقد الأمير مجيد أرسلان في إحدى قاعات المجلس النيابي، اجتماعاً ضم تقي الدين الصلح ونهاد بويز وقحطان حمادة وشفيق مرتضى وعبد الكريم القدور وميشال الضاهر «وبُحثت فيه تطورات الموقف في ضوء المساعي التي يبذلها ممثلو الحكومة والمعارضة بمناسبة الدعوة إلى عقد جلسة للمجلس».[١] غادر الأمير مجيد قاعة الاجتماع النيابي وقام بزيارة رئيس الحكومة رشيد كرامي لتذليل العقبات بين الوزارة والمعارضة. وكلفت القوى النيابية المعتدلة الأمير مجيد وجان عزيز مقابلة رئيس الجمهورية وإطلاعه على حقيقة الأسباب التي تدعو المعارضة إلى اتخاذها هذا الموقف المتشدّد من الحكومة. وفي الموعد المحدّد تمت المقابلة، وفتح الأمير مجيد وجان عزيز ملف الحكومة أمام رئيس الجمهورية وتحدّثا بكل صراحة عن «الأعمال التي يقوم بها رئيسها وبعض الوزراء من أجل تحقيق مصالحهم الانتخابية والسياسية...» حرص الأمير مجيد على ضرورة درس تعديل قانون الانتخاب داخل المجلس النيابي فنبه زملاءه النواب «إلى أنه إذا تأخر

---

(١) النهار ٧٤٢٩، ١ آذار ١٩٦٠.

المجلس في تصديقه فإن في يد الحكومة سلاحاً يمكنها من نشره بمرسوم ونكون نحن بسبب تأخرنا قد سبينا نشره بهذه الطريقة».[(١)]

أدرك الرئيس فؤاد شهاب أهمية دور الزعماء، أبناء العائلات والعشائر الإقطاعية العريقة، في أحياء إرادة العيش المشترك بين الطوائف اللبنانية، وفي إرساء قواعد الوطنية الصحيحة ضمن الكيان اللبناني المستقل والميثاق الوطني. كما وعى دور أصحاب الكفاءات والنخبة المثقفة المتفوقة من أبناء الشعب، المتطلعة إلى بناء الدولة الحديثة؛ فعمد إلى الاستفادة، وطنياً، من هاتين الشريحتين الاجتماعيتين بإطلاقهما، عبر سن قانون انتخاب، يرفع عدد النواب من ٦٦ إلى ٩٩ (٥٤ مسيحياً+٤٥ مسلماً)، ويعتمد القضاء دائرة انتخابية متوسطة الحجم مع بعض الاستثناءات. و«مع الرئيس شهاب توسّعت جغرافية الدائرة الانتخابية عن تلك التي قسّمها الرئيس شمعون، وبلغت ذروة التغيير في اعتماد الدوائر الفردية» قضى قانون ٢٦ نيسان ١٩٦٠ بأن يكون الانتخاب مرة واحدة ويعتبر فائزاً من نال أكثر الأصوات، وألغى البالوتاج.

وفي ٤ أيار ١٩٦٠ صدر مرسوم بحل مجلس النواب ودعوة الهيئات الانتخابية إلى انتخاب أعضاء المجلس الجديد في ١٢ و١٩ و٢٦ حزيران و٣ تموز ١٩٦٠، فاستقالت حكومة كرامي، جرياً على العادة وشكل أحمد الداعوق بتكليف من الرئيس شهاب حكومة ضمّت الوزير فؤاد نجار، ممثلاً عن الدروز، للإشراف على الانتخابات النيابية.

عقد الأمير مجيد مؤتمراً صحافياً في دار خلدة، أعلن فيه قائمته الانتخابية في عاليه المؤلفة منه ومن فضل الله تلحوق وإميل مكرزل ومنير أبو فاضل وخليل الخوري، بعد أن غيّب الموت النائب جورج عقل الذي وافقت الحكومة على اقتراح قدمه الأمير مجيد ومنير أبو

---

(١) جلسة ١ آذار ١٩٦٠.

فاضل، بمساعدة زوجته وولده بمبلغ خمسين ألف ليرة لبنانية.[١] ورداً على سؤال الصحفيين عمّا إذا كانت لائحة الأمير تحظى بتأييد الرئيس السابق كميل شمعون أجاب الأمير: «أنه ورفاقه أصدقاء جميع الزعماء من شمعون إلى بشارة الخوري إلى اللواء فؤاد شهاب»[٢] وباختيار الأمير مجيد الشيخ خليل الخوري، يكون قد أبقى على علاقاته الحسنة مع الرئيس الأسبق بشارة الخوري والدستوريين، كذلك أرضى بإبقائه على المرشح إميل مكرزل حزب الوطنيين الأحرار ورئيسه كميل شمعون، أما إبقاؤه على فضل الله تلحوق ومنير أبو فاضل فقد أدّى إلى ما يشبه القطيعة بينه وبين كمال جنبلاط.

تألفت لائحة التحرير الوطني الجنبلاطية من خالد جنبلاط وشكيب جابر وسليم حبيقة وجورج شبلي وخليل خير الله. أما المنفردون فهم بشير العريضي، شفيق بدر، جورج صليبي، عبد الله الهبر، وليم صعب ولويس غصن. دعم الأمير مجيد اللائحة المنافسة للائحة كمال جنبلاط في الشوف وأصدر بياناً جاء فيه: «بلغني أن هنالك شائعات حول تأييد بعض الأشخاص خارج لائحة أخي الأمير نهاد أرسلان المؤلفة من السادة: إميل البستاني، نهاد أرسلان، هنري طرابلسي، بشارة عقل، قحطان حمادة، قبلان قبلان، أحمد البرجاوي، إنعام رعد. ولما كنت قد وضعت ثقتي التامة بهؤلاء الأشخاص الكرام دون غيرهم، فأرجو من جميع أصدقائي في الشوف أن يكونوا على حذر من كل دس وتضليل، ويؤيدوا هذه اللائحة بكاملها».[٣] كما دعم الأمير مجيد المرشح بشير الأعور في المتن وسليم الداود في راشيا- البقاع الغربي.

فازت لائحة الأمير مجيد أرسلان بكامل أعضائها، ونال

---

(١) جلسة ٢٠ نيسان ١٩٦٠.

(٢) النهار ٧٤٩٥، ٢٠ أيار ١٩٦٠.

(٣) فارس سعادة، الموسوعة الانتخابية، ج١٢، ص: ٦١.

الأمير مجيد ١٢٧٧٢ صوتاً وفضل الله تلحوق ١٦٤٣٧ وخليل الخوري ١١١٠١ وإميل مكرزل ١٤٨٩٥ ومنير أبو فاضل ٨٩٦٥. أما في الشوف فقد فاز من لائحة الأمير نهاد أرسلان كل من إميل البستاني وقبلان قبلان الذي انضم إلى كتلة نواب عاليه في المجلس النيابي. وفاز في المتن بشير الأعور على منافسه نجيب صالحة. لكن سليم الداود فشل في راشيا أمام منافسه شبلي العريان. وبناء على اقتراح لجنة الطعون النيابية صدق مجلس النواب نيابة الأمير مجيد أرسلان وخليل الخوري وفضل الله تلحوق وإميل مكرزل. وأعلن الحزب التقدمي الاشتراكي «أن انتخابات الجبل أول انتخابات لم يرافقها تدخل رسمي وهي كلمة حق نقولها ولو أن مرشحين في عاليه وبعبدا لم ينجحوا» .[١]

جاء ترتيب الأمير مجيد أرسلان في المرتبة الثالثة من حيث عدد الأصوات في اللائحة التي يتزعمها، وذلك بسبب موقفه من ثورة ١٩٥٨، بعد اتفاقه مع كمال جنبلاط بواسطة الشيخ محمد أبو شقرا وعارف بك النكدي. بينما نال فضل الله تلحوق وإميل مكرزل أكثر منه أصواتاً لأنهما خرجا على الحزب التقدمي الاشتراكي إبّان الثورة ومالا إلى جانب الرئيس السابق كميل شمعون ثم تقرّبا من حزب الوطنيين الأحرار الذي يترأسه. فأحرزا أصوات المسيحيين الذين لم يغفروا للأمير مجيد انسحابه من الباروك.

وفي ١٨ تموز١٩٦٠ انحسرت معركة المجلس النيابي عن فوز صبري حمادة على منافسه عادل عسيران، وكان الأمير مجيد من مؤيدي حمادة والعاملين في معركته الانتخابية.

ـ استقالة الرئيس فؤاد شهاب

التأم شمل مجلس النواب، وبات على حكومة أحمد الداعوق تقديم استقالتها إلى رئيس الجمهورية، الذي فاجأ السلطتين التشريعية

(١) الأنباء ٤٢٢، ١٨ حزيران ١٩٦٠.

والتنفيذية واللبنانيين باستقالته من منصب الرئاسة، دون أيّ مسوِّغ ظاهري.

كان لاستقالة شهاب صدى ووقع حتى في نفوس معارضيه الذين تخوّفوا من مغبة الأمر. فهرع إليه النواب والفعاليات السياسية والمراجع الدينية يسألونه العودة عن الاستقالة والاستمرار بالحكم معلنين قبولهم بنهجه الإصلاحي. ونزل الرئيس شهاب عند رغبة زواره، قابلاً بدوره بالتعاون مع الطاقم السياسي بمختلف اتجاهاته وعناصره. لكن الرئيس السابق كميل شمعون اعتبر استقالة شهاب وعودته عنها «مناورة رخيصة دبّرتها أجهزة الاستخبارات لاستعادة شعبية مفقودة».[١]

ـ الأمير مجيد في حكومة الرئيس صائب سلام (١/٨/١٩٦٠-٢٠/٥/١٩٦١):

كان من أولى نتائج استقالة حكومة أحمد الداعوق، قيام الرئيس شهاب بسلسلة استشارات نيابية لتأليف وزارة جديدة تضم حوالي ١٤ وزيراً. انقسم النواب بين مؤيد لتكليف صائب سلام برئاسة الحكومة، ومعارض له، «أما الأمير مجيد أرسلان الذي كان يتقدَّم نواب عاليه الذين انضم إليهم قبلان قبلان، فقد غادر القصر بعد اجتماع مطول، قال إنه رجا الرئيس، الذي سأله عن الرجل الذي يرشحه لرئاسة الوزارة أن يختار هذا الرجل بنفسه، فالنواب يثقون بإخلاصه وبحسن اختياره وقال المير إنه أكّد للرئيس رغبته بالاشتراك في الحكم، أو على الأقل، اشتراك أحد نوابه، أما صائب سلام فقد قال المير أنه يؤيده وهو الذي سيكون رئيساً للحكومة».[٢] وإذا ما زالت عقبة اختيار رئيس الحكومة بتكليف صائب سلام، فلقد برزت مشكلة اختيار الوزراء، ممثلي الطوائف، في الوزارة الجديدة. وانتقل النزاع بين الكتل النيابية وداخلها وخصوصاً بين الزعامات الطائفية.

وتمثل الدروز، بعد جهد جهيد، بالزعيمين كمال بك جنبلاط،

---

(١) نقولا ناصيف، كميل شمعون آخر العمالقة، ص: ١٧٩.

(٢) النهار ٧٥٥٧، ٢٧ تموز ١٩٦٠.

وزيراً للتربية الوطنية، والأمير مجيد أرسلان وزيراً للدفاع الوطني.[١] نالت حكومة سلام ثقة المجلس بأكثرية ٧٨ صوتاً ضد ٩ وامتناع نائب واحد وغياب ١١ نائباً. وكلّف الأمير مجيد في ١٦ آذار ١٩٦١ بوزارة الزراعة بالوكالة أثناء غياب محمد صفي الدين.[٢]

تفجّر الخلاف داخل حكومة سلام بين الوزراء أنفسهم. ومن ثم انتقل إلى داخل المجلس النيابي. وإزاء هذه الخلافات المستحكمة داخل الوزارة وخارجها مثلت الحكومة أمام مجلس النواب وشهدت جلسات مناقشات حادّة انتهت في الخامس من أيار ١٩٦١ بطرح الرئيس سلام الثقة بالحكومة فنالتها بأكثرية ٥٦ صوتاً ضد ٢٦ وغياب ١٧ نائباً. لكن سلام أبلغ في اليوم التالي رئيس الجمهورية عزمه على الاستقالة رغم نيله الثقة، بسبب عدم انسجام الوزراء، وانتقادات النواب. لم يوافق الرئيس شهاب على استقالة الحكومة فأعلن الأمير مجيد عن إعداده كتاب الاستقالة، وذلك في تصريح لرجال الصحافة في ٩ أيار ١٩٦١ جاء فيه: «لقد كان كتاب الاستقالة مختصراً جداً لأن الأسباب التي حملتني على تقديمه معلومة من الجميع. فالوضع الذي تعيشه البلاد، والضجة القائمة حول الوزارة وأعمالها، وطبيعة الحكم في البلاد، وعجز الوزراء عن تلبية مطالب المناطق ونوابها بسبب القيود التي فرضتها المراسيم الاشتراعية، كل هذه الأمور، حملتني على تقديم الاستقالة، لأني لا أريد الاصطدام بأحد ولا أريد أكون عقبة في طريق أحد».[٣] أثنى الأمير مجيد على الرئيس سلام وأعلن تأييده له لإعادة تشكيل الوزارة لأنه أظهر كل تفهم وحرص على مصلحة لبنان واللبنانيين. وفي اليوم التالي قدّم الوزراء عبد الله المشنوق ومحمد صفي الدين وسليمان العلي ورفيق شاهين استقالاتهم فلم يعد أمام

---

(١) النهار ٧٥٢٦، ٢ آب ١٩٦٠.

(٢) فارس سعادة، الموسوعة الانتخابية، ج٣، ص: ٤٦٨.

(٣) النهار ٧٧٩٤، ١٠ أيار ١٩٦١.

الرئيس سلام إلاّ الإصرار على استقالة الحكومة فقدمها في ١٦ أيار ١٩٦١ إلى الرئيس شهاب الذي قبلها بدوره وأعاد تكليفه بتشكيل الحكومة الجديدة.

بعد إجراء الاستشارات النيابية التقليدية ألّف سلام حكومته من فيليب بولس ومحمد صفي الدين وبيار الجميل وسليمان فرنجية وعبد الله المشنوق وكمال جنبلاط وفيليب تقلا. نالت هذه الحكومة الثقة بأكثرية ٤٦ صوتاً مقابل ٤٤ وامتناع نائب واحد وغياب ثمانية. ورغم استبعاده عن الحكم منح الأمير مجيد ثقته للحكومة الذي تمثل الدروز فيها بالوزير جنبلاط. ووصف بهيج تقي الدين العلاقة الشائكة بين جنبلاط وأرسلان بقوله: «إن كمال جنبلاط، وإن ربطته بالأمير مجيد أرسلان عاطفة احترام متبادلة، فلا تربطه به صلات ودّ سياسية وثيقة»[(١)].

استُبعد الأمير مجيد عن هذه الوزارة بعدما قطع له الرئيسان شهاب وسلام وعداً بتنفيذ مطاليبه. غير أنه ما لبث أن احتج لدى المراجع العليا على تصرفات «الوزير كمال جنبلاط سواء بتعيينه موظفين حزبيين أو تخصيص مناطق دون أخرى بمشاريع، وقال إن خطة الوزير(جنبلاط) تتنافى مع الوعد الذي قطعه له المسؤولون عندما تقرر إشراك الوزير جنبلاط وحده بالحكم»[(٢)].

لم يطل عمر وزارة صائب سلام بسبب منافسة رشيد كرامي له، وبفعل إثارة القضايا العالقة التي خلّفتها الحكومات السابقة.

ـ الأمير مجيد وحكومة رشيد كرامي (٣١/ ١٠/ ١٩٦١-٢٠/ ٢/ ١٩٦٤):

شكل رشيد كرامي حكومة من ١٤ وزيراً تمثل فيها الدروز بالأستاذ كمال جنبلاط وبالأمير مجيد أرسلان الذي تولى وزارة الدفاع الوطني «وكان معروفاً لدى المطلعين أن قبول الأمير مجيد بوزارة

---

(١) يوسف قزما الخوري، البيانات الوزارية ، ص: ٦٠٠.

(٢) النهار ٧٨٩١، ١ أيلول ١٩٦١.



ـ ١٨ ـ

الرئيس فؤاد شهاب والأمير مجيد أرسلان أثناء العرض العسكري



ـ ١٩ ـ

من اليمين شارل الحلو، رشيد كرامي، عادل عسيران، الأمير مجيد أرسلان، يوسف سالم

للوزراء، فعلى أثر مناقلات، أجراها وزير الداخلية كمال جنبلاط، بين صفوف الموظفين والتي طالت بعض مناصري الأمير مجيد، وإقدام عناصر الأمن الداخلي على اعتقال بعض مؤيديه بتهمة انتسابهم إلى الحزب القومي، أقدم الأمير على تفجير الأزمة الوزارية عن طريق تقديم استقالته إلى الرئيس كرامي. وكانت «الوقائع السياسية القريبة تعطي استقالة الأمير مجيد أهمية خاصة ومغزى معيناً: الأهمية ناشئة عن القوى المضادة التي يمثلها في وجه القوى الجنبلاطية. والمغزى ناشئ عن تقاليد الأمير في المحافظة على صداقته للجهات المعنية».[١]

تفاعلت قضية استقالة الأمير فوقفت إلى جانبه كتلة نواب عاليه وباقي الكتل النيابية الصديقة وضغطت على رئاسة الحكومة «لإخراج الذين أصبح وجودهم يشكل عبئاً على عاتق الدولة»[٢] احتفظ الرئيس رشيد كرامي باستقالة الأمير مجيد وقام بزيارته في قصر خلدة طالباً إليه التريث وعدم إثارتها في جلسة مجلس الوزراء التي تغيَّب عنها الأمير. وفي اليوم نفسه اختلى الرئيسان شهاب وكرامي والوزير فيليب تقلا في القصر الجمهوري وأعلن كرامي «أنه لمس عند وزير الدفاع شعوراً بالمرارة بسبب التدابير التي يتخذها وزير الداخلية (جنبلاط) وأضاف أنه واثق من أن الأمير مجيد مستعد للعودة عن استقالته إذا توضحت له الأمور واقتنع بأن ليس في نية أحدٍ الإساءة إليه أو إلى مصالحه».[٣] وبتكليف من مجلس الوزراء والرئيس شهاب قام كرامي وتقلا بزيارة الأمير مجيد، صرَّح على أثرها رئيس الحكومة قائلاً «لقد قصدت مع معالي وزير الخارجية الأستاذ تقلا إلى منزل عطوفته حيث تداولنا في الأمر معه وبيَّنت له الأسباب التي تحدوني إلى رفض الاستقالة مبدياً استعدادي لأن أعمل على تذليل كل ما يمكن أن يشكو منه الأمير. وقد

---

(١) النهار ٨١٢٣، ٦ حزيران ١٩٦٢.

(٢) النهار العدد نفسه.

(٣) النهار ٨١٢٤، ٧ حزيران ١٩٦٢.

لقيت من عطوفته كل عاطفة صادقة واستعداد للتضحية لقاء ما أبديت له من إيضاحات. وأنني لأشكر لعطوفته حسن تفهمه واستعداده للتعاون الذي لا أستغربه فيه، وهو الذي عرف بمواقفه الطيّبة في كل الظروف».[١] وعلى مأدبة الشيخ خليل الخوري التي أقامها على شرف الأمير مجيد بحضور فضل الله تلحوق وقبلان قبلان وإميل مكرزل ومنير أبو فاضل أذاع المجتمعون بياناً أعلنوا فيه تضامنهم مع الأمير مجيد «سواء أكان ذلك في الحكم أم خارجه»[٢] ووضع الأمير مجيد استقالته بتصرف أعضاء كتلته. و«الواقع أن استقالة الأمير مجيد حققت أغراضها على أكمل وجه، إذ أقنعت الوزير كمال جنبلاط بصورة جازمة أن وجوده في الحكم أصبح غير مرغوب فيه، وأن عليه أن يودّع الوزارة بعد أن طرق زميله وزير الدفاع (أرسلان) باب الأزمة وبات ينتظر أن يفتح المسؤولون الباب».[٣]

عقد الأمير مجيد إثر زيارة كرامي وتقلا له اجتماعاً مع نواب كتلته وقرَّ الرأي على العودة عن الاستقالة «لا سيّما وأن البعض أساء تفسيرها واعتبرها تهرُّباً من المسؤولية».[٤] حاول الرئيس كرامي إجراء مصالحة بين الأمير والبك فعقد اجتماعاً في ديوان رئاسة الوزارة ضم وزير الداخلية كمال جنبلاط والمدير العام لوزارة الدفاع الوطني الشيخ منير تقي الدين، تمَّ خلاله وضع خطة عمل لتصفية جميع القضايا العالقة بين الوزيرين الدرزيين. وتم الاتفاق «على أن يدعو الرئيس كرامي الأمير مجيد أرسلان والسيد كمال جنبلاط والشيخ بهيج تقي الدين إلى اجتماع خاص».[٥] وعلى أثر هذا الاجتماع صرَّح كمال جنبلاط، لرد اتهامات الأمير مجيد بتوقيف أنصاره بحجة الانتساب إلى

---

(١) النهار العدد نفسه.

(٢) النهار نفسه.

(٣) النهار نفسه.

(٤) النهار ٨١٢٥، ٨ حزيران ١٩٦٢.

(٥) النهار نفسه.

الحزب القومي بقوله: «شاءت الصدف أن يكون قسم من أنصار المير مجيد قوميين وعددهم لا يقاس بعدد أنصاري الثلاثمائة الذين أوقفوا أيضاً أسوة بسواهم... وتشاء الصدف أن يكون بين المخاتير الذين كفّت أيديهم عن العمل مختار واحد يخص المير مجيد ثبت أنه قومي سوري في لوائح الدرك والجيش، واعترافه هو شخصياً بذلك، كذلك كفت يد مختار آخر ينتسب إلى الحزب الاشتراكي...»[١] ولم يكن كمال جنبلاط ليعود عن قرار اتخذه بحق بعض الموظفين «الأزلام» إرضاء للأمير مجيد فأقترح تعيين بهيج تقي الدين بدلاً من الأمير مجيد المستقيل، رغم معرفته المسبقة بما ينجم عن هذا الاقتراح من خلل في التوازن داخل الطائفة الدرزية وما يجره من تكتل نيابي مضاد يجمع كتلة نواب عاليه والدستوريين وكتلة سلام وغيرها في وجه حكومة كرامي. وهدد الرئيسان شهاب وكرامي بتوزير النائب فضل الله تلحوق مقابل بقاء جنبلاط في الوزارة «لأن وجوده (تلحوق) يؤمن بقاء نواب عاليه وعلى رأسهم الأمير مجيد إلى جانب الحكومة»[٢] وكان تلحوق ضمن دائرة الفيتو الجنبلاطية منذ ثورة ١٩٥٨ لذلك تراجع جنبلاط عن موقفه واستعد لبحث طلبات الأمير مجيد والتفاهم معه حول مجمل القضايا العالقة. وبهذا تكون استقالة الأمير مجيد المزعومة قد حققت أغراضها ولو مؤقتاً.

- زيارة الأمير إلى سورية:

عاصرت حكومة رشيد كرامي انفصال سوريا عن مصر، وعانت من انعكاساته على الساحة اللبنانية، بتقوية الجناح المناوئ للرئيس جمال عبد الناصر، ومضايقة الجناح المؤيد له.

تلكأت الحكومة اللبنانية في تحديد موقفها من الوضع السوري الجديد، وبدورها، طالبت الحكومة السورية لبنان بإقامة تمثيل

(١) النهار نفسه.

(٢) النهار نفسه.

دبلوماسي بين البلدين، أسوة بسائر الأقطار العربية، واتهمته بالسماح لمناوئيها من مصريين وسوريين ولبنانيين وغيرهم بالتسلل إلى أراضيها عبر منطقة دير العشائر معلنةً عن عزمها على قتل كل من يقترب على مسافة كلم واحد من حدودها.[(١)] وأقدمت على قطع طريق دير العشائر، في القسم الواقع من هذه الطريق داخل الأراضي السورية، بحجة التسلل، ومنعت مرور النائب شبلي العريان، وهو من حلفاء كمال جنبلاط في حين سمحت للنائب السابق سليم الداوود الذي «أصبح يقطع طريق الدير (دير العشائر) جيئة وذهاباً بعد أن كان مُحرَّماً عليه في السابق»[(٢)] وأقدمت سورية على إدخال وحدات من الجيش السوري إلى دير العشائر لقطع الطريق المؤدية إليها والضغط على أهاليها.[(٣)] نفى كمال جنبلاط تهمة التسلل واحتج على دخول وحدات من الجيش السوري إلى دير العشائر وتقدم بشكواه إلى مجلس الوزراء اللبناني فآثرت حكومة رشيد كرامي التريث وعدم الرد.[(٤)] ظلت طريق دير العشائر تتعرَّض لمضايقات السوريين في القسم الداخل ضمن الأراضي السورية مما حدا بالحكومة اللبنانية إلى شق طريق آخر للبلدة داخل الحدود اللبنانية.[(٥)]

في هذا الظرف العصيب لبى وزير الدفاع، الأمير مجيد أرسلان، في ٢٠ أيلول ١٩٦٢، دعوة زميله السوري الوزير عبد الكريم زهر الدين لزيارة دمشق يرافقه النائب السابق سليم الداوود وثلاثة من كتلة نواب عاليه وبعض المرافقين. استقبل الأمير والوفد المرافق على الحدود اللبنانية-السورية بحفاوة بالغة أظهرها ممثل اللواء عبد الكريم زهر الدين القائد العام للجيش والقوات المسلحة وبعض كبار الضباط

---

(١) النهار ٨١٤٥، ١ تموز ١٩٦٢.
(٢) الحياة، ٥٠٤٢، ٢٢ أيلول ١٩٦٢.
(٣) الأنباء ٥٣٩، ٢٢ أيلول ١٩٦٢.
(٤) الأنباء ٥٣٧، ٨ أيلول ١٩٦٢ و٥٣٨، ١٥ أيلول ١٩٦٢.
(٥) الأنباء ٥٦٢، ٢ آذار ١٩٦٣.

السوريين. ورافقت الأمير وصحبه كوكبة من الفرسان كانت تنشد الأناشيد الوطنية والقومية الحماسية في طريقها إلى دمشق. استقبل اللواء زهر الدين وكبار ضباط القيادة العسكرية السورية موكب الأمير في مقر القيادة العامة للجيش والقوات المسلحة وعقد اجتماع ثنائي، تمّ خلاله البحث في القضايا المركزية التي تهم البلدين. وبعد أن قدَّم اللواء زهر الدين إلى الأمير مجيد هدية رمزية هي بندقية حربية مع بعض الذخيرة وحصان عربي أصيل عربوناً للصداقة توجه الأمير والوفد المرافق بصحبة اللواء إلى القصر الجمهوري حيث استقبلهم الرئيس السوري ناظم القدسي مدة ساعة أبلغه خلالها الأمير رسالة شفهية من الرئيس شهاب تنطوي على الرغبة الصادقة في تعاون البلدين وإزالة الخلافات القائمة بينهما. وفي دمشق حاول الأمير مجيد ترطيب الأجواء المتأزمة ما بين اللواء زهر الدين ورئيس الحكومة السورية خالد العظم الذي يقول في مذكراته «وتجلّى موقف القائد العام زهر الدين بعدم زيارتي شخصياً وبعدم حضور اجتماعات مجلس الوزراء في دار الحكومة، بحيث لم أره فيها سوى مرتين: الأولى عندما رافق مجيد أرسلان ورفاقه القادمين لزيارة سورية بناء على دعوته...».[1] كذلك عقد اجتماع دام حوالى نصف ساعة بين الأمير مجيد واللواء زهر الدين والرئيس خالد العظم حضره الصحافيون وتم التداول بينهم بالمواضيع العالقة بين البلدين. وبدعوة من اللواء زهر الدين تناول الأمير وصحبه الغداء في مصيف بلودان وعادوا مساءً إلى بيروت.[2]

كان موضوع البلديات المنحلة خاصة، والانتخابات البلدية عامة مثار خلاف بين الوزيرين جنبلاط وأرسلان، ولا سيما البلديات الداخلة في نطاق دائرة عاليه الانتخابية ومن بينها بلدية حومال «ورغم نفي

---

(١) خالد العظم، مذكرات خالد العظم، الدار المتحدة للنشر، بيروت ١٩٧٣، ج٣، ص: ٣١١.

(٢) النهار ٨٢١٥، ٢١ أيلول ١٩٦٢.

الوزير جنبلاط للخلاف فإن الأشهر التي تلت، كشفت حقيقة الخلاف الذي دار مع الأمير أرسلان حول البلديات، من حل بعضها أو تأجيل انتخاب البعض الآخر، وما سوى ذلك، وتنظيم شؤون الطائفة الدرزية، وقد وصل الخلاف إلى حد تهديد الأمير مجيد بالاستقالة بسبب ما اعتبره حزبية تدابير جنبلاط».[١] فبعد إقرار مجلس الوزراء الإبقاء على قانون البلديات السابق الذي عُدِّل في عهد الرئيس شمعون[٢] «اتهم الأمير مجيد أرسلان زميله كمال جنبلاط بأنه يسعى إلى وضع قانون جديد للبلديات يرمي إلى تحقيق أغراضه الحزبية. وقال وزير الدفاع إن لديه معلومات راهنة تثبت هذه التهمة».[٣]

عارض الأمير قرار مجلس الوزراء القاضي بحل البلديّات المدانة بنتيجة التحقيقات الرسمية التي أجرتها وزارة الداخلية، ثم طالب بإجراء انتخابات لهذه البلديات المدانة خلال شهرين من تاريخ حلها في حين عارض كمال جنبلاط ونواب جبهة النضال الوطني إجراء هذه الانتخابات.[٤] وتضافرت «التدابير الحزبية التي يتخذها وزير الداخلية (كمال جنبلاط) في منطقة عاليه والتي يعتبرها النواب موجهة ضدهم وضد أنصارهم»[٥] فاضطر الأمير مجيد، بصفته رئيساً لكتلة نواب عاليه إلى وضع استقالته بتصرف أعضاء كتلته وغادر إلى المجيدية. التقى نواب عاليه بالرئيس كرامي وعدّدوا له جملة من الشكاوى بحق وزير الداخلية ابتداء من البلديات وانتهاء بتوزيع رجال الدرك على المخافر وهدّدوا بتقديم استقالة الأمير مجيد من الوزارة مع التأكيد على أن كتلة عاليه تعتبر الأمير مجيد ممثلها الدائم في الحكم.

لم يتقدّم الأمير مجيد باستقالته فلم يطرحها الرئيس كرامي على

(١) فارس أشتي، الحزب التقدمي الاشتراكي، ج٢، ص: ١٢٢١ - ١٢٢٢.
(٢) النهار ٧٦٩٥، ٥ كانون الثاني ١٩٦١.
(٣) النهار ٧٩٨٠، ١٤ كانون الأول ١٩٦١.
(٤) النهار ٨٠٦٠، ٢٢ آذار ١٩٦٢.
(٥) النهار ٨٣٥٣، ٥ آذار ١٩٦٣.

جدول أعمال جلسة مجلس الوزراء «وعندما نوقشت قضية نشر مشروع قانون البلديات في الجلسة وقفت أكثرية الوزراء ضد فكرة نشره بمرسوم وذلك تأييداً منهم لموقف الأمير مجيد الذي كان قد أبلغ رئيس الحكومة أن استقالته تعتبر نافذة فور موافقة مجلس الوزراء على نشر المشروع بمرسوم».[(١)] ظلت كتلة الأمير تضغط عليه لحمله على تفجير الأزمة الوزارية من الداخل بعد أن تردّد الرئيس كرامي في تنفيذ مطالبها. بينما كان «في رأي الأمير أن الرئيس كرامي لم يقم بأي عمل يستحق أن يبادله عليه بتقديم الاستقالة، فاتحاً بذلك ثغرة في الجبهة الحكومية قد تؤدي إلى الإطاحة بها».[(٢)] وفي تصريح للأمير مجيد أرسلان نقلته الوكالة الوطنية للأنباء نفى ما كان قد ردَّدته الصحف[(٣)] «وما نسب إليه من أنه طلب تنحية وزير الداخلية السيد كمال جنبلاط للحيلولة دون إشرافه على الانتخابات البلدية. وقال الوزير أرسلان أن هذا الخبر عار عن الصحة، وأنني خلال نشر الخبر في الصحف لم أكن في بيروت. ولم يتصل بي أي صحفي، وأستغرب نشر مثل هذه الأخبار. ومن جهة ثانية، نفى الوزير أرسلان في تصريحه أن تكون كتلة نواب عاليه قد اجتمعت وقرّرت حجب الثقة عن الحكومة، وقال أنها لم تجتمع منذ أسبوع حتى الآن».[(٤)]

ومن أبرز نشاطات الأمير في حكومة رشيد كرامي هذه مشاركته في الوفد اللبناني الرسمي إلى القاهرة برئاسة الرئيس كرامي وعضوية وزير الخارجية فيليب تقلا، ورئيس أركان حرب القيادة الزعيم يوسف شميط، والسفير نجاتي قباني والمستشار الدكتور فؤاد عمون[(٥)] للبحث في قضية تحويل مياه نهر الأردن. وقد رفض الوفد اللبناني اقتراح

---

(١) النهار ٨٣٥٥، ٧ آذار ١٩٦٣.

(٢) النهار ٨٣٧٤، ٢٩ آذار ١٩٦٣.

(٣) النهار ٨٣٥٤، ٦ آذار ١٩٦٣.

(٤) النهار ٨٣٨٤، ١٠ نيسان ١٩٦٣.

(٥) النهار ٨٦١٩، ١٤ كانون الثاني ١٩٦٤.

ممثلي مصر وسوريا «أن ترابط وحدات من قواتهما في الأراضي اللبنانية لحمايتها، معلناً أن بلاده تفضل الحصول على مساعدات مادية لتطوير قواتها المسلحة».(١)

ـ انتخابات ١٩٦٤ النيابية:

وفي ١٩ شباط ١٩٦٤ صدر مرسوم بحل مجلس النواب ودعوة الهيئات الانتخابية لانتخاب أعضاء جدد في ٥ و١٢ و٢٦ نيسان و٣ أيار ١٩٦٤. وفي اليوم التالي استقالت حكومة رشيد كرامي وتشكلت حكومة برئاسة الحاج حسين العويني للإشراف على الانتخابات النيابية، تمثل الدروز فيها بالأستاذ فؤاد نجار. لم تمثل حكومة العويني أمام مجلس النواب، بحكم حله، وكان أن عقد ١٧٥ جلسة حضر منها الأمير مجيد ١٦٥.

افتتحت كتلة نواب عاليه المعركة بإذاعتها بياناً وقعه الأمير مجيد وخليل الخوري وإميل مكرزل وفضل الله تلحوق ومنير أبو فاضل، جاء فيه: «بتاريخ ٥/١١/١٩٦٣ عقدنا في منزل الأخ الشيخ خليل الخوري اجتماعاً تدارسنا فيه مصالح منطقتنا العمرانية، فقرّرنا بالإجماع متابعة السعي والاتصال بالمسؤولين لتحقيق ما لم ينفّذ وخاصة شبكة الطرقات التي رصدت لها الاعتمادات اللازمة . كما أننا قررنا العمل على المطالبة بزيادة الاعتمادات الخاصة بالمشاريع العمرانية مؤكدين للناخبين الكرام ولجميع المواطنين الأعزاء أننا متفقون على خوض المعركة الانتخابية المقبلة متحدين متضامنين في كتلتنا وأننا سنظل في المستقبل على العهد كما كنا في الماضي نجاهد ونكافح يداً واحدة في كتلة واحدة هدفها الأول والأخير تحقيق التقدم والسعادة والازدهار لمنطقة عاليه خاصة وللوطن العزيز عامة».(٢)

---

(١) مسعود الخوند، لبنان المعاصر، مشهد تاريخي وسياسي عام، لبنان، الجزء ١٦ من الموسوعة التاريخية والجغرافية، جديدة المتن، لبنان، ٢٠٠١، ص: ٢٤٤.

(٢) النهار ٨٥٦٤، ٨ تشرين الثاني ١٩٦٣.

ساد الانقسام السياسي الحاد بين النهجيين والمعارضة وطغى على تشكيل اللوائح الانتخابية المتنافسة. ومع ذلك، حيث تعذّر تأليف لوائح نهجية أو معارضة، تشكلت اللوائح الانتخابية الائتلافية التي ضمت النهجي مع المعارض، حيث «يظهر من تركيب اللوائح عدم الانسجام بين أعضائها».[١] ومن هذه اللوائح لائحة عاليه الأولى بزعامة الدستوري القديم الأمير مجيد أرسلان ومن أعضائها الدستوري الدائم خليل الخوري والنهجي منير أبو فاضل المؤيد للتجديد والاشتراكييْن السابقين إميل مكرزل وفضل الله تلحوق المقرَّبيْن جداً من حزب الوطنيين الأحرار والمتعاطفيْن مع الرئيس السابق كميل شمعون. وذلك رغم الخلاف الواقع بين فضل الله تلحوق (الشمعوني) ومنير أبو فاضل النهجي الشهابي. كذلك ضمَّت اللائحة الثانية التي يدعمها الحزب التقدمي الاشتراكي ورئيسه كمال جنبلاط، الرأسمالي توفيق عساف والتقدمي شكيب جابر والكتائبي حارس فغالي والمستقليْن جورج صليبي وشفيق بدر. وخاض المعركة منفرداً الياس الهبر وخليل خير الله وإميل عازار.

جرت العمليات الانتخابية تحت إشراف حكومة العويني «في جو مفعم بالحرية والهدوء دون أي ضغط أو إكراه أو أي حادث من شأنه أن يعكِّر صفو الجو أو يخل بالأمن باستثناء بعض الحوادث التي يمكن وقوعها في الأحوال العادية».[٢]

نجحت لائحة الأمير مجيد بكاملها ونال فضل الله تلحوق ١٧٠٥٩ صوتاً وإميل مكرزل ١٦٩٤٩ وخليل الخوري ١٦٥٩٨ ومنير أبو فاضل ١٢٣٣٦ أما الأمير مجيد فقد نال ١٦١١٢ صوتاً من أصل ٢٥٨٠٨ ناخبين. وكان الفارق بالأصوات كبيراً بين لائحة الأمير مجيد واللائحة المنافسة. أما الفارق فيما بين أعضاء اللائحة الواحدة فيعود

---

(١) ميشال مرقص، الجمهورية قبل أن تنهار، لا. ن.، ١٩٨٧، ص: ١٣٧.

(٢) جلسة ٢١ أيار ١٩٦٤.

إلى موقف الناخبين في دائرة عاليه من معركة الانتخابات الرئاسية إذ نال النهجي المؤيد للتجديد منير أبو فاضل أقل الأصوات في اللائحة بينما نال فضل الله تلحوق الرافض للتجديد أكثر الأصوات مما يدل على اتساع قاعدة حزب الوطنيين الأحرار في دائرة عاليه الانتخابية.

التأم شمل المجلس النيابي الجديد وانتخب كامل الأسعد رئيساً له بعدما قطع وعداً للأكثرية النيابية الشهابية بتسويق فكرة التجديد للرئيس شهاب، إذ نال ٥٢ صوتاً مقابل ٤٢ نالها صبري حمادة[١] وفي جلسة ٢١ أيار ألقى رئيس الحكومة حسين العويني بيانه الوزاري ونالت حكومته ثقة المجلس بأكثرية ٧٥ صوتاً مقابل ٧. منح الأمير مجيد ثقته لحكومة العويني وأعطى صوته لرفيق دربه في معركة الاستقلال صبري حمادة.

ـ معركة التجديد وانتخاب شارل حلو:

قرّر الرئيس اللواء فؤاد شهاب رفضه التجديد في ٩ أيار أمام وفد نيابي زاره إثر انتخاب كامل الأسعد رئيساً لمجلس النواب. وكي يظهر الأسعد وفاءه للوعد الذي قطعه للنهجيين بتبني فكرة التجديد وتعديل الدستور، فإنه أدلى بعد زيارة قام بها إلى القصر الجمهوري، بتصريح رسمي ضمّنه استنتاجاته الشخصية قال الأسعد بأنه «استنتج من خلال الحديث الذي جرى بينه وبين فخامة الرئيس شهاب ما يجعله يأمل أن الاعتبارات الوطنية والمتعلقة باستقرار لبنان واستمرار تقدمه وازدهاره قد يدفع فخامة الرئيس بالنتيجة إلى إعادة النظر في موقفه بالأساس من قضية تجديد ولايته....»[٢].

ولم يشارك النائب جوزف السكاف رئيس المجلس النيابي استنتاجه بإمكان إقناع رئيس الجمهورية بالموافقة على تعديل الدستور وقال «أن الحديث الذي سمعه في الصباح من الرئيس شهاب لا يترك

---

(١) جلسة ٨ أيار ١٩٦٤.

(٢) النهار ٨٧٣٢، ٢٦ أيار ١٩٦٤.

مجالاً لأي استنتاج إذ تضمَّن تأكيدات قاطعة بأن موضوع تعديل الدستور ليس وارداً في حساب الرئيس (شهاب) على الإطلاق».[١] وتصلّب كل من المعارضة والنهجيين في الموقف من التجديد بالرغم من وضوح موقف الرئيس شهاب الذي اتهم بالتلاعب بأعصاب الفريقين.

قام الأمير مجيد أرسلان باتصالاته السياسية مع رؤساء بعض الكتل النيابية بشأن موضوع تعديل الدستور وحاول التوسط بين الفريقين: المعارضة والنهج. وأكّد على ضرورة توضيح الرئيس فؤاد شهاب لموقفه من التجديد حسماً للجدال الدائر بين النهج والمعارضة لكنه اعتذر لأسباب صحية عن مرافقة سلام وسكاف في زيارة رئيس الجمهورية للوقوف على رأيه الشخصي من تجديد ولايته. وفي جلسة ٢٦ أيار النيابية التي رفع المجلس النيابي خلالها عرائض التمني الموقعة من ٧٩ نائباً إلى رئيس الحكومة حسين العويني لرفعها بدوره إلى رئيس الجمهورية «لم يتغيب فرنجية وسلام وحدهما بل شاركهما في التغيّب مجيد أرسلان، نائب عاليه ورئيس كتلة نوابها وزعيم اليزبكية الدرزية، ومعه شريكه في اللائحة فضل الله تلحوق وحبيب كيروز نائب بشري الماروني، وسامي الصلح...».[٢] رفع الرئيس العويني عرائض التمني إلى رئيس الجمهورية في جلسة مجلس الوزراء المنعقدة في ٣ حزيران ١٩٦٤ مع توصية الوزراء بقبول تمني المجلس النيابي بتعديل الدستور وتجديد الولاية. لكن فؤاد شهاب رد القرار إلى المجلس بالرفض المطلق.

كان لموقف شهاب الحاسم أثره في تفكك جبهة الأكثرية النيابية المطالبة بالتجديد. إذ سرعان ما خرج عنها نواب كتلة الأسعد الذي

---

(١) النهار، العدد نفسه.

(٢) وضاح شرارة، السلم الأهلي البارد، لبنان المجتمع والدولة، ٩٦٤- ١٩٦٧، معهد الإنماء العربي، بيروت، ١٩٨٠، ج١، ص: ٢٢.

حيَّرت مواقفه المتميزة والمتضاربة[١] رشيد كرامي وكمال جنبلاط.[٢] واستطاع كامل الأسعد أن يؤلف من كتلة الجنوب وكتلة جزين وكتلة زحلة «حركة التجمع الوطني» التي ضمت ٢٢ نائباً. وتقلص عدد النواب النهجيين إلى ٥٣ نائباً، من بينهم نائب عاليه منير أبو فاضل، ووقعوا في ١١ تموز عريضة نيابية للمطالبة بفتح دوره استثنائية قبل موعد انتخاب رئيس الجمهورية. وافق عليها مجلس الوزراء في ١٥ منه وأعلنت المعارضة وحركة التجمع الوطني عن قرارها بعدم التصويت على اقتراح تعديل الدستور. وانضمت حركة التجمع الوطني إلى التكتل الماروني وكتلة سلام وكتلة الأمير مجيد أرسلان فتشكل ما عرف بتكتل الأربعين. انضمت كتلة نواب عاليه إلى حركة التجمع الوطني للمطالبة بالحصول على موافقة رئيس الجمهورية، كشرط أساسي، لتأييد التجديد مع التأكيد على معارضة فتح دورة استثنائية للمجلس النيابي، وعلى رغبتها بإبقاء حكومة العويني لتصريف الأعمال حتى مطلع العهد الرئاسي الجديد لتشهد عملية التسلم والتسليم.[٣] دعا الأمير مجيد بعد اجتماعه مع الرئيس كامل الأسعد إلى عدم التصديق على تعديل الدستور إلاّ إذا وافق الرئيس فؤاد شهاب علناً على التجديد كما دعا أيضاً إلى العمل من أجل اختيار رئيس للبلاد ضمن المهلة الدستورية.[٤] وأكَّد أنه لا مجال للتجديديين من جمع ٧٥ صوتاً قبل انعقاد الجلسة المخصّصة لمتابعة البحث في تعديل الدستور ومما قاله الأمير مجيد أنه لا يزال على موقفه من التقيد بإرادة رئيس الجمهورية الذي يصر على رفض تجديد ولايته ويقول «أن الأكثرية تحاول عبثاً جر

---

(١) النهار ٨٧٥٨، ٢٤ حزيران ١٩٦٤ و٨٧٦٢، ٢٨ حزيران ١٩٦٤ و٨٧٦٤، ١ تموز ١٩٦٤.

(٢) الأنباء ٦٣٥، ١ آب ١٩٦٤.

(٣) النهار ٨٧٦٤، ١ تموز ١٩٦٤.

(٤) النهار ٨٧٧٦، ١٥ تموز ١٩٦٤.

المجلس ليقول رأيها. وما لم يقل الرئيس أنه يريد التجديد فإن كتلتي لن تجدد بالرغم من إرادة الرئيس نفسه الذي له الكلمة الأولى والأخيرة. وإنني أنصح نواب الأكثرية أن يكفوا عن مساعيهم لأنها ستبوء بالفشل».[١]

وفي ٢٣ تموز حدَّد الرئيس الأسعد يوم ٣٠ منه موعداً لانتخاب رئيس للجمهورية فهدَّد النواب الموالون للعهد بمقاطعة الجلسة وبدعوة النقابات العمالية والهيئات الشعبية لإقامة التظاهرات والإضرابات في الموعد المحدّد للجلسة، وردّ عليهم المعارضون بعزمهم على القيام بتحرك مضاد. فاضطرت حكومة حسين العويني إلى اتخاذ قرار بمنع التظاهر.[٢] ولم يكتمل النصاب في جلسة ٣٠ تموز إذ اقتصر الحضور على ٤٠ نائباً كان من بينهم الأمير مجيد أرسلان وخليل الخوري وإميل مكرزل وفضل الله تلحوق وتغيب منير أبو فاضل.[٣]

تعادلت الأكثرية النيابية الموالية (٥٣ نائباً) مع المعارضة (٤٠ نائباً) بفقدان القدرة على حسم المعركة الرئاسية لصالح أي من الفريقين. فلا الأكثرية قادرة على تعديل الدستور والتجديد للرئيس شهاب ولا المعارضة قادرة على الإتيان برئيس للجمهورية. لذلك «وتحت شعار اعتماد مبدأ الابتعاد عن التطرف وتصفية الذيول التي سبّبتها الأزمة السياسية في الأشهر الأخيرة،[٤] عمل رئيس المجلس النيابي كامل الأسعد على توفير الأجواء الملائمة لحضور الغالبية المطلقة في جلسة ١٨ آب، موعد انتخاب رئيس الجمهورية.

تداولت الكتل النيابية أسماء المرشحين للرئاسة ومن بينهم إدمون نعيم وعبد العزيز شهاب والياس الخوري وجان عزيز وفؤاد عمون

---

(١) النهار ٨٧٧٨، ١٧ تموز ١٩٦٤.

(٢) النهار ٨٧٨٧، ٢٨ تموز ١٩٦٤ و٨٧٨٨، ٢٩ تموز ١٩٦٤.

(٣) النهار، ٨٧٩٠، ٣١ تموز ١٩٦٤.

(٤) نقولا ناصيف، كميل شمعون آخر العمالقة، ص: ١١٠.

وجميل لحود وسليمان فرنجية وبيار الجميل وشارل الحلو. كان للأكثرية الشهابية الكلمة الفصل في اختيار رئيس للجمهورية، ففي اجتماع عقدته في منزل شارل سعد تمّ انتقاء شهاب وعمون ولحود والخوري وحلو، لاختيار واحد منهم في اجتماع آخر يعقد في ١٦ آب في فندق الكارلتون، حيث تمّ اختيار شارل حلو من بين هذه الأسماء المنتقاة. انسحب الباقون ما عدا بيار الجميل الذي أصرَّ على ترشيح نفسه. وفي ١٧ آب تبّنت المعارضة ترشيح شارل حلو الذي انتخب في ١٨ آب رئيساً للجمهورية بأكثرية ٩٢ صوتاً مقابل ٥ أصوات نالها منافسه بيار الجميل.[١] أعطى الأمير مجيد صوته للرئيس حلو «التلميذ الروحي لمواطنه ميشال شيحا، والسياسي لبشارة الخوري، وفق أحكام الدستور وفي ظروف يسودها الأمن والنظام».[٢]

ـ الأمير مجيد أرسلان في عهد الرئيس شارل حلو ١٩٦٤-١٩٧٠:

امتاز عهد الرئيس شارل حلو بوفرة التناقضات واتسم بالازدواجية، لوقوعه أسير التجاذبات السياسية ما بين الأكثرية النيابية المتمثلة بكتلة النهج الشهابية وبين الأقلية المعارضة المتمثّلة بتكتل «الأربعين». هذا على الصعيد النيابي، أما على الصعيد السياسي العام، فقد عانى عهد الرئيس حلو من وطأة النزاعات العربية-العربية والصراع العربي-الإسرائيلي والوجود الفلسطيني المسلح، والعمل الفدائي انطلاقاً من داخل الأراضي اللبنانية وما ترتب عليه من تعارض مع السيادة اللبنانية من حيث المبدأ والتطبيق، وما نجم عنه من ربط بين المسألة اللبنانية الداخلية وأزمة الشرق الأوسط.

وكما فشل الرئيس حلو بإقامة تضامن برلماني فإنه أخفق أيضاً في تزعم أكثرية نيابية تستلهم توجهاته وترتئي رأيه. وبهذا «تحولت رئاسة الجمهورية إلى موضوع نزاع نيابي وشعبي شامل يرمي كل طرف من

---

(١) النهار ٨٨٠٦، ١٩ آب ١٩٦٤.

(٢) سامي الصلح، احتكم إلى التاريخ، ص: ٢٠٢.

أطرافه إلى إملاء سياسته وخطه على الدولة وأجهزتها عبر الرئاسة والسيطرة عليها».[١]

ـ الأمير مجيد وحكومة العهد الأولى

قدّم الرئيس حسين العويني في ٢٣ أيلول استقالة حكومته. وبعد إجراء استشاراته النيابية أعاد الرئيس حلو تكليف العويني تشكيل حكومة العهد الأولى. وخلال الاستشارات التي قام بها حسين العويني، جدّدت الأكثرية الشهابية معارضتها إشراك ممثل عن كتلة نواب حزب الوطنيين الأحرار. وطال الفيتو الشهابي كتلة الأسعد وكتلة سلام وكتلة فرنجية- الدويهي، وكتلة نواب عاليه بشخص الأمير مجيد أرسلان. لذلك أبلغ الرئيس المكلّف حسين العويني رؤساء الكتل النيابية بأن الظروف المحلية والعربية لا تسمح بتعيين وزراء جدد متذرعاً بقرب سفره إلى القاهرة لحضور مؤتمر رؤساء الدول غير المنحازة وواعداً بإعادة النظر في التركيبة الوزارية بعد العودة إلى لبنان، «وقرَّ الرأي في النهاية على إبقاء كل قديم على قدمه فلا تعديل في الحقائب بل مجرد إعطاء الأستاذ إدمون كسبار حقيبة الرئيس حلو السابقة، أي وزارة التربية الوطنية»[٢] وبدأت المفاوضات لتأمين الثقة لحكومة العويني غير البرلمانية. فارتأى الأمير مجيد أرسلان بحجب الثقة عنها وشن معارضة عنيفة عليها باعتبار أن هذا الأسلوب وحده كفيل بتبديل موقف الرئيس حلو والأكثرية النيابية التي تتصلب برأيها لجهة الفيتو «عندما ترى أنه سيتعذر عليها أن تحكم وحدها في وجه تكتل يضم أربعين نائباً».[٣] لذلك عقد اجتماع ضم رؤساء الكتل النيابية المنضوية تحت لواء تكتل الأربعين «في منزل الأمير مجيد أرسلان في عاليه لمتابعة البحث في

---

(١) وضاح شرارة، السلم الأهلي البارد، لبنان المجتمع والدولة ١٩٦٤- ١٩٦٧، معهد الإنماء العربي، بيروت ١٩٨٠، ج١، ص: ٣١٢.

(٢) النهار ٨٨٣٩، ٢٦ أيلول ١٩٦٤.

(٣) النهار ٨٨٤١، ٢٩ أيلول ١٩٦٤.

قضية الثقة واتخاذ موقف موحد منها ومن مسألة تأليف الحكومة المقبلة خصوصاً وأن الأكثرية النيابية «الشهابية» تفرض تكليف شخصية منها لتشكيل الوزارة الجديدة، وسيكون من المتعذر على الرئيس حلو الوقوف في وجه الأكثرية لتمسكه بقواعد النظام الديمقراطي البرلماني. وكان من نتيجة الاجتماع في عاليه أن نالت حكومة حسين العويني القديمة-الجديدة ثقة المجلس بأكثرية ٥٤ نائباً ضد ٣٣ وامتناع ٢ وغياب ١٠ نواب. وهي ثقة هزيلة لحكومة العهد الأولى غير أنها طمأنت الرئيس حلو الذي «كان يخشى من اللحظة الأخيرة أن يتكرّر معه ما حدث للرئيسين السابقين كميل شمعون وفؤاد شهاب في مطلع ولاية كل منهما»[١] وبهذا يكون تكتل الأربعين قد حجب ثقته عن حكومة العويني.

ـ الأمير مجيد ومعركة الرئاسة الثانية ٢٠ تشرين الأول ١٩٦٤

أثبتت إعادة حكومة العويني إلى الحكم حدة الانقسامات النيابية، وكرّستها في آن. بل وأذكت معركة الرئاسة الثانية المقبلة ومهّدت لمعركة الرئاسة الثالثة. بدأت الأكثرية النيابية التحضير لمعركة رئاسة المجلس النيابي بعقد اجتماع لها في فندق البريستول بدعوة من النائب عثمان الدنا الذي أكد وجود ثلاثة مرشحين هم رشيد بيضون وصبري حمادة ومحمد صفيّ الدين الذين وضعوا أنفسهم بتصرف هيئة الأكثرية لتختار واحداً منهم. وبالمقابل رشح تكتل الأربعين بما فيه كتلة الأمير مجيد الرئيس كامل الأسعد. كان الأمير مجيد ومنذ ١٩٤٣ يقترع لصالح صديقه ورفيق دربه في معركة الاستقلال صبري حمادة. ولم يقترع لأي من أحمد الأسعد وعادل عسيران. ولكن في هذه المرة، يقول الأمير «أن مصلحة الديمقراطية، وكرامة المجلس، أقوى من الصداقة والرابطة الدستورية، وأن واجبه، كواجب كل نائب يحترم نفسه، هو في إعادة انتخاب كامل الأسعد لرئاسة المجلس حتى

(١) النهار ٨٨٣٩، ٢٦ أيلول ١٩٦٤.

الذين لم ينتخبوه في حزيران، عليهم أن ينتخبوه هذه المرة، ولو تكفيراً».(١)

حاول الأمير مجيد وصائب سلام وسليمان فرنجية الاتصال ببعض نواب الكتل المنضوية تحت لواء الأكثرية، لانتخاب الأسعد فتعرَّض هؤلاء إلى مضايقات الرئيس رشيد كرامي الذي «أجرى اتصالات مع النواب (الأكثريين) المشكوك في انضباطهم، ولا سيّما نواب بعلبك-الهرمل، ولما لم ينجح في إقناعهم (سلط) عليهم القوى الكامنة وراء (الأكثرية) وفهم أن ثلاثة من النواب غير المنضبطين قد عادوا إلى الصف تحت ضغط القوى المذكورة، وتشديدها على وجوب إقصاء الأسعد مهما كلَّف الأمر وتأمين فوز حمادة بأي ثمن».(٢) سارع الأمير مجيد، لمقابلة الرئيس شارل حلو ليبحث معه «مختلف الشؤون المتعلقة بمعركة رئاسة المجلس ومداخلات الجهات غير المسؤولة فيها وضرورة وضع حد لها».(٣) وفي حين أكد حلو للأمير مجيد تمسكه بالتقاليد الدستورية والأصول البرلمانية أكد له الأمير بأن حياد المراجع العليا في المعركة لم يمنع الموظفين غير المسؤولين من التدخل فيها تدخلاً سافراً.(٤) وكان الانتصار السلبي للمعارضة المتمثلة بتكتل الأربعين أن يفوز صبري حمادة باثنين وخمسين صوتاً مقابل ستة وأربعين صوتاً نالها كامل الأسعد إذ خرج ستة نواب عن طاعة الأكثرية النيابية ولم ينتخبوا صبري حمادة. تميزت معركة الرئاسة الثانية في ٢٠ تشرين الأول ١٩٦٤ بالحدة والشراسة مما أدى إلى دخول الفرقة ١٦ إلى قاعة المجلس النيابي، وعندما همَّ النائب أنور الصباح بالخروج من المجلس سرت إشاعة مؤداها أن اعتداءً سيقع عليه وعرضت قوى

(١) النهار ٨٨٥٤، ١٤ تشرين الأول ١٩٦٤.

(٢) النهار ٨٨٥٥، ١٥ تشرين الأول ١٩٦٤.

(٣) النهار ٨٨٥٥، ١٥ تشرين الأول ١٩٦٤.

(٤) النهار ٨٨٥٦، ١٦ تشرين الأول ١٩٦٤.

الأمن مواكبته، ولكن المير مجيد لم ير لزوماً لتدبير من هذا النوع وتأبط ذراع الصباح وخرجا معاً».[١]

ـ الأمير مجيد وحكومة العويني الثانية (١٨/ ١١/ ١٩٦٤- ٢٥/ ٧/ ١٩٦٥)

ترافقت معركة الرئاسة الثانية مع استعدادات الكتل النيابية لاختيار حكومة جديدة، وجدَّد الأكثريون مطالبتهم بحكم الأكثرية وبإبعاد الأقلية عن مقدرات الحكم «لأن الاتحاد الوطني لا يكون مع جماعة حلف بغداد».[٢] ورداً على «فيتو» الأكثرية النيابية طالب كل من الكتائب في ٢٦ تشرين الأول وحركة التجمع الوطني في ٢٩ منه والكتلة الوطنية ونواب الوطنيين الأحرار في ٣ تشرين الثاني بإقامة حكومة اتحاد وطني يتمثل فيها معظم الكتل النيابية ورفضوا الاشتراك بأية حكومة ما لم يشترك فيها ممثلون عن كتلة الأسعد أو كتلة عاليه أو كتلة سلام، تجنباً للانقسامات الحادة وطغيان فريق على آخر.

وفي ٤ تشرين الثاني عقد تكتل الأربعين النيابي اجتماعاً في فندق البريستول حضره ٣٧ نائباً، من بينهم الأمير مجيد أرسلان وفضل الله تلحوق وإميل مكرزل وخليل الخوري ونجيب صالحة، بحثوا فيه وسائل التخلص من الازدواجية ومن تدخل غير المدنيين في الحكم وموقف المعارضة منه، ورفعوا شعار الاعتدال تسهيلاً لمهمة الرئيس شارل حلو، وقرروا حجب الثقة عن الحكومة العوينية إذا ما طرحتها في مجلس النواب. وبعد استعراض كل من كامل الأسعد وصائب سلام وجوزف شادر للوضع البرلماني المتأزم وإسدائهم النصح للنواب المجتمعين بنبذ الانقسامات، وإقامة التوازن بين السلطتين التنفيذية والتشريعية ومنع ازدواجية الحكم وتعزيز الديمقراطية ووقوف جميع الأجهزة ضمن نطاق حدودها بحيث لا تتعداها قال الأمير مجيد أرسلان: «ألاحظ أن الوعظ الذي نسمعه الليلة إنما يوجّه إلينا نحن، كما لو أنه نحن الذين قمنا برد

(١) النهار ٨٨٦٠، ٢١ تشرين الأول ١٩٦٤.

(٢) الأنباء ٦٤٤، ٣ تشرين الأول ١٩٦٤.

فعل من ناحيتنا. نحن مع شريعة العرض والطلب أيها السادة، فإذا عرض علينا ما يتفق وكرامتنا والتعاون مع الرئيس حلو وتحقيق الديمقراطية ومنع الازدواجية فنحن مستعدون ذلك».[١] وبنتيجة البحث صدر عن المجتمعين بيان يؤكد الاستمرار بالمطالبة بحكومة برلمانية والعمل من أجل ذلك وكل ما يؤول إلى تنقية الجو النيابي تجاوباً مع رغبة الرأي العام اللبناني، وجميع الفئات النيابية، وذلك من أجل توطيد الاستقرار وتعزيز النظام البرلماني والحياة الديمقراطية في لبنان.

أسفر اجتماع البريستول عن إذعان الرئيسين حلو والعويني لمطالب المعارضة، فقدم العويني استقالة حكومته في ١٣ تشرين الثاني. وإزاء إصرار الأكثرية على أن يكون رئيس الحكومة منها واعتراض المعارضة، أعاد الرئيس حلو تكليف العويني تشكيل الوزارة الجديدة. و«منذ باشر الرئيس العويني استشاراته لتأليف الوزارة. انفرط عقد الكتل النيابية فضاعت معالم الأقلية وضاعت معالم الأكثرية، وصارت كل كتلة تطلب لنفسها مقعداً وزارياً أو أكثر. ورشح عشرات النواب أنفسهم للوزارة».[٢] رفضت الأكثرية النيابية الموافقة على اشتراك الأمير مجيد أرسلان أو أحد أفراد كتلته النيابية بالوزارة. كما رفضت إشراك كتلة فرنجية ـ الدويهي وكتلة الوطنيين الأحرار. وبالمقابل أصرَّت حركة التجمع الوطني برئاسة الأسعد والكتلة الوطنية والكتائب على اشتراك إحدى الكتل النيابية التالية: كتلة الأسعد وكتلة الأمير مجيد أرسلان وكتلة سلام. و«كان سلام بحاجة إلى ممثلين من كتلتي عاليه (مجيد أرسلان) وزحلة كي يستطيع أن يشكل ضغطاً كافياً في الوزارة».[٣] وتم الاتفاق على اشتراك كتلة سلام بشخص النائب نسيم مجدلاني المنشق عن الحزب التقدمي الاشتراكي. استبعد كمال جنبلاط، مدعوماً من الأكثرية الشهابية، الأمير مجيد

---

(١) النهار ٨٨٧٣، ٥ تشرين الثاني ١٩٦٤.

(٢) الحياة ١٨ تشرين الثاني ١٩٦٤.

(٣) وضاح شرارة، السلم الأهلي البارد، ج١، ص: ٣٣١.

أرسلان عن الوزارة الجديدة «فمثّل بهيج تقي الدين الكتلة الجنبلاطية والدروز معاً. بينما اختير نجيب صالحة في صف قريب من صف أرسلان، السياسي والطائفي معاً»[١].

نجحت المعارضة في دخول الحكم عن طريق إشراك ممثليها في الوزارة، ومنحت ثقتها للحكومة التي تشكلت في ١٨ تشرين الثاني ونالت ثقة المجلس النيابي بأكثرية ٨٥ صوتاً بمن فيهم أصوات نواب كتلة عاليه برئاسة الأمير مجيد. ومن أولى نتائج تشكيل الوزارة التي ضمت عناصر من الأكثرية النيابية وتكتل الأربعين: التفاف المعارضة حول شخص الرئيس حلو والتقرب منه لهذا أمل الرئيس حلو أن يكون لهذا «التعاون المتمثل في تشكيل الحكومة صداه فيمتد إلى مثله في مجلس النواب وفي البلاد عامة وتنتهي هذه القسمة التي كادت تهدّد بأزمات خطيرة النتائج وبعيدة الأثر»[٢] وظهرت بوادر تفكك هاتين الكتلتين بانسحاب بعض النواب منهما. ومن ذلك قيام تكتل نيابي جديد موحد الأهداف والغايات برئاسة الأمير مجيد أرسلان يضم ١٧ نائباً هم جوزف سكاف وحسين منصور ويوسف الهراوي (نواب البقاع) ونهاد بويز (الكتلة الوطنية) وسليم لحود ومحمود عمار وجان حرب وجوزف مغبغب (الوطنيون الأحرار) والرئيس سامي الصلح وألبير مخيبر وسامي البستاني وقبلان عيسى الخوري وحبيب كيروز وسمعان الدويهي وفضل الله تلحوق وإميل مكرزل. ومن «الملاحظ أن التكتل يضم تقريباً نصف عدد نواب تكتل الأربعين (المعارضة السابقة) غير أن إقامته لن تعني استقلال أعضائه بالعمل، فقد أكد عدد من النواب أن التعاون سيظل على أشده بين نواب هذه الكتل ونواب كتلة الرئيس صائب سلام وكتلة نواب الجنوب»[٣].

---

(١) وضاح شرارة، السلم الأهلي البارد، ج١ ص: ٣٤٢.

(٢) الحياة ٢١ تشرين الثاني ١٩٦٤.

(٣) الحياة ٢٠ كانون الثاني ١٩٦٥.

ـ الأمير مجيد وحكومة رشيد كرامي ٢٥/ ٧/ ١٩٦٥ ـ ٩/ ٤/ ١٩٦٦

رشّحت الأكثرية النيابية الشهابية وحلفاؤها رشيد كرامي لتشكيل الوزارة. اعترض تكتل الأربعين على تكليف كرامي وأعلنت كتلة الأمير مجيد وكتلة فرنجية-الدويهي وكتلة الأسعد وكتلة سلام والكتلة الوطنية وكتلة الوطنيين الأحرار وكتلة زحلة بالإضافة إلى بعض نواب طرابلس مقاطعة الاستشارات على اعتبار أن عودة رشيد كرامي إلى الحكم هي عودة الازدواجية.[١] تمسَّك كل من الفريقين بموقفه فأوعز الرئيس حلو إلى الرئيس المكلَّف كرامي بإعادة إجراء الاستشارات النيابية على أن تضم الوزارة الجديدة شخصيات معتدلة من خارج مجلس النواب طالما أن رئيسها كرامي من داخل الندوة البرلمانية. وفي هذا ما أكد مقولة الأمير مجيد أرسلان من «أن هذا المجلس لا يمكن أن تنبثق عنه حكومة برلمانية».[٢]

ضمَّت حكومة كرامي غير البرلمانية الشيخ نجيب علم الدين الذي تولَّى وزارتي الأنباء والسياحة كممثل عن الدروز لعلاقاته الودية مع الزعيمين الدرزيين جنبلاط وأرسلان. ونالت هذه الحكومة ثقة ٦١ نائباً مقابل ٣٢ وامتناع اثنين وغياب أربعة نواب.

وفي جو مشحون بالتوتر السياسي انتخب صبري حمادة في ١٩ تشرين الأول ١٩٦٥ رئيساً لمجلس النواب إذ نال ٥٣ صوتاً مقابل ٣٨ نالها منافسه كامل الأسعد.

ـ الأمير مجيد وحكومة عبد الله اليافي في ٩/ ٤/ ١٩٦٦-٦/ ١٢/ ١٩٦٦:

وفي ٢ آذار ١٩٦٦ أصبحت استقالة حكومة رشيد كرامي أمراً محتماً بعد تقديم جورج نقاش وجوزف نجار ومحمد كنيعو استقالاتهم من الوزارة، اجتمع الأمير مجيد أرسلان مع نواب كتلته ونواب حزب الوطنيين الأحرار والكتلة الوطنية وأعلنوا عدم تحفظهم حيال شخص من يكلفه الرئيس حلو بمهام تشكيل الوزارة الجديدة. وأجرى الأمير

---

(١) الحياة ٥٩١٨، ٢٣ تموز ١٩٦٥.

(٢) الحياة ١٧ تشرين الثاني ١٩٦٥.

مجيد وحلفاؤه اتصالات مباشرة مع الرئيس الحلو فوعدهم بتشكيل حكومة برلمانية فأبدوا استعدادهم للقبول باشتراك جميع الكتل النيابية في الوزارة، إفساحاً في المجال أمام تمثيل كتلة حزب الوطنيين الأحرار في الحكومة.

لجأت الأكثرية النيابية، على لسان رئيس المجلس النيابي صبري حمادة، إلى التهديد بحل مجلس النواب إذا ما تم رفع الفيتو عن كتلة نواب الوطنيين الأحرار. وعقدت اجتماعاً في فندق الكارلتون قرّرت فيه استبعادها لحلفاء التيار الشمعوني وعلى رأسهم الأمير مجيد عن الحكم وأكدت ترشيحها للرئيس رشيد كرامي بتأليف الحكومة.

أسفرت استشارات الرئيس حلو النيابية عن تأييد ٤٧ نائباً للرئيس كرامي مقابل ٣٤ نائباً طالبوا بتكليف الرئيس صائب سلام. ولما كان الرئيس حلو قد عقد العزم على تأليف حكومة برلمانية الأعضاء غير برلمانية الرئيس فإنه ضرب بنتيجة الاستشارات عرض الحائط وكلف عبد الله اليافي تشكيل الحكومة، مخالفاً بذلك أبسط قواعد النظام البرلماني و«ألف اليافي حكومة برلمانية كانت الثانية في عهد حلو، ولكن برأس غير برلماني، كما درج التقليد الذي توقع له مجيد أرسلان أن يترسخ حتى نهاية العهد على الأقل».[1] تمثل الدروز بالوزير كمال جنبلاط. نالت حكومة اليافي ثقة المجلس بأكثرية ٥٥ نائباً ضد ٢٠ وامتناع ١٤ وغياب ١٠.

وفي جلسة مناقشة البيان الوزاري المنعقدة في ٢٧ نيسان ١٩٦٦، أثار النائب فضل الله تلحوق مسألة استئثار الفريق النيابي الشهابي بالحكم وإبعاد القوى النيابية الوطنية عنه فقال مخاطباً رئيس الحكومة: «لا أريد أن أناقش البيان الوزاري لأن النواب الكرام بما تفضلوا به من بيان وحقوق وبلاغة قد ناقشوه بكل دقة، إنما الذي أريد أن أناقشه هو التناقض الذي حصل في تصريح دولة الرئيس الأستاذ عبد الله اليافي

---

(١) وضاح شرارة، السلم الأهلي البارد، ج٢، ص: ٤٢٦.

عندما قال بعد تكليفه بتشكيل الحكومة، أنه راغب في تأليف وزارة تكون عنواناً للوحدة الوطنية، وقد قال بعد انتهائه من التأليف: لم يكن بالإمكان أحسن مما كان... فكيف يجوز يا دولة الرئيس أن تقبل بالفيتو على الأمير مجيد أرسلان هذا الرجل الوطني الكبير، هذا المجاهد المخلص، هذا اللبناني البار الذي لم يتعرّف يوماً إلاً بلبنان وطناً سيداً حراً مستقلاً، يشتغل لأجله، ويدافع عن كرامته واستقلاله ورئيسه وعلمه، كيف يجوز أن تقبل الفيتو على هذا المجاهد الكبير الذي نذر حياته في بشامون يقاوم الاستعمار سنة ١٩٤٣، بينما كان واضعو الفيتو عليه يتمرَّغون في أحضان المستعمرين، كيف يجوز أن تقبل الفيتو على مجاهد وقف حياته إلى جانب استقلال البلاد والدفاع عن علمها، بينما كان واضعو الفيتو يتعاونون مع دولة أجنبية على ترك هذا الاستقلال وإبدال هذا العلم. ما كان أغنانا عن سرد هذه الحقائق المؤلمة يا دولة الرئيس لو انتصرت على ضعفك ودعوت إلى الألفة والمحبة والإخاء. لو كنت ضربت بالفيتو وأصحابه عرض الحائط لكنت ألقيت درساً على هؤلاء أن البلاد بحاجة إلى سياسيين كبار يترفَّعون عن التوافه والمهاترات، يحطمون أسوار الحقد ليرفعوا هذا البلد إلى المستوى اللائق به. ولكنك مع الأسف الشديد جئتنا بقولك واسمح لي أن أقول الغير مأثور: لم يكن بالإمكان أحسن مما كان سامحك الله يا دولة الرئيس»[١].

لم يشر النائب تلحوق صراحة إلى الجهة التي وضعت الفيتو على الأمير مجيد أرسلان. لكن النائب بهيج تقي الدين الذي سار في ركاب كل من الزعيمين استنكر ما جاء في خطاب تلحوق من تلميحات فقال في معرض مناقشته للبيان الوزاري مخاطباً تلحوق: «...وآخر يقول سياسة الحقد التي دفعت بأحد الوزراء بعمل فيتو على الأمير مجيد أرسلان، نستنكره. أنا مع الخطيب حين يشيد بماضي مجيد أرسلان في

(١) يوسف قزما الخوري، البيانات الوزارية، ج٢، ص: ٨٠١.

ميدان الوطنية والجهاد من أجل استقلال هذا البلد، ولكنني أسأل هذا الخطيب حين يتحدث عن الرجل الذي يقول أنه كان في ذلك الحين في أحضان الاستعمار. أنا كنت خصماً لكمال جنبلاط في تلك الآونة. ويشهد رئيس هذا المجلس ويشهد صائب سلام الذي عقد المجلس النيابي جلسته التاريخية في بيته، أن كمال جنبلاط الذي كنا أخصاماً له، كان مثل الأمير مجيد أرسلان في موقفه من معركة الاستقلال. وليقل لي صائب سلام غير هذا وليقل لي صبري حمادة غير هذا. لذلك كنت أود أن لا يعصف بك الحقد أنت حين قدّرت مجيد أرسلان قدره وأعطيته حقه، ونحن أيضاً نعطيه حقه، كنت أريد منك أن لا يعصف بك الحقد، ضد رجل مشيت في ركابه خلال سنوات عديدة كما تعلم ويعلم الجميع».[١]

الخلاف، كما يبدو ومن خلال كلمتي تلحوق وتقي الدين، ليس سياسياً، بالدرجة الأولى، بين الزعيمين الكبيرين وهذا ما أكده صائب سلام بقوله: «.... لقد رأينا بالأمس هنا في هذه القاعة، ما كان من أصداء تأليف هذه الحكومة وما ولدت من منازعات-ولا أقول إنها ولدت أحقاداً نهائية-بل أقول أنها، ربما، زرعت في النفوس أحقاداً لا نشتهي ولا تشتهون. وأنا أنسى كل ما ذكر من هنا وهناك. ولا أحب أن أعيد ذكراه. ولكنني بتقديري الكامل لأخي وصديقي معالي الأمير مجيد أرسلان في وطنيته وشجاعته ووقوفه المواقف الحقة السابقة، أيضاً أعلن تقديري الكامل لمعالي الأستاذ جنبلاط في كل حقل وفي كل مسؤولية. ولا أنسى أنه كان ختاماً لكل مقال، إن ما كان من قبل، وفي الزمان الفائت من خلافات، انقضى بقبلات تبودلت في منزلي الحقير، أتمنى على الدكتور عبد الله اليافي أن يأخذها بيديه ونحن معه، فنعود إلى تبادل القبلات من صديق إلى صديق ومن أخ إلى أخ. ليس من أجل مصلحة كمال جنبلاط ولا من أجل مصلحة الأمير مجيد

(١) يوسف قزما الخوري، البيانات الوزارية، ج٢، ص: ٨٠٢.

أرسلان، بل من أجل مصلحة هذا البلد الذي شبع أحقاداً وشبع منازعات»[(١)].

كان كمال جنبلاط يتهم الأمير مجيد بموالاته الدائمة لكل عهد وبمسايرته لكل رئيس. بينما كان جنبلاط يجد نفسه معارضاً سواء كان داخل الحكومة أم خارجها لحمله لواء الإصلاح السياسي والإداري والاقتصادي المنشود. وكان جنبلاط يجتنب الاحتكاك بالأمير مجيد داخل مجالس الوزراء ومجلس النواب، لاختلاف الرؤية السياسية بينهما ومن أبرزها تبني جنبلاط للفكر الاشتراكي ومحالفته اليسار اللبناني والعربي والدولي واعتماده على إثارة الجماهير الشعبية والنقابات العمالية لانتزاع حقوقها كزيادة الأجور وتخفيض ساعات العمل وتحسين ظروفه وشروطه والحصول على الضمانات الاجتماعية والصحية. بينما كان الأمير مجيد يلح على ضرورة معالجة الأزمات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية داخل الأطر البرلمانية الديمقراطية وبحسب ما تسمح به الأوضاع العامة للبلاد وخزينة الدولة . ويضاف إلى ذلك سلبية التمثيل الطائفي في الحكم والثنائية الغرضية التاريخية والراهنة لدى الدروز إذ «تحصر المزاوجة في التمثيل الطائفي والاعتراض في الأشخاص: مقابل الدرزي الجنبلاطي درزي أرسلاني (ليس بالضرورة يزبكياً)»[(٢)].

ولم تنل حكومة اليافي في جلسة ٢٥ تشرين الثاني حيث ناقش المجلس استجواب جان عزيز لها، سوى ثقة خمسة وثلاثين نائباً ضد نائب واحد وامتناع خمسة وعشرين وغياب ثمانية وثلاثين نائباً. وهذا ما حدا برئيس المجلس صبري حمادة إلى الإيعاز لليافي بتقديم استقالته خوفاً من «أن يتسم الصراع السياسي بطابع الحدة ويقضي نهائياً على كل أمل بالتفاهم»[(٣)] فقدمها في ٢ كانون الأول ١٩٦٦ وسط موجة

---

(١) يوسف قزما الخوري، البيانات الوزارية، ج٢، ص: ٨٢٧.

(٢) وضاح شرارة، السلم الأهلي البارد، ج١، ص: ٣٤٢.

من احتجاجات الزعماء السنة المطالبين بتعديل بعض نصوص الدستور المتعلقة بصلاحيات الرئاستين الأولى والثالثة وإعادة النظر بتسويات الميثاق الوطني الطائفية لتحقيق مبدأ المشاركة في الحكم إذ «أن أزمة الحكم هذه إنما تنشأ إذا اختل التوازن الصحيح والدقيق بين كفتي الحكم في الرئاسة الأولى والثالثة»[١].

ـ الأمير مجيد أرسلان وحكومة رشيد كرامي ٦/ ١٢/ ١٩٦٦-٨/ ٢/ ١٩٦٨

أسفرت الاستشارات النيابية التي أجراها الرئيس حلو عن تكليف الرئيس كرامي تشكيل الوزارة. ألف كرامي بعد مشاوراته التقليدية وزارة غير برلمانية، تمثّل الدروز فيها بالوزير سعيد حمادة المقرَّب من الأمير مجيد والزعيم كمال جنبلاط. وفي ٢٠ كانون الأول ١٩٦٦ نالت حكومة كرامي ثقة المجلس بأغلبية ٥١ صوتاً مقابل ١٦ وامتناع ٩ وغياب الآخرين. وكان الأمير مجيد من الذين أعطوا ثقتهم للحكومة.

وتسهيلاً لأعمال الحكومة، حاول رئيسها التقرب من الكتل النيابية جميعها. اجتمع كرامي مع كتلة نواب عاليه برئاسة الأمير مجيد في ١٧ شباط ١٩٦٧، وجرى البحث حول قضية الرئاسات الثلاث وتنظيمها الدستوري وتشابك الصلاحيات وضرورة تعديل الدستور بما يكفل لكل منها حقها في السلطة. وكان الأمير مجيد قد أخذ على الرئيس حلو قبوله تشكيل حكومة غير برلمانية وإبعاده الشمعونيين عنها. كما أخذ عليه عدم اتباعه سياسة الحياد مع الدول العربية وانسياقه إلى المعسكر المصري إبان الصراع المصري- السعودي حول القضية اليمنية. لذلك لم يشترك الأمير في وداع واستقبال رئيس الجمهورية أثناء زيارته الرسمية إلى الكويت[٢] التي امتنعت عن إنقاذ بنك أنترا بعدما قوّضه المتمولون السعوديون والكويتيون بسحب ودائعهم منه دفعة واحدة.

---

(١) وضاح شرارة، السلم الأهلي البارد، ج١، ص: ٤١١.
(٢) الحوادث ٥٠٩، ٣١ تشرين الأول ١٩٦٦.
(٣) وضاح شرارة، السلم الأهلي البارد، ج١، ص: ٤٦٦.

استمر الأمير في دعوته لقيام حكومة إنقاذ وطني من داخل مجلس النواب، تتمثل فيها القوى النيابية دون استثناء، بمن فيها كتلة نواب الأحرار، فقام باتصالات حثيثة مع أركان الكتل المعارضة لإقناعهم بالتعاون فيما بينهم لمواجهة حكومة كرامي بخطة عمل موّحدة وتابع لقاءاته فاجتمع مع كل من كميل شمعون وصائب سلام وجوزف سكاف وبيار الجميل لطرح موضوع استقالة الحكومة الكرامية وتأليف حكومة برلمانية تعيد لمجلس النواب اعتباره. وبالمقابل كان الرئيسان حلو وكرامي، وأعضاء الجبهة الديمقراطية يتهمون الأمير وحلفاءه بالإعداد لأزمة وزارية يصبح معها حل المجلس النيابي أمراً واقعاً لإجراء انتخابات تتوافر لها أموال الحلف الإسلامي المتمثل بالسعودية وإيران والأردن.(١)

شكل الأمير مجيد أرسلان بوقوفه مع جوزف سكاف إلى جانب الأقطاب الموارنة الثلاثة حالة برلمانية ضاغطة على حكومة كرامي غير البرلمانية. ويبدو أن كرامي اقتنع بوجهة نظر الأمير مجيد بالامتناع عن تبادل الفيتو وبتشكيل حكومة برلمانية حفاظاً على ماء وجه النواب. كذلك اقتنع عضو جبهة النضال الوطني الشيخ بهيج تقي الدين، صديق الأمير واقتنع أيضاً الرئيس صبري حمادة الذي كان عليه أن يتبنى تصور الأمير وينقله للرئيس حلو. لكن كرامي، المقتنع بأن بقاء حكومته سيزيد من حدة الأزمة الوزارية، تخوّف من احتمال عدم عودته إلى الحكم في حال تقديم استقالته إلى الرئيس حلو وبالتالي، كان على الأمير مجيد والرئيس حمادة والنائب بهيج تقي الدين توفير الضمانات التي تشجع كرامي على الاستقالة، بتأمينهم له أكثرية الأصوات النيابية في الاستشارات التي سيجريها الرئيس حلو، فيضمن إعادة تكليفه. انسجمت مواقف الأمير مجيد وكتلته مع مواقف كمال جنبلاط وجبهة النضال الوطني تجاه الحكومة كانسجامها مع مواقف

---

(١) النهار ٩٥٧١، ١٥ شباط ١٩٦٧.

كتلة نواب الوطنيين الأحرار، رغم العلاقات المتوترة بين جنبلاط وشمعون.

أصرَّ الأمير مجيد على قيام حكومة برلمانية برئاسة كرامي. لكنه استبعد إقدام المراجع العليا ومن وراءها من أجهزة شهابية على إعادة الأمور إلى نصابها الديمقراطي بتأليف حكومة برلمانية يتجلى فيها الاتحاد الوطني في عهد مجلس ١٩٦٤، رغم إمكانية وقدرة رئيس الجمهورية على ذلك. وبرأي الأمير، أن حكومة اتحاد وطني من داخل المجلس ستنال ثقة محترمة وقال: «وهذا من حيث المبدأ، أما من حيث الناحية العملية، فأنا أؤيد الرئيس كرامي، وكذلك نواب كتلتي، وإذا طرحت الثقة في جلسة المناقشة، فإن موقفنا سيكون رهناً باتفاق عام بيننا وبين حلفائنا على أساس النتائج التي يمكن أن تترتب على بقاء الحكومة أو إسقاطها».[١]

لم يبن الأمير مجيد مواقفه السياسية على المزاجية وردات الفعل، إنما وفقاً لقناعاته السياسية المرتكزة على أسس الديمقراطية البرلمانية الحرة ومصلحة البلاد العامة. كان ميثاقياً دستورياً مؤمناً بضرورة إشراك جميع القوى والفعاليات والتيارات السياسية المتصارعة ومن بينها كتلة نواب الوطنيين الأحرار بقيادة الرئيس شمعون أحد أبرز مؤسسي الكتلة الدستورية في عهد الانتداب، ومن أركان الميثاق الوطني اللبناني في مطلع عهد الاستقلال، والمنفتح عربياً بقدر ما يسمح به الميثاق والدستور. وكان هذا سبباً كافياً لأن تبدل جبهة النضال الوطني رأيها في التغيير الحكومي وأن يستمر الخلاف بين الأمير والبك الذي «أجاب أنه مستعد للتعاون مع جميع العناصر باستثناء الوطنيين الأحرار»،[٢] وصعَّد حملته على الأمير مجيد فتعذر على الرئيس كرامي تقديم الاستقالة.

---

(١) النهار ٩٥٩٧، ١٧آذار١٩٦٧.

(٢) النهار ٩٦٠٨، ١ نيسان ١٩٦٧.

أوعز الرئيس حلو إلى النائب خليل الخوري للقيام بمسعى لمصالحة الأمير مجيد وكمال بك لاعتقاده أن تصفية الخلاف بينهما شرط أساسي لتأليف حكومة برلمانية جديدة، ووجه دعوته إليه والى النواب الذين جاؤوه مطالبين باستقالة الحكومة الكرامية بقوله لهم: «صالحوا الأمير مجيد وجنبلاط، وبعدين بترجعوا بتحكوا بالحكومة».[١] وكان على جنبلاط، الذي لم يمنح ثقته لحكومة كرامي لعجزها عن حل قضية أزمة تصريف التفاح وغيرها من القضايا الاقتصادية والمطالب الشعبية، أن يمتنع عن فرض الشروط ووضع العراقيل في طريق تأليف الحكومة خصوصاً بعد قيام تحالف الكتلة الوطنية والكتائب والوطنيين الأحرار، بطابعه المسيحي الصرف من جهة، وقيام التجمع النيابي البيروتي ذي الطابع الإسلامي السني من جهة أخرى.

جاءت تطورات الأحداث العربية- الإسرائيلية لتجمد الوضع الحكومي. فلقد اضطربت الأوضاع الأمنية على الحدود السورية- الفلسطينية وحشدت إسرائيل جيوشها على طول الحدود السورية والأردنية والمصرية واللبنانية، وأعلن الرئيس جمال عبد الناصر في ٢٢ أيار ١٩٦٧ عن قراره بإغلاق خليج العقبة في وجه الملاحة الإسرائيلية. وطالب بانسحاب قوات حفظ السلام الدولية من سيناء دون أن يدرك «أن انسحاب البوليس الدولي الذي كان يفصل بين مصر وإسرائيل قد يعطي إسرائيل فرصة ذهبية لتحقيق رغباتها».[٢] وفي اليوم التالي نبَّه الأمير مجيد أرسلان النواب اللبنانيين، تحت قبة البرلمان، إلى ضرورة الالتفاف حول حكومة كرامي في هذه المرحلة المصيرية الخطيرة فخاطبهم بقوله:[٣]

---

(١) النهار٩٦١٢، ٦ نيسان ١٩٦٧.

(٢) النهار٩٦٢١، ١٦ نيسان ١٩٦٧.

(٣) النهار ٩٦٢١، ١٦ نيسان ١٩٦٧.

«حضرات الزملاء المحترمين،
يتطلع العالم اليوم إلى ما يجري في منطقة الشرق الأوسط، ويراقب باهتمام موقف الدول العربية من أحداث حاسمة في تاريخ كفاحهم من أجل عزتهم وكرامتهم.
في هذه الفترة التاريخية نتوجه إلى إخواننا العرب، شعوباً وقادة وحكومات، أن يكونوا على مستوى هذه الأحداث المصيرية الجسام، وأن يقفوا جبهة واحدة في وجه العدو المشترك، هذا العدو الذي اتخذ من انقسامهم وخلافاتهم سلاحاً مكن من اغتصاب فلسطين، وتشريد أبنائها وتسديد طعنة إلى العرب في عزتهم وكرامتهم.

أيها السادة،
إن المسؤولين عن كارثة فلسطين هم العرب أنفسهم. هذه حقيقة يجب أن نعيها جميعاً، وإذا كان الندم على الماضي لا يفيد بكثير أو بقليل، فيجب أن نتخذ من هذا الماضي أمثولة لنا وعبرة.

حضرات الزملاء المحترمين،
قد نختلف على رأي فيما بيننا، وقد نتخاصم على مبدأ، وقد يذهب بنا هذا التباين إلى اتخاذ مواقف والتزام مناهج سياسية متناقضة، ولكننا رأي واحد وقول واحد، ومبدأ واحد، عندما تكون المصلحة الوطنية الواحدة، بل المصلحة العربية الواحدة، رهن التجربة أو الامتحان.
وها نحن اليوم، ومعركة المصير مشرعة الأبواب، نواجهها بهذه الوحدة في المشاعر والإرادة والعمل، وقد زالت الخلافات والخصومات وانصهرنا جميعاً في بوتقة واحدة لمواجهة العدو الدخيل.
إنني إذ أعلن تأييدنا جميعاً للحكومة فيما اتخذته من تدابير أعبر عما يجول في ضمائر اللبنانيين جميعاً من دعوة إلى وحدة الصف للذود عن كرامة لبنان وحريته وسيادته، ولرد الأرض المغتصبة إلى أصحابها الشرعيين.
عاش لبنان، وعاش العرب
بيروت في ١٩٦٧/٥/٢٣
مجيد أرسلان».

ـ الأمير مجيد وانتخابات ١٩٦٨ النيابية

لم ينجرف الأمير مجيد في معارضته ولم يتطرف في موالاته، لذلك لم يطالب بحل مجلس النواب قبل انتهاء مدة ولايته تقديماً للانتخابات. ولم يعجل برحيل الحكومة الكرامية عندما عزم بعض أركان المعارضة على شن حملة عليها ما لم يوافق الرئيس حلو على شروطهم . وأدلى الأمير للصحفيين بتصريح أكد فيه تأييده لحكومة الرئيس كرامي ومعارضته لأية محاولة يقوم بها النواب المعارضون لترحيل الحكومة في هذا الظرف. وقال الأمير مجيد أن هذه الحكومة ستستقيل حتماً عندما يحين موعد مجيء الحكومة التي ستشرف على الانتخابات. واستغرب الأمير مجيد منطق القائلين بوجوب قيام حكومة انتخابية الآن لأننا أصبحنا في جو انتخابي. وقال إن ذلك يعود إلى غايات شخصية باعتبار أنه لو قامت حكومة الانتخابات اليوم «لمودرت» من الآن حتى موعد الانتخابات المقبلة تماماً كما «تمودر البيضة».[١]

كلف الحلف الثلاثي كميل شمعون الاتصال بالأمير مجيد للاتفاق معه على المقعد الماروني والمقعد الأرثوذكسي في دائرة انتخابات عاليه.[٢] وعمدت الأوساط السياسية والفعاليات الاجتماعية المقرَّبة من الزعيمين الأمير مجيد وكمال جنبلاط إلى إيجاد تفاهم بينهما بشأن الانتخابات في الشوف وعاليه للحيلولة دون وقوع أي صدام أو خلاف بين الجنبلاطية والأرسلانية- اليزبكية. استهدفت هذه المساعي أن لا يترشح في عاليه أحد ضد الأمير مجيد وحليفه فضل الله تلحوق وأن لا يدعم جنبلاط من يترشح ضدهما. كذلك أن لا يترشح الأمير فيصل، نجل الأمير مجيد أو الأمير محمد أرسلان في الشوف ضد كمال جنبلاط وحليفه بهيج تقي الدين وأن لا يدعم الأمير مجيد من يترشح ضدهما. وتضمَّن المسعى أن لا تقترع القاعدة الانتخابية للأمير مجيد في الشوف

(١) النهار ٩٧٥٦، ٢٠ أيلول ١٩٦٧.

(٢) النهار ٩٧٥٧، ٢١ أيلول ١٩٦٧.

للمرشحين الدروز على لائحة الرئيس شمعون على أن يترك لها الخيار بالاقتراع لصالح أعضاء لائحته من غير الدروز. وكذلك الحال بالنسبة إلى القاعدة الانتخابية للزعيم كمال جنبلاط في عاليه، بما في ذلك المسعى من إقرار درزي بزعامتهما معاً ومن إقرار أيّ منهما بزعامة الآخر في حدود منطقته الانتخابية. وعلى هذا الأساس تم الاتفاق بين الزعيمين أرسلان وجنبلاط على توزير خالد جنبلاط، شقيق زوجة الأمير مجيد، في الحكومة التي ستشرف على الانتخابات النيابية.[١]

قدَّم الرئيس رشيد كرامي استقالة حكومته، وصدرت في ٨ شباط ١٩٦٨ مراسيم تشكيل حكومة برئاسة عبد الله اليافي وعضوية هنري فرعون وخالد جنبلاط والنواب فؤاد بطرس ورشيد بيضون وسليمان فرنجية وعثمان الدنا وإدوار حنين وجان عزيز وأنور الخطيب للإشراف على الانتخابات في ٢٤ و٣٠ آذار و٧ نيسان ١٩٦٨. نالت حكومة اليافي ثقة المجلس بأكثرية ٨٥ صوتاً من بينهم صوت الأمير مجيد أرسلان.

انتقلت المعركة الانتخابية إلى مرحلتها الثانية والأخيرة، بعد مخاض قصير تخللته الإشاعات والحرتقات السياسية مما أزعج الأمير مجيد فتوجه إلى مزرعة المجيدية «وفي ذهنه أن التضامن الضمني الجنبلاطي - اليزبكي في عاليه لا يزال قائماً، وأن باستطاعته أن ينام على حرير ويناور مع الأخصام والحلفاء على حد سواء».[٢] لكن الضغوطات الجنبلاطية من جهة والشمعونية من جهة أخرى، والمترابطة ما بين الدائرتين الانتخابيتين الشوف وعاليه فرضت على الأمير مجيد وضع حد لها وحسمها. تشبّث الأمير مجيد بشركائه في اللائحة، رغم الاختلاف في انتماءاتهم الحزبية وأعلن تشكيلها في بيان صدر في ٢٢ آذار. تضمن البيان اتفاق أعضاء اللائحة الأرسلانية على توطيد الوحدة الوطنية وتعزيز الحياة الديمقراطية والنظام البرلماني. و«تأخر تشكيل

(١) النهار ٩٨٣٣، ١٥ كانون الأول ١٩٦٧.

(٢) نقولا ناصيف، كميل شمعون آخر العمالقة، ص: ١١٧.

اللائحة الجنبلاطية لاعتبارات تمويلية بعدما أحلّ جنبلاط الاعتبارات الاشتراكية محلّها من الاعتبار باختياره أرثوذكسياً يسارياً».[١] ولم يرشح الأمير مجيد نجله الأمير فيصل في الشوف فسحب كمال جنبلاط المرشح الاشتراكي الدرزي فؤاد سلمان من عاليه.[٢]

أسفرت نتائج انتخابات الشوف عن فوز كمال جنبلاط وأنور الخطيب وعزيز عون وبهيج تقي الدين وفؤاد الطحيني وعن فوز كميل شمعون وجوزف مغبغب وعصام الحجار من اللائحة المنافسة. أما في عاليه «فقد ثأر اليزبكيون من معركة الشوف ففازت لائحة الأمير مجيد أرسلان بأعضائها الخمسة وبفارق كبير على اللائحة الثلاثية المدعومة من الجنبلاطيين».[٣] ونال الأمير مجيد ١٦٩٦٢ صوتاً وتلحوق ١٧٧٥٦ والخوري ١٧٠٦٥ ومكرزل ١٥٨٨١ وأبو فاضل ١٣٠٠٤.[٤]

كانت نتائج انتخابات ١٩٦٨ النيابية أشبه بانقلاب سياسي أبيض إذ بالرغم من محاولة اكتساب الأجهزة الشهابية المزيد في تأليف اللوائح وتركيب الائتلافات «التي لولاها لكانت النتائج كارثة فعلية للنهج... تحوّلت الأكثرية الشهابية إلى أقلية والأقلية الحلفية إلى قوة أساسية».[٥] وانقسم المجلس النيابي إلى ثلاث كتل نيابية هي النهج ويبلغ حوالي الأربعين نائباً، والحلف ويبلغ حوالى الثلاثين، أما المستقلون ومن بينهم الأمير مجيد أرسلان فيبلغ عددهم ٢٩ نائباً.

توجه الأمير مجيد «بالشكر من جميع الذين أيدوه ولائحته في انتخابات دائرة عاليه، كما يشكر جميع الذين هنأوه سواء بحضورهم

---

(١) النهار ٩٨٩٤، ١٨ شباط ١٩٦٨.

(٢) النهار ٩٩١٤، ١٩ آذار ١٩٦٨، الملحق الانتخابي، ص: ٢.

(٣) الأنباء ٨٢٣، ٣٠ آذار ١٩٦٨.

(٤) النهار ٩٩٤٣، ٨ نيسان ١٩٦٨.

(٥) أحمد الزين، الحياة النيابية، ٤ أيار ١٩٦٨ - ٣ أيار ١٩٧٢، بيروت ١٩٩٦، ص: ٤٧.

شخصياً أم هاتفياً أم برقياً، ويرجو الله أن يوفقه في متابعة خدمة هذا الوطن الحبيب ومنطقة عاليه بصورة خاصة».[١]

ومع انتهاء الانتخابات النيابية التأم شمل النواب وافتتحت معركة الرئاسة الثانية فترشح كل من صبري حمادة وكامل الأسعد. وفي جلسة ٩ أيار ١٩٦٨ فاز صبري حمادة الذي نال ٥٠ صوتاً على منافسه الأسعد بفارق صوت واحد. ومن الجدير ذكره أن الأمير مجيد أرسلان وكمال جنبلاط قد منحا صوتيهما إلى صبري حمادة.

ما إن تألفت هيئة مكتب رئاسة المجلس النيابي حتى قدّم عبد الله اليافي بياناً وزارياً عدَّد فيه منجزات الحكومة وإشرافها على الانتخابات التي لم تثر فيها الفضائح المعتادة. وكان للأمير مجيد في مناقشة البيان الوزاري مداخلة قصيرة جاء فيها:[٢]

«عطوفة الرئيس،

لا أريد أن أدخل في جدل بيزنطي بين المعارض والمؤيد، ولن أبحث البيان الوزاري لأنه قد مر علينا أكثر من ربع قرن ونحن في الحكم وخارجه ندلي ببيانات وزارية، وما تمكنت حكومة في الماضي أو حكومة في الحاضر أن تنفذ الخطة التي ترد في بيانها الوزاري.

إنما نحن تقدمنا في عهد المجلس السابق بتعديل مشروعين مشروع يتعلق بطلب العفو عن المساجين، والمشروع الثاني هو مشروع إيكوشار.

نحن لسنا الآن في معرض مناقشة المشاريع أو تعديلها، ولكن أرجو من دولة الرئيس أثناء الدورة الاستثنائية التي ستفتح أن يكون هذان المشروعان من ضمن المشاريع التي تطلب الحكومة تصديق هذا المجلس عليها. هذا ما كنت أريد أن أقوله خارجاً عن المواضيع التي يبحثها الزملاء، ويشبعونها بحثاً ودرساً».

استقال الوزير جان عزيز فقدم اليافي استقالة الحكومة، وبدأ

---

(١) النهار ٩٩٤٣، ٨ نيسان ١٩٦٨ وميشال مرقص، الجمهورية قبل أن تنهار، ص: ١٨٩ و١٩١ و١٩٥ و٢٠١.

(٢) جلسة ١٩ أيار، ١٩٦٨.

الرئيس حلو استشاراته فاشتد ضغط الجبهة الديمقراطية البرلمانية والحلف الثلاثي عليه إلى جانب ضغط كمال جنبلاط الذي لم يستطع الرئيس حلو من إقناعه بالتخلي عن استبعاد الوطنيين الأحرار عن الوزارة. اعتمد جنبلاط في تصلبه على مساندة الجبهة الديمقراطية البرلمانية، وطالب بحكومة مصغرة كي لا يفسح في المجال لتمثيل الحلف بأحزابه الثلاثة والدروز بفريقيهم.

وطالب الأمير مجيد أن تكون الحكومة برلمانية موسعة وبعدم تطعيمها بأحد من خارج المجلس النيابي، وإزاء الشروط والشروط المضادة هدَّد رئيس الجمهورية شارل حلو بتقديم استقالته ما لم تحلّ الأزمة الوزارية. وألف اليافي حكومة رباعية ضمت بيار الجميل وريمون إده والحاج حسين العويني، وافق الحلف الثلاثي على الحكومة الرباعية واعترض النهج وجبهة النضال لضعف التمثيل المسلم نسبة إلى التمثيل المسيحي ولعدم اشتراكهما في الوزارة. أبلغ الرئيس حلو استقالته لرئيس المجلس النيابي الذي اعتذر عن تسلمها متذرعاً بالمشاورات التي يجريها مع رؤساء الكتل النيابية والأحزاب السياسية لتذليل العقبات في وجه الحكومة الرباعية. وبدأت الوفود النيابية تتجه نحو قصر الرئاسة لإقناع الرئيس بالعودة عن الاستقالة، ووضع الرئيس اليافي استقالته بين يديه. أصر الرئيس حلو على الاستقالة ما لم تشكل الحكومة الرباعية فاضطرت الأكثرية النيابية إلى القبول بها.

وفي جلسة ٢٢ تشرين الأول ١٩٦٨، انتخب صبري حمادة رئيساً لمجلس النواب ومنير أبو فاضل نائباً للرئيس. وقد منحهما الأمير مجيد صوته. أما جلسة الثقة وتلاوة البيان الوزاري فقد تغيب عنها الأمير.[١] نالت الحكومة الرباعية ثقة المجلس بأكثرية ٦٥ صوتاً ضد ٢ وامتناع ٢ وغياب ٣٠ نائباً. تغيب الأمير عن جلسة الثقة بعد اجتماعه مع كمال جنبلاط وخليل الخوري ورؤساء كتل النهج في مركز الجبهة الديمقراطية

---

(١) جلسة ٣١ تشرين الأول ١٩٦٨.

البرلمانية في ٣٠ تشرين الأول عشية جلسة الثقة حيث اتفق المجتمعون على ترك الحرية بمنح الثقة أو حجبها فاختار الأمير الغياب بعذر.

شهدت حكومة اليافي الرباعية، على قصر مدتها، توتراً ملحوظاً على الحدود اللبنانية الجنوبية. ففي الساعة الأولى من صباح الأحد الواقع فيه ٢٧ تشرين الأول ١٩٦٨، فتح العدو الإسرائيلي فجأةً نيران مدافعه الهاون على قرية المجيدية إلى الشرق من مرجعيون مما أدى إلى جرح جنديين لبنانيين جراحاً طفيفة وإلحاق أضرار بالغة بثلاثة منازل في القرية، ومقتل عدد من الماشية. تقدمت السلطات المختصة بشكوى إلى الجهات المعنية بالأمر و«انتقل المراقبون الدوليون إلى مكان الحادث حيث قاموا بالتحقيق».[١] تكبد الأمير خسائر كبيرة في الماشية والمزروعات والأبنية إذ عززت إسرائيل قصفها للمجيدية فساقت أيضاً سرباً من طائراتها، ألقى القنابل عليها.

ومن أبرز ما واجهته الحكومة الرباعية إرهاصات العمل الفدائي الفلسطيني ودوره في قسمة البلاد إلى فريقين طائفيين وسياسيين متناحرين صداميين، ووقوع الحكم في ازدواجية جديدة مثلّتها الأجهزة الشهابية من «عروبية» و«لبنانية» متغلغلة في صفوف الجيش وباقي قطاعات السلطة. وغدا موضوع إطلاق حرية العمل الفدائي من داخل الأراضي اللبنانية محور الجدل بين مختلف القوى السياسية خاصة إثر العدوان الإسرائيلي على مطار بيروت في ٢٨ كانون الأول ١٩٦٨.

أطاحت حادثة المطار بحكومة اليافي، إذ عقد وزير الدفاع الحاج حسين العويني مؤتمراً صحفياً أشار فيه إلى أعذار فنيّة واهية لغياب الدفاعات اللازمة عن أرض المطار التي لو وجدت و«لو حصلت مقاومة فيه لما كسبنا هذا العطف».[٢] ثارت ثائرة العميد اده على هذا

---

(١) النهار ١٠١٤٢ ٢٨ تشرين الأول ١٩٦٨.

(٢) ماجد ماجد، تاريخ الحكومات اللبنانية، ص: ١٧٣.

التقصير الفاضح في الدفاع عن لبنان وسلامة شعبه وأراضيه وعلى استدرار الحكم للعطف العالمي بدلاً من الصمود والمواجهة حفاظاً على الكرامة الوطنية. قدم العويني استقالته احتجاجاً على رد ريمون اده وتضامن معه الرئيس عبد الله اليافي فقدم في ٨ كانون الثاني ١٩٦٩ استقالة حكومته.

ـ الأمير مجيد وحكومة رشيد كرامي ١٥/١/١٩٦٩-٢٥/١١/١٩٦٩

بعد سلسلة من الاستشارات النيابية كلف الرئيس حلو رشيد كرامي تشكيل الحكومة الجديدة. ضمَّت حكومة كرامي ستة عشر وزيراً من بينهم بهيج تقي الدين والأمير مجيد أرسلان الذي تولّى وزارة الدفاع الوطني. وفي ٣٠كانون الثاني١٩٦٩ نالت الحكومة الثقة بأغلبيّة ٦٠ صوتاً ضد ٣٠ وغياب تسعة نواب.

باشر الأمير مجيد، وزير الدفاع الوطني، اتصالاته السياسية عبر زملائه الوزراء والنواب لإقرار وتصديق مشروع قانون التجنيد الإجباري ولتحصين القرى الجنوبيّة الحدودية وزيادة نفقات التسلح. وتم وضع مشروع التجنيد ولائحة بوسائل الدفاع وسائر المعدات العسكرية.

أدَّت سياسة جبهتي الديمقراطية البرلمانية والنضال الوطني المستمرة في إقصاء نواب الوطنيين الأحرار عن الحكم، إلى تمتين التكتل المسيحي الطائفي والتفاف الفئات الشعبية المسيحية حول أحزاب الحلف الثلاثة والانضواء في مخيّمات التدريب العسكري كما أعيدت دعوات حقوق المسيحيين في الشرق إلى إقامة وطن قومي مسيحي. وحدَّد الحلف على لسان ريمون اده الأخطار التي تهدد لبنان وهي: إسرائيل والشيوعية والشهابية.(١) وفي ٧ آذار افتتح الحلف مؤتمر برمانا في فندق برنتانيا، استمر المؤتمر ثلاثة أيام وحضره ثلاثون نائباً من نواب الحلف والكتل الصديقة. فقد تهيّب المسيحيون عامة اكتظاظ

(١) فارس سعادة، الموسوعة الانتخابية، ج١٤، ص: ١٥٩ و١٦٤.

التواجد الفلسطيني المتزايد وانطلاق العمل الفدائي، وتغلغل الأفكار اليسارية بين المسلمين عامة وداخل الطبقات المسيحية العمالية والفئات المثقفة، وتسلط الأجهزة الشهابية السياسية والإدارية والأمنية والعسكرية على مقاليد الحكم والإدارة.

رد تجمع الأحزاب والهيئات الوطنية والتقدمية برئاسة جنبلاط على مؤتمر برمانا بعقد مؤتمر مماثل في ٢١ نيسان ١٩٦٩ أعلن فيه استنكار هذه القوى زج الجيش اللبناني في معركة ضد المقاومة الفلسطينية واتهم النظام بالتعرض للفدائيين ومضايقتهم وصدر بيان عن المؤتمرين طالبوا فيه رفع الحصار عن قواعدهم العسكرية[١] والدعوة إلى التظاهر في ٢٣ نيسان استنكاراً لمواقف السلطة المتذبذبة حيال العمل الفدائي. لم يرخص وزير الداخلية عادل عسيران بالتظاهر، تحت تهديدات بيار الجميل باللجوء إلى الشارع والدعوة إلى التظاهر المضاد. وهذا ما أفسح المجال بالتصادم بين المتظاهرين وقوى الأمن في كل من صيدا والبقاع وطرابلس وبيروت، أدّى إلى سقوط إحدى عشر قتيلاً واثنين وثمانين جريحاً، والى إعلان حالة الطوارئ لمدة خمسة أيام[٢] «فهب القسم الأكبر من الرأي العام اللبناني والرأي العام العربي كله يندّد بالحكم اللبناني، مما حمل الرئيس كرامي على الاستقالة في جلسة صاخبة لمجلس النواب».[٣] وذلك في جلسة ٢٤ نيسان ١٩٦٩ وفي اليوم التالي قدم كرامي كتاب استقالته إلى رئيس الجمهورية شارل حلو الذي أعاد تكليفه تشكيل الوزارة الجديدة. حاول كرامي خلال سبعة أشهر تأليف حكومة تنال ثقة المجلس النيابي لكنه فشل «واستمرت أزمة الحكومة حتى تشرين الثاني بعد أن عصفت بلبنان

---

(١) النهار ١٠٣١٢، ٢٢ نيسان ١٩٦٩.

(٢) النهار ١٠٣١٤، ٢٤ نيسان ١٩٦٩.

(٣) شارل حلو، حياة في ذكريات، دار النهار للنشر، طبعة ثانية، بيروت، ١٩٩٧، ص: ٢٧٠.

موجة ثانية من الصدام بين القوى الوطنية والتقدمية وبين أجهزة قمع السلطة في تشرين الأول».[١]

عمل الأمير مجيد لتحسين أوضاع ضباط ورتباء وأفراد الجيش اللبناني من خلال مشروع تعديل جداول رواتبهم مع الحفاظ على الحد الأقصى لسلسة ملاك الضباط «محافظة على روح المساواة والكفاية والحقوق المكتسبة من جراء الترقية وتلافياً للأوضاع الشاذة الحالية».[٢] وأدلى الأمير مجيد بصفته وزيراً للدفاع أمام لجنة التصميم البرلمانية برئاسة موريس الجميل، بياناً عن الأعمال التي قام بها الجيش في مجالات التنمية الاقتصادية علاوة على مهماته الدفاعية الرئيسية «وقد حضر الجلسة فضلاً عن أعضاء اللجنة عدد كبير من النواب والمدير العام لوزارة الدفاع».[٣]

رفض رئيس الجمهورية تأليف الحكومة قبل حسم قضية العمل الفدائي في لبنان. وأصر كرامي على تشكيل الحكومة التي ستؤول إليها القضايا العالقة ومن بينها قضية الفدائيين. وفي ١٠ حزيران ١٩٦٩ «كان الوزراء قد تداعوا إلى الاجتماع في منزل وزير الدفاع المير مجيد أرسلان في خلده لتداول الوضع، وضعهم خاصة لأنهم «لا معلقون ولا مطلقون»... وفي السادسة والنصف مساء وصل الرئيس المكلف وبدئ الحوار».[٤] طالب الوزراء الإنقطاع عن العمل الرسمي طالما لا يستطيعون ممارسة أعمالهم كممثلين للسلطة التنفيذية، ولا يعبرون عن رأيهم كمسؤولين ومشاركين في الحكم، لا في الأزمة ولا في حلولها. وفي اليوم نفسه عقد اجتماع في القصر الجمهوري دام أربع ساعات شارك فيه الرئيس كرامي والرئيس صبري حمادة والأمير مجيد أرسلان

---

(١) كمال جنبلاط، ربع قرن من النضال، ص: ٣٠٥.

(٢) النهار، ١٠٢٨٩، ٢٩ آذار ١٩٦٩.

(٣) النهار، ١٠٢٩٥، ٤ نيسان ١٩٦٩.

(٤) النهار ١٠٣٦١، ١١ حزيران ١٩٦٩.

وقائد الجيش إميل البستاني ورئيس الأركان العميد الأول يوسف شميط ورئيس المخابرات المقدم غبريال لحود. ولما خرج الأمير مجيد والعسكريون بستاني وشميط ولحود قال الأمير مجيد رداً على أسئلة الصحفيين: «نحنا العسكريين أعطينا رأينا وتركنا الرؤساء الثلاثة مجتمعين... هلق بيظهر الرئيس كرامي وبيعطيكم تصريح».[١] ولم يرد في تصريح الرئيس كرامي ما يشير إلى انتهاء الأزمة الوزارية، فلقد كان رأي العسكريين بمن فيهم وزير الدفاع متوافقاً مع رأي رئيس الجمهورية، حول حسم قضية العمل الفدائي والتمسك بمبدأ السيادة اللبنانية على كامل الكيان أرضاً وشعباً ومؤسسات. وتسهيلاً لتأليف الحكومة اقترح بيار الجميل سحب قضية الفدائيين من التداول وحصرها برئيس الجمهورية شارل حلو ورئيس الحكومة المكلف رشيد كرامي وبقائد الجيش فقط».[٢] وأخيراً قبل كرامي باقتراح الجميل لكن الرئيس حلو أصرّ على حل المسألة الفلسطينية في لبنان باتفاقه مع الرئيس كرامي قبل تشكيل الحكومة.

تابع الرئيس حلو مشاوراته النيابية، واتبع طريقة تسجيل أقوال النواب النهجيين منهم في محضر رسمي لفضح مناوراتهم بينه وبين الرئيس كرامي ولإحراجه في حال خروجهم عليه في قضية حرية العمل الفدائي. واستقبل الرئيس حلو وزير الدفاع الأمير مجيد أرسلان الذي أدلى بتصريح جاء فيه: «لم أكن من الأساس عازماً على الكلام، لأنني أعطيت رأيي في الأزمة منذ اليوم الأول. لكن أريد أن أقول الآن. إني أول من أيد رسالة رئيس الجمهورية».[٣] ثم صرّح قائلاً: «لم أجد من اللازم، كوزير للدفاع، أن أزيد من الكلام. وأنا لست في حاجة إلى شهادة أو وثيقة من أي شخص كان حتى أثبت لبنانيتي وعروبتي

---

(١) النهار، العدد نفسه.

(٢) النهار ١٠٣٦٣، ١٣ حزيران ١٩٦٩.

(٣) النهار ١٠٣٨١، ١ تموز ١٩٦٩.

وعروبة الأرسلانيين. وأنا لست من الرجال الذين يتاجرون بالمزايدات لكسب رخيص، فتاريخي السياسي يشهد على مدى إخلاصي لبلدي لبنان ودفاعي عن استقلاله وكيانه وسيادته. وإني أتحدّى أي شخص في هذا البلد أن يسجل على حياتي السياسية منذ ٤٠ سنة إلى اليوم موقفاً واحداً فيه أي شك بما أقول».[١]

أعلن الأمير مجيد أنه ترك للرئيس حلو حرية الاختيار بين تأليف حكومة جديدة أو الإبقاء على الحكومة الحاضرة بمن في ذلك رئيسها المكلّف رشيد كرامي. وبقيت المسألة عالقة بين الرئيسين حلو وكرامي، بل بين الحلف، الذي وقف إلى جانب حلو، وبين النهج. واقترح الرئيس حلو تكليف الرئيس كرامي والوزيرين نسيم مجدلاني والأمير مجيد أرسلان، مهمة التفاوض مع الفدائيين. لكن كرامي لم يوافق على هذا الاقتراح لضعف موقفه إزاء الوزيرين المذكورين أثناء عملية التفاوض.[٢]

منذ آب ١٩٦٩ لم ينقطع سيل الاشتباكات بين أجهزة السلطة اللبنانية من جيش ودرك وبين الفدائيين، ابتداءً من مخيم نهر البارد قرب طرابلس ومروراً في الشمال وبيروت والجنوب. وأمر قائد الجيش بستاني بقطع طرق الإمدادات والتموين القادمة من سورية إلى فصائل منظمة التحرير الفلسطينية. فاتسع نطاق الاشتباكات حتى شمل الحدود اللبنانية ـ السورية «فأعلنت سوريا غلق حدودها مع لبنان».[٣]

كان شرط الرئيس حلو لتأليف الحكومة هو تبني كرامي لسياسته. لكن الضغط العربي أجبره على الموافقة لتأليف الحكومة برئاسة كرامي على أساس تنسيق العمل الفدائي في لبنان بحسب ما تمليه الإرادة المصرية.

---

(١) النهار ١٠٣٨٤، ٤ تموز ١٩٦٩.

(٢) النهار ١٠٣٩٦، ١٦ تموز ١٩٦٩.

(٣) إيغور تيموفييف، كمال جنبلاط الرجل والأسطورة، ص: ٣٣٨.

مارس عبد الناصر نفوذه السياسي العربي والإقليمي لتقريب وجهات النظر بين الحكم اللبناني في عهد الرئيس شارل حلو، ومنظمة التحرير الفلسطينية بشخص ياسر عرفات. ورغم اختلاف المواقف السياسية بين كافة الفرقاء اللبنانيين من كتل نيابية وأحزاب سياسية داخل الحكم وخارجه تجاه العمل الفدائي في لبنان، تم الاتصال بين الرئيسين اللبناني والمصري على أن يتم اللقاء بين المفاوضين اللبناني والفلسطيني في القاهرة بإشراف وزير الخارجية المصرية محمود رياض ووزير الحربية الفريق أول محمد فوزي. برزت إشكالية عضوية الوفد اللبناني إزاء نظيره الفلسطيني الذي ترأسه رئيس منظمة التحرير الفلسطينية وإزاء التمثيل المصري على مستوى وزيري الخارجية والحربية وبعد عقد عدة اجتماعات في القصر الجمهوري مع الرئيس كرامي المكلف وقائد الجيش ورئيس الأركان وبعض المسؤولين المعنيين بالأمر تقرر أن يكون الوفد اللبناني برئاسة العماد بستاني. وهكذا تخلف عن التمثيل اللبناني كل من رئيس الحكومة المستقيلة رشيد كرامي ووزير الدفاع ووزير الخارجية، وكأن الجانب السياسي من قضية الوجود الفلسطيني المسلح والعمل الفدائي في لبنان بحكم المنتهي والمتفق عليه. وما على القيادتين العسكريتين اللبنانية والفلسطينية إلاّ التفاوض للتنسيق بين الجيش والمقاومة.

وفي ٣ تشرين الثاني وقع الوفد اللبناني برئاسة قائد الجيش إميل البستاني وياسر عرفات على اتفاق سمّي فيما بعد باتفاق القاهرة.[١] ولم ينشر هذا الاتفاق في حينه رغم مطالبة فريق كبير من النواب ورجال الصحافة بنشره، فقد أخفاه المسؤولون ولم يطلع عليه سوى عدد قليل منهم.[٢] و«ظل العميد ريمون إده السياسي اللبناني الوحيد الذي رفض اتفاق القاهرة رفضاً باتاً واعتبره تطاولاً خطيراً على السيادة الوطنية، كما

---

(١) شارل حلو، حياة في ذكريات، ص: ٢٧٨.

(٢) يوسف سالم ، ٥٠ سنة مع الناس، ص: ٤٦٥.

كان الشخص الوحيد الذي صوَّت ضد الاتفاق أثناء عرضه على مجلس النواب». [١]

تحفّظ الأمير مجيد على اتفاقية القاهرة، وإن منحها ثقته، فقد أعطاها صفة الارتجال للإسراع بالخروج من الأزمة الوزارية التي استمرت سبعة أشهر، وبالتمهيد لانتخابات رئاسة الجمهورية. ويقول الأمير «ومع أن الاتفاقية سياسية ـ عسكرية في جوهرها، جرى تبسيطها كثيراً، إلى حد أنه ترك لقائد الجيش البت بها من دون العودة إلى الوزير ومجلس الوزراء والبرلمان، ولو كان الأمر بيدي لفضلت أن تعقد اتفاقية سياسية علنية في إطار جامعة الدول العربية من بنود عدة ينص أحدها على تنظيم المسائل التقنية بملحق خاص يضعه المختصون». [٢] ويضيف الأمير منتقداً العهد ومن وراءه «ثم أن الذين أعطوا الاتفاقية صفة الارتجال كمخرج لبناني لأمر لبناني مضوا في الخطأ نحو مزيد من التعقيد، عندما راحوا يشجعون قيام الميليشيات المسلحة المضادة للفدائيين بذريعة حفظ التوازن»[٣] من هنا يفهم سبب قبول كميل شمعون وبيار الجميل لاتفاقية القاهرة وسبب رفض عميد الكتلة الوطنية ريمون إده، لها.

ويفسِّر الأمير مجيد رغبة الرئيس حلو تكليف قائد الجيش عقد الاتفاقية بقوله «فقد كان الحلو متردداً، وينتقل بطرفة عين من أقصى الشمال إلى أقصى اليمين. ولست أكتم بأن اتفاقية القاهرة التي توَّجت بها نهاية عهده كانت نتيجة هذه السياسة. ولعله شاء منها أن يكون العماد بستاني الذي عقدها مع الفدائيين خليفته في الحكم فلم ينطبق حساب الحقل على حساب البيدر». [٤]

---

(١) إيغور تيموفييف، كمال جنبلاط الرجل والأسطورة، ص: ٣٣٩.

(٢) الياس عبود، أوراق مضيئة للأمير الفارس، ص: ١٣٥ - ١٣٦.

(٣) الياس عبود، المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

(٤) الياس عبود، المرجع نفسه، ص: ١٣٦- ١٣٧.

ـ الأمير مجيد وحكومة رشيد كرامي ١٩٦٩/١١/٢٥ ـ ١٩٧٠/١٠/١٣

بعد إعلان اتفاق القاهرة شكل كرامي وزارة ضمَّت ١٦ وزيراً. استلم الأمير وزارة الدفاع الوطني، وكمال جنبلاط وزارة الداخلية، وفي ١٤ كانون الأول ١٩٦٩ تلا الرئيس كرامي البيان الوزاري، الذي دافع فيه عن اتفاقية القاهرة وسريتها مؤكّداً مساندة لبنان الدائمة للشعب الفلسطيني، والحفاظ على سيادته واستقلاله وطالباً الثقة على أساس هذه الاتفاقية، واعداً المجلس النيابي على إطلاعه، فيما بعد، على بنودها. هكذا تم دمج تصديق المجلس على الاتفاقية المذكورة مع منحه الثقة لحكومة تعذر تشكيلها طوال سبعة أشهر. نالت الحكومة والاتفاقية ثقة المجلس بأكثرية ٥٨ صوتاً ضد ٣٠ وامتناع ٣ وغياب ثمانية نواب.

اغتنم النائب منير أبو فاضل الفرصة أثناء تلاوته كلمته في جلسة الثقة فقال:[١]

«أين هو الأمير مجيد؟ أقول، للأمير مجيد إنه أول من جاهد في هذا البلد، أو من الأول في الجهاد ضد الانتداب في العهد الاستقلالي، من بشامون، إلى غيرها، وثم حمل السلاح سنة ١٩٤٨ حتى وصل الناصرة والحولة في فلسطين، ولو ترك له الأمر، ولم يطلب منه الرجوع لوصل حيفا، وكنت متأكداً من ذلك. لن يقبل الشعب اليوم أن يعرف الكل، ما هي وظيفته في وزارة الدفاع...»

والجدير بالذكر «أن شخصاً واحداً بين الوزراء الارستقراطيين الخمسة عشر هو الأمير مجيد أرسلان إحتل وحده حقائب وزارية ٢١ مرة أي ما يقارب لضعف المقاعد التي احتلها الارستقراطيون جميعاً ويعود ذلك لديمومته السياسية التي ابتدأت منذ سنة ١٩٣١، ولمركزه في الطائفة الدرزية أكثر مما هو عائد لنفوذه السياسي».[٢] واستناداً إلى زعامة الأمير مجيد الأرسلانية التاريخية المتوارثة فإنه «رجل صاحب نفوذ شعبي له من الإتباع حظ وافر ومكانة سياسية مرموقة وقاعدته

(١) جلسة ١٤ كانون الأول ١٩٦٩.

(٢) إيليا حريق، من يحكم لبنان، دار النهار للنشر بيروت ١٩٧٢، ص: ١٨.

السياسية ثابتة إلى درجة ملحوظة»،[١] ويبقى التساؤل حول استمرارية احتلال الأمير مجيد للمناصب الوزارية وللمقاعد النيابية في لبنان في ظل نظامه السياسي السائد ذلك «أن النظام الرئاسي المتبع في لبنان له أثره البالغ على تبدل النواب إذ أن الرئيس له تأثير ملحوظ على الأجواء السياسية فيستفيد من ذلك البعض ويتأذى البعض الآخر مع العلم أن هناك فئات من النواب قلَّ ما تتأثر بتغير العهود... ولم ينج من هذه النكسة بينهم سوى الأمير مجيد أرسلان وصبري حمادة اللذين لم يغيبا عن ساحة النجمة منذ أن دخلاها»[٢] ويحار التساؤل ثانية حول إمكانية أو عجز الأسرة الأرسلانية عن الاستمرار والاستقرار السياسي «فإن تبوأ أحد من عائلة أرسلان منصباً وزارياً في الثلاثينات، ولا تزال أسماء من أفراد عائلة أرسلان تظهر في وزارات ومجالس الخمسينات، تعتبر عائلة أرسلان ذات قوة على البقاء السياسي، وإن لم يتكرر اسم أحد من عائلة أرسلان في الخمسينات، أو بعدها تكون العائلة قد عجزت عن الاستقرار السياسي».[٣] فلا ثلاثينات القرن العشرين كانت بداية العمل السياسي للعائلة الارسلانية كما رأينا سابقاً، ولا خمسيناته كانت النهاية. ويبقى للأمير مجيد بكتلته النيابية التي لا تتعدى أصابع اليد الواحدة، وبصداقاته الشخصية وتحالفاته السياسية سواء أكان داخل الحكم أم خارجه نفوذه السياسي المستند إلى زعامة عائلية وطائفية ومناطقية ولبنانية تاريخية عريقة، والمرتكز على تحالفات نيابية متنوعة الميول والأهواء السياسية. أما إذا ما «استفاد» أو «تأذى» الأمير مجيد بتأثير ملحوظ من رئيس الجمهورية فمرد ذلك إلى ممارسات الرئيس اللاديمقراطية وتدخلاته غير الشرعية.

لم تغب عن الأمير الإحتياجات والمطالب الشعبية، خصوصاً داخل منطقته الانتخابية في دائرة عاليه، حيث تُنفذ بعض المشاريع التي

---

(١) إيليا حريق، من يحكم لبنان، ص: ١٦.
(٢) إيليا حريق، من يحكم لبنان، ص: ٥٥.
(٣) إيليا حريق، من يحكم لبنان، ص: ٤٦.

تلحق الضرر بها. فعلى أثر إقرار مشروع إيكوشار التنظيمي، وإدخال بعض التعديلات عليه رفعاً للضرر عن بعض المناطق وإلحاقه بغيرها قال الأمير مجيد في مجلس النواب «بلغنا أن الوزارة المكلفة بإعداد التعديل تدرس الآن منطقة الساحل الجنوبي لغاية برج البراجنة فقط. وإن مثل هذه الأخبار شوّشت أفكار أهالي الشويفات، لأن الشويفات بليت بقانونين تنظيميين، قانون المطار وقانون إيكوشار فتوقفت أحوال البيع والشراء، ويعرف ذلك تماماً معالي وزير التصميم ونواب المتن الشمالي، فأرجو من معالي وزير التصميم إذا كان من تعديل لهذا المشروع أن يشمل هذا التعديل المناطق المتضررة جميعها وبصورة خاصة منطقة خلدة لغاية نهر الكلب. تطميناً لأهالي بلدة الشويفات وتطميناً لكافة المناطق التي تضرّرت من وجود هذا المشروع».[١]

الأمير مجيد وانتخابات الرئاسة الأولى ١٩٧٠:

وقف الأمير مجيد في معمعة المعركة الانتخابية موقف الاتزان بعيداً عن المداورة والمناورة، إلى أن أعلن الياس سركيس موقفه الرسمي من الترشيح فأيّده ووعده بالتصويت له. وبرز ترشيح سركيس كمرشح معركة يخوضها النهج، فالتف شمعون وإده حول سليمان فرنجية مرشح الوسط «وبذلك بات فرنجية مرشح الوسط هو أيضاً مرشح الحلف الثلاثي في مواجهة النهج والمدرسة الشهابية اللذين رشحا سراً مساء ١٥ آب الياس سركيس».[٢] قام المرشح سليمان فرنجية بزيارة الأمير مجيد في قصره في عاليه، وبرفقته قبلان فرنجية صديق الأمير مجيد، و«بادر سليمان فرنجية الأمير مجيد بقوله: أعرف أنك وعدت الياس سركيس. لكن من واجبي زيارتك. وكل ما أطلبه هو أن تتعاون معي فيما لو نجحت».[٣] واعتذر الأمير لارتباطه بالوعد مع سركيس.

---

(١) جلسة ١٠ أيار ١٩٦٦.
(٢) نقولا ناصيف، كميل شمعون آخر العمالقة، ص: ١٣٤.
(٣) مقابلة شخصية مع الأمير فيصل أرسلان.

وفي ١٧ آب، موعد جلسة انتخابات الرئاسة لم يحرز أحد من المرشحين أغلبية الثلثين في الدورة الأولى. إذ نال جميل لحود ٥ أصوات والياس سركيس ٤٥ صوتاً وسليمان فرنجية ٣٨ صوتاً وبيار الجميل ١٠ أصوات وعدنان الحكيم صوتاً واحداً. أما في الدورة الثانية فقد بلغ عدد الأوراق ١٠٠ فألغيت نتيجتها. وقبل أن تبدأ الدورة الثالثة انسحب بيار الجميل ونال فرنجية ٥٠ صوتاً ونال سركيس ٤٩ صوتاً. رفض رئيس المجلس صبري حماده، وهو نهجي شهابي، إعلان نجاح فرنجية لأنه «اعتبر إن الخمسين صوتاً لا تشكل الأكثرية المطلقة»[١] وطلب بأن يعاد الاقتراع في الوقت الذي كان مناصرو فرنجية وإتباعه المسلحون يحيطون بالبرلمان ويطلقون العيارات النارية، وبعض النواب يحتجون. ووسط الضوضاء والضجيج رفع الرئيس حماده الجلسة وانسحب إلى مكتبه بينما اعتلى نائب رئيس المجلس ميشال ساسين المنصة ليعلن عن فوز سليمان فرنجية. وتجنباً لوقوع ما لا يحمد عقباه داخل المجلس النيابي وخارجه «هرع الأمير مجيد أرسلان إلى مكتب الرئيس حمادة بعدما أوعز لمرافقه الشخصي أبو علي يوسف البعيني بأن يحمل سلاحه ويلحق به. وبعد برهة قصيرة لحق بالأمير رشيد كرامي وشفيق الوزان. خاطب الأمير مجيد الرئيس حماده بقوله: مش مجبورين نحرق البلد. وأضاف رشيد كرامي قائلاً: أنا أضم صوتي إلى صوت كمال جنبلاط فتحصل الأغلبية التي تطلبها. عندها خرج صبري حمادة ليعلن نجاح سليمان فرنجية».[٢] فانطلقت هتافات الحناجر وطلقات البنادق لتنذر بما تخوف منه الأمير مجيد أرسلان مرتين سنة ١٩٥٢ من وصول حميد فرنجية إلى رئاسة الجمهورية بسبب أخيه سليمان، وسنة ١٩٧٠ من وصول سليمان فرنجية نفسه.

---

(١) أحمد الزين، الحياة النيابية، بيروت ١٩٩٦، ص: ٨٧.

(٢) مقابلة شخصية مع الشيخ أبو علي يوسف البعيني، ٢٠ تشرين الأول ٢٠٠٣.

الفصل السابع

الأمير مجيد في عهد كل من الرؤساء: سليمان فرنجية والياس سركيس وأمين الجميّل

الأمير مجيد في عهد سليمان فرنجية ١٩٧٠ ـ ١٩٧٦:

حفل عهد الرئيس سليمان فرنجية ابتداء من يوم انتخابه وحتى اليوم الاخير من رئاسته بمثل ما استهله من إطلاق الرصاص والشغب والفوضى، رغم خوضه معركة الرئاسة تحت شعار «التخلص من الحكم المغاير للقانون والدستور ومن التدخلات العسكرية في شؤون النظام المدني». [١]

بعد انتخاب فرنجية رئيساً للجمهورية، وقبل أن يحين موعد قسم اليمين الدستورية، مرض الأمير مجيد وقدَّم استقالته من الحكومة فصدر مرسوم جمهوري رقمه ١٥١٦٠ يقضي بتعيين رئيس مجلس الوزراء رشيد كرامي وزيراً للدفاع الوطني بالوكالة. [٢] كما صدر مرسوم آخر بتعيين نسيم مجدلاني وزيراً للاقتصاد الوطني بدلاً من الرئيس المنتخب فرنجية.

وفي ٣ تشرين الاول ١٩٧٠ قدم رشيد كرامي استقالة حكومته، فكلَّف الرئيس فرنجية صديقه وزميله في كتلة الوسط صائب سلام تشكيل الحكومة الجديدة بعد إجماع الكتل النيابية على ترشيحه ومن

---

(١) الأنباء ٩٤٨، ٢٢ آب ١٩٧٠.

(٢) فارس سعادة، الموسوعة الإنتخابية، ج١٠٤ ، ص: ٢٠٠.

بينها كتلة نواب عاليه برئاسة الأمير مجيد أرسلان. لم يستطع سلام تأليف حكومة برلمانية فاضطر الى تشكيلها من ١٢ وزيراً من خارج المجلس النيابي، وعرفت حكومته بحكومة التكنوقراط وبحكومة شباب كما أطلق عليها لقب حكومة مجهولين.[١] تمثل الدروز في هذه الحكومة بالدكتور حسن مشرفية، عميد كلية العلوم في الجامعة اللبنانية. اعترض الأمير مجيد على تهميش المجلس النيابي وإبعاد أعضائه عن الحكم، وعلى طريقة تأليف الحكومة وشكلها، وشكّك بفعالية الوزراء التكنوقراطيين وبقدرتهم على مجابهة الواقع السياسي المعاش ومواجهة التحديات الفلسطينية اليومية ومعالجة مشاغل وزاراتهم الروتينية. وتغيب الأمير، بعذر صحي، عن جلسة التصويت على الثقة التي نالتها حكومة سلام بأغلبية ٧٦ صوتاً ضد ١ وامتناع ٤ وغياب الآخرين.[٢] وفي ٢٠ تشرين الاول انتخب كامل الأسعد رئيساً للمجلس النيابي كما انتخب نائب عاليه فضل الله تلحوق أميناً للسر.[٣] أعطى الأمير مجيد صوته لمنافس الأسعد النائب محمود عمار(مرشح شمعون) بعد أن تنازل له رئيس المجلس السابق صبري حمادة.[٤]

وفي انتخابات الشوف الفرعية التي جرت لملء المركز النيابي الشاغر بوفاة النائب أنور الخطيب، عضو جبهة النضال الوطني، دعم الأمير مجيد المرشح حسن القعقور، وذلك بعد تفاهمه مع كميل شمعون الذي أدلى ببيان تفصيلي حول المعركة الانتخابية فقال: «في ما يعود إلى الأمير مجيد أرسلان فكل ما يمكن أن أقوله حالياً هو أن حزبيتنا في الشوف تكاد أن تكون واحدة في أكثرية مناطقه، وهو بالطبع سيكون الحليف الطبيعي في المعركة التي قد تدور رحاها في العاشر

(١) النهار ١٠٨٤١، ١٤ تشرين الأول ١٩٧٠.

(٢) جلسة ١٧ تشرين الأول ١٩٧٠.

(٣) فارس سعادة، الموسوعة الانتخابية، ج١٤، ص: ٢٠٣.

(٤) النهار ١٠٨٤٨، ٢١ تشرين الأول ١٩٧٠.

من كانون المقبل». [١] نال القعقور تأييد الحزب الدستوري برئاسة خليل الخوري وحزب الكتائب برئاسة بيار الجميل وحزب الوطنيين الأحرار برئاسة كميل شمعون. وكان النجاح حليف المرشح زاهر الخطيب، نجل النائب المتوفي، والمدعوم من الحزب التقدمي الاشتراكي وجبهة النضال الوطني بزعامة كمال جنبلاط.

كان لمعركة الشوف الانتخابية الفرعية هذه أثرها الكبير في التباعد بين الأمير مجيد وكمال جنبلاط الذي انتقد الأمير مجيد وخليل الخوري واتهمهما بالتنكر لمساعدته لهما في معركة عاليه الانتخابية ١٩٦٨. [٢]

ولعل أهم ما واجهته حكومة صائب سلام من أزمات سياسية هو انعكاسات تصفية الوجود الفلسطيني المسلح في الأردن على يد الجيش الأردني وبأوامر صارمة من الملك حسين وأركان حكومته، فقد فرَّ من نجا من الابادة إلى سورية فجنوب لبنان، ثم نُقل مقر منظمة التحرير الفلسطينية الى لبنان في نطاق اتفاقية القاهرة التي سمحت للفلسطينيين بالدخول إليه براً عن طريق سورية فقط. وانهالت موجات النازحين من الأردن والدول العربية المجاورة الى داخل الأراضي اللبنانية وتوزعت في مختلف المناطق من مخيمات الشمال الى البقاع والعاصمة والجنوب. وترافق ذلك مع قرار سورية بإقفال الجبهة السورية ـ الإسرائيلية في وجه العمليات الفدائية، كون سورية من الدول المواجهة لإسرائيل، وتعتمد على جيشها في عملية الصمود والتصدي لها. كل ذلك جعل من لبنان الساحة العربية الوحيدة لحرية العمل الفدائي طبقاً لاتفاق القاهرة. [٣]

وبالمقابل وجدت الدولة اللبنانية من يساندها في صراعها مع

---

(١) العمل، ١٨ كانون الأول، ١٩٧٠.

(٢) الأنباء ٩٦٧، ٩ كانون الثاني ١٩٧١.

(٣) مسعود الخوند، لبنان المعاصر، ص: ٢٧٠.



- ٢٠ -

زيارة الأمير مجيد أرسلان والقوتلسي إلى مصر في عهد الرئيس جمال عبد الناصر

اليسار والمقاومة، عبر الأحزاب اليمينية المتطرفة التي سبق وتحفظت تجاه اتفاق القاهرة مما سرَّع في تصادم اليمين واليسار وعجَّل بالتالي بتوريط المسيحيين والمسلمين في الحرب الأهلية. وجاءت وفاة جمال عبد الناصر في ٢٨ أيلول ١٩٧٠ إثر أيلول الأسود مباشرة لتطلق العنان للفلسطينيين واللبنانيين العروبيين والناصريين بالتفلت من زمام السلطة اللبنانية واختبار قدرتها على ضبط الأمن ولجم الشارع، «فكان حزن بيروت استثنائياً بين العواصم العربية، إذ عرفت اضطرابات واسعة طوال أيام الحداد الثلاثة».[١] وبكى الأمير مجيد، فاستغرب ألبير مخيبر وسأله قائلاً: «ومتى كنت تحبه لتبكيه» فأجابه: «أنا لا أبكيه بل أبكي الأمة العربية بعد غياب عبد الناصر».[٢] وفي هذا الموقف الوجداني القصير عبَّر الأمير بعبراته وعباراته عما يكنه من احترام وتقدير لشخص جمال عبد الناصر وعن إدراكه لموقعه العروبي الهام، وعن صدق أحاسيس الأمير الذي لا يعرف المداهنة والرياء. ففي أحد لقاءات الأمير مجيد أرسلان مع عبد الناصر وعند التقاط صورة رسمية تذكارية للوفد اللبناني مع الرئيس المصري اقترب الوزير عثمان الدنا الى جانب عبد الناصر فأفسح الأمير مجيد له المجال. وعندما سُئل عن سبب ذلك وهو وزير الدفاع الذي يجب أن يكون بجانب عبد الناصر أجاب ضاحكاً: «اقتراب الدنا من ناصر يزيد من شعبيته في بيروت أما اقترابي منه فيقلل من شعبيتي في الكحالة».[٣]

ـ الأمير مجيد وانتخابات ١٩٧٢ النيابية

أبقى الرئيس فرنجية على حكومة الشباب بالرغم من المطالبة الملحة على تغييرها وتشكيل حكومة حيادية للإشراف على الانتخابات النيابية المقبلة، فجرت انتخابات ١٩٧٢ بإشرافها. ومن أسباب النقمة

---

(١) مسعود الخوند، لبنان المعاصر، ص: ٢٦٩.

(٢) مقابلة مع الشيخ أبو علي يوسف البعيني.

(٣) مقابلة مع الشيخ أبو طعان سليم فهيم ملاعب.

على حكومة سلام وقوعها تحت تأثير رئيس حزب الوطنيين الأحرار كميل شمعون الذي استغل خصومة كمال جنبلاط مع الرئيس سلام فتقرب من رئيس الحكومة وأعضائها. واستقوى سلام بالرئيس شمعون فاتهمه جنبلاط بالعودة بسياسة لبنان الخارجية الى الفلك الأميركي السعودي «بالإضافة الى محاولته إفساد جو الانتخابات وهضم حقوق الطائفة الدرزية والفئات المسيحية الوطنية إرضاءً للتيار الشمعوني».[1] هذا وأظهر الرئيس سلام بعض التصرفات الطائفية ومنها «تهجمه على المشايخ»[2] ممَّا أبعد عنه النواب الدروز وعلى رأسهم الزعيمان الأمير مجيد وكمال بك اللذان سرعان ما تلاقيا وتم التقارب بينهما في منزل رشيد كرامي،[3] لإزالة أسباب التباعد بينهما بسبب محاولة جنبلاط إحراج وضع الأمير مجيد انتخابياً في عاليه؛ إذ كان يشجع «السيد محمود(صعب) وهو من وجهاء الشويفات قاعدة أرسلان بل قلعته الانتخابية على خوض المعركة مع العلم أن آل صعب منتشرون في الغرب ويعتبرون قوة انتخابية ذات شأن».[4]

لم يكتف كميل شمعون بخصومة كمال جنبلاط لإثبات زعامته الشوفية، بل حاول تزعم الجناح اليزبكي ـ الدرزي في الشوف وعاليه وغيرهما؛ وهذا ما لا يرضى به الأمير مجيد، رغم تعاونه الوثيق معه؛ لما في ذلك من افتئات على حقه السياسي والطائفي. وقد بلغ من تدخل شمعون في تركيب اللوائح الانتخابية أن حاول إملاء إرادته على الأمير مجيد بترشيح غسان تويني على لائحته بدلاً من النهجي منير أبو فاضل. وأيد فضل الله تلحوق الفكرة. وكان جواب الأمير: «ما بطلع من حدا، يعني منير أبو فاضل، حتى يطلع مني» فأجابه شمعون فوراً:

---

(١) فارس اشتي، الحزب التقدمي الاشتراكي، ص: ١٧١٦.

(٢) فارس أشتي، الحزب التقدمي الاشتراكي، ص: ١٧١٦.

(٣) النهار ١١٣٢١، ١٩ شباط ١٩٧٢.

(٤) النهار ١١٣٠٤، ١ شباط ١٩٧٢.

«إذا لم يكن غسان معك، فجماعتي ليست معك» عندها أشار الأمير بيده قائلاً لشمعون: «الله معك».[١]

وكم كانت دهشة الأمير كبيرة، عندما فوجئ في اليوم التالي بزيارة قصيرة قام بها كمال جنبلاط إلى قصر خلدة للاستفسار عما دار من نقاش بين حليفي الأمس وقال جنبلاط مهوّناً على الأمير: «عرفت، عرفت، بسيطة، شغلة بسيطة، تفل جماعتو بتجي جماعتنا»[٢] وفي هذا اللقاء تم اختيار الصناعي الدرزي الشيخ توفيق عساف كمرشح درزي ثان في لائحة الأمير مجيد أرسلان في عاليه. وقد أخذ الشيخ على نفسه تمويل اللائحة الانتخابية فلا يرضخ الأمير مجيد لتهديدات كميل شمعون وفضل الله تلحوق وإميل مكرزل. وتم الاتفاق بين الأمير مجيد وكمال جنبلاط على إطلاق يد كمال جنبلاط في انتخابات الشوف وحاصبيا مقابل دعم الزعيم الجنبلاطي للائحة الوحدة الوطنية التي يرأسها الأمير مجيد في عاليه. أما راشيا فقد استثنيت من الاتفاق الجنبلاطي الأرسلاني.[٣]

قاد الأمير مجيد حملته الانتخابية في منطقة عاليه، ممثلاً معظم الأحيان بنجله الأمير فيصل،[٤] الى جانب كمال جنبلاط الذي استنفر حزبه لإقامة المهرجانات في عاليه والبلدات الجبلية[٥] دعماً للائحة الأمير. وهذا ما أدى الى قيام حملة شنّها كميل شمعون وغسان التويني وحلفاؤهما على الزعيمين الدرزيين واتهامهما بالطائفية. رد كمال جنبلاط على منتقديه بتبرير تعاونه مع الأمير مجيد «والرأسماليين في عاليه لكنس الحلف».[٦]

---

(١) مقابلة مع الشيخ علي ناصيف مصلح، مواليد ١٩٣٠، كفرمتى، في ٢٢ أيار ٢٠٠٣.

(٢) مقابلة مع الشيخ علي ناصيف مصلح.

(٣) الأنباء ١٠٢٧ و١٠٣٠ و١٠٣٢، ٣ و٢٤ آذار و٧ نيسان ١٩٧٢.

(٤) الأنباء ١٠٣٢، ٧ نيسان ١٩٧٢.

(٥) الأنباء ١٠٣٠، ٢٤ آذار ١٩٧٢.

(٦) الأنباء ١٠٣٢، ٧ نيسان ١٩٧٢.

ضمت لائحة الوحدة الوطنية برئاسة الأمير مجيد كلاً من بيار حلو وشفيق بدر ومنير أبو فاضل وتوفيق عساف.[١] أما لائحة فضل الله تلحوق المنشق عن لائحة الأمير مجيد فقد ضمت عصام العريضي وإميل مكرزل وفؤاد السعد وغسان التويني هذا الى جانب لائحة ثالثة مؤلفة من بشير العريضي ومحمود صعب وطانيوس سابا وجبران مبارك وخيرالله خيرالله وترشح وهيب دليقان منفرداً. وكانت حصيلة معركة عاليه الانتخابية فوز لائحة الأمير مجيد أرسلان الذي نال ١٧٦٥٠ صوتاً بينما نال كل من أعضاء لائحته، بيار حلو (١٧٦٨٢) ومنير أبو فاضل (١٧٤٧٠) وتوفيق عساف (١٦٩٠٤) وشفيق بدر (١٥٥٩٩).[٢] وبهذا تكون كتلة نواب عاليه قد احتلت ٤ مقاعد نيابية على اعتبار توفيق عساف أحد نواب جبهة النضال الوطني.[٣]

حقق كمال جنبلاط فوزه السلبي في انتخابات عاليه النيابية إذ استطاع إفشال المرشحين الشمعونيين والمؤيدين للتيار الشمعوني أمثال فضل الله تلحوق وإميل مكرزل وغسان التويني وغيرهم اذ اعتبر «أن النجاح في عاليه سلبي أكثر منه إيجابي»[٤] فأعاد العلاقة بينه وبين الأمير مجيد الى سابق عهدها من التوتر.بينما كان الحلف الثلاثي لايزال يشن الحملات الاتهامية والانتقادية لهذين الزعيمين «وقد ظهر جلياً في انتخابات ١٩٧٢ بعد ان اتجه جنبلاط الى الاتحاد الانتخابي مع قطب الدروز اليزبكي المير مجيد أرسلان لرغبته في تصفية شمعون من الشوف. إن أساليب المعركة الانتخابية في الفترة الأخيرة كادت تؤدي بكمال جنبلاط الى التكتل الطائفي لا بل الى استنفار الشعور الطائفي. ودون شك يجابه ذلك تكتل مضاد ممّا يشير بوضوح الى ان الوضع في

---

(١) الأنباء ١٠٢٩، ١٧ آذار ١٩٧٢.

(٢) فارس سعادة، الموسوعة الإنتخابية، ج٣ ، ص: ٤٦٩.

(٣) النهار ١١٣٩٥، ٣ أيار ١٩٧٢.

(٤) الأنباء ١٠٣٦، ٥ أيار ١٩٧٢.

تلك الدائرة غير سليم ويجب أن يتغيّر تقسيم الدائرة الى اثنتين أو ثلاث دوائر». [١] وكأنّما كتب على الدروز ان يظلوا في حالة انقسام غرضي حاد بزعمائهم وعامتهم كي تتحقق الوحدة الوطنية اللبنانية ويتم التعايش المشترك بين الطوائف. ومن الملاحظ أنه في معظم الدورات الانتخابية كانت الاقلية الدرزية، بما يعادل الثلث، تعطي أصواتها للائحة كميل شمعون مقابل إعطاء ما يقارب ثلث أصوات المسيحيين للائحة كمال جنبلاط في الشوف. أما في انتخابات ١٩٧٢ فقد تم تجيير أصوات مؤيدي الأمير مجيد في الشوف لصالح جبهة النضال الوطني مما أفقد لائحة كميل شمعون هذه الاصوات، فلم يفز منها سوى رئيسها وعبده عويدات فقط. أما الرغبة بتقسيم الشوف الى دائرتين أو ثلاث فمردها الى فصل إقليم الخروب الذي يعتمد عليه كمال جنبلاط انتخابياً من جهة وهيمنة العنصر الماروني المسيحي على العنصر الدرزي وما يستتبع ذلك من إضعاف للتمثيل الدرزي؛ ومن إجهاض للرسالة النيابية بفعل تصغير الدائرة الانتخابية.

تجلت النعرة الطائفية في اليوم التالي لاعلان نتائج الانتخابات النيابية في عاليه. فقد تعرّض وفد من مشايخ عاليه كان في طريقه الى خلدة لتهنئة الأمير مجيد أرسلان، للإهانة في بلدة الكحالة، التي سقط مرشحها الشمعوني إميل مكرزل[٢] وأشيع آنذاك خبر مقتل النائب توفيق عساف وشيخ عقل الطائفة الدرزية محمد أبو شقرا في الكحالة فاستنفر دروز منطقة عاليه واحتشدوا في قصر الأمير مجيد وتجمع مقاتلوهم في القرى المحيطة ببلدة الكحالة استعداداً لاقتحامها والانتقام منها إذا ما تحقق نبأ مقتل عساف وأبو شقرا. وصدف أن اختيرت عيتات مركزاً لتجمع أبناء منطقة الشحار الغربي وما كاد بعض المقاتلين يصلون إليها حتى مرت دورية للدرك في عيتات وتعرضت للمسلحين.[٣] أسفر

---

(١) إيليا حريق، من يحكم لبنان، ص: ٧٢.

(٢) النهار ١١٣٩٥، ٣ أيار ١٩٧٢.

(٣) مقابلة مع الشيخ علي ناصيف مصلح.

الاشتباك عن مقتل ثلاثة دركيين وعن تطويق الجيش للبلدة واعتقال حوالي ١٤٠ شخصاً من أبنائها.[١]

وبعد انتخابات ١٩٧٢ صرف الأمير مجيد جهده في سبيل كتلة نواب عاليه، دون أن يلجأ إلى تشكيل حزب أو تنظيم لا سيما وقد ترسَّخ لديه الاعتقاد بأن المرحلة تجاوزت الحزبية التاريخية التقليدية في الجبل.[٢]

ـ الأمير مجيد وحكومة صائب سلام ٢٧/ ٥/ ١٩٧٢ ـ ٢٥ / ٤/ ١٩٧٣:

مع انتهاء الانتخابات النيابية قدَّم صائب سلام استقالة حكومة الشباب. وعلى الرغم من عدم ترشيح بعض الكتل النيابية له أعاد الرئيس فرنجية تكليفه تشكيل الحكومة الجديدة. ضمت هذه الحكومة الأمير مجيد وزيراً للدفاع الوطني وبشير الأعور وزيراً للعدل، «إلى جانب شخصيات بارزة لا تزال منذ ربع قرن ويزيد تتحمّل المسؤوليات الجسام وتعيش مع الشعب وتعيش قضايانا المصيرية». وذلك على حد تعبير النائب مخايل الضاهر. أما النائب محمود عمّار فقد برَّر منحه الثقة للحكومة بقوله: «اليوم نحن نواجه الشعب مباشرة، فيجب أن نقول له الحقيقة، فنؤكد له أن صبري حمادة، والمير مجيد أرسلان، وكاظم الخليل وغيرهم من الرجالات، هؤلاء لهم فضل، وفضل كبير على هذا الوطن»[٣] ولم ينس النائب توفيق عساف، عضو لائحة الأمير مجيد أرسلان في عاليه، أن يذكّر الوزراء والنواب بحادث الكحالة وملابساته وذيوله فقال: «تلك الليلة المشؤومة التي هدَّدت وعرَّضت أحداثها سلامة البلاد وأمنها بسبب التصدّي لبعض وفود المهنئين لنواب عاليه الفائزين، وما رافق ذلك الحادث من مضاعفات من جرَّاء تلك الإشاعات التي انطلقت بسرعة البرق عن مقتل مشايخ الدين... لو لم

---

(١) النهار ١١٣٩٥، ٣ أيار ١٩٧٢.

(٢) الياس عبود، أوراق مضيئة، ص: ١٣٩ - ١٤٠.

(٣) يوسف قزما الخوري، البيانت الوزارية، ج٢، ص: ١٢٣٥.

نسارع مع عطوفة الأمير مجيد أرسلان وكمال بك جنبلاط وبرفقة سماحة شيخ عقل الطائفة الدرزية، ونتعاون جميعاً طيلة تلك الليلة المشؤومة لتهدئة الخواطر القلقة والنفوس الثائرة. وكلنا يذكر كيف أننا استنكرنا بشدّة ذلك الحادث المؤسف الذي وقع في ذات الليلة في ضواحي بلدة عيتات وذهب ضحيته أفراد أبرياء من قوى الأمن...» وبعد الانتهاء من مناقشة البيان الوزاري نالت الحكومة الثقة بأغلبية ٧٧ صوتاً ضد ١٥ وغياب ستة نواب ولم يشترك رئيس المجلس بالتصويت.(١)

جدَّد مجلس النواب ثقته بحكومة سلام بأغلبية ٦٤ صوتاً بالرغم من معارضة كتل كل من رشيد كرامي وكمال جنبلاط وكميل شمعون وطوني فرنجية، نجل رئيس الجمهورية،(٢) ومطالبتها بوقف شراء السلاح للجيش مما استدعى رد الأمير على كل من كميل شمعون وفؤاد لحود.(٣)

ومن أبرز الإشكالات التي واجهت حكومة سلام أيضاً النقمة الشعبية العارمة على المقاومة الفلسطينية، لا بسبب ما تجنيه على لبنان من عمليات إسرائيلية انتقامية فحسب، بل بفعل تجاوزات الفدائيين الفلسطينيين للاتفاقات المعقودة بينهم وبين السلطات اللبنانية، وانتهاكهم لحرمات المجتمع اللبناني المحافظ في القرى والبلدات الجنوبية. فعلى أثر حادثة في بلدة حاصبيا استنفر بعض أهاليها لطرد الفدائيين من البلدة وجوارها، مما استدعى تدخل الأمير مجيد نزولاً عند طلب ياسر عرفات وتلبيةً لنداءات الأهالي، لوضع حد للخلاف الناشب بينهم وبين الفلسطينيين فأعاد الهدوء للمنطقة بعد أن «انسحب الفدائيون من المناطق السكنية والزراعية الى مناطق جردية وعرة».(٤)

---

(١) ماجد ماجد، تاريخ الحكومات اللبنانية، ص: ١٩٧.

(٢) النهار ١١٥٨٠، ٥ تشرين الأول ١٩٧٢.

(٣) النهار ١١٦٢١، ١٩ كانون الأول ١٩٧٢ و١١٦٥٦، ٢٦ كانون الثاني ١٩٧٣.

(٤) النهار ١١٤٤٣، ٢١ حزيران ١٩٧٢.

وعقد الأمير مجيد وياسر عرفات ورئيس الحكومة صائب سلام اجتماعاً لمعالجة الوضع وقرَّ الرأي على تجميد نشاط المقاومة لفترة وجيزة ومن ثم استمرارها دون توريط لبنان. وتم الاتفاق بين السلطة اللبنانية والمقاومة الفلسطينية على تجميد النشاط الفدائي والابتعاد عن المدن والقرى.[١]

لم تحل الجهود المبذولة من القوى المؤيدة للعمل الفدائي في لبنان دون تجدُّد الإشتباكات بين الفدائيين والجيش اللبناني فاندلع القتال في أحراج الطيرة قرب بنت جبيل سقط خلاله قتيلان من الجيش وأربعة قتلى من الفدائيين وامرأتان من المدنيين.[٢] وفي ١٠ نيسان ١٩٧٣ تمكن فريق من الكوماندوس الإسرائيلي من النزول في محلة الرملة البيضاء على الشاطئ اللبناني في بيروت، وقام بنسف مقر الجبهة الديمقراطية وباغتيال القادة الفلسطينيين محمد يوسف النجار وكمال ناصر وكمال عدوان. أثبتت هذه العملية هشاشة الأمن الداخلي في العاصمة، وعدم جدوى صلاحية رئيس الحكومة في علاقة الرئاسة الثالثة بقيادة الجيش. إذ لم يمتثل قائد الجيش اسكندر غانم لتعليمات الرئيس صائب سلام القاضية بإبادة الكوماندوس الإسرائيلي. طالب سلام بإقالة قائد الجيش وقدَّم استقالته الى رئيس الجمهورية، مشترطاً عليه تنفيذ الإقالة، للعودة عن الاستقالة. قبل الرئيس فرنجية استقالة سلام ولم يقدم على إقالة قائد الجيش.

وبتكليف من رئيس الجمهورية، شكل أمين الحافظ حكومة جديدة ضمت بشير الأعور المقرَّب من الأمير مجيد، وزيراً للداخلية ونجيب علم الدين وزيراً للأشغال العامة والنقل. وما إن تمت عمليات التسلم والتسليم بين الحكومتين حتى توترت العلاقات بين الفلسطينيين

---

(١) النهار ١١٥٢٠، ٦ أيلول ١٩٧٢.

(٢) النهار ١١٦١٦، ١٤ كانون الأول ١٩٧٢.

والسلطات اللبنانية.[١] ورغم محاولات أمين عام الجبهة العربية المشاركة كمال جنبلاط انفجرت المعركة في شهر أيار ١٩٧٣ بين الجيش الذي طوّق مخيمي صبرا وشاتيلا، بناء على طلب وزير الداخلية بشير الأعور، وبين الفدائيين الذين ردوا بقصف مطار بيروت. أقدم مجلس الوزراء على إعلان حالة الطوارئ في البلاد وأقفلت سورية حدودها مع لبنان فقدم أمين الحافظ استقالته بضغط من الهيئات الإسلامية. ومن جديد تدخل الوسطاء العرب لتكريس اتفاق القاهرة بغية إبقاء القضية الفلسطينية كامنة في لبنان، تستمد جذوتها من تركيبته الطائفية. وفي ١٨ أيار ١٩٧٣ وقع في فندق ملكارت بروتوكول لبناني- فلسطيني قضى بتجميد العمليات الفدائية على الحدود الجنوبية وبتقييد الفصائل الفلسطينية ببنود اتفاقية القاهرة.[٢] عاد الرئيس أمين الحافظ عن استقالته في اليوم التالي لتوقيع بروتوكول ملكارت وسط تحفظ الأحزاب اليسارية على البروتوكول واعتراض الزعماء المسلمين السنة لضعف التمثيل السني في حكومة الحافظ. ومن الملفت للنظر أن الأحزاب اليسارية اللبنانية والقوى الاسلامية دخلت الى جانب المقاتلين الفلسطينيين في أحداث أيار ١٩٧٣[٣] بينما التف اليمين اللبناني والقوى المسيحية حول الدولة والجيش لمواجهة التحدي اليساري والفلسطيني معاً.

والى جانب العمل الفدائي كعنصر خلاف بين اللبنانيين أثارت الهيئات والقوى السياسية الاسلامية مبدأ المشاركة في الحكم الذي يمسك بزمامه رئيس للجمهورية غير مسؤول دستورياً. واستغل اليسار نقمة المسلمين فبات «المطلوب ليس المشاركة في الحكم»[٤] بل نقض

---

(١) النهار ١١٧٤٦، ٣٠ نيسان ١٩٧٣ و١١٧٥١، ٣ أيار ١٩٧٣.

(٢) كميل شمعون، أزمة في لبنان، بيروت ١٩٧٧، ص: ١٤٥ - ١٥٦.

(٣) النهار ١١٧٥٦، ٩ أيار ١٩٧٣.

(٤) النهار ١١٧٥٣، ٦ أيار ١٩٧٣.

النظام السياسي المعمول به. ولم يعد أمام اليمين المسيحي سوى الاستنفار لإنقاذ لبنان الكيان ذي الطابع المسيحي من اليسار المسلم.[١] من هنا بدأ لبنان ينزلق نحو مهاوي الحرب الأهلية، إذ «في غضون أيام هذه الأزمة السياسية ـ العسكرية (نيسان ـ أيار ١٩٧٣) كان ينتشر شبان مسلحون كتائبيون في بعض شوارع المناطق المسيحية وعلى سطوح الأبنية، خاصة في بيروت. وفي المقابل، في الأحياء الإسلامية، أقيمت الحواجز، خاصة على مقربة من المخيمات الفلسطينية ضد تدخل الجيش، كما تطوع حزبيون يساريون للقتال مع الفلسطينيين».[٢]

ومما زاد من حدة الأزمة السياسية اتخاذ أركان الهيئات الاسلامية «المقررات الطائفية اللبنانية بمقاطعة جلسة الثقة بوزارة أمين الحافظ متجاوزين بها أحكام الدستور المتعلقة باختصاص مجلس النواب في مناقشة السياسة العامة للحكومة ومنحها الثقة لتبقى، وإسقاطها لتذهب»[٣] وذلك بحجة هزالة التمثيل السني في الرئاسة الثالثة، وفي عدد المقاعد الوزارية السنية. ووضع الوزيران زكريا النصولي وزير الصناعة والنفط، وبهيج طبارة وزير الاقتصاد والتجارة استقالتهما بتصرف رئيس الجمهورية في ١٢ حزيران ١٩٧٣.[٤] واضطر الرئيس أمين الحافظ الى تقديم استقالة حكومته في ١٤ حزيران رغم إمكانية نيلها ثقة مجلس النواب فقبلها فرنجية على أن تقوم بمهمة تصريف الأعمال ريثما يتم تشكيل حكومة جديدة.

ـ الأمير مجيد وحكومة تقي الدين الصلح ١٩٧٣/٧/٨ ـ ١٩٧٤/١٠/٣١:

انطلاقاً من مبدأ المشاركة الإسلامية الفعالة في الحكم، أجمع

---

(١) النهار ١١٧٥٥، ٨ أيار ١٩٧٣.

(٢) مسعود الخوند، لبنان المعاصر، ص ٢٧١.

(٣) عبده عويدات، أزمة الحكم في لبنان، أسباب السقطة والمسؤوليات والعلاج، منشورات عويدات، بيروت - باريس ١٩٧٧، ص: ٣-٤.

(٤) ماجد ماجد، تاريخ الحكومات اللبنانية، ص: ٢٠٣.

النواب المسلمون على ضرورة إسناد رئاسة الوزارة إلى «أبناء بعض العائلات ذات الوزن والنفوذ التقليدي في الأوساط الرسمية»[١]. وشملت الترشيحات أثناء الاستشارات التي أجراها الرئيس فرنجية مع أعضاء الكتل النيابية كلاً من عبد الله اليافي ورشيد الصلح وتقي الدين الصلح الذي استقطب معظم الأصوات النيابية، فكلفه الرئيس فرنجية تشكيل الحكومة. وتمثلت جبهة النضال الوطني بالشيخ بهيج تقي الدين وزير الداخلية والشيخ توفيق عساف وزير الصناعة والنفط. أما الأمير مجيد فقد عُيِّن وزير دولة. وفي جلسة ٢٥ تموز ١٩٧٣ نالت حكومة تقي الدين الصلح ثقة المجلس بأكثرية ٧٨ صوتاً ضد واحد وامتناع ٣ وغياب ١٧.[٢]

لجأت القوى والأحزاب المسيحية الى تنظيم الميليشيات المسلحة لحماية الأحياء والمناطق المسيحية من الانتشار الفلسطيني المسلح. ولم يتخلف رئيس الجمهورية نفسه عن الركب المسيحي المقاتل فأنشأ ميليشيا المردة في منطقة نفوذ زعامته المارونية زغرتا ووضعها بقيادة إبنه طوني. كما لم يتورع كبار ضباط الجيش عن القيام بتدريب عناصر الميليشيات المسيحية وتسهيل استقدام الأسلحة والذخائر إليها من الأردن والسعودية وتشيكوسلوفاكيا وبلجيكا وغيرها. وبالمقابل زوَّد الفلسطينيون وبعض الدول العربية والإسلامية واليسارية المنظمات الإسلامية والأحزاب اليسارية بالسلاح. وكانت الاستعدادات العربية لإزالة آثار عدوان ١٩٦٧ والثأر للهزيمة تجري على قدم وساق في كل من مصر وسورية، مما سهَّل عمليات تهريب الأسلحة إلى القوى السياسية اللبنانية المختلفة. هذا في حين كان الجيش اللبناني في حالة من الضعف بسبب امتناع السلطتين التشريعية والتنفيذية عن رصد الاعتمادات اللازمة للتسلح بحجة أن لبنان من الدول المساندة لا من الدول المواجهة لإسرائيل.

(١) إيغور تيموفييف، كمال جنباط الرجل والاسطورة، ص: ٢٧١.

(٢) ماجد ماجد، تاريخ الحكومات اللبنانية، ص: ٢١٠.

عزف الأمير مجيد عن تولي وزارة الدفاع الوطني لضعف صلاحيات الوزير ولانحياز قيادة الجيش إلى جانب القوى المسيحية في خضم التجاذبات السياسية والطائفية. ويؤكد الأمير مجيد «أن جيشنا قوي ومؤسس تأسيساً جيداً. لكن ما يلزمه هو سياسة دفاعية رشيدة تديرها قيادة موحدة، أو على الأقل غير مختلف عليها».[١]

تكتل الزعماء السنة، مدعومين من اليسار والمقاومة، في وجه رئاسة الجمهورية للمطالبة برفع الغبن اللاحق بالطائفة السنية وذلك بتوسيع صلاحيات رئيس الحكومة. فقد دلّت الأحداث الجارية على هامشية موقع رئيس الوزراء تجاه مراكز السلطة العسكرية وعلى رأسها قيادة الجيش. وتبنى المسلمون عامة مطالب السنة لجهة مبدأ المشاركة في الحكم وتعيين قيادة جماعية للجيش تتمثّل فيها الطوائف الرئيسية، واتباع قاعدة المناصفة في توزيع مقاعد المجلس النيابي، كما تبنوا مطالب الشيعة الاقتصادية والاجتماعية التي رفع شعارها الإمام موسى الصدر، رئيس المجلس الشيعي الأعلى، وأنشأ حركة المحرومين، أفواج المقاومة اللبنانية(أمل)، لمتابعة النضال السياسي في سبيل تحقيق العدالة الاجتماعية وإزالة الفقر والحرمان. أما الأمير مجيد المتمسك بمبادئ الميثاق الوطني وبنص الدستور اللبناني فإنه رأى «أن زيادة عدد النواب تشرشح الحياة النيابية وتفسح المجال لمن هب ودب بأن يصبحوا نواباً»[٢] ورد على المنادين بالمشاركة ورفع الغبن بقوله: «الدستور مكفّي وموفّي لجهة إعطاء كل ذي حق حقه... المتباكون على المشاركة يحاولون ستر عجزهم وتقصيرهم بإلقاء التبعة على رئيس الجمهورية».[٣] وكان كلما ازداد المسلمون تشبّثاً بمطالبهم السياسية رفع المسيحيون عامة لواء الدفاع عن الدولة والنظام السياسي القائم.

---

(١) الياس عبود، أوراق مضيئة للأمير الفارس، ص: ١٣٧ - ١٣٨.
(٢) الأسبوع العربي، ٧٨٠، ٢٠ أيار ١٩٧٤.
(٣) الأسبوع العربي، ٧٧٠، ٦ أيار ١٩٧٤.

ولعل أهم ما واجهته حكومة الصلح وسائر الحكومات اللبنانية المتعاقبة ذيول حرب تشرين الأول العربية ـ الإسرائيلية التي وقعت ما بين ٦ و٢٦ منه سنة ١٩٧٣. ومن أولى نتائج حرب أكتوبر قيام إسرائيل بشن سلسلة اعتداءات واسعة النطاق على مختلف المناطق اللبنانية، واعتراف قمة الجزائر العربية بمنظمة التحرير الفلسطينية المقيمة في لبنان ممثلاً شرعياً وحيداً للشعب الفلسطيني، ورضوخ بعض العالم العربي لمنطق الدخول في مفاوضات السلام مع إسرائيل بعد التأكد من استحالة سحقها وإزالتها من الوجود، وانقسام الدول العربية والمنظمات الفلسطينية حول مشروع التسوية الأميركية على طريقة هنري كيسنجر لحل مشكلة الشرق الأوسط عبر مؤتمر جنيف المنعقد في ٢٢ كانون الأول ١٩٧٣، وقيام جبهة الرفض.

وبالإضافة إلى انعكاسات حرب أكتوبر، واجهت حكومة تقي الدين الصلح أيضاً أزمة اجتماعية ومعيشية ومطالب عمالية وتربوية وزراعية. أما على الصعيد الأمني فقد جوبهت حكومة الصلح بقيام الميليشيات الحزبية التي باتت بمثابة الأمر الواقع فسكتت عنها وسايرتها.[١] واعتبر الرئيس تقي الدين الصلح «أن الميليشيا تزول عندما تزول أسبابها».[٢] وحاول وزير الدفاع نصري المعلوف الترخيص لمخيمات التدريب والقتال التابعة للميليشيات. وفي هذا ما يشير بوضوح الى تخلي الدولة عن أبسط واجباتها الأمنية لصالح عناصر قتالية غير نظامية وغير منضبطة لبنانية كانت أم فلسطينية. وبالرغم من تهافت الأحزاب والقوى السياسية على تشكيل الجماعات المسلحة وانجرارها الى ساحات القتال أنف الأمير إحاطة نفسه بالمسلحين ورفض فكرة تكوين الميليشيات. ويقول الأمير: «لم يكن يدخل في تصوُّري تشكيل حزب أو تنظيم، لا سيّما وقد ترسَّخ لديَّ الاعتقاد بأن

(١) النهار ١٢٢٢٥، ٢٧ آب ١٩٧٤ و١٢٢٢٦، ٢٨ آب ١٩٧٤.

(٢) النهار ١١٨٨٣، ١٤ أيلول ١٩٧٣.

المرحلة تجاوزت الحزبية التاريخية التقليدية في الجبل... وبدا لي التصعيد الطائفي، منذ العامين ١٩٧٣ و١٩٧٤ مناقضاً لمصلحة البلد العليا ويصب في خانة عدوّها أيّاً كان».[١]

كان الأمير مجيد يؤمن بوحدة الطوائف إيمانه بالوحدة اللبنانية لذلك دأب على توجيه نجله الأمير فيصل للسير على الخط الوطني السليم فكان ينتدبه ممثلاً عنه الى جانب كمال جنبلاط في المناسبات الرسمية واللقاءات الشعبية ليزيل من نفوس الدروز النعرة الغرضية، لذلك يقول الأمير «الواقع أني صرت أحس بالامتعاض الشديد لذكر الحزبية اليزبكية ـ الجنبلاطية».[٢]

وكان موضوع الميليشيات مثار جدل سياسي عنيف بين وزير الداخلية بهيج تقي الدين ووزير العدل كاظم الخليل.[٣] ففي ١٧ أيلول ١٩٧٤ قدم الوزيران الجنبلاطيان بهيج تقي الدين وتوفيق عساف استقالتهما الى الرئيس سليمان فرنجية وتبعهما الوزيران نزيه البزري وإِميل روحانا صقر، مما اضطر رئيس الحكومة تقي الدين الصلح الى تقديم استقالته في ٢٥ أيلول.

ـ الأمير مجيد وحكومة رشيد الصلح الأولى٣١/ ١٠/ ١٩٧٤ ـ ٢٣/ ٥/ ١٩٧٥:

قبل الرئيس فرنجية استقالة تقي الدين الصلح. وأجرى استشاراته النيابية. فرشحت الأكثرية النيابية قطب المعارضة صائب سلام المتحالف مع رشيد كرامي وريمون إده، والمتعاون مع بيار الجميل وكميل شمعون. لم تخضع الأقلية النيابية المتمثلة بجبهة النضال الوطني وحلفائها لحكم الأكثرية النيابية فتصدَّت لتكليف صائب سلام وأعلنت مقاطعتها للاستشارات التي سيجريها بشأن توزيع الحقائب الوزارية وحذرت من توليه وزارة الداخلية. استجاب الأمير مجيد لاعتراض

(١) الياس عبود، أوراق مضيئة، ص: ١٣٩.

(٢) الياس عبود، أوراق مضيئة، ص: ١٣٩ - ١٤٠.

(٣) النهار ١٢٢٤٥، ١٧ أيلول ١٩٧٤.



ـ ٢١ ـ
زيارة المعلم كمال جنبلاط إلى الزعيم الأمير مجيد أرسلان في خلدة

جبهة النضال ووقف الى جانب كمال جنبلاط بعد لقاء تم بينهما في قصر خلدة.[١] رفض الأمير مجيد الاشتراك في وزارة لا قواعد شعبية لأعضائها المستوزرين وأكد عدم قبوله منصب وزير دولة مرة ثانية.[٢] وجدد رفضه لدعوة كميل شمعون تأليف وزارة يكون فيها الأقطاب السياسيون وزراء دولة إلى جانب وزراء جدد يحملون الحقائب الوزارية، أي وزراء عمل.[٣]

تلاقت معارضة جنبلاط ـ أرسلان، التي جعلت مسألة تمثيل الدروز شأناً معقداً أمام الرئيس سلام، مع رغبات الرئيس فرنجية الطامح الى إعادة نجله طوني الى الحكم ومع ميول الجميل وشمعون، فاضطر سلام الى الاعتذار وبعد استشارات نيابية جديدة كلف الرئيس فرنجية رشيد الصلح تشكيل الوزارة التي تمثّل الدروز فيها بالأمير مجيد وزيراً للصحة العامة وبشقيق زوجته خالد جنبلاط وزيراً للمالية.[٤] نالت حكومة رشيد الصلح ثقة المجلس بأغلبية ٦٧ صوتاً ضد ١٤ وامتناع ٣ وغياب الباقين. وتضمن البيان الوزاري عزم وزارة الصحة التي تولاها الأمير مجيد على تعزيز الوقاية الصحية وخاصة في ما يتعلق منها بمكافحة الأمراض الانتقالية والأوبئة، وإكمال مشاريع مباني المستشفيات الحكومية وتجهيزها في مراكز المحافظات وتحديد تعرفة المعاينات الطبية والتحاليل والتصوير الشعاعي في العيادات والمختبرات الخاصة وأجور العمليات الجراحية وتصنيف المستشفيات بعد التشاور مع نقابات الاطباء، وتنفيذ قانون إنشاء المكتب الوطني لاستيراد الأدوية.[٥]

---

(١) النهار ١٢٢٦٨، ٩ تشرين الأول ١٩٧٤.

(٢) النهار ١٢٢٦٩، ١٠ تشرين الأول ١٩٧٤.

(٣) النهار ١٢٢٧٦، ١٨ تشرين الأول ١٩٧٤.

(٤) النهار ١٢٢٩٠، ١ تشرين الثاني ١٩٧٤.

(٥) يوسف قزما الخوري، البيانات الوزارية، ج٢، ص: ١٤٢٦.

قوبلت حكومة رشيد الصلح بموجة من العنف والشغب عجزت عن مواجهتها الأجهزة الأمنية. وما لبثت الأزمة أن انفجرت في ٢٦ شباط ١٩٧٥ بإطلاق الجيش اللبناني النار على صيادي السمك المتظاهرين في صيدا ضد امتياز شركة بروتيين، ومقتل النائب السابق معروف سعد. وأقدمت عناصر مجهولة على تدمير مكتب الشركة، واقتحم الجيش مدينة صيدا. وتم تشكيل لجنة لبنانية - فلسطينية مهمتها إعادة الهدوء الى المدينة. وانبعثت المطالبة الاسلامية بإقالة قائد الجيش وتعديل القانون لتأمين التوازن الطائفي داخل قيادة الجيش. وهب المسيحيون للدفاع عن القائد والقانون معاً. وغدت الحكومة مثار جدل سياسي بين الاستقالة والبقاء الى أن «تخلى جنبلاط عن اقتراحاته واقتنعت الكتائب وسكت الصلح فبقيت الحكومة».[١]

رفض الأمير مجيد أرسلان وكمال جنبلاط أن تذهب حكومة رشيد الصلح ضحية نزاع الرئاستين المارونية والسنية على الجيش واعتبرا أن «التخلي عن المسؤولية في هذا الظرف يعرّض البلاد لكارثة».[٢] ورداً على التظاهرات التي أقيمت في ٤ آذار بدعوة من بيار الجميل وكميل شمعون في الأحياء المسيحية من بيروت وفي زحلة ومرجعيون وجونيه دفاعاً عن الجيش وقائده، واعتراضاً على إفراغ الحكومة للجنوب من السلطات العسكرية والإدارية لصالح الكفاح الفلسطيني المسلح،[٣] قدم وزير الموارد المائية والكهربائية مالك سلام استقالته، وطالب المجلس الإسلامي الرئيس رشيد الصلح بالاستقالة الفورية «لأن الإرادة الإسلامية لم تعد ممثلة في هذه الحكومة». وفي ٢ نيسان ١٩٧٥ قدَّم الأمير مجيد استقالته لكن الرئيس فرنجية رفض الاستقالة،[٤] فكان على الأمير مجيد

---

(١) النهار ١٢٤١١، ٦ آذار ١٩٧٥.

(٢) النهار ١٢٤٠٨، ٣ آذر ١٩٧٥.

(٣) عبده عويدات، أزمة الحكم في لبنان، ص: ٥٨.

(٤) ماجد ماجد، تاريخ الحكومات اللبنانية، ص: ٢١٥.

أن يشهد شرارة اندلاع الحرب الأهلية وهو على مقاعد الحكم. لكنه وبصفته وزيراً للصحة العامة استطاع تخفيف معاناة الجرحى بإيعازه للمستشفيات استقبال الحالات الطارئة على حساب وزارة الصحة.

في صباح الثالث عشر من نيسان ١٩٧٥، أطلق مسلحون مجهولون الرصاص على جموع المحتشدين لتدشين كنيسة جديدة في محلة عين الرمانة. وصودف أن مرَّت حافلة (بوسطة) تنقل عدداً من الفلسطينيين واللبنانيين من سكان مخيم تل الزعتر فأطلق المسلحون النار عليها وأبادوا ركابها. وسرعان ما اندلعت الاشتباكات في عين الرمانة والشياح وتل الزعتر والدكوانة وفرن الشباك والنبعة وسن الفيل وجسر الباشا فتساقط عشرات القتلى والجرحى. أدت مجزرة عين الرمانة إلى أزمة سياسية داخل الحكومة وخارجها إذ اتهمت الأحزاب التقدمية والوطنية الكتائب اللبنانية بتخطيط وتنفيذ مجزرة عين الرمانة وطالبت الدولة باعتقال منفذيها. وفي اليوم التالي أعلن الوزيران خالد جنبلاط وعباس خلف، المحسوبان على كمال جنبلاط، في خلال اجتماع المجلس الوزاري عن تقديم استقالتهما إذا لم يسلم حزب الكتائب مطلقي النار على «بوسطة عين الرمانة». ونتيجة لتلكؤ حزب الكتائب ومماطلته صعَّدت الأحزاب التقدمية والهيئات الإسلامية من مطالبتها بفرض عقوبات عملية تشمل طرد وزيريه من الحكومة،[١] وعزله سياسياً واقتصادياً والتضييق على مناصريه وأعضائه المنتشرين في الدول العربية.[٢] ولم يتوقف إطلاق النار بين الكتائبيين والفلسطينيين إلا في ١٦ نيسان على يد الأمين العام للجامعة العربية محمود رياض بعد تسليم الكتائب اثنين فقط من المتهمين السبعة للعدالة.

كان لقرار عزل الكتائب إيجابيته في توحيد المسيحيين عامة والموارنة خاصة. فلقد استنكر البطريرك خريش والعميد ريمون إده

---

(١) النهار ١٢٤٥٠، ١٦ نيسان ١٩٧٥.

(٢) النهار ١٢٤٥٦، ٢٣ نيسان ١٩٧٥.

وكميل شمعون ومعظم الشخصيات السياسية المسيحية قرار العزل وأدانوه وردوا على القائلين به. رفض الأمير مجيد فكرة عزل الكتائب انطلاقاً من قناعاته الميثاقية القائمة على مبدأ المشاركة في الحكم بحيث تشترك فيه الأكثرية والأقلية معاً. وعتب الأمير على كمال بك الذي زاره في خلدة بحضور نواب عاليه فقال له: «حتى اليوم كان لا يزال عندنا شوية مسيحيين بمنطقة عاليه مؤيدين لنا ومرتبطين بنا، إلى أن جاء موقفك الآن وحوَّل كل هالمسيحيين لكتائبيين... حتى كميل شمعون إذا كنا فكرنا بالتعاون معه، لم يعد هو بطرك المسيحيين، فقد احتل مكانه بيار الجميل».[١] لذلك تضامن الأمير مجيد مع الوزراء الكتائبيين والأحرار وقدم استقالته الى رئيس الجمهورية. وفي جلسة ١٥ أيار ١٩٧٥ التي تغيَّب عنها الأمير مجيد بحكم استقالته ألقى رشيد الصلح بياناً صاخباً طالب فيه بتحقيق إصلاح سياسي ديمقراطي وبتعديل قانون الجيش، وبإقرار قانون التجنس وبمعالجة الوضع المالي والاقتصادي والاجتماعي وبالالتزام اللبناني بمستلزمات المعركة العربية المشتركة. ضمَّن الصلح بيانه اتهام حزب الكتائب بتنفيذ مجزرة عين الرمانة وبتوسيع رقعة القتال وإثارة النعرات الطائفية ومحاولة زج الجيش والدولة في مواجهة الفلسطينيين واللبنانيين المؤيدين لهم. وما إن انتهى الصلح من تلاوة بيانه حتى غادر البرلمان معلناً استقالته وسط احتجاج النواب الكتائبيين وحلفائهم.[٢]

أسفرت استقالة حكومة رشيد الصلح عن تجدد الاشتباكات وفي وسط هذه الأجواء القتالية المتصاعدة أقدم الرئيس فرنجية على تشكيل حكومة عسكرية تضم مدنياً واحداً، برئاسة العميد الأول المتقاعد نور الدين الرفاعي. وتمثل الدروز فيها باللواء سعيد نصر الله وزيراً للداخلية والتعاونيات والإسكان. قوبلت الحكومة العسكرية بسخط إسلامي واسع

---

(١) الحوادث، ٢٥ نيسان ١٩٧٥.

(٢) ماجد ماجد، تاريخ الحكومات اللبنانية، ص: ٢١٩ - ٢٢٤.

أثاره كمال جنبلاط والإمام موسى الصدر ورشيد كرامي وصائب سلام رفضاً منهم للحكم العسكري واعتراضاً على الرئيس فرنجية لعدم قيامه بالاستشارات النيابية للوقوف على آراء النواب خلافاً للأصول البرلمانية الديمقراطية. واندلعت الاشتباكات التي أوقعت أضراراً مادية جسيمة وخسائر بشرية مما استدعى تدخل الرئيس السوري حافظ الأسد لوضع حد لهذه الأزمة السياسية الأمنية.

ـ الأمير مجيد وحكومة رشيد كرامي ١/٧/١٩٧٥ ـ ٩/١٢/١٩٧٦:

لم تهدأ المعركة العسكرية خطفاً وقنصاً واشتباكات، ولم تحل الأزمة الوزارية لتشبث كمال جنبلاط بقرار عزل الكتائب وإبعادها عن الوزارة.

كان السبب المفجر للقتال في لبنان يتمحور حول الوجود الفلسطيني المسلح. فإذا بالخلاف السياسي حول الصيغة اللبنانية يطغى على النزاع اللبناني ـ الفلسطيني وإذا بفصائل المقاومة الفلسطينية تنتقل من موقع الدفاع عن النفس إلى مساندة أحد طرفي النزاع اللبناني ـ اللبناني بحسب ما تمليه التجاذبات المصرية ـ السورية من خلاف أو وفاق. وهذا ما انعكس سلباً على وحدة المقاومة الفلسطينية ومصير القضية الفلسطينية والوجود الفلسطيني المسلح في لبنان، وغدت الحرب اللبنانية الأهلية بمثابة أتون تحترق فيه منظمة التحرير الفلسطينية «لكي تقع في الفخ الدولي وترفع يديها للحلول...».[١]

وفي أجواء المؤامرة على لبنان والمقاومة الفلسطينية بدأ رشيد كرامي استشاراته النيابية لتوزيع المقاعد الوزارية فاصطدم بإصرار كمال جنبلاط على عزل الكتائب، وحلت هذه العقدة بقبول الكتائب أن يتمثلوا بشخص الرئيس الأسبق كميل شمعون في حكومة سداسية. وأضاف جنبلاط شرطاً تعجيزياً جديداً بطلبه عدم إشراك الأمير مجيد

---

(١) نصّار غلمية، أسباب وأسرار الحرب اللبنانية (١٩٧٥ - ١٩٧٦)، بيروت ١٩٧٦، ص: ٢٠٤.



- ٢٢ -

الرئيس سليمان فرنجية يستقبل الأمير مجيد أرسلان

بالوزارة، لكن كرامي استطاع «إقناعه بالموافقة على إشتراك الأمير مجيد أرسلان بالحكومة لأنه يخشى إذا أبدله بسواه، أن يتمسك به كميل شمعون ويمتنع عن الاشتراك فتنسف التشكيلة السداسية بكاملها». [١] وفي الوقت الذي ساد فيه الخطف والقتل والقنص والتعذيب في شوارع العاصمة وعلى الطرقات المؤدية إليها، وخلال تبادل كمال جنبلاط وبيار الجميل الاتهامات والفضائح، شكل رشيد كرامي حكومته مساء ٣٠ حزيران ١٩٧٥ من كميل شمعون وعادل عسيران وفيليب تقلا وغسان تويني والأمير مجيد وزيراً للصحة العامة وللزراعة وللإسكان والتعاونيات إذ احتفظ الرئيس كرامي لنفسه بوزارة الدفاع، أما وزارة الداخلية فقد كانت من نصيب كميل شمعون.

وعلى أثر صدور التشكيلة الوزارية، عقد اجتماع بحضور عبد الحليم خدام ضم الرئيس رشيد كرامي وياسر عرفات وقائد الجيش اسكندر غانم وأعلنوا وقف إطلاق النار. وفي جلسة ١٥ تموز ١٩٧٥ نالت حكومة كرامي ثقة المجلس بأغلبية ٨٠ نائباً وغياب ١٩[٢] هم أعضاء جبهة النضال الوطني وحلفاؤهم.

ورغم وقف إطلاق النار، لم تنه الوزارة الكرامية الاشتباكات إنما خففت من حدتها حوالى شهرين فقط؛ إذ اندلعت المعارك بين المتقاتلين من المسيحيين والمسلمين. وفي حين أيد الصدر وكرامي واليافي وسلام والأمير مجيد والبطريرك الماروني وشمعون والجميل وياسر عرفات ومعظم القيادات الفلسطينية والاتحادات العمالية والهيئات الاقتصادية والفعاليات الاجتماعية إنزال الجيش لوأد الفتنة وردع المتقاتلين، رفض كمال جنبلاط والأحزاب والقوى الوطنية والتقدمية الفكرة ودعوا إلى إضراب عام.

---

(١) فؤاد مطر، لبنان اللعبة واللاعبون والمتلاعبون، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ص: ٥٧.

(٢) ماجد ماجد، تاريخ الحكومات اللبنانية، ص: ٢٢٧.

اهتزت صيغة ١٩٤٣ إذ شكك الزعماء المسيحيون بإمكانية استمرار التعايش المسيحي ـ الإسلامي وطرحوا فكرة تقسيم لبنان إلى دويلات طائفية وأكد كميل شمعون «أن الحل في لبنان يكمن في جمهورية اتحادية».[١] وكان رد الأمير مجيد على مقولات التفكك والتجزئة حاسماً إذ صرَّح قائلاً: «أنا ضد تغيير الميثاق أو تعديله، لأنه يحافظ على الوحدة الوطنية وإذا ذهب الميثاق ذهبت البلاد معه».[٢] وجدَّد البطريرك الماروني ثقته بالميثاق الوطني اللبناني معلناً «الإيمان الراسخ بأن الصيغة اللبنانية هي تجربة حضارية فريدة من الحيف أن يقضي عليها الجهل والطيش والتعصب».[٣]

عجزت السلطة التنفيذية عن فرض الأمن ووقف القتال، فتم بعد التشاور بين الرئيسين اللبناني فرنجية والسوري الأسد، تأليف لجنة حوار وطني من الشخصيات التالية: كامل الأسعد ورشيد كرامي وكميل شمعون وعبد الله اليافي وصائب سلام والأمير مجيد أرسلان وفيليب تقلا وغسان تويني وكمال جنبلاط وبيار الجميل وريمون إده ورينيه معوَّض وخاتشيك بابكيان ورضا وحيد والياس سابا وعباس خلف ونجيب قرانوح وإدمون رباط وعاصم قانصوه وحسن عواضة.[٤] وكانت مهمة الهيئة الوطنية للحوار كما حدَّدها رئيس الحكومة «توفير إطار لمصالحة تتم عبر مصارحة وحوار بين الفرقاء المتنازعين. يتبينون بعده إذا كان من الممكن بلورة قواعد تفاهم مقبل».[٥] تتالت اجتماعات اللجنة في ٢٥ أيلول و٢٧ و٣٠ منه وأثيرت فيها مسألة تعديل الدستور وإصلاح النظام السياسي والاقتصادي والصيغة اللبنانية الفريدة وتقسيم

(١) نقولا ناصيف، كميل شمعون آخر العمالقة، ص: ١٣٨.

(٢) النهار ٨ آب ١٩٧٥.

(٣) فؤاد مطر، لبنان اللعبة، ص: ٧١.

(٤) السفير، ٢٥ أيلول ١٩٧٥.

(٥) فؤاد مطر، لبنان اللعبة، ص: ٧٢ - ٧٣.

لبنان وتعايش اللبنانيين لكن ذلك لم يحل دون استمرار أعمال الخطف والقتل على الطرق الدولية. وهذا ما حمل ريمون إده وصائب سلام على مطالبة الرئيس فرنجية بالاستقالة، ليقف في وجههما كميل شمعون مدافعاً عن مقام الرئاسة.

اغتنمت الهيئات الروحية المسيحية والإسلامية مناسبة عيد الفطر فعقدت اجتماعين متتاليين صباح يوم الأحد في الخامس من تشرين الأول في بكركي ومساءً في دار الفتوى وصدر عن المجتمعين بيان أكدوا فيه تمسك المسلمين والمسيحيين بصيغة العيش المشترك وبمبدأ السيادة الوطنية ورفض التقسيم والدعوة إلى الإصلاح. ولم تهدأ عاصفة القصف المدفعي واندلاع النيران إلاَّ بعد عودة الرئيس كرامي من دمشق يرافقه ياسر عرفات. وشهد يوم الحادي عشر من تشرين الأول عناق المتقاتلين على محور عين الرمانة ـ الشياح وبتوزيع الورود على المارة وذلك بالتنسيق بين وزير الداخلية كميل شمعون كممثل عن الكتائب والوطنيين الأحرار وزهير محسن وأبو حسن علي سلامة عن المنظمات الفلسطينية.

لم يفقه اللبنانيون سر ذلك الانفراج المفاجئ. لقد كان ذلك تفويتاً على لبنان تعريب أزمته من خلال دعوة وجهتها الكويت الى عقد اجتماع عاجل لوزراء الخارجية العرب بهدف درس الوضع الخطير في لبنان ووضع حد لأزمته وصيانة أمنه ووحدته واستقراره. وبالفعل حضر لبنان بشخص فيليب تقلا وزير خارجيته مؤتمر وزراء الخارجية في مبنى الجامعة العربية في القاهرة، في ١٥ تشرين الأول ١٩٧٥ دون أن يطلب حل الأزمة اللبنانية أي تعريبها، للاكتفاء بالمبادرة السورية في لبنان.

توزَّعت الهيئة الوطنية للحوار إلى لجان ثلاث لبحث الشؤون السياسية والاقتصادية والاجتماعية. وكان موضوع إلغاء الطائفية ـ السياسية الذي يطرحه الفريق المسلم يجابه بالعلمنة التي يقترحها بيار الجميل ويطالب بها الفريق المسيحي. وهذا ما يرفضه معظم الزعماء

المسلمين ومن بينهم الأمير مجيد لمخالفة العلمنة التعاليم الإسلامية لا سيما في مجال الأحوال الشخصية. وكان الأمير مجيد يقول «إن الذي جرى ويجري ليس كله نتيجة عوامل لبنانية ذاتية خالصة، فهناك قوى شريرة ذات مصلحة تصب الزيت على النار أبرزها إسرائيل والصهيونية العالمية. فما يسمى «الموزاييك» الطائفي ليس شيئاً طارئاً على هذه البلاد، وقد شكل دائماً ركيزة قوة لها حين يكون متحداً».[١]

توصل الرئيس كرامي إلى إعلان وقف القتال، ساعده في ذلك بلاغ قيادة الجيش وإنذارها بإطلاق النار على كل من يحمل السلاح، وعمل لجنة التنسيق على إزالة المظاهر المسلحة، ورسالة البابا إلى اللبنانيين الداعية إلى المحبة ونبذ الاقتتال. لكنه اصطدم في الوقت نفسه برئيس الجمهورية فرنجية الذي أمر بانسحاب وحدات الجيش اللبناني العاملة على عدم تفريغ باخرة الأسلحة للكتائبيين في مسبح الأكوامارينا في جونيه. ولم يكن أمامه سوى الاستقالة، فعزّزت الهيئات الاسلامية والأحزاب التقدمية موقفه ودعمته في مواجهة فرنجية وشمعون والجميل. تضامن الأمير مجيد وباقي الوزراء مع كرامي لتجاوز الأزمة العالقة بينه وبين الرئيس فرنجية، بتنشيط لجنة التنسيق العليا لإزالة المظاهر المسلحة، ومن جديد اتهمت الأحزاب الوطنية والمنظمات الفلسطينية الشعبة الثانية في الجيش اللبناني بخرق اتفاقات الهدنة وإشعال الجبهات والانحياز إلى الميليشيات المسيحية.

عاد الخلاف حول مسألة الإصلاح السياسي والطائفية ـ السياسية بين الفريقين الطائفيين واعتبر شمعون والجميل أن هذه المهمة مناطة بمجلس الوزراء ومجلس النواب لا بهيئة الحوار الوطني واعتكفا عن حضور جلساتها. ومع ذلك توصلت لجنة الاصلاح السياسي في ظل غياب هذين الزعيمين إلى رفع توصية بإلغاء المادة ٩٥ من الدستور والمادة ٩٦ من قانون الموظفين، وبإنشاء مجلس اقتصادي واجتماعي،

(١) الياس عبود، أوراق مضيئة، ص. ١٤٠ـ ١٤١.

وبإلغاء الطائفية السياسية مع تسجيل شرط العميد ريمون إده بتطبيق علمنة الدولة، وبجعل سن الاقتراع ١٨ سنة. لجأ شمعون والجميل الى التصعيد السياسي والعسكري فتهيب رشيد كرامي الموقف وأحجم عن طرح موضوع الإصلاح وتعديل الدستور في جلسة مجلس الوزراء في ١٥ تشرين الثاني خشية المجابهة مع فرنجية وشمعون فثار عليه ريمون إده وكمال جنبلاط. وفي جلسة ١٩ تشرين الثاني أقر مجلس الوزراء تعديل قانون الجيش ووقعه الرئيس فرنجية.

انفجر الوضع الأمني وانفرط عقد هيئة الحوار الوطني وتجدَّد نزاع كرامي مع كميل شمعون في جلسة مجلس الوزراء في ٢٥ تشرين الثاني بسبب قضية الجيش وتعديل الدستور، ومع فرنجية في جلسة ٢٦ منه بسبب صلاحيات كل من الرئاستين الأولى والثالثة حول تحديد الأولوية في موضوعي السيادة والإصلاح السياسي.

وفي جو مضطرب أمنياً وسياسياً تخللته غارة إسرائيلية في ٢ كانون الاول ١٩٧٥ على الشمال والجنوب، قام بيار الجميل على رأس وفد كتائبي في ٦ كانون الأول بزيارة الى دمشق وجرت في اليوم نفسه مجزرة رهيبة قامت بها ميليشيا حزب الكتائب في بيروت (السبت الأسود) رداً على مقتل أربعة مسيحيين وجرح واحد على طريق بيت مري القديمة في قلب المنطقة المسيحية، وطالب شمعون بإعلان حالة الطوارئ. وفي جلسة ٨ كانون الأول أعلن مجلس الوزراء باتفاق الرئيسين فرنجية وكرامي رفض فكرة شمعون.

ورغم التفاف بعض القوى الموالية لسورية حول الرئيس فرنجية أقدمت ميليشيات الكتائب والوطنيين الأحرار على تجريد المناطق المسيحية من المسلمين بإبادتهم فكانت مجزرة حي الغوارنة قرب إنطلياس ومذبحة بلدة سبنيه قرب كفرشيما وبعبدا وعلى مشارف بلدة الشويفات. لذلك سارعت العائلات والقيادات الحزبية في الشويفات بإيعاز من الأمير مجيد الى عقد اجتماع لإنقاذ المنطقة والبلدة من اندلاع الفتنة فيهما. مثَّل الأمير فيصل والده الأمير مجيد في الاجتماع

المنعقد واقترح تشكيل لجان ارتباط من جميع الفرقاء والاتجاهات لتطويق ذيول حادثة سبنيه ووقف الاقتتال والحؤول دون تجدد الاشتباكات لكنه كشف «أن هناك كميات من السلاح ستصل في باخرة الى شواطئ بيروت وأن الموقف في حال اتساع نطاق الاشتباكات يتطلب التيّقظ والحذر».[١]

وكانت المفاجأة أن انعقد مؤتمر قمة مارونية داخل القصر الجمهوري رمز الوحدة الوطنية للبنان فارتفعت حدة الخلاف بين قمتي بعبدا وعرمون إلى حد أن تدخل سلاح الطيران اللبناني بإيعاز من الرئيس فرنجية في المعارك الدائرة في منطقة الدامور وخلدة ومحور المطار والجيه. وطال القصف الجوي المنطقة المحيطة بمنزل مفتي الجمهورية الشيخ حسن خالد، حيث كانت تعقد قمة إسلامية في ١٦ كانون الثاني ١٩٧٦. احتل الكتائبيون مخيم تل الزعتر الفلسطيني. وردت المقاومة الفلسطينية والأحزاب الوطنية باجتياح الدامور. ثم أقدم الكتائبيون والوطنيون الأحرار على اقتحام مخيم الضبية والكرنتينا والمسلخ.

خرج أبناء الدامور ولاذوا بالقرى المجاورة لبلدتهم وحل عدد منهم ضيوفاً على قصر خلدة فاستقبلتهم «الست خولا» والأمير مجيد الذي «رعى المنكوبين وحمى المظلومين»[٢] وكرّر نصيحته لهم بعدم الابتعاد عن بلدتهم وعدم اللجوء إلى كسروان لكنهم، وتحت تأثير الخوف والقلق، أسلسوا قيادتهم إلى مسؤولي الميليشيات، وتجمعوا في السعديات حيث نقلوا بحراً إلى جونيه أما أهالي الناعمة فقد ذهب بعضهم إلى خلدة والشويفات حيث الأقارب والأصدقاء وما لبثوا أن عادوا إلى بيوتهم.

---

(١) الحوادث، ٢٦ كانون الاول ١٩٧٥.

(٢) انطوان خويري، الحرب في لبنان (١٩٧٥ - ١٩٧٦) مركز الإعلام والتوثيق، جونيه، ص: ٣.

وقبل أن يحين موعد الانتخابات النيابية في عام ١٩٧٦، ونظراً لتعذر إجرائها في ظل الأوضاع الأمنية المتدهورة تم التجديد لمجلس النواب الذي بات عليه انتخاب رئيس للجمهورية. انفجر القتال على كافة جبهات التماس في العاصمة وغيرها. وتطلع المسؤولون السياسيون والرؤساء الروحيون إلى سورية انقاذاً للوضع الامني المتدهور وطالب الرئيس فرنجية الرئيس السوري التدخل السريع لتأمين وقف إطلاق النار وإحلال الأمن. ووجه أمين عام الجامعة العربية محمود رياض دعوة إلى الملوك والرؤساء العرب لعقد قمة عاجلة تبحث في الوضع اللبناني.

لبى الرئيس حافظ الأسد الدعوة بإيعاز إلى عبد الحليم خدام للمجيء على رأس وفد عسكري إلى لبنان وبإدخال وحدات من جيش التحرير الفلسطيني وسط موجة استنكار مصطنع قام بها كميل شمعون وبيار الجميل والبطريرك الماروني خريش في الداخل والرئيس الأميركي جيرالد فورد ووزير خارجيته هنري كيسنجر ووزير الدفاع الإسرائيلي في الخارج. واعتذر الرئيس اللبناني فرنجية عن المشاركة في القمة العربية معتمداً على الدور السوري في حل الأزمة اللبنانية. نجحت الوساطة السورية في تشكيل لجنة عسكرية لبنانية ـ سورية ـ فلسطينية رئيسية مهمتها وضع ترتيبات وقف القتال وتعيين موعده. كما توصلت هذه الوساطة إلى حل عقدة الخوف عند المسيحيين وعقدة الغبن عند المسلمين باقتراحها إلغاء الطائفية في الوظيفة، والمناصفة في توزيع عدد المقاعد النيابية بين المسيحيين والمسلمين وإنشاء محكمة لمحاكمة الرؤساء والوزراء والنواب.

وتتويجاً للمبادرة السورية في لبنان قام الرئيس فرنجية بزيارة سوريا حيث التقى بنظيره السوري ليعود بعدها إلى لبنان متعهداً بتقديم ميثاق وطني جديد بالاشتراك والتنسيق مع الرئيس رشيد كرامي والوزراء الأمير مجيد أرسلان وغسان تويني وكميل شمعون وعادل عسيران وفيليب تقلا.

وفي جلسة مجلس الوزراء المنعقدة في ١٤ شباط، وقد حضرها

الأمير مجيد، تمت مناقشة الوثيقة الدستورية التي تلاها رئيس الجمهورية على الشعب اللبناني عبر الإذاعة والتلفزيون في العاشرة ليلاً من اليوم نفسه.

كرَّست الوثيقة الدستورية طائفية الرئاسات الثلاث وتوزيع المقاعد النيابية بالتساوي بين المسلمين والمسيحيين، وانتخاب رئيس مجلس الوزراء من قبل المجلس النيابي الى غير ذلك من المطالب الإصلاحية وتم الاتفاق في مجلس الوزراء على أن تبلغ هذه الوثيقة كوحدة متكاملة إلى مجلس النواب ويكون تنفيذها عن طريق حكومة كرامي أو الحكومة التي ستليها.

وفي ١١ آذار ١٩٧٦ وإثر انفراط عقد الجيش والتحاق بعض قواته بالميلشيات المتقاتلة وتمرد البعض الآخر على أوامر رؤسائه قام العميد أول الركن عزيز الأحدب، قائد منطقة بيروت، بانقلاب سلمي طالب فيه باستقالة رئيس الجمهورية.

قوبل انقلاب الأحدب، كما الوثيقة الدستورية، بانقسام في الرأي وبإثارة ردود فعل سياسية متفاوتة، وباستغراب شديد في الأوساط الرسمية والشعبية؛ وصرَّح الأمير مجيد مستغرباً خطوة الأحدب بقوله: «إنني ربَّيت العسكر مدى ثلاثين سنة كنت خلالها وزيراً للدفاع، على أن يكون عسكر الشرعية، ولا أنتظر منهم الخروج عن هذه القاعدة، ولا أعتقد أنهم يخرجون، وفي إطار الشرعية يبقى لكل مسؤول أن يتخذ أي خطوة يراها مناسبة لمواجهة الأزمات ومعالجتها».[١] أما نجله الأمير فيصل فقد عبَّر عن آراء «الشباب الدرزي الحر» بتأييده لحركة الأحدب الانقلابية ضماناً لعودة الشرعية المغتصبة على يد رئيسها والميليشيات اللبنانية والمنظمات الفلسطينية.

استجاب لحركة الأحدب، رغم اندهاش اللبنانيين، ٤٨ نائباً عقدوا ندوة في مجلس النواب ووقعوا عريضة تمنوا فيها على رئيس

(١) فؤاد مطر، لبنان اللعبة، ص: ٢١٩.

الجمهورية أن يسقيل حفاظاً على الشرعية وتجنباً لإراقة المزيد من الدماء. وبلغ عدد الموقعين على عريضة التمني في ١٣ آذار ستة وستين نائباً بحسب ما اشترطه الرئيس فرنجية لتقديم استقالته ضمن الأطر البرلمانية. ووقع ٣٣ نائباً عريضة أخرى قدموها الى رئاسة المجلس النيابي تتضمن إنذاراً بحجب الثقة عن حكومة كرامي ما لم يتم إنقاذ البلاد من المحنة.(١)

وحفظاً لكرامة مقام رئاسة الجمهورية قرر النواب الستة والستون إيفاد رئيس المجلس النيابي كامل الأسعد إلى القصر الجمهوري لتبليغ الرئيس فرنجية تمنيهم استقالته. شارك الأمير مجيد في صياغة عريضة التمني الى جانب صائب سلام وعادل عسيران ورشيد كرامي وبيار الجميل وجوزف سكاف وحبيب كيروز وألبير مخيبر وبهيج تقي الدين وإدمون رزق ومنير أبو فاضل وخاتشيك بابكيان وكاظم الخليل وميشال ساسين وملكون أبلغتيان والرئيس الأسعد الذي عاد من بعبدا حاملاً معه رفض رئيس الجمهورية رغم موافقته المشروطة المسبقة. وعلى الفور عقد الرئيس الأسعد جلسة نيابية وقع خلالها النواب على عريضة ثانية أعد صياغتها النائب أمين الجميل جاء فيها:(٢)

«دولة رئيس مجلس النواب الأستاذ كامل الأسعد

إن النواب في المجلس النيابي، في تاريخ الثالث عشر من شهر آذار (مارس) ١٩٧٦، الموقعين أدناه، حفاظاً منهم على الشرعية وفاعلية المؤسسات الدستورية، يطلبون إليكم نقل قرارهم: الطلب إلى فخامة رئيس الجمهورية الاستقالة من منصبه معتبرين أن الشرعية مستمرة بموجب المادة الثانية والستين من الدستور. ولكم فائق الإحترام».

وبناءً على اقتراح بيار الجميل تم تكليف وفد نيابي برئاسة الأسعد، لزيارة القصر الجمهوري والتمني على سيده باتخاذ مبادرة الاستقالة. وبالمقابل كان كميل شمعون يشدّد من عزيمة الرئيس فرنجية

---

(١) النهار، ١٣ اذار ١٩٧٦.

(٢) فؤاد مطر، لبنان اللعبة، ص: ٢٢٥.

بقوله: «حسب الدستور لا استقالة للرئيس. ولا أحد يستطيع إجبار الرئيس على الاستقالة. ولن يستقيل... لن يستطيع أحد أن يجبره على الاستقالة، حتى لو كان هناك إجماع من المجلس النيابي».[1] تنكّر حزب الكتائب لخطوة النواب الدستورية، رغم مشاركة رئيسه بيار الجميل وأمين الجميل في اتخاذ القرار وصياغة العريضة وتوقيعها، واتهمهم بتهديم المؤسسات الشرعية والقواعد الدستورية في لبنان.[2]

كان لتراجع بيار الجميل ونجله أمين وانضمامهما إلى الرئيس شمعون الدور الأساسي في تطييف الأزمة اللبنانية وتوحيد الجبهة المسيحية عموماً والمارونية خصوصاً. وبالمقابل صعَّد بعض الضباط المنشقين من تهديداتهم باحتلال قصر بعبدا لإسقاط رئيس الجمهورية. وقامت المنظمات الموالية لسورية بوقف الزحف الميليشياوي إلى بعبدا في منطقة خلدة للحيلولة دون اقتحام القصر الجمهوري. حالت دمشق دون إسقاط الرئيس اللبناني سليمان فرنجية بالقوة لما يترتب عليه من تقسيم فعلي قانوني للبنان، خاصة وأن القصر الجمهوري بات قصراً للقمم المارونية، وحذرت من اجتياح إسرائيلي للأراضي اللبنانية بذريعة ما يجري في لبنان من حرب أهلية. وأوعزت إلى زائريها بالبحث عن مرشحين لانتخابات رئاسة الجمهورية فتم التداول بين أسماء الياس سركيس وميشال الخوري وجان عزيز.

تلقى كامل الأسعد وصائب سلام ورشيد كرامي وممثلو حزب الكتائب جورج سعادة وكريم بقرادوني دعوة رسمية لزيارة دمشق. وكانت حصيلة لقاء المدعوين مع الرئيس السوري حافظ الأسد التفاهم على استقالة فرنجية وتشكيل حكومة جديدة وإعادة بناء الجيش وانتخاب رئيس جديد للجمهورية. وترجمةً لاتفاق دمشق كان على الحكومة اللبنانية تعديل المادة ٧٣ من الدستور لتشريع انتخاب رئيس

---

(١) نقولا ناصيف، كميل شمعون آخر العمالقة، ص: ١٧٨.

(٢) النهار، ١٥ آذار ١٩٧٦.

جديد للجمهورية قبل انقضاء ولاية الرئيس فرنجية بستة أشهر، أي ابتداءً من ٢٣ آذار ١٩٧٦ على أن يتم الانتخاب في مهلة أقصاها ٢ أيار ١٩٧٦. غير أن ما دعا الى قلق بعض النواب هو اشتراط فرنجية على أن تتم عملية التسلم والتسليم في موعد يحدده هو بالذات حفاظاً على كرامته الشخصية.

وفي ٢٢ آذار صدر عن جلسة مجلس الوزراء التي لم يحضرها الأمير مجيد لأسباب صحية مشروع قانون تعديل المادة ٧٣. لم تنطل مناورة الرئيس فرنجية على بعض السياسيين فاندلعت الاشتباكات بضراوة على طول الجبهات في بيروت والجبل وطرابلس وغيرها وتعرَّض القصر الجمهوري للقصف المدفعي العنيف فانهالت رسائل الاستنكار «واعتبر الأمير مجيد أرسلان قصف القصر عملاً إجرامياً وحشياً بربرياً لا يقرّه أحد... وباستثناء الأمير مجيد أرسلان الذي يتقاسم مع جنبلاط زعامة الطائفة الدرزية فإن أيّاً من الشخصيات الإسلامية لم يستنكر قصف القصر».[1] وقام بزيارة كبار المسؤولين السياسيين في دمشق على رأس وفد ضم نجله الأمير فيصل وبشير الأعور وسليم الداود وفريد حمادة وفضل الله تلحوق وبهجت شمس لتأكيد القبول بالمبادرة السورية وبالحل السلمي لاستقالة فرنجية.

غادر الرئيس فرنجية القصر الجمهوري الى مركز بلدية «ذوق مكايل» معلناً استمراره في منصب الرئاسة حتى آخر يوم في ولايته الدستورية، ومقترحاً على حلفائه انتظار نتائج المبادرة السورية حتى إذا ما فشلت تقدم من مجلس الأمن الدولي بطلب إرسال قوات دولية إلى لبنان للفصل بين المتحاربين.

تخوَّف السوريون والسياسيون اللبنانيون كالأمير مجيد وغيره من مغبة تدويل الأزمة اللبنانية فحاولوا تهدئة الأوضاع الأمنية للإسراع بانتخاب رئيس للجمهورية يطمئن المعارضة.

---

(١) فؤاد مطر، لبنان اللعبة، ص: ٢٦٧.

أرادت مصر تفويت الفرصة على المبادرة السورية وإفشالها، فقرر مجلس الأمن القومي فيها طلب التدخل العربي لمعالجة المسألة اللبنانية سياسياً وعسكرياً بإرسال قوات أمن رمزية عربية مشتركة الى لبنان لإعادة الأمن والهدوء إلى ربوعه ونشطت سوريا والأردن والسعودية ودولة الإمارات العربية لضمان تأييد الدول الأوروبية والفاتيكان والولايات المتحدة الأميركية لدخول قوات سورية الى لبنان للفصل بين المتقاتلين ولإقناع هذه الدول إسرائيل بعدم اجتياح لبنان وذلك كي تضمن سورية عدم تدخل إسرائيل عسكرياً ضد لبنان وسورية وتفجير حرب شاملة إذا اضطرت سورية الى إدخال وحدات عسكرية لفرض الأمن في لبنان ووقف إطلاق النار.(١)

ومما عجل في مصادقة المجلس النيابي لمشروع تعديل المادة ٧٣، دعوة رئيس مجلس الأمن، بطلب من الأمين العام للأمم المتحدة، لممثلي الدول الأعضاء ولمندوب لبنان إدوار غرة، للتشاور بموضوع النزاع اللبناني. كذلك وصول المندوب الأميركي دين براون إلى لبنان للمساعدة في وقف إطلاق النار وحل الأزمة. ففي ٢ نيسان تم عقد هدنة لمدة عشرة أيام تمَّ خلالها تعديل المادة ٧٣ في جلسة ١٠ نيسان النيابية وقد حضرها الأمير مجيد ووافق على التعديل، في قصر العسيلي الذي يملكه النائب حسين منصور في بيروت.

تمت عملية تعديل المادة ٧٣، ودخلت القوات السورية على أثرها الى لبنان بعد تفهم أميركي بأن «سوريا هي الطرف العربي في الحرب والسلم، إليها يتطلع الأميركيون لتحقيق الحل الذي يتوافق مع مصالحهم، ويميل الى مصلحة إسرائيل. وهذا ما جعل الأميركيين يوافقون على دخول الجيش السوري الى لبنان ولجم إسرائيل عن التحرك لمهاجمة لبنان وحدوده والمقاومة الفلسطينية».(٢) وأعلن

(١) مسعود الخوند، لبنان المعاصر، ص: ٣٣٣.

(٢) نصار غلمية، أسباب وأسرار الحرب اللبنانية، ص: ٢٦٠.

كيسنجر أن الولايات المتحدة الأميركية لن ترسل قواتها الى لبنان حتى لو تم التدخل السوري العسكري، طالما تأكد لديها حماية المسيحيين ومنع الاقتتال الطائفي وضبط المقاومة الفلسطينية.

امتنع الرئيس فرنجية عن توقيع تعديل المادة ٧٣. وإزاء هذا الموقف المتعنّت هددت القوات المشتركة باجتياح المناطق المسيحية فضغط الأهالي المسيحيون المهددون بالاجتياح على زعمائهم لوقف القتال. وهدد بيار الجميل بدوره بتفجير الجبهة المارونية إذا ما أصرَّ فرنجية على عدم التوقيع، فاضطر رئيس الجمهورية الى إحالة القانون موقعاً الى رئاسة مجلس النواب في ٢٤ نيسان ١٩٧٦.

بدأت التحضيرات لمعركة الرئاسة ببروز المرشحين ريمون إده والياس سركيس الذي طعن رئيس لجنة النظام الداخلي البرلمانية في جواز انتخابه كونه موظفاً في الدولة ولم يقدم استقالته قبل ستة أشهر من إعلان ترشيحه. وبعد صراع سياسي مرير حدد موعد انتخاب رئيس الجمهورية في ٨ أيار ١٩٧٦. وفي الموعد المحدَّد كان الأمير مجيد أول الواصلين إلى قصر منصور في الساعة التاسعة إلاً ربعاً من صباح يوم السبت الواقع فيه ٨ أيار ١٩٧٦. وعلَّق الأمير مجيد على الحالة الأمنية المتوترة بقوله «هذه خيانة وعمالة ضد العرب وضد فلسطين وهذا المخطط ضد فلسطين ينفذ مع بعض الزعماء اللبنانيين بكل أسف أنهم يتكلمون بالتقدمية والديمقراطية والاشتراكية. هل هذه هي الديمقراطية». [(١)] وعندما وصل بعض النواب ومن بينهم بشير الأعور الذي سأل الرئيس الأسعد عما إذا كان سيؤجل الجلسة إذا لم يكتمل النصاب عند الساعة الحادية عشرة والنصف أجاب الأمير مجيد بحدَّة: «إنشاء الله ولو صارت ١١ بالليل بدنا ننتخب رئيس الجمهورية اليوم». [(٢)]

---

(١) فؤاد مطر، لبنان اللعبة، ص: ٣٦٩.

(٢) مقابلة مع الشيخ يوسف البعيني.

اكتمل النصاب القانوني بحضور أكثر من ثلثي أعضاء المجلس. بدأت الجلسة فجلس في مقاعد الحكومة رشيد كرامي وإلى يمينه كميل شمعون والأمير مجيد، والى يساره عادل عسيران. وبعد تلاوة المادة ٤٩٥ والمادة ٧٣ المعدلة والمادة ٧٥ المعدلة أيضاً جرت الدورة الأولى من العملية الانتخابية فنال سركيس ٦٣ صوتاً ووجدت خمس أوراق بيضاء. أعيد الاقتراع فنال سركيس ٦٦ صوتاً ووجدت ثلاث أوراق بيضاء، فأعلن الأسعد انتخاب الياس سركيس رئيساً للجمهورية.

كان انتخاب سركيس رئيساً للجمهورية بمثابة الشرارة التي اندلعت بين فرقاء الصف الواحد الذين سبق وانقسموا لاختلاف الرؤية السياسية للأزمة اللبنانية وطرق معالجتها بعد الزيارة التي قام بها كمال جنبلاط الى دمشق في ٢٧ آذار ١٩٧٦ بدعوة من الرئيس الأسد. ودارت معارك شرسة بين عناصر من حركة «المرابطون» والحزب التقدمي الاشتراكي وبين فصائل الصاعقة وجيش التحرير الفلسطيني الموالية لسوريا. فاغتنمت ميليشيات الجبهة اللبنانية الفرصة لاستعادة بعض المناطق التي خسرتها. وعمت المعارك معظم المناطق اللبنانية. وأصيبت المقاومة الفلسطينية بتصدع داخل صفوفها العسكرية فانقسمت ما بين موال لسوريا ومؤيد للحركة الوطنية بزعامة جنبلاط.

بقي الأمير مجيد محافظاً على موقفه السياسي المبدئي الداعي إلى وجوب القبول بالدور السوري في حل الأزمة اللبنانية نظراً للعلاقات المميزة والتاريخية بين البلدين ومنعاً لصهينة لبنان وتجنباً لتفكيكه وإقامة أوطان طائفية قومية على أنقاضه.

تذرّع الرئيس فرنجية بالتدهور الأمني المتصاعد الذي يحول دون عملية التسلم والتسليم مع الرئيس المنتخب الياس سركيس فلم يقدم استقالته الموعودة. لذلك انقطع رشيد كرامي عن مهام رئاسة الحكومة والوزارات المناطة به. أقدم الرئيس فرنجية في ١٥ أيلول على تعديل وزاري فعيَّن جورج سكاف بدلاً من الوزير فيليب تقلا وعيَّن كميل شمعون رئيساً بالوكالة للوزارة عند غياب الرئيس الأصيل أو إذا تعذر

حضوره. وكان شمعون يشغل أيضاً منصب نائب رئيس مجلس الوزراء. كما عيَّن الرئيس فرنجية الأمير مجيد وزيراً للأشغال العامة والنقل وللموارد المائية والكهربائية وللصحة العامة.[١]

ومع اشتداد القتال في بيروت بات من المتعذر على النواب الاجتماع في قصر منصور أو سواه لعقد جلسة قسم اليمين الدستورية. وفي ٢٣ أيلول ١٩٧٦ عقدت أول جلسة نيابية في بارك أوتيل شتورة خارج العاصمة وبحراسة قوات من الجيشين السوري واللبناني. تمثلت الحكومة برئيسها بالوكالة كميل شمعون لغياب الرئيس الأصيل رشيد كرامي وبالأمير مجيد وزملائه الوزراء. وما إن افتتح الرئيس كامل الأسعد الجلسة محاولاً تبرير انعقادها خارج بيروت «من قبيل وضع حد لكل تساؤل، سواء أكان عن عمد أم عن غير عمد» حتى نبه الأمير مجيد النواب المجتمعين إلى أن «المجلس سيد نفسه» وهذا ما يعطي دستورية الاجتماع.[٢] وفي اليوم نفسه تمت عملية التسلُّم والتسليم بين الرئيسين فرنجية وسركيس في القصر البلدي في ذوق مكايل.

الأمير مجيد أرسلان في عهد الرئيس الياس سركيس ١٩٧٦-١٩٨٢

قدَّم رشيد كرامي، بواسطة الأمين العام المساعد لجامعة الدول العربية حسن صبري الخولي، وكان مبعوثها إلى لبنان، كتاب استقالته إلى الرئيس الياس سركيس. وريثما يتم تشكيل حكومة العهد الأولى، استمرت الحكومة المستقيلة حوالي الشهرين ونصف الشهر بتصريف الأعمال نزولاً عند طلب رئيس الجمهورية. وكانت نهاية المطاف الوزاري للأمير مجيد أرسلان.

قام الرئيس سركيس، قبل تسلمه مهامه الرئاسية بزيارة دمشق والقاهرة في محاولة لتوطيد علاقاته الخارجية بالملوك والرؤساء

---

(١) ماجد ماجد، تاريخ الحكومات اللبنانية، ص: ٢٣٠.

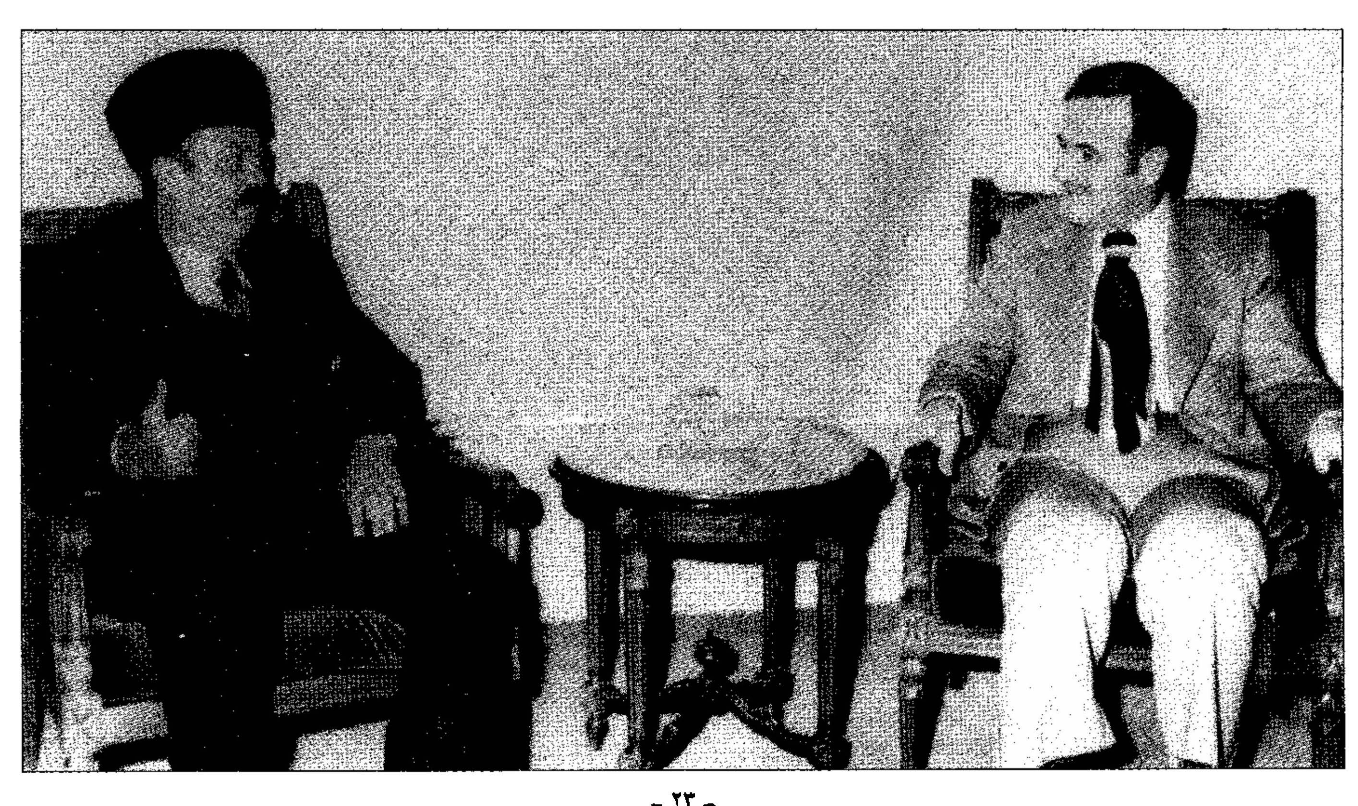
(٢) جلسة ٢٣ أيلول ١٩٧٦.

العرب، وما إن تسلم الحكم حتى شنّت القوات السورية بمشاركة «القوات اللبنانية» هجوماً عنيفاً على القوات المشتركة اللبنانية ـ الفلسطينية في منطقة المتن وأجبرتها على الانسحاب منها.

تتالت الهجمات السورية على قوات الحركة الوطنية والفصائل الفلسطينية في منطقة صيدا الواقعة تحت سيطرة الأحزاب التقدمية ومنظمة التحرير الفلسطينية، وهذا ما عجَّل بانعقاد مؤتمر القمة العربية المصغرة في الرياض يومي ١٧ و١٨ تشرين الأول ١٩٧٦. وقد نتج عنها إجراء مصالحة بين الرئيسين حافظ الأسد وأنور السادات، كما نجم عنها تبيان حقيقة انعكاسات النزاع المصري ـ السوري على الساحة اللبنانية، فتم تحويل قوات السلام العربية إلى قوات الردع العربية ووضعها تحت إمرة وتصرف رئيس الجمهورية اللبنانية مباشرة دون العودة إلى مجلس جامعة الدول العربية، وذلك بضغط من الرئيس السوري حافظ الأسد ورضوخ عربي. وهكذا لم يتم تعريب الأزمة اللبنانية بل حصل اعتراف عربي صريح بالمبادرة السورية في لبنان على الصعيدين السياسي والعسكري. «فانتقل لبنان من حقبة الفلتان الفلسطيني إلى حقبة الضبط السوري»[١].

ومع انتشار قوات الردع العربية في معظم المناطق اللبنانية في ١٥ تشرين الثاني، اعتبر هذا التاريخ نهاية حرب السنتين ١٩٧٥ و١٩٧٦، فقام الأمير مجيد بزيارة رئيس الجمهورية في القصر الجمهوري في بعبدا لتهنئته بانتهاء حرب السنتين، واختفاء الحواجز المسلحة. وصرَّح الأمير للصحفيين قائلاً: «هنأنا فخامة الرئيس الياس سركيس على الثقة الكبيرة التي أولته إياها الدول العربية وهذا شرف كبير له وللبلاد... وأنتم تعرفون أنني أول من كان مع المبادرة السورية الأخوية. والارتياح عام والحمد لله... نحن لنا ثقة عمياء بالرئيس سركيس. والحمد لله برهنا للعالم أنه كان معنا حق عندما تعلقنا بسركيس سنة ١٩٧٠... أول

(١) كريم بقرادوني، السلام المفقود، ص: ٧٣.



ـ ٢٣ ـ

الأمير مجيد أرسلان في زيارة إلى الرئيس السوري حافظ الأسد

أمس ارتحت كثيراً عندما علمت أن قوات الردع العربية دخلت الشوف. وشوي شوي بيتمركزوا وين ما كان وبتهدا الحال. على كل حال هلق ارتاح بالنا. والدروز لم يدخلوا الصراع كطائفة وإنما دخلوا كأفراد حزبيين هذه الحرب التي لا مصلحة لهم فيها لأنها ضد لبنان والعرب والقضية الفلسطينية»[١].

ومع استتباب حالة الأمن في العاصمة، بدأ الأمير مجيد أعماله في وزارات الصحة والأشغال والموارد المائية والكهربائية، في مبنى المختبر المركزي في شارع فردان وقال الأمير «نأمل أن ترمم مباني الوزارات حتى يعود الجميع إلى العمل، والحال الأمنية، كما نرى، بدأت تتحسَّن. وقوات الردع تقوم بواجبها»[٢]. وما لبث الأمير أن قام بزيارة الرئيس السوري حافظ الأسد على رأس وفد ضم سليم الداود وحليم فياض وحسن قحطان حمادة لتقديم شكره العميق على عودة الحياة الطبيعية إلى الربوع اللبنانية بفضل المبادرة السورية.

كان من واجبات قوات الردع العربية تأمين وقف إطلاق النار وحفظ الأمن وتطبيق اتفاقية القاهرة، ومغادرة جيش التحرير الفلسطيني لبنان، ونزع الأسلحة الثقيلة من الميليشيات اللبنانية المتناحرة، ومساندة السلطة الشرعية في إعادة المرافق العامة والمؤسسات الرسمية للعمل، وذلك بإشراف اللجنة الرباعية المؤلفة من ممثلين عن السعودية ومصر والكويت وسوريا. غير أن لبنان لم يحظ، في عهد الرئيس سركيس بالهدوء الموعود على يد قوات الردع العربية.

وفي ١٦ آذار ١٩٧٧ اغتيل رئيس الحزب التقدمي الاشتراكي الزعيم الدرزي البارز كمال جنبلاط، قائد الحركة الوطنية، في قرية دير دوريت الشوفية «وفي ذلك التاريخ كان الأمير مجيد أرسلان في أوروبا بداعي المعالجة الصحية، وقبل أن ينهي علاجه فوجئ باغتيال الزعيم

---

(١) صحف ١٧ تشرين الثاني ١٩٧٦.

(٢) صحف ٢٦ تشرين الثاني ١٩٧٦.

كمال بك جنبلاط، فقطع عيادته رغم نصح الأطباء له.[*] وقال له طبيبه المختص: «لا يجوز أن تقطع علاجك وتذهب إلى لبنان فأجابه الأمير مجيد: لا يمكنني بعد هذا الخبر المفاجئ أن أكمل فحوصاتي الطبية، ولا أدري ماذا يحصل في طائفتي خصوصاً وفي وطني عموماً بعد هذا الحادث المفجع الذي أصاب كل وطني غيور في الصميم. وأخشى أن يحصل ما لا تحمد عقباه وأنا غائب».[١] رجع الأمير إلى لبنان ليقوم بواجب التعزية بالقائد الشهيد كمال جنبلاط وليعمل جهده إلى جانب وليد جنبلاط والشيخ محمد أبو شقرا في تهدئة النفوس الثائرة ولجم ردات الفعل على حادث الاغتيال وليؤكد على مبايعة وليد جنبلاط زعيماً درزياً.

تخوف المسيحيون عامة من التحولات الديمغرافية الطائفية في لبنان لصالح المسلمين عامة فأثاروا مسألة توطين الفلسطينيين في لبنان، خصوصاً وأن إسرائيل كانت ترفض عودتهم إلى أراضيهم وقراهم وتطالب بتوطينهم في أماكن تواجدهم. ومما زاد في مخاوف المسيحيين ذلك التحالف الإسلامي ـ الفلسطيني المدعوم من اليسار اللبناني والدولي، والداعي إلى قلب نظام الحكم السياسي وإلغاء الطابع المسيحي للبنان تحت ستار الإصلاح السياسي وإلغاء الطائفية السياسية. ولهذا قبلت القيادات المسيحية ولو على مضض بالدور السوري في لبنان و«قامت علاقة بين المسيحيين اللبنانيين وسوريا ولا أجمل. هذا على رغم الجسور الممدودة بين هؤلاء وإسرائيل منذ ما يقارب الستة أشهر»،[٢] إذ توجه وفد كتائبي برئاسة جوزيف أبو خليل إلى تل أبيب

(*) يروي الشيخ سليم خير الدين الذي كان بصحبة الأمير أنه عندما تبلغ خبر اغتيال كمال جنبلاط أجهش بالبكاء، وانتابه قلق شديد على مصير الطائفة الدرزية ولبنان.

(١) من أوراق الشيخ أبو عاطف محمود أبو ضرغم، كفرحيم.

(٢) جوزيف أبو خليل، قصة الموارنة في الحرب، سيرة ذاتية، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر بيروت ١٩٩٠، ص: ٦٠.

ساعياً لدى حكومتها لكي تغض النظر على دخول القوات السورية إلى لبنان وكان جوابها على حد تعبير أبو خليل «ليس لدينا اعتراض على الدخول السوري، لكن يُخشى إذا دخل السوريون بلادكم ألاّ يخرجوا منها في المستقبل».[١]

وأثير موضوع التوطين في مطلع ١٩٧٨ فرد الرئيس سركيس في رسالة وجهها في ٦ كانون الثاني إلى السلك الدبلوماسي رافضاً هذه الفكرة، وتبعه رئيس الحكومة سليم الحص بالتأكيد على كل ما ورد في رسالة رئيس الجمهورية. وبقيت مسألة التوطين شعاراً يطرح لتصعيد الخلافات السياسية وتفجير الأوضاع الأمنية خاصة وأن إسرائيل تردد باستمرار رفضها القاطع لقيام دولة فلسطينية في الضفة الغربية «لأنها لن تكون إلاّ بندقية موجهة إلى مقتل أكيد لوجودها»[٢] لا سيما وأن فلسطينيي لبنان ليسوا من الضفة الغربية.

وحسماً لهذه القضية المثارة، وإجهاضاً «لمؤامرة التوطين» قدم الأمير مجيد أرسلان بالاشتراك مع النواب أوغيست باخوس وزكي مزبودي وحسين منصور وشفيق بدر والياس الهراوي وسليمان العلي اقتراحاً إلى المجلس النيابي جاء فيه:[٣]

«انطلاقاً من أن حلّ مشكلة أي شعب لا يمكن أن تكون على حساب شعب آخر: نرى أن توطين الفلسطينيين في جنوب لبنان هو تآمر على مستقبل هذا الوطن وشعبه وخريطة المنطقة بأسرها.

لذلك نقرر ما يلي:

١. التأييد الكامل لما جاء في خطاب فخامة رئيس الجمهورية في اجتماعه بالسلك الدبلوماسي الأجنبي، واعتباره موقفاً مسؤولاً تمليه ضرورات الوطنية والحفاظ على الأرض والشعب.

---

(١) جوزيف أبو خليل، قصة الموارنة في الحرب، ص: ١٠١ .

(٢) جوزيف أبو خليل، قصة الموارنة في الحرب، ص: ١٠١.

(٣) جلسة ١٩ كانون الثاني ١٩٧٨.

٢. كما نسجل بارتياح كلي هذا الإجماع الوطني الرائع من قبل جميع الأطراف اللبنانية الذي تجلّى بشجبها لموضوع التوطين، هذا الإجماع الذي يفتح الباب الكبير في وجه الوفاق الوطني المنشود.
٣. انطلاقاً من وحدة لبنان أرضاً وشعباً وكون الجنوب جزءاً أساسياً في كيان الوطن اللبناني واستمراريته، فإن المجلس النيابي يعلن أن التفريط به بأي شكل وعلى أية صيغة هو مؤامرة على لبنان وعلى قضية فلسطين وعلى العرب مجتمعين».

وصدَّق المجلس بالإجماع هذا الاقتراح لطمأنة اللبنانيين والفلسطينيين على السواء.

لم تتمكن الميليشيات المسيحية من متابعة ازدواجية التعامل مع العدوتين اللدودتين إسرائيل وسوريا في آن. وفي ٧ شباط ١٩٧٨ «هوجم رتل من القوات السورية العاملة في إطار قوات الردع العربية قرب ثكنة الفياضية، وتطور الحادث إلى اشتباكات بين الجنود السوريين والجنود اللبنانيين، ثم توسع إلى اشتباكات بين القوات السورية والميليشيات المسيحية، خاصة منها منظمة «النمور» التابعة لحزب الوطنيين الأحرار الذي يتزعمه كميل شمعون»[١].

أعقب هذه الاشتباكات السورية ـ اللبنانية، غزو إسرائيلي بدأ فجر يوم ١٥ آذار، وأسفر عن استيلاء إسرائيل على الشريط الحدودي الممتد بعرض ١٠ كلم. ونتيجة لشكوى تقدم بها لبنان إلى مجلس الأمن صدر في ١٩ آذار ١٩٧٨ القرار ٤٢٥ الذي ينص على ضرورة احترام سيادة لبنان وانسحاب القوات الإسرائيلية منه وتشكيل قوة دولية منتدبة من الأمم المتحدة للإشراف على عملية الانسحاب الإسرائيلي وإعادة السلم والأمن إلى لبنان، ومساعدته على استعادة سلطته على المناطق المحتلة. ورغم صدور القرار الدولي وسعت إسرائيل نطاق عملياتها الحربية ومخطط غزوها ليشملا المناطق الواقعة جنوبي نهر

---

(١) مسعود الخوند، لبنان المعاصر، ص: ٣٧١.

الليطاني. ولم تقم قوات الردع العربية ولا وحدات الجيش اللبناني بالدفاع عن المناطق المستهدفة من الغزو الإسرائيلي، في حين تكرست في الجنوب على يد القوات الدولية والجيش الإسرائيلي مقولة الحزام الأمني الواقع تحت سيطرة الميليشيات المسيحية الحدودية بقيادة الضابط في الجيش اللبناني الرائد سعد حداد و«حداد هو إسرائيل، لقد أصبح وحده أقوى من لبنان وسوريا مجتمعين»[١] على حد تعبير رئيس الجمهورية الياس سركيس.

وقع الياس سركيس أسير المارونية السياسية فاستقال وطلب من الرئيس سليم الحص أن يستقيل ليتمكن من تأليف حكومة جديدة برئاسة ماروني حرصاً على إبقاء الرئاسة الأولى والسلطة العليا في البلاد بأيدي الموارنة. ولم يكن ذلك الماروني المزمع تعيينه سوى الشيخ بيار الجميل رئيس حزب الكتائب اللبنانية على رأس حكومة مؤقتة[٢] مهمتها تصريف الأعمال ريثما يتيسر لمجلس النواب انتخاب رئيس جديد للجمهورية. وذلك في الوقت الذي كانت الاشتباكات دائرة بين الجيش السوري والقوات اللبنانية في كل من زحلة وبيروت وغيرهما.

وخوفاً من الوقوع في الفراغ الدستوري الذي تتركه استقالة رئيس الجمهورية، بعدما رفض الرئيس الحص الاستقالة، اجتمع واحد وأربعون نائباً في ٧ تموز ١٩٧٨ في منزل رئيس مجلس النواب كامل الأسعد في الحازمية وأصدروا بياناً مقتضباً طالبوا فيه رئيس الجمهورية بالعودة عن الاستقالة، والاستمرار في ممارسة مهماته الرئاسية على أن يستعمل السلطات التي توليه إياها الشرعية والدستور والإرادة الوطنية كي يفرض سيادة القانون وإعادة هيبة الدولة وإنقاذ الوطن. تغيب الأمير مجيد عن هذا الاجتماع إلا أنه فوّض الرئيس الأسعد بتوقيع البيان الصادر عن النواب المجتمعين دعماً للشرعية. وأعرب الأمير مجيد عن

---

(١) كريم بقرادوني، السلام المفقود، ص: ١٥٧.

(٢) مسعود الخوند، لبنان المعاصر، ص: ١٦٤.

أمله في ألاّ يستقيل رئيس الجمهورية لما تسبّبه هذه الاستقالة من ضرر للبنان وللبنانيين جميعاً دون استثناء وقال: «إن المطلوب من الجميع اليوم، قبل غد، وفي هذه المرحلة، وقفة نقد ذاتي ومراجعة ضمير، فليسأل كل واحد منا الآن : على ماذا نحن مختلفون».[(١)]

أما كميل شمعون فقد بعث إلى الرئيس بكتاب مفتوح يتهمه فيه بأنه فضّل «الهريبة على الصمود» ويقول له: «عليك أن تختار يا فخامة الرئيس، إما أن تكون لبنانياً كاملاً وإما أن تكون من أنصاف اللبنانيين».[(٢)] ونزولاً عند رغبات النواب وتمنيات عربية ودولية عدل سركيس عن تقديم استقالته دون أن يؤثر ذلك في مجرى الأوضاع السياسية والأمنية.

وفي ٥ آذار ١٩٨٠ صدر عن مجلس الوزراء بيان يتضمن ١٤ بنداً للوفاق الوطني يقوم على أساس وحدة لبنان وعروبته وإقامة علاقات متميزة مع سورية، ورفض أي علاقات مع إسرائيل، ودعم المقاومة الفلسطينية ضمن نطاق اتفاقية القاهرة. وكان مجلس النواب اللبناني قد سبق وأقر بإجماع النواب الحاضرين، ومن بينهم الأمير مجيد، صيغة للوحدة الوطنية تعتبر منطلقاً للميثاق الوطني الجديد. غير أن ما أصاب البنية المجتمعية اللبنانية من تفسخ انعكس أيضاً على وحدة كل طائفة على حدة، فتحت شعار «توحيد البندقية» ووحدة القرار المسيحي اندلعت حرب الميليشيات في المناطق المسيحية، وتحققت سيطرة القوات اللبنانية بقيادة بشير الجميل على بيروت الشرقية والمتن وجبيل وسواها واستقطبت بالترغيب والترهيب الشباب المسيحي كما عمدت إلى تجنيدهم الإجباري.

بعد تفرّد بشير الجميل بالقرار المسيحي ومسايرة كميل شمعون

---

(١) قيادة القوات اللبنانية، هيئة الاركان العامة، الشعبة الخامسة، المقاومة اللبنانية والاحتلال السوري، حرب المئة يوم صيف ١٩٧، ص: ١١١.

(٢) نقولا ناصيف، كميل شمعون آخر العمالقة، ص: ١٧٨ - ١٧٩.

له، رأى الرئيس الياس سركيس أنه صار بالإمكان التوصل إلى وفاق وطني شامل يبدأ بإجراء مصالحة سياسية بين بشير الجميل وبين وليد جنبلاط، «وذلك لخصوصية الزعامة الجنبلاطية سواء إزاء المقاومة الفلسطينية أو إزاء الحركة الوطنية»[١] لا سيما وأن وليد جنبلاط يحرص على وحدة العيش المشترك في مناطق نفوذه جرياً على سياسة والده، إذ لا منازع له فيها. وجرت محاولتان جادتان لهذه المصالحة لكنهما فشلتا و«كأن هناك إرادة أقوى من كل الإرادات كانت تخطط للفتنة في الجبل وتهيئ لها الظروف والشروط الملائمة».[٢]

وفي السادس من حزيران ١٩٨٢، بدأت عملية اجتياح إسرائيلي للبنان تحت شعار «سلامة الجليل». ولم يستطع الرئيس سركيس أن يجند لها، يائساً، سوى تشكيل هيئة إنقاذ وطني ساعده في ذلك المبعوث الأميركي فيليب حبيب.

تجلّى الهدف الحقيقي من الاجتياح الإسرائيلي بترحيل الفلسطينيين المقاومين وبعقد صلح منفرد مع لبنان. رجع فيليب حبيب إلى لبنان ليسهم في وقف القتال ويشرف على إجلاء المقاتلين الفلسطينيين عن بيروت في آب ١٩٨٢ بحماية قوات متعددة الجنسيات، وبموافقة اللجنة الوزارية العربية السداسية المجتمعة في جدة حيث أصدرت بياناً ختامياً طرحت فيه ضرورة وقف النار في لبنان وانسحاب المقاومة الفلسطينية منه.[٣] كذلك بعد أن «وافق مجلس الوزراء اللبناني بالإجماع على مشروع فيليب حبيب القاضي بحل أزمة بيروت الغربية سلمياً وإجلاء القيادة الفلسطينية وكوادرها المسلحة كما وافق المجلس على طلب استخدام قوة متعددة الجنسيات وانتشار

---

(١) مسعود الخوند، لبنان المعاصر، ص: ٣٨٩.

(٢) جوزيف أبو خليل، قصة الموارنة في الحرب، ص: ١٥٧.

(٣) المركز العربي للمعلومات بالتعاون مع مجلس الجنوب، لبنان ١٩٤٩ - ١٩٨٥. الاعتداءات الإسرائيلية، يوميات. وثائق. مواقف، بيروت ١٩٨٦، ص: ٣٢٥.

الجيش اللبناني مع هذه القوات».[١] وبالفعل تم ترحيل المقاومة الفلسطينية من لبنان ما بين ٢١ آب وأول أيلول ١٩٨٢ وبدأ تنفيذ الخطة الأمنية الجديدة لبيروت وضاحيتها الجنوبية بالتعاون بين الجيش اللبناني وقوى الأمن الداخلي تمهيداً لمغادرة القوة المتعددة الجنسيات التي أنهت مهمتها بالإشراف على ترحيل الفدائيين الفلسطينيين والجنود السوريين من بيروت الغربية والضاحية الجنوبية.

ـ الأمير مجيد أرسلان وانتخابات الرئاسة ١٩٨٢ (بشير الجميل)

مهَّد الرئيس الياس سركيس لترشيح بشير الجميل رئيساً للجمهورية، بعدما تأكد موقعه القيادي، سياسياً وعسكرياً، على مجمل الطوائف المسيحية وبعد أن دان له الزعماء المسيحيون بمن فيهم كميل شمعون بالطاعة والولاء ولم يخرج سوى الرئيس سليمان فرنجية عن هذه الطاعة.

تحفظ الأمير مجيد أرسلان ووليد جنبلاط والشيخ محمد أبو شقرا على إعلان بشير الجميل قائد القوات اللبنانية ترشيحه لانتخابات رئاسة الجمهورية. وأعلن القادة الثلاثة باسم لجنة التجمع الدرزي «رفض إجراء الانتخابات في ظل الاحتلال الإسرائيلي وقبل التقاء اللبنانيين حول مرشح يجسد الوفاق الوطني»[٢] وعبثاً حاول الزعماء المسلمون إيجاد مرشح وفاق وطني واعتدال سياسي لكن أحداً من المسترئسين لم يجرؤ على ترشيح نفسه إذ تكوَّن تيار من الأوساط المسيحية يدَّعي للمسيحيين الحق في انتقاء المرشح للرئاسة. أزال الخوف من الوقوع في الفراغ الدستوري مخاوف وتحفظات الأمير مجيد حول ترشيح بشير الجميل خصوصاً وأن الموقف العربي العام لا سيما السعودي منه كان داعماً له بالوصول إلى الرئاسة الأولى.

---

(١) وكالة مختارات الأخبار العربية والعالمية، اجتياح لبنان، يوميات. صور. وثائق، بيروت، لات. ص: ١١٠.

(٢) فؤاد مطر، لبنان اللعبة، ص: ٤١٣.

قام بشير الجميل بزيارة الأمير مجيد في قصر عاليه وتداول معه بحضور الوزير سامي يونس بشأن التواجد العسكري للقوات اللبنانية، بما تضم من عناصر غريبة عن الجبل، وبشأن التوتر الأمني الحاصل منذ دخول الجيش الإسرائيلي. وعد بشير الجميل الأمير مجيد أرسلان بسحب كافة المقاتلين المسيحيين من الجبل قائلاً له: «حاسبوني بـ ٢٣ أيلول (سبتمبر) إذا بقي أحد من هؤلاء في الجبل».[1] وتعهد بإقفال جميع الثكنات غير الشرعية في لبنان لذلك اعتبر الأمير مجيد أن عملية انتخاب بشير الجميل رئيساً للجمهورية كما يقتضي الدستور، ستساهم في إعادة توحيد البلاد كي تتمكن من النهوض مجدداً، وفي تجنب جرّ الدول العربية إلى حالة حرب على الساحة اللبنانية وفي منع احتلال الجنوب أو اعتباره من الأراضي المحتلة أسوة بالجولان والضفة الغربية وسيناء وفي منع عملية التوطين في لبنان، احتفاظاً بحق الفلسطينيين بالعودة وحرصاً على الوحدة الوطنية اللبنانية. وأوحى بشير الجميل للأمير مجيد بأنه مؤمن بالصيغة اللبنانية التي يعتبرها من المسلمات التي يجب الحفاظ عليها. ويؤكد بشير الجميل أنه «لا يستطيع إنقاذ هذا الوضع سوى مسيحي قوي مؤمن بلبنانيته، ولديه كل الإمكانات لتوحيد البلاد من جديد، هذه هي أمنيتنا للبنان الآخر، وللسوري والفلسطيني».[2] راهن الأمير مجيد على «وعد شرف» تعهد به بشير الجميل، فلم يجد حرجاً بالتصويت له في ٢٣ آب ١٩٨٢ في المدرسة الحربية داخل ثكنة الفياضية للجيش اللبناني وتحت حراب الجيش الإسرائيلي المحتل، ورغم اختفاء كل معالم الديمقراطية. فاز بشير الجميل بأصوات ٥٧ نائباً من أصل ٦٢ حضروا الجلسة واكتمل بهم النصاب. وتأكيداً على استمرار الاتفاق ما بين الرئيس المنتخب والأمير مجيد، قام نجلاه الأميران فيصل وطلال على رأس وفد من المشايخ

---

(١) الأفكار عدد ٤٨، السنة الثانية، ٢٣ أيار (مايو) ١٩٨٣، ص: ٩.

(٢) العمل ٣٠ أيار ١٩٨٢.

والأنصار بزيارة الرئيس بشير الجميل في بكفيا لتهنئته بالرئاسة. وصودف أن تعرَّض أثناء استقباله للوفد الدرزي لمحاولة اغتيال فاشلة.

ومن الجدير ذكره أنه كان لموقف الأمير مجيد ونجليه بعض الآثار السلبية لدى بعض القوى والعائلات الدرزية وخصوصاً في بلدة عرمون.

وبالرغم من تحفظ الزعماء المسلمين السنة على ترشيح بشير الجميل، ومقاطعتهم جلسة الانتخاب بناء لقرار اتخذوه في منزل الرئيس صائب سلام، قام سلام نفسه في ١١ أيلول ١٩٨٢، وقبل أن يقسم الرئيس بشير الجميل اليمين الدستورية، وتتم عملية التسلم والتسليم، بزيارة بشير الجميل في قصر بعبدا، وتم التداول بينهما في شتى المواضيع السياسية المطروحة ومن بينها تشكيل الحكومة المقبلة. وقد اقترح سلام أن تكون حكومة ائتلافية يشترك فيها وليد جنبلاط فكان جواب الرئيس بشير الجميل الفوري: «سأدعم الأرسلانيين، ولن أتعامل مع وليد جنبلاط بوصفه رئيساً للحركة الوطنية. ولن أتعاون مع هذا النوع من الأحزاب. فليترأس وليد المعارضة. أما أنا فسأحكم بواسطة الأكثرية البرلمانية، وسأحترم كل معارضة في إطار القانون اللبناني».[1] وذلك بحسب مقولة الديمقراطية العددية، وحكم الأكثرية للأقلية.

اغتيل بشير الجميل في ١٤ أيلول، ولم تتحقق أمانيه وأحلامه ولم يتحول من رجل الميليشيا إلى رجل الشرعية بعد الرهان عليه لسحب القوات اللبنانية من الجبل.

ـ الأمير مجيد في عهد الرئيس أمين الجميل (١٩٨٢ ـ ١٩٨٨)

بعد أسبوع من اغتيال بشير الجميل انتخب شقيقه النائب أمين الجميل رئيساً للجمهورية بأغلبية ٧٧ صوتاً من بينهم صوت الأمير مجيد، من أصل ٨٠ صوتاً. وقد كان أمين الجميل ميّالاً إلى السلم أكثر

(١) كريم بقرادوني، السلام المفقود، ص: ٢٧٥.

منه إلى الحرب وإلى إحياء العلاقة الكتائبية مع سورية. كما كان الأمير مجيد يحاول استكمال وإتمام الوعد الذي قطعه بشير الجميل له في عاليه على يد الرئيس الجديد أمين الجميل الذي أعلن أنه سيسير على نهج أخيه الراحل وعلى خطى والده بيار الجميل. وطالب الأمير معظم الزعماء السياسيين بالعمل على إخراج القوات الإسرائيلية من لبنان ورفض قيام صلح منفرد مع إسرائيل يحرم لبنان كل تعاون مع الدول العربية ويعزله عن محيطه العربي. تلك كانت الأزمة التي واجهت حكومة العهد الأولى برئاسة شفيق الوزان وقد تمثل الدروز فيها بوزير المالية عادل حمية.

كان لوصول القوات المتعددة الجنسيات إلى بيروت للحلول محل القوات الإسرائيلية التي اضطرت إلى إخلاء مواقعها في العاصمة، ولإعلان «بيروت الكبرى» بعد أسبوعين من انتخاب أمين الجميل، الدور البارز في عودة الانفراج الأمني إلى لبنان. لكن دخول القوات اللبنانية، في ظل الجيش اللبناني إلى منطقة بيروت الغربية والممارسات الطائفية التي أقدمت عليها بمساعدة من الجيش أسهم بانبعاث الاضطراب الأمني والقتال من جديد.

ـ الأمير مجيد واتفاق ١٧ أيار

ربط الإسرائيليون مسألة انسحابهم من الأرضي اللبنانية بعقد صلح منفرد مع لبنان. ولم يكن للبنان وحدته الوطنية وقدرته العسكرية ولا سنده العربي ليرد مطالب إسرائيل، أو يمنع التقسيم والاحتلال. ولم يكن المطلب الإسرائيلي مفاجئاً للبنانيين وسواهم، فلقد أعلنت إسرائيل منذ بدء اجتياحها للبنان «أن سلامة الجليل تقضي بإقامة اتفاق سلام مع لبنان كشرط أساسي لانسحاب قواتها منها».[1] بدأت المفاوضات بعد

(١) المركز العربي للأبحاث والتوثيق، وثائق الحرب اللبنانية (١٩٨٢ - ١٩٨٣ - ١٩٨٤) سنوات في ظل الاحتلال الإسرائيلي، يوميات. صور وثائق، بيروت ١٩٨٥، ص: ٦٦.

مضي أكثر من ثلاثة أشهر على تسلم الرئيس أمين الجميل مهماته الدستورية وقيامه بجولة أميركية - أوروبية علّه يحظى ببعض الدعم العالمي في مواجهة إسرائيل على طاولة المفاوضات.

وأثناء سير المفاوضات اللبنانية الإسرائيلية صرَّح الأمير مجيد قائلاً «إن شرط نجاح المفاوضات التي تدور حالياً بين الدولة اللبنانية من جهة وإسرائيل من جهة ثانية يبقى في رأينا رهناً بعدم تفكك الجبهة الداخلية... وأشير هنا إلى أن معيار سر النجاح هو، في النتيجة، مدى تحقيق المصلحة الوطنية اللبنانية ومدى التوصل إلى انسحاب كامل للقوات المحتلة من جميع الأراضي اللبنانية لقاء تسويات معينة... إن الخيار المتاح حالياً هو بين الاكتفاء بالمناداة بالانسحاب من دون قيد أو شرط، أي في الواقع الرضوخ للاحتلال، لأنني لا أعتقد أن المصالح التي تحكم السياسة الدولية تسهّل تحقيق هذا الحل مهما بلغت الضغوط الدولية والعربية على إسرائيل بشكل مباشر، أو غير مباشر، وبين العمل على تحقيق الانسحاب لقاء بعض التنازلات التي لا تمس، في النتيجة المصلحة اللبنانية والمبادئ الوطنية في الجوهر.... وعليه أعتقد أن يترك تقدير هذا الأمر للحكومة اللبنانية أو لرئيس الجمهورية الذي تولى مقاليد السلطة بإجماع وطني من جميع الفئات».[١]

وبعد سلسلة من المفاوضات في كل من خلدة وكريات شمونة (الخالصة) وناتانيا توصل المفاوضان الإسرائيلي واللبناني بحضور الوفد الأميركي إلى عقد معاهدة سلام عرفت باتفاق ١٧ أيار ١٩٨٣، تؤكد إنهاء حالة الحرب بين لبنان وإسرائيل وتقر «بحقهما وواجبهما في العيش بسلام مع بعضهما ومع جميع الدول داخل حدود آمنة ومعترف بها».[٢] وذلك بعد موافقة مجلس الوزراء اللبناني في ٢٤ أيار على مشروع الاتفاق وتفويضه رئيس الوفد اللبناني أنطوان فتال التوقيع عليه.

---

(١) السفير ٢٤٢ كانون الثاني ١٩٨٣.

(٢) المركز العربي للأبحاث والتوثيق، وثائق الحرب اللبنانية، ص: ٢٢٦ - ٢٣٢.

تحفّظ الأمير إزاء محاولات التطبيع القسري لعلاقات لبنانية إسرائيلية، مؤكداً الاعتماد على الضمانات الأميركية لتطبيق بنود هذا الاتفاق في ظل السيادة والاستقلال التامين للبنان. ولاحظ الأمير مجيد انه «قد تم توقيع الاتفاق، وكل لبناني كان يتمنى إلا يتضمن بعض البنود ولكن لا يسعنا إلا أن ندعم الحكم في موقفه من هذه القضية»[(١)].

وفي ١٤ حزيران ١٩٨٣ أقر مجلس النواب اللبناني اتفاق ١٧ أيار بأغلبية ٦٥ صوتاً ومعارضة ٢ وامتناع ٤ وقد صوت الأمير مجيد لصالح الاتفاق المذكور، وأجاز المجلس النيابي للحكومة إبرامه وتنفيذه.[(٢)]

كان على رئيس الجمهورية أمين الجميل أن يوقع الاتفاق اللبناني- الإسرائيلي بعد تصديق مجلس النواب عليه. لكنه لم يفعل لأن «الاتفاق نفسه ولد ميتاً وأن التوقيع عليه مثل عدمه، وبخاصة بعدما ربطت إسرائيل التزامها به بالانسحاب السوري، على رغم معرفتها الأكيدة بعزم سوريا على عدم الانسحاب. ولعلّها في ذلك كانت كمن يعطي سوريا الأداة الفضلى والأقل مشقة وكلفة لإسقاط اتفاق وصفته دمشق منذ لحظة إعلانه بـ«اتفاق الإذعان الذي ينبغي أن يسقط»[(٣)].

ـ الأمير مجيد وحرب الجبل

تمكّن الإسرائيليون من احتلال الشوف وتقدموا باتجاه عاليه وبيروت «وبعد سقوط الشوف وتوقع التقدم الإسرائيلي في الجبل، أخذ الحزب التقدمي الاشتراكي ينظم وضعه القتالي على ضوء المعطيات الجديدة. فجمع السلاح الثقيل إلى المخابئ تأهباً للمرحلة الجديدة وتحسباً للمستقبل وأعاد تشكيل العناصر على أساس المجموعات المسلحة بالرشاشات الخفيفة ومضادات الدروع الفردية. وبينما كان

---

(١) التضامن عدد ٨٥، ٤ حزيران ١٩٨٣.

(٢) السفير، ١٥ حزيران ١٩٨٣.

(٣) جوزيف أبو خليل، قصة الموارنة في الحرب، ص: ٢٥٣ - ٢٥٤.

التوقع أن تتقدم إسرائيل كانت المفاجأة هي في الحشد الكتائبي العسكري الذي بدأ يدخل المتن في عملية إكمال لدور الإسرائيليين مستهدفاً السيطرة على المتن الأعلى حتى ضهور الشوير وترشيش ومجدل ترشيش». [١]

صعدت القوات اللبنانية إلى الجبل بحماية وإشراف الجيش الإسرائيلي الذي أشركها بالوقوف على حواجزه. وكان عناصرها يدققون بهويات المارة ويبحثون عن عناصر الحزب التقدمي الاشتراكي والأحزاب اليسارية والقومية وغيرهم من المعادين للاحتلال الإسرائيلي. وعمدت القوات اللبنانية إلى فرض التجنيد الإجباري على الشباب المسيحي من أبناء الجبل بعد أن فُضح أمر الغرباء بتجاوزاتهم وتعدياتهم حتى على المسيحيين. وما إن تذرع بشير الجميل بوجود هؤلاء الغرباء حتى صرَّح الأمير مجيد قائلاً «نحنا لبعضنا بالجبل، ما حدا بيفرقنا، ولا بيقدر يركعنا، بدهم يفلوا الغرباء بسلاحهم، شو جايين يعملوا بالجبل، يرجعوا عكسروان». [٢] وما إن بدأ المسؤولون الكتائبيون من أبناء الشوف حملة التجنيد حتى اصطدموا برؤساء البلديات والمخاتير والوجهاء المسيحيين و«دبَّت الفوضى. هذا يأخذ ابنه إلى خارج المنطقة، هذا يدبّر له سفراً إلى الخليج. هذا يدفع مبلغاً من المال. هذا يتصل بمتنفذ في القوات كي يعفي له ولداً أو قريباً». [٣]

استهلت أحداث الجبل بتصدي أهالي قريتي القريَّة وقبّيع للغزو الكتائبي بقيادة أرنست الجميل، ابن شقيقة رئيس الكتائب بيار الجميل، الذي قتل في بداية الاشتباكات. وعلى أثر فشل الهجوم الكتائبي في ٢٦ حزيران ١٩٨٢ أمر بشير الجميل القوات المهاجمة بالانسحاب من بلدة

---

(١) الإدارة المدنية في الشوف - اللجنة الإعلامية، حرب الجبل في لبنان دفاعاً عن الوجود والكرامة، ١٩٨٤، ص: ٩٤.

(٢) الأنباء، ٢٦ أيلول ١٩٨٣.

(٣) السفير، ٣٠ كانون الأول ١٩٨٢.

قبيع قائلاً: «لا أريد مشكلة مع الطائفة الدرزية»[١] وأكد قوله هذا لوفد من مشايخ الدروز وعامتهم التقى بهم في بلدة الكحالة معلناً حرصه على صيغة العيش المشترك. انتقل التحرش الكتائبي بالدروز إلى الشوف، إذ سيطرت القوات اللبنانية على المركز الإداري لقضاء الشوف في بيت الدين الذي يؤمه أصحاب المعاملات والمتقاعدون، كذلك إلى عاليه وجوارها وعبيه وكفرمتى والعبادية وغيرها، مما أدى إلى إعلان شيخ عقل الدروز محمد أبو شقرا الإضراب العام في ١٥ تموز ١٩٨٢ احتجاجاً على سكوت الحكم اللبناني على ممارسات الكتائب واحتلالها لثكنة بيت الدين والمراكز الإدارية في قضاء الشوف.

مارست القوات اللبنانية كل ألوان الاستفزاز والتحرش بالدروز وكانت قيادتها تتهرّب من مسؤولية هذه التصرفات العدائية. فعقد الشيخ محمد أبو شقرا والأمير مجيد أرسلان ووليد جنبلاط في ١٨ تموز ١٩٨٢ اجتماعاً، صدر على أثره بيان حدد موقف الدروز من بعض القضايا المصيرية التي يمر بها الوطن وتم التأكيد على:[٢]

١. إدانة الاحتلال الإسرائيلي.
٢. التمسك بوحدة لبنان.
٣. التأكيد على وحدة الطائفة الدرزية.
٤. رفض المشاريع التقسيمية ومنها مشروع الدولة الدرزية المزعومة.
٥. دعوة اللبنانيين لنبذ التفرقة والتشرذم.
٦. دعوة أبناء الطائفة إلى التشبث بصيغة العيش المشترك.
٧. استمرار التشاور وتبادل الرأي من أجل تدعيم الوحدة الوطنية وإنقاذ لبنان.

أحبط الاتفاق الدرزي محاولات القوات اللبنانية الآيلة إلى شق الصف الدرزي وضرب وحدة الطائفة. والتف الدروز على اختلاف

(١) جوزيف أبو خليل، قصة الموارنة في الحرب، ص: ٢٤٢.

(٢) المركز العربي للأبحاث والتوثيق، وثائق الحرب اللبنانية، ص: ٢٠٨.

انتماءاتهم الغرضية حول الحزب التقدمي الاشتراكي فوجدت القوات اللبنانية نفسها في مأزق حرج. فهي لا تريد الانسحاب، ولا تستطيع أن تتحمَّل الكارثة و«الحقيقة أن المأزق الذي حُشرت فيه القوات اللبنانية، يومذاك، جعل الدروز ينسون كل خلافاتهم وتناقضاتهم. لقد أحسوا جميعاً بالخطر، أو على الأقل أحسوا بواجب التضامن الكامل، وبواجب الاتحاد في ظل زعامة واحدة وقيادة واحدة، لم تكن متيّسرة إلاّ في قيادة وليد جنبلاط. ومن كان معتدلاً منهم في بداية الفتنة أو متريثاً ومتردداً، أرغم على الالتحاق بالصف الواحد تأثراً بالأخطاء والتجاوزات التي تكاثرت في أماكن انتشار القوات وعلى حواجزها المسلّحة، وعبثاً حاول البيت الأرسلاني الوقوف على الحياد. لقد وجد نفسه في نهاية المطاف في إطار القيادة الدرزية الواحدة»[1] لذلك، عمد القائد العسكري الإسرائيلي، في اليوم الذي اجتمع الزعماء الدروز لإصدار بيانهم المذكور، إلى الاجتماع بوجهاء الدروز في الشوف و«حذرهم من أن التصدي للقوات اللبنانية سيعتبر تصدياً لجيش الدفاع الإسرائيلي»[2] ووجد الدروز من غير الجنبلاطيين أنفسهم في معرض الدفاع عن النفس بعدما ظهر بوضوح انحياز الجيش اللبناني والإسرائيلي العلني لجانب القوات اللبنانية. وكانوا بمعظمهم عُزَّلاً من السلاح ويعوزهم التدريب على القتال، وهكذا «فدروز أرسلان، اضطروا للوقوف إلى جانب الجنبلاطيين»[3] كما وجد الأمير مجيد نفسه مضطراً للاتصال بالمبعوث الأميركي فيليب حبيب طالباً إليه التدخل لمنع التدهور الأمني في الجبل ولوأد الفتنة الطائفية، مؤكداً على الاحتكام إلى لغة العقل والحوار وإقناع القوات اللبنانية بأن الجبل

---

(١) جوزيف أبو خليل، قصة الموارنة في الحرب، ص: ٢٤٥.

(٢) المركز العربي للأبحاث والتوثيق، وثائق الحرب اللبنانية، ص: ٢١٢.

(٣) جوناثان رندل، حرب الألف سنة حتى آخر مسيحي، أمراء الحرب المسيحيون والمغامرة الإسرائيلية في لبنان، ترجمة بشار رضا، العهد للنشر والتوزيع، ١٩٨٤، ص: ٢٢٧.

للجميع وبأنه لا يمكن لأي فريق درزي أو مسيحي أن يسيطر ويتحكم بالآخرين. ورغم اتخاذ الصراع في الجبل الطابع الطائفي، بقي الأمير مجيد واسطة خير بين الأطراف المتقاتلة من دروز ومسيحيين وغدا قصره ملاذ الملهوفين والخائفين من الفريقين.

وما إن انتخب بشير وقام بتهنئته الأمير فيصل وطلال نجلا الأمير مجيد حتى طغت مسائل الخطف على التهنئة إذ أقدمت القوات اللبنانية على خطف بعض الأشخاص الدروز فسعى ذوو المخطوفين إلى الأمير فيصل ليسعى بدوره في سبيل إطلاقهم بتوسطه مباشرة مع الرئيس المنتخب. فوَّض الأمير مجيد نجله الأمير فيصل، الذي ازداد تقرباً من الرئيس المنتخب، بمهمة الاتصال بالزعيم وليد جنبلاط والرئيس بشير الجميل خصوصاً في مسألة تبادل المخطوفين وإجراء اللقاءات بين ممثلي الحزب التقدمي الاشتراكي والقوات اللبنانية. غير أن عوائق الحل المبهمة كانت أقوى من إرادة التفاهم بين الفريقين المتنازعين.

وبوصول أمين الجميل إلى رئاسة الجمهورية، أعلن الأمير مجيد الذي شارك بانتخابه، تأييده له والعمل على مساعدته لتحقيق الشرعية والسيادة. وطالب بإدخال الجيش إلى مناطق الجبل في الشوف وعاليه والمتن لتأمين الانسحابات الميليشياوية كافة، مشترطاً عدم مداهمة المنازل، واحتجاز الحريات، وعدم نزع السلاح قبل إجراء المصالحات إذ لا يعقل أن يجمع السلاح في الجبل ويبقى في جونيه وكسروان مثلاً.

وتحت مظلة الدبابات الإسرائيلية استمر تدفق الوحدات العسكرية الكتائبية إلى القرى والبلدات في الجبل، وتواصلت التعديات والاستفزازات بحق المواطنين الآمنين من دروز ومسيحيين مسالمين على يد الغرباء الوافدين وهم «الشباب الآخرون الذين استقدموا لمقاتلة الدروز ـ لا فرق بين مير وبك ـ لا يعرفون عن المنطقة شيئاً... وكيف شكل الدرزي».[1] حاول وجهاء القرى واعيان المنطقة في الجبل عقد

(١) السفير ٣٠ كانون الأول ١٩٨٢.

لقاءات التفاهم مع قادة القوات اللبنانية لإحياء صيغة العيش المشترك وتلخص موقف هؤلاء القادة برفض صيغة «الأربعينات» وبالرد الحاسم: «لا. نحن ما جئنا من الشمال إلى هنا من اجل التصالح والتعايش، إنما جئنا للحرب فقط»[١] وعمل الأمير مجيد أرسلان وقرينته السيدة خولا على عقد اجتماع في مقر القيادة الإسرائيلية في عاليه بين ممثلي القوات اللبنانية والحزب التقدمي الاشتراكي والأهالي، بحضور ممثل عن الجيش الإسرائيلي. وفشل الاجتماع نتيجة لإصرار القادة الكتائبيين على تنفيذ الخطة المرسومة لهم من القيادة العامة للقوات اللبنانية وهي احتلال القرى والسيطرة التامة على المنطقة». ولكن تدخلات السيدة خولا أرسلان «مع قيادة القوات اللبنانية توصلت إلى إقصاء فادي الهبر عن مسؤوليته في المنطقة وتعيين ايلي الهبر مكانه»[٢].

تصاعدت حدة القتال بعد فشل اجتماع عقد في منزل النائب توفيق عساف في عيتات بحضور طانيوس سابا لسحب المقاتلين الغرباء من الجبل، وبعد فشل المحاولات التي قام بها قاضي المذهب الدرزي الشيخ مسعود الغريب بالاشتراك مع الشيخ فرحان العريضي وغيرهما من المشايخ والوجهاء لوقف الاشتباكات وأعمال القنص والخطف والطلب بتدخل الدولة والجيش لفرض السلطة الشرعية في الجبل. ورغم ضغوطات النائب الدرزي الإسرائيلي أمل ناصر الدين كي لا يقبل الدروز بدخول الجيش اللبناني إلى مناطقهم، قام وفد من أهالي كفرمتى يرافقه النائب منير أبو فاضل بزيارة رئيس الحكومة شفيق الوزان للمطالبة بإرسال الجيش لوقف كل عمل مسلح ولاستتباب الأمن. وكان الرد الكتائبي باشعال كافة الجبهات والمحاور في الجبل لاسيما في مناطق الشحار الغربي مما أدى إلى تدخل القوات الإسرائيلية دفاعاً عن

(١) الإدارة المدنية في الشوف، حرب الجبل، ص: ١٠١.

(٢) الإدارة المدنية في الشوف، حرب الجبل، ص: ١٠٠ - ١٠١.

القوات اللبنانية، والى انعقاد مؤتمر درزي عاجل وموسع في قصر الأمير مجيد في عاليه في ١٥ تشرين الأول ١٩٨٢، شارك فيه شيخ عقل الطائفة الدرزية الشيخ محمد أبو شقرا والوزير السابق خالد جنبلاط، ممثلاً الزعيم وليد جنبلاط والوزير السابق سامي يونس أحد كبار مستشاري الأمير مجيد إلى جانب عدد من المشايخ والأعيان الدروز. و«أصدر المؤتمر قرارات تضمنت المطالبة بإدخال وحدات من الجيش اللبناني إلى منطقة عاليه وتسلم الأمن في منطقة الجبل، وخصوصاً في أماكن التوتر وإزالة كل المظاهر المسلحة غير الشرعية ورفع الحواجز من الطرق وإزالة الثكنات غير الشرعية وإجلاء المسلحين وإعادة المخطوفين».[1]

وفي اليوم التالي للمؤتمر الدرزي في عاليه، تقرر في القصر الجمهوري بحضور رئيس الحكومة شفيق الوزان والوزيرين بيار خوري وعادل حمية وممثلين عن المؤتمر الدرزي وممثلين عن الحزب التقدمي الاشتراكي والقوات اللبنانية، إدخال قوات من الجيش اللبناني إلى الجبل، بدأت طلائعها في ١٨ تشرين الأول بإشراف قائد الجيش فيكتور خوري ورئيس الأركان منير طربيه، فهدأت النفوس ولكن إلى حين.

خيَّب الجيش أمل المطالبين بدخوله لأنه بدل أن يقفل الثكنات ويزيل المظاهر المسلحة، فإنه أبقى القوات اللبنانية في مواقعها وبدأ بمداهمة المنازل والمواقع الخاصة بالحزب التقدمي الاشتراكي، فتجددت الاشتباكات ما بين الجيش تساعده القوات اللبنانية وبين عناصر الحزب التقدمي الاشتراكي في الشحار الغربي.

تدخل الأمير مجيد عبر نجله الأمير فيصل لتهدئة الأوضاع الأمنية المتفجرة فأبدى وليد جنبلاط رغبته بوقف القتال شرط تطبيق الحل الذي اتفق عليه في اجتماع قصر بعبدا على أثر المؤتمر الدرزي

(١) المركز العربي للأبحاث والتوثيق، وثائق الحرب اللبنانية، ص: ١٥٤.

والقاضي «بألاّ يبادر الجيش إلى أية مداهمة أو تجريد من السلاح بانتظار القرار العام الذي ينزع بموجبه السلاح من جميع اللبنانيين»[١] وأعلن عن استعداده للتعاون مع الرئيس أمين الجميل لإعادة الأمن والهدوء إلى الجبل. كان للموقف الايجابي الذي أبداه وليد جنبلاط الأثر الكبير في عقد اجتماع موسع في القصر الجمهوري في ٤ تشرين الثاني ١٩٨٢ لوقف إطلاق النار وإزالة المظاهر المسلحة وسحب المقاتلين من الشوف وعاليه وقد حضر الاجتماع، بالإضافة إلى رئيس الجمهورية، رئيس الحكومة شفيق الوزان وكميل شمعون وبيار الجميل والأمير مجيد ووليد جنبلاط وخالد جنبلاط والأمير فيصل أرسلان إلى جانب ممثلي الحزب التقدمي الاشتراكي هشام ناصر الدين وزياد العرم وممثلي القوات اللبنانية بشخص قائدها فادي أفرام وأنطوان بريدي. كما حضر الاجتماع فيكتور خوري ومنير طربيه والعقيد جوني عبده عن الجيش اللبناني، ومدير عام قوى الأمن الداخلي اللواء الركن أحمد الحاج. أثبت الجانب الدرزي حرصه على إحلال الجيش اللبناني، رغم انحيازه، محل القوى غير الشرعية في الجبل، واقترح وليد جنبلاط أن يتمركز الجيش على الطرق العامة، ويقيم الحواجز البديلة للحواجز الاشتراكية والكتائبية.

تتالت الاجتماعات على الصعيد الدرزي في دار الطائفة الدرزية وقصر عاليه وقد حضرها الأمير مجيد ونجله الأمير فيصل ووليد جنبلاط وسامي يونس وفضل الله تلحوق، وعلى الصعيد الوطني في القصر الجمهوري في بعبدا وقد حضرها الأمير مجيد والأمير فيصل وكميل شمعون ووليد جنبلاط وغيرهما من ممثلي الميليشيات المسيحية والاشتراكية. ولم تسفر هذه الاجتماعات المتلاحقة عن أية نتيجة إيجابية فنظمت المؤسسات والهيئات الدرزية مسيرة شعبية إلى القصر الحكومي في بيروت تطالب بإلغاء الثكنات والحواجز وبدخول الجيش إلى كافة

(١) المركز العربي للأبحاث والتوثيق، وثائق الحرب اللبنانية، ص: ١٥٥.

مناطق الجبل، إذ لا يزال المواطنون المسالمون على ولائهم للشرعية وممثليها الأمنيين. وذلك لأنه في ظل تغييب السلطة الشرعية «ينبغي الإقرار بأن ارتكابات عديدة حصلت على أيدي محاربين في صفوف القوات، عهد ذاك، وعلى أيدي متلطين وراء اسمها، وعلى أيدي عملاء أيضاً ومرتشين وعابثين. كما ينبغي الاعتراف أيضاً، بأن كثيرين من أبناء الجبل الدروز قد أهينوا وأذلّوا وعفّرت كراماتهم في الوحل والتراب»[(١)].

اشتدت وطأة التحالف الإسرائيلي ـ الكتائبي على دروز الجبل فحوصرت القرى وقطعت وسائل الاتصال بينها وحوصر الجبل وبدأت حرب الاستنزاف الاقتصادي والبشري لذلك تداعى الشيخ محمد أبو شقرا والأمير مجيد أرسلان ووليد بك جنبلاط إلى إنشاء صندوق طوارئ للطائفة الدرزية يأتي ريعه من أثريائها المحسنين وذلك في ٢٠ تشرين الثاني ١٩٨٢ وكلف القادة الثلاثة «هيئة كريمة من الإخوان القيام بهذه المهمة وتقدير وجهات الصرف بصورة منظمة»[(٢)].

تتابعت الاشتباكات رغم تقطعها القصير تحقيقاً لوقف إطلاق نار لا يلبث أن يسقط. وتتالت الاجتماعات دون طائل، وانشغل الأمير مجيد في ملاحقة قضايا المخطوفين من الفريقين المتقاتلين. ودخل الإسرائيليون كفريق قتالي ضد الدروز في بيصور والمناصف والشحار إلى أن تمت سيطرة ميليشيا الحزب التقدمي الاشتراكي على الحي الغربي في عاليه وتدمير مقر الكتائب والقوات اللبنانية في ٤ شباط ١٩٨٣ وهنا اضطرت إسرائيل إلى رعاية عقد اتفاق أمني بين الدروز والمسيحيين في اجتماع عقد في ٧ شباط ١٩٨٣ في مقر القيادة العسكرية الإسرائيلية في العبادية لوقف الأعمال العسكرية وفتح الطرقات وإزالة الحواجز خلال ثلاثة أيام، ومنع المظاهر المسلحة على

---

(١) جوزيف أبو خليل، قصة الموارنة في الحرب، ص: ٢٥٠.

(٢) بيان وزع في القرى والبلدات الدرزية.

الطرقات والساحات العامة. ومثل الجانب الدرزي النائب السابق فضل الله تلحوق وهشام ناصر الدين.[١] ورغم هذا الاتفاق بقيت الحواجز المسلحة واستمر القنص والتراشق المدفعي وازدادت تعديات بعض ضباط وعناصر الجيش بحق المواطنين.

وعلى أثر سقوط الحي الغربي في عاليه عقدت القوى السياسية الدرزية اجتماعاً «أقرت فيه ورقة عمل بشأن معالجة الوضع في الجبل، على قاعدة دفع الحوار السياسي بين كافة الأطراف المعنية بالوضع في الشوف وعاليه وذلك في محاولة أخيرة هذه المرة»[٢] وقد حضر الاجتماع الأمير مجيد أرسلان والزعيم وليد جنبلاط والشيخ فضل الله تلحوق والوزير السابق سامي يونس الذي استضاف المجتمعين إلى مائدة غداء في منزله في كركول الدروز في بيروت.

وفي ٢٥ شباط ١٩٨٣ عقد في منزل الأمير مجيد اجتماع آخر حضره عدد من ممثلي الطائفة الدرزية ومن بينهم الشيخ فضل الله تلحوق إلى جانب ممثلي حزب الكتائب وبعد الاجتماع قال الأمير مجيد: «تم هذا الاجتماع بناء لتداعي بعض الفرقاء في ما بينهم إلى عقده في داري، الذي اعتبره داراً لجميع اللبنانيين، فتناول البحث مختلف المواضيع التي تهم اللبنانيين والتي تستدعي توحيد الكلمة في شأنها».[٣] تابع الأمير مجيد اتصالاته بالقصر الجمهوري تشبثاً منه بالشرعية وحضر اجتماعاً إلى جانب الشيخ محمد أبو شقرا ووليد جنبلاط بحضور صائب سلام في دار الطائفة الدرزية وحمّل الزعماء الثلاثة الرئيس سلام ورقة عمل إلى رئيس الجمهورية أمين الجميل تبياناً لوحدة الموقف الوطني الدرزي. وفي الثاني من آذار ١٩٨٣ عقد هؤلاء

---

(١) المركز العربي للأبحاث والتوثيق، وثائق الحرب اللبنانية، ص: ٢١٤ - ٢١٥.
(٢) الأنباء ١٤٥١، ٧ شباط ١٩٨٣.
(٣) الأنباء ١٤٥٥، ٧ آذار ١٩٨٣.

الزعماء اجتماعاً آخر في دار الطائفة الدرزية بالاشتراك مع الشيخ سامي يونس وقد حضر جانباً من الاجتماع صائب سلام وجميل كبي، وجرى تقييم معركة عاليه التي هي جزء من معركة الجبل على أنها معركة وطنية لا طائفية و«جرى في الاجتماع التداول في الأوضاع العامة في لبنان لا سيما الوضع في منطقة الجبل، وكيفية العمل على معالجة التوتر وصولاً إلى تكريس الأمن والاستقرار في ضوء ما شهده الجبل في الآونة الأخيرة. وعلم أن أبحاث الاجتماع تركزت حول الأسباب التي أدت إلى تدهور الوضع في الجبل، وضرورة العمل على تكريس التعايش بين جميع أبناء قرى الشوف وعاليه من خلال التوصل إلى حل سياسي بين القيادات المعنية بالوضع»[١].

أجاز المجلس النيابي لحكومة شفيق الوزان الثانية، لمدة ستة أشهر أن تتخذ في مجلس الوزراء، مراسيم اشتراعية، في ما يتعلق بالشؤون الأمنية والشؤون التنموية والشؤون الإعلامية والقضائية وغير ذلك من قضايا عامة، على أن تعرض المراسيم الاشتراعية تباعاً فور صدورها على المجلس النيابي. وكان على الفعاليات السياسية الدرزية وفي مقدمها الأمير مجيد أرسلان ووليد جنبلاط متابعة حقوق الطائفة الدرزية في ظل الهجمة الكتائبية على الجبل وهيمنة الجبهة اللبنانية على الحكم الذي أصدر سلسلة من التعيينات الكتائبية في الدولة. وفي نيسان ١٩٨٣ قدم الزعماء الدروز المذكرة الدرزية إلى رئاسة الدولة والحكومة للعمل بها وتضمنت المذكرة المطالب السياسية على صعيد السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية والمطالب الأمنية ومنها إعادة الصلاحيات كاملة لرئاسة أركان الجيش اللبناني وحل الميليشيات غير النظامية ونزع السلاح وتجميد المذكرات القضائية وبسط سلطة الدولة على كافة المرافق العامة والمؤسسات والإدارات الحكومية. وتحفظ الأمير مجيد ووليد جنبلاط والشيخ محمد أبو شقرا حيال انتشار الجيش والقوات

(١) الأنباء ١٤٥٥، ٧ آذار ١٩٨٣.

المتعددة الجنسيات في المتن وعاليه والشوف قبل إجراء اتفاق سياسي ومصالحة شاملة.[(١)]

وفي حين كان أركان الجبهة اللبنانية يرفضون انتشار الجيش اللبناني في المناطق المسيحية كافة حيث تنتشر القوات اللبنانية الموكلة بالأمن. أثار هؤلاء مسألة دخول الجيش وانتشاره في الجبل بعد ظهور انحيازه الفاضح إلى الكتائبيين في الجبل وأصرَّ الرئيس أمين الجميل بدوره، تحت ضغط الجبهة، على إدخال الجيش بالقوة وقبل إجراء أي اتفاق سياسي بين الفرقاء المتنازعين كما أعلنت الجبهة اللبنانية رفضها لإجراء الحوار الوطني قبل إتمام الغزو المسيحي للجبل مطالبة بأن يتم دخول الجيش ما بين ٢٨ آب و٥ أيلول ١٩٨٣ موعد بدء الانسحابات الإسرائيلية. وكان رد الأمير مجيد، بعد التأكد من فئوية بعض ضباط الجيش وعناصره، «يخلوا الجيش على جنب، ما بدنا نخربوا. هلق لازم نتفق ونحل مشكلة الجبل، ليش مستعجلين ـ ما منقبل يكون الجيش محرقة»[(٢)] وذلك لا كرهاً من الأمير للجيش بل خوفاً على انقسامه وحرصاً على وحدته.

راهنت الميليشيات المسيحية على الجيش الإسرائيلي المحتل لاحتلال الجبل وإكمال هيمنتها على قرار رئيس الجمهورية فازدادت تعنتاً وتصلباً في مواقفها السياسية. وراهنت القيادات الدرزية على صيغة العيش المشترك و«الخيار اللبناني» و«الحل السوري» فدعت إلى عقد اجتماع درزي ـ ماروني يضع حداً نهائياً لمآسي الجبل، ولم يقطع الأمير مجيد، بالذات، اتصالاته مع الزعماء المسيحيين كميل شمعون وبيار الجميل وغيرهما: «وإذا كانت هناك خلافات في بعض وجهات النظر، فتبقى الاتصالات قائمة لإزالة هذا الخلاف لأن من مصلحة لبنان ومصلحة الجبل أن يستمر هذا الحوار وأن يؤدي بالتالي إلى اتفاق

---

(١) الإدارة المدنية في الشوف، حرب الجبل، ص: ٢٣٨ - ٢٤٠.

(٢) الأنباء، ٢٦ أيلول ١٩٨٣.

يصب في مصلحة أبناء الجبل ولبنان».[١] انتقل الأمير مجيد بعائلته إلى فندق السمرلاند في بيروت ليبقى على اتصال دائم بفرقاء الصراع وبالقصر الجمهوري والمقر الحكومي ودار الطائفة الدرزية خاصة وأن خلدة تقع ضمن دائرة الاحتلال الإسرائيلي حيث يعمد جنود الاحتلال إلى قطع طريق الأوزاعي فيحولون دون اتصال الأمير ببيروت.

رمى أركان الجبهة اللبنانية وقادة الميليشيات المسيحية، من وراء تعاملهم مع إسرائيل، إلى إعادة بناء الكيان اللبناني بطابعه المسيحي، وان لم يتم ذلك، فإلى بناء دولة فدرالية. وإلاّ فإلى إقامة دولتهم المسيحية الصرّفة ولو على رقعة جبلهم اللبناني القديم، هذا إذا لم يتمكنوا من ترحيل الدروز إلى حوران. وهدف الإسرائيليون من مساعدتهم للقوات اللبنانية لانتزاع الورقة المسيحية من يد سورية ودخولهم المباشر في المعادلة اللبنانية بحجة حماية المسيحيين ومناطقهم ومصالحهم من المسلمين المدعومين، طائفياً، من سوريا.

فوجئ المسيحيون عامة بعدم حدوث صدام مباشر بين دروز الشوف والإسرائيليين، إذ «لم تلق القوات الإسرائيلية أي نوع من المقاومة في الشوف إلاّ من ثكنة الجيش اللبناني في بيت الدين التي قصفت وسقط فيها جريح من الجنود».[٢] وكان الجيش الإسرائيلي يضم عدداً كبيراً من الضباط والجنود الدروز الإسرائيليين النظاميين الذين يتقيّدون بتعليماتهم العسكرية لا بأهوائهم وميولهم الطائفية. ولم تنشأ أية علاقة سياسية أو طائفية بين هؤلاء ودروز الجبل الذين لا يكنون إلاّ كل عداء قومي لإسرائيل. ورغم ذلك و«في بداية غزو لبنان ألمحت الحكومة الإسرائيلية إلى القيادات الدرزية عندها إلى إمكانية نشوء منطقة درزية مستقلة تمتلك جيشها الخاص من ثلاثة آلاف رجل تجهزه إسرائيل، ودلت على منطقة حاصبيا، حيث يحكم ضابط درزي إسرائيلي. إلاّ أنهم

---

(١) التضامن، عدد ٨، ٤ حزيران ١٩٨٣.

(٢) وكالة مختارات الأخبار العربية والعالمية، اجتياح لبنان، ص: ٢٠.

غير راغبين في زعامة دويلة درزية»[١] وقامت وفود درزية إسرائيلية بزيارة لبنان والتقى بعضها الأمير مجيد في دارته في خلدة ليزين له حسن العلاقة بالدولة العبرية وكان جوابه الحاسم أن وقف يشير إلى أسلحته التي تزين جدران قصر خلدة قائلاً: «هودي السلاحات استعملتها في معركة المالكية ضد الإسرائيليين، بحب يعرفوا هالإشيا. وبعدني مستعد. نحنا الدروز يتركونا بحالنا»[٢] لقد رفض الأمير مجيد، وهو الذي اشتهر بمعارضته لمعرض تل أبيب الزراعي، فكرة اللقاء بدروز الأرض المحتلة والتعاطي مع القادة العسكريين ومع النائب أمل ناصر الدين إلاّ بما يؤمّن وقف إطلاق النار وتهدئة الأوضاع الأمنية في الجبل، وكان الأمير يوجه ملاحظاته وتعليماته إلى أنصاره الوافدين لزيارته «وسؤال خاطره» ويدعوهم إلى عدم الاستجابة للضغوطات الإسرائيلية ولإغراءات دروز إسرائيل بدعوة دروز لبنان للمشاركة في مناسبة عيد النبي شعيب قرب الأقحوانة في الجليل. اتسمت علاقة دروز الجبل بجيش الاحتلال الإسرائيلي بالعدائية. إذ تعرَّضت وحداته إلى أعمال مقاومة قام بها شبان دروز في الشوف والشحار وعاليه، وذلك باعتراف صحف إسرائيل من جهة وباعتقال عدد من هؤلاء المقاومين واستشهاد بعضهم الآخر من جهة أخرى. وكانت إسرائيل ترد على الأهالي الدروز بقطع الأشجار على جانبي الطريق وبسحق السيارات على الطرقات الضيقة وبمداهمة المنازل ومصادرة الأسلحة إلى غير ذلك من أعمال عدوانية ينفذها الجيش الإسرائيلي بمؤازرة عناصر من القوات اللبنانية.

رفض الأمير مجيد كل ما أشيع من أطروحات حول قيام الدويلات الطائفية في لبنان. وجلّ ما كان يقبل به هو اللامركزية الإدارية التي توفر على المواطنين مشقة التنقل لملاحقة معاملاتهم في دوائر الدولة. تبيّن للفعاليات الدرزية في إسرائيل ما تبيته قوات الاحتلال الإسرائيلي من

---

(١) جوناثان رندل، حرب الألف سنة، ص: ٢٠٤.

(٢) الأنباء ٢٦ أيلول ١٩٨٣.

غدر بالدروز في لبنان أثناء الانسحاب الإسرائيلي منه. وحذرت هذه الفعاليات الحكومة الإسرائيلية من مغبة الأمر وانعكاسها على الداخل الإسرائيلي. سارعت القوات اللبنانية إلى تطمين الأمير مجيد في محل إقامته المؤقت في السمرلاند «بأنه لا مشكلة بخصوص الانسحابات»[١] كما أكدت قيادة الجيش للأمير قبولها بالترتيبات الأمنية الواردة في المذكرة الدرزية لجهة إقفال الثكنات ومنع الظهور المسلح وإعادة المخطوفين ووقف مذكرات التوقيف والكف عن مداهمة البيوت ونزع السلاح.[٢] غير أنه «لم تكد آخر آلية تغادر الشوف حتى اندلعت المعارك مجدداً في ٤ أيلول ١٩٨٣ واستمرت على أشدها لمدة ثلاثة أسابيع».[٣]

وكيف يثق الأمير مجيد وغيره من الزعماء الدروز بالوعود والعهود وقد «دخلت في ١٤ تموز ١٩٨٣ عناصر من الجيش اللبناني مؤلفة من مجموعة ضباط وعناصر بحماية القوات الإسرائيلية للقيام بجولة استطلاعية في منطقة عاليه لتحديد مواقع انتشارها اثر انسحاب الإسرائيليين»،[٤] وذلك قبل إجراء الاتفاق السياسي المزمع عقده بين الكتائب والحزب التقدمي الاشتراكي. وفي عاليه تصدّى الأهالي والمقاتلون لموكب الجيش اللبناني فقتل ضابط وجنديان وما إن علم الأمير حتى أعلن متأسفاً «قولوا لمن تسوِّل له نفسه إطلاق النار على جيشنا أن يطلق ناره على صدري».[٥] وأصيب الأمير بداء الفالج[٦] فلم يتمكن من متابعة تطورات الوضع الأمني المتدهور في الجبل فانبرت لها قرينته «الست خولا» بمشاركة اللجنة الاستشارية للأمير لتتابع باهتمام بالغ مجرى الأحداث اليومية.

---

(١) الشراع، عدد ٧٣، السنة الثانية، ٨ آب ١٩٨٣.

(٢) الأفكار عدد ٤٨، السنة الثانية، ٢٣ أيار ١٩٨٣.

(٣) جوناثان رندل، حرب الألف سنة، ص: ٢٢٣.

(٤) الإدارة المدنية في الشوف، حرب الجبل، ص: ١١٣.

(٥) النهار ١ أيلول ١٩٨٣.

(٦) فارس سعادة، الموسوعة الانتخابية، ج٣، ص: ٣٦٩.

في ٣ أيلول بدأت القوات الإسرائيلية انسحابها السريع من الجبل باتجاه الجنوب «وفي اليوم التالي، أتمّت إسرائيل انسحابها من عاليه ومناطق الشوف، وسلمت مواقعها في بحمدون والتلال المشرفة على كفرمتى وعبيه في الشحار الغربي إلى القوات اللبنانية المسيحية وحظرت على مواقع مدفعية الحزب التقدمي الاشتراكي في الشوف التعرض لوقف الهجوم الكتائبي على كفرمتى و«تحرك الجيش اللبناني بثمانين آلية، بين دبابة وملالة وناقلة جند، وبأكثر من كتيبة مشاة ليحتل مثلث خلدة الرئيسي».[١] اتجه الجيش اللبناني باتجاه قرى الشحار الغربي ليدخل بلدتي البنيه وعبيه «تاركاً وراءه وحوله عناصر القوات اللبنانية المسيحية تدمر المنازل وتدنس المقدسات التي لم يسلم منها مقام الأمير عبد الله التنوخي وهو المقام الدرزي الأول في لبنان، وتنفذ مذابح رهيبة في قرى كفرمتى وعبيه والبنيه وبعورتة ضد الأهالي الأبرياء، الذين فضلوا البقاء في منازلهم ظناً منهم أن جيش الشرعية سيقوم بحمايتهم خاصة بعد انسحاب المقاتلين من قراهم».[٢] وعلى أثر هذه المجزرة البشعة في ٥ أيلول ١٩٨٣، عقد اجتماع موسع في فندق السمرلاند حيث يقيم الأمير مجيد حضره الوزير عادل حمية وسامي يونس وأعضاء اللجنة الاستشارية للأمير ووفد من المكتب الدائم للمؤسسات الدرزية إلى جانب وفد من الحزب التقدمي الاشتراكي وممثلين عن أهالي كفرمتى والشحار، والشيخ سليمان أبو شقرا نجل شيخ عقل الطائفة الدرزية وعدد من الضباط الدروز في الجيش وقوى الأمن وقد تقرر بالإجماع استقالة الوزير عادل حمية من الحكومة. وفي اليوم نفسه توجه الوزير عادل حمية إلى القصر الجمهوري في بعبدا وأبلغ الرئيس أمين الجميل استقالته ثم زار رئيس الحكومة شفيق الوزان في

---

(١) المركز العربي للأبحاث والتوثيق، وثائق الحرب اللبنانية، ص: ١٧٥.

(٢) المركز العربي للأبحاث والتوثيق، وثائق الحرب اللبنانية، ص: ١٧٦.

منزله وسلمه كتاب استقالته وأعرب عن أمله في أن تكون استقالته لخير البلاد.(١)

استنكرت الأميرة خولا جنبلاط أرسلان في مؤتمر صحفي عقدته في دار الطائفة الدرزية مجزرة كفرمتى ودعت الدولة لإجراء تحقيق فوري يكشف مدبريها. ومما جاء في تصريح الست خولا «ويزيدنا ألماً ومرارة أن الضحايا البريئة التي سقطت من نساء وأطفال عزَّل كانت قد تضامنت مع المرحوم الشيخ مسعود الغريب في عدم ترك البلدة بعد أن طمأنها وهو الذي تلقّى تطمينات من قوات الجيش الشرعية التي تواجدت في كفرمتى أنها بأمان فاهتزت بذلك مصداقية الأمان الموعود به لدى جميع إخواننا الدروز».(٢)

وما بين ٤ أيلول و١٨ منه «يوم فقد الجبل هذا اليوم زعيمه الكبير الأمير مجيد أرسلان، بطل الاستقلال ورافع العلم اللبناني في بشامون»،(٣) خاض الدروز معركة وجود فرضتها عليهم الميليشيات المسيحية تحت غطاء الشرعية اللبنانية والدعم الإسرائيلي في ظل التخاذل العربي والصمت الدولي. لقد كان على القوات اللبنانية أن تنسحب من الجبل لتفادي الكارثة «لكن منطق المضي في الحرب كان يعني أن أحد الفريقين يجب أن يتراجع وينسحب الأمر الذي يعني أيضاً أنه إذا كانت القوات اللبنانية لا تقوى على التراجع والانسحاب، وهي الآتية من بيروت وكسروان، والشمال، فمن الطبيعي ألاّ يقوى عليهما الفريق الآخر، ففي تراجعه وانسحابه تنازل عن البيت والأرزاق وتخل عن آخر معقل له وموطئ قدم».(٤)

وهكذا خسر الأمير الرهان على حياد الجيش رغم تنشئته الوطنية وإسهامه في بنائه وإعداده.

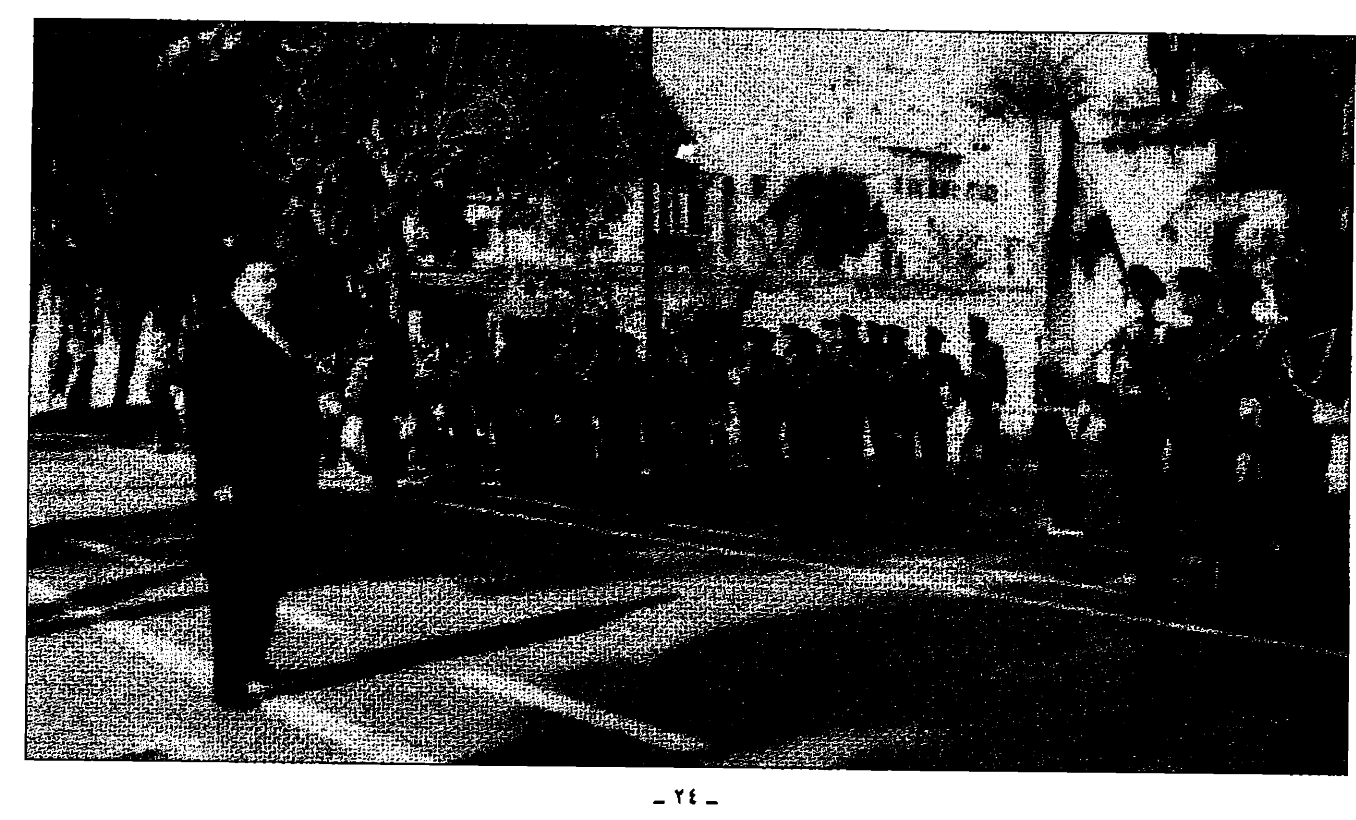
---

(١) النهار، ٦ أيلول ١٩٨٣.

(٢) المركز العربي للأبحاث والتوثيق، وثائق الحرب اللبنانية، ص: ٢٢٠.

(٣) حرب لبنان، حصار بيروت، حرب الجبل (١٩٧٥ - ١٩٨٢) المكتبة الحديثة للطباعة والنشر، بيروت، ص: ٣٢٢.

(٤) جوزيف أبو خليل، قصة الموارنة في الحرب، ص: ٢٤٤.



ـ ٢٤ ـ
الأمير مجيد أرسلان وثلة من الضباط، فهل سقط الرهان؟

الفصل الثامن

وفاة الأمير

مأتم الأمير[1]

في الثامن عشر من شهر أيلول ١٩٨٣ توفي الأمير مجيد أرسلان في مستشفى الجامعة الأميركية في بيروت. ورغم ضراوة القتال الدائر في بيروت والجبل، هرع حشد كبير من النواب والشخصيات السياسية والعسكرية ومن أقرباء وأنسباء العائلة الأرسلانية الى المستشفى. ومن ثم انتقل الجميع الى فندق البوريفاج حيث تقبل التعازي، في الطابق الأول، كل من الأمراء توفيق وفيصل وطلال، أنجال الأمير، والوزير عادل حمية ورئيس القضاء المذهبي الدرزي الشيخ حليم تقي الدين ومجيد بك جنبلاط والوزير السابق الشيخ سامي يونس ونائب رئيس مجلس النواب، عضو كتلة عاليه الأستاذ منير أبو فاضل. أما قرينة الأمير، السيدة خولا وبناتها، فقد تقبلن تعازي المعزين والمعزيات في الطابق الأعلى من الفندق.

أخذ منير أبو فاضل وسامي يونس على عاتقهما مهمة وضع الترتيبات اللازمة لمأتم الأمير والإعداد لمراسم الدفن على الصعيدين الرسمي والشعبي، فتوجها الى القصر الجمهوري في بعبدا لإبلاغ رئيس الجمهورية أمين الجميّل الذي أعلن فور تبلغه خبر وفاة الأمير، قائلاً: «لو كان الأمير مجيد بكامل صحته، لكان الجبل تجنّب الكثير

---

(١) صحف ١٩-٢١ و٢٦ أيلول ١٩٨٣.

من المآسي التي يعاني منها اليوم. إن غياب الأمير مجيد في هذا الظرف هو غياب زعيم وطني كبير وبطل من أبطال الاستقلال، وهو خسارة وطنية كبرى وليس خسارة للطائفة الدرزية أو لآل أرسلان فقط».

وتوجه أبو فاضل ويونس الى محلة تلّة الخياط وقصدا منزل رئيس الحكومة شفيق الوزان وأبلغاه وفاة الأمير فقال بتأثر بالغ: «إنه يوم حزن للبنان تزداد فيه الآلام وتتضاعف، وفي الوقت الذي تتلهّف فيه النفوس للتشبّث بالاستقلال كي لا يزول، يغيب رجل كبير من رجال الاستقلال، وترتج نفوسنا ونرى في الخسارة الكبرى نذيراً لنتدارك الأخطار ونصون نعمة الوحدة والاستقلال وأن لبنان الذي آمن ويؤمن بالقيم ويقدر أبطاله ورجال الوطنية الحقة في أبنائه يبكي اليوم فقيده الكبير الأمير مجيد أرسلان ويجدد العزم على أن يأخذ من وطنيته ذخيرة لنضال مستمر من أجل وحدة الوطن واستقلاله».

رجع أبو فاضل ويونس الى فندق البوريفاج فإذا به قد غصّ بالمعزين ومن بينهم رئيس مجلس النواب كامل الأسعد وممثل رئيس الحكومة شفيق الوزان الوزير ابراهيم حلاوي والمطرانان رولان أبو جودة ونصر الله صفير موفدين من قبل البطريرك الماروني الكاردينال أنطونيوس بطرس خريش والمطران غفرائيل الصليبي والنواب بيار الجميل ورينيه معوض وميشال ساسين وفؤاد لحود وعبد المجيد الرافعي وبشير الأعور وجوزيف السكاف وشفيق بدر ونديم سالم وبيار حلو وحسين منصور والوزراء روجيه شيخاني وبهاء الدين البساط وبيار الخوري وعدنان مروة وجورج أفرام، هذا الى جانب عدد كبير من الوزراء السابقين فؤاد بطرس وميشال إده وماجد حمادة وأمين البزري، والى وفود عسكرية من الجيش والأمن الداخلي وعلى رأسها قائد الجيش العماد إبراهيم طنوس وقائد الأركان اللواء نديم الحكيم والمدير العام لقوى الأمن الداخلي بالوكالة العميد عثمان عثمان، واللواء منير

السردوك واللواء جورج حروق والعميد سامي الخطيب والعميد منير مرعي والعميد محمود أبو ضرغم ورئيس مجلس إدارة تلفزيون لبنان العميد موسى كنعان وقائد شرطة بيروت العميد عمر مخزومي والعقيد انطوان نصر والمقدم عصام ابو زكي ومدير إذاعة لبنان الدكتور عبد الكريم سنو والمحامي عصام نعمان وسفير الولايات المتحدة الأميركية روبرت ديلون وبعض المسؤولين في السفارات العربية والأجنبية ومن بينهم السفير خليل تقي الدين وعصام مكارم ونقيب الصحافة محمد بعلبكي والمدير العام للمراسم في القصر الجمهوري نائل الأسعد ومساعد المدير العام للمراسم في وزارة الخارجية جورج قاصوف وأمين عام مجلس النواب إحسان أبو خليل وداني كميل شمعون وكمال شاتيلا. وأمت فندق البوريفاج وفود حزبية ونقابية واجتماعية وشعبية كان من بينها وفد الحزب التقدمي الاشتراكي حاملاً معه برقية تعزية من رئيس الحزب وليد جنبلاط الى عائلة الأمير مجيد و«وقدم السيد حسين أبو نمي ...من السفارة السعودية في بيروت التعازي إلى عائلة الأمير مجيد أرسلان باسم الملك فهد بن عبد العزيز».

تلقت عائلة الأمير مجيد في فندق البوريفاج اتصالات وبرقيات عديدة كان أبرزها من اللبنانية الاولى جويس الجميل ومن رئيس الجمهورية أمين الجميل ومن نائب رئيس المجلس الإسلامي الشيعي الأعلى الشيخ محمد مهدي شمس الدين ومن رئيس المؤتمر الدائم للرهبانيات اللبنانية الأباتي بولس نعمان ومن الأمين العام للحزب الشيوعي جورج حاوي ومن السفير غسان تويني ومن كميل شمعون وعادل عسيران وصائب سلام وهنري فرعون وروجيه شيخاني ومروان حمادة وألبير مخيبر وقد عبر كل منهم عن بالغ أسفه وحزنه العميق لغياب الأمير الفقيد.

وصدر النعي الرسمي لوفاة الأمير مجيد أرسلان على الشكل التالي :

رئيس الجمهورية
رئيس مجلس النواب
آل أرسلان وجنبلاط وشهاب

ينعون اليكم بمزيد الحزن والأسف فقيدهم الكبير المغفور له رجل الاستقلال الأمير مجيد أرسلان.
ينقل جثمان الفقيد الغالي من مستشفى الجامعة الأميركية في تمام الساعة الثامنة من صباح يوم الثلاثاء الواقع في ١٩٨٣/٩/٢٠ الى دار الطائفة الدرزية حيث يصلى على جثمانه الطاهر في تمام الساعة الثانية عشرة ظهر اليوم نفسه. وبعد الصلاة ينقل الجثمان الى مثواه الأخير في مدافن العائلة الأرسلانية في خلدة.
تقبل التعازي يوم الاثنين الواقع فيه ١٩٨٣/٩/ ١٩ ويومي الأربعاء والخميس الموافقين في ٢١ و٢٢ الجاري في دار الطائفة الدرزية في بيروت.

ونعى عدد كبير من المؤسسات الرسمية والهيئات الحزبية والدينية والشعبية المغفور له الأمير مجيد أرسلان ومنها رئاسة مجلس النواب التي أذاعت البيان التالي:
«تعلن رئاسة مجلس النواب الى حضرة النواب الكرام أنه بسبب سوء الاتصالات الهاتفية واللاسلكية ونظراً الى الأوضاع الأمنية الراهنة تتقدم رئاسة مجلس النواب من حضرة النواب الكرام بنعي المغفور له الأمير مجيد أرسلان المنتقل الى رحمة الله تعالى بتاريخ ١٩٨٣/٩/١٨، وتعلن البرنامج الآتي:
ينقل جثمانه الطاهر من مستشفى الجامعة الأميركية عند الساعة الثامنة من صباح يوم الثلاثاء الواقع فيه ٢٠ أيلول الجاري الى دار الطائفة الدرزية في شارع فردان لإلقاء النظرة الأخيرة عليه. ثم يصلى على جثمانه عند الساعة الثانية عشرة ظهراً، وبعدها ينقل جثمانه الى مثواه الأخير في مدافن العائلة الأرسلانية في خلدة.
وتقبل التعازي يوم الاثنين الواقع فيه ١٩ الجاري ويومي الأربعاء والخميس الموافقين ٢١ و٢٢ الجاري في دار الطائفة الدرزية في بيروت».

ونعى وزير الدفاع عصام خوري الأمير مجيد أرسلان الذي كان وزيراً للدفاع اثنتين وعشرين مرة. فقال:

«اليوم رحل الأمير مجيد أرسلان، ودع لبنان وأغمض عينيه على دمعة وسافر بعيداً. كان هذا حلمه الكبير. وهو القائد الوطني الكبير الذي سقط في المعركة. أجل فليس المرض هو الذي انتصر على قلبه الكبير، بل انها الحرب الموجعة التي كان لبنان وكانت عاليه والشوف مسرحاً لها. سقط شهيداً وما أنبل الشهداء الذين لم يسقطوا برصاصة أو قذيفة فحسب، بل أسقطهم حبهم للبنان وقلقهم عليه.

الأمير مجيد أرسلان يفتقده لبنان اليوم ثلاثاً:

يفتقده بطلاً من أبطال الاستقلال وفارس بشامون وأسطورة شعبية. فنحن جيل الأطفال أيام الاستقلال ما وعينا الأمير مجيد إلا على صهوة جواد والسيف في يده، وحب واحد يعصف في صدره: حب لبنان أرضاً وشعباً.

ويفتقده لبنان ثانيا وزير دفاع لعهود وسنوات. همه الوحيد أن يكون للبنان جيش لبناني على قدر الطموحات والأحلام. ولهذا لم يبخل بتضحية وجهد، ولم يتوان يوماً عن تسلم مهمات وزارة الدفاع، لا رغبة في الوجاهة والاستيزار، بل محبة صافية لجيش لبنان الذي كان الأمير مجيد يعتقد حقاً أنه الدعامة الأساسية للوطن والقلعة التي تتحطم عليها سهام الأعداء.

ويفتقده لبنان ثالثاً ركناً وطنياً ودعامة نيابية ووجهاً درزياً نبيلاً. فالأرسلاني العتيق والبرلماني القديم والدرزي الكبير نحتاج اليه اليوم. وفي هذه الأيام العصيبة رأياً سديداً وحكمة عاقلة وحماسة بعيدة عن كل تعصب أو أنانية.

لقد كان رجل سلام فقتلته الحرب. لكن الحرب لا تعرف أن روح السلام التي زرعها في عائلته وقومه ووطنه هي أقوى من كل موت وفناء.

الأمير مجيد أرسلان لو نطق اليوم لكانت وصيته: لبنان أحبوه واحفظوه. الجيش ساندوه واعصموه. الاستقلال لا تفرطوا به.

نعم يا فقيدنا الأمير، سنبقى للبنان ونحبه كما علمتنا ممارسةً وفعلاً. سنبقى للجيش وسنحبه، فذاك يفرحك وأنت في عالم الخلود. وسيظل الاستقلال كما أردته أنت. ومهما كان الثمن غالياً. ويا أمير رحمة الله عليك، ودمعة وفاء من وزارة الدفاع الوطني والجيش اللبناني ووعد لك: العلم الذي رفعته في بشامون رمز استقلال وسيادة سيرتفع من جديد على كل شبر من أرضنا الطيبة. كلمة أخيرة: شكراً لك».

ونعى السيد وليد جنبلاط رئيس الحزب التقدمي الاشتراكي الأمير مجيد أرسلان بالآتي:

«مات مجيد أرسلان، لكن مجيد أرسلان لم يغب عن ساحة الشرف. رحم الله الأمير العربي، اللبناني العربي العريق ابن الاصالة والشموخ، رجل القلب الكبير والسيف المشهر، بطل استقلال لبنان ورمز وحدته ودرع عروبته.

مجيد أرسلان توفاه الله فانضم الى قافلة شهدائنا، ولكن لم يغب حفيد البيت الذي استقر منذ القدم ليدافع عن لبنان وانتمائه العربي، أضحى على مدى نصف قرن زعيماً رفع بندقية استقلال لبنان في بشامون وكرامة العرب من جديد، حفر مع جميع الوطنيين الخندق الواحد في وجه الهجمة الفاشية الكتائبية.

الأمير مجيد مات لكنه معنا في الدفاع عن بشامون البلدة والرمز، عن الاستقلال الذي بناه صرحاً للحرية، وعن الوحدة التي أرادها حصنا للديمقراطية.

إنه معنا حقاً مثلما سلطان باشا الأطرش وكمال جنبلاط وجميع شهدائنا الأبرار. مجيد أرسلان ما زال معنا اليوم يشرف على أبناء غربه وشوفه ومتنه وكل لبنان. يقاتلون بشجاعة أسطورية ميليشيات الشر والتعصب والهيمنة ويضربون بسيفه سفاحي كفرمتي والبنيه وعبيه.

إنضم الى قافلة الشهداء، قافلة العزة والحقيقة. غير أن وفاته لن تزيدنا الا تمسكاً بتاريخ العائلة المجيدة وبمبادئ الرجل الكبير.

مجيد مثل اسمه مثل رفاقه ابناء التوحيد ولبنان والعروبة، إن أفضل رثاء لك يا أمير هو التصميم على القتال في ميدان الشرف كما كنت تحب وكما تشهد لك المواقع، لواؤك لن ينطوي إنه خفاق في سماء معركة الآباء والاحفاد، معركة الجبل، معركة كل لبنان».

ونعاه المكتب الدائم للمؤسسات الدرزية:

«ينعى المكتب الدائم للمؤسسات الدرزية إلى اللبنانيين والعرب والمسلمين والعالم المغفور له الأمير مجيد توفيق أرسلان، بطل الاستقلال اللبناني في بشامون، والزعيم الوطني البارز، والقائد الدرزي الكبير، والوزير والنائب، وصاحب البيت السياسي الواسع الذي التقت فيه جميع الزعامات والفعاليات اللبنانية طوال حياته الغنية بالمواقف والمترعة بالاعمال المجيدة.

أحب الأمير الكبير أبناء وطنه جميعاً من دون تمييز بين مذهب ومذهب، فكان نعم الزعيم ونعم الوزير والنائب، وكان يدعو دائما الى الوحدة والمحبة والتآخي بين اللبنانيين، نابذاً التفرقة، حاضاً على الإخلاص للوطن. كان يتملكه إحساس عميق بأنه مسؤول عن تراث أجداده، وحقائق التاريخ اللبناني العريق، ومطالب بحراسة مواريث الوحدة اللبنانية والقيم العربية الأصيلة. ومن الطبيعي أن من تملكه هذا الإحساس واتصف بما اتصف به الأمير مجيد من أصالة المحتد لا يمكنه الا أن يكون في سيرته وسريرته وفي سجاياه ومزاياه وفي إخلاصه وعزيمته على هذا القدر الكبير من الاخلاص والوطنية.

الأمير مجيد فرع شجرة باسقة زينت التاريخ اللبناني والعربي والاسلامي بحكام وأمراء ومجاهدين وقادة وعلماء، وهي من أعرق بيوتات الإمارة في العرب واكرمها حسباً ونسباً، فلم يجانب الحقيقة من قال عن أمرائها: أمراء سيف وقلم وحملة عِلْم وعَلَم.

إنه سليل الأسرة الأرسلانية التي تنتمي الى الدوحة التنوخية وهي أصل من أبرز أصول زعامة الموحدين الدروز على مر حقبة طويلة من تاريخ لبنان.

فمن نضاله ضد الانتداب الفرنسي الى قيادته معركة الاستقلال في بشامون، الى إسهامه البارز في بناء الجيش اللبناني، الى وجوده على رأس ذلك الجيش وسائر المناضلين في معركة المالكية في فلسطين، الى مشاركته الواسعة في الحياة السياسية اللبنانية، الى تمسكه الشديد بلبنان الواحد الديمقراطي والدولة العادلة بين أبنائها من دون تفرقة ولا تمييز، إلى موقفه التاريخي بالحفاظ على وحدة الكلمة والصف الدرزي، خصوصا بعد الاجتياح الإسرائيلي حتى آخر لحظة من حياته الحافلة بالاعمال المجيدة.

سطر الأمير مجيد صفحات خالدة في تاريخ وطنه وبني قومه.

رحم الله الراحل الكبير رحمة واسعة وأسكنه فسيح جنانه وعزاؤنا أن أسرتك وأبناء عشيرتك صامدون في المواقف التي اتخذتها، مؤمنون برسالتك، حريصون على وحدة الكلمة والصف الدرزي والوطن حرصك الشديد والمديد حتى آخر لحظة من لحظات حياتك المجيدة».

توفي الأمير مجيد وحرب الجبل على أشدها. وكان يتعذر على شيخ عقل الطائفة الدرزية، محمد أبو شقرا والزعيم وليد جنبلاط

والمواطنين الوصول الى بيروت للمشاركة في مأتم الأمير مجيد فأذاع شيخ العقل ورئيس الحزب التقدمي الاشتراكي البيان الآتي: «نظراً للظروف الراهنة التي حالت دون تمكن أهالي الجبل من المشاركة في المأتم الرسمي للزعيم الوطني الكبير المغفور له الأمير مجيد أرسلان ندعو أبناء الجبل لإقامة صلاة الغائب عن روح الراحل الكبير اليوم الثلاثاء عند الساعة الحادية عشرة قبل الظهر، في قصر المختارة».

ونعى مجلس أمناء المؤسسة الدرزية للرعاية الاجتماعية «الزعيم الوطني الكبير المغفور له الأمير مجيد أرسلان الذي كان رائداً في الدعوة لتأسيس المؤسسة ودعامة كبيرة لها».

وفي اليوم التالي لوفاة الأمير استمر سيل المعزين من الشخصيات الدينية والسياسية والنيابية والديبلوماسية والعسكرية والحزبية والنقابية والاجتماعية الى دار الطائفة الدرزية في شارع فردان لتقديم التعازي الى قرينة الأمير مجيد وأنجاله وبناته وأقربائه وأنسبائه من آل أرسلان وجنبلاط وشهاب. ومن بين المعزين كامل الأسعد وعادل عسيران وروجيه شيخاني وعصام خوري ومنير أبو فاضل وفؤاد لحود وسورين خان أميريان ومحمد يوسف بيضون وبيار حلو وبطرس حرب والياس الهراوي ورفيق شاهين وحسين الحسيني وميشال أبو جودة وجبران طوق وجورج أبو جودة وحبيب كيروز وطلال المرعبي وزكي مزبودي والياس سابا ومخايل الضاهر وميشال اده وتمام سلام ونسيب البربير وعصام حيدر ومحمد الساحلي وعبد الرحمن الشيخة وفايز النصولي وسماحة الشيخ محمد مهدي شمس الدين والمطران الياس عودة والمطران جورج خضر والسفير البابوي لوتشيانو أنجيلوني ومستشار القصر الجمهوري ميشال ناصيف وسفير فرنسا فرنان نيبو والقائم بأعمال سفارة الأردن نايف القاضي ومحافظ بيروت متري النمار وقائمقام الشوف عصام حب الله والعميد هشام قريطم ووفود من حزب الوطنيين الأحرار وحزب الطاشناق والمرابطون وغيرهم. كذلك استلمت

عائلة الأمير العديد من برقيات التعزية والمؤاساة ومن بينها برقية الرئيس السوري حافظ الأسد الذي أشاد بمزايا الأمير مجيد وأعماله من أجل خدمة لبنان ومشاركته في قضايا لبنان القومية والوطنية بعد أن لعب دوراً بطولياً من أجل استقلال هذا البلد. كما أعرب عن أسفه أيضاً كل من رشيد كرامي ورئيس الرابطة المارونية اللبنانية شاكر أبو سليمان وزاهية سلمان ونائب رئيس الجامعة اللبنانية الثقافية في العالم عصام مكارم وجوزيف سكاف ونزيه البزري وكامل الاسعد ورئيس حركة المرابطون ابراهيم قليلات ومجلس نقابة محرري الصحافة اللبنانية ومجلس نقابة المحامين. وناشد منير أبو فاضل المتقاتلين كافة لوقف القتال إكراماً للراحل الكبير المغفور له الأمير مجيد أرسلان. واستعداداً للمأتم الذي سيقام في اليوم التالي دعت الدوائر المختصة في بيت الطائفة الدرزية الراغبين في المشاركة في تشييع جثمان الفقيد الأمير مجيد أرسلان الى التجمع في السابعة والربع من صباح يوم غد الثلاثاء أمام مستشفى الجامعة الأميركية للانطلاق بموكب رسمي منظم.

وصدر عن المديرية العامة لقوى الامن الداخلي، مكتب العلاقات العامة، البيان التالي:

«لمناسبة تشييع جثمان الراحل الأمير مجيد أرسلان يوم غد الثلاثاء ٢٠ الحالي ستتخذ دوريات قوى الامن الداخلي التدابير التالية:

أولاً: منع وقوف السيارات اعتباراً من السابعة صباحاً وحتى مرور الموكب على المحور التالي: مستشفى الجامعة الأميركية ـ الوردية ـ شارع روما ـ فردان ـ بيت الطائفة الدرزية.

وسيخصص السير على هذا المحور لسيارات الموكب فقط أثناء انتقالهم من مستشفى الجامعة وحتى بيت الطائفة الدرزية.

ثانياً: منع وقوف السيارات اعتباراً من الثانية عشرة ظهراً على جانبي المحور التالي: بيت الطائفة الدرزية ـ شارع فردان ـ الإيدن روك ـ السلطان ابراهيم ـ الاوزاعي ـ خلدة.

كذلك سيخصص السير أثناء انتقال الموكب للسيارات المشاركة فيه فقط.

يرجى من المواطنين كافة التقيد بهذه المعلومات».

وفي العشرين من شهر أيلول شيع لبنان الأمير مجيد أرسلان في مأتم وطني رسمي وشعبي مهيب، صمتت له المدافع والرشاشات إكراماً لرمز الوحدة الوطنية اللبناني والميثاق الوطني والاستقلال والسيادة وخجلاً مما تقترفه الأيدي الآثمة من قتل وتشريد. وبحضور ممثل رئيس الجمهورية الوزير عصام خوري وممثل رئيس مجلس النواب منير أبو فاضل وممثل رئيس الحكومة الوزير بهاء الدين البساط. وعند الساعة الثامنة صباحاً نقل جثمان الأمير من مستشفى الجامعة الأميركية بحضور أنجاله الأمراء توفيق وفيصل وطلال، والنائبين منير أبو فاضل وشفيق بدر والوزير السابق سامي يونس والوزير عادل حمية وحليم فياض وحشد من المواطنين.

وضع جثمان الأمير الفقيد على عربة مدفع. وتقدم الموكب سيارات الفرقة ١٦ ومن ورائها حملة الأكاليل والأوسمة فمشايخ الطائفة الدرزية فحصان الأمير وقد لف بوشاح أسود فالشرطة العسكرية التي أحاطت بعربة المدفع. وسار خلفهم موكب المشيعين وفي طليعتهم انجال الأمير والشخصيات الرسمية فالوفود الشعبية. مشى الموكب بطيئاً هادئاً يغمره الحزن ويجلله الخشوع وسط تدابير عسكرية مشدّدة من قبل الجيش وقوى الأمن الداخلي على طول الطريق الممتدة من مستشفى الجامعة الأميركية مروراً بالسفارة الإيطالية صعوداً باتجاه صيدلية بسترس حتى دار الطائفة الدرزية في فردان حيث أدت له موسيقى الجيش نشيد الموت والتحية للجثمان. سجي الجثمان في القاعة الداخلية وفتح النعش لإلقاء النظرة الأخيرة على جثمان الأمير وسط صيحات النساء ونحيبهن ودموع الرجال وتأوهاتهم. وانتقل الرجال الى الباحة الخارجية وتوزعوا على منصتين واحدة للشخصيات الرسمية وانجال الفقيد وأقربائه والأخرى لرجال الدين والمواطنين. أضيئت الشموع حول نعش الأمير وأحاط به أربعة من ضباط الجيش اللبناني ووضعت حوله الأوسمة التي نالها في حياته السياسية تكريماً لنضاله وكفاحه والأكاليل التي قدّمها كبار

المسؤولين من رؤساء ونواب ووزراء وقادة عسكريين وزعماء سياسيين.

شارك في المأتم، الى جانب ممثلي الرؤساء، عادل عسيران والوزراء روجيه شيخاني وعدنان مروة وبيار الخوري وابراهيم حلاوي وعادل حمية والنواب بيار دكاش وفؤاد نفاع والبير مخيبر وحسين منصور وميشال معلولي وملكون ابليغتيان وآرا يروانيان وزكي مزبودي وخاتشيك بابكيان وجوزف سكاف وبيار حلو ونصري المعلوف ومحمود عمار ورينيه معوض وكل من فريد روفايل ونبيه بري ومحمد البعلبكي وعاكف حيدر وهنري فرعون ويوسف جبران وميشال إده وروبير سعادة، وسليم حريز ويوسف خطار الحلو وباسم السبع ومحمد المشنوق وهنري الاسمر والمطران بولس خوري وممثل الامم المتحدة في لبنان إقبال أخوند ووفود حزبية وممثل قيادة الجيش اللبناني العماد ابراهيم طنوس والعميد نديم الحكيم والعقيد سيمون القسيس واللواء الركن منير طربيه وعدد من ضباط القيادة الى جانب عدد من ضباط قوى الأمن الداخلي. وتلقت عائلة الأمير عدداً كبيراً من برقيات التعزية التي أرسلها كبار الشخصيات السياسية والفعاليات الاجتماعية لا سيما من المناطق التي لا يستطيع أبناؤها الانتقال الى بيروت بسبب الاحداث الأمنية وخاصة حاصبيا وراشيا والجبل. وفي هذه الاثناء كان الشاعر طليع حمدان يتنقل بين القاعة الداخلية والباحة الخارجيبة لدار الطائفة الدرزية مع عدد من الرجال والشبان يردد أبيات الحداء والندب والرثاء ومنها:

بغيبة بطل أبطالنا يا أرز إبكي رجالنا
لبنان ابكي عالأمير الفضلو على استقلالنا

وأيضاً:

يمشوا على نهج الأمير منحل أكبر مشكلي

وحوالى الساعة الثانية عشرة ألقى المشيعون وفي مقدمتهم أفراد عائلته نظرة الوداع الأخيرة على جثمان الأمير وأقفل النعش في جو من البكاء والنحيب وحمله عدد من ضباط الجيش والدرك الى الباحة الخارجية حيث تحلّق حوله أنجاله والشخصيات الرسمية والعسكرية والمدنية. تولى الصلاة عن روح الفقيد الشيخ أبو حمود يحيى الضاروب وعدد من المشايخ الأجلاء وعلى رأسهم الشيخ حليم تقي الدين. وبانتهاء الصلاة ألقى الشاعر طليع حمدان قصيدة رثاء ضمنها مزايا الراحل الكبير وما تركه رحيله من أسى ولوعة. قلد وزير الدفاع عصام خوري ممثل رئيس الجمهورية الفقيد وسام الاستحقاق اللبناني ـ الوشاح الأكبر ثم تلا الكلمة التالية:

«باسم فخامة رئيس الجمهورية اللبنانية وبمقتضى الصلاحيات الموكلة إليّ أقلد الراحل الكبير معالي الأمير مجيد أرسلان وسام الاستحقاق اللبناني ـ الوشاح الأكبر تقديراً لما كان للفقيد العزيز من المثالية في حياته وفي المناصب الوزارية والنيابية التي تولاها إبان نصف قرن ونيف في خدمة الدولة اللبنانية وفي سبيل سيادة الوطن وحريته واستقلاله وتقديراً لمواقف شجاعة وجريئة ومآثر مجيدة هي مبادئ سامية يؤتم بها ومعالم كريمة مشرقة يُهدى بهديها.

الحب للبنان الذي تغلغل في قلب الأمير مجيد أرسلان وعصفت به نفسه الأبية الذي زرعه في عائلته وفي أبنائه وفي بني قومه ووطنه هما أبقى من أن يغيبهما موت أو فناء.

والعلم اللبناني الذي رفعته يمينه على نجود بشامون هذا العلم سيبقى مرفرفاً ومرفرفاً وحده على أرض لبنان كل لبنان.

أسأل الله أن يتغمد الفقيد الراحل بواسع رضاه وأن يروي ثراه بغيث من رحمته. إن ذكراه العاطرة خالدة أبداً في النفوس والضمائر».

وألقى الأمير فيصل باسم آل الفقيد الكلمة التالية:

«حضرة ممثل صاحب الفخامة رئيس الجمهورية اللبنانية، حضرة ممثل دولة رئيس المجلس النيابي، حضرة ممثل دولة رئيس الحكومة، أصحاب المعالي الوزراء، حضرة النواب، أصحاب السماحة والنيافة، أصحاب

السعادة السفراء، إخواني، نجتمع اليوم لنودع رجلاً من رجال الاستقلال. مناضلاً في سبيل وطنه كرس حياته لخدمة لبنان، مؤمنا بصيغة فريدة كانت نموذجا للعالم المتحضر، بقي ملتزماً بها حتى النفس الأخير، قناعة منه بأنها الصيغة المثلى للبنان. رجلاً أمضى أكثر من ٥٠ سنة نائباً في المجلس النيابي، يمارس الديمقراطية الحق، ويأبى الإصلاح إلا من خلالها وبواسطتها، ويعمل نصاً وروحاً بما تضمنه الدستور اللبناني، من أن النائب، نائب عن لبنان، وليس نائب منطقته أو طائفته. رجلاً تألم في آخر سني حياته لما رآه من اقتتال الأخوة وتمزيق لبنان، فأبى عليه ضميره وواجبه الوطني والإنساني إلا وقف النزف على رغم ما حشده الكثيرون للمضي في التقاتل، وما عمروا به النفوس من تفرقة، وما شحنوها به من كره وضغينة. رجلاً كان أول من لجأ الى السلاح في سبيل استقلال وطنه والذود عنه، ثم ألقى هذا السلاح عندما أضحى أداة لتخريب الوطن، ولاذ الى الكلمة مبشراً بالتهدئة والوئام بعدما أُسقِط الحوار.

إن أشد ما يؤلمنا في هذا الموقف أن نودع ليس رجلاً فحسب، بل أيضاً مدرسة في الوطنية والمحبة والتسامح، ونموذجاً في التعالي على الضغائن، نفتقدها اليوم، ونحن في أشد ما نكون حاجة إليها في ظرف تزعزعت في خلاله هذه القيم، فاختل توازن لبنان، وأضحى مترنحاً لا ندري هل ينهار، وأملنا في أن يصمد. إن الأحداث أثبتت أن بقاء لبنان معافى رهن بتآزر أبنائه وأن الحقد بدوره لا يقود إلا إلى التقاتل، وتستمر دورة العنف، وقد يطول الوقت من دون تحقيق الغلبة لأحد بفعل توازن عجيب يحرص الأجنبي على إبقائه. ويكون معه النزف، ويتعاظم الخراب، فيغدو الوطن أشلاء والمواطنون أضداداً ضعفاء لا يقوون على النهوض بالوطن من الرماد، هذا إن عزموا.

أيها الراحل الكبير. إنني أعاهدك في هذا الموقف المهيب أن الخط القديم الذي سرت عليه سيبقى رائداً لهذا البيت الأرسلاني. وإنني سأسعى مع إخوان لي مخلصين منحتهم ثقتك واستعنت برأيهم على إكمال الطريق، مستلهما مسلكيتك الوطنية والسياسية وديمقراطية قرارك، داعياً الى التوحيد، توحيد العائلة، مدخلاً لتوحيد الطائفة، وتوحيد الطوائف مدخلا لتوحيد الوطن وهو هدفك النهائي. إن مستقبل لبنان لا يمكن أن يتحقق إلا في إطار شرعية نساندها جميعاً، تعمل لمصلحتنا جميعاً، وتحقق عدالة



- ٢٥ -

النعش على عربة مدفع ووراءه انجال الفقيد

سياسية واجتماعية تخفف معاناة المواطن وهواجسه، فنتآزر من دون شعور بحيف أو ظلم، ومن دون هاجس خوف على المصير أو الوجود الى أي فئة انتمينا في سبيل تناسي الاحقاد وبناء لبنان مشرق لبنان المساواة والتآخي لا يميز فيه لبناني عن آخر إلا بمقدار عطائه للبنان.

إنني إذ أشكر لكم مشاركتنا هذا المأتم، أناشدكم جميعاً وفاء لذكرى الرجل الذي أحببنا ونكرم، السعي كل على مقدار طاقته، الى الحفاظ على لبنان كما أراده راحلنا الكبير وطناً لكل أبنائه وواحة حرية وعدالة ومساواة.

وأخيراً شكري لكم جميعاً وشكري الخاص للشيخ محمد أبو شقرا والأستاذ وليد جنبلاط للمأتم الذي يقام في المختارة».

رفعت الأوسمة عن نعش الأمير ولف بالعلم اللبناني وحمل على عربة المدفع. سار الموكب بمواكبة الجيش وقوى الأمن الداخلي باتجاه خلدة حيث ووري جثمان الأمير الثرى في مدافن العائلة الأرسلانية. وقد أحاطته أكاليل الزهور وفاء له من زملائه في الحكومة والبرلمان ومن القيادات العسكرية والامنية والاحزاب اللبنانية ومجالس البلديات والهيئات الشعبية.

وفي اليوم نفسه، وبدعوة من الشيخ محمد أبو شقرا والزعيم وليد جنبلاط أقيم في باحة قصر المختارة عند الحادية عشرة، احتفال صلاة الغائب على روح الأمير مجيد أرسلان بحضور السيدة مي أرسلان جنبلاط وقاضي المذهب الدرزي شريف أبو حمدان وعدد من المشايخ والوفود الشعبية. وبعد تلاوة الصلاة ألقى الشيخ محمد أبو شقرا كلمة معبرة جاء فيها:

«الحمد لله ولا دافع لحكمه وقضاه. فجع الوطن بوفاة بطل استقلاله. وأصيبت الطائفة الدرزية بفقد زعيمها الكبير. إن إقامة هذا الحفل هنا، لدليل مشاركة في واجب تكريم وتقدير للمغفور له الأمير الأرسلاني، واجتماعنا في هذا القصر العامر بالذات يثبت أن المصاب أصاب الجميع، وأننا كلنا واحد. وصاحب هذا القصر، حفظه الله، ووقاه، إن غاب عنا بشخصه فهو مشارك بمشاعره. إن من غيّبه الله عنا، غيبه، وموقف الطائفة عزيز بوحدة صفها قوي باتحاد كلمتها. فعليكم يا بني معروف أن تحققوا

آمال فقيدنا الكبير، وأن تنتصروا بثباتكم في هذا الظرف الدقيق الخطير. عليكم أن تحققوا ما كان يحققه دائماً آباؤكم وأجدادكم من انتصارات. إننا على حق. والحق غالب أبداً ولا يغلب. انكم تخوضون غمار معركة المصير والوجود، فاصمدوا الى النهاية والله معكم وهو ناصركم. رحم الله شهداءنا الأبرار وتغمد فقيدنا الغالي بالمغفرة والرضوان. وإني باسم هذا الحفل الكريم أتوجه بأحر التعازي الى عقيلة الفقيد الكبير وأنجاله الأمراء وآله الكرام. أطال الله بقاءهم وبقاءكم».

ولم تقصر راشيا الوادي، البلدة التي اقترن اسمها بمسيرة الاستقلال، عن المشاركة في تأبين الأمير مجيد أرسلان فأقامت احتفالاً تأبينياً تداعت اليه الوفود الشعبية من القرى المجاورة للبلدة وهي تندب الأمير. وتقبل التعازي مشايخ المنطقة وراعي أبرشية الطائفة المارونية الخوري أنطوان مراد والنقيب مروان زاكي والملازم أول فؤاد خوري ممثلاً ثكنة راشيا. بدأ الاحتفال بالنشيد الوطني اللبناني وألقى الخطباء كلمات في رثاء الأمير. ومما جاء في كلمة الأب مراد: «بطل من أبطال الاستقلال هوى في ساحة الكفاح، ونور من ثريا الديمقراطية جف زيته، وقلب كبير في هيكل لبنان سكت اليوم فسقط الهيكل وكان سقوطه عظيماً».

أما حاصبيا والقرى المجاورة لها فقد أحيت الذكرى الأسبوعية الأولى لوفاة الأمير مجيد وألبست نجله الأمير فيصل عباءة الزعامة الأرسلانية. ورددت الجموع «مات الأمير، عاش الأمير» بحضور الأميرين توفيق وطلال ومشايخ خلوات البياضة والشوف وعاليه والمتن وراشيا وحاصبيا. شارك في الاحتفال المطرانان إثناسيوس شاعر وبولس الخوري وقاضي المذهب الدرزي الشيخ شريف شرف وكاهن رعية الطائفة المارونية الأب أنطوان مراد والنائب منيف الخطيب ومحافظ الجنوب وقائمقام حاصبيا والقادة العسكريون في حاصبيا وراشيا ومرجعيون وكبار المسؤولين الرسميين والوجهاء والأعيان والوفود الشعبية. وألقيت عدة كلمات بالمناسبة من بينها قصيدة للقاضي شريف

شرف وكلمة لكل من المطران خوري والمطران شاعر والنائب الخطيب والمحامي رياض أبو غيدة. واختتم الاحتفال بكلمة ألقاها الأمير فيصل معاهداً فيها بالسير على خطى والده الأمير. وما إن انتهى الأمير فيصل من إلقاء كلمته حتى صعد الشيخ غالب قيس الى المنصة حاملاً عباءة الزعامة الأرسلانية وقال: «باسم الله الرحمن الرحيم، اللهم إياك نستلهم وإياك نستعين، وبموافقة الأمراء الأرسلانيين الحاضرين، ومباركة المشايخ الكرام تقلد الأمانة التي خلفها الأمير الفقيد لعطوفة نجله الأمير فيصل ليؤديها بكل إخلاص بمعونة أشقائه وأعوانه المخلصين. فبالأمير الراحل تعازينا وللأمير الصاعد أمانينا» وألبسه العباءة وإلى جانبه شقيقاه الأميران توفيق وطلال وسط الهتاف والتصفيق.

بعض ما قيل في الأمير مجيد أرسلان

وهذا بعض ما قيل فيه، «وقد بدأ حياته السياسية شاباً ممتلئاً حماساً وحيوية وهو كريم الأخلاق جد مخلص لوطنه لم يتخلف عن السعي لكل ما يدعو إليه الواجب. وفيٌّ كل الوفاء جريء في قوله وفعله، متواضع النفس لا تهزه الكبرياء. يستسهل الصعب في سبيل نصرة الذين يثق بإخلاصهم ويعلم أنهم جديرون بالنصرة».[١] فكيف به وقد خبر الحياة السياسية بحلوها ومرها فعاينها وعاناها، وأسهم في تطوير مجراها ضمن الأطر الدستورية الشرعية والديمقراطية ووفقاً لصيغة العيش المشترك لذلك قلما نجد سياسياً اجتمعت حوله التيارات السياسية المتعارضة المتصارعة، وحفظت له إرثه السياسي، واعترفت بنبل مواقفه اللبنانية والعربية والإنسانية كالأمير مجيد أرسلان فانبرى أركانها يعبّرون عن آرائهم ومشاعرهم علّهم يؤدون للأمير مجيد بعض حقه.[٢]

---

(١) الصفاء ١٤٣٨، ١٥ شباط ١٩٣٤.

(٢) صحف ١٩- ٢١ و٢٦ أيلول ١٩٨٣.

قال الرئيس سليمان فرنجية:

«في هذا الأسبوع فقد لبنان أميراً كبيراً وفارساً مقداماً هو المغفور له الأمير مجيد أرسلان. إنه كان رحمة الله عليه ركناً أساسياً في بنياننا الوطني خاض بشجاعة فائقة معارك الاستقلال والتحرر والوحدة الوطنية. وكما في الميدان السياسي هكذا في ميدان الوغى، فإنه حارب وبدون حساب، العدو الإسرائيلي يوم اغتصب فلسطين وحال دون اغتصاب جزء من لبنان. إن جميع الذين عرفوه وقدّروا فيه المزايا الوطنية والشخصية الرفيعة ولا سيما تلك الفروسية التي طبعت جميع تصرفاته بطابع الفارس الشهم، مما أكسبه محبة الجميع واحترامهم وتقديرهم. إن فقدان الأمير مجيد هو خسارة وطنية لا سيما في هذه الظروف العصيبة التي يجتازها وطننا لبنان، والتي نحن فيها بأمس الحاجة إلى أمثاله. إنني أتقدم من عائلة فقيدنا الكبير الكريمة ومن عائلته الكبرى التي هي جميع اللبنانيين بأحر التعازي القلبية ضارعاً إليه تعالى أن يتقبله في رحاب جنانه، ولترقد نفس فقيدنا الكبير بسلام، لأن ذكراه باقية في نفس كل لبناني».

وقال رئيس مجلس النواب كامل الأسعد:

«بفقد الأمير مجيد، صفحة مجيدة مشرقة من تاريخ لبنان طويت. لقد وفرت عليه الغيبوبة التي دهمته قبل المنية أصعب وأشد معاناة كان يمكن الأمير مجيد أن يعيشها ويقاسيها. وأعني بها أزمة اعتلال لبنان حتى لا نقول شيئاً آخر. لبنان الكيان الموحد. لبنان الوطن والرمز والملاذ لجميع طوائفه وأبنائه على حد سواه. هذا هو لبنان الذي بذل وناضل وضحى من أجله الفقيد. عزاؤنا أن ميزات الأمير مجيد وفي طليعتها الوطنية الصافية لن تموت ما دام في لبنان ضمائر. وأنه سيبقى خالداً في ضمير لبنان والتاريخ».

وقال نائب رئيس مجلس النواب منير أبو فاضل:

«غاب عن لبنان الرجل الكبير، الكبير بأعماله وتاريخه، بطل من أبطال العرب، لبناني أصيل، عمل من أجل لبنان كل أيام حياته وعمل من أجل كل القضايا العربية مجاهداً كريماً. تاريخه وماضيه يدلان على ما كان عليه المغفور له الأخ والرفيق والحبيب والصديق الأمير مجيد أرسلان».

وقال الرئيس شارل حلو:

«نفتقد الأمير مجيد أرسلان في وقت نحن في أمس الحاجة إلى وطنيته وشجاعته وانفتاحه على جميع اللبنانيين من دون تمييز. وإني لعلى يقين أنه لو لم يقعده المرض في الآونة الأخيرة لكان ساهم مساهمة فعالة وناجحة في الحؤول دون ما يدمي قلوبنا من مآس في الجبل».

وقال الرئيس رشيد كرامي:

«إننا نترحّم على الصديق والعم الكريم الأمير مجيد أرسلان الذي خسرنا بوفاته وفي هذه الأيام بالذات، وجهاً وطنياً كريماً، جاهد وناضل وضحى مع من جاهدوا وضحوا من رجالات الاستقلال. فكانت له المواقف الصلبة والصادقة. لذلك أحبه اللبنانيون وأحبوا مواقفه وجهاده وبطولاته».

وقال النائب جوزيف سكاف:

«إن لبنان في هذه المرحلة هو أحوج ما يكون إلى رجال مثل الأمير مجيد أرسلان، وإن المرحلة الصعبة والخطيرة بل والمصيرية التي يمر فيها لبنان والجبل على الأخص تجعلنا نفتقد الأمير مجيد أكثر فأكثر، الزعيم اللبناني الوطني وأحد أبطال الاستقلال الذي يخوض لبنان معركته مرة جديدة. كان الأمير رجل الاعتدال، وكم نحن في حاجة إلى الاعتدال في هذه الأيام. كان رجل الحوار، ونحن من المؤمنين بأن الحوار هو الطريق الوحيد والصحيح إلى الحلول. كان من المؤمنين بالتعايش وبالمحبة بين أبناء العائلة اللبنانية الواحدة. وكم نحن متعطشون في هذه الأيام الصعبة إلى المحبة التي بها وحدها يحيا لبنان. رحم الله الأمير مجيد أرسلان وأسكنه فسيح جنانه».

وصدر عن نقابة المحررين الكلمة التالية:

«في الوقت الذي تتحكم لعبة المجازر في رقاب الأبرياء وتتهدم معالم الجبل اللبناني وتتداعى، يغيب وجه لبناني صافي القسمات، طاهر الطوية ما عمل يوماً إلا للخير والمحبة والتآلف، هو وجه الأمير مجيد أرسلان. ويأتي غياب أحد أركان الاستقلال اللبناني في ظرف يعيش لبنان حال مخاض فإما تكون ولادته الجديدة بشير خلاص واستمرار وإما نذير انكفاء وزوال. ونحن إذا فجعنا المصاب بفقد الزعيم الأرسلاني الكبير ندعو جميع اللبنانيين إلى استلهام مسلكه الوطني الصحيح الذي ما قام إلا على دعم الجيش اللبناني الذي أعطاه الفقيد الكثير من جهده وعمره، والاقتناع بأن

كل شأن لبناني عام كبر أم صغر يجب أن يمر عبر القنوات الشرعية محاذرة الوقوع في الفوضى والانحلال».

وقال رئيس الرابطة المارونية المحامي شاكر أبو سليمان:

«غاب عن لبنان وجه نبيل مشرق عرف بوطنيته وتسامحه وترفعه عن الصغائر ولم يعرف الحقد إلى قلبه سبيلاً. فتح بيته للناس ولم يفرق بين لبناني وآخر فأحبه الجميع وأصبح المرجع والملاذ في الملمات. لم يحد يوماً عن خطه الوطني. نادر في السياسة اللبنانية. فكم نحن في حاجة إلى أمثاله في هذا الظرف العصيب رحمه الله وبيّض وجهه في عليائه بمقدار ما بيّض الفقيد الكبير وجه وطنه ومواطنيه في دنياه».

وصدر عن رئيس غرفة التجارة والصناعة والزراعة في زحلة والبقاع ألفرد سكاف:

«إن وفاة الزعيم الكبير المغفور له الأمير مجيد أرسلان وفي هذا الظرف العصيب هي خسارة وطنية كبرى ومزدوجة، أولاً لكونه مفخرة وقدوة ومدرسة في الإخلاص للبنان وثانياً لأنه كان عنصر سلام وداعية إلى الوفاق والتفاهم وتقريب القلوب في وقت نحن في أمس الحاجة إليه وإلى أمثاله».

أما السيدة زاهية سلمان فقالت:

«نبكي الغائب الكبير بحرارة وحرقة عميقة. ونفتقده في هذه المحنة، وهو الذي كان خلال سنوات نضاله وحضوره الوطني الحارس الأمين على الثوابت المقدسة في لبنان انطلاقاً من الاستقلال الذي أراده ولادة مشرقة للبنان الأصيل، للبنان السيد وحقه في الوجود المتميز، لبنان الديمقراطية والحرية والمحبة والسلام. خسارتنا بغياب الأمير مجيد لا تحد إذ به نخسر شاهداً عظيماً على لبنان الماضي العريق وعلى لبنان الحاضر الرافض لكل تشرذم وتفكك وتحلل من أواصر الشرعية ومقوماتها. وفي مقدمة هذه المقومات الجيش، الجيش الذي رعاه الأمير مجيد منذ ولادة هذا الجيش. رعاه نائباً ووزيراً ومناضلاً وطنياً».

أما نقابة المحامين فأصدرت بياناً جاء فيه:

«في الوقت الذي تحتاج البلاد إلى رجالها المخلصين الأوفياء، افتقد لبنان

اليوم واحداً من أبنائه الذين عملوا من أجل تحقيق الاستقلال والمحافظة عليه ألا وهو المغفور له الأمير مجيد أرسلان. إن الخسارة اليوم بفقدانه هي خسارة للبنان وبغيابه تنطوي صفحة من صفحات الجهاد ما أحوجنا إليها في الظروف الصعبة التي نجتازها. لقد عاش الأمير مجيد أرسلان من أجل وطنه وهو اليوم يغادر الدنيا والحرقة في قلبه على الوطن الذي يحترق كل يوم. فعزاء لأهله وذويه ووطنه وبلده ولتكن حياته بعد غيابه أمثولة لجميع المخلصين والعاملين من أجل صيانة الاستقلال والذود عن لبنان».

وقال نائب رئيس الجامعة اللبنانية الثقافية في العالم عصام مكارم:
«باسم اللبنانيين المنتشرين في العالم نتقدم من فخامة الرئيس واللبنانيين المقيمين وعائلة الفقيد بأحر التعازي بوفاة الزعيم الوطني الكبير المغفور له الأمير مجيد أرسلان الذي كان صديقاً حميماً للمغتربين، وأحد رموز الاستقلال الذي حقق آمالهم برفع العلم اللبناني المستقل بعزة في كل أماكن انتشارهم».

وقال النائب نزيه البزري:
«تعرفت على الأمير مجيد أرسلان في أوائل الخمسينيات، عملنا معاً في وزارة رشيد كرامي الأولى. وقد رأيت بأم عيني ووثقت من أنه رجل نظيف وإنساني ويحب الخدمة لبني قومه».

وقال الرئيس صائب سلام:
«إن أعظم رثاء يخطر ببالي اليوم بالفقيد الكبير الأمير مجيد أرسلان هو شعور جميع اللبنانيين باستفقاده، باستفقاد وجوده، باستفقاد هذا الوطني الأصيل والركن الدرزي العريق لدرء الأخطار التي تحيط بلبنان وبجميع أهله، وإعلاء صوت بني معروف الصافي والمسموع. مجيد أرسلان مذ عرفته كان صادقاً بوطنيته نابضاً في صدره بالمبادئ الوطنية الأصيلة التي تمسك بها في شتى الظروف وفي كل الأحداث. وفي صحبة النضال الطويل كان لنا مجيد أرسلان رفيقاً عزيزاً وصديقاً صدوقاً تعلو وجهه الصبوح تلك الابتسامة المشرقة البريئة التي تكاد تعطي صورة الأطفال وكأن الذي يحملها لم يعارك السياسة ولم تعاركه ولم يدعك الحياة العامة ولم تدعكه. كنا نجده في حومة العراك بطلاً مناضلاً. وكلما تشتد الظروف كان هو صاحب ذلك الوجه الكريم والمنبت الأصيل العريق من بني معروف الذين اشتهروا

بالرجولة والبطولة والأصالة. وبهيبته الوقورة وقامته المديدة يبرز بطلاً مناضلاً وعاملاً ركيناً في سبيل استقلال لبنان وتوطيد هذا الاستقلال».

وقال صديق العائلة الأرسلانية إدوار حنين بعدما سرد ذكرياته:
«... الأمير مجيد، كان وجهاً صبوحاً، تتراءى فيه روحه الصبوح، وكانت البسمة لا تغيب عنه. فلو طلب من فنان أن يرسم وجه اللبناني الذي أغرق في التعايش، فدعم أركانه، ومشى به إلى التألق، وطوعه لأنصاره، وطوع أنصاره، لما كان لقي، هذا الفنان، وجهاً لرجل التعايش المثالي خيراً من وجه الأمير. لقد كان ينضح لبنانية صافية، وكان صاحب مدرسة فيها، فكان لا يشق له في مضمارها غبار. وكان الأمير مجيد من أسياد النكتة البارعة... في الحكم عرف بالولاء لمن حازب، وبالإخلاص للذين رافق، وبالصدق مع الذين عاهدهم على مشي الطريق الواحد، ويبقى ولاؤه لمن حازب وإخلاصه لمن رافق وعاهد حتى بعد زوال النعمة عنهم. وله في ذلك مواقف يضرب فيها المثل... ترى أهو الجبل الذي يحترق حرق قلبه فمات؟ أشارك آل أرسلان والأرسلانيين دروزاً ومسيحيين في الأسى على فقيدهم الكبير، ومع اللبنانيين الذين عاصروا الأمير مجيد وتتبعوا مسيرة حياته. أتوجه إلى الذين يبكون اليوم أميرهم بأصدق التعازي ذارفين معهم دمعة المحبة والوداع».

وقال عادل عسيران:
«إن حكومة الاستقلال التي كانت تضم الفقيد، قامت بأعمال مجيدة مكّنتها من أن تساعد مساعدة فعالة على إيقاظ روح الثورة في أبناء لبنان من جهة، وفي أبناء البلدان العربية من جهة ثانية، ممَّا ساعد على إنقاذ الذين اعتقلوا في راشيا. وقد دامت هذه الثورة مدة قصيرة لم تزد عن العشرة أيام. ولكن أبناء لبنان أبلوا البلاء الحسن. وكان من فضائل الأمير مجيد أرسلان أنه قاد هذه الثورة من بشامون قيادة جريئة وحكيمة ومخلصة، واستنفر جماعته من بني معروف ومن جميع اللبنانيين، فانضموا تحت لوائه وحاربوا معه، وكان له القسط المعلّى في الانتصار الذي أحرزناه».

وقال النائب ألبير مخيبر:
«يغيب مع غياب الأمير مجيد أرسلان وجه مشرق من تاريخ لبنان الحديث. فالأمير مجيد كان وسيبقى أحد أعمدة الاستقلال الثابتة، وأحد مؤسسي

سياسة السلام والمحبة والأخوة بين الفئات اللبنانية المختلفة. قهرته الأحداث فبكى عندما شاهد البناء اللبناني يهوي تحت مطارق الهيمنة والنزوات. إن اللبنانيين الذين أحبوه وهم كثر، ينحنون اليوم أمام جثمانه ويدعون الشعب اللبناني وسط مأساته وفواجعه إلى استفاقة ضمير لنبذ القتال والأحقاد والكراهية. إن عزاءنا الوحيد لموت الأمير مجيد هو أن يجتمع اللبنانيون، جميع اللبنانيين، حول نعشه اليوم ليعيدوا الوحدة في ما بينهم، فيكون موته حياة جديدة لأمته».

وقالت أرملة القائد الشهيد كمال جنبلاط السيدة مي أرسلان جنبلاط:

«إن مجيد أرسلان هو رمز للاستقلال وبطل الاستقلال حقاً، وعسى أن لا يكون الاستقلال قد ذهب بذهابه».

وقال شيخ عقل الطائفة الدرزية في برقية تعزية بعث بها إلى عائلة الأمير الفقيد:

«مصاب جلل، أصاب لبنان الوطن ببطل استقلاله، وأصاب الطائفة الدرزية بفقد زعيم كبير عريق وركن أصيل من أركانه في وقت هي أحوج ما تكون فيه إلى مواقف كان المغفور له جاهداً في سبيل المحافظة على كيانها وتوحد رأيها ورصّ صف أبنائها. وقد حقق بتضحيته وبُعد نظره لمَّ شملها وإعلاء شأنها. أما وقد نفذ القدر المحتوم فلا حول ولا قوة إلا بالله، إنها سُنة الخالق في خلقه، «كل ما عليها فان ويبقى وجه ربك ذو الجلال والإكرام» وعزاؤنا وأملنا بخلفه لمواصلة سيره ونهجه الحكيم من أجل قومهم ووطنهم وخصوصاً في هذا الظرف المصيري العصيب».

وقال رئيس بلدية دير القمر جورج ديب نعمة:

«إن غياب مجيد أرسلان يشكل خسارة وطنية كبيرة. فهو كان رجلاً عظيماً في وطنيته وصديقاً للجميع في الشوف. وهو لم يكن يميز بين إنسان وإنسان. كان يعتبر دير القمر بلدته وكانت لها منزلة خاصة في قلبه. وهي كانت تبادله العاطفة الصادقة المخلصة بمثلها دير القمر تألمت لغياب مجيد أرسلان».

وقال مطران طرابلس للروم الكاثوليك الياس نجمة:

«بين الأمير مجيد أرسلان ولبنان حكاية عمر وأسطورة محبة وملحمة جهاد. هذا اللبنان الواحد في أبنائه، السيد المطلق على أرضه، والمنطلق في عظمة رسالته، شيّع بالأمس أميره والغصّة في القلب والدمعة ملء العين، قمة في صفاء اللبنانية والتزام الشرعية، دولة وجيشاً ومؤسسات، التزاماً لا محدوداً. وقلب ما عرف التمييز بين لبناني ولبناني، ضم الجميع في عطاء المحبة والخدمة، ورجولة نادرة عندما يدعو الواجب، والواجب وطن يفتدى وقيم وطنية هي المطلق في الحياة والعمل السياسي. خطوط وجه نبيل، أجمع اللبنانيون، جميع اللبنانيين، وفي طليعتهم أبناء عاليه، مدينة وقضاء على تقديرها. وهم اليوم يقفون حياله، جثماناً يوارى الثرى وذكرى حية كالشعلة الخالدة، وقفة المحبة والعرفان. يزيد من لوعتهم ما يشهدون من مآس وفواجع على أرض هذا الوطن، ومنطقة المير بالذات. مآس وفواجع كان لها النصيب الأكبر في تحطيم إرادة الحياة في هذه الشخصية اللبنانية الجبارة أن يذبح أبناء الشوف وعاليه الآمنون الأبرياء، دروزاً ومسيحيين، وقد أحبهم حتى الموت، وأن تصوّب البنادق إلى صدور الجيش اللبناني، رصاصتان مزقتا القلب الكبير وفجرتاه فعاد إلى الله وقد بلغ منه الأسى الشأو الأبعد».

وقال الرئيس كميل شمعون:

«إن خسارة الصديق الكبير عطوفة الأمير مجيد أرسلان تعتبر كارثة وطنية من الدرجة الأولى. فقد أقعده المرض منذ أسابيع بل شهور عدة في وقت كان لبنان بأسره ونحن كلنا في حاجة ماسة إليه وإلى شجاعته وإقدامه، إلى عزته وإخلاصه وتفانيه، إلى المزايا التي كان يتحلى بها من مثل عليا ووطنية صادقة جعلته يضع لبنان فوق كل اعتبار آخر أياً كان. فالأمير مجيد وجه غاب لكنه سيبقى دائماً وأبداً في ضمير اللبنانيين وفي قلوبهم. كل شيء يذكرنا به، بالأخص العناية الفائقة التي أولاها للجيش اللبناني، موضوع فخرنا اليوم وكل يوم».

ويتذكر عدنان الحكيم الأيام الخوالي في بشامون وقد هرع حين ذاك مع زهير عسيران وجوزيف سعادة وعبدو صعب حاملين العلم اللبناني الجديد وقدموه إلى الأمير مجيد أرسلان بصفته وزيراً للدفاع

الوطني بحضور حبيب أبو شهلا وصبري حمادة وخليل تقي الدين وجمع من المجاهدين في قصر الحكومة المؤقتة (حكومة بشامون) ذلك يوم ركع الأمير مجيد ليقبّل العلم اللبناني معاهداً نفسه والوطن على تحقيق الاستقلال والسيادة.

وقال رئيس حزب النجادة:

«ونحن نودع اليوم رجلاً من رجالات الاستقلال الأساسيين وركناً من أركان هذا الوطن، ونحن نودع الأمير مجيد أرسلان لا يسعنا إلا أن نقف وقفة أجلال وإكبار للراحل الكبير الذي قضى في وقت نحن أحوج إليه من أي وقت مضى، خاصة وأن لبنان يخوض اليوم معركة الاستقلال الحقيقية معمدة بالدم والشهادة. ونحن نودع اليوم الفقيد الغالي، نودع فيه الوفي الوحيد الذي لم ينس أبداً دور النجادة في معركة الاستقلال الأولى».

وأدلى وزير الإعلام والعدل روجيه شيخاني بالكلمة التالية:

«إن خسارة الأمير مجيد في هذا الظرف بالذات خسارة يصعب تعويضها، لأن الدور الذي كان يقوم به الراحل الكبير تبرز الحاجة إليه اليوم أكثر من أي وقت مضى. فمواقف الأمير مجيد المشرفة غدت مثلاً في الوطنية وعناوين مضيئة في تاريخ لبنان منذ تلك الأيام الخالدة في بشامون حيث ولد الاستقلال ورفع الراحل الكبير العلم اللبناني وحتى اليوم. واليوم يغيب الأمير مجيد وجبل لبنان الذي مثله طوال سنوات في الندوة البرلمانية يحترق قصفاً واشتباكات وكأن قلب الراحل الكبير لم يستطع تحمل رؤية الجبل محترقاً بعدما سعى مراراً وعبر سنوات المحنة إلى إبقائه موئلاً للتعايش وصرحاً للمحبة بين مختلف الطوائف، هذه القاعدة التي عمل لها الراحل منذ ما قبل الاستقلال. وما زاد في عذاب الفقيد أن يرى أرض الجبل وقد دنسها الغرباء وشهروا سلاحهم في وجه الجيش اللبناني الذي رعاه الفقيد منذ نشأته ورافقه وزيراً للدفاع مراراً، مساهماً بذلك في بناء المؤسسة الوطنية وتدعيمها عدة وعدداً. تفقد الندوة البرلمانية أيضاً وجها بارزاً من وجوهها آمن بالديمقراطية ومارسها فعلاً. فلم يغب عن جلسات المجلس حتى في الظروف القاسية. وكم من مرة أتى تحت القصف الذي استهدف صرح الديمقراطيّة ليثبّت تمسكه بالأصول الديمقراطيّة وتقديمه للحوار ودعمه للشرعيّة على العنف ومحاولات الإساءة إلى الدولة والوطن.

من الصعب إعطاء الفقيد الكبير حقّه، حسبه أنه أحب لبنان وأعطاه من دون حساب وطنيّة وإيماناً، فأحبه بنو قومه أولاً وجميع اللبنانيين ثانياً. وهؤلاء وأولئك يفتقدون اليوم في الأمير مجيد قائداً مخلصاً مؤمناً بوطنه وديمومته. وانطلاقاً من هذا الإيمان البارز في مدرسة المير مجيد، نطالب اليوم أبناء الجبل بالاتحاد والعودة إلى التآلف والمحبة والتعايش كما كان يطالب الراحل الكبير، لأن وحدها هذه الوحدة تجعل روح الفقيد ترتاح».

وقال هنري فرعون:

«خمسون عاماً في خدمة الشعب وفي خدمة لبنان من دون انقطاع أو كلل أو ملل هذا يكفي لتقويم ما قاساه الأمير مجيد من متاعب ومشقات لا يتحملها إلا من كان له قلب كبير كقلبه زاهر بالمحبة وصدر رحب كصدره يتحمل بصبر وتفهم المضايقات ويشارك الناس في همومهم. إن قلبه المفعم بالمحبة دفعه إلى أن يكون رسول تعاون ووئام بين جميع اللبنانيين ليعيشوا بإخاء وسلام ومودّة منزهين عن جميع العنعنات المحلية والإقليمية والحزبية العمياء، إن هذا الرجل خسرناه اليوم، ولم يكن من واضعي الميثاق ومن أبطال بشامون ومن أركان الاستقلال فحسب بل كان أيضاً رجل التعايش الأخوي المخلص الذي هو سبب وجود لبنان وبقائه».

وقال السفير غسان تويني:

«في هذه الظروف التي تعيش بها العائلة اللبنانية مأساةً لم تعرف مثلها في تاريخها، يفتقد الأمير مجيد الذي مثل في تاريخه وحدة اللبنانيين. سنبكي جميعاً صديقاً قائداً. وسأبكي شخصياً إرثاً من الود والوفاء».

وقال الشيخ محمد مهدي شمس الدين:

«إن وفاة الأمير مجيد أرسلان خسارة وطنية، خصوصاً في هذه المرحلة المصيرية التي يمر بها لبنان. وبفقده خسرنا رجلاً حكيماً وسياسياً مخلصاً ومناضلاً من رجال الاستقلال».

وقال مروان حمادة:

«الكلمة الصادقة النابعة من الضمير الحي التي يجب أن تقال لوفاة الأمير مجيد أرسلان هي تلك التي كان يحب هو أن يتأملها في صميم ذاته وأن يعيدها بصوته الهادئ أمام أخصائه أواخر أشهر مرضه، والمؤامرات تذبح

وطنه ذبحاً. كان يقول: سيذكرون بعد موتي أنني كنت في الطليعة من الذين استخلصوا للبنان استقلاله عام ١٩٤٣ وحاولوا أن يحققوا له كياناً وطنياً صحيحاً. لكن وثبتنا تلك ما هي إلاّ محطة من محطات التاريخ ورثته عريقاً مصنوعاً من بواهر الفعال منسوجاً من أغلى التضحيات ذوداً عن الأرض الملتصقة بأرواحنا. وكان الأمير يضيف: عندما كنت مع زملائي مكافحاً من أجل استقلال لبنان، وأنا في الأربعين، كنت أحس في عميق نفسي أنني امتداد لماضٍ عمره ألف سنة. هذا هو الأمير مجيد أرسلان لقد كان حقاً شعاعاً من ماضٍ مجيد وامتداداً لتاريخ طويل من الدفاع عن أرض جبلت بأطهر الدماء ولسوف تبقى ذكرى الأمير كما كانت لأجداده وأسلافه منقوشة في ذاكرة الأيام التي لا تزول ولا تموت مهما عصفت بها رياح عاتية».

وقال الأمين العام للحزب الشيوعي اللبناني جورج حاوي:

«تلقيت بألم كبير نبأ وفاة الأمير مجيد أرسلان أحد أبرز الزعماء اللبنانيين الذين ساهموا في معركة الاستقلال وأسسوا دولة لبنان المستقل. إن غيابه في هذه الظروف التي تتوحد فيها إرادة القوى الوطنية الخيرة للدفاع عن دولة الاستقلال في لبنان العربي الموحد الحر الديمقراطي، يشكل خسارة كبيرة لهذه القوى وللبنان».

وقال رئيس حركة أمل نبيه بري:

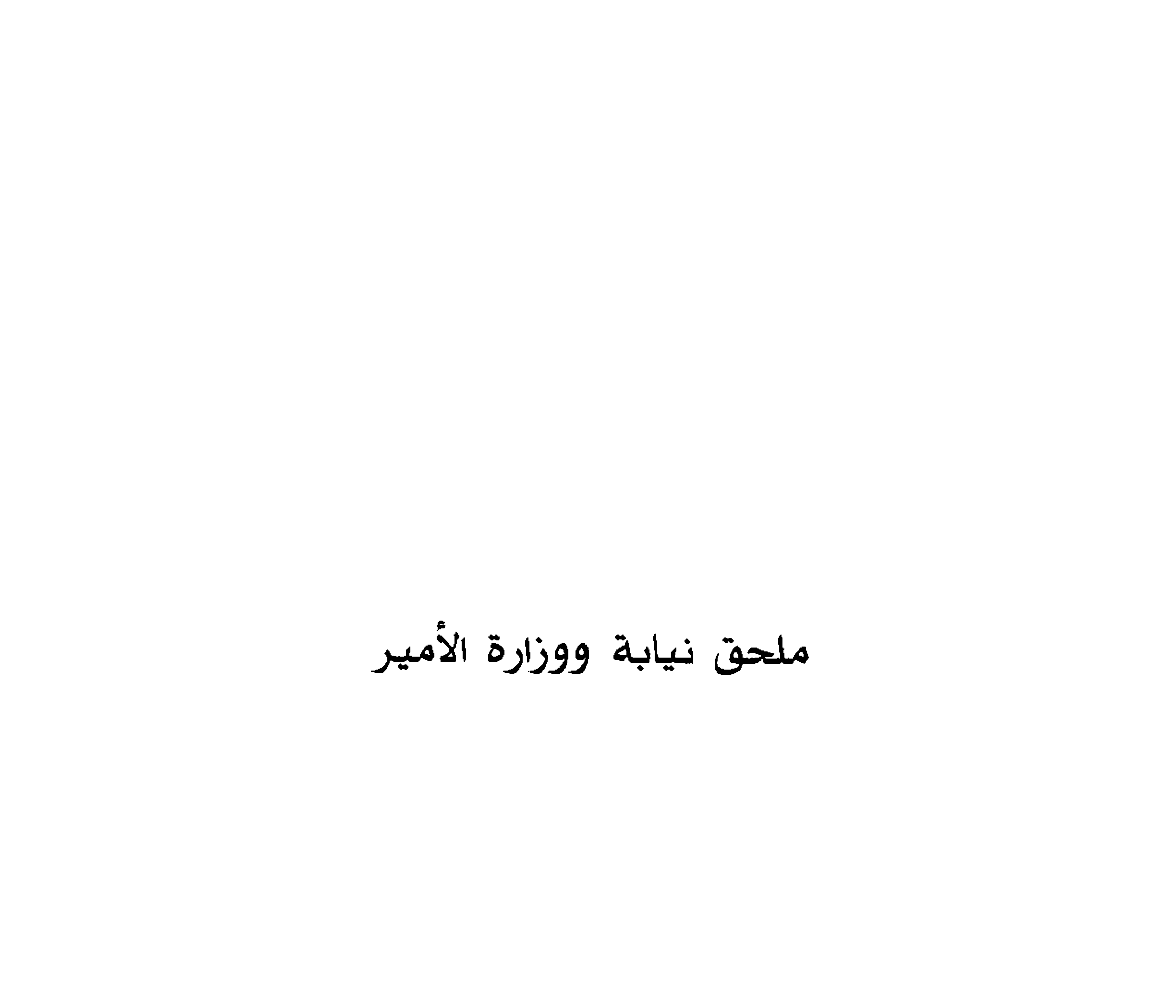
«إنها خسارة وطنية كبرى وألم يعصر قلوب المخلصين الأوفياء. عزاؤنا ببيته الأصيل وطائفته المعطاءة ووطنيته الصادقة».

ومما قاله الشيخ شريف شرف في قصيدة رثاء الأمير مجيد:

«قالوا اصبروا فالصبر منكم أجمل ... إن الأمير فللجميع وأشمل
قلنا وكيف لصبرنا من طائل ... إن كان صبر الصبر لا يتحمل
كل يعزي نفسه بأميره ... فالعرش بعد المير ليل أليل
إن المشيئة قدّرت واستخلصت ... يجنى من الأثمار ما هو أكمل»

إلى أن يقول:

«فضّلت تسليم الحياة عزيزة ... لبنان يهوي إنّ موتك أسهلُ
ورفضت رؤية موطن كوّنته ... تحت الركام مدمّراً أو يُهملُ»



ملحق نيابة ووزارة الأمير

جدول بالمجالس النيابية التي شارك الأمير مجيد أرسلان بعضويتها

مجلس النواب	من	إلى	عدد المقاعد	الدائرة	عدد النواب في الدائرة		عدد النواب		ملاحظات
					المنتخبين	الدروز منهم	المعينين	الدروز منهم	
الثاني	١٥ تموز ١٩٢٩	١٠ أيار ١٩٣٢	٤٥	محافظة جبل لبنان	٨	٢	١٥	١	عضو منتخب في ١ تشرين الثاني ١٩٣١ على أثر وفاة والده الأمير توفيق أرسلان
الثالث	٣٠ ك٢ ١٩٣٤	٥ حزيران ١٩٣٧	٢٥	محافظة جبل لبنان	٥	١	٧	١	عضو معين
الرابع	٢٩ ت١ ١٩٣٧	٢١ أيلول ١٩٣٩	٦٢	محافظة جبل لبنان	١١	٣	٢١	١	عضو معين
الخامس	٢١ أيلول ١٩٤٣	٨ نيسان ١٩٤٧	٥٥	محافظة جبل لبنان	١٢	٤			
السادس	٢٥ أيار ١٩٤٧	٢٠ آذار ١٩٥١	٥٥	محافظة جبل لبنان	١٧	٤			
السابع	٥ حزيران ١٩٥١	٣ أيار ١٩٥٣	٧٧	الشوف عاليه	٩	٣			
الثامن	١٣ آب ١٩٥٣	٢٠ آب ١٩٥٧	٤٤	عاليه	٢	١			
التاسع	٢٠ آب ١٩٥٧	١٨ تموز ١٩٦٠	٦٦	عاليه	٣	١			
العاشر	١٨ تموز ١٩٦٠	٨ أيار ١٩٦٤	٩٩	عاليه	٥	٢			
الحادي عشر	٨ أيار ١٩٦٤	٩ أيار ١٩٦٨	٩٩	عاليه	٥	٢			
الثاني عشر	٩ أيار ١٩٦٨	٣ أيار ١٩٧٢	٩٩	عاليه	٥	٢			
الثالث عشر	٣ أيار ١٩٧٢	٣ أيار ١٩٧٦	٩٩	عاليه	٥	٢			توفي في ١٨ أيلول ١٩٨٣

تم التجديد للمجلس الثالث عشر على دفعات متتالية ١٩٧٦-١٩٧٨-١٩٨٠-١٩٨٢.

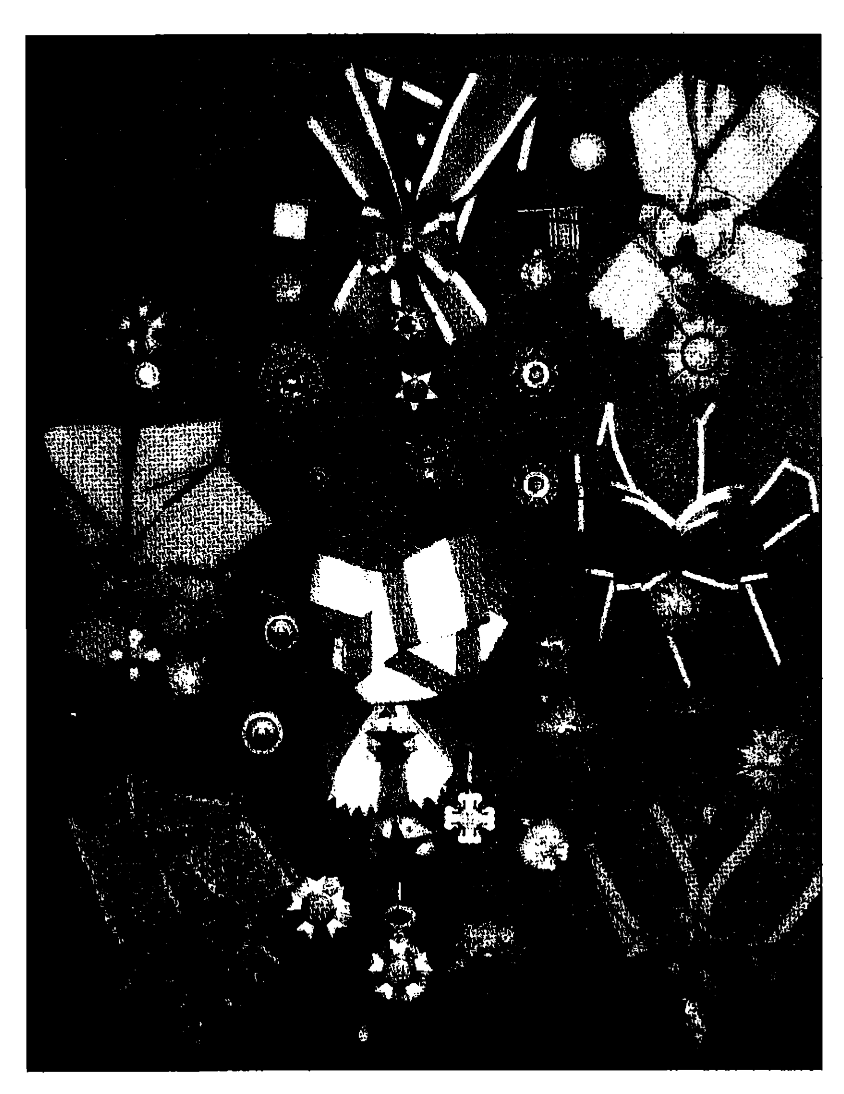
	الحكومة	عدد أعضائها	من	إلى	عهد	رئاسة	حقيبة
١	١٣	٧	٣٠ ت١ ١٩٣٧	١٣ ك٢ ١٩٣٨	إميل إده	خير الدين الأحدب	الزراعة
٢	٢٢	٦	٢٥ أيلول ١٩٤٣	٢ تموز ١٩٤٤	الشيخ بشارة الخوري	رياض الصلح	الصحة الزراعة الدفاع الوطني
						حبيب أبو شهلا (حكومة بشامون) ١١ت٢ ١٩٤٣	الداخلية التموين والتجارة والصناعة البريد والبرق والهاتف
٣	٢٣	٦	٣ تموز ١٩٤٤	٩ ك٢ ١٩٤٥	الشيخ بشارة الخوري	رياض الصلح	الصحة الزراعة الدفاع الوطني
٤	٢٧	٨	٢٢ أيار ١٩٤٦	١٤ ك١ ١٩٤٦	الشيخ بشارة الخوري	سعدى المنلا	الصحة العامة الدفاع الوطني
٥	٢٨	٩	١٤ ك١ ١٩٤٦	٧ حزيران ١٩٤٧	الشيخ بشارة الخوري	رياض الصلح	البريد والبرق الدفاع الوطني
٦	٢٩	٨	٧ حزيران ١٩٤٧	٢٦ تموز ١٩٤٨	الشيخ بشارة الخوري	رياض الصلح	البريد والبرق الدفاع الوطني

	الحكومة	عدد أعضائها	من	إلى	عهد	رئاسة	حقيبة
٧	٣٠	٨	٢٦ تموز ١٩٤٨	٢٤ تموز ١٩٤٩	الشيخ بشارة الخوري	رياض الصلح	الزراعة الدفاع الوطني
					تعديل وزاري		
٨	٣١	٨	٢٦ تموز ١٩٤٩	١ت١ ١٩٤٩	الشيخ بشارة الخوري	رياض الصلح	الزراعة الدفاع الوطني
٩	٣٢	٩	١ت١ ١٩٤٩	٢٥ آذار ١٩٥٠	الشيخ بشارة الخوري	رياض الصلح	الدفاع الوطني
					تعديل وزاري		
١٠	٣٣	١٠	٢٥ آذار ١٩٥٠	١٤ شباط ١٩٥١	الشيخ بشارة الخوري	رياض الصلح	الدفاع الوطني
١١	٣٦	١٠	١١ شباط ١٩٥٢	٩ أيلول ١٩٥٢	الشيخ بشارة الخوري	سامي الصلح	الصحة العامة الدفاع الوطني
١٢	٤٣	٨	١ آذار ١٩٥٤	١٦ أيلول ١٩٥٤	كميل شمعون	عبد الله اليافي	الدفاع الوطني
١٣	٤٤	١٠	١٦ أيلول ١٩٥٤	٩ تموز ١٩٥٥	كميل شمعون	سامي الصلح	الدفاع الوطني
١٤	٤٥	١٠	٩ تموز ١٩٥٥	١٩ أيلول ١٩٥٥	كميل شمعون	سامي الصلح	الدفاع الوطني
١٥	٤٦	١٠	١٩ أيلول ١٩٥٥	١٩ آذار ١٩٥٦	كميل شمعون	رشيد كرامي	الدفاع الوطني
١٦	٤٧	١٠	١٩ آذار ١٩٥٦	٨ حزيران ١٩٥٦	كميل شمعون	عبد الله اليافي	الدفاع الوطني
١٧	٤٨	١٠	٨ حزيران ١٩٥٦	١٨ ت٢ ١٩٥٦	كميل شمعون	عبد الله اليافي	الدفاع الوطني
١٨	٤٩	٦	١٨ ت٢ ١٩٥٦	١٨ أب ١٩٥٧	كميل شمعون	سامي الصلح	الصحة العامة الزراعة

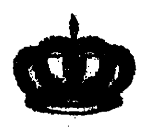
	الحكومة	عدد أعضائها	من	إلى	عهد	رئاسة	حقيبة
١٩	٥٠	٨	١٨ آب ١٩٥٧	١٤ آذار ١٩٥٨	كميل شمعون	سامي الصلح	الدفاع الوطني البريد والبرق والهاتف والزراعة
٢٠	٥١	١٤	١٤ آذار ١٩٥٨	٢٤ أيلول ١٩٥٨	كميل شمعون	عبد الله اليافي	الزراعة
٢١	٥٥	١٨	١ آب ١٩٦٠	٢١ أيار ١٩٦١	الأمير فؤاد شهاب	صائب سلام	الدفاع الوطني
٢٢	٥٧	١٤	٣١ ت١ ١٩٦١	٢٠ شباط ١٩٦٤	الأمير فؤاد شهاب	رشيد كرامي	الدفاع الوطني
٢٣	٦٥	٨	١٢ ت١ ١٩٦٨	٢٠ ت١ ١٩٦٨ لم تستلم الحكم	شارل حلو	عبد الله اليافي	الدفاع الوطني العدل الزراعة
٢٤	٦٧	١٦	١٥ ك٢ ١٩٦٩	٢٥ ت٢ ١٩٦٩	شارل حلو	رشيد كرامي	الدفاع الوطني
٢٥	٦٨	١٦	٢٥ ت٢ ١٩٦٩	١٣ ت١ ١٩٧٠	شارل حلو	رشيد كرامي	الدفاع الوطني
٢٦	٧٠	١٦	٢٧ أيار ١٩٧٢	٢٥ نيسان ١٩٧٣	سليمان فرنجية	صائب سلام	الدفاع الوطني
٢٧	٧٢	٢٢	٨ تموز ١٩٧٣	٣١ ت١ ١٩٧٤	سليمان فرنجية	تقي الدين الصلح	الدولة
٢٨	٧٣	١٨	٣١ ت١ ١٩٧٤	٢٣ أيار ١٩٧٥	سليمان فرنجية	رشيد الصلح	الصحة العامة
٢٩	٧٥	٦	١ تموز ١٩٧٥	١٥ أيلول ١٩٧٦	سليمان فرنجية	رشيد كرامي	الصحة العامة الزراعة الإسكان والتعاونيات
					تعديل وزاري		
			١٥ أيلول ١٩٧٦	٩ ك١ ١٩٧٦	سليمان فرنجية	رشيد كرامي	الأشغال العامة والنقل الموارد المائية والكهربائية الصحة العامة

الأوسمة التي نالها الأمير

١. وسام الكوكب الأردني من الطبقة الأولى - عبد الله بن الحسين.
٢. وسام علي بن الحسين - الأردن.
٣. وسام من محمد بن علي السنوسي.
٤. وسام الجمهورية من الرئيس عبد الناصر.
٥. وسام إدريس الأول.
٦. وسام أمية.
٧. وسام من فيصل الأول.
٨. وسام فلسطين ١٩٤٨.
٩. ميدالية الجهاد الوطني من قبل الرئيس الشيخ بشارة الخوري بمناسبة ذكرى الاستقلال.
١٠. وسام الاستقلال اللبناني.
١١. وسام الاستحقاق اللبناني- الوشاح الأكبر.
١٢. وسام التقدير اللبناني.
١٣. وسام من شاه إيران همايوني من درجة وشاح أكبر.
١٤. وسام التقدير العسكري من الجنرال بيرون لدى زيارته الأرجنتين عام ١٩٥٥ مع الرئيس شمعون.
١٥. وسام الجمهورية البرازيلية.
١٦. وسام فيليكس اليوناني من درجة وشاح.
١٧. وسام التقدير المصري.



ـ ٢٦ ـ
الأوسمة التي استحقها الأمير مجيد أرسلان





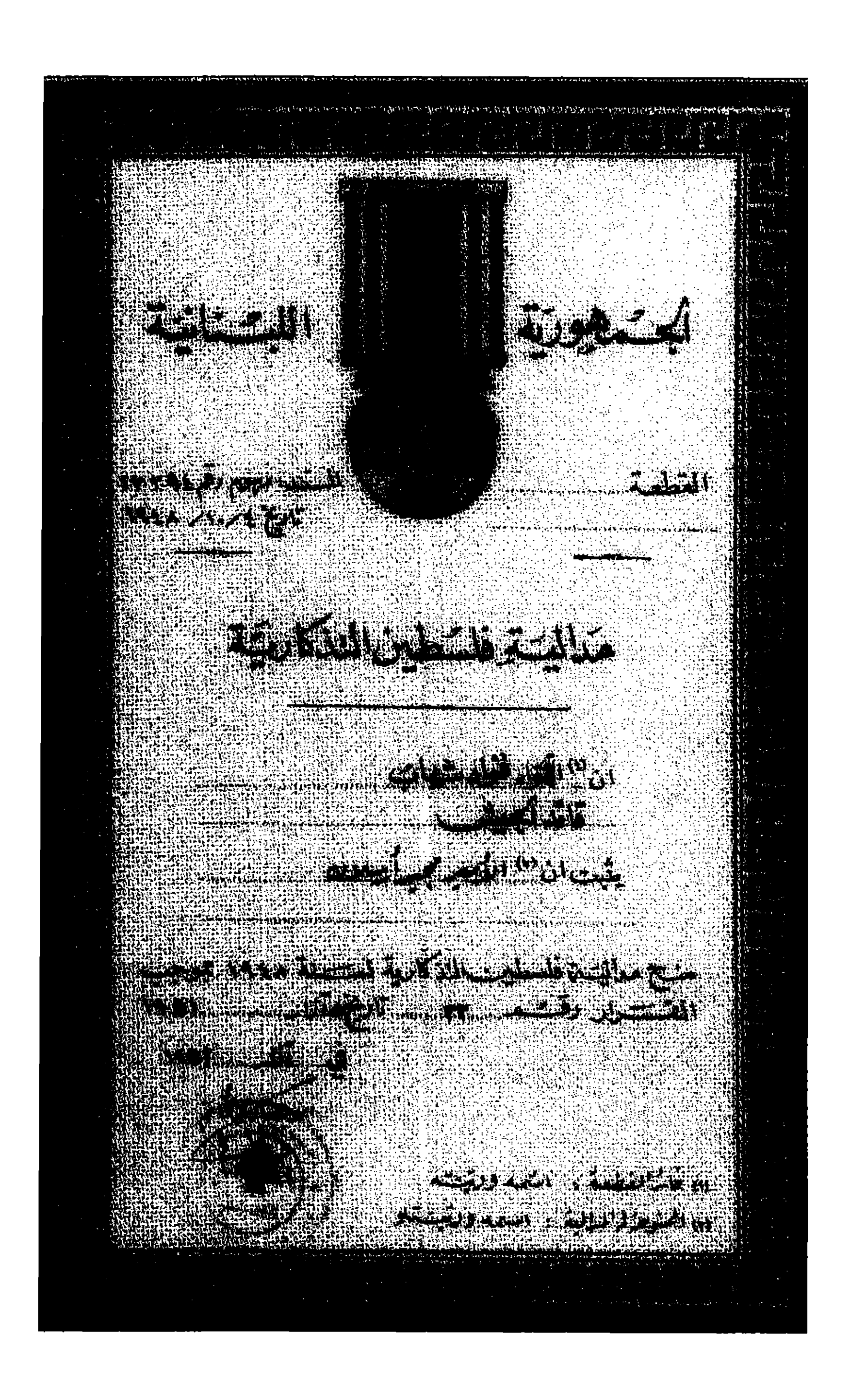
نحن الحسين بن طلال ملك المملكة الأردنية الهاشمية

تقديراً للصفات الحميدة التي اتصف بها معالي السيد مجيد أرسلان فقد منحناه وسام الكوكب الأردني من الدرجة الأولى وأمرنا بإصدار هذه البراءة من لدنا إيذاناً بذلك.

صدر عن قصرنا بسمان في عمان في اليوم الخامس عشر من شهر ربيع الآخر سنة ألف وثلاثمائة وخمس وسبعين هجرية الموافق لليوم الثلاثين من شهر تشرين الثاني سنة ألف وتسعمائة وخمس وخمسين ميلادية.

بأمر جلالة الملك المعظم

رئيس الديوان الملكي الهاشمي



الجمهورية اللبنانية

المنطقة

مدالية فلسطين التذكارية

ان (1) ...

قائد الجيش

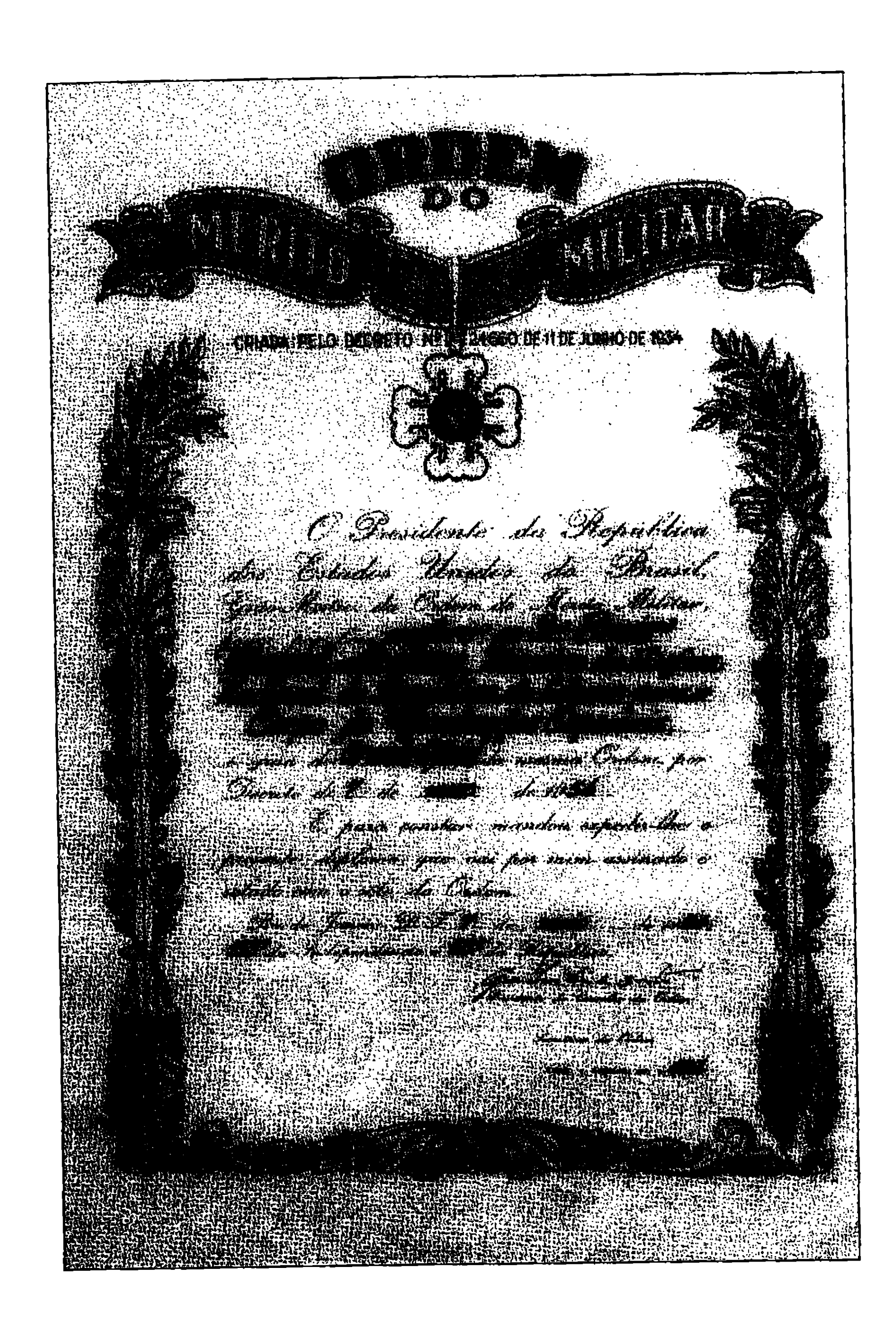
يثبت ان (2) الأمير مجيد أرسلان

منح مدالية فلسطين التذكارية لسنة ١٩٤٨ بموجب المرسوم رقم ... تاريخ ...

في ...

(1) صاحب السلطة : اسمه ورتبته

(2) الموضوع للبراءة : اسمه ورتبته

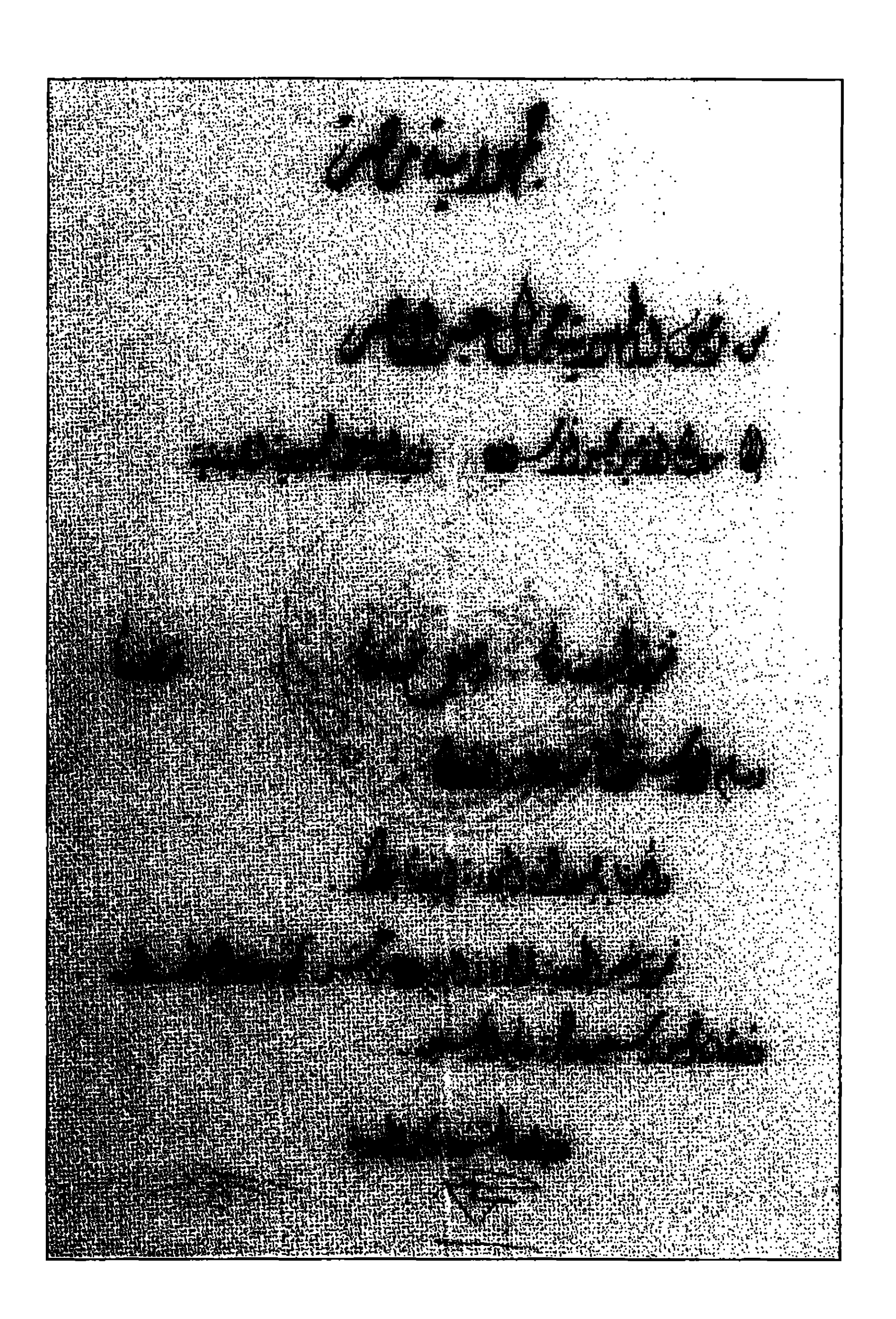


DO

CRIADA PELO DECRETO N. 24.660 DE 11 DE JUNHO DE 1934

O Presidente da República
dos Estados Unidos do Brasil,

E para constar mandou expedir-lhe o
presente diploma, que vai por mim assinado e
selado com o selo da Ordem.



El Presidente de la Nación Argentina
Gran Maestre de la
"Orden al Mérito"
con el voto favorable de su Consejo, confiere el Grado de
"Gran Cruz"
A Su Excelencia el Emir Don Majid Arslan
Ministro de Defensa Nacional de la República del Líbano
Por tanto se le conceden los honores, distinciones y uso de las insignias que corresponden de acuerdo a los Estatutos. El presente Diploma será refrendado por el Ministro Secretario de Estado en el Departamento de Defensa Nacional e interino de Relaciones Exteriores y Culto.
Buenos Aires, 24 de mayo de 1954

Juan Perón

Registrado en el Consejo de la Orden





نحن الحسين بن طلال ملك المملكة الأردنية الهاشمية

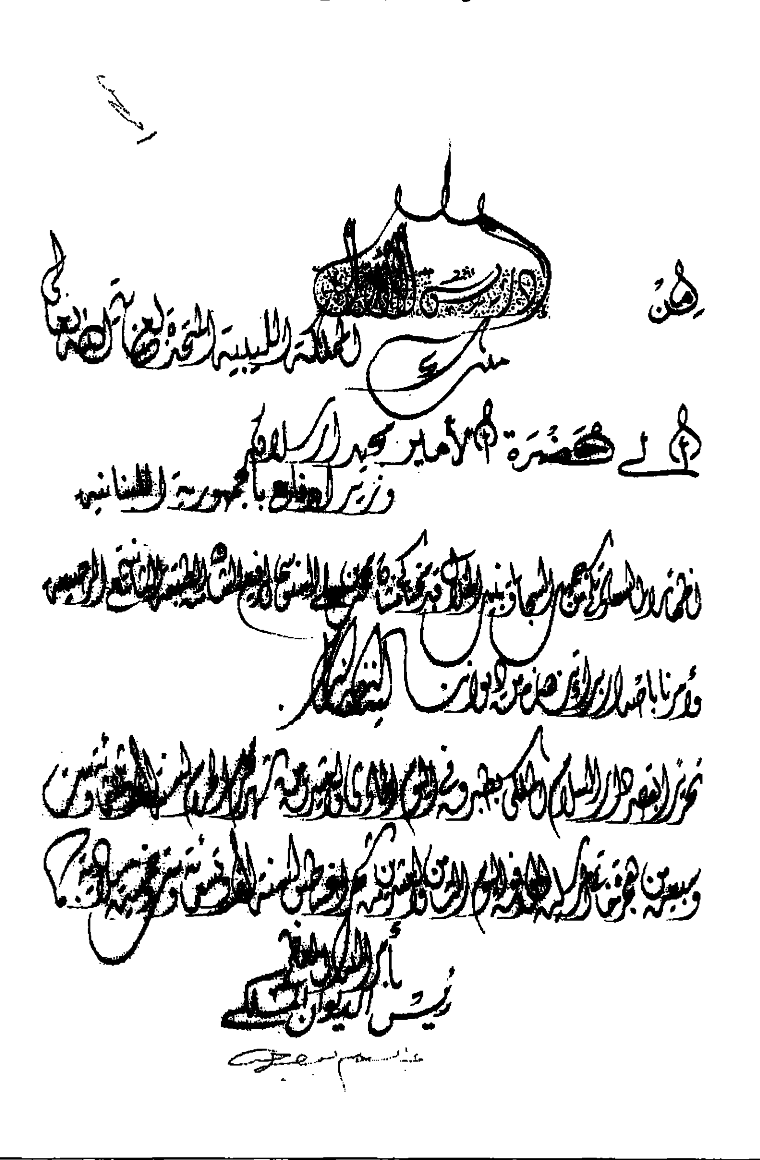
تقديراً للصفات الحميدة التي اتصف بها معالي السيد مجيد أرسلان فقد منحناه وسام الكوكب الأردني من الدرجة الأولى وأمرنا بإصدار هذه البراءة من لدنا إيذاناً بذلك .

صدر عن قصرنا بعمان في اليوم الرابع عشر من شهر ربيع الآخر سنة ألف وثلاثمائة وخمس وسبعين هجرية الموافق لليوم الثلاثين من شهر تشرين الثاني سنة ألف وتسعمائة وخمس وخمسين ميلادية .

بأمر جلالة مليكنا المعظم

[توقيع]

رئيس الديوان الملكي الهاشمي



بسم الله الرحمن الرحيم

من [illegible] ملك المملكة الليبية المتحدة بعون الله تعالى

الى حضرة الأمير مجيد ارسلان
وزير الدفاع بالجمهورية اللبنانية

[illegible]

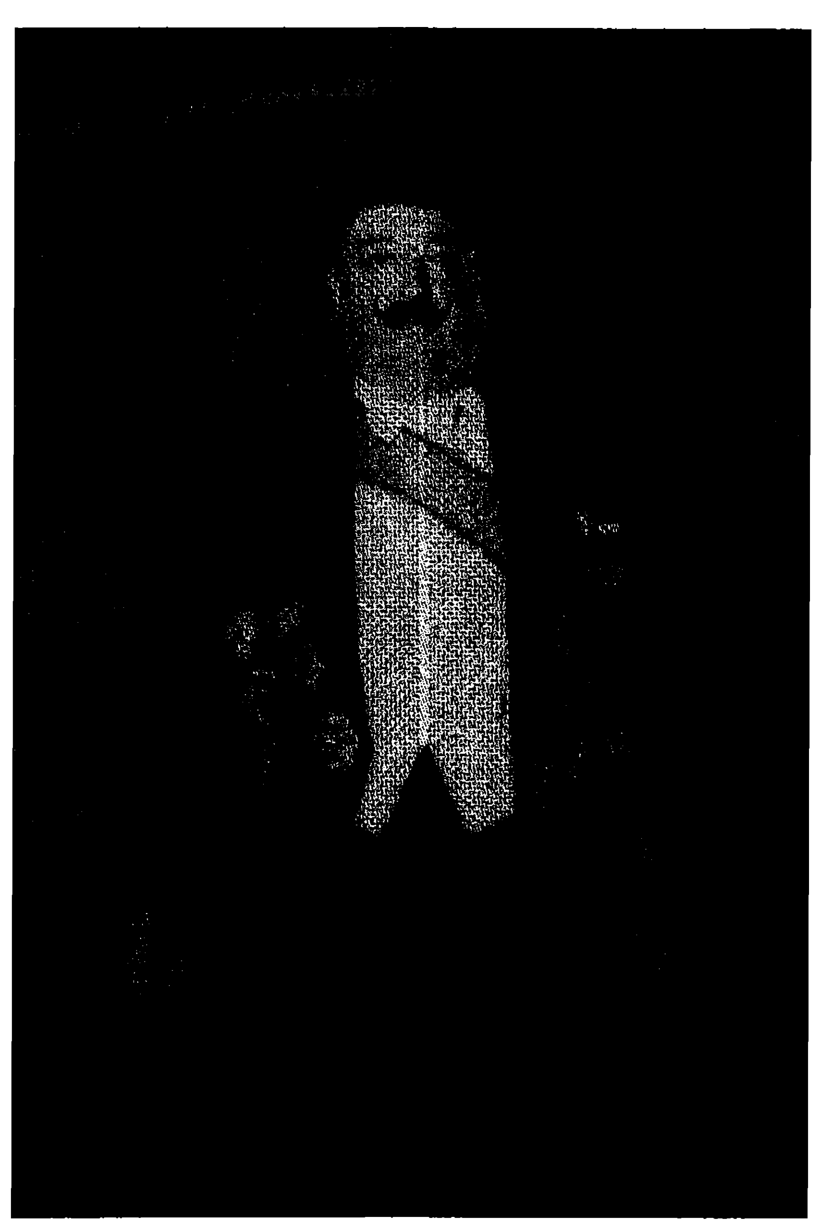
وأمرنا باصدار براءة [illegible]

تحريراً بقصر دار السلام الملكي بطبرق [illegible]

[illegible]

بأمر الملك المعظم
رئيس الديوان الملكي

[illegible]



- ٢٧ -
الأمير مجيد أرسلان

كلمة جان عزيز

في اليوبيل الذهبي للأمير

ونسبق الكلمة الفضل في تمهيد الطائفيين اللبنانيين » عاطفة الأمير مجيد ارسلان بمناسبة مرور خمسين سنة على حياته النيابية (اليوبيل الذهبي) للأديب الأستاذ جان عزيز الذي قال:

١

« ما أجد التاريخ، وما أقدمه!

يضعنا على ينابيع المستقبل...

لكأن الأيام متسقة، أو هي، بين الإنسان وأشيائه،

حديث لا ينتهي!..

فخامة الرئيس،

أصحاب الدولة والسماحة والمعالي،

أسيادي،

الى الملك المنذر بن ماء السماء يرتفع النسب الأرسلاني

الشريف. سنة ٦٣٢ تكاثرت جيوش الروم في الشام على أبي عبيدة

ابن الجراح، فاستنجد بأبي بكر، أول الخلفاء الراشدين، فأرسل الصديق

لنجدته خالداً بن الوليد، فسار من العراق ومعه أحد أجداد الأرسلانيين

الأمير عون، وولداه مسعود ومحمود، في جمع غفير من لخم وجذام،

فنصروا بصرة صلحاً، ثم شنوا الغارة على أجنادين، فقتلوا

٢

من الروم مقتلة عظيمة، واستشهد في تلك المعركة الأمير عون،

أجمل ما تكون الشهادة، فتولى الإمارة من بعده، ولده الأمير

مسعود.

وما حال الحول، حتى نهض خالد بن الوليد الى فتح الشام.

فلما أشرف على دمشق، خيم بعسكره تجاه "باب شرقي"،

وحاصرها حصاراً محكماً. ثم استولى عليها بخيانة المدعو توما

ابن قرقش. وقيض الله للأمير مسعود في هذه المعركة أن

يقوم بالدور الرئيسي في قسمٍ من مقاتلته، وبهذا بدأ تاريخ

الأرسلانيين الحربي في ديار الشام.

فيا سليل الملوك والأمراء من لخم،

ـ من نصب الحرب فأبلى أو استشهد ـ عبر آباء له

وجدود ـ في كبريات وقائع الإسلام، من الزاب الى اجنادين، الى

فتحي دمشق وحلب، ومن اليرموك الى مرج الديباج فقنسرين،

ومن إنطاكية لؤلؤة الشرق، الى قيسارية، الى الرملة،

فمرج راهط وعين جالوت ؟

٣

– ومن ناصر فنصر خالد بن الوليد وأبا عبيدة بن الجراح وعمرو بن العاص

ومن آزر أماجور قائد

وسار هذا الأخير الى مصر مشاركاً في فتحها، العباسيين في قمع ثورة عيسى بن الشيخ الشيباني في ربوات حوران؛

– ومن جاهد المردة بأمر من ابي جعفر المنصور، في انطلياس ونهر الموت، وصاول الفرنجة في بيروت وجبالها، ثم في صيدا ورأس الشقعة وجونيه، ثم في الدامور والناعمة وما اليهما؛

– ومن نازل التركمان في بيروت وعيناب وعين عنوب، ثم في شملان وعيتات فما دونهما، ثم في جورة منطاش، وزوق مكايل وغزير، طوراً له وطوراً عليه؛

– ومن أيّد الظاهر برقوق على بالكيش ومنطاش وصاحَبَ يوم خرجوا لحربه من مصر، ثم نهض ونبل الى جانب قطز وبيبرس فكانت له ولهما على التتار؛

– ومن جابه الجزار في صحراء الشويفات وهو في عشرة آلاف من جنده؛

– ومن شتت الأعراب في الزرقاء ووادي النار، وخاض ثلاثاً وثلاثين معركة في شهر واحد، الى جانب الشمري

٤

والى حوران ؛

ـ ومن أعمر جبال بيروت بعد إذ كانت خالية خاوية ،

ثمّ حكمها وامتدّت ولايته في أحيان الى طرابلس شمالاً ،

والى صيدا وصور وصفد جنوباً ؛

ـ ومن شُرِّف بمقابلة الفاروق في طريقه الى بيت المقدس ،

وبمقابلة القاسم بن هارون الرشيد ، والمهدي والمأمون ،

والمعز بالله الفاطمي والمتوكل الذي قلّده سيفاً وشدّ

حقويه بمنطقة ، ولفّ هامته بالشاش الأسود ؛

ـ ومن أصهر في بيت الرشيد ، وآل بيت النبوّة ، وقعد

بين يدي الجاحظ والمبرّد وتلمذ لهما ولغيرهما من الأئمة ؛

ـ ومن كان لقبه أمير الدولة وفخر الدولة وملك الأمراء

أبا الغارات ومفرّج الكروب ؛

... قلت : إنّ من كان هذا شأنه مع التاريخ ،

منذ الفتوحات العظام ، ليس بالهيّن عليه أن يُحدث

من المجد شيئاً . الأمجودة هنا في حجم الأعجوبة . وما

أندرها !

٥

ولكنّ الله سبحانه، اذا أحبَّ عبدهُ، هيّأ له من الاسباب
قبل ان يبلغ ابواب الخلود، قبل ان يسمع الكلمة التي لا
تخفى له
بقرب منك: "أيتها النفس المطمئنة، ارجعي الى ربّك
راضية مرضية، فادخلي في عبادي، وادخلي جنّتي!"
ولقد احبّك الله يا حبيب الناس، بمثل صدقهم وجهدهم
بالقول والعمل والسرّ والعلن، فكانت سنة ١٩٤٢،
فخضت أوانئذ وصحبك في الجبل معركة رائعة،
تحكم فيها دولة مهيضة الجناح نعم، إنما دولة عظمى
لها جندها ولها أنصارها، احبّك بهم من جندٍ ومن
أنصار، شوكة ومنعة وعزّة جانب!
وانتصر الدستور بزعيم الدستور. وسرعان ما انضمّ
اليه رياض العرب. فصنعوه الجماهير. فما على النسر
إلا ان يحلّق!

٦

وجلى النسر وحده. فازا في الدستور بصمات للمستعمر

ان يزيلها فنفعل.

وزلزلت الارض زلزالها. فما كان من "وجوه هلو" إلا ان

زج ببعض زعماء البلاد في قلعة راشيا في مقدمتهم رئيس الجمهورية

ورئيس حكومته. وبقدر مقدور، بقيت خارج القفص. فهربت الى العين

الثالثة - عين القائد البصير - الى عرينك في الغرب (هذا

الغرب الذي طالما تصاهلت خيولكم فيه تحت الرايات)، فاشتعل

الابطال عليك من كل صوب، الدماء في أكفها تريد الفداء.

وكانت بشامون! فاضطر المستعمر الى المفاوضة.

وناور وناور في محاولة يائسة لشق الصف. ولكن

الصف ظل متماسكاً كما يعرف اللبنانيون ان يفعلوا في

الساعات الحاسمة من تاريخهم.

وانبلج فجر الاستقلال! نورة شعشعانية

جميل، عم البلاد من أقصاها الى أقصاها. واذا

روح جماعية واحدة تهلّل ،

لبنان رجل واحد ، بل قلب واحد .

تكبّر وتبتهج ! وكشطوب

على بركات الله .

وانحدر المصطافون من مصطافهم

من وكر النسور !

[illegible] إلى العاصمة في جوٍّ هائج من البشر ، على أسكه

[illegible] بأمّ العين [illegible] ، طويل

أغرّ الوجه ، أزهر الخدين ،

[illegible] والقتال ،

عريض المنكبين ، أزلف الأنف ، معقوف الشاربين ،

تسعى إلى صاحبيك في

مدجّجاً بالسلاح ، مبتسماً عابساً ، والنصر في

لكأنك المجد في عنفوانه

سمحاً ونبيلاً ،

ودّ لو تتقلّد الرماح ،

مثله ! تنفض غبار السواد ، مكركرة ذاته

عنترة جديد ،

أصبح زيد الخير ، بين يديه

أو زيد الخيل ، بعد أن

من هلل أمير البيان .

بادره ، في حلّة سندسية ، سلّمك - حيّاً -

وسجّل لك التاريخ صفحة مشرقة

في صفحات الخالدين ...

٨

ثم كانت سنة ١٩٤٨ ، سنة المأساة الكبرى :
نشأة لبنان ، لبنان الاستقلال ، أن يشاركه في الدور
من بيت المقدس . فزحف جيشنا الفتيّ بمن زحف من العرب ،
على رأسه أميران : هذا فتيّ الطول ، من سلالة حيدر ، وزانه
يمينه من سلالة جمال الدين ، جمعتهما القضية القومية الإيمانية الواحدة .
فكانت المالكية نجماً ساطعاً على الجبين !
ثم أعقبتها الهدنة الخيانة المخزية ، فانتصر أبو حنيك
وأضرابه من الشعراء . فكتب رياض الى الباجي أن سدّ الثغرة
بعد تخاذل المتخاذلين . فرد بقولته المشهورة : حاربوا وحدكم
إن كنتم قادرين !
وحاصروا لبنان ، منذ شتى من السنين طوال ، يحارب
وحده ، أو يحترب . ولعله اليوم ، بما يجري على أرضه وفي سمائه
يوشك أن يلهب المنطقة بكاملها ، بل العالم بأسره ، وراء
خطوط الحمر !
والبناناه ! ليتنا خضناها مع العرب — كالعرب —

٩

مثنى وثلاث ورباع، فخسرنا كما خسروا بعض الأرض، وهدرنا
كما هدروا بعض المال، ولم نسقط في هذه الفتنة الرهيبة
المدمّرة التي كلّفتنا عشرات الألوف من الضحايا، ومئات
الألوف من الملايين، وسمعةً حضاريةً عريقةً في الأمم، وحضوراً
محبّباً في مسكونة الأرض.

لا! رفعناه عالياً كقوس قزح، ذلك الشعار المشؤوم:
"قوّة لبنان في ضعفه!" ورحنا نلعب ونتلاعب بكل شيء!
حتى لعبنا وتلاعبنا بمصيرنا، واستقلالنا، وكرامتنا، ووحدتنا
جميعاً!..

***

ولكنّا سننهض بإذن الله! بك، ومعك، سننهض
يا فخامة الرئيس، لنعود سيرتنا الأولى: وحدةً وطنيةً متينة،
وأخوّةً لبنانيةً صافيةً، وحضوراً عالمياً فاعلاً نغمر ونعلي،
نغتني ونغني، نذكّر هذا الكوكب المجنون بأنّنا من وطن جبران
والنعيمة ومطران، من بلد رشيد نخلة والأمير تقي الدين وأرسلان،
من بلد البستاني واليازجيين، من بلد الأوزاعي ومحسن الأمين

١٠

والسيد التنوخي - بأمنا من لبنان !

* * *

وبعد، فما هي المعاني الواضحة والخفية لهذا العيد ؟

من الواضح انه تكريم للامير مجيد : الرجل الذي حمل الأمانة بإخلاص، وأدى الرسالة كأحسن ما تؤدى الرسالات طيلة خمسين سنة صوماً . كبر بقومه وكبروا فيه، وارضى عنفوانهم بشمم وقيامه ورجاحة، وصدقه ووفائه، ووطنية جميعاً - طائفتك كلبنان ؟"

ولكن العيد هو ايضاً تكريم للطائفة الدرزية بأسرها وبخاصة لهذا المعنى العربي من الجبل، بمسيحيه ومحمديه على حد سواء .

هذه الشفوح التي أرمت لله العهد، وصدقته الوعد لم تتلكأ يوماً ولم تتخلف ؛ هذه الشفوح بناسها وأصلابها بآزالها وخلواتها وأجراسها، هي الحرية بالكريم، وقد أكرمت معكه وبجه .

11

في السفحِ من لبنانَ لي

قمرٌ منازلُهُ القلوبُ،

حملتْ تحيّتَهُ الشمالُ،

فردّها عنّي الجنوبُ،

وحدُ الصفاتِ غريبُها،

وبحسنِهِ في الدنيا غريبُ!

ـ لكأنّ هنالك بعضًا من أبياتٍ عندما قالها محمد بن نصر بن صغير أيامَ الملك العادل نور الدين في حلب. لي من لبنان. فأنتَ لعمري القمرُ الطالعُ في هذه الأرجاء: مناقبُك غريبةٌ، ومحاسنُك تكادُ تكونُ غريبةً عن أهلِ هذا الزمان! وإذا كانت الأقمارُ إلى خسوفٍ، فأنتَ مثلٌ [illegible] ما

يزدادُ على الأيامِ تألّقًا وسطوعًا...

حملنا إليك اليومَ كلٌّ بدورِه، تحيّةَ الشمالِ الأبيّ والجنوبِ الجريحِ، تحيّةً ردّدها الشعبُ اللبنانيُّ بأسرِهِ،

وإذا لبنانُ كلُّه في جلسائكَ من شهرِ الورودِ...

١٣

ويا بن ماء السماء !

إنها لمبايعة ! مبايعة لك ، ونزل بيتك في وهجك

وهذي يدنا ، بل هذي محبات تموزيا [illegible] بأسم

جزين أخت تيرون وجارة الشوف

أقبلها منا أعزك الله والسلام عليك .

[illegible]

جزين : ٣ آذار ١٩٨١

فهرس الأعلام

- ج -

- خ -

- ج -

- خ -

- ش -

فهرس الأماكن

- ت -

- ج -

- ش -

- غ -

- ف -

- ي -

فهرس الصور

المصادر والمراجع

أ ـ المصادر

الجريدة الرسمية

١. السجل الأرسلاني، حققه وفهرسه وضبط حواشيه الدكتور محمد خليل الباشا والدكتور رياض حسين غنام، دار نوفل، بيروت ١٩٩٩.

٢. محاضر مجلس النواب.

ب ـ المراجع

١. أبو خليل، جوزيف: **قصة الموارنة في الحرب، سيرة ذاتية**، بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ١٩٩٠.

٢. أبو صالح، عباس: **الأزمة اللبنانية ١٩٥٨ في ضوء ما يكشف عنها لأول مرة**، بيروت: المنشورات العربية، ١٩٩٨.

٣. أبو عز الدين، حليم: **تلك الأيام**، بيروت: منشورات دار الآفاق الجديدة، ١٩٨٢.

٤. الإدارة المدنية في الشوف، اللجنة الإعلامية: **حرب الجبل في لبنان دفاعاً عن الوجود والكرامة**، ١٩٨٤.

٥. أرسلان، عادل: **مذكرات الأمير عادل أرسلان**، بيروت: تحقيق يوسف ايبش، ١٩٨٣.

٦. الأرناؤوط، شفيق: **معروف سعد نضال وثورة**. لان.، ١٩٨١.

٧. اشتي، فارس: **الحزب التقدمي الاشتراكي ودوره في السياسة اللبنانية ١٩٤٩ - ١٩٧٥**، ثلاثة أجزاء، الدار التقدمية، المختارة، ١٩٨٩.

٨. الباشا، محمد خليل: **معجم أعلام الدروز**، المركز الوطني للمعلومات، الدار التقدمية المختارة، ١٩٩٠.

٩. البعيني، حسن: **دروز سورية ولبنان في عهد الانتداب الفرنسي ١٩٢٠ - ١٩٤٣**، بيروت: المركز العربي للبحوث والتوثيق، ١٩٩٣.
١٠. البعيني، نجيب: **رجال من بلادي**، بيروت: مؤسسة دار الريحاني، ١٩٨٦.
١١. بقرادوني، كريم: **السلام المفقود عهد الياس سركيس ١٩٧٦ - ١٩٨٢**، بيروت: عبر الشرق للمنشورات، الطبعة السادسة، ١٩٤٨.
١٢. البواري، الياس: **تاريخ الحركة العمالية والنقابية في لبنان ١٩٧٤ - ١٩٧٠**، بيروت: دار الفارابي، ١٩٨٠.
١٣. بيهم، محمد جميل: **قوافل العروبة**، بيروت: دار الكشاف، ١٩٥٠.
١٤. بيهم، محمد جميل: **لبنان بين مشرق ومغرب**، بيروت: ١٩٩٦.
١٥. بيهم، محمد جميل: **النزعات السياسية بلبنان عهد الانتداب والاحتلال ١٩١٨ - ١٩٤٥**، بيروت: جامعة بيروت العربية، ١٩٧٧.
١٦. تقي الدين، حليم: **قضاء الموحدين الدروز في ماضيه وحاضره**، كفرمتى، عاليه، مطابع لبنان الجديد، ١٩٧٩.
١٧. تقي الدين، منير: **الجلاء**، بيروت: دار العلم للملايين، ١٩٥٣.
١٨. تقي الدين، منير: **لبنان ماذا دهاك**، بيروت: منشورات دار مكتبة الحياة، ١٩٧٦.
١٩. تقي الدين، منير: **ولادة استقلال**، بيروت: دار العلم للملايين، ١٩٥٣.
٢٠. تويني، غسان: **غسان تويني يتذكر**، أحاديث نشرتها الحياة، أعدَّها عبد الوهاب بدرخان، بيروت: دار النهار للنشر، ١٩٩٠.
٢١. تويني، غسان وساسين، فارس وسلام، نواف: **كتاب الاستقلال بالصورة والوثائق**، بيروت: الطبعة الثانية، دار النهار، ١٩٩٩.
٢٢. تيموفييف، إيغور: **كمال جنبلاط الرجل والأسطورة**، ترجمة خيري الضامن، بيروت: دار النهار، ٢٠٠٠.
٢٣. جحا، شفيق: **معركة مصير لبنان في عهد الانتداب الفرنسي**، بيروت.
٢٤. جريج، جبران: **حقائق عن الاستقلال أيام راشيا**، بيروت: مؤسسة فكر للأبحاث والنشر، ١٩٨٢.
٢٥. الجسر، باسم: **فؤاد شهاب ذلك المجهول**، بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، الطبعة الثانية، ٢٠٠٠.

٢٦. جنبلاط، كمال: **أضواء على حقيقة القضية القومية الاجتماعية السورية**، الطبعة الثالثة، الدار التقدمية، المختارة، ١٩٨٧.
٢٧. جنبلاط، كمال: **حقيقة الثورة اللبنانية**، الطبعة الرابعة، الدار التقدمية، المختارة، ١٩٨٧.
٢٨. جنبلاط، كمال: **ربع قرن من النضال**، بيروت: مطبعة البيان، لات.
٢٩. الحاج، لويس: **من مخزون الذاكرة**، بيروت: دار النهار للنشر، ١٩٩٣.
٣٠. حريق، إيليا: **من يحكم لبنان**، بيروت: دار النهار للنشر، ١٩٧٢.
٣١. حلاّق، حسان: **التيارات السياسية في لبنان**، بيروت: معهد الإنماء العربي، ١٩٨١.
٣٢. حلاّق، حسان: **مؤتمر الساحل والأقضية الأربعة**، بيروت: الدار الجامعية، ١٩٨٣.
٣٣. حلو، شارل: **حياة في ذكريات**، بيروت: دار النهار للنشر، الطبعة الثانية، ١٩٩٧.
٣٤. حنا، جورج: **من الاحتلال إلى الاستقلال**، بيروت: مطبعة دار الفنون، الطبعة الثانية، ١٩٤٦.
٣٥. خليفة، عصام: **أبحاث في تاريخ لبنان المعاصر**، بيروت: دار الجيل، ١٩٨٥.
٣٦. الخوري، بشارة: **حقائق لبنانية**، بيروت: الدار اللبنانية للنشر الجامعي، ١٩٨٣.
٣٧. الخوري، فؤاد: **النيابة في لبنان**، نشوؤها، أطوارها، آثارها، بيروت، ١٩٨٠.
٣٨. الخوري، يوسف قزما: **البيانات الوزارية اللبنانية ومناقشاتها في مجلس النواب (١٩٢٦ - ١٩٨٤)**، بيروت: مؤسسة الدراسات اللبنانية، ١٩٨٦.
٣٩. الخوند، مسعود: **لبنان المعاصر، مشهد تاريخي وسياسي عام، لبنان، الجزء ١٦ من الموسوعة التاريخية والجغرافية**، جديدة المتن، لبنان، ٢٠٠١.
٤٠. دروزة، محمد عزة: **القضية الفلسطينية في مختلف مراحلها**، بيروت: المكتبة العصرية، ١٩٠٩.

٤١. رزق، رزق: **رشيد كرامي السياسي ورجل الدولة**، بيروت: شركة الطبع والنشر اللبنانية، مختارات، ١٩٨٧.
٤٢. رندل، جوناثان: **حرب الألف سنة حتى آخر مسيحي، أمراء الحرب المسيحيون والمغامرة الإسرائيلية في لبنان**، ترجمة بشار رضا، العهد للنشر والتوزيع، ١٩٨٤.
٤٣. رياشي، اسكندر: **رؤساء لبنان كما عرفتهم**، بيروت: المكتب التجاري للطباعة والنشر، ١٩٦١.
٤٤. رياشي، اسكندر: **قبل وبعد (١٩١٨ - ١٩٥٣)**، بيروت: دار الحياة، ١٩٥٣.
٤٥. ريحانا، العميد الركن سامي: **تاريخ الجيش اللبناني المعاصر (١٩١٦ - ١٩٤٦)، الاستقلال**، بيروت: نوبيليس، ١٩٩٦.
٤٦. زعيتر، أكرم: **يوميات الحركة الوطنية الفلسطينية (١٩٣٥ - ١٩٣٩)**، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٨٠.
٤٧. زيادة، بيار: **الاستقلال، تاريخ لبنان الدبلوماسي**، منشورات جامعة الحكمة الطبعة الثالثة، ١٩٩٦.
٤٨. الزين، أحمد: **الحياة النيابية، ٤ أيار ١٩٦٨ - ٣ أيار ١٩٧٢**، بيروت ١٩٩٦.
٤٩. زين الدين، أحمد: **صفحات في حياة الرئيس صبري حمادة**، بيروت: دار نوفل، ١٩٩٧.
٥٠. سالم، يوسف: **٥٠ سنة مع الناس**، دار النهار، الطبعة الثانية، ١٩٩٨.
٥١. سبيرس، اللايدي: **قصة الاستقلال في سورية ولبنان**، بيروت: تعريب منير البعلبكي، ١٩٤٧.
٥٢. سعادة، فارس: **الموسوعة الانتخابية من حياتنا البرلمانية، خفايا ومواقف**، بيروت: دار عشتار، ١٩٩٤.
٥٣. سعيد، أمين: **الثورة العربية الكبرى**، مطبعة عيسى الباني الحلبي، مصر، لات.
٥٤. سويد، ياسين: **مؤامرة الغرب على العرب، محطات في مراحل المؤامرة ومقاومتها**، بيروت: المركز العربي للأبحاث والتوثيق، ١٩٩٢.

٥٥. سيل، باتريك: **الصراع على سورية، دراسة للسياسة العربية بعد الحرب ١٩٤٥ - ١٩٥٨**، بيروت: ترجمة ناصر الدين الأسد، ١٩٦٨.
٥٦. شرارة، وضاح: **السلم الأهلي البارد، لبنان المجتمع والدولة ١٩٦٤ - ١٩٦٧**، بيروت: معهد الإنماء العربي، ١٩٨٠.
٥٧. شعيب، علي: **تاريخ لبنان من الاحتلال إلى الجلاء، ١٩١٨ - ١٩٤٦**، بيروت: الطبعة الثانية، دار الفارابي، ١٩٩٤.
٥٨. شمعون، كميل: **مذكراتي**، لان. لات.
٥٩. شمعون، كميل: **مراحل الاستقلال**، الطبعة الثانية، دار النهار ١٩٩٨.
٦٠. شوفاني، الياس: **الموجز في تاريخ فلسطين السياسي منذ فجر التاريخ حتى ١٩٤٩**، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، الطبعة الثانية، ١٩٩٨.
٦١. الصايغ، أنيس: **الهاشميون وقضية فلسطين**، صيدا، بيروت ١٩٦٦.
٦٢. الصغير، زياد: **ثورة فلسطين ١٩٣٦ - ١٩٣٩ وأثرها في لبنان**، بيروت: دار الحوار للنشر والتوزيع، ١٩٤٨.
٦٣. الصلح، سامي: **احتكم إلى التاريخ**، بيروت: دار النهار، ١٩٧٠.
٦٤. الصلح، سامي: **لبنان العبث السياسي والمصير المجهول**، بيروت: دار النهار، ٢٠٠٠.
٦٥. الصلح، سامي: **مذكرات سامي بك الصلح، صفحات مجيدة في التاريخ اللبناني ١٨٩٠ - ١٩٦٠**، بيروت: منشورات مكتبة الفكر العربي، ١٩٦٠.
٦٦. الصلح، منح: **المارونية السياسية**، بيروت: سيرة ذاتية، ١٩٧٨.
٦٧. الصليبي، كمال: **تاريخ لبنان الحديث**، بيروت: دار النهار، ١٩٦٧.
٦٨. ضاهر، مسعود: **لبنان الاستقلال الميثاق والصيغة**، بيروت: معهد الإنماء العربي، ١٩٧٧.
٦٩. الطاهر، إشفيقة: **أزمة الناصرية**، بيروت: دار الأندلس، ١٩٨٧.
٧٠. طليع، أمين: **مشيخة العقل والقضاء الدرزي عبر التاريخ**، بيروت: ١٩٧١.
٧١. عبود، الياس: **أوراق مضيئة للأمير الفارس الأمير مجيد أرسلان قاهر اتفاقية سايكس - بيكو**، جونية ١٩٨٤.

٧٢. عريضة، البطريرك أنطون: **لبنان وفرنسا**، بيروت: تعريب فارس غصوب، دار الفارابي، ١٩٨٧.
٧٣. عسيران، زهير: **زهير عسيران يتذكر**، دار النهار، بيروت ١٩٩٨.
٧٤. العظم، خالد: **مذكرات خالد العظم**، بيروت: الدار المتحدة للنشر، ١٩٧٣.
٧٥. علم الدين، وجيه: **تاريخ استقلال لبنان وسوريا ١٩٢٢ - ١٩٤٣**، بيروت: ١٩٧٦.
٧٦. عوض، فؤاد: **الطريق إلى السلطة**، مطابع قدموس، فرن الشباك ١٩٧٣.
٧٧. عوض، وليد: **أصحاب الفخامة رؤساء لبنان**، بيروت: الدار الأهلية، ١٩٧٧.
٧٨. عويدات، عبده: **الحكم في لبنان، أسباب السقطة والمسؤوليات والعلاج**، بيروت: منشورات عويدات، ١٩٧٧.
٧٩. غصن، فؤاد: **مذكراتي خلال قرن**، بيروت: دار الريحاني للطباعة والنشر، ١٩٤٤.
٨٠. غلمية، نصار: **أسباب وأسرار الحرب اللبنانية ١٩٧٥ - ١٩٧٦**، بيروت: ١٩٧٦.
٨١. غنام، رياض وضاهر، عدنان: **مجلس النواب في ذاكرة الاستقلال اللبناني**، بيروت: ٢٠٠٢.
٨٢. غندور، ضاهر: **النظم الانتخابية**، بيروت: المركز الوطني للمعلومات والدراسات، الدار التقدمية، ١٩٩٢.
٨٣. فرنجية، زينة ونبيل: **حميد فرنجية لبنان الآخر**، بيروت: ١٩٩٣.
٨٤. قاسمية، خيرية: **فلسطين في مذكرات فوزي القاوقجي**، منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث، دار القدس، ١٩٧٥.
٨٥. قرقوط، ذوقان: **تطور الحركة الوطنية في سوريا (١٩٢٠ - ١٩٣٩)**، دار طلاس، دمشق، ١٩٨٩.
٨٦. كرامي، ناديا ونواف: **واقع الثورة اللبنانية، أسبابها تطورها حقائقها**، بيروت: ١٩٥٩.
٨٧. كولان، جاك: **الحركة النقابية في لبنان (١٩١٩ - ١٩٤٦)**، بيروت: تعريب نبيل هادي، دار الفارابي، ١٩٧٤.

٨٨. لونغريغ، ستيفن هامسلي: **سوريا ولبنان تحت الانتداب الفرنسي**، بيروت: ترجمة بيار عقل، دار الحقيقة، ١٩٧٨.
٨٩. ماجد، ماجد: **تاريخ الحكومات اللبنانية (١٩٢٦ - ١٩٩٦)، التأليف. الثقة. الاستقالة**، بيروت: ١٩٩٧.
٩٠. مرقص، ميشال: **الجمهورية قبل أن تنهار**، بيروت: ١٩٨٧.
٩١. المركز العربي للأبحاث والتوثيق: **وثائق الحرب اللبنانية (١٩٨٢ - ١٩٨٣ - ١٩٨٤)، سنوات في ظل الاحتلال الإسرائيلي، يوميات. صور. وثائق**، بيروت: ١٩٨٥.
٩٢. المركز العربي للمعلومات بالتعاون مع مجلس الجنوب: **لبنان (١٩٤٩ - ١٩٨٥) الاعتداءات الإسرائيلية، يوميات، وثائق، مواقف**، بيروت: ١٩٨٦.
٩٣. مطر، فؤاد: **لبنان اللعبة اللاعبون والمتلاعبون**، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر.
٩٤. ناصيف، نقولا: **كميل شمعون آخر العمالقة**، بيروت: دار النهار للنشر، ١٩٨٨.
٩٥. الهور، منير والموسى، طارق: **مشاريع التسوية للقضية الفلسطينية ١٩٤٧ - ١٩٨٢**، دار الجليل للنشر، عمان، ١٩٨٣.
٩٦. وكالة مختارات الأخبار العربية والعالمية: **اجتياح لبنان، يوميات. صور. وثائق**، بيروت: لات.

ج ـ المجلات والصحف:

١. الأسبوع العربي.
٢. الأفكار.
٣. الأنباء.
٤. الأنوار.
٥. أوراق لبنانية.
٦. البشير.
٧. البيرق.
٨. التضامن.

٩. الجيش.
١٠. الحوادث.
١١. الحياة.
١٢. دراسات عربية.
١٣. الراصد.
١٤. السفير.
١٥. الشراع.
١٦. الصفاء.
١٧. صوت الشعب.
١٨. الضحى.
١٩. الطريق.
٢٠. العمل.
٢١. لسان الحال.
٢٢. المحرر.
٢٣. النهار.
٢٤. الوسط.

د ـ مراجع بالأجنبية:

1. Catroux, Georges (Général): **Dans la bataille de la Méditerranée 1940 - 1944, Egypte, levant, Afrique du Nord**, Paris, 1949.
2. Diab, Nasri Antoine: **l'année du destin 1948, le Liban et Israël face à face**, FMA, Beyrouth, 1993.
3. Rabbath, Edmond: **La Formation historique du Liban politique et constitutionnel**, publication de l'université libanaise.

المحتويات